

الكتاب: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك 2

.....

نائبًا عن الفاعل نحو: غَضِبَ غَضْبٌ شديد. وإنما سمي مفعولًا مطلقًا لأن حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة، بخلاف سائر المفعولات فإنها ليس بمفعول الفاعل. وتسمية كل منها مفعولًا إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه. فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية. ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شيء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه فقال: "المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل" أي اسم الحدث؛ لأن الفعل يدل

فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحًا مفعولًا مطلقًا بل نائب فاعل. قوله: "لأن حمل المفعول عليه" أي إطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الإخبار بالمفعول عن جزئياته. قوله: "لا يحوج إلى صلة" أي بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج إلى ذلك لغة فلا ينافي أنه مقيد عند النحاة بالإطلاق ولهذا قال في المعني المفعول إذا أطلق في اصطلاح النحاة إنما ينصرف إلى المفعول به لأنه أكثر دورانًا في الكلام ولا يصدق على المصدر المكذور إلا مقيدًا بقيد الإطلاقي. قوله: "لأنه مفعول الفاعل حقيقة" أي الفعل الذي يصح إسناده إليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات وموتا والمراد بالإسناد ما يعم ما على جهة الإيجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربًا. قوله: "فإنها ليست بمفعول الفاعل" أورد عليه المفعول لأجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث أنه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ما ذكر فتأمل. قوله: "باعتبار إلصاق الفعل به" وإن لم يكن موجودًا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وإن كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولًا مطلقًا كالشيخ عبد القاهر بناه على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودًا فأوجد الفاعل فيه شيئًا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك. قوله: "إلى التقييد بحرف الجر" أي أو الظرف كما في المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقًا. قوله: "والتبعية" أي لبيان تعدي الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرة، والعطف قال

شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد.

قوله: "مع ضميمه شيء آخر" أي كونه غير خبر ومفيد تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كلما أشار إلى ذلك المصنف بقوله توكيدا إلخ. قوله: "المصدر إلخ" لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لأننا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم. وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالة عليه بطريق النيباة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تقيد الدلالة على الحدث في تعريفه بالأصالة. قوله: "اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل"

(161/2)

.....

على الحدث والزمان، فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث "كأمن من" مدلولي

صرح السيد والرضي بأن المفعول المطلق هو الأثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أي إيقاعه الذي معناه أمر اعتباري وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الأثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازاني في شرح العقائد ويطلق المصدر على كل منهما. وأنت خبير بأن ما قاله لا يظهر في نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور وأنه يقتضي أن المصدر المستعمل في التأثير كآثرت تأثيرا وأوقعت إيقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه. والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والحجاز على ثلاثة: على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الأثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه، وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه، وعلى نحو الضاربة والمضروبية: أي الكون ضاربا والكون مضروبا، ويسمى نحو الضاربة بالمصدر المبني للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبني للمفعول. والثاني أعني الأثر هو المختلف في كونه مخلوقا لعباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما في شرح العقائد للتفتازاني وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبي شريف في حواشي المحلي وابن قاسم في آياته. ولي فيه بحث وهو أن الثاني يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضا مكلفا به لأن ما لا يتم المكلف به إلا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل

بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافي التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانياً وبالتبع. وكونه أمراً اعتبارياً لا وجود له خارجاً لا يمنع التكليف به تبعاً فتأمل.

قوله: "من مدلولي الفعل" أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس. وأجيب بأن ما لم يوضع يقدر. يس. قوله: "اسم الحدث" المراد بالحدث المعنى القائم بالغير. قوله: "لأن الفعل يدل على الحدث والزمان" أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمننا وعلى الفاعل والمكان التزاماً. وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفي المقام بحث أبداه الشاطبي فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين. وأما خروجها عن التضمن فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالته على الزمان ليست من الجهة التي يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالته على الأول بالصيغة وعلى الثاني بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هي الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرج عنه. ١. هـ. وأنا أقول نختار أنها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره في دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فإن دلالته على الذات وتعيينها ليست من جهة واحدة فتفطن. واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على

(162/2)

بمثله أو فعل أو وصف نصب ... وكونه أصلاً لهذين انتخب

"أمن" وضرب من مدلولي ضرب "بمثله" ولو معنى دون لفظ "أو فعل أو وصف نصب" نحو: {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا} [الإسراء: 63] ، ويعجبني إيمانك تصديقاً: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} [النساء: 164] ، {وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا} [الذاريات: 1] ، "وكونه" أي المصدر "أصلاً" في الاشتقاق "لهذين" أي للفعل والوصف "انتخب" أي اختير، وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقاً من الفعل فهو فرع

الفرع. وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما. وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل

الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأننا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته وإلا لزم ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو ربط أو برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به. والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطا بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر أو الوصف فاعرفه.

قوله: "بمثله" أي المفعول المطلق أي بمصدر مثله في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط وقوله نصب أي المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه على هذا استخدام. قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له إرادة الحدث كما يأتي. قوله: "ولو معنى دون لفظ" أي على الأصح عند المصنف لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن العامل في المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد في نحو حلفت يمينا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة في جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايضة، هذا وقال شيخ الإسلام التحقيق إبقاء المماثلة على المماثلة في اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبني إيمانك تصديقا فمن باب النيابة وستأتي في قوله قد ينوب عنه إلخ. قوله: "أو فعل" أي متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا.

قوله: "أو وصف" أي متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل. قوله: "فإن جهنم إلخ" بحث في التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى الجزى به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا في الحقيقة، ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح إبقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أي محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة. قوله: "أصلا في الاشتقاق" معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق ردُّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف. قوله: "إلى أن الفعل" أي المضارع على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقيته زمانا لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضي لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه. وهذا القائل فرض زماني الفعلين في شيئين بخلاف الأول فإنه فرض

الأزمة في شيء واحد فهو أولى بالترجيح وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من المضارع والماضي مشتق من الأصل منهما. قوله:

(163/2)

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد ... كسرت سيرتين سير ذي رشد
وقد ينوب عنه ما عليه دل ... كجد كل الجد وافرح الجدل

برأيه ليس أحدهما مشتقاً من الآخر. والصحيح مذهب البصريين لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة، إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة "توكيداً أو نوعاً يبين" المصدر المسوق مفعولاً مطلقاً "أو عدد" أي لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة فالمؤكد "كسرت" سيراً ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود، كسرت "سيرتين" و: {فَدَكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً} [الحاقة: 14] ، ومبين النوع كسرت "سير ذي رشد" أو سيراً شديداً أو السير الذي تعرفه، ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعل في التسهيل. فالمفعول المطلق على قسمين: مبهم ومختص، والمختص على قسمين: معدود وغير معدود "وقد ينوب عنه" أي عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق "ما عليه" أي ما على المصدر "دل" وذلك ستة عشر شيئاً فينوب عن المصدر المبين "لنوع" ثلاثة عشر شيئاً:

"إن كلا إلخ" انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف.
قوله: "لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة" كالمفرد والمثنى والجمع. والزيادة في الفعل دلالة على الزمن وفي الوصف دلالة على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهي ممنوعة لأننا نقول الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدونشري. هذا وقد ناقش سم قولهم إن من شأن الفرع الزيادة على الأصل بأنه لا برهان يقتضي ذلك وأطال فراجع. قوله: "يبين المصدر المسوق إلخ" أشار إلى رجوع ضمير يبين إلى المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ويصح إعادته للمفعول المطلق في الترجمة. قوله: "أي لا

يخرج إلخ" أخذ هذا الحصر من تقديم المعمول. قوله: "كسرت سير ذي رشد إلخ" ذهب بعضهم كالدماميني إلى أن المضاف من النيابة إذ يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره، وإنما يفعل مثاله فالأصل سيرا مثل سير ذي رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو تحقيق بالقبول وإن رده البعض بما لا يسمع، غير أن هذا لا يرد على المصنف لأن مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا والظاهر أن المعرف بأل العهدية كالمضاف في ذلك. قوله: "أن المعدود من قبيل المختص" لتخصيصه بتحديدده بالعدد المخصوص. قوله: "وقد ينوب إلخ" ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهي مذهب المازني وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصريح. والأصح الأول لما مر.

قوله: "أي عن المصدر" أي المتأصل في المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق في افرح الجدل مصدر. قوله: "ثلاثة عشر" يظهر

(164/2)

الأول كليته "كجد كل الجد" ومنه: {فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ} [النساء: 129] ، وقوله:

433- يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

الثاني بعضيته نحو ضربته بعض الضرب. الثالث نوعه نحو رجع القهقري، وقعد القرفصا.

الرابع صفته نحو سرت أحسن السير وأي سير. الخامس هيئته نحو يموت الكافر ميتة

سوء، السادس مرادفه نحو قمت الوقوف "وافرح الجدل" ومنه قوله:

434- يعجبه السخون والبرود ... والتمر حبا ما له مزيد

لي زيدا ملاقيه في الاشتقاق نحو: "وأنبثها نباتا حسنا"، واسم المصدر غير العلم نحو

توضأ وضوء العلماء. قوله: "كليته" أي دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة، وكذا قوله

أو بعضيته أي دال بعضيته كبعض ونصف وشطر. قوله: "كجد" أمر من جد يجد

بكسر الجيم وضمها أي اجتهد كذا في القاموس، وبه يعلم أن الأمر أيضا بكسر الجيم

وضمها. قوله: "القرفصا" بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرها مقصورا، أن يجلس

على ألييه ويلصق فخذه ببطنه ويحتج بيديه أو يجلس على ركبتيه منكبا ويلصق فخذه ببطنه ويتأبط كفيه، وعد القهقري والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير العامل قاله سم وصحح الروداني أنهما إنما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقري وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود.

قوله: "نحو سرت أحسن السير إلخ" أي سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أي سير. ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني ضربت ضرب الأمير وسرت سير ذي رشد على ما مر بيانه، ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا، ويحتمل الظرفية أي زمانا طويلا والحالية أي سرته أي السير حال كونه طويلا ومثله: {وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ} [الشعراء: 90] ، أي إزالفا غير بعيد أو زمنا غير بعيد وأزلفت الجنة أي الإزالف حال كونه أي الإزالف غير بعيد، إلا أن هذه الحال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير ذلك كذا في المعنى. قوله: "هيئته" أي دال هيئته كفعله. قوله: "ومنه" أي من المرادف أي مقارب المرادف لأن الحب ليس مرادفا للإعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله. قوله: "يعجبه السخون" ما

433- صدره:

وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما

والبيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص243؛ وشرح التصريح 1/ 328؛ والمقاصد النحوية 3/ 42؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 213؛ والخصائص 2/ 448؛ ولسان العرب 2/ 48 "شتت".

434- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص172؛ والمقاصد النحوية 3/ 45؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 1/ 112؛ واللمع في العربية ص133.

(165/2)

السابع ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا ومنه: {لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ} [المائدة: 115] . الثامن المشار به إليه نحو ضربته ذلك الضرب. التاسع وقته، كقوله:

سخن من المرق والبرود ما برد منه، والسين والباء مفتوحتان. قوله: "عبد الله أظنه جالسا" الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فإن أرجع إلى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الروداني وكان الأولى التمثيل برفعهما على إلغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر. ا. هـ. ويعارضه ما مر من اشتراط عدم إلغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل. ويرد على الشارح أن كلامه الآن في النائب المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لأن مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وأل العهدية والإضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد نعم إن أرجع الضمير إلى مبين للنوع كظني أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا إلى قولنا لدلالة المقام عن قول البعض تبعا لغيره لأن الضمير معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه مبينا للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرف بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل. قوله: "لا أعذبه" الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا. بقي شيء آخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والأصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور لأن نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الأول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواء حتى ينفي والذي يمكن وقوعه على سواء إنما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير في الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه. قوله: "المشار به" أي وإن لم يكن متبوعا بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك، وذهب النازم إلا أن الاتباع شرط وإنما يكون اسم الإشارة نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل ما إذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لأن فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والأصل ضربت ضربا مثل ذلك الضرب. قوله:

والبيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص185؛ وخزانة الأدب 6/ 163؛
والخصائص 3/ 322؛ والدرر 3/ 61؛ وشرح المفصل 10/ 102؛ وشرح شواهد
المغني 2/ 576؛ والمختضب 2/ 121؛ ومغني اللبيب 2/ 624؛ والمقاصد النحوية 3/
8؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 1/ 188.

(166/2)

.....

أي اغتماض ليلة أرمذ، وهو عكس فعلته طلوع الشمس إلا أنه قليل العاشر ما
الاستفهامية نحو ما تضرب زيداً. الحادي عشر ما الشرطة نحو ما شئت فاجلس. الثاني
عشر آله نحو ضربته سوطاً، وهو يطرد في آلة الفعل دون غيرها، فلا يجوز ضربته
خشبة. الثالث عشر عدده نحو: {فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} [النور: 4] ، وزاد بعض
المتأخرين اسم المصدر العلم نحو: بر برة وفجر فجار. وفي شرح التسهيل أن اسم
المصدر لا يستعمل مؤكداً ولا مبيناً. وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء: الأول
مرادفه نحو شأته، بغضا وأحببته مقة، وفرحت جذلاً. الثاني ملاقيه في الاشتقاق نحو:
{وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا} [نوح: 17] ، {وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا} [الزمل: 8] ،
والأصل إنباتاً وتبتلاً. الثالث اسم.

"إلا أنه قليل" أي ما نحن فيه من إنابة الظرف عند المصدر أما عكسه فكثير كما يأتي.
قوله: "نحو ما تضرب زيداً" أي أي ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أي أي
جلوس شئته فاجلس. قوله: "آله" أي اسم آله وقوله ضربته سوطاً أي ضربة سوط.
قوله: "في آلة الفعل" أي المعهودة له. قوله: "اسم المصدر العلم" يظهر لي أن الفرق بين
اسم المصدر العلم وغير العلم أن الأول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعيينه ذهناً والثاني
للفظه لا باعتبار التعيين إن قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الأول حقيقة
الحدث باعتبار تعيينها ذهناً والثاني لها لا باعتبار التعيين إن قلنا مدلول اسم المصدر
الحدث كالمصدر وإنما الفرق بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله
ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر. قوله: "بر برة وفجر فجار" يشكل على التمثيل
فرقهم بين المصدر واسمه بأن الأول ما جمع حروف الفعل والثاني ما لم يجمعها لجمع كل

من برة وفجار حروف فعله إلا أن يدعى أن ذلك أغلبي أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كأبره وأفجره أي صيره بارًا وصيره فاجرا، لكن كان ينبغي على هذا أن يقول الشارح نحو أبر برة وأفجر فجار فتأمل. قوله: "أن اسم المصدر" أي العلم كما في التصريح لا مطلقا لنصه في التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضا كما مر. وقوله لا يستعمل إلخ لا يرد عليه سبحانه لأن مذهب المصنف عدم علميته. قوله: "ثلاثة أشياء" زاد الروداني الضمير واسم الإشارة. قوله: "شأنه بغضا" في القاموس شنة كمنعه وسمعه شنة ويثلت وشنة ومشنة ومشنة وشننا أبغضه.

قوله: "ملاقيه في الاشتقاق" أي المجتمع معه في الاشتقاق أي في أصول مادة الاشتقاق وهي الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء. فاندفع اعتراض شيخ الإسلام بأن الأولى مشاركته في المادة لأن المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته. قوله: "نباتا" فيه أنه اسم مصدر غير علم لأنبت مثل عطاء لأعطى فهلا ذكره بعد في اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملقى في الاشتقاق إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقة المذكورة في النيباة أو نظرا إلى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر أفاده سم. لكن نص غير واحد على أن النبات

(167/2)

وما لتوكيد فوحد أبدا ... وثن واجمع غيره وأفردا
وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليل متسع

مصدر غير علم نحو: توضأ وضوءًا، واغتسل غسلاً، وأعطى عطاء "وما" سيق من المصادر "لتوكيد فوحد أبدا" لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع "وثن واجمع غيره" أي غير المؤكد وهو المبين "وأفردا" لصلاحيته لذلك أما العددي فباتفاق نحو: ضربته ضربة، وضربتني، وضربات. واختلف في النوعي فالمشهور الجواز نظراً إلى أنواعه نحو سرت سبر زيد: الحسن والقبيح، وظاهر مذهب سيويه المنع، واختاره الشلوين "وحذف عامل" المصدر "المؤكد امتنع" لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقدير معناه، والحذف ينافي

مصدر سمي به النابت كما سمي بالنبت. قوله: "غير علم" فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكداً لأن معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل دمايني. قوله: "نحو توضحاً وضوءاً إلخ" قال اللقاني لقائل أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ما ليس جارياً على الفعل العامل فيه وإن كان جارياً على فعل آخر كما في: {وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّلاً} [المزمل: 8] ، فكان ينبغي أن يدخل فيه تبيلاً وإن كان مراده ما ليس جارياً على فعل أصلاً فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلاً على غسل إلا أن يجب بأن مراده بما ليس جارياً على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله. ا. هـ. وأجاب بعضهم بأن المراد الأول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقاني، وما أجيب به إنما ينفع في عدم إدخال تبيلاً في اسم المصدر غير العلم لا في عدم إدخال نباتاً من قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا} [نوح: 17] ، لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر آنفاً الاعتذار عن عدم ذكره في أمثلة اسم المصدر فتنبه.

قوله: "لأنه بمنزلة تكرير الفعل" كان الأولى أن يقول لأن المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل. قوله: "غيره" تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله. قوله: "وأفرداً" دفع به ما يتوهم من ظاهر الأمر في قوله وثن إلخ ولا يغني عنه مفهوم فوحده أبداً لصدقه بكون السلب كلياً أي لا يوجد غيره دائماً، ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الأمر المذكور. ا. هـ. فلا اعتراض بأن جواز الإفراد ظاهر لأن الأصل. قوله: "لصلاحيته" أي المبين لذلك أي المذكور من التثنية والجمع لأن الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده. قوله: "فالمشهور الجواز" ودليله قوله تعالى: {وَتَطْنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا} [الأحزاب: 10] ، والألف زائدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي.

تصريح. قوله: "وحذف عامل المؤكد امتنع" وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيره عنهما قاله الروداني. قوله: "لتقوية عامله" أي تثبيت معناه في النفس لتكريره وقوله وتقدير معناه أي رفع توهم المجاز عنه لا يؤكد نقله الزركشي في البحر المحيط في الأصل ونقض

والحذف حتم مع آت بدلا ... من فعله كندلا اللذ كاندلا

ذلك. ونازع في ذلك الشارح "وفي" حذف عامل "سواء لدليل متسع" عند الجميع كأن يقال: ما ضربت، فتقول: بلى ضرباً مؤلماً، أو بلى ضربتين. وكقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً، ولمن أراد الحج أو فرغ منه: حجاً مبروراً، فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب "والحذف حتم" أي واجب "مع"

بقوله تعالى: {وَمَكْرَنًا مَّكْرًا} [النمل: 50] ، وقول الشاعر:

وعجت عجيجاً من جذام المطارف

وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلاً لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كما في الآية والبيت، فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على إطلاقه. قوله: "ونازع في ذلك الشارح" أي بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معاً بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالأولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوباً نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا. ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقاً لأن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الأولوية مردودة، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله:

وحذف عامل المؤكد امتنع

لنكات تأتي كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم إلخ وفيه أن نحو أنت سيرا لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يجيز أن الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر. ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد، وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتي في نحو أنت سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيدا أو نوعاً إلخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل فتأمل. قوله: "متسع" أي اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح، ويحتمل أن المعنى والحذف في سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه

وإنما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل
فأشبهه المفعول به فجاز حذف عامله. قوله: "ما ضربت" ما نافية لا استفهامية بدليل
الجواب وبلى لإثبات المنفي قبلها.

قوله: "حجا مبرورا" يقدر في الأول تحج وفي الثاني حججت. قوله: "والحذف حتم

(169/2)

.....

مصدر "آت بدلا من فعله" لأنه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه، وهو على
نوعين: واقع في الطلب. وواقع في الخبر، فالأول هو الواقع أمرا أو نهيا "كندلا اللذ
كاندلا" في قوله:

436- على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلا زريق المال ندل الثعالب
فندلا بدل من اللفظ باندل. والأصل اندل يا زريق المال: أي اختطفته. يقال ندل
الشيء إذا اختطفه ومنه: {فَضْرَبَ الرَّقَابَ} [محمد: 4] أي فاضربوا الرقاب. وتقول
قياما

إلخ" في قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع. قوله: "بدلا من فعله" أي
عوضا من اللفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي لم يستعمل له فعل كويح وويل.
وقال الدماميني والعامل المحذوف في هذا المصدر إما فعل مرادف لفعله المهمل على حد
قعدت جلوسا عند الجمهور وإما فعله المهمل وإن لم يصح النطق به إذ لا يلزم من كونه
عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الأول اقتصر الشارح في الخاتمة. قوله: "وواقع في
الخبر" المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشتمل الإنشاء الذي ليس من الطلب كحمدا
وشكرا لا كفرا، وصبرا لا جزعا وعجبا، وطاعة وسمعا، نقله الدنوشري عن اللقاني وفي
الهمع عن الشلوين وابن مالك أن عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا إنشاء وعن ابن عصفور
أنها أخبار لفظا ومعنى. قوله: "فالأول هو الواقع" أي المصدر الواقع وإن لم يكن متعديا
على ما يؤخذ من الأمثلة الآتية ومن تمثيل السيوطي في الهمع بخيبة خلافا لما وقع في
كلام الشاطبي وتبعه البعض. وهذا النوع الأول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون
له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا بخلاف النوع الثاني الآتي فسماعي على

الصحيح إلا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلاً ومكرراً وذا حصر ومؤكداً للجملة وذات تشبيهه فقياسي وكذا من السماعي ما كان من الأول لا فعل له من لفظه كويجه وويله أو لم يكن مفرداً منكراً.

قوله: "والأصل اندل يا زريق" يقتضي أن زريقاً اسم رجل وفي العيني أنه اسم قبيلة وعليه فالأصل اندلي أو أندلوا. ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلاً والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها. قوله: "وتقول إلخ" لو قال وكقولهم قياماً

426- قبله:

يمرون بالدهنا خفافاً عياهم ... ويرجعن من دارين بحر الحقائق
البيتان من الطويل، وهما أو أحدهما لأعشى همدان في الحماسة البصرية 2/ 262،
263؛ ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيويه 1/ 371، 372؛ ولأعشى همدان
أو للأحوص أو لجريز في المقاصد النحوية 3/ 46؛ وهما في ملحق ديوان الأحوص
ص 215؛ وملحق ديوان جريز ص 1021؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص 293؛ وأوضح
المسالك 2/ 218؛ وجمهرة اللغة ص 682؛ والخصائص 1/ 120؛ وسر صناعة
الإعراب ص 507؛ وشرح التصريح 1/ 331؛ وشرح ابن عقيل ص 289؛ والكتاب
1/ 115؛ ولسان العرب 9/ 70 "خشف"، 11/ 653 "ندل".

(170/2)

لا قعوداً: أي قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار
كقوله:

437- فصبراً في مجال الموت صبرا

أو دعاء نحو: سقياً ورعيّاً وجدعاً وكياً أو مقروناً باستفهام توبيخي نحو: أتوانيا وقد جد
قرناؤك. وقوله:

لا قعوداً لكان أنسب. قوله: "أي قم ولا تقعد" فيه أن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع

فالأولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوفا عليه أي افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من التخلص أي حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني إلى أن يقال إنه خبر بمعنى النهي. قوله: "بالتكرار" ليقوم التكرار مقام العامل. قوله: "أو دعاء" عطف على أمرا أي دعاء له أو عليه وقد مثل لهما. قوله: "نحو سقيا ورعيا إلخ" اعلم أن من هذه المصادر نحوها ما سمع مضافا نحو ويحك وويلك وبعذك وسحقك والنصب واجب عند الإضافة ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الأفراد النصب والرفع على الابتداء كذا في الهمع وأطلق في التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الإضافة وهو الأقرب ولا نسلم إنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له إذ لا مانع من تقديره وعبرة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله:

صبر جميل فكلانا مبتلى

أي صبر جميل أجمل أو أمرى صبر جميل وخبرا المكرر نحو سير سير والمحذور نحو ما زيد الأسير والمؤكد نفسه نحو له علي ألف اعتراف أي هذا اعتراف والمؤكد غيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا إنشائيا كقوله: عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه أي أمري عجب وشأني حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ وتلك خبر والمفيد خبرا غير إنشائي. ١. هـ. أي نحو أفعل ذلك وكرامة أي ولك كرامة. والظاهر أن ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لأنه قال وقد جاء بعض هذه رفعاً. ١. هـ. وفيه نظر لأن جاء في كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافي قياس غيره عليه فالأوجه الاطراد كما يفيد كلام ابن عصفور قال في الهمع ورفع المَعْرِفُ بِأَلْ أَحْسَنُ مِنْ نَصْبِهِ نَحْوُ الْوَيْلِ وَالْخَيْبَةِ لَكِنْ إِدْخَالُ أَلْ لَيْسَ مَطْرُوداً فِي جَمِيعِهَا وَإِنَّمَا هُوَ سَمَاعٌ نَصٌ عَلَيْهِ سَيْبُوهُ فَلَا يُقَالُ السَّقْيُ لَكَ وَالرَّعْيُ وَقَالَ الْفَرَاءُ وَالْجَرْمِيُّ بِقِيَاسِهِ. ١. هـ. ويقولهما أقول والمجرور بعد نحو سقيا ورعيا معمول محذوف مسوق للتبيين أي لك أعني أو لزيد أعني أو الجار والمجرور خبر

437- عجزه:

فما نيل الخلود بمستطاع

والبيت من الهزج، وهو لقطري بن الفجاءة في تخلص الشواهد ص 298؛ وشرح التصريح 1/ 331؛ والمقاصد النحوية 3/ 51؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 220.

438- ألومًا لا أبا لك واغترابا

والثاني ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله، كقولهم عند تذكر النعمة: حمدًا وشكرًا لا كفرًا، وعند تذكر الشدة: صبرًا لا جزعًا، وعند ظهور معجب: عجبًا، وعند الأمثال: سمعًا وطاعة، وعند خطاب مرضى عنه: أفعل ذلك وكرامة ومسرة، وعند خطاب

لحذف تقديره إرادتي أو دعائي وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه إذا كان المجرور مخاطبًا نحو سقيا لك أما إذا لم يكن مخاطبًا نحو سقيا فالمتجه عندي أن يجعل معمولًا للمصدر واللام للتنقية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين إذ لا يلزم حينئذٍ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة على أن المحذور إنما يلزم في سقيا لك إن جعل سقيا نائبًا عن اسق فإن جعل نائبًا عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب فلا.

قوله: "وجدعا" بالبدال المهملة يستعمل في قطع الأنف وفي قطع الأذن كما في يس. قوله: "أو مقرونا باستفهام توبيخي" في كلام غيره الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش في جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازي لأنه خبر في المعنى وأجيب بأنه محسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب. قوله: "ألومًا إلخ" بضم اللام وسكون الهمزة أي أتلوم لومًا وتغترب اغترابا وقوله. لا أبا لك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم إشباع الكلام فيها والاغتراب البعد عن الأوطان. قوله: "والثاني" أي الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما في التوضيح الأول ما أشار إليه الشارح بقوله ما دل إلخ والأربعة ستأتي في المتن. قوله: "حمدًا وشكرًا لا كفرًا" وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الأمثال فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال حمدت الله حمدًا وشكرته شكرًا مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبرًا لا إنشاء وكلامنا عند قصد الإنشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين إذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلًا عن الشلوبين.

قوله: "وما سبق إلخ" المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف إلخ خبره فيوهم أن هذا قسيم للآتي

بدلاً من فعله مع أنه قسم منه فإن الآتي بدلاً من فعله إما واقع في الطلب كندلاً وإما واقع في الخبر وهذا الثاني إما مسموع ولم يتعرض له وإما مقيس وهو الواقع تفصيلاً لعاقبة جملة تقدمت

438- صدره:

أعبدًا حل في شعبي غريبًا
والبيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص 650؛ وإصلاح المنطق ص 221؛ والأغاني
8 / 21؛ وجمهرة اللغة ص 1181؛ وخزانة الأدب 2 / 183؛ وشرح أبيات سيبويه 1 /
98؛ وشرح التصريح 1 / 331، 2 / 171، 289؛ والكتاب 1 / 339، 344؛
ولسان العرب 1 / 503 "شعب"؛ ومعجم ما استعجم ص 799، 861؛ والمقاصد
النحوية 3 / 49، 4 / 506؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 221؛ ورصف المباني
ص 52.

(172/2)

وما لتفصيل كما منا ... عامله يحذف حيث عنا
كذا مكرر وذو حصر ورد ... نائب فعل لاسم عين استند

مغضوب عليه: لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا، ولا فعلت ذلك ورغماً وهو أنا "وما"
سيق من المصادر "لتفصيل" أي لتفصيل عاقبة ما قبله "كما منا" من قوله تعالى:
{فَشَدُّوا لَوَثَاقَ فِإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ} [محمد: 4] ، "عامله يحذف حيث عنا" أي
حيث عرض، لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله، والتقدير فإما تمنون وإما تفادون
"كذا مكرر وذو حصر ورد" كل منهما "نائب فعل لاسم عين استند" نحو أنت سيرًا
سيرًا، وإنما أنت سيرًا، ما أنت إلا سيرًا فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل، والخصر ينوب
مناب التكرير، فلو لم يكن مكررًا ولا محصورًا جاز الإضمار والإظهار، نحو أنت سيرًا
وأنت تسير سيرًا. والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى، نحو أمرك سير سير فيجب أن
يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا، بخلافه بعد اسم العين لأنه
يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ

أو مكرراً إلخ فالأولى جعل قوله وما لتفصيل إلخ عطفا على ندلا فيكون مثالا ثانيا
وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتي بدلا المتحتم حذف
عامله أفاده يس عن ابن هشام. قوله: "لتفصيل عاقبة ما قبله" أي لتفصيل المرتب على
مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل
عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فإما يصح صحة أو يغتنم اغتناما. قوله: "والتقدير فأما تمنون
إلخ" وفي بعض النسخ فأما تمنوا إلخ يحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة.
قوله: "كذا" أي مثل ما سبق إلخ. قوله: "فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل" فيه أن
العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من أفراد المصدر الآتي بدلا من
فعله كما مر إلا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل
التكرار بدلا تسمحا. قوله: "جاز الإضمار إلخ" هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين
دون المؤكد لامتناع إضمار عامله عند الناظم كما قال قبل:

وحذف عامل المؤكد امتنع

وبهذا يعلم ما في تمثيل الشارح إلا أن يكون جرى على رأي ابن الناظم. قوله:
"والإظهار" أي إن لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه وإلا تعين الإضمار لقيام
الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أنت سيرا وأنت أكلا وشربا قاله المصريح. قوله:
"والاحتراز باسم العين إلخ" الذي يتجه عندي أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز إذ
المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل استند إلى اسم معنى، بل المصدر نفسه استند
إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل. قوله: "فيجب أن يرفع إلخ" هذا بيان مراد
وإن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوبا، وهذا صادق بجواز الحذف
ووجوب الذكر مرفوعا إن جعل العامل المبتدأ أو منصوبا إن جعل فعلا.
قوله: "بخلافه" أي المصدر بعد اسم العين فإنه يحتاج إلى إضمار فعل لعدم صحة
الخبرية،

(173/2)

ومنه ما يدعونه مؤكدا ... لنفسه أو غيره فالمبتدأ
نحو له علي ألف عرفا ... والثان كابني أنت حقا صرفا

المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً كقوله:

439- فإنما هي إقبال وإدبار

أي ذات إقبال وإدبار "ومنه" أي ومن الواجب حذف عامله لنفسه، وهو الواقع بعد جملة هي نص في معناه. وسمي بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها "نحو له علي ألف عرفا" أي اعترفا، ألا ترى أنه له علي ألف هو نفس الاعتراف "والثان" وهو المؤكد لغيره، هو الواقع بعد جملة تحتل غيره فتصبر به نصا. وسمي بذلك لأنه أثر في الجملة فكأنه غيرها لأن المؤثر غير المؤثر فيه "كابني أنت حقا صرفاً" فحقا رفع ما احتمله أنت ابني

وقوله لأنه يؤمن معه إلخ لحذف أي وإنما جاز حذف العامل بعد اسم العين لأنه يؤمن إلخ قال يس ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذي لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه نحو أملك سيرا سيرا وحينئذ في مفهوم قوله لاسم عين تفصيل. قوله: "إلا مجازا" مقتضى قوله أي ذات إقبال وإدبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا مرسلا علاقته التعلق. قوله: "ومنه ما يدعونه مؤكدا" لا يشكل على قوله سابقا:

وحذف عامل المؤكد امتنع

لأن الامتناع عنده في غير الصور المشار إليها بقوله والحذف حتم إلخ التي منها مؤكدا الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور. قوله: "هو الواقع بعد جملة" الأصح كما في التسهيل منع تقديمه كالذي بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزءيها. قال الدماميني لأنها دليل العامل فيه فلا يفهم منها إلا بعد تمامها. قوله: "هي نص في معناه" إن أراد لا تحتل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وإن أراد ولو مجازا فممنوع سم أي لاحتمال أن تكون للتهكم مجازا. ويجاب باختيار الشق الثاني على معنى أنها لا تحتل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا. قوله: "فكأنه نفسها" الأنسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لأنه بمنزلة إعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن. قوله: "ألا ترى أن له علي ألف هو نفس الاعتراف" فيه تسمح والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له علي ألف نص في الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل. قوله: "لأنه أثر في الجملة" أي برفع احتمال الغير. قوله: "كابني أنت

439- صدره:

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت

والبيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها ص383؛ والأشبه والنظائر 1/ 198؛

وخزانة الأدب 1/ 431، 2/ 34؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 282؛ والشعر والشعراء 1/ 354، والكتاب 1/ 337؛ ولسان العرب 7/ 305 "رهط"، 11/ 538 "قبل"، 14/ 410 "سوا"؛ والمقتضب 4/ 305؛ والمنصف 1/ 197؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 387، 4/ 68؛ وشرح المفصل 1/ 115؛ والمختسب 2/ 43.

(174/2)

كذاك ذو التشبيه بعد جملة ... كلي بكا بكاء ذات عضله

من إرادة المجاز و"كذاك" مما يلزم إضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث "ذو التشبيه بعد جملة" حاوية معناه، وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه "كلي بكا

حقا" الذي يظهر لي أن حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز، أما إذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الإتيان به مع إرادة المجاز كأن يريد بنوّة العلم لكن هذا إنما يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا لرفع احتمال المجازي. والذي في الرضي والدمامي أنه لرفع احتمال بطلان القضية أي عدم تحققها في الواقع. قال الرضي المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكدا لنفسه وإلا فليس بمؤكد لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أي لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا. قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولاً باطلا لأن اللفظ السابق لا يدل عليه. قال وإنما قيل لمثل هذا المصدر مؤكدا لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التوكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكدا لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي مؤكدا لنفسه. ا. هـ. وقال الدماميني بعد تمثيله

للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت
محمتملة لأن يكون مضمومها ثابتا في الواقع فيكون حقا ولأن يكون مضمومها غير ثابت
في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصا في الواقع وسمي
مؤكدا لغيره لأن الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى. ا. هـ. فعلى ما قاله المراد بالحق
ضد الباطل فاعرفه، ومثل أنت ابني حقا لا أفعله ألبتة أو أفعله التبة فالبتة مصدر
حذف عامله وجوبا أي أبت التبة، والتاء للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة
الواحدة أي لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكأن اللام
للعهد أي القطعة المعلومة مني التي لا تردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفي
وانقطاعه ولفظ ألبتة محقق لاستمراره. وأل في البتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها، ولم
يسمع فيها إلا قطع الهمزة والقياس وصلها. قاله في التصريح.

قوله: "صرفا" أي خالصا نعت لهما. قوله: "مما يلزم إلخ" بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه
بدلا مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان
قولان. قوله: "المشعر بالحدوث" أي التجدد أي الدال على أمر يتجدد لا على أمر
راسخ ثابت. دمايني. قوله: "وفاعله" أي فاعل معنى المصدر كالياء في مثال المصنف
وإرجاع الضمير إلى معنى المصدر الحدث عنه الذي هو الثاني يرد عليه أن مثال المصنف
ومثالي الشارح لم تشتمل

(175/2)

بكاء ذات عضله" أي ممنوعة من النكاح، ولزيد ضرب ضرب المملوك، وله صوت
صوت حمار، فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة، بخلاف ما في نحو
لزيد يد يد أسد لعدم كونه مصدرا، ونحو له علم علم الحكماء، لعدم الإشعار بالحدوث،
ونحو له صوت صوت حسن، لعدم التشبيه، ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم
جملة، ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه، ونحو عليه نوح
نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه، فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها. وقد
ينتصب في هذا الأخير لكن على الحال وبخلاف ما في نحو أنا أبكي بكاء ذات عضلة،
وزيد يضرب ضرب المملوك حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله لا

محذوف لصلاحيه المذكور للعمل فيه. وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة في نحو لي

الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثاني لأن فاعل البكاء الثاني والضرب الثاني والصوت الثاني ذات العضلة والملوك والحمار، ولم تشتمل الجملة على شيء من الثلاثة. ويجاب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال في مثالي الشارح أفاده سم. قوله: "كلي بكاء بكاء ذات عضلة" قصر بكاء الأول للضرورة فلا يقال إن البكا بالقصر إسالة الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغي أن يكون قوله كلي إلخ صفة جملة أي بعد جملة في هذا الكلام ليكون إشارة إلى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبي. قوله: "وله صوت صوت حمار" هو مصدر صات يصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب مناب المصدر كما زعمه البعض. قوله: "لعدم الإشعار بالحدوث" لأنه من قبيل الملكات. قال في الجمع لم ينصب ذكاء الحكماء في له ذكاء ذكاء الحكماء لأن نصب صوت وشبهه إنما كان لسكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل التقدير في له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذكاء فلم يستقم النصب.

قوله: "لعدم احتوائها على صاحبه" أي لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح فلم يكن في الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما في غاية الظهور فدعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم في غاية العجب.

قوله: "فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها" الذي يتجه له صحة النصب في نحو لزيد يد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت حمار على الحال من الضمير المستتر في الخبر بتقدير مضاف أي مثل يد أسد إلخ أو على المفعولية لفعل محذوف أي تماثل يد أسد إلخ فتأمل. قوله: "لكن على الحال" أي بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور في النكت والدمامي جواز نصبه على المصدرية على ضعف. قوله: "حيث يتعين" حيثية تعليل. قوله:

بكا، ولزيد ضرب العمل؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلاً من الفعل أو مقدراً
بالحرف المصدرى والفعل، وهذا ليس واحداً منهما.

تنبيه: مثل له صوت صوت حمار قوله:

440- ما إن يمس الأرض إلا منكب ... منه وحرف الساق طي المحمل

"لأن شرط إلخ" ذهب الناظم في تسهيله إلى أنه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب
فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة، بل قال الدماميني بعد
ذكره إن كون المصدر المذكور منصوباً بالفعل المقدر مذهب الأكثر ما نصه: قال
الرضي: وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب أي في له صوت صوت حمار منصوب بصوت
لا بفعل مقدر قال، وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة. ا. هـ. ومنه
يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أي إحداث ما يسمع إخراجاً لا نفس ما
يسمع وإن زعمه المرادي في شرح التسهيل وجعله الداعي للجمهور إلى تقدير الناصب
وعدم جعله منصوباً بصوت لأنه بمعنى ما يسمع ليس مقدراً بالحرف المصدرى والفعل
ولا بدلاً من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدماميني. قال البعض وإنما لم يكن
مقدراً بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والأصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف
المصدرى والفعل به. ا. هـ. وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو
ممنوع ومفاد ما مر عن المرادي في شرح التسهيل في له صوت صوت حمار أنه يقدر
بالحرف المصدرى والفعل.

قوله: "ما أن يمس إلخ" ما نافية وإن زائدة وحرف الساق معطوف على منكب. والمحمل
بكسر الميم الأولى وفتح الثانية علاقة السيف. والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطي
الحمل متجاف كتجافي الحمل وأنه بلغ في الضمور إلى أن لا يصل بطنه إلى الأرض إذا
اضطجع وإنما يمس الأرض منكبه وحرف ساقه. والكلام مسوق للمدح فطي منصوب
بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له على كذا في
التصريح وغيره. قوله: "تذر" أي السيف. والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم
الرأي المشتمل على الدماغ وتطلق على الإنسان بتمامه مجازاً وهو أليق بقوله هاتماً إذ
هي جمع هامة وهي الرأس وضاحيا من ضحا يضحو إذا برز عن محله بله الأكف مصدر
بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافاً إلى المفعول على أحد الأوجه الآتية في بله،
كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهاتمات.

440- البيت من الكامل، وهو لأي كير الهذلي في خزنة الأدب 8 / 194؛ وشرح أبيات سيبويه 1 / 324؛ وشرح أشعار الهذليين 3 / 1073؛ وشرح التصريح 1 / 334؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 90؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 147؛ وشرح شواهد المغني 1 / 227؛ والشعر والشعراء 2 / 676؛ والكتاب 1 / 359؛ والمقاصد النحوية 3 / 54؛ وللهمذلي في الخصائص 2 / 309؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1 / 246؛ والإنصاف 1 / 230؛ وأوضح المسالك 2 / 224؛ والمقتضب 3 / 203، 232.

(177/2)

.....

لأن ما قبله بمنزلة له طي قاله سيبويه:
خاتمة: المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله على ضربين: الأول ما له فعل وهو ما مر
والثاني ما لا فعل له أصلاً كبه إذا استعمل مضافاً كقوله:
441- تذر الجماجم ضاحياً هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلق
في رواية خفض الأكف، فبله حينئذ منصوب نصب ضرب الرقاب. والعامل فيه فعل
من معناه وهو اترك؛ لأن بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب في نحو
شأنه بغضاً، وأحبته مقة. ويجوز أن ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك
وهي إحدى الروايتين في البيت، وسيأتي في بابه. ومثل بله المضاف وبله، وويحه، وويسه،
وويه، وهي كنايات عن الويل، وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ، ثم كثرت حتى
صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض، ونصبها بتقدير ألزمه الله، وهو
قليل، ولذلك لم يتعرض له هنا.

والمعنى أن هذه السيوف تترك القوم بارزة رؤوسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على
الأبدان فتركاً لذكر الأكف لأنها سهلة القطع بالنسبة إلى الرؤوس. قوله: "فيكون اسم
فعل إلخ" وعلى هذا ففتحته بنائية. وبقيت رواية ثالثة وهو رفع ما بعدها على الابتداء
خبره بله بمعنى كيف لأنها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضاً

بنائية. والمعنى عليه كيف الأكف لا تترك ضاحية عن الأيدي مع أنها أسهل من الرؤوس فعلى هذا بله في البيت للاستفهام التعجبي.

قوله: "ومثل بله إلخ" أي في وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا في النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفي كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل احزن. قوله: "وهي كنايات عن الويل" أي عند بعض اللغويين وذكر الجوهري أن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب. وذكر شيخنا أن ويس كويح وويب كويل ومراد الشارح أنها كنايات عن الويل بالنظر لأصل الوضع فلا ينافي ما سيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض. قوله: "تقال عند الشتم والتوبيخ" أي عند إرادتهما. قوله: "وهو قليل" أي هذا النوع الذي لا فعل له من لفظه.

441- البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص 245 ص 245؛ وخزانة الأدب 6/ 211، 214، 217، والدرر اللوامع 3/ 187؛ وشرح شواهد المغني ص 353؛ ولسان العرب 3/ 478 "بله"؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 217؛ وتذكرة النحاة ص 500؛ والجني الداني ص 425؛ وخزانة الأدب 6/ 232؛ وشرح التصريح 2/ 199؛ وشرح شذور الذهب ص 513؛ وشرح المفصل 4/ 48؛ ومغني اللبيب ص 115؛ وجمع الهوامع 1/ 236.

(178/2)

المفعول له:

ينصب مفعولا له المصدر إن ... أبان تعليلاً كحد شكراً وذن وهو بما يعمل فيه متجذد ... وقتاً وفاعلاً وإن شرط فقد

المفعول له:

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله. وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدراً. كما أشار إلى ذلك بقوله "ينصب مفعولا له المصدر" أي القليبي "إن أبان تعليلاً" أي أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل "كجد شكراً" أي لأجل الشكر فلو كان من لفظ كحيل محيلاً كان انتصابه

على المصدرية "ودن" طاعة "وهو" أي المفعول له "بما يعمل فيه متحد وقتاً

المفعول له:

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير إليها، ومانع موصولية أل يرجع الضمير إلى الموصوف المحذوف. قال المرادي في شرح التسهيل ولا يجوز تعدده منصوباً أو مجروراً إلا بإبدال أو عطف. قال في الجمع ولذا امتنع في قوله تعالى: {وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا} [البقرة: 231] ، تعلق الجار بالفعل إن جعل ضاراً مفعولاً له وإنما يتعلق به إن جعل حالاً. قوله: "لأنه أدخل منه إلخ" أي لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه. فقوله وأقرب إلخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة. قوله: "وأقرب إلى المفعول المطلق" بل قال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق تصريح. قوله: "كما أشار إلى ذلك" أي إلى أقربيته بكونه مصدراً. قوله: "ينصب مفعولاً له المصدر" أي بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض. وقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتكم أكرمكم إكراماً وعليه فهو مفعول مطلق. وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى مثل قعدت جلوساً وعليه أيضاً فهو مفعول مطلق، ولذا قال في التصريح: قال الزجاج والكوفيون إنه أي المفعول له مفعول مطلق. ١. هـ. قوله: "إن أبان تعليلاً" ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتي أي يشترط لنصب المفعول له إلخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولاً له والجمهور على أنه حينئذٍ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقيق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلاً أظهر علة الشيء أي الباعث على الفعل سواء كان غرضاً نحو جئتكم جبراً لخاطرك أو لا كقعدت عن الحرب جبراً. قوله: "ويشترط كونه من غير لفظ الفعل" أي وغير معناه ويغني عن هذا الشرط قول المصنف إن أبان تعليلاً.

قوله: "أي لأجل الشكر" أي لأجل أن تكون شاكرًا سم. قوله: "كحيل محيلاً" بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمي. قوله: "طاعة" أشار به إلى أن دن مثال

ثان بمعنى

.....

وفاعلاً" الجملة الحالية. ووقتاً وفاعلاً نصب بنزع الخافض: أي يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرًا قلبياً سيق للتعليل أن يتحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل. فالشروط حينئذ خمسة: كونه مصدرًا فلا يجوز جئتكَ السمن والعسل. قاله الجمهور. وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد. وأنكره سيبويه. وكونه قلبياً: فلا يجوز جئتكَ قراءة للعمل، ولا قتلاً للكافر. وأجاز الفارسي جئتكَ ضرب زيد: أي لتضرب زيداً. وكونه علة: فلا يجوز أحسنت إليك إحساناً إليك لأن

أخضع حذف مفعوله، قال البعض لدلالة الأول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكراً آخر لكان الحذف لدليل ثم كلام الشارح يقتضي أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دل عليه دليل. قوله: "بما يعمل" الباء بمعنى مع متعلقة بمتحد خالده. قوله: "نصب بنزع الخافض" كذا في بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعي على الراجح وفي بعض النسخ نصب على التمييز أي الخول عن الفاعل وهي أولى. قوله: "أن يتحد مع عامله في الوقت" بأن يقع حدث الفعل في بعض زمان المصدر كجئتكَ طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحبستكَ خوفاً من فراك أو بالعكس كجئتكَ اصلاً حالاً قاله الرضي. قوله: "فالشروط حينئذ خمسة" بل ستة. سادسها ما ذكره الشارح سابقاً بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل. قوله: "وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد" كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكاً بقولهم: أما العبيد فذو عبيد لأن هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب. وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد إلخ من المفعول لأجله القياسي وجعله بعض النحاة مفعولاً به المحذوف أي مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير أما بمهما يكن من شيء بل قدره في كل مكان بما يليق به. وجعله الزجاج مفعولاً له بتقدير مضاف أي مهما تذكره لأجل تملك العبيد. قوله: "وأنكره سيبويه" أي أنكر القياس عليه قائلاً إن رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها. قوله: "وكونه قلبياً" قال في التصريح لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك. ا. هـ. وعزا هذا الشرط السيوطي في الهمع إلى بعض المتأخرين وعزا الرضي إلى بعضهم معللاً بما مر، ثم رده فقال: إن أراد وجوب تقدم الحامل وجوداً فممنوع وإن أراد وجوب تقدمه

إما وجودا أو تصوّرا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قاله بجواز جنتك إصلاحا لأمرك
وضربته تأديبا اتفاقا، فإن قال هو بتقدير مضاف أي إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا
فجوّز أيضا جنتك إكرامك لي وجنتك اليوم إكراما لك غدا بل جوّز سمنا ولبنا فظهر أن
المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده
على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل
تصوّرا أي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجنته إصلاحا. ا.
هـ. قوله: "وأجاز الفارسي جنتك ضرب زيد" أي مع أن المصدر ليس قلبيا ولعله لا
يقول باشتراط اتحاده

(180/2)

فاجرره بالحرف وليس يمتنع ... مع الشروط كلزهد ذا قنع

الشيء لا يعمل بنفسه. وكونه متحدًا مع المعلل به في الوقت. فلا يجوز جنتك أمس
طمعًا غدًا في معروفك، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المنافاة،
وفي الفاعل فلا يجوز جنتك إياي خلافًا لابن خروف.
تنبيه: قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديرًا كقوله تعالى: {يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا}
[الرعد: 12] ؛ لأن معنى يريكم يجعلكم ترون. ا. هـ. "وإن شرط" من الشروط
المذكورة ما عدا قصد التعليل "فقد فاجرره بالحرف" الدال على التعليل وهو اللام أو
ما يقوم مقامها، وفي بعض النسخ باللام أي أو ما يقوم مقامها، ففقد الأول كونه
مصدرًا

مع العامل فاعلا أيضا حتى يجيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك
قول الهمع شرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني
تأديبا ثم قال ولم يشترط ذلك سببويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما في
الوقت واختلافهما في الفاعل. ا. هـ. وتقدم عن الرضي رد اشتراط كونه قلبيا. بقي أن
التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي فلا يصح أن يكون علة للضرب لأن الشيء
لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير إرادة لأننا نقول يصير المعنى حينئذ أدبت
ابني لإرادة التأديب أو ضربته لإرادة الضرب وفيه ركازة لا تخفى لأن الباعث على

الشيء ليس مجرد إرادته. والحاسم عندي لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأديب الذي هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتنا وفاعلا أو على إرادة التأديب الذي هو هذا الأثر بناء على الاشتراط فاحفظه.

قوله: "وكونه علة" أي كونه مفهما العلة وما قيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على ما مر. قوله: "خلاف لابن خروف" فإنه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكا بقوله تعالى: {يُرِيكُمْ الْبَرْقَ حَوَافًا وَطَمَعًا} [الرعد: 12] ، وسيلذكر الشارح جوابه وجوز ابن الضائع -بمعجمة ثم مهملة- تعدد الوقت بل قدمنا عن الجمع أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتنا ولا الاتحاد فاعلا. قوله: "تقديرها" أي باعتبار التقدير والمعنى. قوله: "يجعلكم ترون" أي ففاعل الرؤية التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر وأن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدل ابن خروف قوي جلي فإن كان ولا بد من التأويل فالأقرب أن يؤول الخوف والطمع بالإخافة والإطماع أو يجعلا حاليين من المخاطبين على إضمار ذوي أو على التأويل باسمي فاعل. قوله: "ما عدا قصد التعليل" أي ما عدا كونه علة فأطلق السبب وأراد المسبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وإنما استثناه لأنه عند فقد التعليل لا يصلح للجبر بحرف التعليل أيضا إذ لا تعليل.

قوله: "أو ما يقوم مقامها" هو الباء وفي ومن. زاد الشاطبي الكاف نحو: {وَأَذْكُرُهُ كَمَا

(181/2)

وقل أن يصحبها المجرد ... والعكس في مصحوب أل وأنشدوا

نحو: {وَالْأَرْضَ وَصَعَهَا لِلْأَنَامِ} [الرحمن: 10] . والثاني وهو كونه قلبيا نحو: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ} [الأنعام: 151] ، بخلاف خشية إملاق. والثالث هو الاتحاد في الوقت نحو قوله:

442- فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

والرابع وهو الاتحاد في الفاعل نحو:

443- وإني لتعروني لذكرك هزة

وقد انتفى الاتحادان في: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ} [الإسراء: 78] ، "وليس يمتنع" جره باللام أو ما يقوم مقامها "مع" وجود "الشروط" المذكورة "كلزهد ذا قنع" .وقل

هَذَاكُمْ} [البقرة: 198] ، وفي شرح اللوحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئتكم كي تكرميني وأن الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى. ا. هـ. وينبغي زيادة على نحو: {وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ} [البقرة: 285، الحج: 37] . قوله: "وفي بعض النسخ باللام" واقتصر عليها لأنها الأصل. قوله: "وقد نضت" بتخفيف الضاد أي خلعت. قوله: "في نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس" ففاعل الإقامة المخاطب وفاعل الدلوك أي الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبيا وفي المغني أن اللام في لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل. قوله: "كلزهد ذا قنع" فيه تقديم معمول الخبر الفعلي وهو جائز

442- عجزه:

لدى الستر إلا لبسة المتفضل

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص14؛ والدرر 3/ 78؛ وشرح شذور الذهب ص297؛ وشرح عمدة الحافظ ص453؛ ولسان العرب 15/ 329 "نضا"؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 226؛ والدرر 4/ 18؛ ورصف المباني ص223؛ وشرح قطر الندى ص227؛ والمقرب 1/ 161؛ وجمع الهوامع 1/ 194، 247.

443- عجزه:

كما انتفض العصفور بالله القطر

والبيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني 5/ 169، 170؛ والإنصاف 1/ 253؛ وخزانة الأدب 3/ 254، 255، 257، 260؛ والدرر 3/ 79؛ وشرح الهذليين 2/ 957؛ وشرح التصريح 1/ 326؛ ولسان العرب 2/ 155 "رمت"؛ والمقاصد النحوية 3/ 67؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 7/ 29؛ وأما ابن الحاجب 2/ 646؛ 648؛ وأوضح المسالك 2/ 227؛ وشرح شذور الذهب ص298؛ وشرح

ابن عقيل ص361؛ وشرح قطر الندى ص228؛ وشرح المفصل 2/ 67؛ والمقرب 1/ 162؛ وجمع الهوامع 1/ 194.

(182/2)

"لا أقعد الجبن عن الهيحاء ... ولو توالى زمر الأعداء"

أن يصحبها" أي اللام "المجرد" من أل والإضافة كهذا المثال، حتى قال الجوزي أنه ممنوع، والحقى جوازه، ومنه قوله:

444- من أمكم لرغبة فيكم جبر

"والعكس في مصحوب أل" وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل "وأنشدوا" شاهداً لجوازه قول الراجز:

445- "لا أقعد الجبن عن الهيحاء ... ولو توالى زمر الأعداء"

تنبيهات: الأول أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو: جئتكَ ابتغاء الخير، ولا ابتغاء الخير. الثاني أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله منصوباً

عند الجمهور كما مر. قوله: "أي اللام" فيه أن النسخة التي شرح عليها بالحرف حينئذٍ فكان المناسب أن يقول أي الحرف وتأنيث الضمير حينئذٍ باعتبار الكلمة. قوله: "أفهم كلامه أن المضاف إلخ" وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل في قسيميه، فدل على استواء الأمرين فيه. قوله: "منصوباً كان أو مجروراً" أما إفهامه جواز تقديم المجرور فظاهر، وأما إفهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايضة. المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً:

أي عند البصريين، واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار، وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصريح. وأجيب بأنهم تجوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح. قال المصريح وسماه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه صفة. ا. هـ. ولعله باعتبار الكينونة فيه. قوله: "بكونه" أي المفعول المطلق أي معناه مستلزماً له أي الظرف أي معناه في الواقع أي في نفس الأمر وإن لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف في الاصطلاح. قوله: "لا بواسطة حرف ملفوظ" أي ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض، والتقيد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى إلى

المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ. إذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ. قوله: "بخلافه" فإنه يصل إليه العامل بواسطة الواو. قوله: "وقت" أي ولو متخيلاً كما في أمس قبل اليوم فإن التقدير أمس في الزمان قبل اليوم. ومعلوم أن الزمان ليس في زمان فكون أمس في زمان مجرد تخيل، وكما في الله قبل العالم،

444- عجزه:

ومن تكونوا ناصريه ينتصر
والرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 229؛ وشرح التصريح 1/ 336؛ وشرح
عمدة الحفاظ ص 399؛ والمقاصد النحوية 3/ 70.
445- الرجز بلا نسبة في الدرر 3/ 79؛ وشرح التصريح 1/ 336؛ وشرح ابن عقيل
ص 294؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 398؛ والمقاصد النحوية 3/ 67؛ وجمع الهوامع 1/
195.

(183/2)

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً:
الظرف وقت أو مكان ضمنا ... في باطراد كهنا امكث أزمننا

كان أو مجروراً كزهذاً ذا قنع ولزهد ذا قنع.
خاتمة: إذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرف بأل أو بالإضافة
خلافاً للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم إنه لا يكون إلا نكرة، وإن أل فيه زائدة
وإضافته غير محضة.
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً:

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزمًا له في الواقع؛ إذ لا
يخلو الحدث عن زمان ومكان، ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ
بخلافه "الظرف" لغة الوعاء واصطلاحاً "وقت أو مكان" أي اسم وقت أو اسم مكان
"ضمنا" معنى "في" دون لفظها "باطراد كهنا امكث أزمننا" فهنا اسم مكان، وأزمننا اسم
زمان، وهما مضمنان معنى في لأنهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث. والاحتراز بقيد

ضمناً في من نحو: {يَخَافُونَ يَوْمًا} [النور: 37] ونحو: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ}

فإن من العالم الزمان فوجود الله تعالى في زمان قبل العالم الذي منه الزمان مجرد تخيل فتأمل.

قوله: "أي اسم وقت أو اسم مكان" قدر ذلك لأن المفعول فيه من صفات الألفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرضت دلالة على أحدهما أو جرى مجراه. فالأول نحو سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً. والثاني نحو أحقاً أنك ذاهب كما في التوضيح. ودخل في التعريف ما استعمل تارة زماناً وتارة مكاناً نحو أي وكل فإنهما بحسب ما يضافان إليه لأن المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لا أنه إما للزمان دائماً وإما للمكان دائماً قاله يس. وخرج ما ضمن معنى في باطراد وليس واحداً منهما نحو: {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} [النساء: 127] ، أي في أن تنكحوهن على أحد التقديرين فإن النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد. قال البهوتي وأقره الإسقاطي وشيخنا والبعض. وقد يقال حيث ضمن هذا معنى في باطراد ينبغي أن يجعل ظرفاً لأنه مكان اعتباري وأنا أقول: معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتي: أن يتعدى إليه سائر الأفعال والاطراد في نحو: {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} [النساء: 127] ، ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجاً بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتي. فتدبر. قوله: "ضمناً معنى في" هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها إشارته إليه لكونه في قوة تقديرها وإن لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند. قوله: "باطراد" بأن يتعدى إليه سائر الأفعال وأورد عليه أنه مخرج لأسماء المقادير فإنها إنما ينصبها أفعال السير، وما صيغ من الفعل فإنه إنما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما يأتي. وأجيب بأنهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي.

قوله: "لأنهما المذكوران للواقع" أي حالة كونهما طرفين للواقع فيهما. قوله: "من نحو

(184/2)

[الأنعام: 124] ، فإنهما ليسا على معنى في، فانتصابهما على المفعول به وناصب

حيث يعلم محذوفاً لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً، ومعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة، وجلست في مكانك فإنه لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح على الأرجح، وباطراد إذ من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه، هو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض، هذا مذهب الفارسي والناظم، ونسبه لسيبويه، وقيل: منصوب على المفعول به حقيقة، وأن نحو دخل متعد بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل: على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم، ونسبه الشلوبين

يخافون يوماً" إذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه. قوله: "ونحو الله أعلم إلخ" إذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن العلم واقع فيه. قوله: "فانتصابهما على المفعول به" أورد عليه أن في جعل حيث مفعولاً به ضرباً من التصرف. وفي التسهيل أن تصرفها نادر وحينئذٍ فلا ينبغي حمل التنزيل عليه، ولذا قال الدماميني: لو قيل إن المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه إخراج حيث عن الظرفية. قوله: "وناصب حيث" أي محلاً. قوله: "لا ينصب المفعول به" لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملاً لأننا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر. قوله: "إجماعاً" نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به. فقد قال المصريح قال الموضح في الحواشي. قال محمد بن مسعود في كتابه البديع: غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: {هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا} [الإسراء: 84] ، وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً كما هو في زيد أحسن وجهها، وقول العباس بن مرداس:

واضرب منا بالسيوف القوانسا

١. هـ. وقال أبو حيان في الارتشاف: قال الدماميني بن مسعود أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ} [النجم: 30] . ١. هـ. وأجيب بأنه لم يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر.

قوله: "من نحو سرت في يوم الجمعة" فإن هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشموني فردّ على ابن الناظم كما سيأتي إيضاحه. قوله: "فلا يقال نمت البيت" قال ابن قاسم كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخاً ولا قرأت مكاناً فما الفرق. ١. هـ. ويظهر لي في الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة

الاطراد بخلاف الأفعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فإنها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضي. قوله: "بعد التوسع إلخ" أي فهو مفعول به مجازا كما في تمرن الديار. قوله: "وإن نحو دخل متعدّ"

(185/2)

فانصبه بالواقع فيه مظهرا ... كان وإلا فانوه مقدرا

إلى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد، وعلى الأول يحتاج إليه خلافاً للشارح.

تنبيهان: الأول تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين: الأول يقتضي البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه وي طرح غير منظور إليه كما سبق في تضمن متى معنى الهمزة وإن الشرطية، والثاني لا يقتضي البناء هو أن يكون الحرف منظورا إليه لكون الأصل في الوضع ظهوره، وهذا الباب من هذا الثاني. الثاني الألف في ضمنا يجوز أن تكون للإطلاق وأن تكون ضمير التثنية، بناء على أن أو على بابها وهو الأظهر، أو بمعنى الواو وهو الأحسن لأن كل واحد منهما ظرف لا أحدهما. ا. هـ. "فانصبه بالواقع فيه" من

بنفسه" أي يتعدى بنفسه من غير توسع بإسقاط الجار لأنه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الأمرين فيه تدل على أصالتهما. قوله: "وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد" بل لا يصح على رأي الشلوين لأنه داخل في الظرف حقيقة غاية الأمر أنه من المبهم تنزيلا وإنما لم يحتج إليه على رأي الأخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى في. قوله: "وعلى الأول" أي كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج إليه لأنه مع كونه غير ظرف مضمن معنى في بمعنى أنه مشير إلى معنى في لكونه في قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم في دعواه عدم الاحتياج إليه على الأول أيضا لخروجه بقوله ضمنا معنى في لأنه عليه مضمن لفظ في بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظي ما هو أعم من أن يكون لفظها في التركيب أو ملاحظا فيه بأن كان موجودا ثم حذف، وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظي كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الأشعري فقيده باطراد محتاج إليه على القول الأول، فرد البعض تبعا لغيره على

الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر .

قوله: "أن يخلف الاسم الحرف على معناه" أي حالة كونه دالا على معناه بأن يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور إليه أي غير ملاحظ في نظم الكلام. قوله: "وهو أن يكون الحرف منظورا إليه" أي ملاحظا في نظم الكلام أي فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير إليه فقط، ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفه. قوله: "بناء على أن او على بابها إلخ" فيه لف ونشر مرتب. وفيه أن أو إذا كانت على بابها فهي للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالألف للتنبيه مطلقا. قوله: "وهو الأظهر" أي المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء أو على حالها. قوله: "بالواقع فيه" أي في جميعه إن استغرقه الواقع فيه أو في بعضه إن لم يستغرقه فالأول نحو صمت يوم الجمعة والثاني نحو صمت رمضان. وفي عبارة المصنف تسمح وسينبه عليه الشارح. فائدة: قال الدماميني: الزمان أربعة أقسام: مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى، ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منها كحين ووقت، ومعدود

(186/2)

.....

فعل وشبهه "مظهرا كان" الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أمامك، وأنا سائر غدا خلف الركب "والا" أي وإن لم يكن ظاهرا بل كان محذوفاً من اللفظ جوازاً أو وجوباً "فأنوه مقدراً" فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال: متى قدمت وفرسخين لمن قال: كم سرت؛

غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يمين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول، ومختص غير معدود فيقع جوابا ولمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول، فالذي يصلح جوابا لكم فقط أولها متى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذي تضمنه ناصبه إن لم يكن الحدث مختصا ببعض أجزاء ذلك الزمان فإذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره. إلا أن يقصد المبالغة والتجاوز، وكذا إذا قلت في جوابه المحرم مثلا فإن كان

حدث الناصب مختصا ببعض جزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما إذا قلت شهرا في جواب كم صمت أو كم سريت، فالأول يعم جميع أيامه دون ليليه، والثاني بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بأل. وأما أبدا فلاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة، تقول صام زيد الأبد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة، للصوم إلى حين وفاته، ولا تقول صام أبدا وتقول لأصومن أبدا وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعض كالיום والليل وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور مضافا إليها لفظ شهر كشهر رمضان، بخلاف صورة عدم إضافته إليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصفار أن أسماء الشهور كالحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما، فمعنى سرت الحرم سرت ثلاثين يوما فيصلح جوابا لكم، وكذا لفظ شهر بدون إضافته إلى اسم شهر من الشهور. وأما شهر الحرم فمعناه وقت الحرم فخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدودا اسما لثلاثين يوما لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه وصار شهر الحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج فذهب إلى أن الحرم كشهر الحرم فجوز كون الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكر جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين. وقيل يختص ذلك بربيع الأول وربيع الثاني ورمضان. ١. هـ. باختصار وفي الجمع أن ما صلح جوابا لكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميما أو تقسيطا فإذا قلت سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط، وكذا يحتمل الأمرين قولك سرت الحرم. ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة. قوله: "من فعل وشبهه" من مصدر أو صفة ولو تأويلا نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو عند القتال، فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لأنهما في تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان. قوله: "مظهرا كان" أي إن كان مظهرا فحذف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه. ويحتمل إن كان زائدة ومظهرا حال والأول أنسب بقوله وإلا إلخ. قوله: "مقدرا" حال مؤكدة. قوله: "نحو يوم الجمعة لمن قال متى إلخ" الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي

وكل وقت قابل ذاك وما ... يقبله المكان إلا مبهما

والوجوب فيما إذا وقع خبراً نحو زيداً عندك، أو صلة نحو رأيت الذي معك، أو حالاً نحو رأيت الهلال بين السحاب، أو صفة نحو رأيت طائراً فوق غصن، أو مشتغلاً عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه، أو مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن: أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن.

تنبيهان: الأول العامل المقدر في هذه المواضع سوى الصلة استقر أو مستقر، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما عرفت. الثاني الضمير في فانصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان وفي فيه مدلوله وهو نفس الزمان أو المكان. وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لأن الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب. والأصل فانصبه بدليل الواقع في مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الأول والثاني لوضوح المقام. ١. هـ. "وكل" اسم "وقت قابل ذاك" والنصب على الظرفية: مبهماً كان أو مختصاً، والمراد

أعم منها وقوعاً. قوله: "فيما إذا وقع خبراً إلخ" قال في التصريح لا يقع الظرف المقطوع عن الإضافة المبني على الضم صفة ولا صلة ولا حالاً ولا خبراً. لا يقال مررت برجل أمام، ولا جاء الذي أمام، ولا رأيت الهلال أمام، ولا زيد أمام، لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء: القطع والبناء والوقوع موقع شيء آخر. ١. هـ. يس محل المنع إذا لم يعلم المضاف إليه لعدم الفائدة حينئذ.

قوله: "نحو يوم الجمعة سرت فيه" لم يقل سرته لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي قاله المصريح. وسيأتي عن الشاطبي أنه قد ينصب على التوسع. قوله: "كقولهم حينئذ الآن" هذا مثل يذكر لمن ذكر أمراً تقادم عهده أي كان ما تقوله واقعا حين إذا كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له. قوله: "الثاني الضمير إلخ" أشار به إلى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخر لا إلى أن فيه استخداماً كما زعمه البعض اغتراراً بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه. نعم كلام المتن في حد ذاته محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أولاً على الظرف بمعنى اللفظ وثانياً على الظرف بمعنى مدلول اللفظ. قوله: "وفي فيه مدلوله" أي للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته. قوله: "وأراد بالواقع دليله" يوهم أن المجاز لعوي لا بحذف المضاف فينافي ما بعد، إلا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع إلخ. قوله:

"وكل اسم وقت" أي اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبي وشمل كلامه على ما صيغ على مفعول مراداً به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مراداً به زمان العقود فإنه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان إذا أريد به المكان. قوله: "تقول سرت حيناً ومدة" فحيناً ومدة تأكيد معنوي لزمن الفعل لأنه لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله: {أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا} [الإسراء: 1] ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً فالظرف

(188/2)

نحو الجهات والمقادير وما ... صنع من الفعل كمرمى من رمى

بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ومدة ووقت، تقول: سرت حيناً ومدة ووقتاً. وبالمختص ما دل على مقدر معلوماً كان وهو المعروف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة، أو بأل كسرت اليوم وأقمت العام، أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد، أو غير معلوم هو النكرة نحو سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً أو وقتاً طويلاً "وما يقبله المكان إلا" في حالتين: الأولى أن يكون "مبهماً" لا مختصاً والمراد هنا بالمختص ما له صورة وحدود محصورة: نحو الدار والمسجد والبلد. وبالمبهم ما ليس كذلك "نحو الجهات" الست وهي أمام، ووراء، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، وما أشبهها في الشياخ كناحية ومكان وجانب "و" نحو "المقادير" كفرسخ وبريد وغلوة، تقول: جلست أمامك،

يكون مؤكداً كالمفعول المطلق إلا أن تأكيد الظرف لزمن عامله وتأکید المفعول المطلق لحدث عامله. قوله: "ما دل على مقدر" منه المعداد كسرت يومين كما سيذكره الشارح. قوله: "واعتكفت يوم الجمعة" يقتضي أن العلم مجموع يوم الجمعة والذي في كلام غيره أن العلم الجمعة فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم. قوله: "أو بالإضافة" ولم تضاف العرب لفظ شهر إلا إلى رمضان والربيعين مع جواز ترك الإضافة أيضاً معها. والراجع جواز الإضافة إلى غير الثلاثة قياساً عليها. قوله: "أو وقتاً طويلاً" فيه أنه جعل المختص ما دل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم.

قوله: "وما يقبله المكان إلا مبهما" وجه ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقا بأمور: منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى إلى الإلباس بالمفعول به كثيرا، ألا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعث يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس، ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به. ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان إنما أكثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فأجرى المبهم لكثرتة مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله.

قوله: "هنا" أي في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر. قوله: "ما له صورة" أي هيئة وشكل يدرك بالحواس الظاهر، وحدود أي نهايات من جهاته محصورة أي مضبوطة. قوله: "نحو الجهات الست" أي أسمائها وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه لأنها أمور اعتبارية أي باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أماما لغيرك وقد تتحول فينعكس الأمر لأنه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلا اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا كذا في التصريح. قوله: "وما أشبهها في الشيعاء كناية إله" ما مبتدأ وكناية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيد كلام الجمع ونقل الحفيد عن الرضي أنه قال يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شيء منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف. ١. هـ. قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح. ١. هـ. والذي في

(189/2)

وشرط كون ذا مقيسًا أن يقع ... ظرفًا لما في أصله معه اجتماع

وناحية المسجد وسرت فرسخًا "و" الثانية "ما صيغ من" مادة "الفعل" العامل فيه "كمرمي من" مادة "رمي" تقول: رميت مرمي زيد، وذهبت مذهب عمرو، وقعدت مقعد بكر، ومنه: {وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ} [الجن: 9] ، "وشرط كون ذا" المصوغ من مادة الفعل "مقيسًا أن يقع ظرفًا لما في أصله معه اجتماع" أي لما اجتماع معه

الدمايني نقلا عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف، قال لأن فيها اختصاصا ما إذ لا تصلح لكل بقعة. ١. هـ. وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر. قوله: "ونحو المقادير" جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثاني أنها من المختص لأن الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي، والثالث وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئا معينا في الواقع فإن الميل مثلا يختلف ابتداءه وانتهائه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما في بعض النسخ. وظاهر إعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحوا غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فليُنظر ما هو، وكلام المصنف يكفي في صدقه وجود نحو بعض الأشياء التي ذكرها.

قوله: "كفرسخ إلخ" الفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ، والغلو بفتح الغين المعجمة مائة باع، والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح. وفسر جماعة الغلو بمقدار رمية السهم. قوله: "والثانية ما صيغ" أي أن يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان، وجرى الشارح في حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات فيكون من المبهم لأن الظاهر من كلامه في شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتي، وعليه فما صيغ معطوف على مبهما والتقدير إلا في حال كونه مبهما أو مصوغا من الفعل. قوله: "من مادة الفعل" أي حروفه قال سم مما يدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتي لما في أصله معه اجتمع. ١. هـ. وإنما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر. قوله: "الفعل العامل فيه" جعل الشارح أل في الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذي ذكره المصنف بعد، إذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه في المادة ثم الفعل ليس ب قيد إذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبتني جلوسك مجلس زيد. قوله: "تقول رميت إلخ" قال شيخنا البعض عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعداده مثال المفرد الصحيح.

قوله: "ظرفا" هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع في المادة. وإنما أتى به

ليعلق به قوله لما في أصله إلخ وإنما كان زائدا لأن الظرفية مفهومة من اسم الإشارة
الراجع إلى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقريئة المقام، وبهذا يعلم ما في كلام
البعض. قوله: "في أصل

(190/2)

.....

كما مثل. وأما قولهم: هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا، وعمرو مني مقعد القابلة
ومعقد الإزار ونحوه فشاذا؛ إذ التقدير هو مني مستقر في مزجر الكلب فعامله
الاستقرار، وليس مما اجتمع معه في أصله، ولو أعمل في المزجر زجر وفي المناط ناط وفي
المقعد قعد لم يكن شاذًا.

تنبيهان: الأول ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم، وظاهر كلامه في شرح
الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره. وأما النوع الذي قبله فظاهر كلام
الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام النظام وصححه بعضهم. وقال الشلوبين:
ليس داخلاً تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم. الثاني إنما استأثرت
أسماء الزمان

مادته" الإضافة للبيان فالأصل في المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سري
جلوسك مجلس زيد لأنه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه في أصله وإنما لم يكتف في
نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوي كما اكتفى به في المفعول المطلق نحو
قعدت جلوسا لكون نصبه على الظرفية مخالفا للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به
السماع بخلاف نحو قعدت جلوسا. قاله في المغني. قوله: "هو مني مزجر الكلب ومناط
الثريا" جعل الدماميني من متعلقه بمضاف محذوف تقديره في هذين المثالين بعده مني وفي
المثالين الآتين قربه مني، وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته
ظرفا والمناسب له ما في التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن
هو أي هو مستقر مني في مزجر الكلب ومناط الثريا أي في مكان بعيد كبعد مزجر
الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أي مكان نوطها وتعلقها من الشخص، والأول ذم
والثني مدح كما قاله الدماميني. قوله: "وعمرو مني مقعد القابلة ومعقد الإزار" أي في

مكان قريب كقرب مكان القابلة أي المولدة من المولودة، وكقرب محل عقد الإزار من عاقده. قوله: "ولو أعمل إلخ" أي بأن قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد، ويظهر على هذا أن من بمعنى إلى وأن خبر هو الفعل المقدر أي هو بالنسبة إلى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا إلخ، بل جعل من بمعنى إلى محتاج إليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصريح المعنى على هذا هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر إلخ فلا يظهر فتأمل.

قوله: "ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم" لأن المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر وهذا منه لأن مجلس زيد مثلا وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم. قال شيخنا والذي في غالب النسخ: تنبيه إنما استأثرت إلخ وإسقاط التنبيه الأول. قوله: "النوع الذي قبله" وهو المقادير. قوله: "ليس داخلا تحت المبهم" أي لاختصاصه بقدر معلوم. قوله: "إنه شبيه بالمبهم" أي من حيث إنه ليس

(191/2)

وما يرى ظرفاً وغير ظرف ... فذاك ذو تصرف في العرف

بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته، وبالالتزام، ويدل على المكان بالالتزام فقط، فلم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ. ا. هـ. "وما يرى" من أسماء الزمان أو المكان "ظرفاً" تارة "وغير ظرف" أخرى "فذاك ذو تصرف في العرف" النحوي كيوم ومكان تقول: سرت يوم الجمعة، وجلست

شيئاً معينا في الواقع فإن الميل مثلا يختلف ابتداءه وانتهائه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل حكما كما مر، ولا احتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل

كما هو صريح كلام الناظم. قوله: "بصيغته" أي بهيئته الموضوع له مطابقة. وقوله وبالالتزام أي لأنه يدل على الحدث بمادته الموضوع له مطابقة والحديث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانياً بواسطة دلالة على الحدث بخلاف المكان فإنه يدل عليه التزاماً بواسطة دلالة على الحدث فقط.

قوله: "فلم يتعدّ" أي بنفسه. قوله: "في الجملة" أي من بعض الوجوه وهو الالتزام لأنه لا بد لحدث الفعل من مكان ما. قوله: "وإلى المختص" هذا جرى منه على ما جرى عليه أولاً في حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف.

قوله: "لقوة الدلالة عليه حينئذٍ" لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدوثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانياً. قوله: "حينئذٍ" أي حين إذ صيغ من مادة العامل.

قوله: "وغير ظرف" أي مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذي التصرف إلخ. قوله: "فذاك ذو تصرف" أي ظرف ذو تصرف أي يسمى بذلك حالة كونه ظرفاً لا مطلقاً بدليل ما سبق، وكذا يقال فيما بعد. واعلم أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الأربعة الأخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلاً كما في التسهيل. قال الدماميني وأجاز بعض النحويين فيهما فتصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلك تفرقة بينهما. والذي حكاه الأخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب، لكن وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوق، ويتوقد تحته ناراً برفع تحت وإنما يخرّجان على التصرف فتأمله. ١. هـ. ببعض اختصار. وبين مجردة من التركيب وما والألف وما هو نادره كالآن وحيث ودون لا بمعنى رديء ووسط بسكون السين، فتصرف الأول كقوله عليه الصّلاة والسّلام حين سمع وجبة أي سقطة: "هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفاً فهو يهوي في النار الآن حين انتهى" فالآن مبتدأ خبره حين انتهى، وتصرف الثاني كقول الشاعر:

(192/2)

وغير ذي التصرف الذي لزم ... ظرفية أو شبهها من الكلم

مكانك، فهما ظرفان. وتقول: اليوم مبارك ومكانك طاهر، وأعجبني اليوم ومكانك، وشهدت يوم الجمل، وأحببت مكان زيد، فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ وفي الثاني فاعلاً، وفي الثالث مفعولاً به، وكذا ما أشبهها "وغير ذي التصرف" منهما هو "الذي لزم ظرفية أو شبهها من الكلم" أي غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين: ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض، تقول: ما فعلته قط ولا أفعله عوض وما يخرج

لدى حيث ألفت رحلها أم قشعم

وتصرف الثالث كقوله:

ألم تريا أني حميت حقيبي ... وباشرت حد الموت والموت دوئها

برفع دون، وتصرف الرابع كقوله:

وَسَطُهُ كَالْبِرَاعِ أَوْ سُرْجِ الْمَجْدِ ... مَدَلِ طَوْرًا يَجْبُو وَطَوْرًا يُبِيرُ

برفع وسط على الابتداء، ويروى بالنصب على الظرفية خبراً مقدماً والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا إذا صرح بفي فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب، وقال الفراء إذا حسنت في موضعه بين كان ظرفاً نحو فعدت وسط القوم وإن لم تحسن كان اسماً نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك، لكن السكون أحسن في الظرف، والتحريك أحسن في الاسم. وقال ثعلب يقال وسط بالسكون في متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك في غير متفرقها نحو وسط الرأي وقال جماعة الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أي في داخلها وضربت وسطه أي منتصفه كذا في الهمع والدماميني. قوله: "في الأول" أي المقول الأول المشتمل على مثالي الزمان والمكان، وكذا يقال فيما بعد قاله سم. قوله: "وكذا ما أشبهها" أي الأمثلة السابقة وفي نسخ بضمير التثنية أي اليوم والمكان. قوله: "أي شبهها" معطوف على محذوف كما سيشير إليه الشارح أي أو لزم ظرفية أو شبهها، ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية إن جعلت أن تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها إن جعلت أو للأحد الدائر وال لزوم منصبا على الأحد الدائر. قوله: "وهو الملازم للظرفية" أي الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه إلى النوعين بعده. قوله: "كقط" ظرف يستغرق ما مضى من الزمان، وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهه، والأفصح في قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أي قطعتة،

فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمري، وبنيت لتضمنها معنى من وإلى إذ المعنى من يوم خلقت إلى الآن، وعلى حركة لثلاثي ساكنان، وكانت ضمة تشبيهاً بالغايات، وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين. وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف مع ضمها أو إسكانها وعوض معرب إن أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبني إن لم

(193/2)

.....
عنها إلى شبهها وهو الجر بالحرف نحو: قبل وبعد ولدن وعند. فيقضي عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها؛ لأن الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقع خبراً وصلة وحالاً وصفة. ثم الظرف المتصرف: منه منصرف نحو يوم وشهر وحول، ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد. قال في شرح التسهيل: ولا

يضاف على الضم أو الكسر أو الفتح، وسمى الزمان عوضاً لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر أفاده في المعنى.
قوله: "وهو الجر بالحرف" أي من فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف. وجر متى بآلى وحتى وأين بآلى مع عدم تصرفهما شاذ قياساً. قوله: "نحو قبل وبعد إلخ" سيأتي الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث وإذا وإذا وما ومع في باب الإضافة وعلى مذ ومنذ في باب حروف الجر وعلى سحر في باب ما لا ينصرف. قوله: "مع أن من تدخل عليهن" قال الرضي ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك {وَمَنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ} [فصلت: 5] ، وأما جئت من عندك وهب لي من لدنك فلا ابتداء الغاية. ا.
هـ. وفي التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة. قوله: "لأن الظرف والجار والمجرور إلخ" لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعي الذي هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفاً. قوله: "ثم الظرف المتصرف منه متصرف إلخ" أي ومنه مبني على السكون كإذ عند إضافة اسم الزمان

إليها نحو: {بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا} [آل عمران: 8] ، أو على غيره كأمس عند الحجازيين.
 قوله: "وهو غدوة وبكرة" الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع
 الشمس إلى الضحوة. قوله: "علمين لهذين الوقتين" أي علمين جنسيين بمعنى أن
 الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولاً
 وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أو لم يقصد كما وضع لفظ أسامة علماً للحقيقة
 الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولاً فالتعيين المنفي قصده هو التعيين
 الشخصي لا النوعي إذ هو لا بد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهما
 نكرتين منصرفتين. ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم: أسامة
 شر السباع، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة
 وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة وبكرة. قال وقد يخلو من
 العلمية فينصرفان ومنه: {وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا} [مريم: 62] ، وحكى الخليل
 جئتكم اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة. والتعيين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع
 الصرف لأن التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا
 علمين لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات
 بحسب الوضع، كما تقول رأيت رجلاً وأنت تريد شخصاً معيناً فيحمل على ما أردته من
 المعين ولا يكون علماً. ا. هـ. ببعض اختصار وقال في الهمع: ذكر

(194/2)

ثالث لهما، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور ضحوة فقال: إنها لا تنصرف للتأنيث
 والتعريف. والظرف غير المتصرف منه وغير منصرف فالمنصرف نحو سحر، وليل ونهار،
 وعشاء، وعتمة، ومساء، وعشية، غير مقصود بها كلها التعيين. وغير

بعضهم أن غدوة في الآية إنما نونت لمناسبة عشيها. ا. هـ.
 قوله: "والتعريف" أي بالعلمية الجنسية. قوله: "والظرف غير المتصرف منه منصرف
 وغير منصرف" أي ومنه مبني على السكون كمذ ولدن أو على غيره كمند وما ركب من
 أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم ويوم وصباح مساء، فإن فقد التركيب وأضيف

أحدهما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف، والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد في الجميع عند الجمهور أي كل صباح وكل يوم، وكل صباح ومساءً، وخالف الحريري في صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف، وكين بين فإن فقد التركيب أعرب وتصرف، ومنه: {مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ} [العنكبوت: 25] ، {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} [الأنعام: 94] ، ومن قرأه منصوبا مرفوع المحل فحملا له على أغلب أحواله وهو كونه ظرفا منصوبا كما قيل بذلك في: {وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ} [الجن: 11] ، وقيل غير ذلك. ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية: نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أي وقتا ذا صباح ووقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أي وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم. وأما خثعم فيخرجونها على الظرفية كما حكاها عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع، وإنما منع غيرهم تصرفهما لقلّة إضافة المسمى إلى الاسم واستقباح كل العرب تصرف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم توصف، فيقبح عند الجميع سير عليه طويل أي زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر، ومن غير المتصرف بالتاء أيضا حوال وحوالي، وحول وحوالي وأحوال وأحوالي وليس المراد حقيقة الثنية والجمع، ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا أي مكانه، أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل إذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف وإن استعمل في معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدماميني وغيره. قال صاحب ديوان الأدب: ويستعمل حوالبك مصدرا كلبك لأن الحوال والحوال كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة.

قوله: "فالمتصرف نحو سحر إلخ" فيه أن سحرا وليلا ونهارا ونحوها متصرفة. ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى: {تَجَيَّنَاهُمْ بِسَحَرٍ} [القمر: 34] ، فكيف جعلها من غير المتصرف. قوله: "غير مقصود بها كلها التعيين" فإن قصد بها التعيين فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف وإلا صرف ففي مفهومه تفصيل فلا اعتراض، والعلة الأخرى في سحر العدل عن السحر وفي عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حينئذٍ

وقد ينوب عن مكان مصدر ... وذلك في ظرف الزمان يكثر

المنصرف نحو سحر مقصوداً به التعيين ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين "وقد ينوب عن" ظرف "مكان مصدر" فينتصب انتصابه نحو جلست قرب زيد، أي مكان قربه. ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال: آتيك جلوس زيد مكان جلوسه "وذلك في ظرف الزمان يكثر" فيقاس عليه. وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار: نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس، وانتظرتة نحو جزور ومقدار حلب ناقة، والأصل وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

تنبيه: قد يحذف أيضاً المصدر الذي كان الزمان مضافاً إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين، نحو لا أكلمه القارظين، ولا آتبه الفرقدين، والأصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين. ١. هـ.

خاتمة: مما ينوب عن الظرف أيضاً صفته وعدده، وكليته أو جزئيته، نحو جلست

إحدى لغتين كما يأتي. قوله: "وغير المنصرف نحو سحر" أي وعشية وعتمة وإنما لم يذكرهما لأن صرفهما مع التعيين هو الفصيح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدماميني. وأشار إليه الشارح في عشية بقوله ومن العرب إلخ قال الدماميني ولا يقدر في تنكيرها وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية. وقوله ومن العرب إلخ إشارة إلى مثال آخر لغير المنصرف من غير المنصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت. وقوله عشية، أي وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين إذ لا فرق، وفي بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب في بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم. قوله: "فينتصب انتصابه" فهو مفعول فيه بطريق النيابة. قوله: "ولا يقاس على ذلك لقلته" قال سم لك أن تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هنا إذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري فلم حكم على هذا بأنه غير مقيس. قوله: "يكثر" أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر. قوله: "أو مقدار" أي من الزمن وإن لم يكن معيناً. قوله: "خفوق النجم" أي غروب الثريا. وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك: استخراج ما في الضرع من اللبن، مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها. والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا في القاموس. قوله: "لا أكلمه القارظين" هما رجلان

خرجنا يجنيان القوط فلم يرجعا فصارا مثلاً. قوله: "وصفته وعدده إلخ" أي دوال هذه المذكورات.

فائدة: هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه؟ قال في المغني أجاز الفارسي في قوله تعالى: {وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ} [هود: 60] ، أن يكون يوم القيامة عطفًا على محل هذه. ا. هـ. قال الدماميني: إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في

(196/2)

المفعول معه:

ينصب تالي الواو مفعولًا معه ... في نحو سيري والطريق مسرعه

طويلاً من الدهر شرقي مكان وسرت عشرين يومًا ثلاثين بريدًا، ومشيت جميع اليوم البريد، أو كل اليوم كل البريد أو نصف اليوم نصف البريد، أو بعض اليوم بعض البريد.

المفعول معه:

"ينصب" الاسم الفصلة "تالي الواو" التي بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم

عطفه عليها لأن كلا منهما زمان، وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان. وفي الكشف ما يقتضي منعه فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى: {لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ} [التوبة: 25] ، قال فإن قلت: عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن؟ قلت معناه وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة، ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين. ا. هـ. ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر، فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فإنه يشترط فيه الإبهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجوز عطف أحدهما على الآخر، وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد أو في المسجد ويوم الجمعة، وعليه جرى جدي ابن المنير في الانتصاف مناقشا به صاحب الكشف. ا. هـ.

باختصار.

المفعول معه:

قوله: "الاسم الفضلة" قدر الموصوف معرفة وإن كان تالي الواو اسم فاعل مضافا إلى معموله فلا تفيد الإضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتي لأن المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيدة الإضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون إضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للأزمنة الثلاثة فتفيدة الإضافة تعريفا باعتبار دلالة على المضي لعدم علمه بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك في قوله تعالى: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} [الفاحة: 4] ، ذكره يس في حواشي المختصر. قوله: "تالي الواو" فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس. ويجب ذكر هذه الواو إذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه كما في المغني. قوله: "التي بمعنى مع" أي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أي مقارنته في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيدا أولا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان وإن وجدت في نحو كل رجل وضيعته ذكره شارح الجامع، فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة

(197/2)

.....

يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه "مفعولاً معه" كما "في نحو سيرى والطريق مسرعه" وأنا سائر والنيل، وأعجبني سيرك والنيل، فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه. وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ونحو سرت والشمس طالعة، فإن تالي الواو في الأول فعل وفي الثاني جملة، وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو، وبالواو نحو جئت مع

لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدماميني. ومما خرج بالتي بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فإنها لجرد العطف فتدبر.

قوله: "ذات فعل" هذا مفهوم من قوله الآتي بما من الفعل إلخ سم. قوله: "أو اسم يشبهه" أي في العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتي. واستثنوا الصفة المشبهة وأفعال التفضيل فلينظر وجهه. ثم رأيت في المعنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال: وقد أجزى في حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به بإضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به. قوله: "مما فيه معنى الفعل وحروفه" يشكل عليه تمثيله فيما يأتي بقدي فتأمل. وقد أشار المصنف إلى هذه الشروط بالمثال. قوله: "كما في نحو" أي كالتالي للواو في نحو إلخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالي الواو بالطريق وأن الإشارة بنحو إلى غير سيري من بقية العوامل، وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء إعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الأظهر عدم زيادة كما، ويكون الظرف وهو قوله في نحو قيذا لينصب بناء على طريقة المصنف من إعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا إلى بقية القيود التي ذكرها الشارح. قوله: "سيري والطريق" يفيد أنه لا يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جني. ا. هـ. سم ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشبة إن كان استوى بمعنى ارتفع فإن كان بمعنى تساوى أي تساوى الماء والخشبة في العلو فهو مما يصح فيه العطف. قوله: "بالمفعول معه" أي بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبا لأن المصدر يخبر به عن الواحد وغيره.

قوله: "وتشرب اللبن" أي بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم في التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب وإلا فهو اسم تأويلا فينبغي أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم. ا. هـ. والأول ظاهر صنيع الشارح لأن ظاهره أن الواو في المثال بمعنى مع وهي إنما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا. قوله: "فإن تالي الواو في الأول فعل إلخ" فيه أن تالي الواو في الأول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد ركني الجملة في الأول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالي بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضا ما يقال إن مقدرة قبل الفعل فتالي الواو اسم في الحقيقة وبأن المراد

بما من الفعل وشبهه سبق ذا ... النصب لا بالواو في القول الأحق

عمرو، وبكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده، وبكونها تالية لجملة نحو كل رجل وضيعته، فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيمري، ويكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي، وأما قولهم: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد، وما أشبهه فسيأتي بيانه "بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب" ذا النصب رفع بالابتداء خبره في المجرور الأول وهو بما، وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق: أي نصب المفعول معه إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه "لا بالواو في القول الأحق" خلافاً للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو؛ إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بما فكان يقال جلست وك، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك ولك وذلك ممتنع باتفاق، وأيضاً فهي حينئذ حرف مختص

بالاسم في التعريف الاسم الصريح كما مر. قوله: "وفي الثاني جملة" أي وإن كانت الواو الحالية تفيد المقارنة. قوله: "نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده" قال البعض تبعاً للمصرح هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى. ١. هـ. ويرد بأن المراد بالفضلة كما هو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعاً كالمعطوف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشترك زيد وعمراً بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر. قوله: "نحو كل رجل وضيعته" أي إذا قدر الخبر مثنى كأن قيل كل رجل وضيعته مقتربان، أما إذا قدر مفرداً معطوفاً على ضميره ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذٍ مفعولاً معه. قوله: "فلا يجوز فيه النصب" أي في هذا المثال الأخير. قوله: "للصيمري" بفتح الميم وضمها. قوله: "فلا يتكلم به" أي لفساده لتعين أن يقال هذا لك ولأبيك على رأي الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتي في محله. قوله: "خلافاً لأبي علي" فإنه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والإشارة والظرف ولهذا أجاز في قوله:

هذا ردائي مطويا وسربالا

أن سربالا نصب على المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطويا لا غير كما سيأتي. قوله: "فسيأتي بيانه" أي في قوله وبعدما استفهام إلخ. قوله: "ذا النصب رفع بالابتداء" فيه مسامحة إذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطف بيان. قوله: "متعلق بسبق

إلخ" أي بمعمول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أي حال كونه كائنا من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها. قوله: "إنما هو بما تقدم إلخ" أي بواسطة الواو فهي معدية العامل إلى المفعول معه دمايني. قوله: "لوجب اتصال" يعني لصح اتصال الضمير إذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن إن واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير، ولا ترد إلا الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل الاستثناء. قوله: "فهي حينئذٍ" أي

(199/2)

.....

بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل إلا الجر كحروف الجر، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين. وإنما قيل غير منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فإنها اختصت بالاسم، ولم تعمل فيه لكونها كالجاء منه بدليل تخطي العامل لها. وتناول إطلاق الفعل الظاهر كما مثل، والمقدر كقوله:

446- فما لك والتلدد حول نجد ... وقد ضاقت تهامة بالرجال

أي ما تصنع والتلدد. ومن أعمال شبه الفعل قوله:

447- فحسبك والضحاك سيف مهند

حين إذ عملت. قوله: "ولا بالخلاف" أي مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين. وكان الأولى تأخير وذكره قبيل قوله وتناول لأن ما بعده مرتبط بما قبله ومما ردّ به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني وإنما ثبت الرفع بها كالاتداء والتجرد، وأن الخلاف لو نصب لقليل ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقاً. وبقي قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أي سرت ولا بست النيل.

قوله: "خلافاً للكوفيين" تبع في حكايته عنهم المصنف في التسهيل. قال الدماميني ما حكاه المصنف عن الكوفيين إنما هو قول بعضهم. وقال معظمهم والأخفش انتصابه على الظرف، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الأصل حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعده إعرابه عارية كما أعطى ما يعد إلا التي

بمعنى غير إعراب غير ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وضييعته مطردا وليس كذلك. قوله: "وتناول إطلاق الفعل" وتناول أيضا الفعل المتعدي وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان سم. قوله: "أي ما تصنع" يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذي يؤول إليه معنى الكلام فإن تصنع لا يتأتى أن يكون محذوفا في هذا التركيب لأنه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفا وهذا ما ذكره

446- البيت من الوافر، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص66؛ وشرح المفصل 2/ 50؛ والكتاب 1/ 308؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب 3/ 142؛ ورصف المباني ص422.

447- صدره:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا

والبيت من الطويل، وهو لجرير في ذيل الأمازي ص140؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب 7/ 581؛ وسمط اللآلي ص899؛ وشرح شواهد الإيضاح ص374؛ وشرح شواهد المغني 2/ 900؛ وشرح عمدة الحفاظ ص407، 667؛ وشرح المفصل 2/ 51؛ ولسان العرب 1/ 312 "حسب"، 12/ 395 "ميج"، 15/ 66 "عصا"؛ ومغني اللبيب 2/ 563؛ والمقاصد النحوية 3/ 84.

(200/2)

.....

وقوله:

448- فقدني وإياهم فإن ألق بعضهم ... يكونوا كتعجيل السنام المسرهد

وقوله:

449- لا تحبسك أثوابي فقد جمعت ... هذا ردائي مطوياً وسريالا

فسريالا: نصب على المفعول معه والعامل فيه مطويا لا هذا، خلافاً لأي علي في تحويره الأمرين.

تنبيه: أفهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق. فلا يجوز والطريق سرت، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع. وأجاز ذلك ابن جني تمسكاً بقوله:

المصنف في التسهيل ويمكن إجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أي ما تصنع بياناً لحاصل المعنى لا للفعل المقدر. فإن قلت: لم أكتفى بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف به في هذا لك وأباك حيث منع فيه النصب؟ أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذي الأصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذاك فإن الداعي فيه وجود الجار والمجرور فقط ذكره الفاكهي.

قوله: "فحسبك إلخ" أي بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفي والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كما في مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به لمخدوف أي وبحسب الضحاك أي يكفيه من أحسب إذا كفى وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لأن الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الأول بنائية وعلى الثاني اعرابية له. وروي كما في المغني جر الضحاك ورفعها أيضاً فالجرّ قيل بإضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الأصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف إليه. قوله: "فقدني" أي يكفيني. كتعجيل خبر يكونوا أي كذوي تعجيل. والمسره السمين. قوله: "في تجويزه الأمرين" أي بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي.

قوله: "وهو اتفاق" أي محل اتفاق وفيه أن الرضي جوّز تقديمه على العامل مع تأخره عن

448- البيت من الطويل، وهو لأسيد بن أبي إياس الهذلي في شرح أشعار الهذليين 2/628؛ والمقاصد النحوية 3/84.

449- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 7/76؛ والدرر 3/154؛ وشرح التصريح 1/343؛ والمقاصد النحوية 3/86.

(201/2)

وبعد ما استفهام أو كيف نصب ... بفعل كون مضمر بعض العرب

450- جمعت وفحشًا غيبة ونميمة ... ثلاث خصال لست عنها بمرعوي

وقوله:

451- أكنيه حين أناديه لأكرمه ... ولا ألقبه والسوأة اللقبا

على رواية من نصب السوأة واللقب. يعني أن المراد في الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش. وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة ولا حجة له فيهما لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الأول ظاهر وأما في الثاني فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السوأة، ثم حذف ناصب السوأة "وبعد ما استفهام أو كيف نصب" الاسم على المعية "بفعل كون مضمر" وجوبًا "بعض العرب" فقالوا: ما أنت وزيدًا. ومنه قوله:

452- ما أنت والسير في متلف

المصاحب نحو إياك والنيل سرت. قوله: "أكنيه" بفتح الهمزة أي أدعوه بكنيته. قوله: "قدمت هي ومعطوفها" أي ضرورة كما سيأتي في باب العطف. قوله: "فعلى أن يكون إلخ" فتكون السوأة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل. وأما اللقب فمفعول به ثان لألقب، تقول لقبته لقبا وبلقب كسميته اسما وباسم. ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لاجتماع المفعولية المطلقة إلى تأويل اللقب بالتلقيب. قوله: "بفعل كون" أي بفعل مشتق من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره. فإن قلت لم أكتفى بتقدير الفعل في نحو ما أنت وزيدا ولم يكتف به في نحو هذا لك وأباك. أجب بقوة الداعي للفعل في نحو ما أنت وزيدا لوجود مقتضيين له: تقدم الاستفهام الذي هو أولى بالفعل، والضمير المنفصل الذي كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فإن فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا. قوله: "وجوبا" صرح غيره بل هو أيضا في شرح التوضيح بأنه جوازا وهو الحق. قوله: "فقالوا ما أنت وزيدا" وقالوا ما شأنك وزيدا

450- البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب 3/ 130، 134؛

والدرر 3/ 156؛ وشرح شواهد المغني 2/ 697؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 637؛

والمقاصد النحوية 3/ 86، 262؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 9/ 141؛ والخصائص

2/ 383؛ وشرح التصريح 1/ 344، 2/ 137؛ وجمع الهوامع 1/ 220.

451- البيت من البسيط، وهو لبعض الفزارين في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1146؛ والمقاصد النحوية 2/ 411، 3/ 89؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب 9/ 141.

452- عجزه:

يرج بالذكر الضابط

والبيت من المتقارب، وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في الدرر 3/ 157؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 128؛ وشرح أشعار الهذليين 3/ 1289؛ وشرح المفصل 2/ 52؛ والمقاصد النحوية 3/ 93؛ وللهذلي في لسان العرب=

(202/2)

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق ... والنصب مختار لدى ضعف النسق

وقالوا: كيف أنت وقصعة من ثريد، والأصل ما تكون وزيدًا، تكون وقصعة، فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير.

تنبيهان: الأول من ذلك أيضًا قوله:

453- أزمان قومي والجماعة كالذي ... لزم الرحالة أن تميل مميلا

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمير، والتقدير أزمان كان قومي والجماعة، كذا قدره سيبويه. الثاني في قوله بعض العرب إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف "والعطف إن يمكن بلا ضعف" من جهة المعنى أو من جهة اللفظ "أحق" وأرجح من النصب على المعية، كما في نحو جاء زيد وعمرو، وجئت أنا وزيد،

أي ما يكون شأنك. قوله: "ما أنت والسير في متلف" بفتح الميم اسم مكان أي طريق قفر يتلف فيه سالكه. وهو شطر بيت من المتقارب المثلوم وأنشده في الهمع وما أنت ولا ثلم عليه. قوله: "فاسم مكان مستكن" صريح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق ذكره يس. قوله: "من ذلك" أي من إضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله.

قوله: "أزمان قومي" جمع زمن وقومي اسم كان المحذوفة أو فاعلها وكالذي خبرها أو حال أي كالراكب الذي. والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أي بسبب أن تميل. والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا تميل، ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب. ومميلا مصدر بمعنى ميلا. ورأيت بخط الشنواني بهامش الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه. ا. هـ. قوله: "والتقدير أزمان كان قومي" تقدير كان هنا متعين، وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الأمثلة ولأنها أعم الأفعال. ا. هـ. دماميني. وفيه أنه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل. قوله: "وأرجح من النصب" لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب إذ القائل بأن

= 532 / 4 "عبر" وبلا نسبة في رصف المباني ص 421؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 404؛ والكتاب 1 / 203؛ وجمع الهوامع 3 / 93. 453- البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص 134؛ والأزهية ص 71؛ وخزانة الأدب 3 / 145، 148؛ والدرر 2 / 89؛ وشرح التصريح 1 / 195؛ والكتاب 1 / 305؛ والمقاصد النحوية 2 / 99؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 1 / 266؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 405؛ والمقرب 1 / 160؛ وجمع الهوامع 1 / 122، 2 / 156.

(203/2)

{اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} [البقرة: 35، الأعراف: 19] ، برفع ما بعد الواو على العطف لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف، ويجوز النصب على المعية في مثله "والنصب" على المعية "مختار لدى ضعف النسق" إما من جهة المعنى كما في نحو قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، فإن العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأف فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها، لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف، فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها. ونحو قوله:

454- إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ ... فدعه وواكل أمره والليالي
وقوله:

455- فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكليتين من الطحال

النصب سماعي كما سيأتي في الخاتمة لا يجيزه ولصيرورة العمدة في النصب وإن قصد
عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدماميني. قوله: "وزوجك"
عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الأمر في الاسم الظاهر إنما يمتنع إذا لم يكن
تابعاً أما إذا كان تابعاً فلا لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل
إنه فاعل لمخذوف أي وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون
بلام الأمر وهو شاذ. قوله: "لأنه الأصل" أي الغالب في الواو. قوله: "ويجوز النصب
على المعية" الحل لفاء التفرع.
قوله: "على تقدير لو تركت إلخ" أي لأن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال
نفرتهما من ولدهما أو تباعدهما بخلاف تركها ترأماً فصيلها من باب سمع أي تعطف عليه
وتركه يرضعها أي يتمكن من رضاعها فإنه يتسبب عن ذلك رضاعه إياها بالفعل. قوله:
"وتكثر عبارة" أي تكثر للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب.
قوله: "على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها" أي معية في الحس والمعنى لئلا يرد
احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها فتفطن. قوله: "إذا أعجبتك" أي أوقعتك
في عجب. ومعنى قوله وواكل أمره والليالي على العطف اترك أمره لليالي واترك الليالي
لأمره وهذا وجه التعسف الذي سيذكره. قوله: "مكان"

454- البيت من الطويل، وهو لأفنون التغلبي في حماسة البحري ص164؛ ولمويلك
العبد في حماسة البحري ص215؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 99.
455- البيت من الوافر، وهو لشعبة بن قميز في نوادر أبي زيد ص141؛ وهو للأقرع
بن معاذ في سمط اللآلي ص914؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 243؛ والدرر 3/
154، 158؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 126، 2/ 640؛ وشرح أبيات سيبويه 1/
429؛ وشرح التصريح 1/ 345؛ وشرح قطر الندى ص233؛ وشرح المفصل 2/
48؛ والكتاب 1/ 298؛ واللمع ص143؛ ومجالس ثعلب ص125؛ والمقاصد
النحوية 3/ 102؛ وجمع الهوامع 1/ 220.

والنصب إن لم يجز العطف يجب ... أو اعتقد إضمار عامل نصب

لأن في العطف تعسفًا في الأول وتوهينًا للمعنى في الثاني. وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى. وإما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيدًا واذهب وعمراً؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل. فالوجه النصب لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة "والنصب" على المعية "إن لم يجز العطف" لمانع معنوي أو لفظي "يجب" فالمانع المعنوي كما في سرت والنيل، ومشيت والحائط، ومات زيد وطلوع الشمس، ما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه، والمانع اللفظي كما في نحو ما لك وزيدًا وما شأنك وعمراً

الكليتين" بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لهما حمران لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد. قوله: "تعسفًا في الأول" تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن. قوله: "وتوهينًا" أي تضعيفًا للمعنى في الثاني وجهه اقتضاء كون بني الأب مأمورين وهو خلاف المقصود لأن المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بني أبيهم وبحث فيه بأنه ينتج التعين لا الرجحان فقط وإلى تعين النصب مال أبو البقاء وتبعه المصريح.

قوله: "يجب" جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفًا ويجب خبر المبتدأ لأن حذف الجواب مع كون الشرط مضارعًا ضرورة كذا قال غير واحد. وفيه أن محل كونه ضرورة إذا لم يكن الشرط المضارع مجزومًا بلم وإلا جاز حذف الجواب كما سيأتي لكونه ماضيًا في المعنى. واعلم أن عبارة المصنف تحتل أمرين. الأول كون أو للتخيير والمعنى إذا امتنع العطف كما في سرت والنيل وجب أحد أمرين: إما النصب على المعية وإما النصب بإضمار عامل. الثاني كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان: نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب بإضمار عامل نحو: علقتها تبنا وماء باردا

وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجهها وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الأول ما لا تصح فيه المعية نحو علقتها إلخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الأول غير مسلمة لأنه يصح في نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولا بست النيل. قوله: "مما لا يصح" أي من

تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} [يونس: 71] ،
 إذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم، ويقال أجمع أمره وعلى أمره أي عزم، فنصب
 شركاءكم لكونه مفعولا معه أو بتقدير اجمعوا بوصل الهمزة ومنه: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ
 وَالْإِيمَانَ} [الحشر: 9] ، إذ الإيمان لا يتبوء فنصبه لكونه مفعولا معه أو بتقدير أخلصوا
 مثلا أو بتأويل تبوءوا بلزموا.
 قوله: "كما في نحو ما لك وزيدا" أي بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه

(205/2)

لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، فيتعين النصب
 على المعية. هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت. فأما إذا امتنع مع امتناع
 العطف وهو رابع الأقسام وذلك كما في نحو قوله:

456- علفتها تبناً وماء باردا

وقوله:

457- إذا ما الغانيات برزن يوماً ... وزججن الحواجب والعيونا

فيصح العطف لأنه لا يقول بوجوب إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور وإنما لم
 يمنعوا النصب كما منعه في هذا لك وأباك لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدماميني
 ما نصه والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك
 وزيدا وما كان شأنك وزيدا، أو بمصدر لا بس منويا بعد الواو فالتقدير ما لك
 وملا بستك زيدا وكذا في المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني
 يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه إلى كونه مفعولا به. فإن قلت ويلزم عليه إعمال
 المصدر منويا. قلت قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح
 الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز إعمال المصدر منويا وأطنب في الاستدلال
 عليه وذكر جملة من الشواهد عليه، وإذا قدر الناصب مصدرا منويا احتتمل أن يكون
 معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك، فالمعنى ما ملا بستك
 زيدا إذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح. ا. هـ. مع حذف. ومنه يعلم أن في

تعين نصب زيدا في المثال على المعية نظرا إلا أن يجاب بما يأتي قريبا. قوله: "وما شأنك وعمرًا" بحث فيه الدماميني بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وابقاء المضاف إليه على جره كما في قوله:

أكل امرئ تحسين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا
والرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فدعوى تعين النصب فيه على المعية ممنوعة ويجاب بأن تعين النصب فيه إضافي أي بالنسبة إلى الجر على العطف على الضمير. قوله: "ممتنع عند الجمهور" أي جمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعا لغيره والذي في الدماميني أن أهل الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت إرادة جمهور النحويين. قوله: "هذا" أي ما تقدم من الأقسام الثلاثة أو الإشارة للقسم

456- رجز لم يعلم قائله.

457- البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه ص 269؛ والدرر 3/ 158؛ وشرح شواهد المغني 2/ 775؛ ولسان العرب 2/ 287 "زحج" والمقاصد النحوية 3/ 91؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 212، 7/ 233؛ والإنصاف 2/ 610؛ وأوضح المسالك 2/ 247؛ وتذكرة النحاة ص 617؛ وحاشية يس 1/=

(206/2)

.....

فإن العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع، لانتفاء المصاحبة في الأول، وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما، فأول علفتها بألفتها، وزججن بزین كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي والبيزدي "أو اعتقد إضمار عامل" ملائم لما بعد الواو ناصب له "تصب" أي وسقيتها ماء وكحلن العيون. إلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما. تنبيه: بقي من الأقسام قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضعيته، واشترك زيد وعمرو، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده. ا. هـ.

خاتمة: ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي. وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه إيراد الناظم وهو الصحيح. والله تعالى أعلم.

الأخير والأول أولى. قوله: "لانتفاء المشاركة" أي مشاركة الماء للتبن في العلف والعيون للحواجب في الترجيح الذي هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره. قوله: "وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني" قال سم فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعاً لبعضهم: وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفي الإعلام بها فائدة. ا. هـ. وأنت خير بأن قوله والعيون لم يقع إلا بعد إفادة ترجيح الحواجب فلا محصل له إلا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للإعلام به.

قوله: "فأول العامل إلخ" أي ويكون ذلك مجازاً مرسلاً لا من باب التضمنين كما زعمه البعض. قوله: "أو اعتقد إلخ" عطف على يجب من عطف الإنشاء على الإخبار للضرورة أو جرياً على القول بجوازه والرباط لجملة اعتقد إلخ بالمبتدأ على جعل يجب خبراً عن النصب محذوف تقديره عامل له. قوله: "نحو كل رجل إلخ" المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة. قوله: "وهو ما اقتضاه إيراد الناظم" حيث بوب له مع الأبواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعياً.

فائدة: قال الفارسي إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضرباً زيداً بسوط نهاراً هنا تأديباً وطلوع الشمس. ا. هـ باختصار. والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب.

= 342؛ والخصائص 2/ 432؛ والدرر 6/ 180؛ وشرح التصريح 1/ 346؛ وشرح شذور الذهب ص 313؛ وشرح ابن عقيل ص 504؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 635؛ وكتاب الصناعتين ص 182؛ ولسان العرب 1/ 422 "رغب"؛ ومغني اللبيب 1/ 357؛ وجمع الهوامع 1/ 222، 2/ 130.

الاستثناء:

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب ... وبعد نفي أو كنفي انتخب

الاستثناء:

الاستثناء هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل، فالإخراج جنس. وبإلا إلى آخره يخرج التخصيص ونحوه. وما كان داخلاً يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرًا وهو المفرغ. والقيد الأخير لإدخال المنقطع على ما ستره "ما استثنت إلا مع" كلام "تمام" أي غير مفرغ موجبًا كان أو غير موجب "ينتصب" إلا أن

الاستثناء:

السين والتاء زائدتان وهو من المثنى بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه. قوله: "الاستثناء هو الإخراج إلخ" أظهر لأن الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدرى. قوله: "لما كان داخلا" أي في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجا من أول الأمر في النية أو المراد بإخراج مكان داخلا إظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافي ما قالوه أنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بإدخال الشيء ثم إخراجه، والكفر ثم الإيمان في لا إله إلا الله. قوله: "فالإخراج جنس" لشمول المعرف وغيره كالإخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو: {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ} [النساء: 92] ، أكلت الرغيف ثلثه اقتل الذمي إن حارب و {أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} [البقرة: 187] قاله المصريح. قوله: "يخرج التخصيص" أراد به التخصيص بالوصف والإضافة لشيوعه فيهما ونحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال إن الاستثناء من التخصيص. قوله: "يشمل الداخل حقيقة إلخ" قال سم الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديرًا فإن المستثنى المفرغ داخل حقيقة إلا أن الدخول تقديري من حيث إن المستثنى منه الذي هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ. قوله: "ما استثنت إلا" أي الاستثنائية أما الوصفية فستأتي في الشرح.

فائدة: قال في الهمع الاستثناء في حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالي إلا عليها فيمتنع ما أنا زيدا إلا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب إلا زيد عمرا، وما ضرب إلا عمرا زيدا، وما مر إلا زيد بعمره إلا على إضمار عامل يفسره ما قبله، ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام إلا زيدا أحد،

وما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو، وأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا، واستدل بقوله:
فما زادني إلا غراما كلامها

(208/2)

.....

الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقاً، سواء كان المستثنى متصلاً وهو ما كان بعضاً من

وما كف إلا ماجد ضرّ بئس

وقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا} [يوسف: 109، النحل: 43] ، إلى قوله: {بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ} [آل عمران: 184، النحل: 44] ، ووافقه ابن الأنباري في المرفوع والأخفش في الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس إلا زيد عندك، وما مر إلا عمرو بك، وما جاء إلا زيد راكباً واختاره أبو حيان. ا. هـ. باختصار وقوله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أي وما فرغ له العامل نحو ما ضرب إلا زيد. قوله: "مع تمام أي غير مفرغ" في تفسير الشارح إشارة إلى أن التمام بمعنى التام أي مع العامل التام ولا حاجة إلى ذلك إذ يصح إبقاء التمام على مصدريته أي مع ذكر المستثنى منه أي ولو بالضمير المستتر. قوله: "موجبا كان" أي العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتي وبعد نفي إلخ تفصيلاً لما أجمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالإيجاب بقريئة ما يأتي فيكون مقابلاً له وهو أظهر، والمراد بالانتصاب على الأول ما يعم الواجب والجائز، وعلى الثاني الواجب. قوله: "متحتم اتفاقاً" فيه نظر فإن الاتباع جائز في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة بعضهم شذوذا فشربوا منه إلا قليل منهم وسيأتي أنه في تأويل لم يكونوا مني بدليل: {فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي} [البقرة: 249] ، قال شيخنا الظاهر أن الوجوب إضافي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز في الاسم بعد إلا في التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارسي وغيره. ا. هـ. وظاهر إطلاقه جريان ما ذكر في المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتي ما يؤيده، وعبرة الدماميني: اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفرداً كما تقدم وقد يكون جملة نحو: {لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطِرٍ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ

العَذَابُ الْأَكْبَرُ} [الغاشية: 22-24] ، قال ابن خروف من بمتدأ ويعذبه الله الخبر
والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع. قلت وأهمل الأكترون عدّ هذه الجملة
في الجمل التي لها محل من الإعراب وينبغي أن تعد على هذا. ا. هـ. أقول ممن عدّها منها
صاحب المغني فإنه قال والحق أنّها تسع والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند
إليها ومثل الأولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها وبقراءة بعضهم: {فَشَرُّوا مِنْهُ إِلَّا
قَلِيلًا} [البقرة: 229] ، على قول الفراء إن قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا ثم
قال وأما الثانية فنحو: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ} [البقرة: 6] ، يس: 10] ، إذا أعرب
سواء خبرا وأندرته مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن
تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: {وَيَوْمَ
نُسَيِّرُ الْجِبَالَ} [الكهف: 47] ، وفي نحو: {أُنذِرْتَهُمْ} [البقرة: 6] ، في تأويل المصدر
وإن لم يكن معهما حرف سابق. ا. هـ. ومتى كان ما بعد إلا جملة فإلا بمعنى لكن ولو
كان الاستثناء متصلا كما في الدماميني عن توضيح الناظم لكن إن نصب تالي إلا فهي
كلكن المشددة وإن رفع فكالمخففة.

قوله: "سواء كان المستثنى متصلا" هكذا في نسخ وعليه فتعريفاه للمتصل والمنقطع

(209/2)

المستثنى منه أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك. وسواء كان متقدماً على المستثنى منه أو
متأخراً عنه، تقول: قام القوم إلا زيداً، وخرج القوم إلا بغيراً، وقام إلا زيداً القوم. وخرج
إلا بغيراً القوم. وهكذا تقول مع عامل النصب والجر.

تنبيه: ناصب المستثنى هو إلا، لا ما قبلها بواسطتها، ولا مستقلاً، ولا استثنى

ظاهراً لا تحتاج صحتها إلى تقدير، لكن الأشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين
للاستثناء لا المستثنى. وفي نسخ سواء كان الاستثناء متصلاً وهو الموافق للأشهر، لكن
عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل إلى تقدير أي وهو ذو ما كان بعضاً أي وهو الاستثناء
صاحب المستثنى الذي كان بعضاً وكذا تعريفه المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة في
المتصل مجاز في المنقطع لتبادر المتصل منه إلى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن

الحقيقة وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي. قوله: "ما كان بعضا من المستثنى منه" أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لأنه يصدق على قام القوم إلا حمرا وجاء بنوك إلا ابن زيد مع أنهما من المنقطع. وتأويل الجنس بالنوع إنما يدفع ورود الأول لا الثاني ولأنه يخرج عنه نحو أحرقت زيدا إلا يده مما كان فيه المستثنى جزءا من المستثنى منه مع أنه من المتصل، ويعلم من هذا أن المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء. واعتراض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء في قوله تعالى: {لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى} [الدخان: 56] ، وقوله تعالى: {لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [البقرة: 188] ، فإن المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع، فينبغي أن يقال إن الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد إلا مثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فإن فقد أحد القيد كان منقطعا ففقد القيد الأول نحو قام القوم إلا حمرا وفقد الثاني نحو الآيتين فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها، ولا على التجارة عن التراضي بعدم منع أكلها بالباطل الذي هو نقيض منع أكلها بالباطل أفاده الشهاب القرافي، وأسهل منه أن يقال في تعريف المتصل إخراج شيء دخل فيما قبل إلا مثلا بها.

قوله: "أو منقطعا" شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم إلا ثعبانا وأن لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز سهلت الخيل إلا الإبل بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل نقل شيخنا الأول عن الحلبي والثاني عن الشارح، وصرح به الدماميني. قوله: "لا ما قبلها بواسطتها" هذا رأي السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين. وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معدي بما لأن التعدية إنما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم إخوتك إلا زيدا كذا في الدماميني وإنما قال بحسب الظاهر لأنه إذا أول إخوتك المنتسبين لك بالأخوة كان من

(210/2)

مضمرا، خلافاً لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هذا

الكتاب. وقال إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني، مشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء. وما كان كذلك فهو عامل فيجب في إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله، فتغلي وجوباً إن كان التفريغ محققاً نحو ما قام إلا زيد، وجوازاً إن كان مقدراً نحو ما قام أحد إلا زيد فإنه في تقدير ما قام إلا زيد؛ لأن أحداً مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح، وإنما لم تعمل الجر لأن عمل الجر بحروف

شبه الفعل. وقوله ولا مستقلاً معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال. قوله: "على ما أشعر به كلامه" حيث قال ما استثنت إلا وسيقول وألغ إلا إلخ بناء على أن المراد إلغاؤها عن العمل، وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضاً ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله إلا بالاتفاق فإنه قال بعد ذكر الأقوال وهذا كله في المتصل، وأما المنقطع فإن العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى، ومنهم من يجيز إظهاره، ومنهم من يقول إنه حينئذٍ كلام مستأنف. ١. هـ. لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه: وقال الرضي أما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضاً منتصب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن بعدها نحو زيد غني إلا أنه شقي. والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الأغلب محذوف نحو جاءني القوم إلا حمارة أي لكن حمارة لم يجيء قالوا وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى: {إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ} [يونس: 98] ، وقال الكوفيون إلا في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لأنك تقول لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفة وأيضاً لكن للاستدراك وإلا في المنقطع كذلك لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل. ١. هـ. مع بعض حذف. قوله: "مختص بالأسماء" اعترض بأنها دخلت على الفعل في نحو نشدتك الله فعلت كذا. وأجيب بأنها داخلة على الاسم تأويلاً، إذ المعنى لا أسألك إلا فعلك كذا. قوله: "فيجب في إلا إلخ" لو قال فهي عاملة لاتضحنت نتيجة القياس الذي ركيه من الكل الأول التي أشار إليها بقوله فيجب في إلا إلخ. قوله: "ما لم تتوسط" أي لأن العامل حينئذٍ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها سم. قوله: "إن كان التفريغ

محققاً " لعدم شيء في اللفظ يشتغل به العامل.
قوله: "وجوازا إلخ" أي لأن ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما سيأتي فالرفع باعتبار
التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون
العامل

(211/2)

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع ... وعن تميم فيه إبدال وقع

تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وتنسبها إليها وإلا ليست كذلك، فإنها لا تنسب إلى
الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه من النسبة، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل
عملها. وإنما لم تجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر،
فالتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد. ١. هـ "وبعد نفي" ولو معنى دون
لفظ "أو كنفي" وهو النهي والاستفهام المؤول بالنفي وهو الإنكاري "انتخب" أي اختير
"إتباع"

مفرغاً إلا على القول بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه، والصحيح أن
العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر، وتفريغ العامل المقدر
محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البديل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالباً في
المعنى للبديل وكان المبدل منه في نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل
البديل وكون المبدل منه في نية الطرح مفرغاً للبديل. قوله: "وتنسبها إليها" عطف تفسير
على تضيف. قوله: "تخرجه من النسبة" أي نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير
في حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي قولان يحتمل
كلام الشارح كلا منهما خلافاً لبعضهم والصحيح الثاني وعليه فهل هو منطوق أو
مفهوم قولان.

قوله: "فلما خالفت الحروف الجارة إلخ" يرد عليه الجر بخلا وعدا فكان الأولى أن يقول
ما في شرحه على التوضيح وإنما لم تعمل الجر لموافقته الفعل معنى كما. قوله: "وإنما لم
يجز اتصال الضمير بها إلخ" دفع لما يقال لو كانت إلا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لأن
الضمير يتصل بعامله. قوله: "لأن الانفصال ملتزم إلخ" أي لعدم عملها في حال

التفريغ. قوله: "ولو معنى دون لفظ" تعرض الشارح للنفي لفظاً ومعنى والنفي معنى فقط ولم يذكر النفي لفظاً فقط نحو: {لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ} [الواقعة: 79] ، لأنه نفي في المعنى ويمكن إدراجه في النهي بأن يراد به النهي ولو معنى فقط كما في الآية فإن النفي فيها بمعنى النهي وكما في قوله تعالى: {وَمَنْ يُؤَلِّمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ} [الأنفال: 16] ، فإنه شرط في معنى النهي أي لا تولوا الأدبار إلا متحرفين فتأمل.

ومن النفي معنى فقط {وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ} [التوبة: 32] ، أي لا يريد الله إلا ذلك وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين أي لا تسهل إلا عليهم لكن هذه الأمثلة من التفريغ الذي ليس الكلام فيه الآن وقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد أي لا رجل يقول ذلك إلا زيد. وأما لو فالنفي فيها ضمني لا قصدي فإذا قلت لو جاءني إخوانك إلا زيدا لأكرمهم تعين النصب وأما {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: 22] ، فلا بمعنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجيء في الشرح.

قوله: "وهو الإنكاري" مراده به ما يشمل التوبيخي والفرق بينهما أن المستفهم عنه في الأول غير واقع ومدعيه كاذب، وفي الثاني واقع ومدعيه صادق وإن كان ملوما فالمراد بكون الثاني في معنى النفي أنه في معنى نفي الابتغاء واللباقة، ويقال للأول الإبطالي أيضاً. قوله:

(212/2)

ما اتصل " لما قبل إلا في إعرابه فمثاله بعد النفي لفظاً ومعنى: ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا زيد. ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله:

458- وبالصرمة منهم منزل خلق ... عاف تغير إلا النوي والوتد

فإن تغير بمعنى لم يبق على حاله. ومثال شبه النفي لا يقيم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد، {وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ} [آل عمران: 135] .

تنبيهات: الأول المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى منه.

"انتخب اتباع ما اتصل" أي إن لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رداً لكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتي في المتن، وإلا كان المختار

النصب نحو ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا لأن اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك، ونحو ما قاموا إلا زيدا ردا لقول قائل قاموا إلا زيدا. ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب في هذه الصورة مردودة كما أفاده الدماميني بل نازع أبو حيان في اختيار النصب فيها وفي الصورة قبلها كما في الجمع ونحو ما قام إلا زيدا أحد. وإذا انتقض النفي أو النهي بالإكنا في حكم الإثبات فينصب ما بعد إلا الثانية نحو ما شرب أحد إلا الماء إلا زيدا، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمرا، وما مررت بأحد إلا قائما إلا بكرا، فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نفي إذا المعنى شربوا الماء إلا زيدا وكلوا اللحم إلا عمرا ومررت بهم قائمين إلا بكرا قاله الدماميني، وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية في صورة نصب المستثنى منه أيضا نحو ما ضربت أحدا إلا زيدا وبه صرح في المغني قال الدماميني ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة. قوله: "وبالصرمة" أي في الرملة المنصرمة من معظم الرمل. والخلق بفتحيتين البالي، والعافي الدارس، والنوى بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر. والوتد معروف.

قوله: "ومن يغفر الذنوب" أي أيّ موجود، أي ليس موجود يغفر الذنوب إلا الله فاندفع ما قيل إن الكلام في الاستثناء من كلام تام وما في الآية مفرغ. قوله: "الأول المستثنى" أي وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع إلا لأن البدل يحل محل الأول فيقال ما قام إلا زيد ولا يقال ما قام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذي سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لأن إلا زيد بمعنى غير زيد، وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد

458- البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص114؛ وشرح التصريح 1/
349؛ وشرح شواهد المغني 2/ 670؛ وشرح عمدة الحفاظ ص380؛ والمقاصد
النحوية 3/ 103؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 255؛ ومغني اللبيب 1/ 276.

(213/2)

وعند الكوفيين عطف نسق قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي. وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية لأن سبيل البديل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه. وقد يخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب. الثاني إذا تعذر البديل على اللفظ أبدل على الموضوع نحو ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا

وغيره هذا هو الأظهر ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفي عنه القيام في الواقع وإن كان بعض مدلول لفظ أحد لغة. قوله: "بدل بعض" ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن إلا قرينة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الأول لولاها قاله الدماميني. قوله: "عطف نسق" أي لأن إلا عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة. ١. هـ. تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو ما قام إلا زيد وليس لنا حرف عطف يلي العامل باطراد. وأجاب ابن هشام بأنه ليس تأليها في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد.

قوله: "قال أبو العباس إلخ" اعتراض على مذهب البصريين واعتراض أيضاً بأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود في نحو ما قام أحد إلا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب وإنما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بإلا لدالتها على إخراج الثاني من الأول وكونه بعضاً منه كما مر عن الدماميني. قوله: "وهو موجب ومتبوعه منفي" أي ويجب تطابق البديل والمبدل منه إثباتاً ونفياً ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البديل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع إلا وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز في نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والإعراب على الاسم، كذلك يجوز في ما جاء القوم إلا زيد أن يجعل قولنا إلا زيد بدلاً والإعراب على الاسم. ١. هـ. ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده. قوله: "في عمل العامل" أي مماثل العامل لما عرفت أي بقطع النظر عن النفي والإثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفي والإثبات. قوله: "كأنه لم يذكر" أي ولا تعلق للنفي والإثبات بذلك. قوله: "وقد يتخالف الموصوف والصفة" الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البديل والمبدل منه بأن لتخالفهما في ذلك نظيراً وهو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو قام زيد لا

عمرو. قوله: "إذا تعذر البدل على اللفظ إلخ" التمثيل بلا أحد فيها إلا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المحدد بدخول العامل الموجود فإن المنفي في المثال التبعية للنصب محلا لا لفظا قاله سم. قوله: "أبدل على الموضع" قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ومثلوا له بنحو قوله تعالى: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} [البقرة: 35]، الأعراف: [19] ، كما مر بيانه أي فهلا جاز جرما بعد إلا في المثال الأول

(214/2)

زيد، وما زيد شيئا إلا شيء لا يعبا به برفع ما بعد إلا فيهن، ونحو: ليس زيد بشيء إلا شيئا بنصه لأن من والباء لا يزدان في الإيجاب، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده كما

والأخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر إلخ. قوله: "ولا أحد فيها إلا زيد" برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها قبل دخول الناسخ أما الأول فمال إليه في المغني ووجهه بأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح إحلال البدل محلها فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني، وأسلفنا في باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه إلى الثاني وأما الثاني فنقله في المغني عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبيين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد إلا زيد وهذا يمكن فيه الإحلال بأن يقال ما فيها إلا زيد وهذا القول الثاني إنما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير إلى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والأقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الأول يذكر الخبر عند الإحلال فيقال الله موجود كما في المغني وعلى الثاني يكون الإحلال لكون المعنى ما في الوجود إله إلا الله وهذا يمكن فيه الإحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المغني بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر. فائدة: قال في المغني يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد بدلا من أحد وهو المختار

أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه. ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله: في ليلة لا نرى بها أحدا ... يحكى علينا إلا كواكبها

اه. وقوله وهو المختار أي لأن الإبدال من صاحب الضمير أرجح لأنه الأصل ولأنه لا يحوج إلى التأويل الذي في الإبدال من الضمير وهو أن صحة الإبدال من الضمير لشمول النفي للضمير معنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك، ما يقول أحد ذلك، ولا بد من جعل رأي في مثاله الثاني علمية على تقييد سيبويه جواز الإبدال من الضمير يكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الأصل. وقال الرضي أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا ينصفني إلا زيدا لأن المعنى ما أنصفني أحد كلمته إلا زيد بخلاف لا أؤدي أحدا يوحد الله إلا زيدا فلا يجوز الإبدال من ضمير يوحد لأن التوحيد ليس بمنفي بل الأذى فقط. ١. هـ. دماميني وشمي. قوله: "إلا شيء" بالرفع لمراعاة محل شيئا قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شيء خبر مبتدأ محذوف أي هو شيء لا يعبا به وإلا حينئذ بمعنى لكن. قوله: "لا يزدان في الإيجاب" أي على غير مذهب الأخفش والمراد لا يزدان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع.

(215/2)

تقدم في موضعه. الثالث أفهم قوله انتخب أن النصب جائز، وقد قرئ في السبع: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ} [النساء: 66] ، {وَلَا يَلْتَمِعُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ} [هود: 81] ، بالنصب. ١. هـ. "وانصب" والحالة هذه أعني وقوع المستسنى بعد نفي أو شبهه "ما انقطع" تقول: ما قام أحد إلا حمرا، ما مررت بأحد إلا حمرا، هذه لغة جميع العرب سوى تميم، وعليها قراءة السبعة: {مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} [النساء: 157] ، "وعن تميم فيه إبدال وقع" كالمتمصل فيجيزون ما قام أحد إلا حمرا، وما مررت بأحد إلا حمرا. ومنه قوله:

قوله: "إلا امرأتك بالنصب" كلامه مبني على أن النصب على الاستثناء من أحد وفر الزمخشري من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة وإن جوّزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسري بها والرفع كونها مسري بها لأن الالتفات بعد الإسراء. وردّ بأن إخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها بل إنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روي أنها تبعتهم أنها والتفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابتها حجر فقتلها وقال في المغني الذي أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه في آية الحجر ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية لست عليهم بمسيطر. قوله: "تقول ما قام أحد إلا حمارة" نقل عن القرافي أن أحدا إذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمنقطع. واعلم أن إلا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه. قوله: "وعن تميم فيه إبدال وقع" وعلى لغتهم قرأ بعضهم ما لهم به من علم إلا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشري {قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ} [النمل: 65] ، فأعرب من فاعلا والله بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع، واعترض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتغال منه والله فاعلا. قوله: "كاملتصل" التشبيه في مجرد جواز الإبدال وإن كان برجحان في المتصل ومرجوحية في المنقطع. قوله: "فيجيزون ما قام أحد إلا حمارة" فحمار بدل غلط صرح به الرضي، وقال سم بدل كل بملاحظة معنى إلا، إذ معنى إلا حمارة غير حمارة وغير حمارة يصدق على الأحدا. هـ. وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل نعم إن أريد من العام خاص كما يأتي نظيره صح فتدبر. قوله: "البعافير" جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الإبل التي يخالط بياضها صفرة. قوله:

459- وبلدة ليس بها أنيس ... إلا اليعافير وإلا العيس

وقوله:

460- عشية لا تغني الرماح مكانها ... ولا النبل إلا المشرفي المصمم

وقوله:

461- وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن ... لنا خاطب إلا السنان وعامله

تنبيه: شرط جواز الإبدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما في الأمثلة والشواهد. فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقاً نحو ما زاد

"عشية" منصوب على الظرفية بأجاهد في البيت السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرفي نسبة إلى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال: سيف مشرفي ولا يقال: مشارفي لأن الجمع لا ينسب إليه لا يقال: جعافري قاله العيني وفي المصباح مشارف الأرض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر. ا. هـ. فعلم أن المنسوب إليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس في النسبة إلى مشارف مشرفي لأن القياس في النسبة إلى الجمع أن تنسب إلى مفردة فقول البعض نسبة إلى مشارف على غير قياس فاسد. والمصمم اسم فاعل الماضي حده.

قوله: "وعامله" أي السنان وهو ما يليه. قوله: "شرط جواز الإبدال إلخ" يشعر بهذا الشرط قوله فيه إبدال لأن من شأن البذل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم. قوله: "يمكن تسلطه على المستثنى" بحث فيه شيخنا بما حاصله إن كان المراد مع إلا بأن يقال ما قام إلا حمار وليس بها إلا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع

459- الرجز لجران العود في ديوانه ص 97؛ وخزانة الأدب 10 / 15، 18؛ والدرر

3 / 162؛ وشرح أبيات سيبويه 2 / 140؛ وشرح التصريح 1 / 353؛ وشرح المفصل

2 / 117، 3 / 37، 7 / 21؛ والمقاصد النحوية 3 / 107؛ وبلا نسبة في الأشباه

والنظائر 2 / 91؛ والإنصاف 1 / 271؛ وأوضح المسالك 2 / 261؛ والجني الداني

ص 164؛ وجواهر الأدب ص 165؛ وخزانة الأدب 4 / 121، 123، 124، 7 /

363، 9 / 258، 314؛ ورصف المباني ص 417، وشرح شذور الذهب ص 344؛

وشرح المفصل 2 / 80؛ والصاحبي في فقه اللغة ص 136؛ والكتاب 1 / 263؛ 2 /

322؛ ولسان العرب 6 / 198 "كنس" 15 / 433 "ألا"؛ ومجالس ثعلب ص 452؛

والمقتضب 2 / 319، 347، 414؛ وجمع الهوامع 1 / 225.

- 460- البيت من الطويل، وهو لضرار بن الأزور في تذكرة النحاة ص 330؛ وخزانة الأدب 3/ 318؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 128؛ والمقاصد النحوية 3/ 109؛ وللحصين بن الحمام برواية "المصمما" مكان "المصمم" في شرح اختيارات المفصل 1/ 329؛ وبلا نسبة في الكتاب 2/ 325.
- 461- البيت من الطويل، وهو للفرزدق في المقاصد النحوية 3/ 110.

(217/2)

وغير نصب سابق في النفي قد ... يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد

هذا المال إلا ما نقص، وما نفع زيد إلا ما ضر؛ إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر، وحيث وجد شرط الإبدال فالأرجح عندهم النصب. ا. هـ "وغير نصب" مستثنى "سابق" على المستثنى منه "في النفي قد يأتي" على قلة بأن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعاً له كقوله:

الضرر وإن كان المراد بدون إلا أشكل علينا البيت إذ لا يقال ليس بما اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختيار الشق الثاني وأن المراد إمكان التسلط ولو في مادة أخرى فافهم. قوله: "وجب النصب" أي على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل إلا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني بأن مراتب النقص متفاوتة فإذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو في المرة الأخرى يزيد في النقص على المرة الأولى قال وماذا يفعلون في نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره. ا. هـ. أي فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غير بسبب أخذه من هذا الغير مثلاً بعد الأخذ منه أولاً والمراد بوجوب النصب امتناع الإبدال فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب.

قوله: "نحو ما زاد إلخ" ونحو: {لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ} [هود: 43] ، فمن رحم في محل نصب لأنك لو حذف المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم

يصح كذا في الدماميني وهو مبني على أن الاستثناء في الآية منقطع أي لكن من رحمه الله يعصمه وقيل متصل أي إلا الراحم وهو الله تعالى أو لا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة. قوله: "إلا ما نقص" ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد. قوله: "إذ لا يقال زاد النقص" الظاهر أن انتفاء قول ذلك إذا كانت زاد متعدية وأنه يقال إذا كانت لازمة فتأمل. قوله: "وغير نصب سابق" أي نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله: وبعد نفي أو كنفي انتخب

اتباع ما اتصل. قوله: "مستثنى سابق إلخ" قال سم انظر ولو منقطعا نحو ما جاء إلا حمار أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ما جاء إلا حمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره. ا. هـ. بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم. قوله: "على المستثنى منه" أي بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف وأما قوله:

خلا الله لا أرجو سواك وإيما ... أعد عيالي شعبة من عيالك
فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء إلا زيدا القوم والقوم إلا زيدا

(218/2)

462- لأنهم يرجون منه شفاعاة ... إذا لم يكن إلا النبيون شافع

قال سيبويه: وحدثني يونس أن قومًا يوثق بعريبتهم يقولون: ما لي إلا أبوك ناصر.
تنبيه: المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى، وقد كان المستثنى بدل بعض منه، ونظيره في أن المتبوع آخر فصار تابعًا ما مررت بمثلك أحد. ا. هـ. "ولكن نصبه" على الاستثناء "اختر إن ورد" لأنه الفصيح الشائع. ومنه قوله:

463- وما لي إلا آل أحمد شيعة ... وما لي إلا مذهب الحق مذهب

بنصب آل ومذهب الأول. واحترز بقوله في النفي عن الإيجاب فإنه يتعين النصب كما تقدم.

تنبيه: إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان: أحدهما لا يكثر بالصفة بل يكون البدل مختارًا كما يكون إذا لم تذكر الصفة وذلك كما في نحو ما فيها أحد إلا

أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحًا. وهذا رأي سيبويه. والثاني أن لا يكثر

ضربت نعم إن قدم عليهما وتوسط بين جزئي الكلام نحو القوم إلا زيدا جاءوا إذا جعل زيدا مستثنى من الضمير في جاءوا فقليل: يمنع مطلقا ويجوز مطلقا وقيل: إن كان العامل متصرفا وأجاز الكسائي تقديم المستثنى أول الكلام دماميني. قوله: "في النفي" أي أو شبه النفي ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفي أو كنفي إلخ. قوله: "قد يأتي على قلة" وهل يقاس على هذه اللغة أولا قولان وإلى القياس عليها الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطي. قوله: "بدل كل" أي من كل لأن العامل فرغ لما بعد إلا، والمؤخر عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى. قوله: "إن ورد" أي السابق أي أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد إن ورد من العرب. وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح وإلا فما ورد عن العرب يتبع نصبا أو اتباعا. قوله: "بل يكون البدل مختارا" فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس إلا أن يكون مبنيًا على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع قاله الدنوشري. قوله:

462- البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص241؛ والدرر 3/ 162؛ وشرح التصريح 1/ 355؛ والمقاصد النحوية 3/ 114؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 268؛ وشرح ابن عقيل ص309؛ وجمع الهوامع 1/ 225. 463- البيت من الطويل، وهو للكميت في الإنصاف ص275؛ وتخليص الشواهد ص82؛ وخزانة الأدب 4/ 314، 319، 9/ 138؛ والدرر 3/ 161؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 135؛ وشرح التصريح 1/ 355؛ وشرح شذور الذهب ص341؛ وشرح قطر الندى ص246؛ ولسان العرب 1/ 502 "شعب"؛ واللمع في العربية ص152؛ والمقاصد النحوية 3/ 111؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 266؛ وشرح ابن عقيل ص308؛ ومجالس ثعلب ص62؛ والمقتضب 4/ 398.

(219/2)

وإن يفرع سابق إلا لما ... بعد يكن كما لو إلا عدما

بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً وهو اختيار المبرد والمازني. قال في الكافية وشرحها: وعندي أن النصب والبدل مستويان لأن لكل مرجحاً فتكافأ. ١. هـ "وإن يفرغ سابق إلا" من ذكر المستثنى منه "لما يعد" أي لما بعد إلا وهو الاستثناء من غير التمام قسيم قوله أولاً ما استثنت إلا مع تمام "يكن كما لو إلا عدما" فأجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفي أو شبهه. فالنفي نحو: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} [آل عمران: 144] ، {وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ} [المائدة: 99] ، وشبهه النفي نحو: {وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} [النساء: 171] ، {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ

"لأن لكل مرجحاً" فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة.

قوله: "سابق" تنوينه متعين لاختلال الوزن بالإضافة فتجوز الشيخ خالد لها سهو وقوله إلا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفاً للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغي أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظاً ويمكن الجواب بجعل كلامه من إطلاق الملزوم وإرادة اللزم وقوله وهو أي تفرغ العامل السابق. قوله: "يكن" أي السابق أو ما بعد كما لو إلا عدما أي عند غير الكسائي أما هو فيجيز النصب في نحو ما قام إلا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجروراً إلخ وما في قوله كما لو إلا عدما يجوز أن تكون مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أي يكن كعدم إلا أي كذي عدم إلا في الحكم. وقول البعض إن الكلا على تقدير مضاف أي كحكم عدم إلا ليس بشيء. قال الشيخ خالد وإلا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم. ١. هـ. وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى السابق أو ما بعد فلا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابه الفاعل. قوله: "حال ما قبلها" أي حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر في نحو: {وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ} [المائدة: 99] ، فحال هذا اللفظ وهي خبريته تقتضي رفع ما بعد إلا مبتدأ وكالفعل في نحو ما قام إلا زيد فحال هذا اللفظ وهي كونه فعلاً لم يذكر له فاعل قبل إلا تقتضي رفع ما بعد إلا فاعلاً وقس: وقوله من إعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب. ثم لا تنافي بين كون تالي إلا في التفرغ مستثنى وكونه فاعلاً أو مبتدأ مثلاً في نحو ما قام إلا زيد وما زيد

إلا قام لأن الأول بالنظر إلى المعنى لأن تالي إلا مستثنى من مقدر في المعنى إذ المعنى ما قام أحد إلا زيد شيء إلا قائم. والثاني بالنظر إلى اللفظ نقله الدماميني عن الشوليين. قوله: "وما على الرسول إلا البلاغ" الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما في نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لأن الآية التي فيها

(220/2)

وألغ إلا ذات توكيد كلا ... تكرر بهم إلا الفتى إلا العلا

أَحْسَنُ { العنكبوت: 46 } ، { فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ } [الأحقاف: 35] ، ولا يقع ذلك في إيجاب، فلا يجوز قام إلا زيد. وأما { وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ } [التوبة: 32] فمحمول على المعنى أي لا يريد.

تنبيهات: الأول الضمير في يكن يجوز أن يكون عائداً على سابق: أي يكون السابق في طلبه لما بعد إلا كما لو عدم إلا، وأن يعود على ما من قوله لما بعد أي يكون ما بعد إلا في تسلط ما قبل إلا عليه كما لو عدم إلا. الثاني يصح التفريغ لجميع المعمولات إلا المصدر المؤكد، فلا يجوز ما ضربت إلا ضرباً. وأما { إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا } [الجاثية: 32] فمتأول. الثالث قوله سابق أحسن من قوله في التسهيل عامل لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل كما في الأمثلة. ١. هـ. "وألغ إلا ذات توكيد" وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد إلا قبلها بدلاً منه وذلك إن توافقا في

لفظ المبين بالواو بخلاف التي ليس فيها لفظ المبين فإنها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين. قوله: "ولا يقع ذلك في إيجاب" جوزه ابن الحاجب فيه إذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت إلا يوم كذا فإنه يجوز أن تقرأ في جميع الأيام إلا يوم كذا بخلاف ضربت إلا زيدا إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيدا. قوله: "فلا يجوز قام إلا زيد" لأن المعنى قام جميع الناس إلا زيدا وهو بعيد ولا قرينة في الغالب على إرادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في النفي نحو ما مات إلا زيد. وأجيب بأنه قليل فأجرى الحكم فيه طردا للباب. وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز إذا قامت قرينة على إرادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة

المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت إليه طردا للباب نظير ما مر .
 قوله: "لجميع المعمولات" أي المعمولات بالأصالة أما التوابع فلا تفريغ لها إلا البدل
 وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي في الصفات أيضا قاله سم. قوله: "إلا المصدر
 المؤكد" أي لأن فيه تناقضا بالنفي أولا والإثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن
 يستثني المفعول معه فلا يقال ما سرت إلا والنيل. قوله: "فمتأول" أي بكونه مصدرا
 نوعيا أي إلا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفي فلا تناقض. قوله: "كما في الأمثلة"
 فإنه عامل فيما عدا، {مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ} [المائدة: 99] ، وغير عامل في:
 {مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ} [المائدة: 99] ؛ لأن الخبر لا يعمل في المبتدأ على
 الراجح نعم إن جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتماده على النفي كان عاملا. قوله:
 "وألغ إلا إلخ" أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون في الإيجاب والنفي وشبهه.
 قوله: "والاستغناء عنها" عطف لازم على ملزوم. قوله: "بدلا منه" أي بدل كل من كل
 كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبني إلا زيدا لا وجهه أو اشتغال نحو ما
 أعجبني إلا زيد إلا علمه أو إضراب نحو ما أعجبني إلا زيد إلا عمرو أي بل عمرو
 أفاده في التصريح. فقول الشارح إن توافقا في المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع
 أنه يجوز كونه

(221/2)

وإن تكرر لا لتوكيد فمع ... تفريغ التأثير بالعامل دع

المعنى، ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه فالأول "كلا تقرر بهم إلا الفتى إلا العلا" فالعلا
 بدل كل من الفتى، وإلا الثانية زائدة لجرد التأكيد، والتقدير إلا الفتى العلا. والثاني نحو
 قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا، فعمرا عطف على زيد وإلا الثانية لغو، والتقدير قام القوم
 إلا زيدا وعمرا. ومن هذا قوله:

464- وما الدهر إلا ليلة ونهارها ... وإلا طلوع الشمس ثم غيارها

أي وطلوع الشمس. وقد اجتمع البدل والعطف في قوله:

465- ما لك من شيخك إلا عمله ... إلا رسيمة وإلا رمله

أي إلا عمله رسيمة ورملة. فرسيمة بدل ورملة معطوف، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة
 "وإن تكرر لا لتوكيد" بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو إما أن يكون ذلك

عطف بيان كما بينه الرضي. قوله: "ومعطوفا عليه" أي بالواو خاصة كما في التسهيل. قوله: "إن اختلفا فيه" إلا إذا كنت غالطا أو أردت الإضراب. ا. هـ. يس أي فلا عطف بل يجب الإبدال. قوله: "فالعلا بدل كل من الفتي" والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلا من الفتي مبني على جواز الإبدال من البديل. واستشكل سم كون العلا بدلا إذا نصبنا الفتي على الاستثناء بأن الصحيح أن العامل في البديل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون إلا مؤكدة للاحتياج إليها للعمل في البديل والفرض أنها مؤكدة، فينبغي أن يجعل العلا عطف بيان إذا نصبنا الفتي على الاستثناء ليندفع هذا الإشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان إذا جررنا الفتي بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الإبدال من البديل. والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبني على جر الفتي بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبني على نصب الفتي على الاستثناء. قوله: "والتقدير إلا الفتي العلا" صريح في أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فعلى أن العامل في البديل نظير العامل في المبدل منه يكون العامل في العلا حينئذٍ إلا مقدرة. فعلم أن إلا قد تعمل مقدرة أي حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسنذكر في حذف إلا مزيد كلام. قوله: "ثم غيارها" بكسر الغين المعجمة أي غياها من غارت الشمس أي غابت. قوله: "مالك من شيخك" أي جملك. والرسيم والرمل نوعان من السير. قوله: "فرسيمه بدل" أي بدل بعض لأن المراد بالعمل مطلق السير.

464- البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1/ 70؛ ولسان العرب 5/ 35 "غور" والمقاصد النحوية 3/ 115؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص310؛ وشرح المفصل 2/ 41.

465- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 272؛ والدرر 3/ 167؛ ورصف المباني ص89؛ وشرح التصريح 1/ 356؛ وشرح ابن عقيل ص311؛ والكتاب 2/ 341؛ والمقاصد النحوية 3/ 117؛ وجمع الهوامع 1/ 227.

في واحد مما بإلا استثنى ... وليس عن نصب سواه مغني

مع تفرغ أو لا. "فمع تفرغ التأثير بالعامل" المفرغ "دع" أي اتركه باقيًا "في واحد مما بإلا استثنى وليس عن نصب سواه" أي سوى ذلك الواحد الذي أشغلت به العامل

قوله: "وإن تكرر إلخ" لم يتعرض المصنف والشارح لما إذا لم تكرر وتعدد المستثنى. قال الدماميني ما ملخصه مع الإيضاح: لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيئين وموهم ذلك: إن كان في الإيجاب فالأول مستثنى والثاني معمول عامل مضمر، وإن كان في غيره فكذلك أو الأول بدل مثال الإيجاب أعطيت القوم الدراهم إلا زيدا الدنانير فزيد منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول محذوف أي أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير، ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيئا إلا زيدا درهما فزيدا مستثنى أو بدل ودرهما مفعول محذوف، وما ضرب أحد إلا بكر خالد فبكران رفعتة كان بدلا من أحد وإن نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول محذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاد وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين في نحو ما أعطيت أحدا أحدا إلا زيدا عمرا وما ضرب أحد أحدا إلا زيدا بكرا ورده المصنف بأن البدل لم يعهد تكرره إلا في بدل البداء وبأن حق بدل البعض أن يقترن بالضمير وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه بإلا مغنيا عن الضمير. والاسم الثاني غير مقترن بإلا لفظا ومن النحاة من لا يميز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف فقد يمتنع أيضا كما في الأمثلة المتقدمة لأن العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما في ما جاءني أحد إلا زيدا وعمرو فالعطف في هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثاني على أنه معمول لمضمر أي وجاءني عمرو. ١. هـ. وفي حاشية المغني للدماميني أن جماعة أجازوا نصب شيئين بأداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشف في مواضع منها: { لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ } [الأحزاب: 53] ، الآية. فقال إن المستثنى الظرف والحال معا وأن الحصر في كل منهما مقصود أي لا تدخلوا في وقت من الأوقات على حال من الأحوال إلا في هذا الوقت على هذا الحال. ١. هـ.

قوله: "لا لتوكيد" عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد كما أشار إليه الشارح بالإضراب. قوله: "بالعامل المفرغ" حمل العامل على ما قبل إلا تبعا للموضح وحمله المرادي على إلا أي اترك تأثير إلا النصب في واحد أي لا تجعلها مؤثرة في واحد ويؤيد الأول قوله مما بإلا إذ لو كان العامل هو إلا لكان القياس أن يقول مما به وإن أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذاكرة هنا حكم الواحد بخلافه

على الثاني فإنه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير إلا فيه وإن كان يعلم من قوله فيما مر وأن يفرع سابق إلا إلخ ويؤيد الثاني عدم إحواله إلى تقدير في دع. قوله: "باقيا في واحد" دفع به إيهام المتن أن المراد اترك التأثير في واحد واجعله مؤثرا في البقية هذا إن أريد بالعامل ما قبل إلا كما مشى عليه الشارح فإن أريد به إلا كان الكلام على ظاهره أي اترك تأثير إلا النصب في واحد أي لا تجعلها مؤثرة النصب في واحد واجعلها مؤثرة النصب في البقية.

(223/2)

ودون تفريغ مع التقدم ... نصب الجميع احكم به والتزم وانصب لتأخير وجئ بواحد ... منها كما لو كان دون زائد

"معني" فتقول ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرًا. وما ضربت إلا زيدًا إلا عمرا إلا بكرًا، وما مررت إلا بزيد إلا عمرا إلا بكرًا، ولا يتعين لإشغال العالم واحد بعينه بل أيها أشغلته به جاز، والأول أولى "ودون تفريغ مع التقدم" على المستثنى منه "نصب الجميع" على الاستثناء "احكم به والتزم" نحو قام إلا زيدًا إلا عمرا إلا بكرًا القوم، وما قام إلا زيدًا إلا عمرا إلا بكرًا أحد "وانصب لتأخير" عنه، أما في الإيجاب فمطلقًا نحو قام القوم إلا زيدًا إلا عمرا إلا بكرًا، وأما في غير الإيجاب فكذلك "و" لكن "جيء بواحد منها" معربًا بما يقتضيه الحال "كما لو كان دون زائد" عليه. ففي الاتصال تبدل واحدًا على الراجح

قوله: "وليس عن نصب إلخ" معني اسم ليس والخبر محذوف أي موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأثير ومعني خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لأننا نقول إلا في هذه الحالة لمجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها. قوله: "والأول أولى" أي لقربه من العامل تصريح. قوله: "ودون تفريغ مع التقدم" قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما. ا. ه. وهو إنما يصح على مذهب من يميز التنازع في المفعول المتقدم ونصب الجميع مفعول محذوف يفسره المذكور أي امض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم. قوله: "وما قام إلا زيدًا إلخ" لا يعارض هذا قوله

فيما مر وغير نصب سابق إلخ لأن ما مر في غير تكرر المستثنى وبحث سم جواز إعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير ما مر في ما لي إلا أبوك ناصر ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء. قال وحينئذٍ فقول المصنف نصب الجميع إلخ ينبغي أن يكون باعتبار الأغلب والأشهر واعتراض بأنه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي واستعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذي ثبتت فيه. قوله: "وانصب" أي الجميع وجوبا إذا كان الكلام موجبا وجوازا بمرجوحية في واحد ووجوبا في البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا بمرجحان في واحد ووجوبا في البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح في تقرير المتن. قوله: "أما في الإيجاب فمطلقا" أي في جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الإيجاب وصورة النفي فيكون قوله: وجيء بواحد بيانا للراجع في بعض الصور الداخلة في قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الإيجاب فيكون قوله: وجيء بواحد مقابلا له تأمل. قوله: "بواحد" أي فقط وأجاز الأبدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البديل بدون عطف. قوله: "كما لو كان" قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة ودون زائد حال من الضمير في كان

(224/2)

كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي ... وحكمها في القصد حكم الأول

وتنصب ما سواه "كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي" إلا بكراً فعلي بدل من الواو فإنه لا يتعين للإبدال واحد لكن الأولى أول، ويجوز أن يكون امرؤ هو البديل وعلي منصوب، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وفي الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ما قام أحد إلا حماراً إلا فرساً إلا جملاً ويجوز الإبدال على لغة تميم "وحكمها" أي حكم هذه المستثنيات سوى الأول "في القصد حكم الأول" فإن كان مخرجاً لوروده على موجب فهي مخرجة، وإن كان مدخلاً لوروده على غير موجب فهي أيضاً مدخلة. تنبيه: محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت. أما إذا أمكن ذلك كما في نحو له علي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً، ففيل الحكم كذلك،

وأن الجميع مستثنى من أصل العدد. والصحيح أن كل عدد مستثنى متلوه فعلى

والكلام على تقدير مضاف أي وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكودي تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالأولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أي مجيئا كوجوده إلخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة. قوله: "تبدل واحدا على الراجح" وأما على اللغة المرجوحة فتتصب الجميع. قوله: "كلم يفوا" الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والأصل يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة فصار يفوا نقلت ضمة الياء إلى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

قوله: "ويجوز الإبدال" أي في واحد فقط. قوله: "في القصد" أي المعنى المقصود من إدخال وإخراج كما بينه الشارح. فإن قلت مقتضى تعريف الاستثناء بالإخراج أنه دائما إخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون إدخالا. قلت لا منافاة لأن كل استثناء إخراج مما قبله من الإثبات والنفي لكن إذا كان ما قبله نفيا كان هو مستلزما للإدخال في النسبة الثبوتية أي مستلزما لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل إلى إخراج وإدخال باعتبار هذا اللازم فافهم. قوله: "محل ما ذكر" أي من أن حكمها في القصد حكم الأول هذا ما يفيد ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف في تسهيله عدم إمكان استثناء بعضها من بعض قيد فيما ذكر من التفصيل في إلا المتكررة لا للتوكيد. قوله: "والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه" فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة فمذهب السيرافي أن الأربعة كالثلاثة في الإخراج من العشرة فيكون المقرّ به ثلاثة. وزعم الفراء أن المقرّ به في هذه الصورة أحد عشر لأنك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقي سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك إلا أربعة جريا على قاعدة أن الاستثناء الأول إخراج والثاني إدخال. ورد بأن هذه القاعدة فيما إذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم: إن قول الفراء هذا أعجوبة من الأعاجيب.

.....

الأول يكون مقراً بثلاثة وعلى الثاني بسبعة، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو

ويمكن أن يتكلف له وجه يجعل الثاني مستثنى من مفهوم عشرة إلا ثلاثة وكأنه قيل له علي سبعة لا غيرها ألا أربعة فتأمل. قوله: "فطريق معرفة ذلك" أي كونه مقراً بسبعة في المثال.

قوله: "في المراتب الوترية" كالأولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسألة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد فنقول إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب: أحدها وهو الأصح أنه يعود للكل إلا لدليل يخصه ببعض كما في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ} [النور: 4] ، الآية فقوله: {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا} [البقرة: 160] ، عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذي في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو إلا لا الأفعال السابقة وسواء سيقى الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو غيرها. ثانيها إن اتحد العامل للكل أو اختلف فلأخيرة فقط إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبني على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا. ثالثها إن سيقى لغرض واحد نحو حبست داري على أعمامي ووقفت بستانى على أخوالي إلا أن يسافروا للكل وإلا فلأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وأعتق عبيدك إلا الفاسق منهم. رابعها إن عطف بالواو للكل أو بالفاء أو بثم فلأخيرة فقط. خامسها للأخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح للكل منهما فإنه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن من مائتي كافر إلا اثنين فإن تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو: {قُمِ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا، نِصْفَهُ} [المزمل: 3] ، فإذا قليلاً صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاخص بالليل لأن الأصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معاً ولم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى نحو استبدلت إلا زيدا أصحابنا بأصحابكم فإن كان أحدهما كذلك اخص به مطلقاً أولاً كان أو ثانياً نحو ضرب إلا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا، وضرب إلا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا فالأبناء في المثالين فاعل معنى لأنهم المالكون فإن لم يصلح إلا

لأحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنيات وأصبى الزيدون نساؤهم
إلا ذوي النهى واستبدلت إلا زيدا إماءنا بعبيدنا. ا. هـ. مع بعض تصرف. وقوله كما
في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمَخَصَّنَاتِ} [النور: 4] ، الآية أي وكما في قوله تعالى:
{إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ} [البقرة: 249] ، فإنه استثناء من جملة: {فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ
فَلَيْسَ مِنِّي} [البقرة: 249] ، لا من جملة: {وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي} [البقرة: 249]
، لاقتضائه أي من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لإباحة الاعتراف باليد لهم
والذي حرم عليهم الكرع في الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونهما
مفهومة من الأولى فالفصل بها كلا فصل كذا في المغني والدمامي عليه وما ذكره في
الوارد بعد

(226/2)

واستثن محجوراً بغير معرباً ... بما لمستثنى بإلا نسباً

تسقط آخر الأعداد مما قبله، ثم ما بقي مما قبله وهكذا فما بقي فهو المراد. ا. هـ.
"واستثن"

مفردين إذا لم يمكن تشريكهما وإلا عاد لهما معا ومثل له الدماميني بنحو اهجر بني زيد
وبني عمرو إلا من صلح فمن صلح مستثنى من بني زيد وبني عمرو جميعا.
فائدة: يقع تالي إلا خبرا لما قبلها نحو ما زيد إلا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد
إلا قام كما في الجمع والتسهيل أو حالا منه نحو ما جاءني زيد إلا ضاحكا أو يضحك
أو قد ضحك أو يده على رأسه وجعل منه نحو: {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ
يَسْتَهْزِئُونَ} [الحجر: 11] ، وما أنعمت عليه إلا شكر قال الدماميني وهو لا ينطبق
على المراد إذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه إلا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر
فهو كالشرط والجزاء في ترتب الثاني على الأول وليس المراد أنك لم تنعم عليه إلا في
حال شكره أو في حال عزمه على الشكر حتى تكون حال مقارنة أو منتظرة ثم أجاب
باختيار الثاني على أن المعنى ما أنعمت عليه إلا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى
وإذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من
استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو ما

مررت برجل إلا قائم وما مررت بأحد إلا زيد خير منه أو يقوم. وجعله الأخفش وأبو علي والمصنف في الأول صفة بدل محذوف أي إلا رجل قائم وفي الثاني حالا قاله الدماميني ومما جعله الزمخشري من التفريغ في الصفات نحو: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ} [النساء: 159] ، فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والجرور قبله تقديره وإن من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالي إلا خبرا لمحذوف موصوف بالجار والجرور تقديره وإن أحد من أهل الكتاب. وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة. وأجاب الدماميني بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما في الآية أو بفي ورده الشمي بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما في التسهيل وغيره. قوله: "بغير" بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في توضيحه المختار عندي إنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدماميني. وبقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما في المعنى تقول فلأن كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضا كما في حديث: "أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر" وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حد قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بمنّ فلول من قراع الكتائب
 كذا في المعنى أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني. قال السيوطي
 هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل. وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة
 في تكرار

(227/2)

مجروراً بغير معرباً بما لمستثنى بإلا نسباً" مجروراً مفعول باستثنى، وبغير متعلق باستثنى،
 ومعرباً حال من غير، وبما متعلق بمعرباً، وما موصول صلته نسب، ولمستثنى متعلق
 بنسب، وبإلا متعلق بمستثنى. والمعنى أن غيراً يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتكون هي

معربة بما نسب للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد. وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع، وفي نحو ما قام أحد غير حمار عند غير تميم، وفي نحو ما قام غير زيد أحد عند الأكثر. ويترجح في هذا المثال عند قوم وفي نحو ما قام أحد غير حمار عند تميم ويضعف في نحو ما قام أحد غير زيد، ويمتنع في نحو ما قام غير زيد.

تنبيهات: الأول أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو: {صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} [فاطر: 36] ، أو شبهها نحو: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} [الفاتحة: 7] ، فإن الذين

إلا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال في غير بالإلغاء إذا تكررت لتوكيد فإذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمرو وعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم. قوله: "متعلق باستثنى" الوجه أن يقال تنازعه استثنى ومجرورا. ا. هـ. سم. قوله: "معربا" وقد تبني على الفتح في الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبني كما في التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح في نحو ما قام غير زيد لتضمنها معنى إلا قاله الفارسي. وفي التصريح تفارق غير إلا في خمس مسائل: إحداها أن إلا تقع بعدها الجمل دون غير. الثانية أنه يجوز أن يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم إلا جيد. الثالثة أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد. الرابعة أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفع حملا على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ولا يجوز مع إلا مراعاة المعنى. الخامسة أنه يجوز ما جئتكم إلا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا بالجر نحو ما جئتكم لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع إلا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع إلا أيضا كما سيأتي.

قوله: "فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد" أي على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الانبعاث مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير قاله سم. قوله: "عند قوم" كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق إلخ. قوله: "وفي نحو ما قام أحد غير حمار" معطوف على قوله في هذا المثال. قوله: "ويمتنع في نحو ما قام غير زيد" أي عند غير الكسائي فإنه أجاز في نحو ما قام إلا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم. قوله: "أصل غير إلخ" أي وضعها الأصلي على أن يوصف بها لأنها في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت

به. قال الرضي: والأصل الأول والثاني مجاز. قوله: "أو شبهها" من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فإنه مبهم باعتبار عينه. قوله: "فإن

(228/2)

ولسوى سوى سواء اجعلا ... على الأصح ما لغير جعل

جنس لا قوم بأعيانهم، وأيضاً فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها، فلما ضمنت معنى إلا حملت عليها في الاستثناء، وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها بشرط أن

الذين جنس إلخ" حاصله أن غير متوغلة في الإبهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الآية من تأويل فأما أن يراعى أصلها من التوغل في الإبهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التنكير وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله فإن الذين إلخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه إلى النكرة وإما أن يراعى ضعف إبهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حينئذٍ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله وأيضاً إلخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها إلى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح. وأما قول البعض مراده بقوله وأيضاً فهي إذا وقعت إلخ أفاد أن غير إذا وقعت بين ضدين تتعرف بالإضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أي ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف إبهامها دون أن يقول زال إبهامها فافهم. بقي شيء آخر وهو أن في غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقاً. وقيل تتعرف مطلقاً. وقيل تتعرف إذا وقعت بين ضدين كما في: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ} [الفاتحة: 7] ، الآية فعلى هذين القولين تكون في الآية صفة وعلى الأول تكون بدلاً بدل نكرة من معرفة وحينئذٍ لا تحتاج إلى التأويل الذي ذكره الشارح إلا لو قيل إنها لا تتعرف مطلقاً وأنها في الآية صفة ولم نعثر عليه. قوله: "فلما ضمنت معنى إلا" مرتبط بقوله أصل غير إلخ وأعربت حينئذٍ لمعارضة الشبه بالإضافة للمفرد على أن بعضهم بينها حينئذٍ كما تقدم. وعبرة الرضي في توجيه حمل غير على إلا وحمل إلا على غير نصها: أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة وأصل إلا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفياً أو إثباتاً، فلما اجتمع ما بعد إلا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت إلا على غير في الصفة فصار ما بعد إلا

مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو إثباتا وحملت غير على إلا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو إثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة إلا أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع إلا انتهت وبها يتضح كلام الشارح. قوله: "فيوصف بها" أي مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد في حاشية الكشف الإجماع كما قاله الدماميني قال ولو ذهب ذاهب إلى أنها تصير حينئذ اسما لكن لا يظهر اعرابها إلا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد إنه بمعنى غير وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي. ١. هـ. ونظير ذلك أيضا أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا إليه مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الحلق بحركة إعراب إلا الظاهر فيه وينبغي على ذلك كما قاله الدماميني أن الوصف بمجموع إلا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلق به المغايرة.

(229/2)

يكون الموصوف جمعا أو شبهه، وأن يكون نكرة أو شبهها، فالجمع نحو: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: 22] ، وشبه الجمع كقوله:

466- لو كان غيري سليمي الدهر غيره ... وقع الحوادث إلا الصارم الذكر فالصارم صفة لغير. ومثال شبه النكرة قوله:

467- أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة ... قليل بها الأصوات إلا بغامها فالأصوات شبيهة بالنكرة لأن تعريفه بأل الجنسية، لكن تفارق إلا هذه غيرا من

قوله: "بشرط أن يكون الموصوف جمعا إلخ" فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي ويشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرّف بأل الجنسية. وإنما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير

المتوغلة في التتكير. قوله: "سليمي" أي يا سليمي والدهر نصب على الظرفية المستقرة
 خبرا للفعل قبله أو على المفعولية لمخدوف أي يقاسي هذا الدهر أي شدائده وجواب لو
 غيره والصارم السيف القاطع. والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق كما
 قاله الشمني. قوله: "صفة لغيري" فيه تسمح إذ الصفة إلا لكن لما ظهر إعرابها فيما
 بعدها صار كأنه هي وفي النكت عن التسهيل أن الوصف إلا مع ما بعدها وقد أسلفنا
 قريبا تحقيق ذلك فتأمل. قوله: "أنىخت" أي الناقة والمراد بالبلدة الأولى صدرها
 وبالثانية الأرض التي أناخها فيها. والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة
 صوت الظبي فاستعاره لصوت الناقة. فإن قلت الصفة في البيت مخصصة مع أن ما بعد
 إلا مخالف لما قبلها إذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتي عن المغني أن الصفة عند
 التخالف مؤكدة: قلت أجاب الدماميني بأن البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف.
 واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور: أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة
 حقيقية كما في الآية. وأن يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقية كما في البيت الأول
 والعكس كما في البيت الثاني وأن يكون شبيها بالجمع شبيها بالنكرة كالمفرد المعروف بـ
 الجنسية ولم يمثل له الشارح.

466- البيت من البسيط، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص62؛ وشرح أبيات سيبويه
 2/ 44؛ وشرح شواهد المغني 1/ 218؛ والكتاب 2/ 333؛ ولسان العرب 15/
 432 "إلا"؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص296؛ ومغني اللبيب 1/ 72.
 467- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص104؛ وخزانة الأدب 3/
 418، 420؛ والدرر 3/ 168؛ وشرح شواهد الإيضاح ص242؛ والكتاب 2/
 332؛ ولسان العرب 3/ 95 "بلد" 12/ 51 "بغم"؛ وبلا نسبة في شرحك شواهد
 المغني 1/ 218، 394، 2/ 729؛ ومغني اللبيب 1/ 72؛ والمقتضب 4/ 409؛
 وجمع الهوامع 1/ 229.

(230/2)

وجهين: أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال: جاءني إلا زيد، ويقال: جاءني

غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز أن ينوب عن موصوفاتها. ثانيهما أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلا دائق يجوز لأهم إلا دائقاً، ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيداً. ويجوز عندي درهم غير جيد، هكذا قال جماعات. وقد يقال إنه مخالف لقولهم في: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

قوله: "لكن تفارق إلخ" استدراك على قوله وقد تحمل إلا عليها.

قوله: "ولا يجوز حذف موصوفها" أي لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير.

قوله: "في ذلك" أي في عدم جواز حذف موصوفها. قوله: "ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها" أي إلا فيما إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كفولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتي في النعت. قوله: "إلا حيث يصح الاستثناء" قال سم يمكن أن يوجه بأن غيراً إنما حملت على إلا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل إلا عليها إلا حيث يصح الاستثناء. قوله: "إلا دائق" بكسر النون وفتحها ويقال أيضاً دائق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقرا بدرهم إلا سدسا. ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوانق وصفه بإلا وبهذا يجاب أيضاً عما يقال الوصف في هذا المثال مؤكداً وسيأتي عن المغني أن الوصف عند مطابقة ما بعد إلا لما قبلها في الأفراد مثلاً مخصص. قاله الدماميني. قوله: "لأنه يجوز إلا دائقاً" أي بناء على جواز استثناء الجزء من الكلي وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه. قوله: "لأنه يمتنع إلا جيداً" أي لأن درهم نكرة في سياق الإثبات فعمومه للجيد وغيره بدلي والمستثنى منه لا يكفي شموله للمستثنى شمولاً بدلياً فلا يقال عندي رجل إلا زيدا وإن أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حصلت الفائدة. قوله: "وقد يقال إلخ" أشار بقدر إلى إمكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمتنع في الآية والمثال المتصل لا المنقطع. قال الدماميني وهذا يقتضي إلغاء الشرط المذكور لكونه لم يحتز به عن شيء وهو كلام متين. وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل في القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه.

قوله: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} أي فإنه لا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء وما بعدها بدلاً لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ: أما الأول فلأن التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدتا وهو يقتضي عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد، ولهذا كان إلا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للإسقاط إذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير

الواحد، ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص نحو لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد كآلية ويؤخذ هذا من قول النحاة إذا قيل له

(231/2)

.....

لَفَسَدَتَا { [الأنبياء: 22] ، ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا. وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء. وجعل من الشاذ قوله: 468- وكل أخ يفارقه أخوه ... لعمر أبيك إلا الفرقدان الثاني انتصاب غير في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغارة واختاره ابن

عندي عشرة إلا درهما فقد أقر له بتسعة وإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم. وأما الثاني فلأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثناء منها كذا في المغني، ويمثل هذا الثاني بوجه عدم صحة الاستثناء في المثال أعني لو كان معنا رجل إلخ كما قاله سم. فإن قلت لو للامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة في الآية والمثال في سياق النفي فتعم. قلت قال الدماميني العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني من أحد أحسنت إليه، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد. فإن قلت جوز الزمخشري في تفسير سورة الحجر في قوله تعالى: {إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ، إِلَّا آلَ لُوطٍ} [الذاريات: 32] ، أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة في الإثبات. قلت أجاب الدماميني بأن النكرة في الإثبات تعم إذا قامت قرينة العموم، والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آية لوط إنا أرسلنا إلى قوم لوط والقصة واحدة.

قوله: "ومن أمثلة سيبويه" أي لإلا الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله وشرط ابن الحاجب إلخ لأن ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات. قال الشمني قال الرضي: مذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء. قال ويجوز في قولك ما أتاني أحد إلا زيدا أن تقول إلا زيدا بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا

بقوله وكل أخ إلخ. قوله: "وجعل من الشاذ قوله وكل أخ إلخ" أي لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون إلا صفة بل للاستثناء. وأتى بالفرقدين بالألف جريا على لغة من يلزم المثنى الألف وفيه تخلص مما يلزم على وصفية إلا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف

468- البيت من الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص178؛ والكتاب 2/334؛ ولسان العرب 15/432 "ألا"؛ والممتع في التصريف 1/51؛ ولخضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص90؛ وحماسة البحتري ص151؛ والحماسة البصرية 2/418؛ وشرح أبيات سيبويه 2/46؛ والمؤتلف والمختلف ص85؛ ولعمر بن أو لخضرمي في خزانة الأدب 3/421؛ والدرر 3/170؛ وشرح شواهد المغني 1/216؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/180؛ وأما المرتضى 2/88؛ والإنصاف 1/268؛ والجني الداني ص519؛ وخزانة الأدب 9/321، 322؛ ورصف المباني ص92؛ وشرح المفصل 2/89؛ والعقد الفريد 3/107، 133؛ وفصل المقال ص257؛ ومغني اللبيب 1/72؛ والمقتضب 4/409؛ وجمع الهوامع 1/229.

(232/2)

عصفور، وعلى الحال عند الفارسي واختاره الناظم، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش. الثالث يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا، فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لأن معنى غير زيد إلا زيدا وتقول ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لأنه على معنى إلا زيد. وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل. وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم "ولسوى" بالكسر و"سوى" بالضم مقصورتين و"سواء" بالفتح والمدة "اجعلا على"

والصفة بالخبر وهو قليل. قوله: "كانتصاب الاسم بعد إلا" أي في أن نصب كل منهما

على الاستثناء وإن كان العامل فيما بعد إلا هو إلا على الصحيح وفي غير ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه وإنما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا ذلك على غير سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتي قاله الدماميني. وانظر إذا لم يكن في الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى مقدرا فتكون غير مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به في محل ما بعد خلا وعدا إذا جرا كما سيأتي كل محتمل.

قوله: "وعلى الحال عند الفارسي" فتؤول بمشتق أي قام القوم مغايرين لزيد في الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لحله. وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وإن لم يكن له محل لا في الأصل ولا في الحال. قوله: "وعلى التشبيه بظرف المكان" بجامع الإبهام في كل. قوله: "ومراعاة المعنى" أي المؤدي بتركيب آخر مشتمل على إلا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل. قوله: "ما قام أحد غير زيد" أي برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفي والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع في عمرو وإن جاز فيه النصب أيضا نظرا إلى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بإلا ونصب غير مع النفي والاتصال فتلخص أن في عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذي نظر الشارح إليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب على اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه أن يقول بالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية في نحو ذلك.

قوله: "أنه من العطف على المحل" أي محل مجرور غير بحسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على إلا لما تقدم من أن الأصل في مجرور غير. والذي كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الإضافة أن يجري عليه الإعراب المخصوص الذي يقتضيه حمل غير على إلا فسقط ما قاله البعض وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الإعراب في الحال أو بحسب الأصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما. قوله: "إلى أنه من باب التوهم"

.....

الأصح ما لغير جعلاً" من الأحكام فيما سبق لأنها مثلها لأمرين: أحدهما إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك وقاموا غيرك واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان. والثاني أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرّف قوله عليه الصلاة والسلام: "دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوًا من سوى أنفسها" وقوله صلى الله عليه وسلم: "ما أنتم في سواكم إلا كالشجرة البيضاء في الثور الأسود" وقول الشاعر:

469- ولا ينطق الفحشاء من كل منهم ... إذا جلسوا منا ولا من سواننا
وقوله:

470- وكل من ظن أن الموت مخطئه ... معلن بسوء الحق مكذوب

مداره على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولاً: ومراعاة المعنى، ثم قابله بقوله وظاهر إلخ هذا ما قاله سم. وقال الإسقاطي الذي يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر إلخ بيان للمراد من القسمين. ا. هـ. والإنصاف أن كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة وللبيان بعد الإجمال. وفي الجمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم إلا أنه إذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً. واعلم أن تابع المستثنى بإلا كتابع المستثنى بغير في مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بإلا مراعاة لكون إلا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك في إلا. قوله: "من الأحكام" كوقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ قاله الدماميني. قوله: "وأنه لا أحد منهم إلخ" عطف على إجماع عطف لازم على ملزوم. قوله: "أن من حكم بظرفيتها" أي من النحاة فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما لا ما يشمل الرماني والعكبري إذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها. وقوله بظرفيتها أي بكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتي. قوله: "خلاف ذلك" أي خلاف ما حكم به من اللزوم. قوله: "ولا ينطق الفحشاء" أي نطق المفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف

469- البيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة العجلي في خزانة الأدب 3/ 438؛
وشرح أبيات سيبويه 1/ 324؛ والكتاب 1/ 31؛ والمقاصد النحوية 3/ 126؛
ولرجل من الأنصار في الكتاب 1/ 408؛ وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 294؛ وشرح
ابن عقيل ص 315؛ والمقتضب 4/ 350.
470- البيت من البسيط، وهو لأبي دؤاد الأيادي في ديوانه ص 294؛ والإنصاف
ص 295؛ وخزانة الأدب 3/ 438؛ وشرح المفصل 2/ 84؛ وبلا نسبة في الدرر 3/
93؛ وجمع الهوامع 1/ 202.

(234/2)

.....

وبالإضافة قوله:

471- فإنني والذي يحج له النا ... س يجدوى سواك لم أثق

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله:

472- وإذا تباع كريمة أو تشتري ... فسواك بائعها وأنت المشتري

ومرفوعة بالناسخ قوله:

473- أأترك ليلي ليس بيبي وبينها ... سوى ليلة إني إذاً لصبور

وبالفاعلية قوله:

474- ولم يبق سوى العدوا ... ن دناهم كما دانوا

وحكى الفراء أتاني سواك. ومنصوبة بإن قوله:

أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعدها بنفسه فالفحشاء
مفعول به ومن في قوله مناوولا من سوائنا بمعنى في متعلقة بينطق. قوله: "مرفوعة
بالابتداء" يحتمل أن تكون في البيت خبراً مقدماً. قوله: "كريمة" أي خصلة كريمة وأو
بمعنى الواو كما في العيني. وقال بعضهم لا مانع من إبقاء أو على حالها وأن يكون قول
الشاعر فسواك بائعها راجعاً لقوله وإذا تباع وقوله وأنت المشتري راجعاً لقوله أو
تشتري. والمعنى إذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك وإذا وجد شراء لها

فلا يوجد من غيرك بل منك. قوله: "إني إذا" أي إذا تركتها في هذه الحالة فحذف الجملة المضاف إليها وعوض عنها التثنية وليست إذا الناصبة كما قد يتوهم أفاده يس. قوله: "دناهم كما دانوا" أي جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما في البيت قبله. قوله:

471- البيت من المنسرح.

472- البيت من الكامل، وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في الدرر 3/ 92؛ وشرح ديوان الحماسة ص1761؛ والمقاصد النحوية 3/ 125؛ وبلا نسبة في الأغاني 10/ 145؛ والحيوان 6/ 509؛ وشرح ابن عقيل ص315؛ وجمع الهوامع 1/ 202. 473- البيت من الطويل وهو لمجنون في ديوانه ص108؛ وجواهر الأدب ص282؛ والدرر 3/ 93؛ ومصارع العشاق 2/ 100؛ ولأبي دهب في أمالي المرتضى 1/ 118؛ وبلا نسبة في جمع الهوامع 1/ 202.

474- البيت من الهزج، وهو للفند الزماني "شهل بن شيبان" في أمالي القالي 1/ 260؛ وحماسة البحري ص56؛ وخزانة الأدب 3/ 431؛ والدرر 3/ 92؛ وسمط اللآلي ص940؛ وشرح التصريح 1/ 362؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص35؛ وشرح شواهد المغني 2/ 945؛ والمقاصد النحوية 3/ 122؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 281؛ وشرح ابن عقيل ص316؛ وجمع الهوامع 1/ 202.

(235/2)

.....

475- لديك كفيل بالمني لمؤمل ... وإن سواك من يؤمله يشقى هذا تقدير ما ذهب إليه الناظم. وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لأنها يوصل بها الموصول نحو جاء الذي سواك. قالوا ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر. وقال الرماني العكبري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، وهذا أعدل. ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر، وبعضه قابل للتأويل. ا. هـ.

"لديك كفيل" أي عندك وجود كفيل أو الكلام من باب التجريد. وقوله يشقى أي يحيب أمله.

قوله: "أن سوى من الظروف" أي المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض، فمعنى جاء الذي سواك في الأصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وإن لم يكن ثم حلول فظرفيتها مجازية ولهذا لم يتصرفا أفاده في الهمع. قوله: "لأنها يوصل بها الموصول" فيه أنه لا يدل إلا على كونها تقع ظرفا لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه أيضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وإنما حذف صدر الصلة لطولها بالإضافة أو حالا معمولة لثبت مضمرا. قوله: "ولا تخرج عن الظرفية" المناسب لقول بعد لأن كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أي بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر بمن لكن ينافي هذا قول السيوطي في نكته لا تكون إلا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها بمن يرد عليهم فافهم. قوله: "إلا في الشعر" بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السابقة. قوله: "وهذا أعدل" أي لأنه لا يحوج إلى تكلف في موضع من المواضع. قوله: "لأن كثيرا من ذلك أو بعضه إلخ" الذي يظهر لي حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الإضرابية عن التعبير بكثير إلى التعبير ببعض لأن الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولا به أن بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه فاحفظه. وأما قول البعض المراد كثرته في نفسه لأنه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لأنه الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم. وأما قوله لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الأدلة الأربعة كثيرة بالنسبة إليه فغفلة عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره فتدبر. قوله: "وبعضه قابل للتأويل" أي بكونه شاذًا أو ضرورة.

475- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص316؛ والمقاصد النحوية 3/ 135.

تنبيهات: الأول حكى الفاسي في شرح الشاطبية في سوى لغة رابعة وهي المد مع الكسر. الثاني أفهم كلامه أنه يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في غير ويساعده قوله في التسهيل: تساويها مطلقاً سوى، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرور غير. الثالث تفارق سوى غيراً في أمرين: أحدهما أن

قوله: "حكى الفاسي" لا حاجة لإسناده للفاسي مع حكاية أبي حيان وابن هشام له سم. قوله: "أفهم كلامه" أي حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرورها وإن لم يذكره المصنف هنا. قوله: "أن المستثنى بغير" مثله المستثنى بإلا. قوله: "نحو ليس غير" أي في قولك مثلاً قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هي مستثنى فالحذوف ما أضيف إليه غير لا المستثنى إلا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشيء والمضاف إليه غير أفيدت مخالفته لغيره، هذا ملخص ما قاله البعض. وفي الدماميني ما يدفع السؤال من أصله حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء إلا أو غيرا وتقدم ليس عليهما. قال الأخفش والمصنف أو لا يكون تقول قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير أي ليس المقبوض شيئاً إلا إياها أو غيرها فأضمر اسم ليس عائداً على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ. ١. هـ. باختصار نعم هذا الدفع إنما يتم في غير على أن في ليس ضميراً هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها وهو غير وسأيت ذلك. بقي حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك في نحو ما قام وقعد إلا زيد أنه من باب الحذف لا التنازع خلافاً لبعضهم والتقدير ما قام إلا زيد. وما قعد إلا زيد وقال في المغني قال السهيلي في قوله تعالى: {وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا} [الكهف: 23] ، الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم ينف عن أن يصل {إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} [الأعراف: 89] ، بقوله ذلك ولا بالنهي لأنك إذا قلت أنت منهي عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فلست بمنهي فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك. وتأويل ذلك أن الأصل إلا قائلاً إلا أن يشاء الله وحذف القول كثير. ١. هـ. فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلي وأن المستثنى مصدر تقديره إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله أو حال تقديرها إلا ملتبساً بأن يشاء الله أي بذكر أن يشاء الله. وقد علم أن ذكره لا يكون إلا مع إلا فطوى ذكرها لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن. وقال بعضهم يجوز أن يكون إلا أن

يشاء الله كلمة تأييد أي لا تقولنه أبدا كما قيل في: {وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} [الأعراف: 89] ، لأن عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده أنه يقتضي النهي عن قوله إني فاعل ذلك غدا قيده بالمشيئة أولا، وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجويز الزمخشري رجوع الاستثناء إلى النهي على أن المعنى إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهي يستمر إلى إتيان نقيضه. ا. هـ. كلام المغني ببعض تصرف فعلي ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمني وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلي سبقه

(237/2)

المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى. ثانيهما أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير. الرابع تأتي سوا بمعنى وسط وبمعنى تام فتند فيهما مع الفتح نحو: {فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ} [الصافات: 55] ، وهذا درهم سواء. وتأتي بمعنى مستوف فتقصر مع الكسر نحو: {مَكَانًا سَوًى} [طه: 58] ، وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم، ويجز بها حينئذ عن

إليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن إلا محذوفة فإنه قال الوجه الاستثناء مفرغ على أن الأعم المحذوف حال أو مصدر إلى أن قال وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير إلا بأن يشاء الله أي إلا بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة في الإخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما في معناه نحو إن شاء الله إلا أن يشاء الله بمشيئة الله. ا. هـ. وهذا أولى وأسهل.

قوله: "بالضم" قال المبرد والمتأخرون هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها وقال الأخفش ضم إعراب لأنه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف إليه ونوى لفظه قاله الدماميني. قوله: "وبالفتح" ظاهره أنه فتح بناء. ووجهه أن الأسماء المتوغلة في الإبهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح إذا اضيفت لمبني كالضمير، فعلى هذا تحتمل الاسمية

والخبرية، ويصح جعله فتح اعراب لنية لفظ المضاف إليه المحذوف فعلى هذا تتعين للخبرية. قوله: "وبالتنوين" أي في شبهي الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين اعرابية. قوله: "تقع صلة الموصول" أي في ظاهر اللفظ وإلا فهي في الحقيقة جزء صلة إن قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة إن قدر قبلها ثبت كذا قال الدماميني. قوله: "كما سلف" فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام. قوله: "بخلاف غير" فيه نظر إذ الظاهر أن غيرا كسوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة بالإضافة كذا قال بعضهم. وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك في جاء الذي سواك جزء الصلة إن قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة إن قدر ثبت قبله ما نصه: وعلى التقدير الأول أعني تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غير مع أي بلا شرط نحو جاء أيهم غير جاهل ومع غير أي بشرط طول الصلة نحو جاء الذي غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين. ا. هـ. وهو صريح في عدم الاكتفاء في طول الصلة بإضافتها ولكن أن تقول إن كان الفرق مبنيًا على ظرفية سوى فظاهر وإلا فلا. قوله: "بمعنى وسط" اعترض بأنه ينافي ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان لأنها إذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان. وأجيب بأن محل ما قدمه عنهم إذا وقعت في تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا في باب الظرف الكلام على لفظ وسط.

قوله: "فتقتصر مع الكسر" أي أو الضم وبهما قرىء قوله تعالى: {لَا تُخْلِفُهُ حَنُّ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى} [طه: 58] ، أي مستويا طريقنا إليه وطريقك إليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد

(238/2)

واستثنى ناصبًا بليس وخلا ... وبعدا وبيكون بعد لا

الواحد فما فوقه نحو: {لَيْسُوا سَوَاءً} [آل عمران: 113] ؛ لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء. ا. هـ. "واستثنى ناصبًا للمستثنى بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا" النافية نحو قاموا ليس زيدًا، وخلا عمرًا، وعدا بكرًا، ولا يكون خالدًا. أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لأنه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر وجوبًا يعود

الذي يقتضيه الاستواء. قوله: "سواء والعدم" بجر سواء صفة لرجل والمختار في العدم
النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندي أن
الاستواء يقتضي متعددا فيكون العطف واجبا كما في اشترك زيد وعمرو وأما قولهم
استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو
الاستقرار على ما يظهر فتأمل. قوله: "عن الواحد فما فوقه" أي ويعطف على ضميرها
في الأول شيء يتحقق به التعدد إذ الاستواء لا يعقل إلا بين متعدد فاندفع ما اعترض
به هنا. قوله: "مصدر" أي اسم مصدر.

فائدة: أجز في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} [البقرة: 6، يس: 10] ، كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها في تأويل المصدر فاعل
لها لأن باب التسوية مما لا يحتاج إلى سابق أو خبرا عما بعدها فما بعدها في تأويل
المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها في تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب
التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لأن هذه الهمزة سلخ عنها
الاستفهام وجردت للتسوية. فإن قيل أم لأحد الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون إلا
متعددا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الأحد وجردت للعطف والتشريك. فإن قيل يلزم
على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء. فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو
الاستواء الذي تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أي الاستواء في علم المستفهم
والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل
المستويان في علمك مستويان في عدم النفع. وذهب الرضي إلى رأي آخر في المسألة
وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء وما بعد سواء بيان للأمرين والهمزة
بمعنى إن الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أي إن أنذرتهم أم لم
تنذرهم. فالأمران سواء قال وإنما أفادت الهمزة فائدة إن لاستعمالها فيما لم يتيقن
حصوله، وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالها في الأحد كذا في شرح الدماميني على المغني.
قوله: "بليس وخلا إلخ" والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع التمام والاتصال وخلا في
الأصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما في خلا الاستثنائية والتزم ذلك
فيها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا ولذلك التزموا إضمار فاعله أما عدا فهو
في الأصل يتعدى بنفسه ويعن ومعناه جاوز وترك كما في القاموس والأولى أن يكون
بليس تنازعه استثنى وناصبا نظير ما مر. قوله: "ولا يكون خالدا" أي لا تعد ولا تحسب

فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم. قوله: "مستتر وجوبا" ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا كما مر

(239/2)

عليه بـكله السابق، فتقدير قاموا ليس زيـداً هو أي بعضهم، فهو نظير، {فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً} [النساء: 11] ، بعد {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ} [النساء: 11] ، وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أي القائم. وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو: أي ليس فعلهم زيد، فحذف المضاف، ويضعف هذين عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو القوم أخوتك ليس زيـداً. وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع إلا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر، وفي مرجعه الخلاف المذكور.

وقيل لأنه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى. قوله: "فهو نظير فإن كنَّ نساء إلخ" أي في كون الضمير عائداً على البعض المفهوم من كلامه السابق إذ النون عائد على الإناث وهنّ بعض الأولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة في قولنا فإن كانت الإناث نساء. قاله المصريح وقيل الضمير للأولاد وأنه باعتبار الخبر. قوله: "على اسم الفاعل" لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك أكرمت القوم ليس زيـداً إذ المرجع فيه اسم مفعول. قوله: "على الفعل" أي اللغوي وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح. قوله: "والتقدير ليس هو أي ليس فعلهم إلخ" عبارة الدماميني والتقدير في مثل قاموا ليس زيـداً ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذي هو الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه ثم قال ومما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدي المقصود من الاستثناء وهو إخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك. قوله: "لأنه قد لا يكون إلخ" أجاب الدماميني بأن قائل ذلك إنما خصوا الفعل بالذكر لأنهم إنما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيهاً على كيفية التخريج في غيره فإذا لم يكن

هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففي نحو القوم إختوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أي المنتسب إليك بالأخوة زيدا أو ليس انتسابهم انتساب زيدا. قوله: "وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين" لو قال فالمستثنى بهما جائر النصب وهما أيضا فعلان إلخ لحسنت المقابلة وسلم من إيهام أن ليس ولا يكون متصرفان. قوله: "على المفعولية" لأنهما متعلقان بمعنى جاوز. قوله: "ضمير مستتر" أي وجوبا. قوله: "وفي مرجعه الخلاف المذكور" والأصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكلمة السابق ونظر فيه الرضي بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد في قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل. وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته إلا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى. ولي ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق، لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بإلا ولجريان ذلك مجرى الأمثال التي لا تغير كما قالوه في حبذا زيد، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضي فاعرفه. قوله:

(240/2)

واجرر بساقي يكون إن ترد ... وبعد ما انصب وانجرار قد يرد

تنبيهان: الأول قيل موضوع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال. وقيل مستأنفة لا موضع لها، وصححه ابن عصفور. الثاني لا تستعمل يكون في الاستثناء مع غير لا من أدوات النفي. ١. هـ "واجرر بساقي يكون" وهما خلا وعدا "إن ترد" الجر فإنه جائر وإن كان قليلاً، فمن الجر بخلا قوله:

476- خلا الله لا أرجو سواك وإنما ... أعد عيالي شعبة من عيالك
ومن الجر بعدا قوله:

477- أبجنا حيهم قتلاً وأسراً ... عدا الشمطاء والطفل الصغير

تنبيهان: الأول لم يحفظ سيبويه الجر بعدا، قيل ولا بخلا وليس كذلك، بل ذكر الجر بخلا. الثاني قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر. وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الأول، ولأنهما لا يعديان

"نصب على الحال" ولم تقتزن بقدر في ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب إذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء، أو يقال محل ذلك الأفعال المتصرفية. قوله: "مستأنفة" أي غير متعلقة بما قبلها في الإعراب وإن تعلقت به في المعنى. قاله المصريح. قوله: "وصححه ابن عصفور" علله بعدم الربط للحال ثم قال: فإن قيل إذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس. قوله: "لا تستعمل بكون إلخ" أي كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصاريف الكون ككان. قوله: "شعبة" أي فرقة. قوله: "أبجنا حيهم إلخ" يحتمل أن حيهم نصب بنزع الخافض أي في حيهم وقتلا مفعول به، ويحتمل أن حيهم مفعول به وقتلا تمييز محوّل عنه. والشمطاء التي يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز. قوله: "حينئذ" أي حين إذ جر بهما، وقوله مما قبلهما أي في الرتبة وإن تأخر في اللفظ كما في الشاهد الأول. قوله: "على قاعدة حروف الجر" فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه. قوله: "موضعهما" أي موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أي نصبا ناشئا عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة قبلهما فتكون هي الناصبة ونظير ذلك نصب

476- البيت من الطويل، وهو للأعشى في خزانة الأدب 3/ 314؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص382؛ وحاشية يس 1/ 355؛ والدرر 3/ 164؛ وشرح التصريح 1/ 363؛ وشرح ابن عقيل ص317؛ ولسان العرب 14/ 242 "خلا"؛ والمقاصد النحوية 3/ 137؛ وجمع الهوامع 1/ 226، 232. 477- قبله:

تركنا في الحضيض بنات عوج ... عواكف قد خضعن إلى النسور
والبيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 285؛ والدرر 3/ 178؛
وشرح التصريح 1/ 363؛ وشرح ابن عقيل ص318؛ والمقاصد النحوية 3/ 132؛
وجمع الهوامع 1/ 222.

(241/2)

الأفعال إلى الأسماء: أي لا يوصلان معناها إليها، بل يزيلان معناها عنها، فأشبهها في

عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنهما بمنزلة إلا وهي غير متعلقة. ا. هـ "وبعد ما"
المصدرية "انصب" حتمًا لأنهما تعينا بما للفعلية كقوله:

478- لا كل شيء ما خلا الله باطل

وقوله:

479- تمل الندامى ما عداني فإنني ... بكل الذي يهوى نديمي مولع

الجملة تميز النسبة كما في التصريح ولا متعلق للحرف على هذا. قوله: "لعدم اطراد
الأول" لأنه لا يأتي في نحو القوم اخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدماميني فاعرفه.
قوله: "لا يعديان الأفعال إلخ" رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال
الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت، بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم
مفعولا لذلك الفعل وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت
أو انتفاء، ألا ترى أن المفعول به في النفي نحو لم أضرب زيدا لم يخرج انتفاء وقوع الفعل
عليه عن كونه مفعولا.

قوله: "ولأنهما بمنزلة إلا" أي في المعنى ورد بأن ذلك لا يقتضي مساواتهما لها في جميع
الأحكام ألا ترى أنهما يجران بخلاف إلا. قوله: "المصدرية" فيه أن الحرف المصدرية لا
يوصل بفعل جامد إلا أن يقال هما في الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا
من الوصل، أو يقال هما مستثنيان. وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب
المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح في حل المعنى بمادة المجاوزة. قوله: "حتما" فيه أن هذا
مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد إلا أن يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجر
بهما بعد ما لأنه الراجح عند الشارح كما سيشير إليه فتأمل. قوله: "تمل" بالبناء
للمجهول من الملل وهو السامة. والندامى جمع

478- عجزه:

وكل نعيم لا محالة زائل

والبيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص256؛ وجواهر الأدب ص382؛
وخزانة الأدب 2/ 255، 257؛ والدرر 1/ 71؛ وديوان المعاني 1/ 118؛ وسمط
اللاي ص253؛ وشرح التصريح 1/ 29؛ وشرح شذور الذهب ص329؛ وشرح
شواهد المغني 1/ 150، 153، 154، 392؛ وشرح المفصل 2/ 78؛ والعقد الفريد
5/ 273؛ ولسان العرب 5/ 351 "رجز"؛ والمقاصد النحوية 1/ 5، 7، 291؛
ومغني اللبيب 1/ 133؛ وجمع الهوامع 1/ 3؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص211؛

وأوضح المسالك 2/ 289؛ والدرر 3/ 166؛ ورصف المباني ص 269؛ وشرح شواهد
المغني 2/ 531؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 263؛ وشرح قطر الندى ص 248؛ والهمع
ص 154؛ وجمع الهوامع 1/ 226.
479- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 107؛ والجني الداني
ص 566؛ وجواهر الأدب ص 382؛ والدرر 3/ 179؛ وشرح التصريح 1/ 110،
364؛ وشرح شذور الذهب ص 339؛ والمقاصد النحوية 1/ 363؛ وجمع الهوامع 1/
233.

(242/2)

وحيث جرا فهما حرفان ... كما هما إن نصبا فعلان
وكخلا حاشا ولا تصحب ما ... وقيل حاش وحشا فاحفظهما

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق: فقال السيرافي على الحال وهذا مشكل
لتصريحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً كما يقع المصدر الصريح
في نحو أرسلها العراك، وقيل على الطرف، وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت،
فالمعنى على الأول قاموا مجاوزين زيدا، وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا. وقال ابن
خروف على الاستثناء كانتصاب غير في: قاموا غير زيد "وانجرار" بهما حينئذ "قد يرد"
أجاز ذلك الجرمي والرعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية،
فإن قالوه بالقياس ففاسد لأن ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو: عما قليل، فيما رحمة،
وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به "وحيث جرا فهما حرفان"
بالاتفاق "كما هما إن نصبا فعلان" فالاتفاق وسواء في الحالين اقتربنا بما أو تجردا عنها
"وكخلا" في جواز المستثنى بها ونصبه "حاشا" تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيدا،

نديم. قوله: "على الحال" بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء.
تصريح. قوله: "لا يقع حالا" أي لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول جاء زيد أن
يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة. وأما تعرف نحو العراك في
قولهم أرسلها العراك ففي معنى التنكير لأنه بآل الجنسية قاله الدماميني ثم رأيت في المغني
ما يدفع الإيراد عن السيرافي فإنه عد من اللفظ المقدر بشيء مقدر بآخر ما خلا وما

عدا، وعلى قول السيرافي ما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال:
قال ابن مالك ف وقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة. ا. هـ. والتأويل خالين عن زيد
ومتجاوزين زيدا. ا. هـ.

قوله: "كما يقع" راجع للمنفى. قوله: "وما وقتية" سميت وقتية لنيابتها هي وصلتها عن
الوقت كما أشار إلى ذلك الشارح فالذي في محل النصب على الظرفية مجموع الموصول
والصلة كما أفاده الشارح خلافا لمن قال هو ما فقط. قوله: "كانتصاب غير" أي على
الاستثناء بناء على مذهبه. قوله: "حينئذٍ" أي حين إذ وقعا بعدما. قوله: "بالقياس" أي
على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو فيما رحمة، وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس
عليه بقوله لأن ما إلخ، قوله: "بل بعده" أي بعد الجار. قوله: "فهو من الشذوذ بحيث
إلخ" أي فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا يحتج به. قوله: "وحيث جرّا فهما حرفان"
أجرى الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى: {وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ}
[الأحقاف: 11]. قوله: "وسواء في الحالين إلخ" التعميم مبني على مذهب من يجيز
الجر بهما مع ما المشار إليه بقول المصنف وانجرار قد يرد. قوله: "وكخلا حاشا" إذا
جررت بالثلاثة قلت خلالي وحاشاي وعداي بدون نون الوقاية. وإن نصبت فبنون
الوقاية ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوبا
ومجرورا.

(243/2)

.....

فإذا جرت كانت حرف جر. وفيما تتعلق به ما سبق في خلا وإذا نصبت كانت فعلاً
والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا.
تنبيهان: الأول الجر بحاشا هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين
حرفيتها ولم يجزوا النصب، لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمر
والشيباني والأخفش وابن خروف، وأجازه المازي والمبرد والزجاج. ومنه قوله:
480- حاشا قريشاً فإن الله فضلهم ... على البرية بالإسلام والدين
وقوله:

اللهم اغفر لي ولمن يسمع ... حاشا الشيطان وأبا الأصبع

وقوله:

481- حاشا أبا ثوبان إن أبا ... ثوبان ليس ببكمة قدم

قوله: "وفيما تتعلق به" أي وجودا وعدما إذ ليس الخلاف السابق في العامل الذي تتعلق به بل في كونها لها متعلق أولا ولو قال وفي كونها تتعلق أولا ما سبق لكان أوضح. وقوله في فاعلها أي في مرجع فاعلها إذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها. وقوله وفي محل الجملة أي وجودا وعدما إذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان: أنها في محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها. قوله: "اللهم اغفر لي إلخ" هذا نثر وأبو الأصبغ بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد. قال في التصريح وجعله قربنا للشيطان تنبيها على التحاقه به في الخسة وقبح الفعل. فإن قلت سيأتي أن حاشا إنما يستثنى بما في مقام التنزيه، والغفران لا ينزه منه. قلت بولغ في قبح الشيطان وأي الأصبغ وخستهما حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتيهما في القبح والخسة. قوله: "حاشا أبا ثوبان" قيل يحتمل أنه على لغة

480- البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه 1/ 215؛ والدرر 3/ 175؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص320؛ والمقاصد النحوية 3/ 137؛ وجمع الهوامع 1/ 232.

481- هذا هو أصل البيت فيها، وأكثر النحاة يركب صدر البيت على عجز بيت آخر منها فينشدونه هكذا:

حاشا أبي ثوبان إن به ... ضنا عن الملحاة والشنم
والبيت من الكامل، وهو للجميع الأسدي في الأصمعيات ص218؛ والجني الداني ص562؛ والدرر 3/ 176؛ وشرح اختيارات المفضل ص1508؛ وشرح شواهد المغني 1/ 368؛ وشرح المفصل 8/ 47؛ والمقاصد النحوية 3/ 129؛ وله وأو لسيرة بن عمرو والأسدي في لسان العرب 14/ 182 "حشا"؛ وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 280؛ وخزانة الأدب 4/ 182؛ وشرح المفضل 2/ 84؛ ولسان العرب 14/ 181 "حشا" والمختضب 1/ 341؛ ومغني اللبيب 1/ 122؛ وجمع الهوامع 1/ 232.

(244/2)

قال المرزوقي في رواية الضبي: حاشا أبا ثوبان بالنصب. الثاني الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له. والنصب بعده إنما هو بالحمل عن الأول، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك. ا. هـ. "ولا تصحب ما" فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيذا. وأما قوله:

482- رأيت الناس ما حاشا قريشاً ... فإننا نحن أفضلهم فعلاً

فشاذ "وقيل" في حاش "حاش وحشا فاحفظهما" وهل هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها، والثاني ظاهر كلامه في التسهيل وهو الأقرب.

تنبيه: حاشا على ثلاثة أوجه: الأول تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها. والثاني تكون تنزيهية نحو حاش الله وليست حرفاً. قال في التسهيل: بلا خلاف، بل هي عند

القصر فلا شاهد فيه لكن إن علم أن قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل إذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الأشهر. والبكمة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذي بكمة. والفدم بفتح الفاء وسكون الدال العي الثقيل. قوله: "لكن لا فاعل له" أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على إلا أي فيكون منصوباً على الاستثناء ومقتضى حمله على إلا أنه العامل للنصب فيما بعده. قوله: "على أنه يمكن" أي مع أنه يمكن. قوله: "ولا تصحب ما" أي مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد، وحملت الزائدة على المصدرية. وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم. قوله: "رأيت الناس" قال الدماميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الأخفش في مثل زيد فقائم. وقوله فعلاً بفتح الفاء في الخير وبكسرهما في الشر قاله شيخنا السيد. وقال الدماميني وغيره الفاعل بفتح الفاء الكرم وبكسرهما جمع فعل. واقتصر العيني على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فأما الناس. قوله: "وهو الأقرب" أي لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفاً بل التزمه بعضهم.

قوله: "تنزيهية" أي مدلولاً بها على تنزيه ما بعدها من السوء قال الرضي وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرئون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزّه عن أن لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه. ا. هـ. فإن قلت إن معنى التنزيه

482- البيت من الوافر، وهو للأخطل في خزانة الأدب 3/ 387؛ والدرر 3/ 180؛
وشرح التصريح 1/ 365؛ وشرح شواهد المغني 1/ 368؛ والمقاصد النحوية 3/
136؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص 565؛ وشرح ابن عقيل ص 321؛ ومغني اللبيب
1/ 121؛ وجمع الهوامع 1/ 223.

(245/2)

المبرد وابن جني والكوفيين فعل. قالوا لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على
الحرف. وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية. قالوا والمعنى في الآية جانب
يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في {حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا}
[يوسف: 31]، والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع
بدلاً من اللفظ بالفعل، بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالإضافة، كمعاذ الله،
وسبحان الله، وقراءة أبي السمال حاشاً لله

والمتصرفه أيضاً فلم خصوا هذه باسم التنزيهية. قلت قال الشمني التنزيهية هي التي
يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لأنهما يراد فيهما مع التنزيه
معنى آخر. ا. هـ. يعني الاستثناء ولوجود معنى التنزيه في الاستثنائية إنما يستثنى بها حيث
يكون الاستثناء فيما ينزه عنها الاستثنائية، نحو ضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمني
عن الرضي وأقره وذكره الدماميني أيضاً لكن قال عقب ما تقدم ولذلك لا يحسن صلي
الناس حاشا زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب. ا. هـ. وظاهر قوله لا يحسن
أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل. قوله: "بالحذف" أي حذف ألفها
الأولى تارة والثانية أخرى. قوله: "على الحرف" وهو اللام في نحو حاش لله. قوله:
"ينفيان الحرفية" أي لأن شأن الحرف عدم التصرف أي ما لم يقيم دليل على الحرفية فلا
ترد سوف وعدم الدخول على الحرف. قوله: "ولا يثبتان الفعلية" أي التي هي مدعاهم
لاحتمال الاسمية فدليلهم قاصران. قوله: "في الآية" يعني {قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ

من سوءٍ { [يوسف: 51] .

قوله: "ولا يتأتى مثل هذا التأويل إلخ" إذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لأجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما في الكشف. قوله: "اسم مرادف للتنزيه" وهل هي مصدر لفعل لم ينطق به كما في بله وويح أو اسم مصدرا نظره ثم رأيت في الدماميني قال إذا قلنا بأنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاش لله برىء الله فاللام زائدة في الفاعل كما في: {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} [المؤمنون: 36] ، وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني في كونه خلاف الظاهر. وأيضا هي على تفسير الزمخشري يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل. هذا وتنوين حاشا في قراءة من نونه تنوين تنكير إن قلنا أنه اسم فعل وتنوين تمكين إن قلنا إنه مصدر أو اسم مصدر قاله الدماميني في شرح المغني وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح. قوله: "منصوبة انتصاب المصدر إلخ" والعامل فيها فعل من معناها. قوله: "بدليل" راجع لقوله اسم أي وكل من الإضافة والتنوين يمتنع في الحرف والفعل. قوله: "بالإضافة" أي لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية في زعمه أنها في قراءة ابن مسعود حرف جر قاله في المغني. ويظهر لي أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الإضافة موجب البناء وقد يؤخذ من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله. قوله: "أبي السمال" باللام كشداد. قوله: "لفظا ومعنى" أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأن معنى

(246/2)

.....

بالتنوين أي تنزيهاً لله، كما يقال رعيًا لزيد، والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى. الثالث أنها تكون فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول: حاشيته بمعنى استثنيته. ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: "أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة" ما نافية، والمعنى أنه -صلى الله عليه وسلم- لم يستثن فاطمة. وتوهم الشارح أنها المصدرية الاستثنائية بناء على أنه من كلامه -صلى الله عليه وسلم- فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيداً ويرده أن في معجم

الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها. ودليل تصرفه قوله:

483- ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ... ولا أحاشي من الأقوام من أحد وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية، وإنما تلك حرف أو فعل لتضمنه معنى الحرف كما مر. ا. هـ.

خاتمة: جرت عادة النحويين أن يذكروا لا سيما من أدوات الاستثناء مع، أن الذي بعدها منه على أولويته بما نسب لما قبلها، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً.

التنزيهية الإبعاد والحرفية الإخراج وهما متقاربان.

قوله: "حاشيته إلخ" قال الدماميني يجوز أن يكون مأخوذاً من لفظ حاشا حرفاً أو اسماً كقولهم: لوليت أي قلت لولا، ولا ليت أي قلت لا لا، وسوف أي قلت سوف وسبحت وسبحت أي قلت سبحان الله، وليبت أي قلت لبيك، وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا. قوله: "والمعنى إلخ" مبني على أنه من كلام الراوي كما تدل عليه رواية الطبراني الآتية. قوله: "وتوهم الشارح أنها" أي ما حاشا التي في الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أي ما المصدرية. وخبر إن مجموع المتعاطفين. ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير. قوله: "بناءً على أنه إلخ" وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إليّ إلا فاطمة فليس أحب إليّ منها فيحتمل أن تكون هي أحب إليه ويحتمل أن يتساويان في الحب. دماميني. قوله: "ويرده إلخ" وجه الرد أن لا في قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفي فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوي واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى محذوفاً فيكون من كلام النبي بعيد لا يؤثر في الأدلة الظنية. قوله: "وإنما تلك إلخ" رد من الشارح لما توهمه المبرد. قوله: "لتضمنه معنى الحرف" أي الاستثنائي وهو إلا. قوله: "لا سيما" سي كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الباء قاله الدماميني.

483- البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص20؛ وأسرار العربية ص208؛ والإنصاف 1/ 278؛ والجني الداني ص559؛ 563؛ وخزانة الأدب 3/ 403، 405؛ والدرر 3/ 181؛ وشرح شواهد المغني 1/ 368؛ وشرح المفصل 2/ 85، 48؛ ولسان العرب 14/ 181، 182 "حشا"، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص427؛ وشرح المفصل 8/ 49؛ ومغني اللبيب 1/ 121؛ وجمع الهوامع 1/ 223.

والنصب أيضاً إذا كان نكرة. وقد روى بهن قوله:

484- ولا سيما يوم بدارة جلجل

والجر أرجحها، وهو على الإضافة، وما زائدة بينهما مثلها في أيما الأجلين، والرفع على أنه خبر لمضمّر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو ولا سيما زيد، حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على من يعقل، وعلى الوجهين ففتحة سيئ إعراب لأنه مضاف، والنصب على التمييز، كما يقع التمييز بعد مثل في نحو: {وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا}

قوله: "مع أن الذي بعدها منبه على أولويته" أي كونه أولى بما نسب لما قبلها أي وذلك مناف للاستثناء لأنه إخراج وما بعد لا سيما داخل بالأولى، وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفاً بالألوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها. قوله: "مطلقاً" أي نكرة أو معرفة. قوله: "يوم بدارة جلجل" هي غدِير ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقد على ثيابهن وحلف لا يعطي واحدة منهن ثوباً حتى تخرج مجردة فتأخذه فأبين ذلك حتى تعالى النهار، فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فذبح لهن ناقته قاله الشمني. قوله: "وهو على الإضافة وما زائدة بينهما" وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لا سي زيد زعم ابن هشام الخضراوي الأول ونص سيبويه على الثاني كذا في الهمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان. قوله: "لمضمّر محذوف" أي ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة إلا وهي لا تقع بعدها الجملة غالباً. قوله: "بالجملة" تنازعه كل من موصولة وموصوفة. دمايني. قوله: "في نحو ولا سيما زيد" بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول. قوله: "فتحة سي اعراب" لأنه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثاني باحتماله لكنه لا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام كمثله فلهاذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أي موجود.

قوله: "كما يقع التمييز بعد مثل" أي الذي هو بمعناه فيكون تمييز مفرد. ومقتضى كلامه أن التمييز لشيء. وفي كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم.

484- صدره:

ألا رب لك منهن صالح

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص10؛ والجني الداني ص334،
443؛ وخزانة الأدب 3/ 444، 451؛ والدرر 3/ 183؛ وشرح شواهد المغني 1/
412، 558؛ وشرح المفصل 2/ 86؛ والصاحي في فقه اللغة ص155؛ ولسان
العرب 14/ 411 "سوا"؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص193؛ ومغني اللبيب
ص140، 313، 421؛ وجمع الهوامع 1/ 234.

(248/2)

[الكهف: 109] ، وما كافة عن الإضافة، والفتحة بناء مثلها في لا رجل. وأما
انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيداً فمنعه الجمهور، وتشديد يائها ودخول لا عليها
ودخول الواو على لا واجب. قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا
سيما يوم فهو مخطئ. وذكر غيره أنها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله:
485- فه بالعقود وبالأيمان لا سيما ... عقد وفاء به من أعظم القرب

وما نقله عن بعضهم رجح بأنه لو كان تمييزا لسي لكان معمولاً لها فتكون شبيهة
بالمضاف فتكون فتحته اعرابية وبأن الشيخ في قولنا مثلاً أكرم العلماء وسيما شيخاً لنا
ليس نفس السي المنفي حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ما وسي مضافة إليها.
قوله: "وما كافة عن الإضافة" وعليه فتحة سي بنائية وأما على قول غيره أنها نكرة تامة
فإعرابية كما في الوجهين السابقين. قوله: "وأما انتصاب المعرفة إلخ" مقابل قوله سابقاً
والنصب أيضاً إذا كان نكرة. قوله: "فمنعه الجمهور" وجوزه بعضهم موجهها بأن ما كافة
وأن لا سيما بمنزلة إلا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لإخراجه

عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن إلا لا تقتزن بالواو. لا يقال جاء القوم وإلا زيدا ووجهه الدماميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير أعني أي ولا مثل شيء أعني زيدا.

قوله: "ودخول الواو" أي الاعتراضية كما في الرضي. قوله: "من استعمله على خلاف ما جاء إلخ" اعلم أن لا سيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجمله الشرطية كما نص عليه الرضي وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سي على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما في نحو ألا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر في محله قال الدماميني وما على هذا كافة. ا. هـ. نحو أحب زيدا ولا سيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أي أخصه بزيادة المحبة في هذه الحال ونحو أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما إن ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أي إن ركب بزيادة المحبة، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي اختصاصا فيكون معنى لا سيما راكبا يختص بزيادة محبتي راكبا. فقول المصنفين ولا سيما والأمر كذا تركيب عربي خلافا للمراي. قال الدماميني ونظير جعل لا سيما الذي بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سي على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء إلى الاختصاص مع بقائه على حالته في النداء من ضم أي ورفع الرجل. قوله: "قد تخفف" أي بحذف عينها وهي ياءها الأولى على ما اختاره أبو حيان. وقال ابن

485- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 88؛ وخزانة الأدب 3/ 447؛ والدرر 3/ 176؛ وشرح شواهد المغني ص 413؛ ومغني اللبيب ص 140؛ وجمع الهوامع 1/ 235.

(249/2)

الحال:

الحال وصف فضلة منتصب ... مفهم في حال كفردا أذهب

وهي عند الفارسي نصب على الحال، وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار. الله أعلم.

الحال:

"الحال" يذكر ويؤنث. ومن التأنيث قوله:

486- إذا أعجنتك الدهر حال من امرئ ... فدعه وواكل أمره واللياليا
وسياقي الاستعمالان في النظم وهو اصطلاح النحاة "الحال وصف فضلة منتصب

جني المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا في الهمع وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا تيما كما قرئ: {قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ} [الناس: 1] ،
ولامها كذلك فقالوا تاسيما. قوله: "وقد تحذف الواو" أما حذف لا فقال الدماميني
حكى الرضي أنه يقال سيما بالثقل والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير
جهته بل في كلام الشارح يعني المرادي أن سيما بحذف لا لم يوجد إلا في كلام من لا
يحتج بكلامه. ا. هـ. باختصار. قوله: "فه" فعل أمر من وفي يفي، والهاء للسكت قال
الدماميني والشمي فينطق بها وقفا ولا ينطق وتكتب بها وصلا. ا. هـ. وقد يقال هلا
جاز النطق بها وصلا إجراء للوصل مجرى الوقف. قوله: "وهي عند الفارسي" أي إذا
تجردت عن الواو وإلا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقتزن بالواو قاله الدماميني. قوله:
"نصب على الحال" أي ولا مهملة فمعنى قاموا لا سيما زيد قاموا غير مماثلين لزيد في
القيام. والفارسي يكتفي بالتكرير المعنوي في لا المهملة الداخلة على الحال، وهو
موجود هنا لأن معنى قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا أولى منه. فلا يقال إذا أهملت
لا وجب تكرارها قاله الدماميني.

الحال:

يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر. وألفها
منقلبة عن واو جمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة. واشتقاقها من التحول. قوله:
"يذكر ويؤنث" أي لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الأرجح في الأول التذكير بأن
يقال حال بلا تاء وفي غيره التأنيث. قوله: "وصف" أي صريح أو مؤول فدخلت الجملة
وشبهها قاله المصريح. قوله: "منتصب" أي أصالة وقد يجز لفظه بالباء ومن بعد النفي
لكن ليس ذلك مقيسا على الأصح، نحو:

486- البيت من الطويل وهو لأفنون التغلي في حماسة البحري ص164؛ ولمويلك
العبد في حماسة البحري ص215؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 99.

.....

مفهم في حال كفردا أذهب" فالوصف جنس يشمل الحال وغيره، ويخرج نحو القهقري في قولك: رجعت القهقري، فإنه ليس بوصف إذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل، وفضلة يخرج العمدة كالمبتدأ في نحو أقائم الزيدان، والخبر في نحو زيد قائم، ومنتصب يخرج النعت لأنه ليس بلازم النصب، ومفهم في حال كذا يخرج التمييز في نحو لله دره فارسًا.

فما رجعت بخائبة ركباً ... حكيم بن المسيب منتهاها
ونحو قراءة زيد بن ثابت: {مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ} [الفرقان: 18] ، بضم النون وفتح الحاء، فمن أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال: قال ابن هشام ويظهر لي فساده في المعنى لأنك إذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمل. ١. هـ. وفي تفسير البيضاوي وقرئ تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى: {وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا} [النساء: 125] ، ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعيض. ١. هـ. وإنما قال الذي له مفعولان لأنه قد يتعدى لواحد نحو: {أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ} [الأنبياء: 21] ، ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لأنها لا تزداد فيه. قوله: "مفهم في حال" أي في حال كذا فهو على نية الإضافة فيقرأ بلا تنوين كذا في شرح السندوبي نقلا عن البصير. قوله: "ويخرج نحو القهقري" لأنه اسم للرجوع إلى خلف لا وصف، وقد مشى في الإخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهي أو يقال معنى الإخراج بالجنس الدلالة به على عدم إرادة نحو القهقري مثلا. قوله: "ما صيغ من المصدر إلخ" أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وصرح به ولده. نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة في المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الأولى كما أفاده سم. أن يقول هو ما دل على معنى في متبوعه. قوله: "يخرج النعت" أي لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا.

قوله: "ويخرج التمييز" أي لأنه على معنى من لا في لأنه لبيان جنس المتعجب منه وقوله نحو لله دره فارسا أي من كل تمييز وقع وصفا مشتقا. قوله: "من حيث هو هو" الأقرب في هذه العبارة وإن لم يتنبه له البعض أن الضمير الأول لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أي باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له، أو الثاني راجع للحال خبر أي من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال ك بعضهم ما يستغنى

(251/2)

وكونه منتقلا مشتقا ... يغلب لكن ليس مستحقا

تنبيهان: الأول المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو. وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسد عمدة، كضربي العبد مسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

487- إنما الميت من يعيش كثيراً ... كاسفاً باله قليل الرجاء

الثاني الأولى أن يكون قوله كفرداً أذهب تنميماً للتعريف لأن فيه خللين: الأول أن في قوله منتصب تعريفاً للشيء بحكمه، والثاني أنه لم يقيد منتصب بال لزوم وإن كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرايت رجلاً ركباً، فإنه يفهم في حال ركوبه وإن كان ذلك بطريق اللوم لا بطريق القصد، فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت "وكونه" أي الحال "منتقلاً" عن صاحبه غير لازم له "مشتقاً" من المصدر ليدل على متصف "يغلب لكن ليس" ذلك "مستحقاً" له، فقد جاء غير منتقل كما في الحال المؤكد نحو زيد أبوك عطوفاً، {وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا} [مريم: 33] ، والمشعر عاملها بتجدد صاحبها نحو: {وُخْلِقَ

الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكان أوضح. وإنما لم يقتصر على هو الأولى لأن قولك من حيث هو حيثية إطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر إلى الذات. قوله: "لأن فيه خللين" أي يزولان بجعله تنميماً للتعريف هذا مقتضى كلامه. ولا يخفى أن الخلل الأول لا يزول بذلك لأنه لا ينفي كون منتصب جزماً من التعريف فكان على الشارح أن يقول الأولى أن يكون منتصب خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة، وكفرداً أذهب تنميماً للتعريف لأن فيه خللين إلخ وإنما قال الأولى ولم يقل الصواب لإمكان دفع الأول وهو أن التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور لأن الحكم فرع التصور

والتصور موقوف على الحد بأنه يكفي الحكم التصور بوجه آخر غير الحدّ ودفع الثاني بما أشار إليه الشارح أولاً من أن المراد منتصب وجوباً، وبأن المتبادر من قولنا مفهم في حال كذا كون الإفهام مقصوداً واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور. قوله: "ليخرج إلخ" تعليل للمنفي وهو التقييد فيكون النفي منصبا عليه أيضاً. قوله: "وإن كان ذلك" أي الإفهام. قوله: "لكن ليس مستحقاً" دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس إما للكون فمستحقا بفتح الحاء وإما للحال فمستحقا بكسرها كما قال خالد. قوله: "كما في الحال المؤكدة" أي لمضمون الجملة قبلها كالمثال الأول أو لعاملها كالثاني أو لصاحبها في نحو لآمن من في الأرض كلهم جميعا لا في نحو جاءني القوم جميعا لأن اجتماعهم في المجيء ينتقل. قوله: "بتجدد صاحبها" أي حدوثه بعد أن لم يكن

487- البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعاء الغساني في الأسمعيات ص152؛ والحماسة الشجرية 1/ 195؛ وخزانة الأدب 9/ 583؛ وسمط اللآلي ص8؛ 603؛ ولسان العرب 2/ 91 "موت"؛ ومعجم الشعراء ص252؛ ولصالح بن عبد القدوس في حماسة البحري ص214؛ ومعجم الأدباء 12/ 9؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 936؛ وشرح قطر الندى ص234؛ ومغني اللبيب ص461.

(252/2)

ويكثر الجمود في سعر وفي ... مبدي تأول بلا تكلف
كبعه مدا بكذا يدا بيد ... وكر زيد أسدا أي كأسد

الإنسَانُ ضَعِيفًا { [النساء: 28] ، وقولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها.
وقوله:

488- وجاءت به سبط العظام كأنما ... عمامته بين الرجال لواء
وغيرهما نحو دعوت الله سميعاً. قائماً بالقسط. وجاء جامداً "ويكثر الجمود في" الحال
الدالة على "سعر" أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب "وفي" كل "مبدي تأول بلا تكلف.
كبعه" البر "مدا بكذا" أي مسعراً، وبعه "يداً بيد" أي مقايضة "وكر زيد أسداً أي

ومأخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أي الإيجاد فهي خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الإنسان طفلاً لأن انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثانية لازمة للخلق المتجدد. قوله: "الزرافة" بفتح الزاي أفصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال. وبعضهم قال يداها أطول على المبتدأ والخبر فالحال الجملة. قوله: "وجاءت به" أي جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وإن جاز في غير هذا البيت كسرهما أي حسن القد، وقوله: كأنما عمامته بين الرجال لواء

أي راية صغيرة أي في الارتفاع والعلو على الرؤوس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه. قوله: "وغيرهما" أي غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع. قوله: "قائماً بالقسط" حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم، وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الإلباس فلا يرد أنه لا يجوز جاء زيد وعمرو راكبا قاله الزمخشري، وسكت عن نكتة تأخير عن المعطوفين قال التفتازاني كأنها الدلالة على علو مرتبتهما ويجوز إعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم.

قوله: "ويكثر الجمود إلخ" أي ويقل في غير المذكورات. قوله: "أو مفاعلة إلخ" كان الأولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله: "وفي مبدى تأول بلا تكلف" ويقول كالدال على مفاعلة إلخ. قوله: "مدا بكذا" مدا حال وبكذا صفة لمدا أكائناً بكذا هذا مقتضى قانون الإعراب وإن كان الحال المؤول بما هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال في يدا بيد أي مع يد ويرد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة في الأحوال الجامدة غير المؤولة وهذا يناهض جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل. ا. هـ. ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أي مدمنه. قوله: "مسعرا"

488- البيت من الطويل، وهو لبعض بني العنبر في خزانة الأدب 9/ 488؛ ولرجل من بني الجناح في المقاصد النحوية 3/ 211؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى 1/ 571؛ وشرح ابن عقيل ص 323؛ ولسان العرب 7/ 309 "سبط".

كأسد" أي مشبهاً لأسد. وأدخلوا رجلاً رجلاً: أي مترتين.
تنبيهان: الأول قد ظهر أن قوله: "وفي مبدي تأول بلا تكلف" من عطف العام على الخاص، إذ ما قبله من ذلك خلافاً لما في التوضيح. الثاني تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل وهي: أن تكون موصوفة نحو: {قُرْآنًا عَرَبِيًّا} [يوسف: 2] ، {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا} [مريم: 17] ، وتسمى حالاً موطئة أو دالة على عدد نحو: {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} [الأعراف: 142] ، أو طور واقع فيه تفصيل نحو هذا بَسْرًا أَطِيب

بفتح العين حال من المفعول الذي هو الهاء الراجعة إلى البر بناء على رجوع الهاء إلى البر كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ كبعه أي البر. ومن المفعول المحذوف الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء إلى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ أخرى كبعه البر، وبالمكسر حال من الفاعل الذي هو الضمير المستتر.

قوله: "أي مقايضة" بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير الراجع إلى المشتري المعلوم من السياق، أو بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل. قوله: "أي كأسد" على هذا يكون الأسد مستعملاً في حقيقته والتجوز إنما هو بالحذف، وعلى قول التوضيح كر زيد أسداً أي شجاعاً يكون الأسد مستعملاً في غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويًا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما إذا وقع اسم المشبه به خبراً عن اسم المشبه أو حالاً منه مثلاً والأمران صحيحان. قوله: "وادخلوا رجلاً رجلاً" أي أو رجلين رجلين أو رجلاً رجلاً، وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكرراً والمختار أن كلا منهما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض. وقال ابن جني: الثاني صفة للأول بتقدير مضاف أي ذا رجل أو مفارق رجل أي متميزاً عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعطفه على الأول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا الفاء قال الرضي: وثم، وجوز بعضهم الرفع على البدلية. قوله: "قد ظهر" أي من قوله: أي مسعراً فإنه تأويل للحال الدالة على سعر. قوله: "خلافاً لما في التوضيح" من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذي لا يؤول، وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة. قوله: "غير مؤولة بالمشتق" أي تأويلاً بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة. وقوله بعد

وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق إلى أن قال وفيه تكلف.
قوله: "فتمثل لها بشرا سويا" إن كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور
فينبغي جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء إذ التصور ليس في حال البشرية بل في
حال الملكية كما قاله اللقاني، قيل تمثل لها في صورة شاب أمرد سوي الخلق لتستأنس به
وتهيج شهوتها فتتحدّر نطقها إلى رحمها كما في البيضاوي. قوله: "موطئة" بكسر الطاء
أي ممهدة لما بعدها فهو المقصود بالذات. قوله: "طور" أي حال واقع فيه تفضيل
بالضاد المعجمة أي تفضيل له أو

(254/2)

والحال إن عرف لفظاً فاعتقد ... تنكيه معنى كوحده اجتهد

منه رطباً، أو تكون نوعاً لصاحبها نحو هذا مالك ذهباً، أو فرعاً له نحو هذا حديدك
خاتماً. {وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا} [الأعراف: 174] ، أو أصلاً له نحو هذا خاتمك
حديداً. و {أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا} [الإسراء: 61] ، وجعل الشارح هذا كله من
المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف. ا. هـ. "والحال إن
عرف لفظاً فاعتقد تنكيه معنى كوحده اجتهد" وكلمته فاه إلى في. وأرسلها العراك،
وجاءوا الجماء الغفير: فوحده، وفاه، والعراك، والجماء: أحوال، وهي معرفة لفظاً لكنها
مؤول بنكرة، والتقدير اجتهد منفرداً، وكلمته مشافهة، وأرسلها معتركة، وجاءوا جميعاً.
وإنما التزم تنكيه لئلا يتوهم كونه نعتاً لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة. وأجاز
يونس والبغداديون تعريفه

عليه. قوله: "طينا" حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من، والأولى كما قاله
اللقاني كونه منصوباً بنزع الخافض أي من طين لأن طينيته غير مقارنة لقوله بشرا. قوله:
"من المؤول بالمشتق" أي مقروءاً عربياً ومتصفاً بصفات بشر سويٍّ ومعدوداً ومطوراً
بطور البشر أو الرطب ومنوعاً ومصنوعاً ومتأصلاً. قوله: "إن عرف لفظاً" أي في لسان
العرب فالإتيان بما معرفة لفظاً مقصور على السماع كما قاله الشاطبي. قوله: "فاه إلى
في" ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بما هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه
إلى في. قال الدماميني وإلى في تبين مثل لك بعد سقيا. ا. هـ. والأظهر عندي قياساً

على ما مر في مدا بكذا أن إلى في صفة لفاه أي الكائن إلى في أي الموجه إلى في وما ذكره الشارح أحد أقوال: منها أن فاه معمول جاعلا ناب منابه في الحالية ويروى كلمته فوه إلى في فالحال جملة المبتدأ والخبر، قال الدماميني: ويجب الرفع إن قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم. ١. هـ. ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه إلى في على كلمته وعن الكوفيين، وبعض البصريين المنع، قال في التسهيل: ولا يقاس عليه خلافا لهشام. قال الدماميني: لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا إذ الحال في الحقيقة مجموع فاه إلى في وأجاز هشام أن يقال قياسا عليه جاورته منزله إلى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يرونه مفعولا محذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس. ١. هـ. باختصار.

قوله: "وأرسلها" أي الإبل وقوله معتركة أي مزدحمة، ولو قال أي معاركة كما قال ابن الخباز لكان أحسن لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك. وقيل العراك مفعول مطلق محذوف هو الحال أي تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أي إرسال العراك. قوله: "الجماء" أي الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة، والغفير من الغفر وهو الستر أي ساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملا له على فاعل بمعنى مفعول، أو التذكير باعتبار معنى الجمع. قوله: "مشافهة" بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذي بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء. قوله: "لثلا يتوهم كونه نعتا" أي ولو

(255/2)

ومصدر منكر حالا يقع ... بكثرة كبغته زيد طلع

مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب. وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، فالحسن والمسيء حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة، فلا يجوز جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء إن ركب.

تنبيه: إذا قلت رأيت زيدًا وحده، فمذهب سيبويه أن وحده حال من الفاعل. وأجاز المبرد أن يكون حالًا من المفعول. وقال ابن طلحة: يتعين كونه حالًا من المفعول لأنه إذا أراد الفاعل يقول: رأيت زيدًا وحدي. وصحة مررت برجل وحده -وبه مثل سيبويه- تدل على أنه حال من الفاعل، وأيضًا فهو مصدر أو نائب المصدر، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالًا من الفاعل. وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد "ومصدر منكر حالًا يقع بكثرة كبغته زيد طلع" وجاء زيد ركضًا، وقتلته صبرًا. وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف. أي باغتنًا

مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر إلا عند اتحاد حركتي الحال وصاحبها، أو يقال حملت حالة الاختلاف في الحركة على حالة الاتفاق فيها طردا للباب. قوله: "فالحسن والمسيء إلخ" جعل الجمهور نصبهما بتقدير إذ كان أو إذا كان. قوله: "إن وحده حال من الفاعل" أي حالة كوني موحده أي مفرده بالرؤية فهو اسم مصدر أو حد مؤول باسم الفاعل أو حالة كوني متوحده أي متوحدا به أي منفردا برؤيته. فهو مصدر وحد يحذف وحدا بمعنى انفرد. فعلم أنه إذا كان حالًا من الفاعل جاز كونه مصدرًا أو اسم مصدر نائبًا عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضًا إلخ وعلم ما في كلام البعض من التسميح والقصور فتنبه. قوله: "من المفعول" أي حالة كونه منفردًا فهو مصدر وحد يحذف وحدا بمعنى انفرد. قوله: "يقول رأيت زيدًا وحدي" أي ليطابق ما قبله في التكلم ويدفع بعدم تعيين ذلك لصحة الغيبة الراجع إلى المفعول في الحالية من الفاعل أيضًا على أنه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله الحقيقي أو المصدر إلى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من إضافة المصدر إلى فاعله.

قوله: "وبه مثل سيبويه" جملة معترضة. قوله: "تدل إلخ" أي لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنواني بأن مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتي فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر. ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطردًا عند الجميع لأن الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتي. قوله: "أو نائب المصدر" أي اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين. قوله: "على الظرفية" أي المكانية. قوله: "صبرًا" هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس. قوله:

وراكضاً ومصبوراً: أي محبوساً. وذهب الأخفش والمبرد إلى أن ذلك منصوب على المصدر، والعامل فيه محذوف، والتقدير طلع زيد يبغت بغتة، وجاء يركض ركضاً، وقتلته يصبر صبراً، فالحال عندهما الجملة لا المصدر، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبوا إليه، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر، فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل بغت زيد بغتة. وجاء ركضاً في تأويل ركض ركضاً. وقتلته صبراً في تأويل صبرته صبراً. وقيل: هي مصادر على حذف مصادر، والتقدير طلع زيد طلوع بغتة، وجاء مجيء ركض وقتلته قتل صبر. وقيل: هي مصادر على حذف مضاف. والتقدير طلع ذا بغتة، وجاء ذا ركض، وقتلته ذا صبر. تنبيهان: الأول مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصور على السماع. وقاسه المبرد: فقليل مطلقاً، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه. وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة: الأول قولهم أنت الرجل علماً فيجوز أنت

"وهو" أي المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أي حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الأخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الأخير. ومحصل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال في المصدر المنصوب في نحو زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعاً لشيخنا. قوله: "وذهب الأخفش والمبرد إلخ" رد بلزوم حذف عامل المؤكد. قوله: "على حذف مصادر" أي نابت المذكورات عنها في المفعولية المطلقة. قوله: "على حذف مضاف" أي غير مصدر، ذلك المضاف هو الحال في الأصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية كما تفيدته عبارة المرادي. ونصها وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي أتيت ذا ركض إلخ. قوله: "مقصور على السماع" لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما في معناه. وقد يتوقف في ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا النوع. نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز.

قوله: "وقاسه المبرد" ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو ينافي قوله قبل.
وذهب الأخفش والمبرد إلخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع
وإن لم يكن نصبه على الحال عنده. قوله: "فقليل مطلقا إلخ" قال ابن هشام الذي يظهر
أنه مطرد في النوعي وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا فإن الحال بالخبر أشبه منه
بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك. قال الدماميني إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لأن
حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبدا فإنك إذا طرحت هو وجاء
وضربت مثلا من قولك: هو الحق بينا، وجاء زيد راكبا، وضربت اللص مكتوبا، بقي
الحق بين، وزيد راكب واللص مكتوف، ولا يمكن اعتبار مثل ذلك في الشبه النعتي.
قوله: "فيما هو نوع من عامله" أي مدلول عامله. قوله: "قولهم أنت

(257/2)

.....

الرجل أدبا ونبلا، والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل. وفي الارتشاف يحتمل
عندي أن يكون تمييزا. الثاني نحو زيد زهير شعرا. قال في الارتشاف: والأظهر أن يكون
تمييزا. الثالث نحو أما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا
عليه وصفه بغير العلم. والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف. وصاحب الحال
هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان في حال علم فالمدكور عالم، ويجوز أن يكون
ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه، وهي على هذا مؤكدة، والتقدير
مهما يكن من شيء فالمدكور عالم في حال علم. فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما
قبلها نحو أما علما فهو ذو علم تعين الوجه الأول. فلو كان المصدر التالي لأما معرفا
بأل فهو عند سيبويه مفعول له. وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما
مفعول

الرجل علما" أي ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال فعلمنا بمعنى عالما حال
من الضمير في الرجل لتأوله بالمشتق إذ معناه الكامل والعامل فيها الرجل لما ذكر أفاده
المصرح. قوله: "ونبلا" بالضم الفضل كالنبالة. قوله: "يحتمل عندي أن يكون تمييزا" أي
محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما في الذي بعده، بل

يحتمل في الثالث أيضا، ونقل الشارح في شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أي أنت العالم علما.

قوله: "نحو زيد زهير شعرا" أي من كل خبر مشبه به مبتدؤه، فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق إذ معناه مجيد، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصريح. قوله: "أن يكون تميزا" أي محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد. وقال في التصريح أي تميزا لما انبهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه وفيه نظر لأن تميز المفرد عين مميزه ألا ترى أن المثل في قولك على التمرة مثلها زيدا نفس الزيد وليس المثل في المثل السابق نفس الشعر ثم رأيت في الدماميني. قوله: "نحو أما علما فعالم" أي من كل تركيب وقع فيه الحال بعد أما في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر. قوله: "ما بعد الفاء" اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضي وغيره من أن ذلك في غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها مزحلقة عن مكانها فلا تغفل. قوله: "لا يعمل فيما قبلها" لجمود المضاف وعدم عمل المضاف إليه فيما قبل المضاف مع كونه أعني المضاف إليه مصدرا لا يتحمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سم. وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف في هذا المثل فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب. قوله: "مفعول له" أي والعامل فيه فعل الشرط كما مر أي مهما يذكر إنسان لأجل علم ولعل المعنى لأجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر. وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الأخفش فكان ينبغي أن يذكر عنه الوجهين. قاله الدماميني.

(258/2)

ولم ينكر غالبًا ذو الحال إن ... لم يتأخر أو يخصص أو يبين

مطلق. وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر، والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذي وصف عالم. قال في شرح التسهيل: وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب. الثاني أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك، وذلك ضربان: علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل بداد، ومعرف بآل نحو أرسلها العراك. والصحيح أنه على التأويل بمبتددة

ومعتزكة كما مر "ولم ينكر غالبًا ذو الحال" لأنه كالمبتدأ في المعنى فحقه أن يكون معرفة
"إن لم يتأخر" عن الحال فإن تأخر كان ذلك مسوغًا لجيئه نكرة نحو: فيها قائمًا رجل
وقوله:

489- لمية موحشًا طلل

قوله: "مفعول مطلق" أي منصوب بعالم أي مهما يذكر شيء فالمذكور عالم علما. وفيه
أن المفعول لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل مخالفة للأصل. قاله زكريا.
قوله: "وهذا القول عندي أولى إلخ" وجه أولويته وأحققيته من القول بالحالية اطراده في
التعريف والتنكير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب الحلى بأل مفعولا له. ومن القول
بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف، ودعوى زيادة أل خلاف الأصل ومن
هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو أما قريشا فأنا أفضلها. قوله: "بداد" علم جنس
للتبديد بمعنى التفرق مبني على الكسر كحذام، ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أي
متبددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح. قوله: "والصحيح أنه على التأويل إلخ"
مقابله على ما أفاده أربعة أقوال: بقية الأقوال الخمسة المتقدمة في المصدر. قوله: "لأنه
كالمبتدأ في المعنى" أي لكونه محكوما عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل
مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه لأن شبهه بالمبتدأ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف
الفاعل. قوله: "كان ذلك مسوغا لجيئه نكرة" أي قياسا على المبتدأ إذا تأخر بناء على
أن تأخيره للتسوية، وتعليل بعضهم بعدم ليس الحال حينئذ بالوصف لأن الوصف لا
يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدأ، ولا
يناسب أيضا جعل الشارح تبعا للتوضيح تقديم حال النكرة عليها

489- عجزه:

يلوح كأنه خلل

والبيت من مجزوء الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه ص506؛ وخزانة الأدب 3/ 211؛
وشرح التصريح 1/ 375؛ وشرح شواهد المغني 1/ 249؛ والكتاب 2/ 123؛
ولسان العرب 6/ 368 "وحش"؛ والمقاصد النحوية 3/ 163؛ وبلا نسبة في أسرار
العربية ص147؛ وأوضح المسالك 2/ 310؛ وخزانة الأدب 6/ 43؛ والخصائص 2/
492؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1664، 1825؛ وشرح قطر الندى
ص236؛ ولسان العرب 11/ 220 "خلل"؛ ومغني اللبيب 1/ 85، 2/ 436،
659.

من بعد نفي أو مضاهيه كلا ... يبيغ امرؤ على امرئ مستشهدين

وقوله:

490- وبالجسم مني بيناً لو علمته ... شحوب وإن تستشهدي العين تشهد
"أو يخصص" إما يوصف كقراءة بعضهم {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ {
[البقرة: 89] وقوله:

491- نجيت يا رب نوحاً واستجبت له ... في فلك ماخر في اليم مشحونا
وإما بإضافة، نحو: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ} [فصلت: 10] ، وإما بعمول. نحو
عجبت في ضرب أخوك شديداً "أو يبن" أي يظهر الحال "من بعد نفي أو مضاهيه"

مسوغا لنجىء الحال منها، وإنما يناسب ما في المغني والرضي من أن التقديم لدفع لبس
الحال بالصفة إذا كان صاحبها منصوبا وطرده الباب في غير هذه الحالة. قال المصريح:
وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت يعني لمية إلخ الوصف. ا. هـ. وقوله
الوصف أي وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثاني مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما
في المغني والرضي أنه يقتضي امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز
الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه
فتدبر. قوله: "لمية موحشا طلل" فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون
الجمهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحينئذ لا شاهد فيه، وكذا
يقال في البيت بعده، وتامه:

يلوح كأنه خلل

بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما في التصريح والعيني:
قال يس وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها إذ لا
يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيда له. ا. هـ. ونقل
حفيد السعد في حواشي المطول أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب
الخبر إلى المبتدأ لأنه معنى فعلي قابل للتقييد. قوله: "شحوب" مصدر شحب بالفتح
يشحب بالضم أي تغير. وأما شحب بضم عين الماضي فمصدره شحوبة كما في شيخ
الإسلام. وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أي لرحمتني. قوله:

"كقراءة بعضهم" هي شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا في البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور. قوله: "ماخر" بالخاء المعجمة أي شاق للبحر. قوله: "أي يظهر الحال" كان عليه أن يقول أي يظهر ذو الحال لأن

-
- 490- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص326؛ وشرح عمدة الحافظ ص422؛ والكتاب 2/ 123؛ والمقاصد النحوية 3/ 147.
- 491- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 312؛ وشرح التصريح 1/ 386؛ وشرح ابن عقيل ص327؛ والمقاصد النحوية 3/ 149.

(260/2)

.....

أي مشابهه وهو النهي والاستفهام: فالنفي نحو: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ} [الحجر: 4] ، وقوله:

ما حم من موت حمى واقبًا

والنهي "كلا يبيغ امرؤ على امرئ مستسهلاً" وقوله:

492- لا يركن أحد إلى الأحجام ... يوم الوغى متخوفًا لجمام والاستفهام كقوله:

493- يا صاح هل حم عيش باقيا فترى ... لنفسك العذر في إبعادها الأملأ واحترز بقوله غالبًا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ، من ذلك

الكلام فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ. قوله: "والاستفهام" هل المراد الإنكاري أو الأعم قياسا على ما سبق في المبتدأ قيل وقيل. والأظهر الثاني. قوله: "نحو وما أهلكنا إلخ" فجملة: {وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ} [الحجر: 4] ، حال من قرية الواقعة بعد النفي على المشهور. وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتي ولا ينافي ذلك قول المصريح إنما يحتاج إلى هذا المسوغ في الإيجاب نحو: {أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا} [البقرة: 259] ، فعلم ما في كلام البعض. ومقابل المشهور قول الزمخشري أن الجملة في نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة

بالموصوف لأنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن الآن عاطفة.
والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دفع بأن المراد
اللبصوق المعنوي لا اللفظي.
قوله: "ما حم" أي قدر، ومن موت متعلق بحمي أو واقيا، والحمى الشيء المحمي المحفوظ
كما في القاموس وغيره وبه يعلم ما في قول البعض. والحمى ما به الحماية والحفظ،
وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا
بحمي. قوله: "الإحجام" أي التأخر. والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت. قوله:
"باقيا" حال من عيش. وقوله فترى جواب الاستفهام الإنكاري. قوله: "مما ورد فيه
صاحب الحال إلخ" أي

492- البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص171؛ وخزانة الأدب
10/ 163؛ والدرر 4/ 5؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص136؛ وشرح ابن
عقيل ص330؛ وشرح عمدة الحفاظ ص423؛ والمقاصد النحوية 3/ 150؛ وبلا
نسبة في أوضح المسالك 2/ 314؛ وشرح التصريح 1/ 377؛ وجمع الهوامع 1/
240.

493- البيت من البسيط، وهو لرجل من طيئ في الدرر اللوامع 4/ 6؛ وشرح
التصرح 1/ 377؛ وشرح عمدة الحفاظ ص423؛ والمقاصد النحوية 3/ 153؛ وبلا
نسبة في أوضح المسالك 2/ 316؛ وشرح ابن عقيل ص329؛ وجمع الهوامع 1/
240.

(261/2)

وسبق حال ما بحرف جر قد ... أبوا ولا أمنعه فقد ورد

قولهم: مررت بماء قعدة رجل. وقولهم: عليه مائة بيضا. وأجاز سيبويه: فيها رجل قائما.
وفي الحديث "وصلى وراءه رجال قياما" وذلك قليل.
تنبيه: زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة: أحدهما أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو
نحو: {أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا} [البقرة: 259] ؛ لأن الواو
ترفع توهم النعتية. ثانيها أن يكون الوصف بما على خلاف الأصل: نحو هذا خاتم

حديثاً. ثالثها أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين "وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا" سبق مفعول مقدم لأبوا، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، والوصول في موضع النصب على المفعولية: أي منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، فلا يجيزون في نحو مررت بمنند جالسة مررت جالسة بمنند. وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير. قال الناطم: "ولا أمنعه" أي بل أجزه وفقاً لأبي علي وابن كيسان وابن برهان لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى. فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وأيضاً "فقد ورد"

قياساً عند سيبويه وسامعاً عند الخليل وبنس قاله المصريح. قوله: "قعدة رجل" بكسر القاف أي مقدار قعدته. قوله: "لأن الواو ترفع توهم النعتية" يقتضي أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه لشبهه بالمتبداً. وأجيب بأنه أشار إلى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر.

قوله: "على خلاف الأصل" أي لجمودها فلا يتبادر الذهن إلى النعتية. قوله: "مع معرفة" أي أو نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدماميني.

قوله: "ما بحرف" أي غير زائد كما سيأتي. وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريباً في الشرح حاصله أن الإضافة إن كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال في نحو لقيت هنداً راكبة لأن تقديمها يوهم كونها مفعولاً وصاحبها بدلاً. قوله: "في موضع النصب" أي إن نون حال وإلا كان في موضع جر بالإضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل إلا التقدم على صاحب قاله يس. قوله: "أي منع أكثر النحويين" فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من إرادة جميع النحاة، ويجاب عن تعبيره بذلك بأنه نزل الأكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم. قوله: "بأن تعلق العامل بالحال" أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك. قوله: "لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين" أي مع التصريح بالوساطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحه فلا يرد مررت برجل كريم. قوله: "التزام التأخير" أي ليكون الحال في حيز الجار. قوله: "وأيضاً فقد ورد"

السماع به من ذلك قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} [سبأ: 28] ، وقول الشاعر:

494- تسليت طرا عنكم بعد بينكم ... بذكراكم حتى كأنكم عندي
وقوله:

495- لنن كان برد الماء هيمان صادياً ... إلي حبيباً إنها لحبيب
وقوله:

496- غافلاً تعرض المنية للمر ... ء فيدعى ولات حين إباء

إلخ" أورد عليه أن ما استدل به من الآية والآيات محتمل للتأويل، وأجيب بأنه يكفي في الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يردّها صريح لا سيما مع مساعدة القياس أفاده المرادي. قوله: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} فكافة بمعنى جميعاً حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته إلى. وأجيب عن الأول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع إلا جائز لعدم اللبس قياساً على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع إلا كما أشار إليه سابقاً في قوله وقد يسبق أن قصد ظهر، على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة، وحينئذٍ فكل من المحصور والمحصور فيه في محله. وعن الثاني بأن التخيير على القليل إذا كان قياساً فصيحاً كما هنا سائغ قاله سم بقي أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف، ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أي إرساله كافة للناس، لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة. وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال: قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً إبريزاً كتبه عمر بن الخطاب. ختمه كفى بالموت واعظاً يا عمر. قال: وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة إلى الآن. ١. هـ. وقد يقال هذا شاذ. قال التفتازاني: كافة في نحو جاء القوم كافة هو في الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد.

دمايني وشني. قوله: "بعد بينكم" أي فراقكم وحتى ابتدائية. قوله: "هيمنان صاديا"
كلاهما بمعنى

-
- 494- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 321؛ وشرح
التصريح 379؛ وشرح عمدة الحفاظ ص426؛ والمقاصد النحوية 3/ 160.
495- البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص49؛ وسمط اللآلي ص400؛
ولروة بن حزام في خزانة الأدب 3/ 212، 218؛ والشعر والشعراء ص627؛ وهو
لكثير عزة في ديوانه ص522؛ والسمط ص400؛ والمقاصد النحوية 3/ 156؛
ولقيس بن ذريح في ديوانه ص62؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص330؛ وشرح
عمدة الحفاظ ص428.
496- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص428؛ وشرح قطر
الندى ص25؛ والمقاصد النحوية 3/ 161.

(263/2)

.....

وقوله:

497- فإن تك أذواد أصبن ونسوة ... فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال

وقوله:

498- مشغوفة بك قد شغفت وإنما ... حم الفراق فما إليك سبيل

وقوله:

499- إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً ... فمطلبها كهلاً عليه شديد

والحق أن جواز ذلك مخصوص. وحمل الآية على أن كافة حال من الكف، والتاء

للمبالغة لا للتأنيث، وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع.

تنبيهات: الأول فصل الكوفيون فقالوا: إن كان الجرور ضميراً نحو مررت ضاحكة بها،

أو كانت الحال فعلاً نحو تضحك مررت بهند جاز، وإلا امتنع. الثاني محل

عطشان وهما حالان من ياء المتكلم، أو الثاني حال من ضمير هيمنان فهو من الحال

المتداخلة على هذا والمتزادفة على الأول. قوله: "فإن تك أذواد" جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاثة والعشرة، وأصبحت خبرتك، وحبال اسم ابن أخي طليحة قاتل هذا البيت، وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما في شيخ الإسلام وإن اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر أي هدرا حال من قتل. قوله: "إذا المرء" بنصب المرء على تقدير إذا أعيت المروءة المرء، وبالرفع على تقدير إذا عبي المرء. وعلى كل هو من باب الاشتغال إلا أن العامل في المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور على حدّ:

لا تجزعي إن منفس أهلكته

أي هلك منفس، وناشأ شابا. قوله: "وحمل الآية إلخ" لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضي فلا يرد على المصنف لأن الاحتمال البعيد لا يقدر في الأدلة الظنية قاله سم ونقل في التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره. قوله: "والتاء للمبالغة" والمعنى إلا شديد الكف للناس أي المنع لهم من الشرك ونحوه. وقال الزمخشري: إلا إرساله كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف. ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة لا تستعمل إلا حالا. قاله

497- البيت من الطويل، وهو لطليحة بن خويلد في المقاصد النحوية 3/ 154؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص 19؛ وشرح ابن عقيل ص 331؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 427.

498- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص 428؛ والمقاصد النحوية 3/ 162.

499- البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في ملحق ديوانه ص 324؛ وله أو لرجل من بني قريع في خزانة الأدب 3/ 219، 221؛ ولرجل من بني قريع في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1148.

(264/2)

ولا تجز حالاً من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمه

الخلاف إذا كان الحرف غير زائد، فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً، نحو: ما جاء راكباً

من رجل. الثالث بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران: الأول أن يكون مجروراً بالإضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعاً، وأعجبني وجه هند مسفرة، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف وهذا في الإضافة المحضة كما رأيت، أما غير المحضة نحو هذا شارب السوق ملتوتاً الآن أو غداً فيجوز، قاله في شرح التسهيل. لكن في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع. الأمر الثاني أن تكون الحال محصورة نحو ما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين. الرابع كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه، وذلك كما إذا كان محصوراً نحو ما جاء راكباً إلا زيد "ولا تجز حالاً من المضاف له" لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في

المصرح قال شيخنا: ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين. قوله: "جاز" قال شيخنا والبعض لعله لعدم ظهور الإعراب في صاحبها في الأول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذٍ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل. قوله: "فإن كان زائداً جاز التقديم" استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليله نحو أحسن بزيد مقبلاً وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما. قوله: "أمران" زاد بعضهم كون صاحبها منصوباً بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميراً متصلًا بصلة أل نحو القاصدك سائلاً زيد أو بصلة الحرف المصدرية نحو أعجبني أن ضربت زيدا مؤدباً. قوله: "الآن أو غداً" قيد بذلك لتكون الإضافة غير محضة. قوله: "فيجوز" لأن غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف إليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز. قال الدماميني وليس كل إضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو مثلك مفقود فاعتراض أبي حيان بامتناع التقديم في نحو هذا مثلك متكلماً مع أن الإضافة فيه غير محضة سهو. قوله: "أن تكون الحال محصورة" أي محصوراً فيها ويستثنى منه المحصور بالآلة إذا تقدمت مع إلا كما مر. قوله: "كما إذا كان محصوراً" أي فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافاً إلى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هند أخوها.

قوله: "ولا تجز حالاً إلخ" دخل عليه السندوي بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدأ على مذهب سيوييه ولا تأتي من المضاف إليه إلا في مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله: ولا تجز حالاً إلخ. قوله: "لوجوب كون العامل إلخ" أي لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب

ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ

(265/2)

أو كان جزء ما له أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا

صاحبها وذلك يأباه "إلا إذا اقتضى المضاف عمله" أي عمل الحال وهو نصبه نحو: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا} [يونس: 4] ، وقوله:

500- تقول ابنتي إن انطلقك واحداً ... إلى الروع يوماً تاركي لا أباليا ونحو هذا شارب السويق ملتوتاً. وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية "أو كان" المضاف "جزء ما له أضيفا" نحو: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا} [الحجر: 47] ، {أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا} "أو مثل جزئه لا تحيفا" والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو: {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} [النحل: 123] ، وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور، أما في الأولى فواضح، وأما في الأخيرتين فلأن

على الصحيح واختاره المصنف في تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع. قوله: "وذلك يأباه" أي الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من المضاف إليه لأن المضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النصب. قوله: "أي عمل الحال" أي العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف إليه أي العمل فيه من حيث إنه كالفعل لا من حيث إنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وإلا فغلام مثلاً من غلام زيد عامل في المضاف إليه لكن عمل الحرف المنوي لا عمل الفعل. وقيل المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاء العمل إنما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله سم ومآل الأوجه الثلاثة واحد. قوله: "إليه مرجعكم جميعاً" مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمنذهب. قوله: "إلى الروع" بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب. قوله: "وهذا اتفاق" أي مجيء الحال من المضاف إليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور.

قوله: "فلا تحيفا" أي لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه. قوله: "ما يصح الاستغناء به عنه" إشارة لوجه الشبه المقتضى لصحة مجيء الحال من المضاف إليه. قوله: "ونحوها" قيل الصواب إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف إليه. وأجاب البهوتي بأنه تجوز باسم المسألة عن المثال تسمية للجزئي باسم كليته ويرده وصف المسائل بالثلاث لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة إلا أن يقال نزل الأمثلة التي ذكرها لكل مسألة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعا وفيه بعد. قوله: "لوجود الشرط المذكور" أي في قوله لوجوب كون العامل في

500- البيت من الطويل، وهو لمالك بن الربيع في ديوانه ص43؛ والمقاصد النحوية 3/ 165؛ ولسلامة بن جندل في ديوانه ص198؛ والشعر والشعراء 1/ 279؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص332؛ وعيون الأخبار 1/ 343.

(266/2)

والحال إن ينصب بفعل صرفا ... أو صفة أشبهت المصرفا
فجائز تقديمه كمشرعا ... ذا راحل ومخلصا زيد دعا

العامل في الحال عام في صاحبها حكما؛ إذ المضاف والحالة هذه في قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه. تنبيه: ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة، نحو: ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه. وفيما ادعياه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز، ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه "والحال" مع عامله على ثلاثة أوجه: واجب التقديم عليه، وواجب التأخير عنه، وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر. فالحال "إن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت" الفعل "المصرفا" وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة "فجائز تقديمه" على ذلك الناصب له وهذا هو الأصل. فالصفة "كمسرعا ذا راحل" ومجردا زيد مضروب. وهذا تحمليين طليق. فتحملين في موضع نصب على الحال، وعاملها طليق وهو صفة مشبهة "و" الفعل نحو: "مخلصا زيد دعا" وخاشعا أبصارهم

يخرجون. وقولهم: شتى تؤوب الحلية والاحتراز بقوله صرفاً وأشبهت المصرفاً مما كان العامل فيه فعلاً جامداً ما أحسنه مقبلاً، أو صفة تشبه الجامد وهو اسم الفضيل نحو هو

الحال إلخ. قوله: "وفيما ادعياه نظر إلخ" يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لأن تعليله بذلك يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع. قوله: "بفعل صرفاً" أي إن لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تالياً للام الابتداء أو القسم إلا امتنع التقديم كما سيأتي. قوله: "أو صفة" أي لم تقع صلة لأل أي أو مصدر نائب عن فعله فإنه يجوز تقديم حاله عليه أيضاً. قوله: "وقبل علامات الفرعية" أي العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولاً مطلقاً فلا يرد أفعل التفضيل فإنه إنما يقبلها إذا عرّف بأل أو أضيف كما سيأتي لكن يرد فاعيل كقتيل فإنه إنما يقبلها إذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فعله مستثنى.

قوله: "فجائز تقديمه" أي وإن كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافاً لمن منع فيها. قوله: "وعاملها طليق" لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سبباً مؤخراً لأننا نقول ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله المصريح. قوله: "ومخلصاً زيد دعا" فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جرياً على القول بجوازه ورجحه الرضي. قوله: "شتى" جمع شتيت تؤوب الحلية بالتحريك جمع حالب أي يرجعون متفرقين. قوله: "نحو ما أحسنه مقبلاً" فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسماً ظاهراً كما في شرح العمدة. قوله: "تشبه الجامد" أي في عدم قبول

(267/2)

وعامل ضمن معنى الفعل لا ... حروفه مؤخراً لن يعمل
كتلك ليت وكأن وندر ... نحو سعيد مستقراً في هجر

أفصح الناس خطيباً، أو اسم فعل نحو نزال مسرعاً، أو عاملاً معنوياً هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: "وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخراً لن يعمل تلك" و"ليت وكأن" والظرف والمجرور المخبر بهما، تقول تلك هند مجردة، وليت

زيدًا أميرًا أخوك. وكأن زيدًا راكبًا أسد وزيد عندك أو في الدار جالسًا. وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجي والاستفهام المقصود به

علامات الفرعية وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء. قوله: "خطيبًا" هو حال من الضمير في أفصح. قوله: "أو اسم فعل" عطف على قوله فعلا جامدا، وظاهره أن هذا خارج بالقييد. وفيه أن اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملا معنويا. قوله: "وهو ما تضمن" أي لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوي نحو الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو:

يا أيها الربع مَبْكيا بساحته

لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي الهمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف إلا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كأن أيضا في الحال. وفي الأشباه والنظائر أن الأصح عدم عمل كأن وأخواتها وعسى في الحال فتستثنى من العوامل اللفظية. قوله: "مؤخرا" أي ولا محذوفا كما صرح به في المغني غير مرة وإن استظهر الدماميني جواز زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار أي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوفة. قوله: "المخبر بـ" الظاهر أنه ليس بقييد بل الواقع نعتا مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما. قوله: "تلك هند مجردة" فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أعني أشير. قوله: "وليت زيدا أميرًا أخوك" وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حالا من الاسم فيكون معمولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين في إن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالا من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ لا به، وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح، ويظهر أن إنَّ وأنَّ ولكن كذلك.

قوله: "كحرف التنبيه" نحو: ها أنت زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه فالعامل في راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى أنه ونحو هذا زيد قائما فالعامل في قائما حرف التنبيه لما مر. وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقيل كلاهما لتنزلهما منزلة كلمة واحدة. فإن قلنا العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائما ذا زيد ولا يجوز

على الوجهين الأخيرين كذا في يس عن ابن بابشاذ. وأورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل ضمن معنى

(268/2)

التعظيم نحو: يا جارتا ما أنت جاره. وأما نحو أما علماً فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك. وهذا هو القسم الثاني "وندر" تقديمها على عاملها الظرف والجرور المخبر بهما "نحو سعيد مستقرا" عندك أو "في هجر" فما ورد من ذلك مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه. هذا هو مذهب البصريين. وأجاز ذلك الفراء والأخفش

الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك. وأنت خير بأن المراد العامل ولو في الحال فقط. وحرف التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه. نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملاً في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملاً ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب بعضهم. وفي التصريح وشرح الجامع أن إسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهري وأن العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كأشير وأنه وفعل الشرط في أما علماً فعالم إذ التقدير مهما يذكر إنسان في حال علم، وحينئذ فيتحد العامل في الحال وصاحبها بلا إشكال. وفي المغني المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد له نحو أعجبنى وجه زيد متبسماً وصوته قارئاً فإن عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله:

لمية موحشاً طلل

فإن عامل الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف، وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء: {وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً} [المؤمنون: 52] ، فإن عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها إن ومثله: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا} [الأنعام: 153] ، وقوله:

ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له

فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها، ولك أن تقول لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لأن الحال حينئذ من المعرفة. وأما البواقى

فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطي وتنبه لصريح النص. وأما مثالا الإضافة فصلاحيّة المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا. ا. هـ. باختصار. وقال الرضي في باب المبتدأ التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي. ا. هـ. قوله: "وأما" معطوف على حرف التنبيه. قوله: "نحو أما علما فعالم" أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه. قوله: "هو القسم الثاني" أي ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل. قوله: "وندر" أي شد بدليل قول الشارح فما ورد إلخ وقال الموضح قل. قوله: "مستقرا" قال سم حال مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره أي ثابتا غير متزلزل فهو خاص إذ لو كان عاما لم يظهر. قال بعض المتأخرين قد يقال محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلا عنه وإلا جاز ظهوره وعندي أن هذا متعين إذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت

(269/2)

مطلقاً. وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمّر نحو أنت قائماً في الدار. وقيل يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً. أو حرف جر. ويضعف إن كان غيرهما. وهو مذهبه في التسهيل. واستدل المجيز بقراءة من قرأ: "والسماوات مطويات بيمينه" [الزمر: 67] ، "ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا" [الأنعام: 139] ، بنصب مطويات وخالصة. ويقول:

501- رهط ابن كور محقبي أذراعهم ... فيهم ورهط ربيعة ابن حذار
وقوله:

502- بنا عاذ عوف وهو بادئ ذلة ... لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا
وتأول ذلك المانع.

هذا حاصل مثالا. قوله: "فيما كانت الحال فيه من مضمّر" أي من مضمّر مرجعه مضمّر

كما في المثال فإن قائما حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وإن شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أي من مفسر مضمير بفتح السين والمآل واحد. ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال مماثلا له وكان متقدما كان كأن صاحب الحال متقدم فكأن العامل متقدم، بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو أنت قائما في الدار أبوك، وما إذا لم يكن مرجعه ضميرا نحو زيد قائما في الدار فلا يجوز أن يكون عند الكوفيين. وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقائما حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر. ا. هـ. وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا. قوله: "إن كان الحال ظرفا أو حرف جر" أي مع مجروره نحو زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك إذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله إن كان غيرهما كمثال المتن.

قوله: "واستدل المجيز" أي مطلقا. قوله: "بقراءة من قرأ" أي شذوذا. قوله: "رھط ابن كوز" بضم الكاف وآخره زاي مبتدأ خبره فيهم. ومحقي أدراعهم حال من الضمير المستكن فيه أي جاعلين أدراعهم في حقائبهم جمع درع. ورھط الثاني معطوف على رھط الأول. وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة. والرھط ما دون العشرة من الرجال. قوله: "بنا عاذ عوف إلخ" فقدم الحال وهو بادئ ذلة على صاحبها أعني الضمير المستكن في لديكم الذي هو خبر هو. قوله: "وتأول ذلك المانع" أي بأن البيتين ضرورة وأن السماوات عطف على الضمير المستتر

-
- 501- البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص55؛ وجمهرة اللغة ص825؛ وشرح عمدة الحفاظ ص437، 557؛ والمقاصد النحوية 3/ 170.
502- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 332؛ وشرح التصريح 1/ 385؛ والمقاصد النحوية 3/ 172.

(270/2)

ونحو زيد مفردًا أنفع من ... عمرو معانًا مستجاز لن يهن

تنبيهات: الأول محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط كما

رأيت. فإن تقدم على الجملة نحو قائماً زيد في الدار امتنعت المسألة إجماعاً، قاله في شرح الكافية. لكن أجاز الأخفش في قولهم فداء لك أبي وأمي أن يكون فداء حالاً والعامل فيه لك، وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخير، وأجازه ابن برهان فيما إذا كان الحال ظرفاً {هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ} [الكهف: 44] ، فهناك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ ولله الخبر. الثاني أفهم كلامه جواز نحو في الدار قائماً زيد وهو اتفاق. الثالث قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدراً مقدراً بالحرف المصدرى نحو سرتي ذهابك غازياً، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء أو قسم نحو: لأصبر محتسباً ولأقومن طائعاً أو صلة لأل، أو الحرف مصدرى نحو أنت المصلي فذا ولك أن تتنفل قاعداً قال الناظم وولده: أو نعتاً نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها. قال في المغني: هو وهم منهما فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوته فتقول: مررت برجل مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه. الرابع لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهي الحال الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء زيد "ونحو زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً" وبكر

في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات. والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة. وأن خالصة حال من المستتر في صلة ما فهي العاملة في الحال وتأنيث خالصة باعتبار معنى ما لأنها واقعة على الأجنة. قوله: "لكن أجاز الأخفش" لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتأخره وبكون الحال ظرفا وغيره وكانت حكاية الإجماع غير مسلمة في تقدم الخبر وفي كونها ظرفا استدرك على حكاية الإجماع فقال لكن إلخ. قوله: "وهو اتفاق" لأن الحال متأخرة عن العامل حينئذ. قوله: "مقدرا بالحرف" أي مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحال كما قاله الدماميني فإن كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا.

قوله: "أو فعلا مقرونا بلام الابتداء" أي في غير باب إن لتصريحهم هناك بجواز نحو إن زيدا مخلصا ليعبد ربه. قاله الدماميني. قوله: "أو صلة لأل" بخلاف غير أل فيجوز من الذي خائفا جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول. قوله: "أو حرف مصدرى" أي ولو غير عامل نحو سرتي ما فعلت محسنا. قوله: "فإنه يجوز أن يتقدم عليه إلخ" مثل الحال من معمول النعت في جواز التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور. قوله: "مكسورا سرجها ذاهبة فرسه" الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة فبطل ما قيل تقديم الحال في المثال وإن لم يتمتع من جهة أن

عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم
المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك. قوله: "نحو كيف جاء زيد" أي في أي حال سواء
قلنا إنه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر إلى

(271/2)

قائماً أحسن منه قاعداً، مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين، مختلفي
المعنى أو متحدية، مفضل أحدهما في حالة على الآخر في أخرى "مستجاز لن يهن"
على أن اسم التفضيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في
الحال المتقدمة عليه. وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انحط درجة عن اسم
الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبول علامات الفرعية، فله مزية على العامل الجامد لأن
فيه ما في الجامد من معنى الفعل، ويفوقه يتضمن حروف الفعل ووزنه، فجعل موافقاً
للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين نحو هو أكفؤهم
ناصرًا. وجعل موافقاً لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين. واعلم
أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور. وزعم السيرا في أن المنصوبين في ذلك
ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في الماضي وإذا في الاستقبال. وفيه تكلف إضمار ستة
أشياء. وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعال في إذ وإذا فيكون واقعاً في مثل ما فر منه.
تنبيه: لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال ولا تأخيرهما عنه، فلا تقول: زيد

التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الأخفش لأن الحال
مطلقاً على معنى في. هذا ما ظهر لي وبه يعرف ما في كلام البعض هنا تبعاً للتصريح
فتدبر. قوله: "مفرداً" حال من الضمير في أنفع ومعاناً حال من عمرو والعامل فيهما
أنفع.

قوله: "مختلفي المعنى" أي كالمثال الأول وقوله أو متحدية أي كالمثال الثاني. قوله:
"مستجاز" السين والتاء زائدتان أو للنسبة أي منسوب إلى الجواز ومعدود من الجائز.
واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بأن اللاتق التعبير بالوجوب بدل
الاستجازة. قوله: "على العامل الجامد" يعني المعنوي كما يدل عليه ما بعده. قوله:

"فجعل موافقا للعامل الجامد إلخ" لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه. هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى. والأولى عندي أن يقال خصت موافقته للجامد بأغلب حاله وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ في إظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر. قوله: "خبران لكان مضمرة" صريح في أن كان ناقصة. والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بأنها ناقصة والمنصوبان خبران لها إلى بعض المغاربة. قوله: "إضممار ستة أشياء" هي إذ أو إذا وكان واسمها مع الأول والثاني. قوله: "فيكون واقعا في مثل ما فر منه" الذي فر منه هو عمل أفعال النصب في حال متقدمة عليه، وقد وقع في مثله وهو عمله في ظرف متقدم عليه. وقد يقال يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره. قوله: "لا يجوز تقديم إلخ" أي دفعا للبس. فإن قلت يندفع اللبس يجعل أحدهما تابيا لأفعل والآخر للضمير في منه. قلت يلزم الفصل بين أفعل ومن ولم يغتفروه إلا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك

(272/2)

والحال قد يجيء ذا تعدد ... لمفرد فاعلم وغير مفرد

قائما قاعدا أحسن منه، ولا زيد أحسن منه قائما قاعدا "والحال" لشبهها بالخبر والنعت "قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد" فالأولى نحو جاء زيد راكباً ضاحكاً وقوله:

503- علي إذا ما جئت ليلي بخفية ... زيارة بيت الله رجالن حافيا

ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعال التفضيل. نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً. ونقل المنع عن الفارسي وجماعة، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من

في الحال هكذا ينبغي الجواب. ونقل الدماميني عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائما منه قاعدا. قال واختاره الرضي. قوله: "لشبهها بالخبر" أي في كونها محكوماً بها في المعنى على صاحبها وإن كان الحكم في الخبر قصدياً وفي الحال تبعياً والنعت أي في إفهام الاتصاف بصفة وإن كان قصدياً في النعت وتبعياً في الحال إذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه، وقدم شبهها بالخبر لأنه أشد من شبهها

بالنعت. قال في المغني ومن ثم اختلف في تعددهما واتفق على تعدد النعت وعلل الدماميني الأشدية بأنك لو حذفت العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول زيد راكب ولا ينتظم منهما منعت ونعت. قوله: "قد يجيء ذا تعدد" أي جوازا ووجوبا، فالثاني بعد إما ولا نحو: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا} [الإنسان: 3] ، ونحو جاء زيد لا خائفا ولا أسفا. وجاء أفرادها بعد لا ضرورة كما في قوله:

قهزت العدا لا مستعينا بعصبة ... ولكن بأنواع الخدائع والمكر
والأول فيما عدا ذلك. قوله: "فاعلم" جملة اعتراضية أتى بما لرد قول ابن عصفور الآتي. شاطبي. قوله: "فالأولى" هي المتعددة لمفرد. وتكون بعطف نحو: {أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بَيِّحٍ مُّصَدِّقًا} [آل عمران: 39] الآية، وبغير عطف كأمثلة الشارح. قوله: "رجلان" أي ماشيا حافيا أي غير منتعل، والحالان قال المصريح إما من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتي بيت الله أو من ياء المتكلم المحرورة بعلى. ا. هـ. والأنسب الأول. قوله: "ومنع ابن عصفور هذا النوع" أي قياسا على الطرف قال ابن الناظم: وليس بشيء أي للفرق الظاهر بينهما لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيد فلا بأس به. قوله: "ما لم يكن العامل فيه أفعال التفضيل" أي المتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من إخوته متكلما ضاحكا. وإنما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد في نحو هذا بسرا إلخ لأن صاحب الحال وإن كان واحدا في المعنى متعدد في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عنده هذا ما ظهر لي. قوله: "نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا" وجه كونه من هذا

503- البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص 233؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 335؛ المغني 2/ 859؛ ولسان العرب 11/ 268 "رجل"؛ ومغني اللبيب 2/ 461.

(273/2)

الضمير فيه. والثانية قد يكون بجمع نحو: {وَسَحَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ}

[إبراهيم: 33] ، ونحو: {وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ
مُسَخَّرَاتٍ} [الأعراف: 54] وقد يكون بتفريق نحو لقيت هندًا مصعدًا منحدرًا وقوله:
504- لقي ابني أخويه خائفًا ... منجديه فأصابوا مغنما

فعند ظهور المعنى يرد كل حال إلى ما يليق به كما في المثال والبيت، وعند عدم الظهور
يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للأول، نحو لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا.

النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد في المعنى وإن تعدد في اللفظ والبسر مرتبة قبل
الربط وبعد البلح. قوله: "نعت للأول" أي بناء على الأصح من جواز نعت المشتق
باعتبار دلالة على الذات. قوله: "أو حال من الضمير" أي ويكون حالًا متداخلة.
قوله: "بجمع" الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل الثنية
وذلك في صورة اتحاد الحال لفظًا ومعنى لأن الجمع حينئذٍ أخصر سواء كان العامل
واحدًا وعمله في غير الحال كذلك نحو جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو
ضرب زيد عمرا راكبين، أو كان العامل متعدداً وعمله كذلك نحو جاء زيد وضربت
عمرا راكبين أو العمل متحد نحو جاء زيد وذهب عمرو مسرعين، ويظهر أن العامل في
الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل
على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع في ذلك واجب أولاً استظهر
العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضي أنه قال لا أمنع من التفريق كلقيت راكباً زيدا راكباً
أو لقيت زيدا راكباً راكباً. قوله: "دائنين" أي دائمين بتغليب المذكر. قوله: "وقد يكون
بتفريق" أي مع إيلاء كل حال صاحبها نحو لقيت مصعداً زيدا منحدرًا أو تأخير
الأحوال كما مثله الشارح.

قوله: "يجعل أول الحالين لثاني الاسمين" أي ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه
وهذا مذهب الجمهور. وذهب قوم إلى عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب. قال
الدمامي وقياساً على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب. ا. هـ.
أي عند محققهم لانسياق الذهن إلى الترتيب. ونقل الدمامي عن ابن هشام في حواشي
التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بأن النشر إنما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى
ورّد السامع ما لكل واحد من الأمور المتعددة إليه وليس هذا شرطاً في تعدد الحال
فوجب الحمل على الأقرب إلا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجعل
الذي ذكره واجباً أو أولى والذي في المغني وجوبه. قال الشمني أي بالنسبة إلى عكسه
فلا ينافي ما في الرضي أنه ضعيف أي بالنسبة إلى جعل كل حال يجنب صاحبها. ا. هـ.
باختصار. والأجود عدم العطف هنا لأنه ربما يوهم كون الأحوال لواحد

504- البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص337؛ وشرح عمدة الحافظ ص462؛ والمقاصد النحوية 3/ 215.

(274/2)

وعامل الحال بما قد أكدا ... في نحو لا تعث في الأرض مفسدا
وإن تؤكد جملة فمضمّر ... عاملها ولفظها يؤخر

فمصعدًا حال من زيد، ومنحدرًا حال من التاء.
تنبيه: الظاهر أن قد في قوله قد يجيء للتحقيق لا للتقليل "وعامل الحال بما قد أكدا"
أي الحال على ضربين: مؤسسة وتسمى مبنية وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كجاء
زيد راكبًا. ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي على ثلاثة أضرب: إما مؤكدة
لعاملها وهي كل وصف وافق عامله إما معنى دون لفظ "في نحو لا تعث في الأرض
مفسدًا" {ثُمَّ وَلِيْتُمْ مُدَبِّرِينَ} [التوبة: 25] أو معنى ولفظًا نحو: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ
رَسُولًا} [النساء: 79] وقوله:

505- أصبح مصيخا لمن أبدى نصيحته
ومؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الأرض كلهم جميعًا. ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار
إليها بقوله: "وإن تؤكد جملة فمضمّر عاملها" أي عامل الحال وجوبًا "ولفظها

في وقتين أو أوقات. ومن العطف بلا إيهام قول عمرو بن كلثوم:
وإنا سوف تدركنا المنايا ... مقدرة لنا ومقدرينا
أي لها. بقي ما إذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لقيت زيدا راكبًا
فالأقرب كونها للأقرب كما أشار إليه في التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة. قوله:
"الظاهر أن قد إلخ" مقابله أن قد للتقليل النسبي. قوله: "أي الحال على ضربين
مؤسسة" تفسير للنظم بما يفيد منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر في كلامه.
قوله: "أما معنى دون لفظ" قدمه على قسيمه لكثرتة وقلة الثاني ولذا لم يمثل له الناظم.
قوله: "في نحو لا تعث" يقال عثا يعثو عثوا أو عثى يعثى عثى. وعلى الثاني جاءت الآية
وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قاله الشاطبي. قوله: "في الأرض" بحذف الياء لفظا

ونقل فتحة الهمزة إلى اللام. قوله: "أصخ" أي استمع. قوله: "ومؤكددة لمضمون جملة" هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا إلى المسند إليه فيها إن كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه مخبرا عنه بالمسند إن كان المسند جامدا. وهذا هو الممكن هنا لما سيأتي من اشتراط جمود جزأي الجملة ككون زيد أخا في زيد أخوك عطوفا والتأكيد في الحقيقة للآزم الكون أخا كما قاله الشنواني وهو العطف والحنو ففي عبارته حذف مضاف أي للآزم مضمون جملة. قوله: "فمضممر عاملها" أي

505- عجزه:

والزم توقي خلط الجد باللعب
والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 342؛ وشرح التصريح 1/
387؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 440؛ والمقاصد النحوية 3/ 185.

(275/2)

يؤخر" عن الجملة وجوبا أيضا. ويشترط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد أخوك عطوفاً. وقوله:

506- أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي ... وهل بدارة يا للناس من عار
والتقدير أحقه عطوفاً وأحق معروفاً.

تنبيه: قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط تعريف جزأي الجملة من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد ما قد عرف، وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو في حكمه كان عاملا في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم: زيد أبوك عطوفاً، وهو الحق بينا، من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لأن الأب والحق صالحان للعمل، ووجوب

وصاحبها. قوله: "وجوبا" لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض. قوله: "يؤخر عن الجملة وجوبا" أي لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب

تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة. قوله: "جامدين" أي جموداً محضاً ليخرج الجامد الذي في حكم المشتق كما في أنا الأسد مقداماً وزيد أبوك عطوفاً كما سينبه عليه الشارح. قوله: "أنا ابن دارة" هي اسم أمه ويا للاستغاثة.

قوله: "والتقدير أحقه" بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبتته، أو بمعنى أثبتته. ومحل تقدير ما ذكر إن لم يكن المبتدأ أنا وإلا قدر نحو حقني أمراً أو أحق مبنياً للمفعول قاله يس. قوله: "قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط إلخ" لم يتعرض الشارح لمأخذ السمية الجزئين ولعله كون عامله مضمر أو كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزئين فعلاً كان عاملاً في الحال فلا يكون عاملها مضمر ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره في الجمود فتدبر. قوله: "لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف" أي على مذهب البصريين، وما قيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ إلخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيره. قوله: "فكانت مؤكدة لعاملها" أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقاً حقيقة أو حكماً لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزمه اشتغال العامل على معنى الحال فكان الأولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملاً للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها. قوله: "ولذلك" أي لكون أحد الجزئين إذا كان مشتقاً أو في حكم المشتق كان عاملاً

506- البيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة في خزنة الأدب 1/ 468، 2/ 145، 3/ 265، 266؛ والخصائص 2/ 268، 317، 340، 3/ 60؛ والدرر 4/ 11؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 547؛ وشرح المفصل 2/ 64؛ والكتاب 2/ 79؛ والمقاصد النحوية 3/ 186؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص 320؛ وشرح ابن عقيل ص 338؛ وجمع الهوامع 1/ 245.

(276/2)

وموضع الحال تجيء جملة ... كجاء زيد وهو ناوٍ رحله

تأخير الحال من كونها تأكيداً، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار "وموضع

الحال تجيء جملة" كما تجيء موضع الخبر والنعت وإن كان الأصل فيها الإفراد، ولذلك ثلاثة شروط: أحدهما أن تكون خبرية. وغلط من قال في قوله:
507- اطلب ولا تضجر من مطلب

جعل في شرح التسهيل إلخ. قوله: "من قبيل المؤكدة لعاملها" هو في المثال الأول أبوك المتأول بالعاطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين. قوله: "لأن الأب والحق صالحان للعمل" لتأول الأول بالعاطف وكون الثاني صفة فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل، ولم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة إلى الأب. قوله: "ووجوب تأخير الحال" يقتضي صنيعة أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال في قوله ووجوب إضمار عاملها. قوله: "من كونها تأكيداً" رد بأن المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها. قوله: "وموضع الحال" أي المفردة فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والنعت. فائدة: يجوز في قوله تعالى: {وَكَايْنٍ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رَيْبُونَ} [آل عمران: 146] ، أن يكون ريبون نائب فاعل قاتل وأن يكون ريبون فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير النبي المستتر في قاتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال. ويختلف المعنى على الأول والأخيرين قيل وإذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ريبون بالفعل لأن قتل الواحد لا تكثير فيه ويرد بأن النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كآين وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا في المعنى. قوله: "أن تكون خبرية" تغليباً لشبهه بالنعت في كونه قيداً مخصصاً على شبهه بالخبر في كونه محكوماً به لأن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية كبعث واشترت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا في الدماميني نقلاً عن الرضي نعم إن جعلت الإنشائية مقولاً لقول مقدر هو الحال صح كالنعت إذ ليست الإنشائية حالاً حينئذٍ نقله الشمني عن السيد وغيره. قال أبو حيان ويستثنى من الخبرية التعجبية إن قلنا إن التعجب خبر فلا تقع حالاً فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه. قوله:
"اطلب ولا تضجر من مطلب" أي طلب وبعده:

وآفة الطالب أن يضجراً أما ترى الحبل يتكراره في الصخرة الصماء قد أثراً

فآفة الطالب أن يضجرا

والبيت من السريع، وهو لبعض المولدين في الدرر 4/ 12؛ وشرح التصريح 1/ 389؛
المقاصد النحوية 3/ 217؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 347؛ ومغني اللبيب 2/
398؛ وجمع الهوامع 1/ 246.

(277/2)

وذاث بدء بمضارع ثبت ... حوت ضميراً ومن الواو خلت

أن لا ناهية والواو للحال. والصواب أنها عاطفة، مثل: {وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا} [النساء: 36]، الثاني أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال. وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى: {إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهِدِينَ} [الصافات: 99] حالاً. الثالث أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سياتي "كجاء زيد وهو ناوٍ رحله" مثال لما استكملت الشروط "وذاث بدء بمضارع ثبت حوت ضميراً" يربطها "ومن الواو خلت" وجوباً لشدة شبهه باسم الفاعل، تقول: جاء زيد يضحك، وقدم الأمير تقاد الجنائب بين يديه. ولا يجوز جاء

قوله: "إن لا ناهية" ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى، فتضجر على هذا الغلط مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفاً، وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيد قوله عاطفة مثل: {وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا} [النساء: 36]، وإن اقتضى كلام البعض خلافه، ويحتمل أن تكون لا ناهية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أي عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الأمر السابق أي ليكون منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة إعراب والعطف كالعطف في قولك ائني ولا أجفوك بالنصب أفاده في التصريح. قوله: "بعلم استقبال" أي علامته كالسين ولن لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإن لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لأن المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا. ويرد على التعليل الأول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالاً منتظرة فتأمل. وقد ظهر

بإشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال إن الجملة الشرطية تقع حالا. قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لأنها مستقبلية فلا تقول جاء زيد إن يسأل يعط. فإن أردت صحة ذلك قلت وهو إن يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظاهر أيضا وجه استشكال الناس قول سيبويه أن لا مختصة بنفي المستقبل مع قوله إن المضارع المنفي بلا يقع حالا. ١. هـ. دماميني باختصار وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالا في نحو: {كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرَكْهُ يَلْهَثْ} [الأعراف: 176] ، بانسلاخ الشرط حينئذٍ عن أصله إذ معنى الآية فمثله كمثل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب في الآية فتأمل. قوله: "مرتبطة بصاحبها" أي بالضمير أو بالواو أو بهما والأصل الضمير بدليل الربط به وحده في الحال المفردة والخبر والنعت قاله الدماميني.

قوله: "وذاوات بدء بمضارع" فإن بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جَوَزَ البيضاوي إعراب {وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} حالا من فاعل نعبده. قوله: "لشدة شبهه باسم الفاعل" بخلاف الماضي فليس شبهه به شديدا لأنه وإن أشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالا يزيد

(278/2)

وذاوات واو بعدها انو مبتدا ... له المضارع اجعلن مسندا

ويضحك، ولا قدم وتقاد "وذاوات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا" أي إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف، من ذلك قولهم: قمت وأصلك عينه: أي وأنا أصلك.

وقوله:

508- فلما خشيت أظافيرهم ... نجوت وأرهنهم مالكا

وقوله:

509- علقته عرضا وأقتل قومها

أي وأنا أرهنهم مالكا، وأنا أقتل قومها. وقيل: الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها مؤول بالماضي.

تنبيهان: الأول: تمتنع الواو في سبع مسائل: الأولى ما سبق. الثانية الواقعة بعد عاطف نحو: {فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيَّاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ} [الأعراف: 4] ، الثالثة المؤكدة لمضمون

المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضي الجملة الاسمية. قوله: "وذات واو" مبتدأ خبره جملة انو والرباط محذوف أي انو فيها. وأما الضمير في بعدها فعائد على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أي اقصد ذات واو إن جوزناه مع حذف الشاغل. قوله: "حمل على أن المضارع" أي جملة المضارع. قوله: "فلما خشيت إلخ" أي لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت في أيديهم مالكا. قوله: "علقته" بالبناء للمجهول أي حببت فيها عرضا أي تعليقا عرضا أي عارضا أي غير مقصود لي. قوله: "والفعل بعدها مؤول بالماضي" أي على سبيل الأولوية لمناسبة المتعاطفين فقط وإلا فيجوز عطف المضارع على الماضي من غير تأويل ولم يؤول الأول بالمضارع لأن تأويل الثاني في وقت الحاجة. قوله: "الواقعة بعد عاطف" أي الجملة الاسمية الواقعة إلخ أي فرارا من اجتماع حرفي عطف صورة قاله المصرح. قوله: "أو هم قائلون" من

508- البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق ص231، 249؛ وخزانة الأدب 9/ 36؛ والدرر 4/ 15؛ والشعر والشعراء 2/ 655؛ ولسان العرب 13/ 188؛ ومعاهد التنصيص 1/ 285؛ والمقاصد النحوية 3/ 190؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص164؛ ورصف المباني ص420؛ وشرح ابن عقيل ص340؛ والمقرب 1/ 155؛ وجمع الهوامع 1/ 246.

509- عجزه:

زعمًا لعمر أبيك ليس بمزعم
والبيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص191؛ وجمهرة اللغة ص816؛ وخزانة الأدب 6/ 131؛ وشرح التصريح 1/ 392؛ ولسان العرب 12/ 267 "زعم"؛
والمقاصد النحوية 3/ 188؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 356؛ ومجالس ثعلب 1/ 241.

الجملة نحو: الحق لا شك فيه، {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} [البقرة: 2] ، الرابعة
الماضي التالي إلا، نحو ما تكلم زيد إلا قال خيرًا. ومنه: {إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ}
[الحجر: 11] ، الخامسة الماضي المتلو بأو نحو لأضربنه ذهب أو مكث. ومنه قوله:
510- كن للخليل نصيرًا جار أو عدلا ... ولا تشح عليه جاد أو بخلا
السادسة المضارع المنفي بلا نحو: {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ} [المائدة 84] ، {مَا لِي لَا
أَرَى الْهُدْهَدَ} [النمل: 20] ، وقوله:

511- ولو أن قومًا لارتفاع قبيلة ... دخلوا السماء دخلنا لا أحجب
فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان {فَاسْتَقِيمَا وَلَا

القبيلولة وهي نصف النهار. قوله: "المؤكدة لمضمون الجملة" أي لأن المؤكد عين المؤكد
فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشارح هنا وفيما
بعد بأن المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون إلا اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو هو
الحق لا شك فيه. قوله: "لا ريب فيه" في كونه مؤكدا نظر إلا إذا جعلت أل في الكتاب
للكمال. والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فإن هذا يستلزم انتفاء كونه محلا
لريب والشك كما في البيضاوي. قوله: "الماضي التالي إلا" أي لأن ما بعد إلا مفرد
حكما كما مر وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكا بقوله:

نعم امرؤ لم تعر نائبة ... إلا وكان لمُرْتَاعَ بِهَا وَرَزَا

وحكم الأول بشذوذه. قوله: "الماضي المتلو بأو" أي لأنه في تقدير فعل الشرط إذ
المعنى إن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقتزن بالواو فكذا المقدر به. قوله:

"المضارع المنفي بلا" قال الدماميني وإنما امتنعت الواو في المضارع المنفي بما أولا لأنه في
تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا
التوجيه جار في المنفي بلم أو لما فما وجه صحة الواو فيهما دون لا وما. ويمكن دفعه
بأن مضى المنفي بلم أو لما في المعنى قربه من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو وأبعده
من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفي بما أو لا فتدبره فإنه نفيس. قوله: "وما لنا

لا نؤمن بالله" أي أي شيء ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين. قوله: "أول على إضمار
مبتدأ على الأصح" مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذا
وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجاني ويرد على الأول وروده
في التنزيل والثاني لزم عطف الخبر على الإنشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو:

{فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ} [يوسف: 89] ، بتخفيف النون قاله الدماميني

- 510- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر 4 / 114؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 449؛ والمقاصد النحوية 3 / 202؛ وجمع الهوامع 1 / 246.
- 511- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية 3 / 191.

(280/2)

وجملة الحال سوى ما قدما ... بواو أو بمضمر أو بهما

تَتَّبِعَانِ} [يونس: 89] ، وقوله:

512- وكنت ولا ينهنهني الوعيد

وقوله:

513- أكسبته الورق البيض أبا ... ولقد كان ولا يدعى لأب

نص على ذلك في التسهيل وفي كلام خلافه. السابعة المضارع المنفي بما كقوله:

514- عهدتك ما تصبو وفيك شبيهة ... فما لك بعد الشيب صبا متيما

الثاني تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقدر نحو: {وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ

إِلَيْكُمْ} [الصف: 5] ، ذكره في التسهيل "وجملة الحال سوى ما قدما" يجوز ربطها

"بواو" وتسمى هذه الواو واو الحال، وواو الابتداء، وقدرها سيويوه والأقدمون بإذ، ولا

وبه يعلم كلام ما في شيخنا والبعض من القصور.

قوله: "ولا تتبعان" أي بتخفيف النون. قوله: "وكنت" أي وجدت وقوله ولا ينهنهني أي

يزجرني. قوله: "أكسبته الورق إلخ" أي أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول

النسب وكان في البيت تامة. قوله: "المضارع المنفي بما" كذا في التوضيح وغيره وجزم به

في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران. قال أبو حيان: والقياس كون إن بمنزلة ما قاله

الدماميني. قوله: "عهدتك ما تصبو" أي تميل إلى الجهل، والمتيم من تيمه الحب أي

استعبده وأذله. قوله: "تلزم الواو مع المضارع إلخ" تقييد لإطلاق المتن وإنما تلزم مع

ذلك قيل لأن قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه إنما ينتج

الجواز كما أفاده سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال التقدير في الآية وأنتم قد

تعلمون ومثل ما ذكر في لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس. قوله: "يجوز ربطها بواو إلخ" الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافي كون مطلق الربط واجبا قال الدماميني هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعار الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وإنما خصت الواو

512- صدره:

تفاني مصعب وبنو أبيه

والبيت من الوافر، وهو لمالك بن رقية في شرح التصريح 1/ 392؛ والمقاصد النحوية.
513- البيت من الرمل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص22؛ وسمط اللآلي
ص352؛ وشرح التصريح 1/ 392؛ والمقاصد النحوي 3/ 193.
514- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 354؛ والدرر 4/ 14؛ وشرح التصريح 1/ 392؛ وجمع الهوامع 1/ 246.

(281/2)

يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق "أو بمصمر" يرجع إلى صاحب الحال "أو بهما" معاً وسوى ما قدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضي مثبتتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفي، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد، وجملة الماضي التالي إلا، والمتلو بأو والمضارع المنفي بلا أو بما على ما مر، فلم يبق من أنواع المضارع المنفي سوى المنفي بلم أو لما. وأما المنفي بلم فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك الجملة الاسمية غير ما تقدم: جاء زيد والشمس طالعة، ومنه: {لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ} [يوسف: 14] ، جاء زيد يده على رأسه. ومنه: {وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ} [البقرة: 38] ، أي متعادين. وقوله:

515- ثم راحوا عبق المسك بهم

لأنها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل. قوله: "واو الابتداء" لأنها تدخل كثيرا على المبتدأ وإن لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال. قوله: "بل إنها إلخ" أي المراد تشبيه واو الحال بإذ فيما ذكر لا بيان معناها. قوله: "على ما مر" أي من الخلاف في امتناع اقتران المنفي بلا بالواو والخلاف موجود في المنفي بما أيضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه. قوله: "سوى المنفي بلم أو لما" الفرق بينه وبين المنفي بلا أو ما أنه ماض في المعنى لأن كلا من لم ولما يقلبه إلى الماضي فساغ ربطه بالواو كالماضي لفظا.

قوله: "فلا يمكن هنا" أي لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال. قوله: "وأمثلة ذلك" أي الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معا. قوله: "غير ما تقدم" أي الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد لمضمون جملة. قوله: "والشمس طالعة" فإن قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال. قلت التقدير موافقا طلوع الشمس مثلا. قوله: "ونحن عصبه" حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لأن الضمير فيها أعني نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف. قوله: "ومنه قلنا اهبطوا إلخ" قيل الخطاب لآدم وحواء وإبليس والحية والأمر عليه ظاهر. وقيل لآدم وحواء فقط بدليل آية قلنا اهبطا وصححه الزمخشري، وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيهما من الذرية التي كالذر كذا قيل، وفيه أن تعادي الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعادي ولا ذريتهما مقدران التعادي حتى تكون الحال مقدرة وهو مبني على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال

515- عجزه:

يلحفون الأرض هدايا الأزر

والبيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص55؛ وجمهرة اللغة ص555؛
ولسان العرب 9/ 314 "لحق"، 10/ 234 "عبق"؛ والمقاصد النحوية 3/ 208؛ وبلا
نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص456.

وقوله:

516- ولولا جنان الليل ما آب عامر ... إلى جعفر سرباله لم يمزق
وجاء زيد ويده على رأسه. ومنه: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: 22] ،
وهكذا النفي وأمثله مع جملة الماضي غير ما تقدم: جاء زيد وقد طلعت الشمس، ومنه
قوله:

517- نجوت وقد بل المرادي سيفه

جاء زيد قد علته سكينه، ومنه {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} [النساء: 90] ،
{وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ، قَالُوا} [آل عمران: 168] ، وهكذا النفي، وأمثله مع
المضارع المنفي بلم أو لما: جاء زيد ولم يقم عمرو. ومنه قوله:

المقدرة هو حال صاحبها وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في
عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى، وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة
بلا إشكال أي اهبطوا حال كونكم مقدرًا تعاديكم من الله تعالى فتأمل. قوله: "عقب"
مصدر عقب به الطيب يعقب من باب فرح أي لصق به. قوله: "جنان الليل" بفتح الجيم
أي ظلامه، وآب رجع. قوله: "وأمثله" أي الربط بأقسامه الثلاثة. قوله: "غير ما تقدم"
أي الماضي التالي إلا والمتلو بأو. قوله: "نجوت وقد بل المرادي سيفه" تمامه:

من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

والمراد بضم الميم نسبة إلى مراد قبيلة كما قاله يس في آخر باب الإضافة وهو عبد
الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله تعالى عنه وكرم الله وجهه. قوله: "بربع الدار" الربع
المنزل فالإضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامرا آهلا، والساريات عطف على
البلى وهو السحب التي تسري ليلا، والهواطل المتتابعة المطر وأتت الحال من المضاف
إليه لأن المضاف كجزء المضاف إليه في صحة الإسقاط. قوله: "المنفي بلم أو لما" كان
المناسب إسقاط قوله أو لما

516- البيت من الطويل، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه ص176؛ والأصمعيات
ص135؛ ولسان العرب 13/ 92 "جنن"؛ والمقاصد النحوية 3/ 210؛ وبلا نسبة في
الأشباه والنظائر 7/ 22.

517- البيت من الطويل، وهو للنابعة الجعدي في ديوانه ص 115؛ وشرح عمدة الحافظ من 452؛ والمقاصد النحوية 3/ 203.

(283/2)

518- ولقد خشيت بأن أموت ولم تكن ... للحرب دائرة على ابني ضمضم
جاء زيد لم يضحك. ومنه قوله:

519- كأن فئات العهن في كل منزل ... نزلن به حب الفنا لم يحطم
جاء زيد ولم يضحك. ومنه: {أَوْ قَالَ أُوحِي إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ} [الأنعام: 93].
تنبيهات: الأول مذهب البصريين -إلا الأخفش- لزوم قد مع الماضي المثبت مطلقاً
ظاهرة أو مقدرة، والمختار وفقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط.
وجواز

اكتفاء بقوله الآتي وهكذا المنفي بلما قيل ولعل الحامل له على لك أنه أخذ المضارع
المنفي بلم أو لما فيما سبق قسماً واحداً مقابلاً لبقية الأقسام فجمع بينهما هنا. قوله:
"بأن أموت" الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر. قوله: "كأن فئات العهن"
بضم الفاء أي ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذي علق بهودج نسوتهم، وحب
الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في نزلن لنسوتهم. لم يحطم أي لم يكسر
ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لأنه إذا حطم ظهر لون غير الحمرة. قوله:
"سقط النصف" هو الخمار. قوله: "لزوم قد مع الماضي المثبت" أي لأنها تقر به إلى
الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضي زمن الحال
بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة هذا ملخص ما قاله الدماميني. وقد ينازع في
ذلك الإشعار إذ لا يلزم من تقريبه إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيت في
حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك ثم قال وإنما المفهم للمقارنة جعله قيماً للعامل فلا
فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفي فلا يقتزن بقدر
فيما يظهر. قوله: "مطلقاً" أي سواء ربط بالواو

518- البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص221؛ والأغاني 10 / 303؛
وحماسة البحتري ص43؛ وخزانة الأدب 1 / 129؛ والشعر والشعراء 1 / 259؛
والمقاصد النحوية 3 / 198.

519- البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص12؛ ولسان العرب
2 / 65 "فتت" 15 / 165 "فنى"؛ والمقاصد النحوية 3 / 194.
520- عجزه:

فتناولته واتقتنا باليد

والبيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص93؛ والشعر والشعراء 1 /
176؛ والمقاصد النحوية 3 / 201.

(284/2)

.....

إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً تمسكاً بظاهر ما سبق الأصل عدم
التقدير لا سيما مع الكثرة. نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي: جاء زيد وقد
قام أبوه، ثم جاء زيد قد قام أبوه، ثم جاء زيد وقام أبوه، ثم جاء زيد قام أبوه، وجعل
الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل. الثاني تمتنع قد مع الماضي
الممتنع ربطه بالواو وهو تالي إلا والمتلو بأو. ونذر قوله:

521- متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة ... لنفسي إلا قد قضيت قضاءها
الثالث قد يحذف الرابط لفظاً فينوي نحو مررت بالبر قفيز بدرهم: أي منه. وقوله:
نصف النهار الماء غامرة

أي والماء غامرة. الرابع الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة: الربط بالواو
والضمير معاً، ثم الواو وحدها، ثم الضمير وحده، وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر
خلافاً للفراء والزمخشري لما تقدم، ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة
المضارع

أو بالضمير أو بهما. قوله: "بظاهر ما سبق" أي من قوله تعالى: {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ
صُدُورُهُمْ} [النساء: 90] ، {وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ، قَالُوا} [يوسف: 16] ،

{الَّذِينَ قَالُوا لِأَخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا} [آل عمران: 168] .

قوله: "نعم في ذلك إلخ" استدراك على قوله وجواز إثباتها وحذفها إلخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضي المثبت الواقع حالا. قوله: "وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة" قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا. قوله: "الثاني تمتنع قد إلخ" في الرضي أنهما قد يجتمعان بعد إلا نحو ما لقيته إلا وقد أكرمني. قوله: "لم يلف" أي لم يجد وقضاءها بالمد. قوله: "نصف النهار" أي انتصف، الماء غامره الضمير يرجع إلى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله، ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا. قوله: "أي والماء غامره" الذي يظهر لي أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة إلى جواز تقدير كل، إذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أي غامره فيه وتقديره فيما قبله واو أي وقفيز بدرهم، ويظهر لي أيضا أن تقدير الواو أرجح حملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك. ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي أولا للدمايني وما يؤيد ما ظهر لي ثانيا للشمي. قوله: "الجائز فيها إلخ" هي ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكددة لمضمون الجملة. قوله: "ثم الضمير وحده" قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لإيهام العطف. قوله: "مع قلته" أي بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو

521- البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ص49؛ وخزانة الأدب 7/
35؛ وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي 1/ 186؛ والمقاصد النحوية 3/ 222.

(285/2)

والحال قد يحذف ما فيها عمل ... وبعض ما يحذف ذكره حظل

المنفي الجائز فيها الأوجه الثلاثة. الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجاراً ومجروراً نحو: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ} [مريم: 11] في زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا، وأما: {فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ} [النمل: 40] ، فليس مستقراً فيه هو المتعلق لأنه كون خاص إذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود "والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل" أي منع، يعني أنه

قد يحذف عامل الحال جوازاً لدليل حالي نحو: راشداً للقاصد سفراً، ومأجوراً للقادم من حج. أو مقالي نحو: {بَلَى قَادِرِينَ} [القيامة: 4] {فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا} [البقرة: 239] ، أي تسافر: ورجعت، ونجمتها، وصلوا. ووجوباً قياساً في أربع صور: نحو ضربي زيداً قائماً. ونحو زيد أبوك عطوفاً وقد مضت، والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدريج نحو تصدق بدرهم فصاعداً، واشتر بدينار فسافلاً، وما ذكر لتوبيخ نحو أفاثماً وقد قعد الناس، وأتميمياً

والضمير. وقوله بنادر أي بقليل جداً في نفسه. قوله: "لما تقدم" أي من قوله تعالى: {قُلْنَا اهْبِطُوا} [البقرة: 38] ، الآية والبيتين بعده. قوله: "جملة المضارع المنفي الجائر إلخ" هو المضارع المنفي بلم أو لما. قوله: "يقع ظرفاً" أي تاماً وكذا الجار والمجرور. قوله: "ويتعلقان إلخ" قال سم حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصاً وحينئذ لا يجب حذفه إذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررنا في الخبر. قوله: "فليس مستقراً فيه هو المتعلق" أي متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف وإلا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب. قوله: "وذلك" أي المتعلق.

قوله: "والحال قد يحذف إلخ" قيل منه قيماً في قوله تعالى: {وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، قِيَمًا} [الكهف: 1] ، والتقدير أنزله قيماً فجملة النفي معطوفة على: {أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ} [الكهف: 1] ، وقيل: حال من الكتاب فجملة النفي معترضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد الحال وإن اختلفت جملة وإفراداً لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل: حال من الضمير المجرور باللام العائد إلى الكتاب. وقيل: المنفية حال وقيماً بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو. ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه قيماً صفة لعوجا، ونظيره اعراب أحوى صفة لغناء على تفسير الأحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر: {مُدْهَامَتَانِ} [الرحمن: 64] ، وإنما هو على هذا حال من المرعى وآخر لتناسب الفواصل، أما على تفسيره بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغناء كذا في المعنى. والغناء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادي من الحشيش ونحوه. شمي. قوله: "وبعض ما يحذف إلخ" وقد يمتنع حذف عاملها كما إذا كان معنوا لضعفه كاسم الإشارة والظرف. قوله: "وقد مضت" الأولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب. قوله: "فصاعداً" اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية على جملة

مرة وقيسيا أخرى، أي أتوجد؟ وأتتحول؟ وسماعاً في غير ذلك نحو هنيئاً لك: أي ثبت لك الخير هنيئاً أو هناك هنيئاً.

تنبيه: قد تحذف الحال للقرينة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول نحو: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} [الرعد: 23] ، أي قائلين ذلك: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا} [البقرة: 127] ، أي قائلين ذلك.

خاتمة: تنقسم الحال باعتبارات: الأول باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له إلى المنتقلة وهو الغالب والملازمة، والثاني باعتبار قصدها لذاتها وعدمه إلى المقصود وهو الغالب، والموطئة وهي الجامدة الموصوفة. والثالث باعتبار التبيين والتوكيد إلى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدَة وهي التي يستفاد معناها بدونها. وقد تقدمت هذه الأقسام. والرابع باعتبار جريانها على من هي له وغيره إلى الحقيقة وهو الغالب، والسببية نحو مررت بالدار قائماً سكانها. والخامس باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلية نحو مررت برجل معه صقر صائداً به غدا: أي مقدراً ذلك. ومنه:

إنشائية أي فذهب العدد صاعداً مع أن فيه الخلاف. ويحتمل عندي أن المقدر إنشاء أي فذهب بالعدد صاعداً فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية. قوله: "وما ذكر لتوبيخ" أي مع استفهام كما مثل الشارح أولاً. وصريح كلامه لا ظاهره فقط وإن زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيوييه وقيل سماعي. قوله: "وأتتحول" راجع لقوله أقيميا إلخ ونظر فيه بأنه ليس المراد أنه يتحول حالة كونه تميميا إلخ بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التميمي وأخرى بأخلاق القيسي، فالأولى تقدير عامل الحال توجد. واستظهر جماعة كونه مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف والأصل أتتخلق تخلق تميمي مرة إلخ. قوله: "هنيئاً" من هنئ بكسر النون وضمها يهنأ بتشليث النون هناء وهناء أي ساغ. كذا في القاموس. قوله: "أي ثبت لك الخير هنيئاً" على هذا تكون حالاً مؤسسة وقوله أو هناك بفتح النون وعليه فهي مؤكدة. قوله: "قد تحذف الحال

للقريئة" وقد يمتنع حذفها لنيايتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو: {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا} [الفرقان: 41] ، أي بعثه. قوله: "إلى المبينة إلخ" وقد تكون محتملة لهما كما في هنيئا ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض. قوله: "وهي المستقبلة" قال في شرح الجامع علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين في الآية لأنك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا. ا. هـ. ولمن مثل بذلك التخلص بأن العلامة لا يجب انعكاسها. قوله: "أي مقدرًا ذلك" أنت خبير بأنه إذا

(287/2)

التمييز:

اسم بمعنى من مبين نكرة ... ينصب تمييزًا بما قد فسر

{فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ} [الزمر: 73] ، {لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ} مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ} [الفتح: 27] ، أي ناوين ذلك قيل وماضية ومثل لها في المغني بجاء زيد أمس راكبًا وسماها محكية وفيه نظر.

التمييز:

يقال تمييز ومميز، وتبيين ومبين، وتفسير ومفسر. وهو في الاصطلاح "اسم بمعنى من

نظر إلى أن معنى صائدا به غدا مقدر ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقبلة إنما هو بالنظر إلى الصيد نفسه لا إلى تقديره، وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أو لا؟ جرى على الأول صاحب المغني واحتج له الشمني بما فيه نظر وعلى الثاني الدماميني. قوله: "ومنه ادخلوها خالدين" التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء في مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدماميني عن المغني مبسوطا. قوله: "لتدخلن إلخ" محل الاستشهاد محلقين ومقصرين، لأن الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنة له، لا آمين إذ هي مقارنة للدخول. قوله: "وفيه نظر" أي في إثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لأن العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهي موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي

حكاية للحال الماضية مجازاً.

التمييز:

قوله: "اسم" أي صريح. قوله: "بمعنى من" أي معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من إضافة المعنى إليها فلا يرد أنها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة في نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من في قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وإن لم تكن للإخراج هكذا ينبغي تقرير المقام. قوله: "مبين" نعت لاسم أي مزيل لإبهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو إبهام نسبة في جملة أو شبهها. ١. هـ. توضيح وشرحه للشارح. والأوفق بما يأتي عن ابن الحاجب أن يقال أي مزيل لإبهام ما قبله بإيضاح جنسه ولو بالتأويل كما في تمييز النسبة فإنه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل إليه، مثلا طاب زيد نفسا مؤول بطاب شيء زيد أي شيء يتعلق بزيد، وهذا الشيء مبهم يفسره نفسا واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكدا وهو رأي سيويوه وأما شهرا من قوله تعالى: {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا} [التوبة: 36] ، فهو وإن كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى: {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ} [التوبة: 36] ، مبين

(288/2)

.....

مبين نكرة" فاسم جنس وبمعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فإنه بمعنى في ومبين مخرج لاسم لا التبرئة، ونحو ذنبا من قوله:
522- أستغفر الله ذنبا لست محصيه

ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه. ثم ما استكمل هذه القيود "ينصب تمييزا بما قد فسرته" من المبهات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان: جملة ومفرد دال على مقدار، فتمييز الجملة: رفع إبهام ما تضمنته. من نسبة عامل، فعلا كان أو ما جرى مجراه: من مصدر أو

لعامله وهو اثنا عشر قاله في المعني. قوله: "مخرج الاسم لا التبرئة ونحو ذنبا إلخ" فإنهما وإن كانا على معنى من لكنها في الأول للاستغراق. وفي الثاني للابتداء أي استغفارا مبتدأ من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى قاله في التصريح. ولك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر فتدبر وإنما عدي بمن لتضمنه معنى استتيب وإلا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبا مفعولا به كما مر بيان ذلك.

قوله: "مخرج لنحو الحسن وجهه" أي بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأي البصريين، ولا يرد وطبت النفس لأن أل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة. قوله: "قد فسرته" صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح. قوله: "جملة" كان الأولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتي في عجبت من طيب زيد نفسا إلا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولأن المقابل في الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة، وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسر الإبهام الذات، غاية الأمر أن الذات إما مذكورة أو مقدرة. وإنما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر. قال الدماميني لأن النسبة في الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم إنما الإبهام في المتعلق الذي ينسب إليه الطيب في الحقيقة إذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه. قوله: "دال على مقدار" أي أو شبهه مما حمل عليه نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها إبلا وغيرها شاء، ونحو خاتم حديدا كما سيأتي فلا قصور.

قوله: "فتمييز الجملة إلخ" قال الدماميني تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثاني عين الأول نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا، وكذا إن

522- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص 524؛ والأشباه والنظائر 4/ 16؛ وأوضح المسالك 2/ 283؛ وتخليص الشواهد ص 405 وخزانة الأدب 3/ 111، 9/ 124؛ والدرر 5/ 186، وشرح أبيات سيبويه 1/ 420؛ وشرح التصريح 1/ 394؛ وشرح شذور الذهب ص 479؛ وشرح المفصل 7/ 63، 8/ 51؛ والصاحبي في فقه اللغة ص 181؛ والكتاب 1/ 37؛ ولسان العرب 5/ 26 "غفر"؛ والمقاصد النحوية 3/ 226؛ والمقتضب 2/ 321؛ وجمع الهوامع 2/ 82.

وصف أو اسم فعل إلى معموله: من فاعل أو مفعول، نحو طاب زيد نفساً {وَاشْتَعَلَ
الرَّأْسُ شَيْبًا} [مریم: 4] ، والتمييز في مثله محول عن الفاعل. والأصل طابت نفس
زيد، واشتعل شيب الرأس، ونحو غرست الأرض شجراً {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} [القمر:
12] ، والتمييز فيه محول عن المفعول والأصل غرست شجر الأرض وفجرنا عيون
الأرض. وتقول عجبت من طيب زيد نفساً وزيد طيب نفساً، وسرعان ذا إهالة وناصب
التمييز في هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو العامل الذي تضمنته
الجملة لا نفس الجملة، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ونص عليه في
غير هذا الكتاب. وذهب قوم إلى

كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو خسر
الأشقياء أعمالا، أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو كرم الزيدون آباء إذا كان
لكل منهم أب ويجب تركها إن كان معنى التمييز في الواقع واحدا والاسم السابق
متعددا نحو كرم الزيدون أبا إذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو نظف
زيد أثوابا وكرم أباه، أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو الأتقياء جادوا
سعيًا. وترجح في نحو حسن زيد عينا ولميت هند شفة ويترجح تركها في نحو حسن
الزيدان أو الزيدون وجها. ا. هـ. بتصرف وزيادة. قوله: "من نسبة" بيان لما وقوله إلى
معموله متلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضي أن المراد بالجملة ما
يشمل الجملة تأويلا. قوله: "والتمييز في مثل محوّل عن الفاعل" التحويل في تمييز النسبة
ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلأ الإناء ماء ولله دره فارسا بناء على أن الثاني
من تمييز النسبة وسيأتي الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلا. قوله:
"والأصل إلخ" وإنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في
النفس لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب. قوله: "والتمييز فيه" أي في
مثله فهو من الحذف من الثاني لدلالة الأول. قوله: "وتقول" غير الأسلوب لأن هذا مما
أجري مجرى الفعل. قوله: "عجبت من طيب زيد نفسا" أي من طيب نفس زيد فهو
محول عن المضاف إليه الذي هو في الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب

أي زيد طيبة نفسه هذا هو الأوفق بما يأتي للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وإن جاز أن يكون محوّلًا عن المبتدأ وعليه اقتصر البعض تبعًا لشيخنا. قوله: "وسرعان ذا إهالة" سرعان بتثليث السين والبناء على الفتح اسم فعل ماض أي سرع وإذا فاعله وإهالة تمييز محوّل عن الفاعل أي إخافة وإفزاعا. ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا. قال في القاموس وأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لهزائها فقبل له ما هذا؟ فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب إهالة على الحال أي سرع هذا الرغام حال كونه إهالة. أو تمييز كقولهم تصيب زيد عرقا وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته. ا. هـ. قوله: "وهو الذي يقتضيه إلخ" أي حيث قال: وعامل التمييز قدم مطلقا ... والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

(290/2)

كشبر أرضًا وقفيز برا ... ومنوين عسلًا وقمرا

أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين. ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لأنه يصح أن يقال إنه فسر العامل لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله، وأنه فسر الجملة لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة. وأما تمييز المفرد فإنه رفع إبهام ما دل عليه من مقدار مساحي أو كيلبي أو وزني "كشبر أرضًا وقفيز برا ومنوين عسلًا وقمرا" وناصب التمييز في هذا النوع مميزه بلا خلاف

قوله: "فلا اعتراض إلخ" تفريع على قوله ويصح إلخ لكن كان الأوضح تأخير عن قوله لأنه إلخ وفي نسخ بالواو وهي واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول. وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالإبهام من حيث نسبته لتعلقها بطرفيها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة، فعلم أن قول البعض أن قول الشارح وأنه فسر الجملة إلخ تتميم للفائدة ولا دخل له في دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام. قوله: "إبهام ما دل عليه" ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير عليه إلى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هي له لأمن اللبس وفي قوله من مقدار حذف مضاف أي من

مقدر مقدار إذ التمييز له لا للمقدار الذي هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بأن الجمل الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الأولى أن يقول لأنه رفع إبهام ما دل عليه المفرد من مقدر به وفيه اكتفاء أيضا أي من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور. قوله: "مساحي" نسبة إلى المساحة بكسر الميم وهي الذرع كذا في القاموس.

قوله: "وقفيز" من المكيل ثمانية مكايك والمكوك مكيال يسع صاعا، ومن الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادا هنا، جمعه أفقزة وقفزان. قوله: "ومنوين" تشبيه منا كعصا ويقال فيه منّ وهو رطلان. قوله: "مميزه بلا خلاف" وإنما عمل مع جموده لشبه اسم الفاعل في الطلب المعنوي لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصريح. فائدة: إذا كان المقدار مخلوطا من حنين فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندي رطل سمنا عسلا على حد الرمان حلو حامض، وقال غيره: يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الأمرين كذا في الهمع. قوله: "وبعد ذي المقدرات" يعني المقدر بالمقدار المساحي والمقدر بالمقدار الكيلي والمقدر بالمقدار الوزني الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين، والمتبادر من المتن أن المشار إليه الأمثلة الثلاثة التي هي جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا بأحد المقادير الثلاثة أو لا. وظاهر صنيع الشارح إرجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاث كما قرناه وحمل نحوها على غير تلك الأنواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادا بها الجزئيات وإرجاع الإشارة إليها مرادا بها الكليات فتأمل.

(291/2)

وبعد ذي وشبهها إذا ... أضفتها كمد حنطة غذا

"وبعد ذي" المقدرات الثلاث "ونحوها" مما أجرته العرب مجراها في الافتقار إلى مميز، وهي الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء، وحب عسلا، ونحي سمنا، وراقود خلا، وما حمل على ذلك من نحو لنا مثلها إبلا، وغيرها شاء، وما كان فرعاً للتمييز نحو خاتم حديدًا، وباب ساجًا، وجبة خرًا "اجرره إذا أضفتها" إليه "كمد حنطة غذا" وشر أرض، ومنوا تمر، وذنوب ماء، وحب عسل. وخاتم حديد، وباب ساج.

قوله: "مما أجرته العرب مجراها" إنما أجرته مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وإنما لم تكن مقدرة بمقدار كيلى حقيقة لأن هذه الأوعية لا تختص بقدر معين. قوله: "وهي الأوعية" أي أسماء الأوعية. قوله: "المراد بها المقدار" أي مقدر المقدار أي المقدر بذلك المقدار الذي هو الوعاء والذنوب الدلو أو التي فيها ماء أو الممتلئة ماء أو القريبة من الامتلاء كذا في القاموس، والحب بضم الحاء المهملة الخايبة، والنحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة الزق أو زق السمن خاصة كالنحي بفتح فسكون والنحي كفتى كذا في القاموس. والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار.

قوله: "وما حمل على ذلك" أي على ما أجرته العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلاً مجمل الحقيقة مرفوع إجماله بما بعده. قوله: "من نحو لنا مثلها إبلا وغيرها شاء" اعترضه سم بأن هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتي فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتي الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث إنهما نحو المقدرات في أن المنصوب بعدهما تمييز فتأمل. قوله: "وما كان فرعا" معطوف على نحو لنا إلخ. قوله: "نحو خاتم حديدا إلخ" اعلم أن جر نحو خاتم حديدا أرجح من نصبه كما سيأتي وإذا نصب فقال المبرد والمصنف كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها. وقال سيبويه وأتباعه تتعين الحالية لأنه ليس بعد مقدار ولا شبهة واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط أما نحو هذا خاتمك حديدا بتعريف الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف أفاده الدماميني. قوله: "اجرره" أي جوازا، نعم إن أريد نفس الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن الجرور المذكور يسمى تمييزا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزا. قوله: "إذا أضفتها" إنما قيد لأنه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وإن جره بمن مقدرة كما في تمييزكم أو ظاهرة كما يأتي في قوله واجرر بمن إلخ فيفوت المعنى الذي أراده سم. قوله: "كمد حنطة غذا" مد مبتدأ وغذا خبر. هذا ما قاله المكودي وهو أقرب من جعل غذا بدلا أو حالا والخبر محذوف أي عندي وقول الشارح وشبر أرض برفع شبر كما يرشد إليه ومنوا تمر والظاهر على إعراب المكودي أنه مبتدأ عطف عليه ما بعد والخبر محذوف أي كالمند في جواز الجر بالإضافة ويجوز تقديره عندي. وأما على الإعراب الثاني فهو معطوف على مد

والنصب بعدك ما أضيف وجبا ... إن كان مثل ملء الأرض ذهباً

تنبيهان: الأول النص في نحو ذنوب ماء وحب عسلأ أولى من الجر؛ لأن النص يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور. وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك. الثاني إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لأن له باباً يذكره فيه، ولا نفراد تمييزها بأحكام منها جواز الوجهين المذكورين. وتمييز العدد إما واجب النصب كعشرين درهماً، أو واجب الجر بالإضافة كمائتي درهم ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي. ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزاً له نحو عشرين مداً براً، وثلاثين رطلاً عسلأً، وأربعين شبراً أرضاً "والنصب" للتمييز "بعد ما أضيف" من هذه المقدرات لغير التمييز "وجبا إن كان" المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه "مثل" {فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ} [آل عمران: 91] ، "ملء الأرض ذهباً" "ما في السماء قدر راحة سحاباً" إذ لا يصح ملء ذهب، ولا قدر سحاب، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب

حنطة. قوله: "في نحو ذنوب ماء" أي من المقدرات وما أجري مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد فإن جره أكثر كما صرح به الرضي وغيره لأن في جره تخفيفاً بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود وبخلاف نحو شبر أرض فإن الأظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما مر تأمل. قوله: "لأن النصب يدل" أي فهو نص في المقصود بخلاف الجر. قوله: "الوعاء الصالح لذلك" أي أو الصنعة الموزون بها أو المكيال الذي يكال به أو الشيء الذي يسمح به. قوله: "إنما لم يذكر تمييز العدد" أي مع أنه من تمييز المفرد. قوله: "ومنها أنه" أي تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزاً له أي العدد فبرا وعسلأ وأرضاً تمييزات لتمييز العدد وهو مدا ورطلا وشبرا. قوله: "والنصب إلخ" هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى أجره إذا أضفتها أي إلى التمييز كما قاله الشارح سابقاً بخلاف ما إذا كانت مضافة إلى غيره والمراد الإضافة ولو تقديرا فدخل نحو الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقىء شحما إذ التقدير ممتلئ

الأقطار ماء ومتفقى الأعضاء شحما فلا يجوز ممتلىء ماء ولا متفقى شحم.
قوله: "من هذه المقدرات" يشكل على هذا التقييد محتز قوله إن كان إلخ وهو قوله
أشجع الناس رجلا إذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا التقييد لا بقوله إن
كان إلخ وأيضا فملء وقدر من الشبيه بمقدرات لأنهما كالمقدر المساحي لا منها فالوجه
التعميم كما فعل المرادي. قوله: "لا يصح إغناؤه إلخ" إشارة إلى وجه الشبه في قوله إن
كان مثل إلخ. قوله: "ملء الأرض" برفع ملء على الحكاية كما أشار إليه الشارح.
قوله: "الأرض" بنقل حركة الهمزة إلى اللام. قوله: "فإن صح إغناء المضاف إلخ" قد
يقال الذي يغني عن المضاف إليه هو التمييز لأنه الذي يقع في محله لا المضاف ويدل
له قول الهمع ولا يحذف عند جر التمييز

(293/2)

والفاعل المعنى انصب بأفعلا ... مفضلا كانت أعلى منزلا

التمييز وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، نحو: هو أشجع الناس رجلاً، وهو
أشجع رجل.
تنبيه: محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد،
وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثل. ١. هـ. "والفاعل المعنى انصب" على التمييز "بأفعلا
مفضلاً" له على غيره. والفاعل في المعنى هو السببي، وعلامته أن يصلح للفاعلية عند
جعل أفعال فعلاً "كانت أعلى منزلاً" وأكثر مالا إذ يصح أن يقال: أنت علا منزلك
وكثر مالك، أما ما ليس فاعلاً في المعنى وهو ما أفعال التفضيل بعضه، وعلامته أن يصح
أو يوضع موضع أفعال بعض ويضاف إلى جمع قائم مقامه نحو زيد أفضل فقيه، فإنه
يصح

بالإضافة شيء غير التنوين أو النون إلا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد
أشجع الناس رجلاً فيقال: أشجع رجل بخلاف نحو لله دره رجلاً ووجه رجلاً فلا يقال
در رجل ولا ويح رجل. ١. هـ. قوله: "وجاز جره بالإضافة إلخ" ناقش فيه بعضهم بأنه
بعد الإضافة لم يبق تمييزاً بدليل صحة قولك: هو أشجع رجل قلباً فتمييزه، وقد يمنع
عدم بقائه تمييزاً وتمييزه لا ينافي كونه تمييزاً لما مر في كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز

تميز الأعداد. قوله: "محل ما ذكره إلخ" قد يقال الوجوب إضافي والمقصود بوجوب
النصب امتناع الجر بالإضافة فلا ينافي جواز جره بمن. سم.
قوله: "والفاعل المعنى" بنصب الفاعل بانصبه ونصب المعنى بإسقاط الخافض. ا. ه.
سندويي. والظاهر أنه يصح جر المعنى بالإضافة الفاعل إليه ومعنى كونه فاعل المعنى أنه
المتصف بالمعنى في الحقيقة إذ المتصف بالأحسنية في الحقيقة هو الوجه في قولك مثلاً
زيد أحسن وجهاً وفي آخر ما سننقله عن نكت السيوطي إشارة إلى هذا فتنبه. قوله:
"هو السبي" أي المتصف في المعنى بالشيء الجاري في اللفظ على غيره أي غير ذلك
المتصف فإن المنزل مثلاً هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ على
المخاطب. قوله: "إذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وكثر مالك" أي ولا يضر فوات
التفضيل إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع موضع أفعال التفضيل أو يقال: المراد علا
علوا زائداً وكثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محولاً عن الفاعل
كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السيوطي في نكته نقلاً عن ابن
هشام: التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن
وجهها وجهك أحسن، فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد
المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لأنك إذا
قلت حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجهاً محولاً عن حسن
وجهك وإنما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب إليه ذلك المعنى. ا. ه. ملخصاً وقد
علمت الجواب. قوله: "أما ما ليس فاعلاً في المعنى إلخ" والضابط أن تمييز أفعال
التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيد أفضل رجل وإن لم يكن من جنس ما
قبله نصب نحو زيد أكثر مالاً. قوله: "قائم"

(294/2)

وبعد كل ما اقتضى تعجباً ... ميز كأكرم بأي بكر أبا
واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد ... والفاعل المعنى كطب نفساً تفد

فيه أن يقال زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعال
التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو زيد أكرم الناس رجلاً "وبعد كل ما اقتضى تعجباً
ميز كأكرم بأي بكر" رضي الله تعالى عنه "أبا" وما أكرمه أبا؟ والله دره فارساً، وحسبك

به كافلاً، وكفى بالله علماً. ويا جارتا ما أنت جارة "واجرر بمن" لفظاً كل تمييز صالح لمباشرتها "إن شئت" لأنها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى في وبعضه صالح لمباشرتها، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة من "غير ذي العدد والفاعل" في "المعنى"

مقامه "أي مقام التمييز. قوله: "وبعد كل ما يقتضي تعجباً" إما وضعاً وهو ما أفعله وأفعل به أولاً نحو لله دره فارساً وما بعده. فإن قلت لا فائدة في هذا البيت لأن الإتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله. أجيب بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره نا لإضافة كما يشعر به المثال.

قوله: "ولله دره فارساً" يقال در اللبن يدر ويدر درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا والأقرب أن المراد هنا اللبن الذي ارتضعه من ثدي أمه وأضيف إلى الله تعالى تشريفاً يعني أن اللبن الذي تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب إلى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية. والمقصود التعجب كأنه قيل ما أفرس هذا الرجل، ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو لله دره فارساً ويا لها قصة من تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا فلله دره فارساً وجاءني زيد فيا له رجلاً، وزيد حسبك به ناصراً، ولله درك عالماً، وكذا بعد الاسم الظاهر نحو لله در زيد رجلاً ويا لزيد رجلاً، ومن تمييز المفرد إن كان مجهولاً. ثم رأيت في الرضي أيضاً ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كما في نحو لله در زيد رجلاً وكفى بزيد رجلاً إذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما في نحو طاب زيد علماً. قوله: "لفظاً" حال من من أي حالة كون من ملفوظة وليس متعلقاً بقوله اجرر لأن الجر قد يكون تقديرًا. قوله: "وكل تمييز إلخ" فيه تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب على المفعولية لا جرر. قوله: "غير ذي العدد" أي الصريح فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد وإنما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لأن وضع من البيانية أن يفسر بما وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها نحو: {أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} [الكهف: 31] ، وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعدداً والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لأن ما بعد من وهو التمييز مبين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح. وعندي في هذا التعليل نظر: أما أولاً فلائنه لا يتم على جميع الأقوال الآتية في من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى. وأما ثانياً فلائنه يقتضي امتناع من في نحو امتألاً الإناء

المحول عن الفاعل في الصناعة "كطب نفساً تفد" إذ أصله لتطب نفسك. فهذان لا يصلحان لمباشرتهما، فلا يقال: عندي عشرون من عبد، ولا طاب زيد من نفس. ومنه نحو أنت أعلى منزلاً. ويجوز فيما سواهما نحو عندي قفيز من بر، وشبر من أرض ومنوان من عسل، وما أحسنه من رجل.

تنبيهات: الأول كان ينبغي أن يستثنى مع ما استثناء المحول عن المفعول نحو غرست الأرض شجراً {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} [القمر: 12] ، وما أحسن زيداً أدباً، فإنه يمتنع فيه الجر بمن. الثاني تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولاً عن الفاعل في الصناعة

ماء لعدم صحة حمل الماء على الإناء ومقتضى المتن الصحة لأن التمييز في نحوه ليس فاعلاً في المعنى ولا مفعولاً وقد يدفع بأن الكلام في من المعهودة في جر التمييز وهي البيانية على أصح الأقوال كما سيأتي ومن في المثال ليست منها لأنها إما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل في المعنى بمن غير المعهودة في جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر.

قوله: "عن الفاعل في الصناعة" دخل فيه نحو زيد أطيب نفساً لأن التمييز فيه محمول عن فاعل أفعال التفضيل صناعة والأصل زيد أطيب نفسه وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن فاعل الفعل والأصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره، أو عن المبتدأ. قوله: "ومنه" أي من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة أنت أعلى منزلاً فمنزلاً محمول عن فاعل أفعال التفضيل صناعة والأصل أنت أعلى منزلك وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن فاعل الفعل والأصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أي علوا زائداً على علو منزل غيرك فلا يرد أنه إذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفي التوضيح أنه محمول عن المبتدأ والأصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأً فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلاً مجروراً وهو أيضاً صحيح وقد أسلفناه. قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلاً في المعنى ومحولاً عن المبتدأ في الصناعة لأن ما صلح لأن يخبر بالتفضيل عنه صلح لأن يكون فاعلاً في المعنى. قوله: "وأبرحت جارا" أي أعجبت.

ويصح في التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا في قول الأعشى:
أقول لها حين جدّ الرحي ... ل أبرحت ربا وأبرحت جارا
حين يتعين الكسر كما قيل. نعم الأولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا في المثال متعينا لعدم التحويل لأن قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بأنها نفسها جارة معجبة لا بأن جارها معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولم لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتياج إلى أن يقال تمثيله بهذا

(296/2)

لإخراج نحو لله دره فارسا، وأبرحت جارا، فإنهما وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا إلا أنهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما، ومن ذلك نعم رجلا زيد يجوز فيه نعم من رجل. ومنه قوله:

523- فنعم المرء من رجل تمامي

الثالث أشار بقوله إن شئت إلى أن ذلك جائز لا واجب. الرابع اختلف في معنى من هذه. فقليل للتبعيض وقال الشلوين: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت في نحو ما جاءني من رجل، قال: إلا أن المشهور من مذاهب النحاة

المثال لغير المحول مبني على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال. ونظيره كرم زيد ضيفا. قال في المغني إن قدر أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وإن قدر نفسه احتمال الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من. ١. هـ. أي للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير. الثاني من تمييز الجملة غير المحول قاله الدماميني. قوله: "إذ المعنى عظمت فارسا إلخ" ففارسا واقع على مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلا في المعنى. قوله: "ومن ذلك" أي من الفاعل في المعنى غير المحول عن الفاعل في الصناعة. قوله: "نعم رجلا زيد" مثله حبذا رجلا زيد. قال الشاعر:

يا حبذا جبل الريان من جبل

دمايني. قوله: "تامي" بكسر التاء إن كان تخفيف ياء النسبة لأجل الروي وبفتحها إن كان لأجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيما نسبة إلى تامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وإن وهم فيه الجوهري، هذا ما يفيد كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدمايني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض. وتميز باب نعم من تميز المفرد على ما صرح به الرضي وغيره. وأيده الدمايني بأن الضمير في نحو نعم رجلا زيد وزيد نعم رجلا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وإنما يعود على مبهم عام والرباط بين المبتدأ والخبر العموم. ا. هـ. أي وتميز العائد على مبهم تميز مفرد كما مر في نحو لله دره فارسا، والمبهم العام هو رجلا كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تميز الجملة على ما نقله الدمايني عن المصنف. قوله: "فليل للتبعيض إلخ" بقي قول ثالث وهو أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبي في باب حروف الجر ونقله المصنف عن الموضح في الحواشي وقال

523- صدره:

تخيره فلم يعدل سواه

والبيت من الوافر، وهو لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في الدرر 5/211؛ وشرح التصريح 1/399، 2/96؛ وشرح المفصل 7/133؛ والمقاصد النحوية 3/227، 4/14؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/369؛ وخزانة الأدب 9/395؛ والمقرب 1/69؛ وجمع الهوامع 2/86.

(297/2)

وعامل التمييز قدم مطلقا ... والفعل ذو التصريف نورا سبعا

ما عدا الأخفش أنها لا تزداد إلا في غير الإيجاب. قال في الارتشاف: ويدل لذلك يعني الزيادة العطف بالنصب على موضعها. قال الخطيب:

524- طافت أمانة بالركبان آونة ... يا حشنة من قوام ما ومنقبا

بنصب منتقبا على محل قوام. الخامس إذا قلت: عندي عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن، بل هو تركيب آخر لأن تمييز العدد شرطه الإفراد، وأيضا فهو معروف. ا. هـ. "وعامل التمييز قدم مطلقا" أي ولو فعلا متصرفا وفاقا لسيبويه

والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل. وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من

هو ظاهر. قوله: "وما أشبهها" أي مما أجرى مجراها وما حمل عليه. قوله: "ويدل لذلك" أي الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلاً للزيادة لأنه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد إذا كان يظهر في الفصح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره في الفصح عند حذفها فتأمل. قوله: "آونة" بمد الهمزة جمع أوان. من قوام بفتح القاف أي قامة وما زائدة. ومنتقبا بفتح القاف موضع النقاب. قوله: "لا يكون ذلك من جر إلخ" أي بل قوله من الرجال صفة لعشرون. قوله: "لأن تمييز العدد" أي المنصوب بقرينة أن الكلام في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة إلى الثلاثة جمع. قوله: "شرطه الأفراد" ولذلك قالوا في قوله تعالى: {وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا} [الأعراف: 16] ، أن أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أي فرقة.

قوله: "وعامل التمييز قدم" وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الإجماع على جوازه. قوله: "كونه فاعلاً في الأصل" أي وأعطى غير الفاعل في الأصل حكم الفاعل اجراء للباب على وتيرة واحدة. قوله: "لقصد المبالغة" أي في إسناد الطيب لزيد فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام. وقيل لقصد الإجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الإجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضاً. على أن النظر إلى الأصل والغالب فلا إشكال. قوله: "فلا يغير عما كان يستحقه إلخ" لا يقال قد يخرج الشيء عن أصله كئائب الفاعل فإنه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنبابة ممتنع، فأبي مانع من إعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم لأننا

524- البيت من البسيط، وهو للحطينة في ديوانه ص11؛ وخزانة الأدب 3/ 270، 289؛ والدرر 4/ 34؛ وشرح التصريح 1/ 398؛ والمقاصد النحوية 3/ 242؛ وبلا نسبة في الخصائص 2/ 432؛ وجمع الهوامع 1/ 251.

.....

وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. أما غير المتصرف فبالإجماع. وأما قوله:

525- ونارنا لم يُرَ نارًا مثلها

فضرورة. وقيل الرؤية قلبية ونارًا مفعول ثانٍ "والفعل ذو التصريف نزرًا سبق" هو مبني للمفعول، ونزرًا حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أي محيىء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقًا بالتمييز نزر أي قليل. من ذلك قوله:

526- أنفسًا تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا

وقوله:

527- وما كان نفسًا بالفراق تطيب

وقوله:

نقول الأصل عدم الخروج عن الأصل. قوله: "ونارنا إلخ" فنارًا تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لأنه تمييز مفرد. قوله: "ونزرا حال إلخ" قال سم فيه نظر والوجه كونه مفعولا مطلقا أي سبقا نزرًا. ا. هـ. ووجه النظر أن جعله حالا من ضمير سبق يقتضي أن النظر وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لي وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالا سماعي. قوله: "وما كان نفسًا" كان زائدة وضمير تطيب يرجع إلى ليلي في صدر البيت وهو: أتهجر ليلي بالفراق حبيبها

525- عجزه:

قد علمت ذاك معد كلها

والرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 239.

526- البيت من المتقارب، وهو لرجل من طيئ في شرح التصريح 1/ 400؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 477؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 372؛ وشرح شواهد المغني 2/ 862؛ ومغني اللبيب 2/ 462؛ والمقاصد النحوية 3/ 241.

527- صدره:

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها

والبيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص 290؛ والخصائص 2/ 384؛

ولسان العرب 1/ 290 "حب"؛ وللمخيل السعدي أو لأعشى همدان أو لقيس بن
الملوح في الدرر 4/ 36؛ والمقاصد النحوية 3/ 235؛ وللمخيل السعدي أو لقيس بن
معاذ في شرح شواهد الإيضاح ص188؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص197؛
والإنصاف ص828؛ وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ص1330؛ وشرح ابن عقيل
ص348؛ وشرح المفصل 2/ 74؛ والمقتضب 3/ 36، 37؛ وجمع الهوامع 1/ 252.

(299/2)

.....

528- ضيعت حزمي في إبعادي الأمل ... وما ارعويت وشيئاً رأسي اشتعلا
وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي القياس عليه محتجين بما ذكر، وقياساً على غيره
من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب.
تنبيهان: الأول مما استدل به الناظم على الجواز قوله:

529- رددت بمثل السيد نهد مقلص ... كميش إذا عطفاه ماء تحلبا
وقوله:

530- إذا المرء عينا قر بالعيش مثرياً ... ولم يعن بالإحسان كان مذمماً
وهو سهو منه؛ لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز
هو المحذوف. الثاني أجمعوا على منع التقديم في نحو كفى يزيد رجلاً؛ لأن كفى وإن كان
فعلاً متصرفاً إلا أنه في معنى غير المتصرف، وهو فعل التعجب؛ لأن معناه ما

قوله: "ضيعت حزمي إلخ" الحزم ضبط الأمور وإتقانها والاروعاء الانزجار. قوله: "بما
ذكر" أي من الأبيات. وأجيب بأنه ضرورة. قوله: "وقياساً على غيره من الفضلات"
أجيب بالفرق فإن تقديم التمييز محلّ بالعرض السابق من التأخير بخلاف غيره من
الفضلات قاله الدماميني، ويرد عليه أن توسط التمييز أيضاً محلّ بالعرض مع أنه جائز
فتدبر. قوله: "رددت بمثل السيد" أي بفرس مثل السيد بكسر السين أي الذئب. نهد
بفتح النون أي ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم، كميش بكاف
مفتوحة فميم مكسورة فتحية ساكنة فشين معجمة أي سريع العدو والثلاثة صفات
لمثل. والشاهد في ماء حيث قدمه على عامله، وهو تحلبا أي سال. قوله: "عينا قر" قال

في القاموس: قرت عينه تفر بالكسر والفتح قرة وقد تضم وقروراً: بردت وانقطع
بكأؤها، أو رأت ما كانت متشوّقة إليه. ا. هـ. ومثريا حال أي كثير المال كما في
القاموس وتفسير البعض له بمعطياً لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت. قوله: "وهو سهو
منه إلخ"، نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن ففي التسهيل: وقد تغنى
ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل. ا. هـ. فكان الأولى أن يقول بدل قوله وهو سهو
ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه، والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد
يدفع النظر بأن التعبير بالسهو نظراً إلى قوله في الخلاصة:

528- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 861؛ وشرح ابن
عقيل ص 348؛ وشرح عمدة الحافظ ص 478؛ ومغني اللبيب 2/ 462؛ والمقاصد
النحوية 3/ 24.

529- البيت من الطويل، وهو لربيعه بن مقروم في شرح شواهد المغني ص 860؛
وشرح عمدة الحافظ ص 477؛ والمقاصد النحوية 3/ 229؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب
ص 462.

530- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب 2/ 462.

(300/2)

.....

أكفاه رجلاً.

خاتمة: يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في سبعة أمور فأما أمور الاتفاق
فإنهما: اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأما أمور الافتراق فالأول: أن
الحال تحيء جملة وظرفاً ومجروراً كما مر والتمييز لا يكون إلا اسماً. الثاني أن الحال قد
يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال، ولا كذلك التمييز. الثالث في
الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات. الرابع أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف
التمييز. الخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً أو وصفاً يشبهه، ولا يجوز
ذلك في التمييز على الصحيح. السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود،
وقد يتعاكسان، فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهباً، ويأتي التمييز مشتقاً نحو لله دره

فارسًا، وقد مر السابع الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز، فأما قوله تعالى: {إِنَّ
عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا} [التوبة: 36] ، فشهرًا مؤكد لما فهم إن عدة
الشهور، وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين، وأما إجازة المبرد ومن وافقه نعم
الرجل رجلًا زيد فمردودة. وأما قوله:

531- تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا
فالصحيح أن زادًا معمول لتزود: إما مفعول مطلق أن أريد به التزود، أو مفعول به إن

وألزوا إذا إضافة إلى جمل الأفعال. قوله: "ولا كذلك التمييز" ممنوع فقد يتوقف معنى
الكلام على التمييز نحو ما طاب زيد إلا نفسًا. شني. قوله: "مبينة للهيئات" ليس المراد
بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها، وإلا خرج نحو تكلم صادقًا، ولا يرد جاء زيد
والشمس طالعة؛ لأنه في معنى جاء مقارنًا لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة
للصفة. قاله الدماميني. قوله: "مبين للذوات" أي أو النسب ليوافق ما مشى عليه
سابقًا، وإن التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضًا في الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر
بيانه. قوله: "بخلاف التمييز" أي فإنه لا يتعدد أي بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن
يتعدد. قوله: "لعامله" أي مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل. قوله: "فمردودة"؛
لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز. قوله: "إما مفعول مطلق إلخ"

531- البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب 9/ 394، 399؛ والخصائص
1/ 83، 396؛ والدرر 5/ 210؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 109؛ وشرح شواهد
المغني ص 57؛ وشرح المفصل 7/ 132؛ ولسان العرب 3/ 198 "زود"؛ والمقاصد
النحوية 4/ 30؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ص 862؛ وشرح ابن عقيل
ص 456؛ ومغني اللبيب ص 462؛ والمقتضب 2/ 150.

(301/2)

حروف الجر:

هاك حروف الجر وهي من إلى ... حتى خلا حاشا عدا في عن على

أريد به الشيء الذي يتزود به من أفعال البر، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالًا.

وأما قوله:

532- نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ... رد التحية نطقاً أو بإيماء

فتاة حال مؤكدة، والله أعلم.

حروف الجر:

"هاك حروف الجر وهي" عشرون حرفاً "من" و"إلى" و"حتى" و"خلا"

الظاهر أنه يصح أن يكون حالاً مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله في قول الشاعر نعم الفتاة إلخ. قوله: "نعت له" أي بحسب ما كان بدليل بقية كلامه. قوله: "فصار حالاً" أي كما هو شأن صفة النكرة إذا تقدمت نحو:

لمية موحشاً طلل

حروف الجر:

قدمها على الإضافة لما قيل إن العمل فيها للحرف المقدر. وإنما سميت حروف الجر إما؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال أي توصلها إلى الأسماء. وإما؛ لأنها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم، ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا في الاستثناء أحرف جر؛ لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لإيصاله إليه؛ لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له، أو انتفائه عنه قاله الدماميني. قوله: "هاك حروف الجر" ها بالقصر هنا وقد تمد كما في: {هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ} [الحاقة: 19]، اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من تذكير وتأنيث، وإفراد وتنثية وجمع كالكاف في رويدك ومع اسم الإشارة، وأرأيتك بمعنى أخبرني ونحو إياك. قاله يس وغيره. قوله: "وهي من إلخ" الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الإخبار ويقال في من منا كإلى، بل قيل: إنها الأصل فخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وسكون النون. قوله: "ورب" ويقال: رب بفتح الراء ورب بضم

532- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 277؛ وخزانة

الأدب 9/ 398؛ والدرر 5/ 209؛ وشرح التصريح 2/ 95؛ وشرح شواهد المغني

ص 862؛ ومغني اللبيب ص 464؛ والمقاصد النحوية 4/ 32؛ وجمع الهوامع 2/ 86.

مذ منذ رب اللام كي واو وتا ... والكاف والبا ولعل ومتى

"حاشا" و"عدا" و"في" و"عن" و"على" و"مذ" و"منذ" و"رب" و"اللام" و"كي" و"واو" وتا والكاف والبا ولعل ومتى "كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي. وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء. وقل من ذكر كي ولعل ومتى في حروف الجر لغاية الجر بمن. أما كي فتجر ثلاثة أشياء: الأول ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء نحو كيمه بمعنى لمه. والثاني ما المصدرة مع صلتها كقوله:

533- يراد الفتي كيما يضر وينفع

الراء والباء، وريت بضم الراء وفتح الباء والتاء، وريت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء، وريت بفتح الثلاثة، وريت بفتح الأولين وسكون التاء، وبتخفيف الباء من هذه السبعة، وريتا بالضم وفتح الباء المشددة، ورب بالضم فالسكون، ورب بالفتح فالسكون، فهذه سبع عشرة لغة. ا. هـ. همع.

فائدة: ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى اسميتها وأيده الرضي بأنها في التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية في التكثير؛ إذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس، ولا خلاف في اسمية كم. ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجع. وجنح إليه الدماميني أيضًا. قال: ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم من

تضمنها معنى الإنشاء الذي حقه أن يؤدي بالحرف أو مشابقتها الحرف وضعاً في بعض لغاتها، وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه. قوله: "على التفصيل الآتي" أي من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات، وبعضها بالظاهر إلى غير ذلك. قوله: "وقد تقدم الكلام إلخ" اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة التفصيل الآتي. قوله:

"كيمه" أصلها كيما فحذفت ألف ما وجوباً لدخول حرف الجر عليها، وجيء بهاء السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة، وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصريح وغيره. قوله: "ما المصدرة مع صلتها" كان الأولى أن يقول المصدر المنسبك من صلة ما وكذا يقال فيما بعده، يدل على ذلك قوله بعد في تأويل المصدر مجرور بما كذا قال البعض، والأوجه أن مجموع الحرف

وصلته مجرور محلاً بالحرف

533- صدره:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما

والبيت من الطويل، وهو للنابعة الجعدي في ملحق ديوانه ص246؛ وله أو للنابعة
الذبياني في شرح شواهد المغني 1/ 507؛ وللنابعة الجعدي أو للنابعة الذبياني، أو لقيس
بن الخطيم في خزانة الأدب 8/ 498؛ والمقاصد النحوية 4/
245؛ ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص235، وكتاب الصناعتين ص315؛
وللنابعة الذبياني في شرح التصريح 2/ 3؛ والمقاصد النحوية 4/ 379؛ وبلا نسبة في
أوضح المسالك 3/ 10؛ وتذكرة النحة ص609؛ والجني الداني ص262؛ والحيوان 3/
76؛ وخزانة الأدب 7/ 105؛ وشرح عمدة الحفاظ 266؛ ومغني اللبيب 1/ 182؛
وهمع الهوامع 1/ 5، 31.

(303/2)

.....

أي للضر والنفع قاله الأخفش. وقيل ما كافة الثالث أن المصدرية وصلتها نحو جئت
كي أكرم زيداً إذا قدرت أن بعدها، فأن والفعل في تأويل مصدر مجرور بها، ويدل على
أن تضمير بعدها ظهورها في الضرورة كقوله:

534- فقالت أكل الناس أصبحت مائناً ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا
والأولى أن تقدم كي مصدرة، فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو: {لَكي لَا
تأسوا} [الحديد: 23] ، وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الأول ومحدوفته مفتوحة
الآخر ومكسورته. ومنه قوله:

535- لعل الله فضلكم علينا ... بشيء إن أمكم شريم
وقوله:

536- لعل أي المغوار منك قريب

لأنه الذي تسلط عليه الحرف، ودلالة قول الشارح في تأويل مصدر مجرور بها إنما يظهر

إذا قرىء مجرور بالجر، فإن قرىء بالرفع خبر ثان لقوله فإن والفعل فلا، ولم يقل على هذا مجروران؛ لأن المراد مجموع أن والفعل فتأمل. قوله: "للضر والنفع" أي ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع. قوله: "وقيل ما كافة" أي لكي عن عملها الجر مثلها في رما. قوله: "فقلت أكل الناس إلخ" كل مفعول أول لمائحًا ولسانك أي حلاوة لسانك المفعول الثاني كما في التصريح وغيره، وإن عكس البعض وعطف تخدع تفسيري والخدع إرادة المكر بالغير من حيث لا يعلم. قوله: "والأولى" أي في الموضع الثالث. قوله: "ثابتة الأول إلخ" حال من الضمير المجرور بالباء، فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها، ولا يجوز في غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصريح. قوله: "لعل الله"، فالله مرفوع تقديرًا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه

534- البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص108؛ وخزانة الأدب 8/ 481، 482، 483، 488؛ والدرر 4/ 67؛ وشرح التصريح 2/ 3، 231؛ وشرح المفصل 9/ 14، 16؛ وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني 1/ 508؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 11؛ وخزانة الأدب ص125؛ وجواهر الأدب ص125؛ والجنى الداني ص262؛ ورصف المباني ص217؛ وشرح التصريح 2/ 30؛ وشرح شذور الذهب ص373؛ وشرح عمدة الحفاظ ص267؛ ومغني اللبيب 10/ 183؛ وهمع الهوامع 2/ 5.

535- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 7؛ والجنى الداني ص584؛ وجواهر الأدب ص403؛ وخزانة الأدب 7/ 422، 423، 430؛ ورصف المباني ص375؛ وشرح التصريح 2/ 2؛ وشرح ابن عقيل ص351؛ وشرح قطر الندى ص249؛ والمقاصد النحوية 3/ 247؛ والمقرب 1/ 193.

536- صدره:

فقلت ادع وارفع الصوت داعيًا

(304/2)

وأما متى فالجر بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية. سمع من كلامهم أخرجها متى كمة

أي من كمه. وقوله:

537- شرين بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لمن نئيج

وأما الأربعة عشر الباقية فسيأتي الكلام عليها.

تنبيهان: الأول إنما بدأ بمن؛ لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو من عندك. الثاني عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة

بالزائد، وفضلكم خبر وإن أمكم شريم أي مفضضة بدل من شيء. قوله: "وهو بمعنى من الابتدائية" قال في الهمع، وتأني اسمًا بمعنى وسط. حكى وضعها متى كمه: أي وسطه. قوله: "شرين" أي السحب وضمن شرين معنى روين فعدها بالباء أو هي بمعنى من وقوله لمن نئيج أي صوت حال من النون في شرين، وهذا على قول العرب والحكماء: إن السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يمطره. قال في التصريح يقال: إن السحاب في بعض المواضع تدنو من البحر الملح، فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج، ثم تذهب صاعدة إلى الجو، فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها، وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى. ا. ه. قوله: "لأنها أقوى حروف الجر"؛ ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها. قوله: "نحو من عندك" أي من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية. قوله: "ها التنبيه" أي صورة لا معنى إذ هي حرف قسم وكذا يقال في قوله، وهمزة الاستفهام كما في سم، وقوله إذا جعلت أي

= والبيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص 96؛ وخزانة الأدب 10/ 426، 428، 430، 436؛ والدرر 4/ 174؛ وسر صناعة الإعراب ص 407؛ وشرح أبيات سيويه 2/ 269؛ وشرح شواهد المغني ص 691؛ ولسان العرب 1/ 283 "جوب" 11/ 473 "علل"؛ والمقاصد النحوية 3/ 247؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص 375؛ وشرح ابن عقيل ص 350؛ وشرح التصريح 1/ 213؛ وكتاب اللامات ص 136؛ ولسان العرب 12/ 550 "لم"؛ ومغني اللبيب ص 286، 441؛ وجمع الهوامع 2/ 33.

537- البيت من الطويل، وهو لأي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص 201؛ والأشباه والنظائر 4/ 287؛ وجواهر الأدب ص 99؛ وخزانة الأدب 7/ 97، 99؛ والخصائص 2/ 85؛ والدرر 4/ 179؛ وسر صناعة الإعراب ص 135، 424؛ وشرح أشعار الهذليين 1/ 129؛ وشرح شواهد المغني ص 218؛ ولسان العرب 1/ 487 "شرب"، 5/ 162 "محز"، 15/ 474 "متى"؛ والمحتسب 2/ 114؛ والمقاصد النحوية

3/ 249؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص 515؛ والأزهية ص 284؛ وأوضح المسالك
3/ 6؛ والجني الداني ص 43، 505؛ وجواهر الأدب ص 47، 378؛ ورصف المباني
ص 151؛ وشرح ابن عقيل ص 352؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 268؛ وشرح قطر
الندى ص 250؛ والصاحبي في فقه اللغة ص 175؛ ومغني اللبيب ص 105؛ وجمع
الهوامع 2/ 34.

(305/2)

.....
الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرف الجر في القسم. قال في التسهيل: وليس الجر في
التعويض بالعوض خلافاً للأخفش ومن وافقه. وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن في
القسم حرف جر وشذا في ذلك. وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو م الله.
وجعله في التسهيل بقية أيمن قال: وليست بدلاً من الواو ولا أصلها من خلافاً لمن زعم
ذلك. وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان، وقرئ: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} [ص: 3] ،
وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم. وذهب سيبويه إلى أن
لولا

كلتاها. قوله: "في التعويض" أي صورة تعويضها التنبيه، وهمزة الاستفهام عن باء
القسم يقال: ها الله بقطع الهمزة ووصلها مدًا وقصرًا فاللغات أربع وآله بالمد مع
الوصل، والله بالقطع بلا تعويض شيء عن الباء كذا في الهمع. قال الدماميني: وأضعف
اللغات الأربع في ها الله حذف ألفها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن
هشام، لكن نقلها غير واحد عن الجرمي. قوله: "بالعوض" أي بل بالمعوض عنه
المحذوف وهو الباء؛ لأنها أصل حروف القسم.
قوله: "خلافاً للأخفش ومن وافقه" أي حيث ذهبوا إلى أن الجر بالعوض، وهو المنتجه
عندي بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من
الواو وقياسها التنبيه، وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن
النصب بهما بل بأن المضمرة قياس مع الفارق؛ لأن الفاء والواو ليستا في الحقيقة
عوضين عن أن بدليل إضممارها بعدهما بخلافها التنبيه والهمزة فافهم. قوله: "إلى أن

أيمن" بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الأفصح، وبالكسر فالضم، وبالكسر فالفتح، وبفتحتين. ويقال: إيم بكسر فضم، وأيم بفتح فضم، وإيم بكسرتين، وهيم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم: قال أبو حيان وهي أغرب لغاتها. وإم بكسرتين، وأم بفتحتين، وأم بفتح فضم، وأم بفتح فكسر، وأم بكسر فضم، وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما، وم مثلثا، فهذه عشرون لغة كذا في الهمع. قوله: "وشذا في ذلك"؛ لأنها اسم بمعنى البركة. قوله: "نحو م الله" هو على هذا القول مبني على إحدى الحركات؛ لأنه حرف جر وبهذا يعرف ما في كلام البعض فانظره. وأما على غيره فالحركة حركة بنية حركة الإعراب على النون المحذوفة تخفيفاً. قوله: "وليست بدلاً من الواو" رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلاً لوجب فتحها كما في التاء قاله الدماميني. وفيه أن الواو بدل من الباء، ولم توافقها في الحركة إلا أن يقال خالفها للتخفيف. قوله: "ولا أصلها من"، أي التي هي حرف قسم على رأي جماعة مشى عليه المصنف في تسهيله في مبحث من الجارة مختص برب مضافاً إلى الياء نحو من ري لأفعلن بضم الميم وكسرهما مع سكون النون فيهما، وإنما لم يكن الأصل من هذه فحذفت نونها؛ لأن الأشهر في من هذه الاختصاص بري وأما رواية الأخفش من الله فشاذة بخلاف م. وأما من التي هي لغة في أيمن فمثلثة الحرفين كما مر قاله الدماميني بعضه في مبحث من الجارة، وبعضه في مبحث أيمن. قوله: "والصحيح أنها اسم" أي مصدر أو اسم فعل، أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول

(306/2)

حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو لولاي ولولاك ولولاه، فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه. وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر. وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله:

538- أتطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن وقوله:

539- وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قنة النيق منهوي

المطلق. قوله: "أن لولا حرف جر" أي لا يتعلق بشيء كرب ولعل الجارة تنزيلاً للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المعني، وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل، ولهذا ضعف الرضي مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الأصلي لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا. فافهم. والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف، فيكون للضمير محلان على رأي سيبويه، فقول الشارح وزعم الأخفش أنها في موضع رفع أي فقط. قوله: "ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع" أي، وإن كان غالب نيابة الضمائر في الضمائر المنفصلة، فقد وجدت في المتصلة كما في عساه وعساك وعساني على قول تقدم في أفعال المقاربة. وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه، من حيث إن الضمير في محل رفع بالابتداء، أو غير لازم الظاهر الثاني لما مر من أن معنى كون الكاف، والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط، فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وجر كما في عجبت من ضربك زيداً. واعلم أنك إذا عطفت على مدخول لولا اسماً ظاهراً تعين رفعه إجماعاً؛ لأنها لا تجر الظاهر نبه عليه الدماميني. قوله: "حسن" قال العيني: أراد به الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما، ويروى عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة. ويروى جبن. قوله: "وكم موطن" كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحت، أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاي طحت والرباط محذوف

538- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف 2/ 693؛ وجواهر الأدب ص397؛ وشرح ابن عقيل ص353؛ وشرح المفصل 3/ 120؛ ولسان العرب 15/ 470 "أمالاً".

539- البيت الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في الأزهية ص171؛ وخزانة الأدب 5/ 336، 337، 342؛ والدرر 4/ 175؛ وسر صناعة الإعراب ص395، وشرح أبيات سيبويه 2/ 202، وشرح المفصل 3/ 118، 9/ 23، والكتاب 2/ 374، ولسان العرب 12/ 92 "جرم" 15/ 370 "هوا"؛ وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 691؛ والجني الداني ص603؛ وجواهر الأدب ص397؛ وخزانة الأدب 10/ 333؛ ورصف المباني ص295؛ وشرح ابن عقيل ص353؛ ولسان العرب 15/ 470 "إمالاً" والممتع في التصريف 1/ 191؛ والمنصف 1/ 72.

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى ... والكاف والواو ورب والتا
واخصص بمذ ومنذ وقتنا وبرب ... منكرا والتاء لله ورب

انتهى "بالظاهر اخصص منذ" و"مد وحتى والكاف والواو ورب والتا"، وكى ولعل ومتى
وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة، وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على ما سيأتي
بيانه "واخصص بمذ ومنذ وقتنا" وأما قولهم. ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن
من الله خلقه أي منذ زمن خلق الله إياه.

تنبيه: ويشترط في مجرورهما مع كونه وقتنا أن يكون معيناً لا مبهماً، ماضياً أو حاضراً لا
مستقبلاً؛ تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا، ولا تقول مذ يوم، ولا أراه مذ غد
وكذا في منذ. ا. هـ "و" اخصص "برب منكرا" نحو رب رجل، ولا يجوز رب الرجل

أي طحت فيه. وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطيح ويطوح أي
هلك. وقوله كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط، وفاعله منهوي أي ساقط.
والأجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة. والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل،
وكذا النيق بكسر النون وبالقف آخره، فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم.
قوله: "بالظاهر اخصص" الباء داخله على المقصور عليه على عكس قوله الآتي
واخصص بمذ ومنذ، وإنما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه
بالوقت وبعضه بالمنكر، وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضاً عن باء
القسم لا أصلاً فيه، وغرابة الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى
اجتماع كافين في نحو كك وطرдна المنع. قوله: "واخصص بمذ ومنذ وقتنا" قال ابن
عصفور: ما يسأل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً، فتقول:
منذ كم ومنذ متى ومنذ أي وقت، ولا تقول: مذ ما؛ لأن ما لا تكون ظرفاً. فإن قلت:
سينص على دخولهما على الأفعال، فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت. أجيب
بأنهما حينئذ ليسا حراً في جر باتفاق والكلام. فيما إذا كانا جارين. ا. هـ. يس على أن
منهم من يرى أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجمله وعليه لا إشكال.
قوله: "منذ أن الله خلقه" أي على رواية فتح الهمزة أما على رواية الكسر، فمند اسم
لدخولها على الجملة. قوله: "ويشترط في مجرورهما"، وكذا في مرفوعهما وبقي شرط رابع،
وهو أن يكون متصرفاً فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه، ويشترط في عاملهما أن
يكون فعلاً ماضياً منقياً نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة، أو متطاولاً نحو سرت منذ يوم

الخميس، ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قاله يس. قوله: "واخصص برب منكراً" أي في الكثير فلا يرد قوله الآتي، وما رووا إلخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشري أن مثل هذا الضمير نكرة؛ لأنه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسي معرفة جار مجرى النكرة، وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره نحو رب رجل وأخيه؛ لأنه نكرة تقديرًا إذ التقدير وأخ له، وإنما لم يجوز رب أخي الرجل؛ لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع أما رب رجل وزيد مثلاً فلا يجوز. قال في التسهيل، ولا يلزم وصفه أي المنكر

(308/2)

وما رووا من نحو ربه فتى ... نزر كذا كها ونحوه أتى

"والتاء لله ورب" مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم نحو: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} [الأنبياء: 57] ، وترب الكعبة، وتربي لأفعلن، ونذر تالرحمن وتحياتك "وما رووا من نحو ربه فتى"، وقوله:

540- وربه عطباً أنقذت من عطبه

"نزر" أي قليل.

تنبيه: يلزم هذا الضمير الجرور بما الأفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى، فيقال: ربه رجلاً وربه امرأة. قال الشاعر:

541- ربه فتية دعوت إلى ما ... يورث المجد دائماً فأجابوا

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل "كذا كها ونحوه أتى" أي قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلاً كقوله:

الجرور بها خلافاً للمبرد ومن وافقه.

قوله: "والتاء لله ورب" يوهم التسوية في الدخول عليهما، وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة. قوله: "ربه فتى" قال الجامي: هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن يعني قبل ذكره مؤخراً تمييزاً، فلا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما مر هذا ما ظهر. قوله: "وربه عطباً" أي مشرفاً على العطب أي الهلاك قاله العيني، ولا ينافيه قوله: أنقذت من

عطبه؛ لأن المراد أبعدته عن العطب، وإنما عبر بالإنقاذ المشعر بالوقوع مبالغة. قوله: "أي قليل" أي بالنسبة للظاهر، وقيل: معنى نزر شاذ من جهة القياس وإن كان كثيراً مطرداً في الاستعمال. قوله: "الأفراد والتذكير" أي استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد، وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو ربها امرأة، وربهما رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع. قوله: "والتفسير بتمييز بعده" يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس، ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس، فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلاً، فإنه ضعيف وإشعار المخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبئس، وعدم إشعار

540- صدره:

واه رأيت وشيكا صدع أعظمه

والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر 4 / 127؛ وشرح ابن عقيل ص 356؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 271؛ والمقاصد النحوية 3 / 257؛ وجمع الهوامع 1 / 66، 27 / 2.

541- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 19؛ والدرر 4 / 128؛ وشرح التصريح 2 / 4؛ وشرح شذور الذهب ص 172؛ وشرح شواهد المغني ص 874؛ ومغني اللبيب ص 491؛ والمقاصد النحوية 3 / 259؛ وجمع الهوامع 2 / 27.

(309/2)

542- وأم أو عال كها أو أقربا

وقوله:

543- ولا ترى بعلا ولا حاللا ... كه ولا كهن إلا حاظلا

وهذا مختص بالضرورة.

تنبيه: قوله ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه: الأول أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله: كه ولا كهن. الثاني أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقاً، وقد

شد دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب، كقوله:

شيء به في رب فتنبه. قوله: "دائبًا" أي إرثًا دائبًا أي دائمًا. قوله: "وأم أو عال كها أو أقربا" صدره:

خلى الذنابات شمالًا كتبًا

وضمير خلى لعمار وحشي والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع، وشمالًا ظرف أي ناحية شماله وكتبًا بفتح الكاف والمثلثة أي قريبًا منه، والمفعول الثاني لخلي إما شمالًا وكتبًا حال، أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع، وهو منصوب عطفاً على الذنابات، أو مرفوع بالابتداء خبره كها أي كالذنابات، وأقربا على الأول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثاني معطوف على المجرور. قوله: "ولا ترى بعلاً" أي زوجًا ولا حالاً أي زوجات كه أي كالعمار الوحشي، ولا كهن أي الأتّن إلا حاذلاً استثناء من بعلاً، والحاذل المانع من التزويج كالعاضل، وكانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنه. قوله: "وهذا مختص بالضرورة" أي خلافاً لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط، حيث شبهه بربه مع أنه قليل جداً، وضرورة ويجاب بأن التشبيه في أصل القلة، قوله: "مطلقاً" أي سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة. قوله: "وقد شد إلخ" غرضه التورك على المتن إذا حملت عبارته على الاحتمال الثاني بإيهام عبارته أن دخول الكاف

542- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 269؛ وأوضح المسالك 3/ 16؛ وجمهرة اللغة ص 61؛ وخزانة الأدب 10/ 195، 196؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 95؛ وشرح شواهد الشافية ص 345؛ والكتاب 2/ 384؛ ومعجم ما استعجم ص 212؛ والمقاصد النحوية 3/ 253؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 356؛ وشرح المفصل 8/ 16، 42، 44.

543- الرجز لرؤية في ديوانه ص 128؛ وخزانة الأدب 10/ 195، 196؛ والدرر 5/ 268، 4/ 152؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 163؛ وشرح التصريح 2/ 4؛ والمقاصد النحوية 3/ 256؛ وللعجاج في الكتاب 2/ 384؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 18؛ وجواهر الأدب ص 124؛ ورصف المباني ص 204؛ وشرح ابن عقيل ص 357؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 269؛ وجمع الهوامع 2/ 30.

544- وإذا الحرب شمرت لم تكن كي

وكقول الحسن: أنا كك وأنت كي. وأما دخولها على ضمير الرفع نحو ما أنا كهو، وما أنا كأنت، وما أنت كأنا، وعلى ضمير النصب نحو ما أنا كإياك وما أنت كإياي، فجعله في التسهيل أقل من دخول على ضمير الغيبة المتصل. قال المرادي: وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر فهو مساو. والثالث أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر، أي أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله:

545- فلا والله لا يلفي أناس ... فتى حتاك يا ابن أبي زياد

وقوله:

على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة؛ لأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا. قوله: "وإذا الحرب شمرت" أي نهضت وكي بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم، كما في الدماميني عن سيبويه. قوله: "وأما دخولها" مقابل لمخدوف أي هذا دخولها على ضمير الجر وأما إلخ. قوله: "فجعله في التسهيل أقل" يتجه لي أن المراد الأقلية من حيث القياس، وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادي الذي سيذكره الشارح، وأن وجه أقليته أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرا، وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر، فإن شذوذه من الجهة الأولى، فاعرفه فإنه في غاية النفاسة.

قوله: "قال المرادي وفيه نظر إلخ" حاصله منع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر في لسان العرب كان مساويا. قوله: "كقوله" أي في حتى الجارة التي الكلام فيها أما حتى العاطفة، فتدخل على المضممر كضربتهم حتى إياك. وقال ابن هشام الخضراوي: لا تعطف إلا الظاهر كالجارة. ا. هـ. فارضي. قوله: "فلا والله إلخ" الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا في جواب القسم على ما قاله العيني وغيره، وفيه أن الحقيق بكونه تأكيدا لا الثانية دون الأولى، فيكون القسم مقحما بين النافي والمنفي إلا أن يراد التوكيد اللغوي، ولا يلفي جوابه أي لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول، وقوله

حين تدعو الكماة فيها نزال

والبيت من الخفيف، وهو لبشار بن برد في ديوانه، والدرر 4 / 154؛ وبلا نسبة في
خزانة الأدب 10 / 197، 198؛ والمقاصد النحوية 3 / 265؛ وجمع الهوامع 2 / 31.
545- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الجني الداني ص 544؛ وجواهر الأدب
ص 408؛ وخزانة الأدب 9 / 474، 475؛ والدرر 4 / 111؛ ورصف المباني
ص 185؛ وشرح ابن عقيل ص 355؛ والمقاصد النحوية 3 / 265؛ والمقر 1 / 194؛
وجمع الهوامع 2 / 23.

(311/2)

بعض وبين وابتدئ في الأمكنة ... بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة

546- أتت حتاك تقصد كل فج ... ترجي منك أنما لا تخيب

ا. هـ.

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف "بعض وبين وابتدئ في الأمكنة بمن" أي تأتي
من لمعان، وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى الأول التبعيض

حتاك أي إليك أي إلى لقيك، والمعنى لا يجدون فتى إلى أن يلقوك فحينئذ يجدون الفتى
هذا ما ظهر لي. قوله: "في ذكر معاني إلخ"، اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر
لا ينوب بعضها عن بعض قياساً، كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض، وما
أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو على
شدوذ النيابة، فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ، وجوز
الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياساً، كما في التصريح
والمغني، وإن اقتضى كلام البعض خلافه، فالتجوز عندهم في الحرف قال في المغني:
وهذا المذهب أقل تعسفاً.

قوله: "بمن" قال في الجمع الغالب في نون من إذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام
التعريف، وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال ابن مالك: قليل وابن
عصفور: ضرورة وأبو حيان: كثير حسن، فإن كانت اللام مدغمة لم يجر حذف النون،
فلا يقال في من الظالم ومن الليل: م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بني، فإنهم لا

يحذفونها إلا إذا لم تدغم اللام بعدها، وأما نون عن، فالغالب فيها الكسر مطلقاً مع اللام وغيرها، وحكى الأخفش ضمها مع اللام قال أبو حيان: وليس له وجه من القياس. ا. هـ. باختصار. قوله: "أي تأتي من لمعان" أشار به إلى أن الأمر في كلام المصنف ليس على حقيقته، إذ المراد الإخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك، وظاهر كلام الشارح أن المعاني العشرة حقائق، والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية لعدم تبادرها الذي هو علامة الحقيقة. قوله: "على الخمسة الأولى"، قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلاً.

قوله: "التبعية" إن أريد به التبعية الملحوظ لغيره أي لكونه حالة بين المتعلق والجرور، وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة في العبارة، وإن أريد به مطلق التبعية كان في العبارة مسامحة؛ لأن معنى من ليس مطلق التبعية بل التبعية الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف في غيره، وقس على ذلك بقية المعاني الآتية للحروف قال في المطول والمختصر: قال صاحب المفتاح: المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا: من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية، وكما معناها الغرض فهذه ليس معاني الحروف، وإلا لما كانت حروفاً بل أسماء؛ لأن الاسم والظرفية إنما هما باعتبار المعنى، وإنما هي متعلقات لمعانيها أي إذا

546- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر 4 / 111؛ وشرح التصريح 2 / 3؛ وشرح شواهد المغني ص 370؛ ومغني اللبيب ص 123؛ وجمع الهوامع 2 / 23.

(312/2)

نحو: {حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} [آل عمران: 92] ، وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض، ولهذا قرئ بعض ما تحبون. الثاني بيان الجنس نحو: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} [الحج: 30] ، وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول. الثالث ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق نحو: {مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى} [الإسراء: 1] ، "وقد تأتي لبدء الغاية في "الأزمنة" أيضاً خلافاً لأكثر البصريين نحو: {لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى}

أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام. ا. هـ. وكتب سم على قوله معاني الحروف ما نصه كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة، والغرض المخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام ما نصه؛ لأن الخواص تستلزم العوام. ا. هـ. وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أي في أصل المعنى لا من كل وجه، وأن مراده بقوله: الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما في أصل المعنى، وكذا يقال في نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها، ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئياً ملحوظاً للغير، وإنما اختلفوا في كون هذا الجزئي هو الموضوع له أولاً، ذهب إلى الأول العضد والسيد، ومن وافقهما فقالوا: معاني الحروف جزئيات وضعاً واستعمالاً، فمن مثلاً موضوعاً لكل فرد من الابدآت الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلي يعمها. وذهب إلى الثاني الأوائل فقالوا: هي كليات وضعاً جزئيات استعمالاً. قال عبد الحكيم في حاشية المطول: ذهب الأوائل إلى أنها موضوعة للمعاني الكلية الملحوظة لغيرها، فلهذا شرط الواضع في دلالتها ذكر الغير معها، فمعنى من مثلاً هو الابتداء لكن من حيث إنه آلة لتعرف حال غيره، فلهذا وجب ذكر الغير، وهذا ما اختاره الشارح في تصانيعه. ا. هـ. يعني التفتازاني. وما قيل: يلزم حينئذ أن لا تستعمل إلا في معان جزئية، فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لها، مع أنهم ترددوا في أن المجاز يستلزم الحقيقة أولاً مدفوع بأن هذا إنما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها، أما إذا كان من حيث أنها أفرادها المعاني الكلية فلا. ا. هـ. باختصار. وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا البيانية.

قوله: "أن يخلفها اسم موصول" أي مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا إن كان ما قبلها معرفة، فإن كان نكرة فعلايتها أن يخلفها الضمير فقط نحو: {مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} [الكهف: 31]، أي هي ذهب ولو قال: أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن. واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية، إن كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في إعرابه إن كان نكرة. قوله: "ابتداء الغاية" يعني المسافة لا معناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء، فهو من تسمية الكل باسم الجزء، وعلايتها أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها، نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأن معنى أعوذ بالله ألتجىء إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء نقله الشمني عن الرضي. قوله: "في الأمكنة" الأول أن يراد بها ما عدا الأزمنة، فيشمل ما ليس زماناً ولا مكاناً نحو: {إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ} [النمل: 30]. قوله: "نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم" إن أريد بالتأسيس البناء، فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع

وزيد في نفي وشبهه فجر ... نكرة كما لبغ من مفر

مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ { [التوبة: 108] ، وقوله:

547- تخيرن من أزمان يوم حليلة ... إلى اليوم قد جرين كل التجارب

الرابع التخصيص على العموم أو تأكيد التخصيص عليه وهي الزائدة، لها شرطان: أن

يسبقها نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام، وأن يكون مجرورها نكرة وإلى ذلك

الإشارة بقوله: "وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة"، ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ "كما

لبغ من مفر"، أو فاعلاً نحو لا يقيم من أحد، أو مفعولاً به، نحو: {هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ}

[الملك]:

الأساس فمن يعني في كما قاله الرضي قال: ومن في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو

جئت من قبل زيد ومن بعده، {وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ} [فصلت: 5] . قوله:

"تخيرن" مبني للمجهول أي اصطفين، وضميره يرجع إلى السيوف، ويوم حليلة من أيام

حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبي شمر ملك غسان، وجه أبوها جيشاً

إلى المنذر بن ماء السماء، فأخرجت لهم طيباً وطيبتهم فلما قدموا على المنذر، قالوا له:

أتيناك من عند صاحبنا، وهو يدين لك، ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه، وغفلوا

بعض الغفلة، فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه. ويقال: إنه ارتفع في ذلك اليوم

من العجاج ما غطى عين الشمس. والتجارب كمساجد جمع تجربة كذا في المصباح.

قوله: "ولها شرطان" يؤخذ من الشرح شرط ثالث، وهو كون النكرة فاعلاً أو مفعولاً به،

أو مبتدأ أي أو مفعولاً مطلقاً على ما جنح إليه ابن هشام ومثل له تبعاً لأبي البقاء بقوله

تعالى: {مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 38] ، أي من تفريط، فلا تزداد مع

غير هذه الأربعة عند الجمهور وقيل: تزداد قبل الحال كقراءة من قرأ: {مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا

أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ} [الفرقان: 18] ، ببناء نتخذ للمفعول، وتقدم في باب

الحال عن ابن هشام رده بأنه يلزم على الحالية إثبات الملائكة لأنفسهم الولاية، وجعل

ابن مالك من الداخلة على الظروف التي لا تنصرف زائدة كما مر في محله. قوله: "أن

يسبقها نفي أو شبهه"، فلا تزداد في الإثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية إذا فصل بينه

وبين كم فعل متعد نحو: {كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ} [الدخان: 25] ، كما نقله التفتازاني

عن القوم. قوله: "والاستفهام" أي بخل وكذا الهمزة على الأوجه، فلا تزداد مع غيرهما لعدم السماع؛ ولأن غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما، فإن هل لطلب التصديق فقط والهمزة له ولطلب التصور. قوله: "إلا مبتدأ" أي ولو في الأصل، فدخل فيه أول مفعولي ظن، وثاني مفاعيل أعلم كما قاله الدماميني. قوله: "أو مفعولاً به" أي حقيقة، فخرج

547- البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص45؛ وخزانة الأدب 3/331؛ وشرح التصريح 2/8؛ وشرح شواهد المغني ص349، 731؛ ولسان العرب 1/261 "جرب"، 12/149 "حلم"؛ ومغني اللبيب ص319؛ والمقاصد النحوية 3/270؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/22؛ وشرح ابن عقيل ص358.

(314/2)

[3] ، والتي لتنصيب العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي، والتي لتأكيد هي التي مع نكرة تختص به كأحد وديار. وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه، وجعلوها زائدة نحو قولهم: قد كان من مطر. وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معاً، فأجاز زيادتهما في الإيجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى: {يَعْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ} [الأحقاف: 31] ، الخامس أن تكون بمعنى بدل نحو: {أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ} [التوبة: 38] ، وقوله:

548- أخذوا المخاض من الفصل غلبة ... ظلمًا ويكتب للأمير أفيلا

ثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل أعلم؛ لأنهما خبران في الأصل لا مفعولان حقيقة، والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافاً إلى أولهما، إذ المظنون في ظننت زیداً قائماً قيام زيد قاله الدماميني.

قوله: "هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي" أي؛ لأنها قبل دخول من تحتل نفي الوحدة بمرجوحية ونفي الجنس على سبيل العموم براجحية، فدخولها منصص على الثاني، فيمتنع أن يقال: ما جاءني من رجل بل رجلاً. فإن قلت: إذا أفادت التنصيص فكيف

تكون زائدة؟ قلت: المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها، فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب، وإن كان سقوطها محلاً بالمقصود قاله المصرح. قوله: "مع نكرة تختص به" أي بالنفي أو شبهه وإنما كانت لتأكيد؛ لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصاً، فزيادة من تأكيد لذلك. قوله: "وذهب الكوفيون" أي بعضهم أما الكسائي وهشام منهم، فيوافقان الأخفش في عدم اشتراط الشرطين معاً، واختاره في التسهيل كذا في الهمع. قوله: "وجعلوها زائدة إلخ" أجيب بأن من تبعيضية أو بيانية لمحذوف أي قد كان شيء من مطر. واعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة، أو الظرف مقامه قليل لا سيما إذا كان الموصوف فاعلاً. وأجيب أيضاً بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل، والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر، والظرف مستقر حال من الضمير، وبأن زيادتها في ذلك حكاية كأنه سئل هل كان من مطر، فأجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا: دعنا من تمرتان كذا في الدماميني.

قوله: "وجعل من ذلك قوله تعالى إلخ"، أجيب بأن من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا} ؛ لأن الذنوب في الأول ذنوب أمة نوح عليه عليه الصلاة والسلام. وفي الثاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية، إلا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية. قوله: "أخذوا إلخ" أي عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل

548- البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص242؛ وتذكرة النحاة ص311؛ وشرح شواهد الإيضاح ص607؛ وشرح شواهد المغني 2/ 736؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص273؛ وشرح المفصل 6/ 44؛ ومغني اللبيب 1/ 320.

(315/2)

لَلآتِنهَا حَتَّى وَلاَمٍ وَإِلَى ... وَمَنْ وَبَاءَ يَفْهَمَانِ بَدَلًا

السادس الظرفية نحو: {مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ} [الأحقاف: 4] ، {إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ} [الجمعة: 9] . السابع التعليل نحو: {مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا} [نوح: 25] وقوله:

549- يغضي حياء ويغضي من مهابته

الثامن موافقة عن نحو: {يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا} [الأنبياء: 97] . التاسع موافقة الباء نحو: {يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ} [الشورى: 45] . العاشر موافقة على نحو: {وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا} [الأنبياء: 77] ، "لأنتها حتى ولام وإلى" أي تكون هذه الثلاثة لانتها الغاية في الزمان والمكان، وإلى أمكن في ذلك من حتى؛ لأنك تقول

لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفه، والفصيل ولد الناقة إذا فصل عنها، والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة، والأفيل صغير الإبل لأفوله أي غيبته بينها، ونصبه بفعل محذوف أي أدى فلان أفيلًا. قوله: "ماذا خلقوا من الأرض إلخ" كونها للظرفية، أو بمعنى عن. أو الباء. أو على مذهب الكوفيين، وللبصريين أن يجعلوها في هذه الآية لبيان الجنس، وفي: {يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا} [الأنبياء: 97] ، للابتداء لإفادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد. قال الدماميني قال ابن هشام: وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما في: {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ} [ص: 27] ، لكن التعلق في آية: {يَا وَيْلَنَا} [الأنبياء: 14] ، معنوي لا صناعي للفصل. ا. هـ. ملخصًا وكذا، {يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ} [الشورى: 45] ، وفي: {وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا} [الأنبياء: 77] ، على تضمين نصر معنى نجى كما قيل بكل ذلك. وقال الدماميني والشمسي: إن أريد كون الظرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له، فهي للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل، قوله: "موافقة عن" أي لازم موافقتها وهو المجاوزة وكذا يقال في نظائره الآتية، ومن التي للمجاوزة على أظهر أوجه في الهمع الداخلة على ثاني المتضادين نحو: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ} [البقرة: 220] ، {حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ} [آل عمران: 179] . قوله: "موافقة الباء" أي باء الاستعانة دماميني.

قوله: "وإلى أمكن في ذلك" أي أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح؛ ولأنه يجوز كتبت إلى زيد، وأنا إلى عمرو أي هو غايي وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا

549- عجزه:

فما يكلم إلا حين يبتسم

والبيت من البسيط، وهو للحزبن الكناني "عمرو بن عبد وهيب" في الأغاني 15/

263؛ ولسان العرب 13/ 114 "حزن"؛ والمؤتلف والمختلف ص 89؛ وللفرزدق في ديوانه 2/ 179؛ وأما المرتضى 1/ 68؛ وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ص 1622؛ وشرح شواهد المغني 2/ 732؛ ومغني اللبيب 1/ 320؛ والمقاصد النحوية 2/ 513؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 146؛ وشرح المفصل 2/ 53.

(316/2)

.....

سرت البارحة إلى نصفها، ولا يجوز حتى نصفها؛ لأن مجرور حتى يلزم أن يكون آخرًا أو متصلًا بالآخر نحو: أكلت السمكة حتى رأسها ونحو: {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} [القدر: 5] ، واستعمال اللام للانتهاء قليل نحو: {كُلُّ جُرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى} [الرعد: 2] ، وسيأتي الكلام على بقية معانيها في هذا الكتاب، وعلى بقية أحكام حتى في باب إعراب الفعل، وأما إلى فلها ثمانية معان: الأول انتهاء الغاية مطلقًا كما تقدم. الثاني المصاحبة نحو: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ} [النساء: 2] ، الثالث التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبًا، أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفصيل نحو: {رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ} [يوسف: 33] : الرابع موافقة اللام نحو: {وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ} [النمل: 33] ، وقيل: لانتهاء أي منته إليك: الخامس موافقة في نحو: {لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ} [النساء: 33]

يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية، وليس ما قبل حتى في المثالين مقصودًا به التقضي، ولا حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ذكره في المغني، ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه إلى، وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو سرت حتى أدخلها؛ لأنه قد يلتزم أن ما انفردت به إلى أكثر مما انفردت به حتى، وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتهاء دائمًا، ومحلها ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن المضمرة، وإلا فقد تكون له، وقد تكون للتعليل وللإستثناء كما سيأتي قاله الدماميني. قوله: "لأن مجرور حتى إلخ"، خالفه في التسهيل، فقال: لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقي آخر جزء خلافاً لزاعم ذلك. قوله: "أن يكون آخرًا إلخ" أي وأن يكون ظاهرًا لا

ضميراً إلا ما شذ كما سيأتي. قيل: لأنها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما في إلى وعلى ولدي، وهي فرع عن إلى، فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة، قوله: "نحو أكلت السمكة إلخ" فيه لف ونشر مرتب. قوله: "ونحو سلام هي إلخ" نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام، ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملته سلام هي. قوله: "انتهاء الغاية مطلقاً" أي في الزمان والمكان في الآخر، والمتصل بالآخر وغيرهما. قوله: "الثاني المصاحبة" قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين، ومن أنكروا جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح للانتهاء والمعنى، ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم. دماميني.

قوله: "نحو ولا تأكلوا إلخ" أي من كل تركيب اشتمل على ضم شيء إلى آخر في كونه محكوماً به على شيء، أو محكوماً عليه بشيء، أو متعلقاً بشيء سواء كان من جنسه أو لا، فلا يجوز إلى زيد مال بمعنى مع زيد مال إذ ليس فيه ضم شيء إلى آخر في شيء مما ذكرنا كذا في المغني والشمي. قوله: "من فعل تعجب أو اسم تفضيل"، أي مشتقين من لفظي الحب والبغض كذا قاله الشمي، وأقره شيخنا والبعض، ويظهر لي أن المشتق مما في معناهما كالمشتق منهما نحو ودّ وكره، ويشير إليه قول الشارح بعدما يفيد حباً أو بغضاً فتدبر. ثم رأيت في

(317/2)

.....

87، الأنعام: [12] ، وقوله:

550- فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطلي به القار أجرب

السادس موافقة من كقوله:

551- تقول وقد عاليت بالكور فوقها ... أيسقى فلا يروى إلي ابن أحمر

السابع موافقة عند كقوله:

552- أم لا سبيل إلى الشباب وذكره ... أشهر إلي من الرقيق السلسل

الثامن التوكيد وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستنداً بقراءة بعضهم: {أَفْنِدَةً مِنَ النَّاسِ

تَقْوِي إِلَيْهِمْ} [إبراهيم: 37] ، بفتح الواو. وخرجت على تضمين تقوى معنى تميل.

الدمامي ما يؤيده وسبأتي. قوله: "موافقة اللام" أي الاختصاصية. قوله: "نحو
ليجمعنكم إلخ"، وقيل: ضمن يجمع معنى يضم. قوله: "وقوله" أي النابغة الذبياني
يخاطب النعمان بن المنذر.

قوله: "مطلبي" أي جمل مطلبي به القار أي الزفت فيه قلب نكته الإشارة إلى كثرة القار
التي تزيد في النفرة عنه، فافهم واعترض جعل إلى بمعنى في بأنه لو صح ذلك لساغ أن
يقال: زيد إلى الكوفة بمعنى فيها، وهو لا يجوز فتجعل إلى متعلقة بمحذوف أي مضافاً
إلى الناس، وفيه نظر إذ الظاهر جواز زيد إلى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين،
الذي عد هذه المعاني عليه كما علم مما مر. قوله: "تقول" أي الناقبة وقد عاليت أي
علوت بالكور بكاف مضمومة، ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبني للمجهول،
فلا يروى مضارع روى من باب رضى أي زال عطشه والسقي كناية عن الركوب، وعدم
الارتواء كناية عن عدم السامة من الركوب، وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل البيت.
وكل من إلى وابن أحمر معمول ليسقى أو تنازعهما الفعلان.

550- البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص73؛ وأدب الكاتي
ص506؛ والأزمية ص273؛ والجني الداني ص387؛ وخزانة الأدب 9/ 465؛
والدرر 4/ 101؛ وشرح شواهد المغني ص223؛ ولسان العرب 15/ 435؛ وبلا
نسبة في جمهرة اللغة ص798؛ وجواهر الأد ص343؛ ورصف المباني ص83؛ ومغني
البيب ص75؛ وجمع الهوامع 2/ 20.

551- البيت من الطويل، وهو لابن أحمر في ديوانه ص84؛ وأدب الكاتب ص511؛
والجني الداني ص388؛ والدرر 4/ 102؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 225؛
ومغني اللبيب 1/ 75؛ وجمع الهوامع 2/ 20.

552- البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في أدب الكاتب ص512؛ والجني
الداني ص389؛ والدرر 4/ 102؛ وشرح أشعار الهذليين 3/ 1069؛ وشرح شواهد
المغني 1/ 226؛ ولسان العرب 11/ 343 "سلسل"، والمقاصد النحوية 3/ 54؛ وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 237؛ والاشتقاق ص479؛ ومغني اللبيب 1/ 74؛
وجمع الهوامع 2/ 20.

تنبيه: إن دلت قرينة على دخول ما بعد إلى، وحتى نحو قرأت القرآن من أوله إلى آخره. ونحو قوله:

553- ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها
أو على عدم دخوله نحو: {ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} [البقرة: 187] ، ونحو قوله:

قوله: "وذكره إلخ" جملة حالية، والرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول في الحلق، ويظهر لي أنه لا مانع من جعل إلى في البيت للتبيين كهي في زيد أحب إليّ لوجود ضابطها تأمل، ثم رأيت الدماميني صرح به فله الحمد، قوله: "نحو قرأت القرآن إلخ" قال: سم كأن القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه مفعولاً لقرآن. ا. هـ. وفيه إشارة إلى أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير، وقيل: القرينة ظهور إرادة الاستيفاء. قوله: "ألقى الصحيفة" الضمير في ألقى يرجع إلى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند، فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيئاً، ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتاباً إلى عامله بالحيرة، وأوهم أنه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة، قال المتلمس لطرفة: إنا هجوناه ولعله اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لأعطانا، فهلم ندفع الكتابين إلى من يقرؤهما، فإن كان خيراً، وإلا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس إلى غلام قد خرج من المكتب، فقال له أتحسن القراءة قال: نعم، فأعطاه الكتاب فقرأه فإذا فيه قتله، فألقاه في النهر وفر إلى الشام وأتى طرفة إلى عامل الحيرة بالكتاب فقتله. وقوله حتى نعله بالجر؛ لأن الكلام في حتى الجارة كما هو ظاهر، وإن روي أيضاً بالنصب على الاشتغال، فحتى ابتدائية والهاء في ألقاها للنعل أو على العطف، فحتى عاطفة والهاء للنعل أو الصحيفة، أو الثلاثة وجملة ألقاها تأكيد والرفع على الابتداء، فحتى ابتدائية والهاء للنعل، والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل، أو الثلاثة وأورد أن الذي قبل حتى الصحيفة، والزاد والنعل غير داخله فيها قطعاً. وأجيب بتأويلهما بالمتنقل وهو يشمل النعل، فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله. ولما كانت النعل متصلة بالآخر، وهو القدم جرها بحتى.

قوله: "ثم أتموا الصيام إلى الليل" القرينة نهي الشارع عن المواصلة، وكون الصيام شرعاً إنما هو الإمساك عن المفطر جميع النهار، وإلى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأتموا؛ لأن الإتمام فعل

553- البيت من الكالم، وهو للمتللمس في ديوانه ص 327؛ وشرح شواهد المغني 1/
370؛ ولأبي "أو لابن" مروان النحوي في خزانة الأدب 3/ 21، 24؛ والدرر 4/
113؛ وشرح التصريح 2/ 141؛ والكتاب 1/ 97؛ وبلا نسبة في أسرار العربية
ص 269؛ وأوضح المسالك 3/ 365؛ والجنى الداني ص 547، 553؛ وخزانة الأدب
9/ 472؛ والدرر 6/ 140؛ وشرح أبيات سيويه 1/ 411؛ وشرح عمدة الحفاظ
ص 614؛ ورصف المباني ص 182؛ وشرح قطر الندى ص 304؛ وشرح المفصل 8/
19؛ ومغني اللبيب 1/ 24؛ وجمع الهوامع 2/ 24، 36.

(319/2)

واللام للملك وشبهه وفي ... تعدية أيضاً وتعليل قفي
وزيد والظرفية استبن بها ... وفي وقد يبينان السببا

554- سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت ... لهم فلا زال عنها الخير محدودا
عمل بها، وإلا فالصحيح في حتى الدخول، وفي إلى عدمه مطلقاً حملاً على الغالب
فيهما عند القرينة، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما
بعد حتى، وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور، وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا
الخافضة. والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو. انتهى "ومن يفهمان بدلاً"، أي تأتي من والباء
بمعنى بدل أما من، فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء، فسيأتي الكلام عليها قريباً إن
شاء الله تعالى، "واللام للملك وشبهه وفي تعدية أيضاً، وتعليل قفي وزيد" أي تأتي اللام
الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى: الأول انتهاء الغاية وقد مر. الثاني الملك نحو
المال لزيد. الثالث شبه الملك نحو الجل للدابة، ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً، لكنه
غاير بينهما في التسهيل، وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو: الحمد لله، و
{وَيْلٌ لِلْمُطَفِّينَ} [المطففين: 1] ، وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص. الرابع
التعدية، ومثل له

الجزء الأخير، فلا يمتد والمغيا لا بد أن يكون ممتداً. قوله: "سقى الحيا" بالقصر وقد يمد
أي المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه. وقوله: محدوداً بجاء

ودالين مهملات أي ممنوعًا، أو يجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أي مقطوعًا قال الدماميني: ولا أعلم الرواية. قوله: "مطلقًا" أي سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أولاً، وهو راجع إلى الدخول في حتى وعدمه في إلى، والمقابل في الأول القول بعدم الدخول مطلقًا، والقول بأن ما بعدها إن كان من جنس ما قبلها دخل نحو سرت بالنهار حتى وقت العصر، وإلا فلا نحو سرت بالنهار حتى الليل، والمقابل في الثاني القول بالدخول مطلقًا، والقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة في كل من إلى، وحتى على الصحيح خلافًا للقرافي هذا ما تفيدته عبارة الفارضي، وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية والأقرب أنها كإلى. قوله: "للملك"، وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك.

قوله: "نحو الجل للدابة" الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به. قاموس. قوله: "وجعلها" أي لام الاستحقاق، وعليه فلام شبه الملك هي الواقعة بين ذاتين، ومدخولها لا يملك، وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو أنت لي، وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الجمع للام الاختصاص بنحو: {إِنَّ لَهُ أَبًا} [يوسف: 78] ، {فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ} [النساء: 11] فتدبر. قوله: {وَيَلِّ} لِلْمُطَفِّفِينَ} التمثيل به مبني على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد في جهنم؛ لأنه على هذا اسم ذات. قوله: "وقد يعبر عن الثلاث

554- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 371؛ ومغني اللبيب 1/ 124.

(320/2)

في شرح الكافية بقوله تعالى: {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا} [مريم: 5] لكنه قال في شرح التسهيل: إن هذه اللام لشبه التملك قال في المغني: والأولى عندي أن يمثل للتعدية بما أضرب لعمرى وما أحبه لبكر. الخامس التعليل نحولة حكم بين الناس وقوله:

555- وإني لتعروني لذكرك هزة

السادس الزائدة، وهي إما لجرد التوكيد كقوله:

556- وملكت ما بين العراق ويثرب ... ملكًا أجار لمسلم ومعاهد

وإما لتقوية عامل ضعف بالتأخير، أو بكونه فرعاً عن غيره نحو: {لِلَّذِينَ هُمْ لِزَيْدٍ

إلخ"، وقد يعبر باللام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين، ومدخولها لا يملك نحو الجلّ للدابة أو بين ذاتين، ومصاحب مدخولها لا يملك نحو لزيد ابن كما مر. قوله: "بلام الاختصاص" الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر. قوله: "الرابع التعدية" أي المجردة، فلا ينافي أنها في بقية المواضع للتعدية لكن مع إفادة شيء آخر قاله الحفيد. قوله: "بما أضرب زيداً وعمرو إلخ" أي؛ لأن ضرب وحب مثلاً متعديان في الأصل، وبنائهما للتعجب نقلاً إلى فعل بضم العين، فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة إلى زيد، وباللام إلى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيا على تعديتهما إلى المفعول كعمرو وبكر، وأنهما لم ينقلّا، فليست اللام للتعدية وإنما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب، وهذا الخلاف مبني على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعدّد، فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذا في التصريح، واعلم أنه سيأتي في باب التعجب أن هذه اللام للتمييز، فلا تكون للتعدية المجردة اللهم إلا أن يكون فيها خلاف، فما هنا قول وما سيأتي قول آخر تأمل.

قوله: "السادس الزائدة" فيه أن الكلام في عد معاني اللام والزائدة ليست من معاني اللام، بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقاً ولاحقاً السادس التوكيد، وهي الزائدة وقول البعض كان الأولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضاً، إذ الزيادة ليست من معاني اللام فافهم. قوله: "إما لجرد التوكيد" هي الواقعة بين فعل ومفعوله، وبين المتضايقين نحو لا أبا لك على حد الأوجه فيه، وفائدتها تقوية المعنى دون العامل، فغايرت المزيدة لتقوية العامل. قوله: "وملكت" بناء الخطاب. قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان. تصريح. قوله: "وإما لتقوية إلخ"، ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظراً لجهة التقوية تعلق

555- راجع التخريج رقم 443.

556- البيت من الكامل، وهو لابن ميادة في الأغاني 2/ 288؛ والدرر 4/ 170، 6/ 250؛ وشرح التصريح 2/ 11؛ وشرح شواهد المغني 2/ 580؛ والمقاصد النحوية 3/ 278؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 29؛ والجني الداني ص 107؛ ومغني اللبيب 1/ 215؛ وجمع الهوامع 2/ 33، 157.

يَرْهَبُونَ} [الأعراف: 154] ، {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} [يوسف: 43] ، ونحو: {مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ} [البقرة: 91] ، {فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ} [هود: 107] ، هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب. السابع التملك نحو وهبت لزيد دينارًا. الثامن شبه التملك نحو: {جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا} [النحل: 72] . التاسع النسب نحو لزيد أب ولعمرو عم. العاشر القسم والتعجب معًا كقوله:

الله يبقى على الأيام ذو حيد

بالعامل الذي قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة، فلا تتعلق بشيء أفاده في التصريح.

فائدة: قال في المغني قال ابن مالك: ولا تزداد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه، فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم الترجيح من غير مرجح، وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ: "ولك وجهة هو موليها" بإضافة كل إنه من هذا وإن المعنى الله مولي كل ذي وجهة وجهته، فقدم المفعول الأول أو زيدت فيه لام التقوية، وحذف المضاف والمفعول الثاني. والضمير في موليها على هذا التولية المفهومة من مولى، وإنما لم يستغن عن تقدير المضاف، ويجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل إلى الظاهر وضميره معًا، ولهذا قالوا في الهاء من قوله:

هذا سراقاة للقرآن يدرسه

إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن. ا. هـ. بإيضاح وبعض تصرف وأجاب الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان معًا مع كونهما متقدمين على العامل، أو متأخرين عنه، وأجاز التفتازاني في حاشية الكشف الاستغناء عن تقدير المضاف، وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدي العامل إلى الظاهر، وضميره معًا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أي لكل وجهة الله مول موليها، والمفعول الآخر على هذا محذوف أي أهلها نقله الشمني. قوله: "نحو وهبت لزيد دينارًا" فيه أن التملك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام، وقلت: وهبت

زيدًا دينارًا كان الكلام صحيحًا دالًا على التمليك، ولو مثل بجعلت لزيد دينارًا لكان أحسن. قوله: "شبه التمليك إلخ" قد يقال: المفيد لشبه التمليك مجموع الكلام لا اللام وحدها، وكذا يقال في النسب بل، وفي التمليك على التمثيل له بجعلت لزيد دينارًا، كما هو التحقيق في التمثيل اللهم إلا أن يقال: لما توقف فهم شبه التمليك والنسب، والتمليك من التركيب على اللام نسبت إليها فتأمل. قوله: "نحو لزيد أب" جعل في المجمع من أمثلة لام الاختصاص: {إِنَّ لَهُ أَبًا} [يوسف: 78]، {فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ} [النساء: 11]. قوله: "القسم والتعجب معًا" قولهم في باب التعجب: إن المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا إلى اللام، كنسبتهم الطلب إلى السين، والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل إلى الجزء

(322/2)

.....

ونحو: لله لا يؤخر الأجل. وتختص باسم الله تعالى. الحادي عشر التعجب المجرد عن القسم، ويستعمل في النداء كقولهم: يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهم. وقوله: 557- فيا لك من ليل كأن نجومه ... بكل مغار الفتل شدت ببذل وفي غيره كقولهم: لله دره فارسًا. والله أنت. وقوله: 558- شباب وشيب وافتقار وثروة ... فله هذا الدهر كيف تردد الثاني عشر الضيرورة نحو: {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا} [القصص: 24]

١. هـ. دنو شري. قوله: "لله" بكسر اللام يبقى أي لا يبقى، والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة كبدره وبدر العقدة في قرن الوعل وتمامه: بمشخر به الظيان والآس

بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالي. والظيان بالطاء المشالة والتمشية المشددة باسمين البر والآس شجر معروف. كذا في الشمي والدمايني. وقوله جمع حيدة أي بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدره وبدر، وإن كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر، فسكون على ما يفيد قول المصنف في جمع التكسير ولفعلة فعل. والذي في

القاموس أن اسم العقدة في قرن الوعل الحيد أي بفتح فسكون ثم قال: والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب. ١. هـ فلعل في المفرد لغتين التأنيث بالتاء وتركه. والمعنى أن هذا الوعل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن أن يصاد فيه؛ لأن عنده المرعى المستلزم للماء غالباً ومع هذا لا بد أن يفنى. قوله: "يا للماء والعشب" بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازاً لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أي يا ماء، ويا عشب أقبالاً فهذا وقتكما، واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب، وفي نحو يا لزيد لعمرو معنى ألتجىء على خلاف سيأتي، وبكسرهما على أنهما مستغاث لأجلهما، والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف، والمعنى أدعو قومي للماء والعشب على خلاف أيضاً سيأتي. قوله: "فيا لك" الأظهر جعل ما بعدها مستغاثاً به مجازاً، والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فتلته، فإضافته إلى القتل للمبالغة، وقوله: شدت أي ربطت والباء في يذبّل بمعنى في ويذبّل علم جبل لا ينصرف، وإنما جره لأجل الروي والمعنى كأن نجومه لطوله، وعدم غيبته ربطت بالحبال المفتولة في يذبّل، فلا تسير هذا ما ظهر لي.

قوله: "وثروة" أي غنى. قوله: "الصيرورة" أنكرها البصريون، وجعلوا اللام في مثالا للتعليل

-
- 557- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 19؛ وخزانة الأدب 2/ 412، 3/ 269؛ والدرر 4/ 166؛ وشرح شواهد المغني 2/ 574؛ وشرح عمدة الحافظ ص 303؛ والمقاصد النحوية 4/ 269؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص 220؛ ومغني اللبيب 1/ 215؛ وجمع الهوامع 2/ 32.
- 558- البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص 185؛ وشرح شواهد المغني 2/ 575؛ والمقاصد النحوية 3/ 59؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص 98؛ ومغني اللبيب 1/ 215.

(323/2)

نحو قلت له كذا، وجعله الشارح مثلاً للام التعدية. الرابع عشر التبيين على ما سبق في إلى. الخامس عشر موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو: {وَيَحْزُرُونَ لِلْأَذْقَانِ} [الإسراء: 107، 109] ، وقوله:

فخر صريعاً لليدين وللغم
والجاري نحو: {وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا} [الإسراء: 7] ، واشترطي لهم الولا، وأنكره النحاس.
السادس عشر موافقة بعد نحو: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ} [الإسراء: 78] ، {بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ} [الأنبياء: 47] ، بكسر اللام وتخفيف الميم. الثامن عشر موافقة في نحو: {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [الأنبياء: 47] {لَا يُجْلِيهَا لَوْفَتِهَا

المجازي حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطع بترتب المحبة، والتبني واستعيرت له اللام. قوله: "نحو قلت له كذا" وأذنت له، وفسرت له ومنه: {وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ} [القصص: 51] ، دمايني. قوله: "التبيين على ما سبق في إلى" أعلم أن ما بعد إلى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك، فإذا قلت: زيد أحب إلي كنت أنت الحب وزيد المحبوب، وإذا قلت: زيد أحب لي كنت أنت المحبوب وزيد الحب إذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يوهم خلاف المراد، ثم أعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام في نحو تباً لزيد، واللام في نحو سقيا لعمرو، وجعلوا الأولى لتبيين الفاعل، والثانية لتبيين المفعول قالوا: وهي ومجروها خبر لمحذوف أي إرادتي لزيد، أو متعلق بمحذوف أي لزيد أعني بالكلام جملتان والأولى عندي جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر، فالكلام جملة واحدة فتأمل. ثم رأيت الدمايني نقل عن ابن الحاجب، وابن مالك ما يوافقه نعم يتعين ما قالوه في نحو سقيا لك إن جعل سقياً نائب عن إسق، إذ لا يجتمع خطابان لشخصين في جملة واحدة، فإن جعل نائباً عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب كان الأولى فيه أيضاً ما قلنا فتدبر. قوله: {وَيَحْزُرُونَ لِلْأَذْقَانِ} جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما كما في القاموس، والمراد يسقطون على وجوههم، وإنما ذكر الذقن؛ لأنها أقرب ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الهوي للسجود. قوله: "وأنكره النحاس" انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازي، أو كونها للاستعلاء مطلقاً الأظهر الثاني، وعبارة المغني ونحو قوله عليه الصلوة والسلام لعائشة اشترطي لهم الولاء. وقال النحاس المعنى من أجلهم قال: ولا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم. ا. هـ.

قوله: "نحو كتيبه خمس خلون" الأظهر ما نقله الدمايني عن بعضهم أنها في المثال بمعنى

بعد كما أنها في قولك: كتبت له الليلة بقيت بمعنى قبل، وفي قولك كتبت له لغة كذا بمعنى في.
قوله: "قراءة الجحدري" في القاموس الجحدري القصير ثم قال: وجحد كجعفر رجل.
قوله: "لا"

(324/2)

.....
إِلَّا هُوَ { [الأعراف: 187] ، وقولهم: مضى لسبيله التاسع عشر موافقة من كقوله:
559- لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ... ونحن لكم يوم القيامة أفضل
المتمم عشرين موافقة عن نحو: { قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا } [الأعراف:
38] ، وقوله:
560- كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبغضاً إنه لديميم
الحادي والعشرون موافقة مع كقوله:

يجليها لوقتها إلا هو" أي في وقتها إن قلت: الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء في نفسه.
أجيب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور، وبالوقت اليوم الآخر كله
فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل، أو المراد لا يجلي ما فيها. قوله: "موافقة من"
أي البيانية على خلاف يأتي في أفعال التفضيل. قوله: "راغم" أي لاصق بالراغم بفتح
الراء، وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار. قوله: "موافقة عن" جعل ابن الحاجب من
هذا المعنى قوله تعالى: { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ }
[الأحقاف: 11] ، ولولا ذلك لقليل: ما سبقتمونا يعني لو جعلت اللام للتبليغ لكن
يندفع ما قال بأمور: أحدها أن يكون في الكلام التفات عن الخطاب إلى الغيبة الثاني أن
يكون اسم المقول عنهم محذوفاً، أي: { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا } [الأحقاف:
11] ، عن طائفة أخرى أسلمت: { لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ } [الأحقاف: 11] ،
الثالث أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكي بالقول، فلك في حكاية من قال: أنا
قائم أن تقول: قال زيد: أنا قائم رعاية للفظ المحكي، وأن تقول: قال زيد هو قائم رعاية
للمعنى وحال الحكاية فإن زيدها غائب حال الحكاية، وكذا إذا خاطبت شخصاً بأنت
بخيل، وأردت الحكاية فلك أن تقول: قلت لعمرو أنت بخيل وقلت لعمرو: هو بخيل

قاله الرضي. قوله: "نحو {قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ} يحتمل أن المعنى في شأن أولاهم، وكذا فيما بعده فلا شاهد فيهما. قوله: "لدميم" بالدال المهملة من الدمامة وهي القبح، أو معناه مطلي بالدمام ككتاب وهو ما يطلى به الوجه لتحسينه. فائدة: كسر لام الجر مع الظاهر إلا المستغاث، وفتحها مع الضمير إلا الياء هو المشهور

559- البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص143؛ والجني الداني ص102؛ وجواهر الأدب ص75؛ وخزانة الأدب 9/ 480؛ والدرر 4/ 169؛ وشرح شواهد المغني 1/ 377؛ ولسان العرب 2/ 24 "حتت"؛ ومغني اللبيب 1/ 213؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب من 75.

560- البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص304؛ وخزانة الأدب 8/ 567؛ والدرر 4/ 170؛ وشرح شواهد المغني 2/ 570؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص360؛ والجني الداني ص100؛ ولسان العرب 12/ 208 "دمم"؛ ومغني اللبيب 1/ 214؛ وجمع الهوامع 2/ 32.

(325/2)

بالبا استعن وعد عوض ألصق ... ومثل مع ومن وعن بها انطق

561- فلما تفرقنا كأني ومالكاً ... لطول اجتماع لم نبت ليلة معا "والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا. بالبا استعن وعد عوض ألصق. ومثل مع ومن وعن بها أنطق" أي تأتي كل واحدة من الباء وفي لمعان، أما في فلها عشر معان ذكر منها هنا معنيين: الأول الظرفية حقيقة ومجازاً نحو زيد في المسجد، ونحو: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ} [البقرة: 189] ، الثاني السببية نحو: {لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ} [الأنفال: 189] ،

وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقاً وكسرهما خراعة مع الضمير، وكسر الباء مطلقاً هو المشهور قال أبو حيان: وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا في الهمع، قوله: "استبن" أي اطلب بياها والدلالة عليها بما ذكر. قوله: "وقد يبينان السببا" قد للتحقيق بالنسبة إلى الباء، وللتقليل بالنسبة إلى في فهي من المشترك

المستعمل في معنييه، أو هي للتحقيق فقط، فلا اعتراض بأن السبب بالباء كثير لا قليل. قوله: "ومثل مع إلخ" حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر، والمراد المثلية في أصل المصاحبة، فلا ينافي أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها، ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه. قوله: "حقيقة" أي بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز، فإن فقدنا نحو في علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد في سعة، أو التحيز نحو في صدر زيد علم، فمجاز ومنه الزمانية نحو زيد في يوم كذا أفاده يس. وقضية كلام المعني والجمع أن الزمانية حقيقة فتدبر. فإن قلت الظرفية في قوله تعالى: {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ} [الحجر: 45، الذاريات: 15]، حقيقة بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى العيون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة، ومجازاً فما وجهه عند مانع ذلك. أجيب بأنه يجعل من عموم المجاز يجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تناسبهما، وهي مطلق الملابس ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم في أصبعي، والقلنسوة في رأسي إلا أن فيهما قلباً؛ لأنه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار، ونظيرهما في القلب عرضت الناقة على الحوض؛ لأن المعروض ليس له اختيار، وإنما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل، وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه، والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار، وقيل: المقلوب عرضت الحوض على الناقة، وقيل: لا قلب في واحد منهما من الدماميني والشميني.

561- البيت من الطويل، وهو لمتهم بن نويرة في ديوانه ص122؛ وأدب الكاتب ص519؛ والأزهية 289؛ والأغاني 15/ 238؛ وجمهرة اللغة ص1316؛ وخزانة الأدب 8/ 272؛ والدرر 4/ 166؛ وشرح اختيارات المفضل ص1177؛ وشرح شواهد المعني 2/ 565؛ والشعر والشعراء 1/ 345؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص102؛ ورصف المباني ص223؛ وشرح التصريح 2/ 48؛ ولسان العرب 12/ 564 "لوم"؛ ومغني اللبيب 1/ 212؛ وجمع الهوامع 2/ 32.

.....

[68] ، وفي الحديث: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها"، وتسمى التعليلية أيضًا.
الثالث المصاحبة نحو: {قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ} [الأعراف: 38] الربع الاستعلاء نحو:
{لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} [طه: 71] ، وقوله:

بطل كأن ثيابه في سرحة

الخامس المقايسة نحو: {فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ} [التوبة: 38] .
السادس موافقة إلى نحو: {فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ} [إبراهيم: 9] ، السابع موافقة
من كقوله:

562- ألا عم صباحًا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي

563- وهل يعمن من كان أحدث عهده ... ثلاثين شهرًا في ثلاثة أحوال

قوله: "دخلت امرأة إلخ" المرأة من بني إسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب
الهرة أنها مؤمنة. قوله: {لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} ، أي عليها فشبه الاستعلاء
المطلق بالظرفية المطلقة، فسرى التشبيه لجزئيات كل، فاستعير بناء على هذا التشبيه
الحاصل بالسراية لفظة في لمعنى على، وهو استعلاء جزئي هذا مذهب الكوفيين،
وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب، لتمكنه من الجذع بالحال فيه على
طريق الاستعارة بالكناية، أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق
الاستعارة بالكناية أيضًا، وفي على الوجهين تخييل، وبهذا التحقيق يعرف ما في الحواشي
من التساهل. قوله: "في سرحة" أي شجرة عظيمة، والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على
شجرة عظيمة. قوله: "المقايسة" أي كون ما قبلها ملحوظًا بالقياس إلى ما بعدها، وهي
الواقعة بين مفضول سابق، وفاضل لاحق كما في المغني، ويظهر لي صحة العكس أيضًا.
قوله: "موافقة من" أي التبعية وحملها الشمني على الابتدائية، فالمعنى في البيت
ثلاثين شهرًا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال، فتكون المدة خمسة أعوام ونصفًا، وكذا
عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الأول في الموصول، قوله: "من كان
أحدث عهده" لعل

562- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 27؛ وجمهرة اللغة
ص 1319؛ وخزانة الأدب 1/ 60، 328، 332، 2/ 371، 10/ 44؛ والدرر 5/
192؛ وشرح شواهد المغني 1/ 340؛ والكتاب 4/ 39؛ وبلا نسبة في أوضح

المسالك 1/ 148؛ وخزانة الأدب 7/ 105؛ وشرح شواهد المغني 1/ 485؛ ومغني اللبيب 1/ 169؛ وجمع الهوامع 2/ 83.

563- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 27؛ وأدب الكاتب ص 518؛ وجمهرة اللغة ص 1315؛ وخزانة الأدب 1/ 62؛ والجني الداني ص 252؛ وجواهر الأدب ص 230، والدرر 4/ 149؛ وشرح شواهد المغني 1/ 486؛ وبلا نسبة الخصائص 2/ 313؛ ورصف المباني ص 391؛ ولسان العرب 15/ 168 "فيا"؛ ومغني اللبيب؛ وجمع الهوامع 2/ 30.

(327/2)

.....

أي من ثلاثة أحوال. الثامن موافقة الباء كقوله:

564- ويركب يوم الروع منا فوارس ... يصيرون في طن الأباهر والكلاب
التاسع العويض، وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك: ضربت فيمن رغبت
تريد ضربت من رغبت فيه، أجاز ذلك الناطم قياساً على قوله:

565- ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث ... إلا أخو ثقة فانظر بمن تنثق
أي فانظر من تنثق به. العاشر التوكيد وهي الزائدة لغير تعويض، أجاز ذلك الفارسي في
مضرورة كقوله:

566- أنا أبو سعد إذا الليل دجا ... يخال في سواده يرندجا
وأجاز بعضهم في قوله تعالى: {وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ} [هود: 41]. وأما الباء
فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة: الأول البدل نحو ما يسريني بما حمر النعم.
وقوله:

المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه بأهله تلك المدة، واستعمل من في غير العاقل
مجازاً. قوله: "موافقة الباء" أي التي للإصاق حقيقة أو مجازاً شمني. قوله: "يوم الروع"
بفتح الراء الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس، والأباهر جمع أبهر وهو عرق إذا
انقطع مات صاحبه. قال الجوهري: وهما أبهران يخرجان من القلب. والكلاب جمع كلية أو
كلوة بضمهما. قوله: "قياساً إلخ" أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه،

لجواز أن تكون من استفهامية لا موصولة، وأن الكلام تم بقوله: فانظر ثم ابتداءً مستفهماً استفهاماً إنكارياً بقوله بمن تثق على أن زيادة الباء في مثل ذلك غير قياسي، فلا يقاس عليه غيره، وفي الهمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضاً في الباء، وعن وعلى وقاسها في إلى، وفي واللام ومن فيقال: عرفت ممن عجبت ولمن قلت وإلى من أويت، وفيمن رغبت وأن أبا حيان منعها في الجميع.

قوله: "ولا يؤاتيك" مهموز الفاء ولك إبدال الهمزة واوًا كما قاله الدماميني أي يساعذك. قوله: "دجا" أي أظلم، يخال بالبناء للمجهول يرندجا بفتح الياء، والراء وسكون النون أي جلدًا أسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الأرندج وبكسر أوله جلد أسود، ثم قال واليرندج السواد

565- البيت من البسيط، وهو لسالم بن وابصة في شرح شواهد المغني 2/ 419؛ والمؤتلف والمختلف ص 197؛ ونوادير أبي زيد ص 181؛ وبلا نسبة في الدرر 4/ 107؛ ومجالس ثعلب 1/ 300؛ ومغني اللبيب 1/ 144؛ وجمع الهوامع 2/ 22.

566- الرجز لسويد بن أبي كاهل اليشكري في خزنة الأدب 6/ 125؛ والدرر 4/ 150؛ وشرح شواهد المغني 1/ 486؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص 230؛ ومغني اللبيب 1/ 170؛ وجمع الهوامع 2/ 30.

(328/2)

567- فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا ... شنوا الإغارة فرسانًا وركبانًا

الثاني الظرفية نحو: {وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ} [آل عمران: 123] ، و {نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} [القمر: 34] . الثالث السببية نحو: {فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ} [العنكبوت: 40] . الرابع التعليل نحو: {فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ} [النساء: 160] . الخامس الاستعانة نحو كتبت بالقلم، السادس التعدية تسمى باء النقل وهي المعاقبة

يسود به الخلف أو هو الزاج. ا. هـ. ويحتمل أن تكون في سببية فلا شاهد فيه. قوله:

"شنوا" أي فرقوا، والإغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أي فرقوا الأعداء، والإغارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب الإبل. قوله: "الظرفية" أي زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثالين. قوله: "الثالث السببية" منها الباء التجريدية نحو لقيت بزيد أسداً أي بسبب لقاء زيد، فهو على حذف مضاف كما قاله الرضي، وقيل: إنها ظرفية وقيل: للمعية والتجريد

أن ينتزع من ذي صفة آخر مثله مبالغة في كماله في تلك الصفة كذا في الدماميني والشمي. قوله: "الرابع التعليل" ينبغي إسقاطه كما في المغني وغيره؛ لأن التعليلية والسببية شيء واحد، كما قاله أبو حيان والسيوطي وغيرهما ويوافقه قوله في الكلام على في السببية، وتسمى التعليلية أيضاً. وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن، وهي العلة الغائية والغرض، وأما السبب فهو متقدم ذهنًا، وخارجًا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل وبسبب متقدم، وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء.

قوله: "الاستعانة" الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع، وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل أي الواسطة بين الفاعل، ومفعوله نحو برئت القلم بالسكين قاله سم. قوله: "التعدية" أي الخاصة كما يفيد ما بعده. قوله: "وهي المعاقبة للهمزة" التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم، فمشاركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة، ولا في حكم الزائدة. شني ودماميني. قوله: "في تصوير الفاعل مفعولاً" لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة. قوله: "وأكثر ما تعدى" الرابط محذوف أي تعديه كما جزم به الدماميني، وقوله الفعل القاصر خبر أكثر وجعل البهوتي، وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدي أولى بناء على أن ما مصدرية، وخبر أكثر محذوف أي ثابت ناشئ عن عدم التأمل. قال في المغني: ومن ورودها مع المتعدي دفع الله

567- البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب 6 / 253؛ والدور 3 / 80؛ وشرح شواهد المغني 1 / 69؛ والمقاصد النحوية 3 / 72، 277؛ وللعبري في لسان العرب 1 / 429 "ركب"؛ وللحماسي في همع الهوامع 2 / 21؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص 40؛ وجواهر الأدب ص 47؛ والدور 4 / 103؛ وشرح شواهد المغني 1 / 316؛ وشرح ابن عقيل ص 295، 361؛ ومغني اللبيب 1 / 104؛ وهمع الهوامع 1 / 195.

للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر تعدي الفعل القاصر نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبت. ومنه: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} [البقرة: 17] ، وقرئ أذهب الله نورهم. السابع التعويض نحو بعث هذا بألف، وتسمى باء المقابلة أيضاً. الثامن الإلصاق حقيقة ومجازاً نحو أمسكت بزيد، ونحو مررت به. وهذا المعنى لا يفارقها، ولهذا اقتصر عليه سيوييه. التاسع المصاحبة نحو: {اهْبِطْ بِسَلَامٍ} [هود: 48] ، أي معه. العاشر التبعية نحو: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادٌ}

بعض الناس ببعض، وصككت الحجر بالحجر، والأصل دفع بعض الناس بعضاً وصك الحجر الحجر قال الدماميني: ويرد عليه أنه إذا كان الأصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلاً بل على ما كان مفعولاً، فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم، ولو جعل الأصل دفع بعض الناس بعض، وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك. ١. هـ. قوله: "بمعنى أذهبت" ولا فرق بينهما خلافاً لمن فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهبت زيداً، ومما يردده قوله تعالى: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} [البقرة: 17] ، وإن أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالجيء في قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ} [الفجر: 22] ؛ لأنه ظاهر البعد. نعم ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال: والفرق بين أذهبه، وذهب به أن معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهباً ويقال: ذهب به إذا استصحبه ومضى معه، وذهب السلطان بماله أخذه، ثم قال: والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه. ١. هـ. قال الشمني: ولا يخفى ما في قول الزمخشري، والمعنى إلخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته إلى الله تعالى أصلاً. قوله: "التعويض إلخ" المناسب لقوله باء البدل أن يقول باء العوض، والفرق بين باء التعويض، وباء البدل كما قاله سم أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين. ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته، وفي باء البدل اختيار أحد الشئيين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين، وقيل: باء البدل أعم مطلقاً وهو ما استظهره في الهمع، فتكون هي الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن

يكون هناك مقابلة أولاً، والأول أشهر وأوفق بصنيع الشارح. قوله: "نحو أمسكت بزيد إلخ" فيه لف ونشر مرتب، فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه، أو ما يحسبه من ثوب أو نحوه، ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيداً؛ لأن معناه المنع من الانصراف بأي وجه كان، ومعنى مررت بزيد ألصقت مروري بمكان يقرب منه قاله في المغني، ونازع الدماميني في كون الإلصاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقي، واستظهر أنه مجاز يجعل الإصاق الإمساك بالثوب إصاقاً بزيد لما بينهما من المجاورة، وقد يعدى المرور بعلى، فتكون للاستعلاء المجازي كأن المارّ بمجاوزته المرور به استعلى عليه. قوله: "وهذا المعنى لا يفارقها" التزامه يحوج في بعض الأماكن إلى تكلف، كما في: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} وبالله لأفعلن. قوله: "نحو اهبط بسلام" ونحو فسيح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أي مع حمدك ربك، وقيل: للاستعانة ببناء على أنه مضاف لفاعله أي بما حمد الرب به نفسه قاله في المغني.

(330/2)

.....

الله { [الإنسان: 6] ، وقوله:

568- شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نثيج

الحادي عشر المجاوزة كعن نحو: {فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا} [الفرقان: 59] ، بدليل {يَسْأَلُونَ

عَنْ أَنْبَاءِكُمْ} [الأحزاب: 20] ، وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله:

قوله: "العاشر التبويض" اختلف في الباء من قوله تعالى: {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ}

[المائدة: 6] ، فنقل صاحب الكشف عن مالك أنها زائدة، فيجب مسح كل الرأس

قال: وهو وإن كان عملاً بالمجاز لكنه أحوط، وقال بعض أتباعه: هي للإلصاق، فيجب

أيضاً الاستيعاب إذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس، وهو اسم لكلمة لا لبعضه وقال بعض

من لم يوجب الاستيعاب كإمامنا الشافعي هي للتبويض نحو: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ}

[الإنسان: 6] ، لما في صحيح مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم مسح بनावيته،

وعلى عمامته، وما في سنن أبي داود وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم

رأسه بدون ذكر مسح على العمامة، كما في فتح الباري، وقال بعضهم: للاستعانة نحو

كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه، وهو المزال عنه والآخر بالباء، وهو المزيل فحذف الأول، والأصل وامسحوا أيديكم براء وسكم، فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد، وجعل الرأس آلة، فاستفادة التبعض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له، بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد دمايني ملخصاً. قوله: "نحو عيناً إلخ"، وقيل: ضمن يشرب معنى يروى. وقال الزمخشري: المعنى يشرب بها الخمر كما تقول: شربت الماء بالعسل فجعلها للمصاحبة. قوله: "المجاوزه" قال بعضهم: يختص هذا المعنى بالسؤال، وقيل: لا يختص بدليل قوله تعالى: {يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ} [الحديد: 12] ، {وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ} [الفرقان: 25] ، وأنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزه، وحملوها مع السؤال على السببية، ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسؤول عنه مع أنه المقصود، وجعلها بعضهم في وبأيمانهم ظرفية أي ويكون في أيماهم؛ لأن أصل النور فيها؛ لأن بها أخذ السعداء صحائفهم، وما بين أيديهم منبسط منه، وفي بالغمام للاستعانة؛ لأن الغمام كالآلة، وجعلها البيضاوي سببية بتقدير مضاف، فقال: بسبب طلوع الغمام منها، وهو الغمام المذكور في قوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ

568- البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص201؛ والأشباه والنظائر 4/ 287؛ وجواهر الأدب ص99؛ وخزانة الأدب 7/ 97، 99؛ والخصائص 2/ 85؛ والدرر 4/ 179؛ وسر صناعة الإعراب ص135، 424؛ وشرح أشعار الهذليين 1/ 129؛ وشرح شواهد المغني ص218؛ ولسان العرب 1/ 487 "شرب"، 5/ 162 "مخر"، 15/ 474 "متى"؛ واختسب 2/ 114؛ والمقاصد النحوية 3/ 249؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص515؛ والأزهية ص284؛ وأوضح المسالك 3/ 6؛ والجني الداني ص43، 505؛ وجواهر الأدب ص47، 378؛ ورصف المباني ص151؛ وشرح ابن عقيل ص352؛ وشرح عمدة الحفاظ ص268؛ وشرح قطر الندى ص250؛ والصاحبي في فقه اللغة ص175؛ ومغني اللبيب ص105؛ وجمع الهوامع 2/ 34.

على للاستعلا ومعنى في وعن ... بعن تجاوزاً عنى من قد فطن

ومثل مع ومن وعن بما انطق:

هذا ما ذكره في هذا الباب. الثاني عشر موافقة على نحو: {مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بِقَنْطَارٍ} [آل عمران: 75] ، بدليل: {هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنُتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ} [يوسف: 64] . الثالث عشر القسم، وهي أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو أقسم بالله. والدخول على الضمير نحو بك لأفعلن. الرابع عشر موافقة إلى نحو: {وَقَدْ أَحْسَنَ بِي} [يوسف: 100] ، أي إلى وقيل: ضمن أحسن معنى لطف. الخامس عشر التوكيد، وهي الزائدة نحو: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} [الرعد: 43] ، {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: 195] ، بحسبك درهم ليس زيد بقائم "على للاستعلا ومعنى في وعن" أي تحيء على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة: الأول الاستعلاء، وهو الأصل فيها،

الْعَمَامِ وَالْمَلَانِكَةُ} [البقرة: 220] . ا. هـ.

قوله: "هذا ما ذكره في هذا الكتاب" اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل، ولهذا قال الشارح سابقاً وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة، وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره إلخ لاقتضائه أن ما ذكره أحد عشر، فكان الصواب تأخير بعد قوله هذا ما ذكره إلخ. ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر، وإنما عد أولاً بما ذكره المصنف عشرة نظراً لاتحادهما معنى، وثانياً أحد عشر نظراً إلى اختلافهما عبارة، قوله: "ولذلك خصت إلخ" بقي خاصة ثلاثة، وهي استعمالها في القسم الاستعطافي، وهو ما جوابه إنشائي نحو بالله هل قام زيد، وزاد بعضهم رابعة وهي جرها في القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك. ا. هـ. دماميني. ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسمًا، بل الباء فيه متعلقة بأسألك محذوفاً لا بأقسم. قوله: "نحو كفى بالله شهيداً إلخ" عدد الأمثلة إشارة إلى أنها زيدت مع الفاعل، ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس، وزيدت مع غير ذلك كما مر في فصل في ما ولا إلخ، والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة، وهي المصاحبة لفاعل أفعال في التعجب على قول الجمهور، كما سيأتي في باب وجائزة في الاختيار، وهي المصاحبة لفاعل كفى، وواردة في الضرورة نحو:

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بني زياد

والزائدة مع المفعول غير مقبولة، وإن كان مفعول كفى نحو كفى المرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع كذا في الجنى الداني، وقاسها الرضي في مفعول عرف وعلم الذي بمعناه

وجهل، وسمع وأحسن، وكذا مع المبتدأ نحو كيف بك إذا كان كذا، وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو:

ومنعكها بشيء يستطيع

فلا قياس معهما. والزائدة مع خبر ليس وما النافية، وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة. دماميني ملخصاً. قوله: "أن تجيء على الحرفية" قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن

(332/2)

.....

ويكون حقيقة ومجازاً نحو: {عَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ} [المؤمنون: 22] ، ونحو: {فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} [البقرة: 253] الثاني الظرفية كفي نحو: {عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ} [القصص: 15] . الثالث المجاوزة كعن كقوله:

569- إذا رضيت علي بنو قشير

الرابع التعليل كاللام نحو: {وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ} [الحج: 37] ، وقوله:

علام تقول الرمح يثقل عاتقي

الخامس المصاحبة كمع نحو: {وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ} [البقرة: 177] ، {وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ} [الرعد: 6] . السادس موافقة من نحو: {إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ} [المطففين: 2] . السابع موافقة الباء نحو: {حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولُ} [الأعراف: 105] وقد قرأ أي بالباء. الثامن الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:

مع مجيء كل اسماً لبعد تنبيه المصنف الآتي على الاسم في على، وقربه في الكاف وعن.

قوله: "ويكون حقيقة ومجازاً" قال الفارضي وأما نحو: توكلت على الله، فهو بمعنى

الإضافة والإسناد أي أضفت توكلي، وأسندته إلى الله إذ لا يعملو على الله تعالى شيء لا

حقيقة ولا مجازاً. ا. هـ. قوله: "ونحو فضلنا إلخ" جعل الدماميني الاستعلاء المجازي

الاستعلاء على ما يقرب من الجورور نحو: {أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى} [طه: 10] ، أي

هادياً وجعل الاستعلاء المعنوي على نفس الجورور نحو: {فَضَّلْنَا} إلخ، ونحو: {وَهُمْ عَلَى

ذَنْبٌ { [الشعراء: 14] ، حقيقاً. قوله: "كقوله إذا رضيت عليّ"، وقيل: ضمن رضى معنى عطف. قوله: "على حبه" أي مع حب المال وقيل: على تعليلية والضمير لله. قوله: "موافقة من" من ذلك قوله عليه الصّلاة والسّلام: "بني الإسلام على خمس"، أي منها، وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هي الإسلام، فكيف يكون مبنياً

569- عجزه:

لعمرو الله أعجبنى رضاها

والبيت من الوافر، وهو للقيحيف العقيلي في أدب الكاتب ص 507؛ والأزهية ص 277؛ وخزانة الأدب 10/ 132، 133؛ والدرر 4/ 135؛ وشرح التصريح 2/ 14؛ وشرح شواهد المغني 1/ 416؛ ولسان العرب 14/ 323 "رضي"؛ والمقاصد النحوية 3/ 282؛ ونوادر أبي زيد ص 176؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 118؛ والإنصاف 2/ 630؛ وأوضح المسالك 3/ 41؛ وجمهرة اللغة ص 1314؛ والنجي الداني ص 477؛ والخصائص 3/ 311؛ و 389؛ ورصف المباني ص 372؛ وشرح شواهد المغني 2/ 954؛ وشرح ابن عقيل ص 365؛ وشرح المفصل 1/ 120؛ ولسان العرب 15/ 444 "يا"؛ والمختص 1/ 52، 348؛ ومغني اللبيب 2/ 143؛ والمقتضب 2/ 320؛ وجمع الهوامع 2/ 28.

(333/2)

.....

570- إن الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يوماً على من يتكل

أي من يتكل عليه. التاسع الزيادة لغير تعويض، وهو قليل كقوله:

571- أبا الله إلا أن سرحة مالك ... على كل أفنان العضاه تروق

وفيه نظر. العاشر الاستدراك والإضراب كقوله:

572- بكل تداوينا فلم يشف ما بنا ... على أن قرب الدار خير من البعد

عليه وأجيب أيضاً بأنه من بناء الكل على أجزائه، والتغاير بالكلية والجزئية كاف. قوله: "يعتمل" أي يعمل بالأجرة وقيل: إن مفعول يجد محذوف أي إن لم يجد شيئاً، ثم استأنف

مستفهماً استفهماً إنكارياً فقال: على من يتكل. قوله: "أفنان العضاه" جمع فنن وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة آخره هاء كما في الشمني، وغيره جمع عضه كعنب، أو عضه كعنبه، أو عضاه كرسالة كل شجرة ذات شوك، أو ما عظم منها كذا في القاموس. وتروق أي تعجب، وهو يتعدى بنفسه يقال: راقه أي أعجبه كما في القاموس، وإيقاع الإعجاب على الأفنان على طريق المجاز، وقيل: كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك، وبالأفنان عن بقية النسوة، وعليه فالإيقاع حقيقي. قوله: "وفيه نظر" وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب، حتى تكون على زائدة إذ يصح أن يكون بمعنى تزيد وتفضل، وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما في القاموس هذا ما ظهر لي في وجه النظر، ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا. قوله: "والإضراب" أي عما توهمه الجملة قبلها، وهو من عطف اللازم، وهو إضراب إبطالي، فإن قوله على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يوهمه قوله: فلم يشف ما بنا من تساوي القرب والبعد من كل وجه، وقوله على أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقاً خير من البعد، وعلى التي بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشيء، لكونها بمنزلة حرف الاستدراك، والإضراب كما قيل

570- الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 292؛ والجني الداني ص 478؛ وخزانة الأدب 10/ 146؛ والخصائص 2/ 305؛ والدرر 4/ 108؛ وشرح أبيات سيويه 2/ 205؛ وشرح التصريح 2/ 15؛ وشرح شواهد المغني ص 419؛ والكتاب 3/ 81؛ ولسان العرب 11/ 475 "عمل"؛ والمختضب 1/ 281؛ ومع الهوامع 2/ 22. 571- البيت من الطويل وهو حميد بن ثور في ديوانه ص 41؛ وأدب الكاتب ص 523؛ وأساس البلاغة ص 185 "روق"؛ والجني الداني ص 479؛ والدرر 4/ 137؛ وشرح التصريح 2/ 15؛ وشرح شواهد المغني 1/ 420؛ ولسان العرب 2/ 479 "سرح"؛ ومغني اللبيب 1/ 144؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص 377؛ وخزانة الأدب 2/ 194، 10/ 144، 145.

572- البيتان من الطويل، وهما ليزيد من الطثرية في ديوانه ص 72؛ وذيل الأمالي ص 104؛ وللمجنون في ديوانه ص 89؛ ولعبد الله بن الدمينية في ديوانه ص 82؛ وشرح شواهد المغني 1/ 425؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 454؛ ومغني اللبيب 1/ 145.

وقد تجي موضع بعد وعلى ... كما على موضع عن قد جعلاً

على أن قرب الدار ليس بنافع ... إذا كان من تهواه ليس بذي ود
"بعن تجاوزاً عني من قد فطن. وقد تجي" عن "موضع بعد و" موضع "على كما على
موضع عن قد جعلاً" كما رأيت. وجملة معاني عن عشرة أيضاً اقتصر منها الناظم على
هذه الثلاثة: الأول المجاوزة وهي الأصل فيها، ولم يذكر البصريون سواه، نحو سافرت عن
البلد ورغبت عن كذا. الثاني البعدية وهو المشار إليه بقوله: وقد تجي موضع بعد، نحو:
{عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ} [المؤمنون: 40] ، {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ} [الانشقاق:
19] ، أي حالاً بعد حال. الثالث الاستعلاء كعلى نحو: {فَإِنَّمَا يَنخُلُ عَن نَفْسِهِ}
[محمد: 38] ، وقوله:

573- لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب ... عني ولا أنت دياي فتخزوني

بذلك في حاشا الجارة، ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أي والتحقيق كائن
على أن إلخ؛ لأن ما قبلها وقع لا على وجه التحقيق. قوله: "وقد تجي عن موضع
بعد"، قال أبو حيان يلزم أن تكون حينئذ ظرفاً، ولا أعلم أحداً قال: إنها اسم إلا إذا
دخل عليها حرف الجر جمع. قوله: "كما على إلخ" فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية،
وهو جائز وإن كان قليلاً. قوله: "كما رأيت" أي في قوله:

إذا رضيع علي بنو قشير

قوله: "المجاوزة" هي بعد شيء مذكور، أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها،
فالأول نحو رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي. والثاني نحو
رضي الله عنك أي جاوزتك المؤاخدة بسبب الرضا، ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين
المثالين، وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم عن عمرو، كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه
العلم بسبب الأخذ هذا ملخص ما أفاده سم. ومن المجازية سألت زيداً عن كذا، كأنه لما
عرفك المسؤول بالمسؤول عنه جاوزه المسؤول عنه بسبب السؤال، وأنت خير بأن هذا
إنما يظهر إذا أفاد المسؤول المسؤول عنه لا إذا لم يفده، وأن المناسب لهذا المثال جعل
البعد للمجرور عن الشيء، لا جعل البعد للشيء عن المجرور، فلا يلائم تعريفهم المجاوزة
هذا المثال فاعرف ذلك. قوله: "ولم يذكر البصريون سواه"، وتكلفوا لها في الحال التي لا
تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة، ولم يرتكبوا التضمنين ولا غيره مما ارتكبه في
غيرها من الحروف، قوله: "أي حالاً بعد حال" من البعث والسؤال والموت، وقيل: من

النطفة إلى ما بعدها، وقيل غير ذلك قال في شرح اللباب: والأولى أن عن باقية على
ظاهرها، والمعنى طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه. قوله: "لاه ابن

573- البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب ص 513؛
والأزمية ص 279؛ وإصلاح المنطق ص 373؛ والأغاني 3/ 108؛ وأما المرتضى 1/
252؛ وجمهرة اللغة ص 596؛ وخزانة الأدب 7/ 173، 177، 184، 186؛
والدرر 4/ 143؛ وسمط اللآلي ص 289؛ وشرح التصريح 2/ 15؛ وشرح =

(335/2)

الرابع التعليل نحو: {وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ} [هود: 53] ، {وَمَا كَانَ
اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ} [التوبة: 114] . الخامس الظرفية
كقوله:

574- وآس سراة الحي حيث لقيتهم ... ولا تك عن حمل الرباعة وانبا
السادس موافقة من نحو: {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ} [الشورى: 25] ، نحو:
{أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا} [الأحقاف: 16] . السابع موافقة الباء
نحو: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى} [النجم: 3] ، والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما
يصدر قوله عن الهوى. الثامن الاستعانة قاله الناظم، ومثل له بنحو رميت عن القوس؛
لأنهم يقولون: رميت بالقوس، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا
كانت القوس هي المرمية. التاسع البدل نحو: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ
شَيْئًا}

عمك" أي لله در ابن عمك، فحذف لام الجر واللام الأولى من اسم الجلالة، ففيه
شذوذ من وجهين وحذف المضاف، وأتاب عنه المضاف إليه، ولك أن تستغني عن
تقدير المضاف. أفضلت أي زدت. دياي أي مالكي. فتحزوني أي تسوسني وتقهرني،
وهو بسكون الواو إما تخفيفاً من فتحة النصب مثل ما تأتينا، فحدثنا بالنصب وإما
رفعاً عطفاً على الجملة الاسمية المنفية قبله؛ لأن المعنى ما أنت دياي، فما أنت تحزوني.

قوله: "نحو وما نحن إلخ"، ويحتمل أن المعنى تركا صادراً عن قولك لا صادراً عن موعدة.
 قوله: "وآس سرارة الحي" من آسائه بمد الهمزة أي واساه أي أعطى أشرافهم. والرابعة
 بالكسر نجوم الحمالة أي أقساط ما يتحمل الإنسان من دية، أو غيرها فعن بمعنى في
 بدليل: {وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي} [طه: 42] ، قال في المغني: والظاهر أن معنى وني عن كذا
 جاوزه ولم يدخل فيه، ووني فيه دخل فيه وفتر. ا. هـ. أي والمراد في البيت المعنى الأول،
 فكيف تجعل عن فيه ظرفية. قوله: "عن عباده"، ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده.
 قوله: "بنحو رميت عن القوس" أي إن أريد جعل القوس آلة للرمي ومستعاناً بها فيه.
 قوله: "في إنكاره أن يقال ذلك إلخ" على

= شواهد المغني 1/ 430؛ ولسان العرب 11/ 525 "فضل"، 13/ 167، 170
 "دين" 295، 296 "عنن"، 539 "لوه" 14/ 226 "خزا"؛ والمؤتلف والمختلف
 ص118؛ ومغني اللبيب 1/ 147؛ والمقاصد النحوية 3/ 286؛ ولكعب الغنوي في
 الأزهية ص97؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 263، 2/ 121، 302؛
 والإنصاف 1/ 394؛ وأوضح المسالك 3/ 43؛ والجني الداني ص246؛ وجواهر
 الأدب ص323؛ وخزانة الأدب 10/ 124، 344؛ والخصائص 2/ 288؛ وورصف
 المباني ص254، 368؛ وشرح ابن عقيل ص364؛ وشرح المفصل 8/ 53؛ وجمع
 الهوامع 2/ 29.

574- البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص379؛ والدرر 4/ 145؛
 وشرح شواهد المغني 1/ 434؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص247؛ وجواهر الأدب
 ص324؛ ومغني اللبيب 1/ 148؛ وجمع الهوامع 2/ 30.

(336/2)

شبه بكاف وبها التعليل قد ... يعني وزائداً لتوكيد ورد

[البقرة: 48] . وفي الحديث: "صومي عن أمك". العاشر الزيادة للتعويض من أخرى
 محذوفة كقوله:

575- أتجزع أن نفس أتاها حمامها ... فهلا التي عن بين جنبيك تدفع
 "شبه بكاف وبها التعليل قد يعني وزائداً لتوكيد ورد" أي تحيء الكاف لمعان، وجملتها

أربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة: الأول التشبيه وهو الأصل فيها نحو زيد كالأسد. الثاني التعليل نحو: {وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ} [البقرة: 198] ، أي لهدايتكم. وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضي أن ذلك قليل، لكنه قال في شرح الكافية: ودلالتها على التعليل كثيرة. الثالث التوكيد وهي الزائدة نحو: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: 11] ، أي

هذا تكون الباء للتعدي، ويكون رمي متعديًا تارة بنفسه، وتارة بالباء كذا يظهر. قوله: "أتجنز إن نفس" يصح في أن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة، وكسرها على أنها شرطية داخلية على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه، وأبقى فاعله وهو نفس أي إن هلكت نفس والحمام الموت. وقوله: فهلا إلخ الأصل، فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضًا عنه قال الدماميني ظاهر كلام المغني، والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض، وفي تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ} [الأنفال: 1] ، فقل: عن علمها، وقيل: عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود، وهذا الخلاف مبني على أن السؤال هل هو سؤال استخبار، أو سؤال استعطاء، فقد حكى قولًا بالزيادة ولا تعويض.

قوله: "أربعة" زاد في المغني خامسًا وهو المبادرة، قال: وذلك إذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل، وصل كما يدخل الوقت، ذكره ابن الحبار والسيرافي وغيرهما، وهو غريب جدًا. ا. هـ. ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف، وجعل ما مصدرية وقتية أي سلم وقت دخولك، وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة. قوله: "الثاني التعليل" جعل قوم منه قوله تعالى: {وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} [القصص: 82] ، أي أعجب لعدم فلاح الكافرين. قوله: "تقتضي أن ذلك قليل" أي بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع، وقد يقال: التقليل بالنسبة إلى التشبيه، فلا ينافي كثرتة في نفسه. قوله: "ليس كمثل شئ" أي بناء على رأي عزاه في المغني إلى الأكثرين، قالوا: إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال، وهو إثبات المثل قال التفتازاني في حاشية العضد: لأن النفي يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات، فقولنا: ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرًا على أن لزيد ابنًا، وإن كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه، وقد يجاب بمنع إثبات مثله تعالى كيف، وهو من قبيل الظاهر، ونقيضه وهو نفي مثله قطعي؟ ا. هـ. ومنع كثيرون زيادتها في الآية فبعض هؤلاء قالوا

575- البيت من الطويل، وهو لزيد بن رزين في جواهر الأدب ص 325؛ وشرح شواهد المغني 1/ 436؛ وله أو لرجل من محارب في ذيل أمالي القالي ص 105؛ وذيل

سمط اللآلي ص 49؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص 248؛ وخزانة الأدب 10 / 144؛
والدرر 4 / 107؛ وشرح التصريح 2 / 16؛ والمختسب 1 / =

(337/2)

واستعمل اسماً وكذا عن وعلى ... من أجل ذا عليهما من دخلا

ليس شيء مثله. وقوله:

576- لواحق الأقرباب فيها كالمقق

أي فيها الملقق أي الطول. الرابع الاستعلاء، قيل: بعضهم كيف أصبحت؟ قال: كخير
أي على خير وهو قليل، أشار إلى ذلك في التسهيل بقوله: وقد توافق على "واستعمل"
الكاف "اسماً" بمعنى مثل كما في قوله:

577- يضحكن عن كالبرد المنهم

المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات، والحققون منهم قالوا الآية من باب
الكناية للمبالغة في التنزيه، فهي باقية على حقيقتها من نفي مثله، لكن المراد لازم
ذلك، وهو نفي مثله، وإنما كان لازماً؛ لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً لمثله، فلا
يصح نفي مثله؛ ولأن مثل الشيء من يكون على أوصافه، فإذا نفوه عمن يماثله فقد
نفوه عنه، ونظيره مثلك لا يبخل فإنهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه، فليس
المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل، وقد صرحوا
بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للكناية فضلاً عن استحالة لازمها؛ لأن المعنى
الحقيقي لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه.

قوله: "لواحق الأقرباب" قاله رؤية يصف خيلاً، أي ضوامر الأقرباب جمع قرب بضمتين،
وبضم فسكون الخاصرة، أو من الشاكلة إلى مرق البطن كما في القاموس. والضمير في
فيها يرجع إلى الخيل الموصوفة. والمقق الطول الفاحش مع رقة. قوله: "على خير" وقيل:
الكاف بمعنى الباء أي بخير، وقد قيل في قولهم كن كما أنت أن المعنى كن على الحال
الذي أنت عليه، وقيل: إن المعنى كن كالشخص الذي هو أنت، أي كن فيما يستقبل
مماثلاً لنفسك فيما مضى. قوله: "واستعمل اسماً"، فيكون فاعلاً ومكفوعاً وغيرهما،
وزعهما ابن مضاء اسماً دائماً كما في الجمع. قوله: "عن كالبرد" أي عن مثل البرد أي

عن سن مثل البرد، والمنهم بسكون النون، وتشديد الميم الثانية الذائب أي الذي ذاب منه شيء فصغر. وبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن

= 281؛ ومغني اللبيب 10/ 149؛ وجمع الهوامع 2/ 22.
576- الرجز لرؤية في ديوانه ص106؛ وجواهر الأدب ص129؛ وخزانة الأدب 1/ 89؛ وسر صناعة الإعراب ص292، 295، 815؛ وسمط اللآلي ص322؛ وشرح شواهد المغني 2/ 764؛ وشرح ابن عقيل ص366؛ والمقاصد النحوية 3/ 290؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص264؛ والإنصاف 1/ 299؛ وجمهرة اللغة ص824؛ واللمع في العربية ص158؛ والمقتضب 4/ 418.
577- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 328؛ وخزانة الأدب 10/ 166، 168؛ والدرر 4/ 156؛ وشرح شواهد المغني 2/ 503؛ والمقاصد النحوية 3/ 294؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص258؛ وأوضح المسالك 3/ 54؛ والجني الداني ص79؛ وجواهر الأدب ص126؛ وشرح المفصل 8/ 42، 44؛ ومغني اللبيب 1/ 180؛ وجمع الهوامع 2/ 31.

(338/2)

.....

أي عن مثل البرد. وقوله:

578- بكا للقوة الشغواء جلت فلم أكن ... لأولع إلا بالكمي المقنع وهو مخصوص عند سيبويه، والمحققين بالضرورة، وأجازته كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار "وكذا عن وعلى" استعمالا اسمين: الأول بمعنى جانب، والثاني بمعنى فوق "من أجل ذا عليهما من دخلا" في قوله:

579- ولقد أرايني للرماح دريئة ... من عن يميني تارة وأمامي

الكاف حرف ومجرور عن محذوف وموصوف بقوله كالبرد، فلا شاهد فيه حينئذ، ويضعفه أن حذف موصوف الجملة، وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع. قوله: "بكا للقوة" أي بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسرهما، وسكون القاف كما في القاموس وهي

العقاب، والشغواء بمعجمتين المعوجة المنتقار. وجلت من الجولان، والكمي الشجاع المتكمي بسلاحه أي المتغطي به. والملقن المغطى رأسه بالبيضة قاله زكريا. قوله: "في الاختيار"، فأجازوا في زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة. مغني.

قوله: "استعملا اسمين" وهما حينئذٍ مبيان لمشابهة الحرف في اللفظ. وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذاب في الهمع، والقول بإعراب عن الاسميتين مع التزام سكونها لا يظهر له وجه. وفي الهمع عن ابن الطراوة والفارسي، والشلوبين أن على اسم دائماً معرب، واستعملت على فعلاً ماضياً، تقول علا يعلو علواً، وعلى يعلو علاء كبقى يبقى بقاء. ولم يتعرض له لشهرته؛ ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية؛ لأنها ترسم بالألف؛ لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء، ومقتضى هذا أن على الاسميتين ترسم بالياء، وهو إنما يظهر إذا كانت من على يعلو أما إذا كانت من علا يعلو، فكتابتها بالألف؛ لأنها حينئذٍ واوية لكن يكفي في نكته ذكر على الاسميتين دون الفعلية موافقة الاسميتين الحرفية لفظاً، ورسماً على أحد الوجهين بخلاف الفعلية، فإنها لا توافق الحرفية رسماً في وجه أصلاً فاعرفه. ولم يتعرض المصنف لإلى مع أنها جاءت اسمياً بمعنى المنتهي، ولعل ذلك لقلته وجاءت منووبة بمعنى النعمة. قوله: "من أجل ذا عليهما من دخلا" استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد، ولذا خص من؛ لأنها المسموع دخولها عليهما كثيراً، وسمع جر عن بعلى نادراً، فعلم أن اسميتها لا تقييد بدخول من، نعم تتعين اسميتها بدخولها، وكذا بدخول غيرها من حروف الجر، فإذا قلت: زيد على السطح، وسرت عن البلد احتمالاً الاسميتين والحرفية، وعند دخول من تتعين اسميتهما. قوله: "درينة"

578- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجني الداني ص82؛ والدرر 4/ 158؛

والمقاصد النحوية 3/ 295؛ وجمع الهوامع 2/ 31.

579- البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص171؛ وخزانة الأدب

10/ 158، 160؛ والدرر 2/ 269، 4/ 185؛ وشرح التصريح 2/ 10؛ وشرح

ديوان الحماسة للمرزوقي ص136؛ وشرح =

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعاً ... أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

وكقوله:

580- عدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... تصل وعن قيض بزياء مجهل
"ومذ ومنذ" يستعملان أيضاً اسمين وحرفين فهما "اسمان حيث رفعاً" اسماً مفرداً "أولياً"
جملة كما إذا أولياً "الفعل" مع فاعله وهو الغالب، ولهذا اقتصر على ذكره، أو المبتدأ
مع خبره: فالأول نحو ما رأيته مذ يومان، أو منذ يوم الجمعة، وهما حينئذ مبتدآن

بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لأرى، وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن.
قاله العيني والمصرح، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي جواز ياء بدل الهمزة.
قوله: "غدت" أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ، والظمؤ بكسر الظاء المشالة،
وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء، وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة، أي
تصوّت أحشاؤها من العطش، وقوله وعن قيض عطف على قوله من عليه، والقيض
بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة. قال الدماميني القشر الأعلى من
البيض، وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة أولاهما، وتفتح كما قاله السيوطي أرض غليظة،
مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعول أي محل لجهل السائر، وتوّهانه قال
في التصريح نقلاً عن ابن السيد، وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه، ولا يجوز أن يكون نعتاً
لزيزاء عند البصريين. ا. هـ. ولك أن تجعله بدلاً. قوله: "ومذ ومنذ"، وكسر ميمهما لغة
جمع. قوله: "اسمين وحرفين" قال الشاطبي: قد يحتملان الاسمية والحرفية كما في ما رأيته
مذ، أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة أما إن كسرت، فالاسمية متعينة. قوله: "كما إذا
أوليا الفعل" جعل الشارح قول المصنف الفعل مثلاً لا قيّداً، والمراد الفعل الماضي، فلا
يجوز مذ يقوم؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً، فلا يجتمع مع المستقبل، ولم يجيزوه
على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر؛ لأنه مضاف إليه
واستعماله في الماضي نقله يس عن ابن هشام، وينبغي جواز ذلك عند من جوز اجتماع
مجازين في الكلمة فتدبر.

قوله: "فالأول" أي ما

= شواهد المغني 1/ 438؛ والمقاصد النحوية 3/ 150، 305؛ وبلا نسبة في أسرار
العربية ص 255؛ والأشباه والنظائر 3/ 13؛ وأوضح المسالك 3/ 57؛ وجواهر
الأدب ص 322؛ وشرح ابن عقيل ص 368؛ وشرح المفصل 8/ 40؛ ومغني اللبيب

1/ 149؛ وجمع الهوامع 1/ 156، 2/ 36.

580- البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب ص 504؛ والأزهية ص 194؛ وخزانة الأدب 10/ 147، 150؛ والدرر 4/ 187؛ وشرح التصريح 2/ 19؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 230؛ وشرح شواهد المغني 1/ 425؛ وشرح المفصل 8/ 38؛ ولسان العرب 11/ 383 "صلل"، 15/ 88 "علا"؛ والمقاصد النحوية 3/ 301؛ ونوادر أبي زيد ص 163؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص 103؛ والأشباه والنظائر 3/ 12؛ وأوضح المسالك 3/ 58؛ وجمهرة اللغة ص 1314؛ والجني الداني ص 470؛ وجواهر الأدب ص 375؛ وخزانة الأدب 6/ 535؛ ورصف المباني ص 371؛ وشرح ابن عقيل ص 367؛ والكتاب 4/ 231؛ ومجالس ثعلب ص 304؛ ومغني اللبيب 1/ 146، 2/ 532؛ والمقتضب 3/ 53؛ والمقرب 1/ 196؛ وجمع الهوامع 2/ 36.

(340/2)

وما بعدهما خبر، والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان، وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة، وقد أشعر بذلك قوله حيث رقعا، وقيل بالعكس والمعنى بيني وبين الرؤية يومان. وقيل ظرفان

إذا رفعاً اسماً مفرداً. قوله: "وهما حينئذ مبتدآن" أي حين إذ رفعاً ما بعدهما، وساغ الابتداء بهما؛ لأنهما معرفتان لفظاً ومعنى، أو معنى فقط على الخلاف إذ معناهما أمد انقطاع الرؤية، وأول أمد انقطاع الرؤية، وأورد على ابتدائيهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك، وأجيب بأنهما أجروهما رافعين مجراهما خافضين في أنهما لا يدخلان إلا على اسم الزمان، أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني. قوله: "والتقدير أمد إلخ" فيه لف ونشر مرتب، ومثل المعداد كما في المغني الحاضر نحو مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر، كما هو المفهوم من قول الشارح الآتي: أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر. قوله: "وأول انقطاع" أي أول أمد انقطاع، فوافق قول المغني، وإن كان أي الزمان ماضياً، فمعناهما أول المدة، فاقترن البعض على

الاعتراض بأن ظاهر كلام الشارح يخالف ما في المغني تقصير. قوله: "وقد أشعر إلخ" أي؛ لأن المبتدأ هو الرفع للخبر من غير عكس على المختار.

قوله: "وقيل بالعكس"، قال في التصريح: وهو مذهب الأخفش، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي القاسم الزجاجي، ومعناهما بين وبين مضافين، فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان. ١. هـ. قال ابن الحاجب: وهذا القول وهم؛ لأن المعنى واللفظ يأباه: أما الأول؛ فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان، وذلك غير محقق على هذا الإعراب.

وأما الثاني؛ فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها، وليس الظرف الواقع خبراً ظرفاً للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغاً، إذ لو كان ظرفاً لكان زائداً عليه، وهو مناف للمراد إذ المراد أنه هو. ١. هـ. وأنا أقول في كل من توجيهه للأول، وتوجيهه للثاني نظر: أما النظر في توجيهه للأول؛ فلأن هذا التركيب على هذا الإعراب، وإن لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة؛ لأن كينونة اليومين بينه، وبين لقائه لا تنافي كينونة غيرهما أيضاً لكن يفيد به اعتبار العرف، إذ لا يقال مثلاً: بيني وبين لقائه يومان عرفاً إلا إذا لم يكن إلا اليومان فقط، وأما النظر في توجيهه للثاني، فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها، بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص، وتعليله عدم كون تقديمه مسوغاً بأن الظرف المجموع خبراً ليس ظرفاً للمبتدأ، إذ لو كان ظرفاً إلخ مردود لبطلان الملازمة، إذ لا يجب كون ظرف الشيء زائداً عليه، بل يجوز كونه مساوياً له بدليل صحة نحو في يوم الخميس صوم، وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح، وليت شعري، كيف يحكم على إعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال المجموع على إعرابه بهذا الإعراب؟، إذ معنى مذ يومان على كلامهم بيني، وبين لقائه يومان، أي كائن بيني وبين لقائه يومان، فهو كالمثال الثاني، فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم في المثال الثاني، وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع في إعراب نحو زيد في الدار بقولهم زيد مبتدأ، وفي الدار خبر، وأن الخبر في الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح، وهذا المتعلق نكرة، وحينئذ لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين

وما بعدهما فاعل بفعل محذوف، أي مذ كان أو مذ مضى يومان، وإليه ذهب أكثر الكوفيين، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل والثاني: "كجئت مذ دعا" وقوله: 581- ما زال مذ عقدت يداه إزاره

وقوله:

582- وما زلت أبغي الخير مذ أنا يافع

وبين مضافين إلى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقان بالمتدنية، فتدبر ما قلناه بإنصاف فإنه متين. قال الدماميني: واعترض على جعل مذ ومنذ خبراً بأن المعنى عليه كما قالوه بيني وبين لقائه يومان، وبين زمانية هنا، فكيف يكون الشيء ظرفاً لنفسه؟، والجواب أن هذا يرد على قولك: بيني وبين لقائه يومان، وهو جائز فما كان جواباً عن هذا فهو جواب عن ذلك. ا. هـ. وقد أسلفنا في أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه.

قوله: "والمعنى بيني إلخ" أورد عليه عدم اطراد؛ لأنه لا يأتي في نحو قولك يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة إلا أن يجعل على حذف العاطف، والمعطوف أي بيني وبين رؤيته يوم الجمعة، وما بعده إلى الآن وفيه تكلف. قوله: "وقيل: طرفان إلخ" على هذا القول يكون التركيب كلاماً واحداً مشتقاً على جملتين بخلافه على الأولين، فكلامان ثانيهما، وهو مذ كذا مستأنف استئنافاً بيانياً كما في الدماميني. قوله: "مذ كان" أي وقت وجد. قوله: "أو مذ مضى يومان" فيه أنا إذا قدرنا كان، أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين، ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما، والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم إلا أن يقدر مضاف، ويلاحظ استمرار الانتفاء إلى آن التكلم، والتقدير وقت وجود أول اليومين، ومضيه أي واستمر الانتفاء إلى الآن فتأمل. قوله: "والثاني" أي ما إذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية. قوله: "يافع" أي ناهز الحلم أو عشرين

581- عجزه:

ودنا فأدرك خمسة الأشبار

والبيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه 1/ 305؛ والأشباه والنظائر 5/ 123؛ والجنى الداني ص 504؛ وجواهر الأدب ص 317؛ وخزانة الأدب 1/ 212؛ والدرر 3/ 140؛ وشرح التصريح 2/ 21؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 310؛ وشرح شواهد المغني 2/ 755؛ وشرح المفصل 2/ 121، 6/ 33؛ والمقاصد النحوية 3/ 321؛

والمقتضب 2/ 176؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص 303؛ وأوضح المسالك 2/ 61؛ والدرر 6/ 203؛ ولسان العرب 6/ 67 "خمس"، ومغني اللبيب 1/ 336؛ وجمع الهوامع 1/ 216، 2/ 150.

582- عجزه:

وليدًا وكهلاً حيث شبت وأمردا

والبيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص 185؛ وتذكرة النحاة ص 589؛ 632؛ والدرر 3/ 139؛ وشرح التصريح 2/ 21؛ وشرح شواهد المغني 2/ 577، 757؛ والمقاصد النحوية 3/ 60، 326؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 63؛ ومغني اللبيب 2/ 336؛ وجمع الهوامع 1/ 216.

(342/2)

وإن يجرا في مضي فكمين ... هما وفي الحضور معنى في استبن

والمشهور أنهما حينئذ طرفان مضافان إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر "وإن يجرا"، فهما حرفا جر ثم إن كان ذلك "في مضي فكمين هما" في المعنى نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومنذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة، "وفي الحضور معنى في استبن" بهما نحو ما رأيته مذ يومنا، أو منذ يومين أي في يومنا هذا من المعرفة كما رأيت، فإن كان المجرور بهما نكرة، كانا بمعنى من وإلى معًا كما في المعداد، نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين، وكونهما إذا جرا حرفي جر هو ما ذهب إليه الأكثرون، وقيل: هما طرفان منصوبان بالفعل قبلهما. تنبيهات: الأول أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله:

583- وربع عفت آثاره منذ أزمان

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره، فمن القليل فيها قوله:

584- لمن الديار بقنة الحجر ... أقوين مذ حجج ومذ دهر

سنة على الخلاف يقال: أيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال: موقع وإن كان هو القياس. قوله: "وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة"، انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول

مع كونهما طرفين. قوله: "وقيل مبتدآن" هذا القول مقابل المشهور، وليس معطوفاً على قيل الذي قبله شئني. قوله: "يكون هو الخبر"، أي لتوقف صحة الإخبار عليه حينئذٍ. قوله: "فكمن" أي الابتدائية. قوله: "معنى في استبن"، أي اطلب بيان معنى في وهو الظرفية، والدلالة عليه بهما. قوله: "نكرة" أي معدودة إذ لا يجوز مذ يوم، كما تقدم أول الباب، ولا ينافيه ما في البيت الآتي ومذ دهر؛ لأنه متعدد في المعنى، وبهذا يعلم أن الكاف في قول الشارح، كما في المعدود استقصائية وفي نسخ، فإن كان الجورر بهما نكرة معدوداً كانا بمعنى من وإلى معاً، نحو مذ يومين وهو واضح. قوله: "نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين"، فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها. قوله: "وربع عفت آثاره"، أي ومنزل اندرست علاماته. وقوله منذ أزمان قال سم: لعل هذا من العدد

583- صدره:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 89؛ والدرر 3 / 142؛ وشرح التصريح 2 / 17؛ وشرح شواهد المغني 1 / 374، 2 / 750؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 49؛ ومغني اللبيب 1 / 335؛ وجمع الهومع 1 / 217. 584- البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 86؛ والأزهية ص 283؛ وأسرار العربية ص 273؛ والأغاني 6 / 86؛ والإنصاف 1 / 371؛ وخزانة الأدب 9 / 439، 440؛ والدرر 3 / 142؛ وشرح =

(343/2)

.....

الثاني أصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مذ عند ملاقات الساكن نحو مذ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسروا؛ ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل، فيضم مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون: هما أصلان؛ لأن لا يتصرف في الحرف وشبهه، ويرده تخفيفهم إن وكأن ولكن ورب. وقال المالقي: إذا كانت مذ اسماً، فأصلها منذ أو حرفاً فهي أصل. الثالث بقي من الحرف رب، وهي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً: فالأول

كقوله -صلى الله عليه وسلم: "يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: يا رب

فتكون بمعنى من وإلى معًا. قوله: "بقنة الحجر" القنة بضم القاف، وتشديد النون أعلى الجبل، والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود. وأقوين أي خلون حال من الديار بتقدير قد، والحجج بالكسر السنون. قوله: "رجوعهم إلى ضم الذال"، أي على الأشهر وجاء كسرها عند ملاقة الساكن لا يقال: يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم؛ لأننا نقول هذا الكسر عارض مثل: {قُمِ اللَّيْلُ} [المزمل: 2] ، فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع إلى الأصل. قوله: "ولأن بعضهم يقول مذ إلخ"، قد يقال: الضم اتباع. قوله: "ملكون" قال شيخنا السيد: بضم الميم، وسكون اللام وضم الكاف. قوله: "في الحرف وشبهه"، قال الشارح عند قول المصنف:

حرف وشبهه من الصرف برى

ما نصه: المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية، والأفعال الجامدة، وذلك عسى وليس ونحوهما، فإنها تشبه الحرف في الجمود. ١. هـ. قوله: "ويرده تخفيفهم أن إلخ" أي، وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذًا، كما سيذكره الشارح في أول باب التصريف، فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل، قوله: "المالقي" نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام. قوله: "بقي من الحروف رب" أي بقي من معاني الحروف معنى رب، وأما نفس رب، فقد ذكرها المصنف، ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف، فقلل التكرير دائمًا، وقيل: التقليل دائمًا وعزى إلى الأكثرين وقيل: التكرير كثيرًا والتقليل قليلًا، وقيل: العكس. قوله: "يا رب كاسية" أي مكتسية يقال: كسى بكسر السين يكسى بفتحها، فهو كاس ويا للتنبيه أو النداء، والمنادى محذوف وفي الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية، وعارية خبر المبتدأ الذي هو كاسية هذا هو الظاهر المتجه، وقول البعض كاسية مبتدأ، وفي الدنيا صفته وعارية خبره أو الظرف خبر وعارية خبر ركيك بوجهيه أما الأول؛ فلأن جعل في الدنيا ظرفًا مستقرًا صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في الدنيا الذي هو المراد، وأما الثاني؛ فلأن المقصود من الحديث الإخبار عن الكاسية في الدنيا بأنها عارية يوم القيامة لا الإخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا، كما لا يخفى على أحد، وجوز البعض في عارية

= التصريح 2/ 17؛ وشرح شواهد المغني 2/ 750؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 264؛

وشرح المفصل 4/ 93، 8/ 11؛ والشعر والشعراء 1/ 145؛ ولسان العرب 3/

421 "منن"، 4 / 170 "هجر"؛ والمقاصد النحوية 3 / 312؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 48؛ وجواهر الأدب ص 270؛ ورصف المباني ص 320؛ ومغني اللبيب 1 / 335؛ وجمع الهوامع 1 / 217.

(344/2)

وبعد من وعن وباء زيد ما ... فلم يعق عن عمل قد علما
وزيد بعد رب والكاف فكف ... وقد يليهما وجر لم يكف

صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه. والثاني كقوله:

585- ألا رب مولود وليس له أب ... وذو ولد لم يلد له أبوان

"وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما"، لعدم إزالتها الاختصاص نحو:
{مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا} [نوح: 25] ، {عَمَّا قَلِيلٍ} [المؤمنون: 40] ، {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ
اللَّهِ} [آل عمران: 159] ، "وزيد بعد رب والكاف فكف"، عن الجر غالباً وحينئذ

الجر صفة لكاسية على اللفظ، والرفع صفة لها على المحل، والنصب على الحال المنتظرة
من الضمير في كاسية، والخبر على الثلاثة محذوف أي ثابتة، وفي الأخير نظر؛ لأن
صاحب الحال لا يقدر العري، فكيف تكون عارية حالاً منتظرة إلا أن يجعل المعنى مقدراً
عريها بزنة المفعول، لا مقدر عريها بزنة الفاعل. وإنما كانت ربّ في الحديث للتكثير؛
لأنه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه، وكذا قول بعض العرب.

قوله: "يا رب صائمه إلخ" استدل به الكسائي على إعمال اسم الفاعل ماضياً، إذ لو لم
يكن عاملاً النصب في ضمير رمضان، لكانت إضافته إليه محضة؛ لأنها إضافة وصف
إلى غير معموله، فتفيد التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة، وقد يجاب بأنه حكاية حال
ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيتها، فاسم الفاعل غير ماض تنزيلاً، وقوله: لن يصومه،
ولن يقومه عبر بلن الاستقبالية؛ لأن المراد لن يجوز ثواب صيامه، وقيامه يوم القيامة، أو
لن يعيش إلى صيام مثله وقيامه. قوله: "ألا رب مولود، وليس له أب" هو عيسى عليه
الصّلاة والسّلام، وقوله: وذو ولد إلخ هو آدم عليه الصّلاة والسّلام، وضمير لم يلد
إلى ذي ولد، وأصله لم يلد بكسر اللام، وسكون الدال فسكنت اللام تشبيهاً بتاء
كتف فالتقى ساكنان، فحركت الدال بالفتح اتباعاً للياء أو بالضم اتباعاً للهاء كذا في

التصريح وغيره، وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، قوله: "فلم يعق إلخ" نقل في الهمع أن ما تكف بقلة الباء، ومن ويدخلان حينئذ على الفعل. قوله: "نحو مما خطاياهم إلخ"، فخطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطيآتهم، ولو مثل بما لكان أظهر، ولا يقدر في هذا المثال، وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شيء، فيكون ما بعدها بدلاً؛ لأن المثال يكفيه الاحتمال. قوله: "وزيد بعد رب

585- البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة في شرح التصريح 2/ 18؛
وشرح الإيضاح ص 257؛ وشرح شواهد الشافية ص 22؛ والكتاب 2/ 266، 4/
115؛ وله أو لعمرو الجني في خزنة الأدب 2/ 381؛ والدرر 1/ 173، 174؛
وشرح شواهد المغني 1/ 398؛ والمقاصد النحوية 3/ 354؛ وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر 1/ 19؛ وأوضح المسالك 3/ 51؛ والجني الداني ص 441؛ والخصائص 2/
333؛ والدرر 4/ 119؛ ورصف المباني ص 189؛ وشرح المفصل 4/ 48. 9/
126؛ والمقرب 1/ 199؛ ومغني اللبيب 1/ 135؛ وجمع الهوامع 1/ 54، 2/ 26.

(345/2)

.....

يدخلان على الجمل كقوله:

586- ربما الجامل المؤبل فيهم ... وعناجيج بيهن المهار

وكقوله:

587- كما الحبطات شر بني تميم

"وقد تليهما وجر لم يكف" كقوله:

588- ربما ضربة بسيف صقيل ... بين بصري وطعنة نجلاء

وكقوله:

إلخ" قد يفرق بين رب والكاف، وبين الثلاثة قبلها بأن اختصاصها بالأسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف، فإنهما يجران بعض الأسماء فلضعفهما بما ذكر كفاً عن

العمل بخلافهما سم. قوله: "فكف" أنكر أبو حيان كف الكاف بما، وأوّل ما يوهّم ذلك يجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية همع. قوله: "ربما الجامل المؤبل" الجامل بالجيم القطيع من الإبل، والمؤبل بالموحدة المعدّ للقتية. والعناجيج بعين مهملة، وجيمين الخيل الجياد، والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها، وهو ولد الفرس والأنثى مهرة، وفيهم خبر الجامل، وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل، قوله: "كما الحبطات" جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر ويفتحين، وهو الحرث بن مالك بن عمرو، وسمي بذلك لأكله نباتاً بالبادية يسمى الذرق، وهو الخندقوق فانتفخ بطنه وانتفخ البطن من أكله يسمى الحبط

586- البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص316؛ والأزهيّة ص94؛ 266؛ وخزانة الأدب 9/ 586، 588؛ والدرر 4/ 124؛ وشرح شواهد المغني 1/ 405؛ وشرح المفصل 8/ 29، 30؛ ومغني اللبيب 1/ 137؛ والمقاصد النحوية 3/ 328؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 71؛ والجني الداني ص448، 455؛ وجواهر الأدب ص368؛ والدرر 4/ 250؛ وشرح التصريح 2/ 22؛ وشرح ابن عقيل ص370؛ وهمع الهوامع 2/ 26.

587- صدره:

فإن الخمر من شر المطايا

والبيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ص97؛ والأزهيّة ص77؛ وخزانة الأدب 10/ 204، 206، 208، 211، 213؛ والمقاصد النحوية 3/ 346؛ وبلا نسبة في الحيوان 1/ 363؛ وشرح ابن عقيل ص370.

588- البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء في الأزهيّة ص82، 94؛ والاشتقاق ص486؛ والأصمعيّات ص152؛ والحماسة الشجرية 1/ 194؛ وخزانة الأدب 9/ 582، 585؛ والدرر 4/ 205؛ وشرح التصريح 2/ 21؛ وشرح شواهد المغني ص725؛ ومعجم الشعراء ص252؛ أوضح المسالك 3/ 65؛ والجني الداني ص456؛ ورصف المباني ص194، 316؛ ومغني اللبيب ص137؛ وهمع الهوامع 2/ 38.

589- وننصر مولانا ونعلم أنه ... كما الناس مجرم عليه وجارم

تنبيه: الغالب على رب المكفوف بما أن تدخل على فعل ماض كقوله:

590- ربما أوفيت في علم

وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقيق وقوعه نحو: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا}

بفتحتين، والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر، فلهذا لقب بذلك. من القاموس والعيني. وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخطأ. قوله: "بين بصرى" أي بين جهاتها، فحصل التعدد الذي تقتضيه بين، وهي من أرض الشام، وقوله: وطعنة نجلاء أي واسعة عطف على ضربة. قوله: "وننصر مولانا" لعل المراد به مولى الموالاة، وقوله: مجرم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم، وهو الذنب أي مذنّب عليه، ومذنّب ويروى مظلوم عليه وظالم. قوله: "الغالب على رب المكفوفة بما" مثلها غير المكفوفة، فإن الغالب في العامل بعدها كونه فعلاً ماضياً كما في المغني، وقال في الهمع: والأصح أن رب تتعلق بالعامل الذي يكون خبراً لمجرورها، أو عاملاً في موضعه أو مفسراً له، ويجب كونه أي العامل الذي تتعلق به رب ماضياً معنى قاله المبرد، والفارسي وابن عصفور. وقال أبو حيان: أنه المشهور عند الأكثرين. وقيل: يأتي حالاً أيضاً قاله ابن السراج قيل: ويأتي مستقبلاً أيضاً قاله ابن مالك. ا. هـ. مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجري الشارح على خلافه، وقوله: أو مفسراً له فيه نظر إذ الظاهر أن تعلقها في صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له. قوله:

"على فعل ماض" أي حقيقة لا تنزيلاً؛ لأن دخولها على الماضي تنزيلاً من جملة المقابل للغالب، كما سيصنع الشارح. قوله: "ربما أوفيت في علم" أي نزلت على جبل. قوله: "نزل منزلته إلخ" حاصل

589- البيت من الطويل، وهو لعمر بن براقة في أمالي القالي 2/ 122؛ والدرر 4/

210؛ وسمط اللآلي ص749؛ وشرح التصريح 2/ 21؛ وشرح شواهد المغني 1/

202، 500، 2/ 725، 778؛ والمؤتلف والمختلف ص67؛ والمقاصد النحوية 3/

332؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 97؛ والجني الداني ص166، 482؛ وجواهر

الأدب ص133؛ وخزانة الأدب 10/ 207؛ والدرر 6/ 81؛ وشرح ابن عقيل

ص371؛ ومغني اللبيب 1/ 65؛ وجمع الهوامع 2/ 38، 130.

590- عجزه:

ترفعن ثوبي شمالات

البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية ص94، 265؛ والأغاني 15 / 257؛
وخزانة الأدب 11 / 404؛ والدرر 4 / 204؛ وشرح أبيات سيبويه 2 / 281؛ وشرح
التصريح 2 / 22؛ وشرح شواهد الإيضاح ص219؛ وشرح شواهد المغني ص393؛
والكتاب 3 / 518؛ ولسان العرب 3 / 32 "شيخ" 11 / 366 "شمل"؛ والمقاصد
النحوية 3 / 344، 4 / 328؛ ونوادر أبي زيد ص210؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب
ص293، 366، 368؛ وأوضح المسالك 3 / 70؛ والدرر 5 / 162؛ ورصف المباني
ص235؛ وشرح التصريح 2 / 206؛ وشرح المفصل 9 / 40؛ وكتاب اللامات
ص111؛ ومغني اللبيب ص135، 137، 309؛ والمقتضب 3 / 15؛ والمقرب 2 /
74؛ وجمع الهوامع 2 / 38، 78.

(347/2)

وحذفت رب فجرت بعد بل ... والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

[الحجر: 2] ، وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله:

ربما الجامل المؤبل فيهم

حتى قال الفارسي يجب أن تقدر ما اسمًا مجرورًا بمعنى شيء، والجامل خبر لضمير
محذوف، والجملة صفة ما: أي رب شيء هو الجامل المؤبل: "وحذفت رب" لفظًا
"فجرت" منوبة "بعد بل وألفا" لكن على قلة كقوله:

591- بل بلد ملء الفجاج قتمه ... لا يشتري كتانه وجهرمه

وقوله:

592- بل بلد ذي صعد وأصاب

ما أشار إليه الشارح أن يود مستقبل حقيقة؛ لأنه في يوم القيامة لكن لما كان معلومًا لله
تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقق في كل، واعلم أن عبارة الشارح هي عبارته
التوضيح بعينها، فزعم البعض أنه لم يعتدّ بقيد
التنزيل في التوضيح باطل، ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فاضح، ولا

حول ولا قوة إلا بالله. قوله: "حتى قال الفارسي" غاية لقوله وندر. قوله: "والجملة صفة ما"، وفيهم متعلق بحال محذوفة أي رب شيء هو الجامل المؤبل كائنًا فيهم، وإنما قدّر الفارسي ضميرًا محذوفًا، ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف. تصريح. قوله: "أي رب شيء إلخ"، وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة، فإنها تكتب موصولة.

قوله: "بعد بل والفا" قيل: وبعد ثم. همع. قوله: "ملء الفجاج" بكسر الفاء جمع فج، وهو الطريق الواسع. والقتم بفتحيتين والقتم بفتح وسكون والقتام كسحاب الغبار. وقوله: لا يشتري كتانه وجهمه أي جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة، والمراد به البسط المنسوبة إلى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس، وقيل: الجهرم البساط من الشعر، والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعد. من شرح شواهد المغني للسيوطي. قوله: "ذو صعد" بضميتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة، وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف، والباء الواقعة رويًا في هذا البيت يجب إسكانها كما

591- الرجز لرؤية في ديوانه ص150؛ والدرر 1/ 114، 4/ 194؛ وشرح شواهد الإيضاح ص376، 431؛ 440؛ وشرح شواهد المغني 1/ 347؛ ولسان العرب 11/ 654 "ندل"، 12/ 111 "جهرم"؛ والمقاصد النحوية 3/ 335؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص225؛ وجواهر الأدب ص529؛ ورصف المباني ص156؛ وشرح شذور الذهب ص417؛ وشرح ابن عقيل ص373؛ وشرح عمدة الحفاظ ص273؛ وشرح المفصل 8/ 105؛ ومغني اللبيب 1/ 112؛ وهمع الهوامع 2/ 36.

592- الرجز لرؤية في ديوانه ص6؛ وخزانة الأدب 10/ 32، 33؛ ولسان العرب 1/ 517 "صبب"؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 403 "وفيه وآكام" مكان "وأصباب"؛ ومغني اللبيب 1/ 136 "وفيه وآكام" مكان "وأصباب".

(348/2)

وقوله:

593- فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

وقوله:

594- فخور قد لهوت بمن عين

"وبعد الوو شاع ذا العمل" بكثرة كقوله:

595- وليل كموج البحر أرخى سدوله

تنبيهات: الأول قد يجر بما محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله:

596- رسم دار وقفت في طلله ... كدت أقضي الحياة من جلله

لا يخفى على من له إلمام بفن العروض. قوله: "فمثلك حبلى" خص الحبلى والمرضع بالذكر؛ لأنهما أزهدا النساء في الرجال. وقوله: قد طرقت أي أتيتها ليلاً. قوله: "فخور" جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها، وعين جمع عيناء وهي الواسعة العين. قوله: "وليل كموج البحر" أي في كثافته وظلمته. والسدول الستور والابتلاء الاختبار. قوله: "رسم دار" أي رب رسم

593- عجزه:

فألهيتها عن ذي تائم مغيل

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص12؛ والأزهمية ص244؛ والجني الداني ص75؛ وجواهر الأدب 63؛ وخزانة الأدب 1/ 334؛ والدرر 4/ 193؛ وشرح أبيات سيويه 1/ 450؛ وشرح شذور الذهب ص416؛ وشرح شواهد المغني 1/ 402، 463؛ والكتاب 2/ 163؛ ولسان العرب 8/ 126، 127 "رضع" 11/ 511 "غيل"؛ والمقاصد النحوية 3/ 336؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 73؛ ورصف المباني ص387؛ وشرح ابن عقيل ص372؛ ومغني اللبيب 1/ 136، 161؛ وجمع الهوامع 2/ 36.

594- عجزه:

نواعم في المروط وفي الرباط

والبيت من الوافر، هو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين 3/ 1267؛ وشرح شواهد الإيضاح ص385؛ وشرح عمدة الحفاظ ص273؛ وللهذلي في الجني الداني ص75؛ وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 380؛ وجمهرة اللغة ص761؛ وشرح المفصل 2/ 118. 8/ 53.

595- عجزه:

علي بأنواع الهموم ليبتلي

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص18؛ وخزانة الأدب 2 / 326؛
3 / 271؛ وشرح شواهد المغني 2 / 574؛ 272؛ وشرح عمدة الحفاظ ص272؛
والمقاصد النحوية 3 / 338؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 75؛ وشرح شذور
الذهب ص415.

596- البيت من الخفيف، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص189؛ والأغاني 8 / 94؛
وأما القالي 1 / 246؛ وخزانة الأدب 10 / 20؛ والدرر 4 / 48، 199؛ وسمط
الآلي ص557؛ وشرح التصريح 2 / 23؛ وشرح شواهد المغني 1 / 395، 403؛
ولسان العرب 11 / 120 "جلل"؛ ومغني اللبيب ص121؛ والمقاصد=

(349/2)

وقد يجز بسوى رب لدى ... حذف وبعضه يرى مطردًا

وهو نادر. وقال في التسهيل: تجز رب محذوف بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر وبعد
بل قليلًا، ومع التجرد أقل. ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أي كثير بالنسبة إلى
بل. الثاني قال في التسهيل: وليس الجر بالفاء وبل باتفاق. وحكى ابن عصفور أيضًا
الاتفاق، لكن في الارتشاف: وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء، وبل لنيايتهما
مناب رب، وأما الواو، فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها، والصحيح أن الجر
برب المضمر، وهو مذهب البصريين "وقد يجز بسوى رب" من الحروف "لدى حذف"،
وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع، وذلك كقول رؤية، وقد قيل له:
كيف أصبحت؟ قال خير عافاك الله. التقدير على خير وقوله:

597- أشارت كليب بالأكف الأصابع

وقوله:

دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقًا بالأرض، كالرماد والطلل ما شخص من آثارها
كالوتد والأثافي، وقوله: من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله، أو من عظيم
شأنه؛ لأن الجلل يطلق بمعنى أجلّ وعظيم، وحقير وأما جلال بالبناء على السكون،
فحرف بمعنى نعم من المغني، وشرح شواهد للسيوطي. قوله: "وهو نادر" أي جدًا كما
يدل عليه ما بعده.

قوله: "كثير بالنسبة إلى بل"، أي وإن كان قليلاً بالنسبة إلى الواو، فلا ينافي قول الشارح سابقاً، لكن على قلة. قوله: "لكن في الارتشاف إلخ" يجاب بأن المصنف، وابن عصفور لم يعتدوا بالمخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق. قوله: "والصحيح أن الجر برب المضمره"؛ لأنه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلاً، ولا بالواو إلا في القسم. قوله: "وهذا" أي الجر بسوى رب لدى الحذف. قوله: "كقول رؤية" بضم الراء، وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤية كان من فصحاء العرب، قوله:

= النحوية 3/ 339؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 77؛ والإنصاف 1/ 378؛
والجني الداني ص 454، 455؛ والخصائص 1/ 285 / 3/ 150؛ ورصف المباني
ص 156 / 191 / 254 / 528؛ وسر صناعة الإعراب ص 1/ 133؛ وشرح ابن عقيل
ص 373؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 274؛ وشرح المفصل 3/ 28، 79، 8/ 52؛
ومغني اللبيب ص 136؛ وجمع الهوامع 2/ 37.
597- صدره:

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة

والبيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه 1/ 420؛ وتخليص الشواهد ص 504؛
وخزانة الأدب 9/ 113، 115؛ والدرر 4/ 191؛ وشرح التصريح 1/ 312؛ وشرح
شواهد المغني 1/ 12؛ والمقاصد النحوية 2/ 542؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/
178؛ وخزانة الأدب 10/ 41؛ والدرر 5/ 185؛ وشرح ابن عقيل ص 374؛ ومغني
البيب 1/ 61، 2/ 643؛ وجمع الهوامع 2/ 36، 81.

(350/2)

598- حتى تبذخ فارتقى الأعلام

أي إلى كليب وإلى الأعلام "وبعضه يرى مطرداً" وذلك في ثلاثة عشر موضعاً الأول
لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو الله لأفعلن. الثاني بعدكم الاستفهامية إذا دخل
عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت أي من درهم خلافاً للزجاج في تقديره الجر
بالإضافة كما يأتي في بابها. الثالث في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب

بمن مررت. الرابع في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو: {وفي خَلَقَكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، وَخِثْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} [الجاثية: 4] ، أي وفي اختلاف الليل. وقوله:

599- أخلق بدي الصبر أن يحظى بحاجته ... ومدمن القرع للأبواب أن يلجأ

"التقدير على خير" أي أو بخير كما في التصريح. قوله: "حتى تبذخ" أي تكبر والأعلام الجبال. قوله: "وذلك" أي البعض الذي يرى مطردا من الجر بسوى رب لدى الحذف. قوله: "دون عوض" أي من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقا لأنه مع العوض قليل هو الجار كما مر ذلك. قوله: "في جواب ما" أي سؤال تضمن مثل المحذوف أي اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف. قوله: "بحرف متصل" متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بفي المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على مفعولي عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح. المعمولان خلق وآيات والعاملان في والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل.

قوله: "أن يحظى" قال في القاموس الخطوة بالضم والكسر والخطوة كعدة المكانة والخط من الرزق والجمع حظا وحظاء. وحظي كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضي واحتظى وهي حظية كغنية. ا. هـ. ولم أجد فيه ولا في غيره حظي متعديا بالباء فلعله على تضمين معنى ظفر أو تنعم مثلا وقوله ومدمن أي مديم والولوج الدخول. قوله: "أي وبمد من" ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين المعمولان ذي وأن يحظى والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال أن يحظى بدل اشتمال من ذي الصبر فالعامل واحد وهو الباء إلا أن يقال العامل في البديل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالخذور موجود. قوله: "في المعطوف عليه"

598- صدره:

وكريمة من آل قيس ألفتة

والبيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر 4 / 192؛ وشرح ابن عقيل ص 375؛ ولسان العرب 9 / 9 "ألف"؛ والمقاصد النحوية 3 / 341؛ وجمع الهوامع 2 / 36. 599- البيت من البسيط، وهو لحمد بن يسير في الأغاني 4 / 40؛ وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ص 1175؛ والشعر والشعراء ص 883؛ وبلا نسبة في العقد الفريد 70 / 1.

أي ومعدمن. الخامس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله:

600- ما لحب جلد أن يهجرا ... ولا حبيب رافة فيجبرا

السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله:

601- متى عذتم بنا ولو فئة منا ... كفيتهم ولم تخشوا هواناً ولا وهنا

السابع في المقرون بالهمزة بعدما تضمن مثل المحذوف، نحو أزيد ابن عمرو استفهاماً لمن قال مررت بزيد. الثامن في المقرون بملا بعده، نحو هلا دينار لمن قال: جئت بدرهم. التاسع في المقرون بأن بعده، نحو امرر بأيهم أفضل إن زيد وإن عمرو، وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد أن أسهل من إضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده. العاشر في المقرون بفاء الجزاء بعده. حكى يونس مررت برجل صالح إلا صالح فطالح: أي إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالح، والذي حكاه سيبويه إلا صالحاً فطالح، وإلا صالحاً فطالحاً، وقدره إلا يكن صالحاً فهو طالح، وإلا يكن صالحاً يكن طالحاً. الحادي عشر

أي على ما تضمن مثل المحذوف. قوله: "ما لحب جلد أن يهجرا" أي قوة للهجر والشاهد في قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على إضمار أن. قوله: "ولو فئة" أي ولو بفئة أي ولو عذتم بفئة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نا لأن لولا تدخل إلا على الجملة دون المفرد والغالب في مثل هذا النصب كقولهم ائني بدابة ولو حمارا كما في الهمع. قوله: "بعده" أي بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير في نظائره الآتية. قوله: "أسهل من إضمار رب إلخ" أي فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكر ووجهه كما في زكريا أن أن مختصة بالأفعال وهي قوية الطلب للجار. قوله: "مررت برجل صالح" أي في اعتقادي وقوله إلا صالح أي في نفس الأمر فطالح أي في نفس الأمر فلا تنافي، وليس لفظ صالح الأول في عبارة المرادي والأمر عليها ظاهر. قوله: "إلا صالح فطالح" الشاهد في فطالح وأما جر صالح فمن الموضع التاسع لأنه لم يقيّد فيه المقرون بأن بالتكرار ولا بعدم الفصل أفاده شيخنا.

قوله: "أي إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالح" قال في التصريح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه إلا أكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لأنك إذا

قلت إلا أمرر نقضت أخبارك أولاً بالمرور فيما مضى لأن إلا أمرر معناه إلا أمرر فيما
يستقبل فلا بد من تقدير الكون أي إلا أكن فيما يستقبل موصوفاً بكوني مررت فيما
مضى بصالح فأنا قد مررت بطالح. ١. هـ. ملخصاً ويمكن حمل تقدير ابن مالك على
هذا بأن يجعل معنى إلا أمرر إلا أكن

600- الرجز بلا نسبة في الدرر 4 / 199؛ والمقاصد النحوية 3 / 353؛ وجمع الهومع
37 / 2.

601- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر 4 / 200؛ وجمع الهوامع 2 / 37.

(352/2)

لام التعليل إذا جرت كي وصلتها ولهذا تسمع النحويين في نحو جئت كي تكرمي أن
تكون كي تعليلية وأن مضمرة بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها. الثاني
عشر مع أن، وأن نحو عجبت أنك قائم وأن قمت على ما ذهب إليه الخليل
والكسائي. وقد سبق في باب تعدي الفعل ولزومه. الثالث عشر المعطوف على خبر
ليس وما الصالح لدخول الجار. أجاز سيبويه في قوله:

602- بدا لي أي لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
الخفض في سابق على توهم وجود الباء في مدرك، ولم يجزه جماعة من النحاة. ومنه قوله:

603- أحقاً عباد الله أن لست صاعداً ... ولا هابطاً إلا على رقيب
ولا سالك وحدي ولا في جماعة ... من الناس إلا قيل أنت مريب
وقوله:

604- مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب إلا بين غرابها

مررت. قوله: "على ما ذهب إليه الخليل والكسائي" أي من أن أن وصلتها أو أن
وصلتها في موضع جر بالحرف المقدر أما على ما ذهب إليه سيبويه فموضعها نصب
بنزع الخافض. قوله: "الصالح لدخول الجار" أي بأن يكون اسماً لم ينقض نفيه. قوله: "ولم
يجزه جماعة من النحاة" وأما الجر بالمجاورة نحو هذا حجر ضب خرب فأثبتته جمهور

البصريين والكوفيين في نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لأنه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية ففي المسح على الخف على قول، وزاد ابن هشام عطف البيان قياساً وسيأتي بسطه في أول النعت. قوله: "مريب" بفتح الميم اسم مفعول. قوله:

602- البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص278؛ وتخليص الشواهد ص512؛ وخزانة الأدب 8/ 492، 496، 552، 9/ 100، 102، 104، والدرر 6/ 163؛ وشرح شواهد المغني 1/ 282؛ وشرح المفصل 2/ 52، 7/ 56؛ والكتاب 1/ 65، 3/ 29، 51، 100، 4/ 160؛ ولسان العرب 6/ 160 "نمش"؛ ومغني اللبيب 1/ 96؛ والمقاصد النحوية 2/ 267، 3/ 351؛ وجمع الهوامع 2/ 141؛ ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه 1/ 72 والكتاب 1/ 306؛ ولصرمة أو لزهير في الإنصاف 1/ 191؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص154؛ والأشباه والنظائر 2/ 347؛ وجواهر الأدب ص52؛ وخزانة الأدب 1/ 120، 4/ 135، 10/ 293، 315؛ والخصائص 2/ 353، 424؛ وشرح المفصل 8/ 69؛ والكتاب 2/ 155.

603- البيتان من الطويل، وهما لابن الدمينية في ديوانه ص103؛ وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ص1364.

604- البيت من الطويل، وهو للأخوص "أو الأخوص" الرباحي في الإنصاف ص193؛ والحيوان 3/ 431؛ وخزانة الأدب 4/ 158، 160، 164؛ وشرح شواهد الإيضاح ص589؛ وشرح شواهد المغني ص871=

(353/2)

وقوله:

605- وما زرت ليلي أن تكون حبيبة ... إليّ ولا دين بها أنا طالبه تنبيه: لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار، وقد يفصل بينهما في الاضطرار بطرف أو مجرور كقوله:

إن عمراً لا خير في اليوم عمرو
وقوله:

606- وليس إلى منها النزول سبيل

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم، نحو اشتريته بوالله درهم.
خاتمة: يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما شبهه أو مؤول بما

"مشائيم" جمع مشئوم وناعب بالعين المهملة أي صائح وبابه ضرب ونفع كما في
المصباح والبين البعد وقوله غرابها أي غراب تلك المشائيم. قوله: "وما زرت ليلى إلخ"
ينبغي إسقاط هذا البيت إذ ليس فيه ليس ولا ما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من
جر التوهم أصلاً بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون، لأن محله جر باللام المقدرة
على ما ذهب إليه الخليل والكسائي، نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر
فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقاً ومنه قوله إلخ أي من الجر على التوهم أعم
من أن يكون بعد ليس وما أولاً فتنبه.

قوله: "يجب أن يكون للجار والظرف متعلق" أي لأن الحرف موضوع لإيصال معنى
الفعل إلى الاسم والظرف لا بد له من شيء يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق.
والتحقيق أن ذلك المتعلق إنما يعمل في المجرور وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى
أنه

= وشرح المفصل 2/ 52؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 74، 2/ 105؛ والكتاب 1/
65، 306؛ ولسان العرب 12/ 314 "شأم" والمؤتلف والمختلف ص 49؛ وهو
للفرزدي في الكتاب 3/ 29؛ وبلا نسبة في أسرار العرب ص 155؛ والأشباه والنظائر
2/ 347؛ 4/ 313؛ والخزانة 8/ 295، 554؛ والخصائص 2/ 354؛ وشرح
المفصل 5/ 68، 7/ 57؛ ومغني اللبيب ص 478؛ والممتع في التصريف ص 50.
605- البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه 1/ 84؛ والإنصاف ص 395؛
وتخليص الشواهد ص 511؛ والدرر 5/ 183؛ وسمط اللآلي ص 572؛ وشرح أبيات
سيبويه 2/ 103؛ وشرح شواهد المغني ص 885؛ والكتاب 3/ 29؛ ولسان العرب 1/
336 "حنطب"؛ والمقاصد النحوية 2/ 556؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص 526؛
وهمع الهوامع 2/ 81.

606- صدره:

مخلفة لا يستطاع ارتقاؤها

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص 2/ 395، 3/ 107؛ ورصف المباني ص255؛ والمقرب 1/ 197.

(354/2)

يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو: {أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} [الفاتحة: 7] ، {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ} [الأنعام: 3] ، أي وهو المسمى بهذا الاسم، {مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ} [القلم: 2] ، أي انتفى ذلك بنعمة ربك، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا في اللفظ قدر الكون المطلق متعلقًا كما تقدم في الخبر والصلة. ويستثنى من ذلك خمسة أحرف: الأول الزائد كالباء في نحو: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} [الرعد: 43] ، {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} [فاطر: 3] . الثاني لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية. الثالث لولا فيمن قال: لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه إن لولا جارة فإنها أيضًا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء الرابع رب في نحو رجل صالح لقيت أو لقيته لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضًا على حد زيدًا ضربته. ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف

يقتضي نصبه لو كان متعديًا إليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق إليه مساححة أو مرادهم تعلق الإيصال لأن الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا إذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل رفعا نحو زيد في الدار أو نصبا نحو خرج زيد بشيابه أو جرا نحو مررت برجل من الكرام أفاده الدماميني وغيره. قوله: "أو ما يشبهه" أي في العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وإن لم يذكره غير واحد كالبعض. قوله: "أو ما أول بما يشبهه" كلفظ الجلالة فإنه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود. قوله: "أو ما يشير إلى معناه" أي معنى الفعل وسيأتي التمثيل له بما في قوله تعالى: {مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ} [القلم: 2] ، وظاهره أن ما هي المتعلق وهو

مبني على جواز التعلق بأحرف المعاني ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذي يسير إليه النافي كما في المغني. قوله: "نحو أنعمت عليهم إلخ" فيه لف ونشر مرتب. قوله: "أي انتفى ذلك" أي الكون مجنوناً وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذي دل عليه النافي وإلا لنافي آخر كلامه أوله. قوله: "الأول الزائد" لأنه إنما أتى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط. نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فإنه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوي لأن زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام.

قوله: "بدليل ارتفاع ما بعدها" أي بعد مجرورها ولو قال ما بعده أي بعد الجرور لكان أوضح. قوله: "لأن مجرورها مفعول" أي مفعول فعل يتعدى إليه بنفسه من غير احتياج إلى توسط الحرف وإلا فالجرور بحرف يتعلق مفعول في المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم. قوله: "لا قبل الجار إلخ" أي ولا بين الجار والمجرور لأن الفعل لا يقع بعد رب إلا مكفوفة بما كما مر.

(355/2)

حروف الجر

.....

للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر تعدي الفعل القاصر نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته. ومنه: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} [البقرة: 17] ، وقرئ أذهب الله نورهم. السابع التعويض نحو بعث هذا بألف، وتسمى باء المقابلة أيضاً. الثامن الإلصاق حقيقة ومجازاً نحو أمسكت بزيد، ونحو مررت به. وهذا المعنى لا يفارقها، ولهذا اقتصر عليه سيبويه. التاسع المصاحبة نحو: {أَهْبِطُ بِسَلَامٍ} [هود: 48] ، أي معه. العاشر التبعية نحو: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ}

بعض الناس ببعض، وصككت الحجر بالحجر، والأصل دفع بعض الناس بعضاً وصك الحجر الحجر قال الدماميني: ويرد عليه أنه إذا كان الأصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلاً بل على ما كان مفعولاً، فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم، ولو جعل الأصل دفع بعض الناس بعض، وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك.

١. هـ. قوله: "بمعنى أذهبتَه" ولا فرق بينهما خلافاً لمن فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهبت زيدا، ومما يردده قوله تعالى: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} [البقرة: 17] ، وإن أوجب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالحي في قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ} [الفجر: 22] ؛ لأنه ظاهر البعد. نعم ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال: والفرق بين أذهبه، وذهب به أن معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهبا ويقال: ذهب به إذا استصحبه ومضى معه، وذهب السلطان بماله أخذه، ثم قال: والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه. ١. هـ. قال الشمني: ولا يخفى ما في قول الزمخشري، والمعنى إلخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته إلى الله تعالى أصلا. قوله: "التعويض إلخ" المناسب لقوله باء البدل أن يقول باء العوض، والفرق بين باء التعويض، وباء البدل كما قاله سم أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين. ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته، وفي باء البدل اختبار أحد الشئيين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين، وقيل: باء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره في الهمع، فتكون هي الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أولا، والأول أشهر وأوفق بصنيع الشارح. قوله: "نحو أمسكت بزيد إلخ" فيه لف ونشر مرتب، فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه، أو ما يحسبه من ثوب أو نحوه، ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيدا؛ لأن معناه المنع من الانصراف بأي وجه كان، ومعنى مررت بزيد ألصقت مروري بمكان يقرب منه قاله في المغني، ونازع الدماميني في كون الإلصاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقي، واستظهر أنه مجاز يجعل إصاق الإمساك بالثوب إصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة، وقد يعدى المرور بعلى، فتكون للاستعلاء المجازي كأن المارّ بمجاوزته المرور به استعلى عليه. قوله: "وهذا المعنى لا يفارقها" التزامه يحوج في بعض الأماكن إلى تكلف، كما في: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} وبالله لأفعلن. قوله: "نحو اهبط بسلام" ونحو فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أي مع حمدك ربك، وقيل: للاستعانة ببناء على أنه مضاف لفاعله أي بما حمد الرب به نفسه قاله في المغني.

الإضافة:

نوناً تلي الإعراب أو تنونا ... مما تضيف احذف كطور سينا

الجر وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل. هذا قول الرماني وابن طاهر. وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر معد، فإن قالوا إنها عدت الفعل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني. وإن قالوا عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة إليه ولم يلفظ به في وقت. الخامس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفض لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى أعلم.

الإضافة:

"نوناً تلي الإعراب" وهي نون المثني والمجموع على حده وما ألحق بهما "أو تنويناً" ظاهراً أو مقدراً "مما تضيف احذف" كتبت يدا أبي لب، فيه ثنتا حنظل، وكالمقيمي الصلاة وهذه عشر وزيد، "كطور سينا" ومفتاح الغيب. أما النون التي تليها

قوله: "لأن رب لها الصدر" أي صدر جملتها فلا ينافي جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدماميني. قوله: "وإنما دخلت إلخ" دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولاً من أنها معدية. قوله: "فإن قالوا إلخ" وأيضاً فلو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعاً ونصباً في الفصيح، وقد جاء العطف تقول رب رجل وأخاه أكرمت، فيجعلون لها حكم الزائد في الإعراب وإن لم تكن زائدة، ولا يجوز في الفصيح بزيد وأخاء مرتت دماميني. قوله: "فخطأ لأنه يتعدى بنفسه" وأجاب سم بأن تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر إذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديته بذلك الحرف كما هنا فإنه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لإفادة التبعية وإن كان متعدياً بنفسه، على أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر. قوله: "ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني" أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولاً لمثله كما في زيدا ضربته.

الإضافة:

هي لغة الإسناد وعرفاً نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً. قال يس وعينها ياء لأنها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه. وقال في شرح الجامع يكفي في إضافة الشيء إلى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى: {عَشِيَّةٌ أَوْ ضُحَاهَا} [النازعات: 46] ، لما كانت العشية والضحي طرقي النهار صح إضافة أحدهما إلى

الآخر. قوله: "نونا" أي نطق بها أو لم ينطق بها كما في لبيك وذوي مال وذوي مال.
قوله: "تلى الإعراب" أي حرف الإعراب. قوله: "أو مقدرا" وذلك في الاسم الممنوع
من الصرف والمانع من ظهوره مشابة الفعل. قوله: "مما تضيف" أي تريد إضافته. قوله:
"احذف" أي إن كان فيه ما ذكر وإلا فلا حذف كما في لدن زيد إلا أن يقدر فيه
التنوين وإن كان مبنيا والحسن الوجه إلا أن يدعي أن الإضافة قبل دخول أل

(356/2)

والثاني اجرر وانو من أو في إذا ... لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

علامة الإعراب فإنها لا تحذف نحو بساتين زيد وشياطين الإنس.
تنبيه: قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس كقوله:
607- وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

أي عدة الأمر، وقراءة بعضهم: {لَا عُدُّوا لَهُ عُدَّةٌ} [التوبة: 46] ، أي عدته وجعل
الفراء منه، {وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ} [الروم: 3] أقام الصلاة بناء على أنه لا
يقال دون إضافة في الإقامة أقام ولا في الغلبة غلب. ١. هـ. "والثاني" من المتضامين وهو
المضاف إليه "اجرر" بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوي خلافا للزجاج "وانو"
معنى "من أو" معنى "في إذا لم يصلح" ثم "إلا ذاك" المعنى فانو معنى من فيما إذا

قاله زكريا. قوله: "التي تليها علامة الإعراب" قال البعض تبعا للمصرح هذا مبني على
أن الإعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له. وقد يقال مراده بتلو علامة
الإعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له في الوجود اللفظي
فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الأصح. قوله: "قد تحذف تاء
التأنيث" أي جوازا فلا يرد على المصنف لأن كلامه في الحذف الواجب الكثير وحذف
هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس وإلا لم يجوز حذفها كما في قمر وخمسة. ثم هو
سماعي وقيل قياسي كذا في النكت ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول
الشاعر:

لا يزالون ضاربين القباب

لما مر أول الكتاب. قوله: "وفاقا لسيبويه" أي والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير

بالمضاف والضمير إنما يتصل بعامله. قوله: "لا بالحرف المنوي" عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف. ا. هـ. وهي تقتضي أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح. قوله: "وانو معنى من" أي البيانية كما نقله الإسقاطي عن الجامي أي التي لبيان جنس المضاف ويوجد من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعض وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره. واعلم أنه يصح في الإضافة التي على معنى من اتباع المضاف إليه للمضاف بدلا أو عطف بيان

607- صدره:

إن الخليط أجدوا البين فانجدوا
والبيت من البسيط وهو للفضل بن العباس في شرح الصحيح 2/ 396؛ وشرح شواهد
الشافعية ص 64؛ ولسان العرب 1/ 651 "غلب" 7/ 293 "خلط"؛ والمقاصد النحوية
4/ 572؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 241؛ وأوضح المسالك 4/ 407؛
والخصائص 3/ 171؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 158؛ وشرح عمدة الحافظ
ص 486؛ ولسان العرب 3/ 462 "وعد"، 7/ 293 "خلط".

(357/2)

لما سوى ذينك واخصص أو لا ... أو أعطه التعريف بالذي تلا

كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه، كثوب خز، وخاتم فضة، التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة، ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة، وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة، وانو معنى في إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو مكر الليل أي في الليل "واللام خذا. لما سوى ذينك" إذ هي

ونصبه على الحال أو التمييز. قال يس: والاتباع أقل الأوجه وفي التي على معنى في نصب المضاف إليه على الظرفية. قوله: "إذا لم يصلح إلا ذاك" أي بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التي على معنى من أوفى يصلح أن تكون على

معنى لام الاختصاص لأن كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص.
وقوله لما سوى ذينك أي بأن لم يرد ما ذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن
يكون على معنى في إن أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية قاله
يس.

قوله: "فيما إذا كان" ما نكرة موصوفة أو اسم موصول وإذا زائدة والجملة بعدها صفة
أو صلة والعائد محذوف. قوله: "بعضا" المراد بالبعض ما يعم الجزئي والجزء الخارج بقوله
مع صحة إلخ وإنما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة إلخ قاله سم. قوله: "مع
صحة إلخ" فإن فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس
أو الثاني فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هي في هذه الأمثلة على معنى لام الملك
أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة في قوله نحو ثوب زيد إلخ
ومثل بمثاليين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامي الملك والاختصاص
ونقل في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي أنهما لم يشترطا صحة الإخبار بل اكتفيا بكون
المضاف بعضا. قوله: "ظرفا للمضاف" أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو مكر
الليل يا صاحبي السجن ألد الخصام قاله شارح الجامع. قوله: "واللام خذا" أي اجعل
معنى اللام ملحوظا فيما سوى دينك وليس المراد أن اللام مقدرة في نظم الكلام إذ قد
لا يصلح لتقديرها نحو كل رجل فإن معنى اللام ملحوظ فيه لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا
يصلح نظمه لأن تقدر فيه اللام، ففي الجامي لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفي
إفادة مدلولها فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا
يصح إظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا
يحتاج فيه إلى التكاليف البعيدة. ا. ه. قوله: "لما سوى ذينك" دخل في عموم الإضافة
اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جني بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو زيد
حسن الوجه إذ ليس حسن مضافا إلى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله
الداميني ومن ثم صرح السيوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكى
الأول بقبيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن
هشام في القطر أيضا وظهورها في نحو: {فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ} [هود: 107، البروج: 16] ،
لا يدل للأول وإن استدلل به قائله لأن هذه اللام لام التقوية لا اللام التي الإضافة على
معناها كما عرف. قوله: "إذ هي

الأصل نحو ثوب زيد، وحصير المسجد، ويوم الخميس، ويد زيد.
تنبيهان: الأول ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته.
وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال. وذهب سيبويه والجمهور إلى
أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من، وموهم الإضافة بمعنى في محمول على
أنها فيه بمعنى اللام توسعا. الثاني اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات، فمذهب
الفارسي أنها بمعنى اللام، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من، واختاره في شرحي التسهيل
والكافية فقال بعد ذكر المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه:
ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات، وقد اتفقا فيما
إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلاثمائة على أنها بمعنى من. ١. هـ. "واخصص أولا" من
المتضايين "أو أعطه التعريف بالذي تلا" يعني أن المضاف يتخصص بالثاني إن كان
نكرة نحو غلام

الأصل "قال في الهمع ولهذا يحكم بما عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد يعني
إذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه. ١.
هـ.

قوله: "ليست على تقدير حرف" شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام
لزيد في المعنى وليس كذلك إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة. وأجيب بمنع لزوم المساواة
لأن المراد بكون الإضافة على معنى اللام مثلا أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه
مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أي
من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فمرادهم به مجرد تفسير جهة الإضافة في
المثال المذكور من الملك أو الاختصاص. قوله: "ولا نيته" عطف تفسير. قوله: "إلى أن
الإضافة بمعنى اللام" علل ذلك بأن كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام
الاختصاصية. قوله: "على كل حال" أي سواء كان المضاف ظرفا أو بعضا أو غيرهما.
قوله: "لا تعدو" أي لا تتجاوز. قوله: "وموهم الإضافة بمعنى إلخ" قيل حيث اعتبر معنى
اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الأولى
دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في قليلة فردت الإضافة بمعنى اللام تقليلا للأقسام
بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت قسما مستقلا. قوله: "توسعا" لا حاجة إليه
لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف. قوله: "في إضافة الأعداد" أي كعشرة

رجال وتسع نسوة. قوله: "أنها بمعنى اللام" أي الاختصاصية سم. قوله: "أنها بمعنى من" لا يخفى أنه أظهر، وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أي بحسب القصد على ما مر. قوله: "والمقادير إلى المقدرات" أي كقفير بر ورطل زيت. قوله: "نحو ثلثمائة" واحتياج صحة إطلاق سم المضاف إليه على المضاف فيما ذكر إلى تأويل مائة بمئات لا يضر. قوله: "على أنها بمعنى من" قيل أي مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضا. قوله: "واخصص أولا" أي احكم بخصوصه أي قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل

(359/2)

وإن يشابه المضاف يفعل ... وصفاً فعن تنكيره لا يعزل

رجل، ويتعرف به إن كان معرفة نحو غلام زيد "وإن يشابه المضاف يفعل" أي الفعل المضارع بأن يكون "وصفاً" بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة

التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسيما له. قوله: "أو أعطه التعريف" أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف إلى الجملة على الصحيح كما قاله المرادي لأنها في تأويل مصدر مضاف إلى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر إن كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فإن كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الأول والمراد بالتعريف الكون معرفة. فإن قلت وقوع الجمل صفات للنكرات ينافي تعريف المضاف إليها قلت أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لأن وقوعها كذلك لا يتوقف على تأويل بخلاف وقوعها مضافا إليها لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسما على المختار فاحتيج إلى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف إليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل. قوله: "يعني أن المضاف إلخ" لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف إليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعني إلخ وإنما ترك المصنف القيدين لشهرتهما. قوله: "وأن يشابه المضاف يفعل" كنى بيفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل. قوله: "وصفاً" حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهي حال لازمة لأن المضاف لا يشابه يفعل إلا إذا كان وصفا والمراد الوصف ولو

باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه.

قوله: "بمعنى الحال أو الاستقبال" أي لا بمعنى الماضي أو مطلق الزمن فإن إضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضي فيما سنقله عنه. ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظرا للماضي وكونها لفظية نظرا للحال والاستقبال لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره، ثم رأيت الدماميني ذكره نقلا عن شرح الكشاف لليمنى حيث قال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط كانت إضافته حقيقية لنقص مشابته المضارع التي هي العلة في عمله وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقة لتمام المشابهة وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتباران: اعتبار الماضي فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل، واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه. ١. هـ. باختصار، ورأيت الشمني ذكره نقلا عن شرح الكشاف للتفتازاني حيث قال: الاستمرار يحتوي على الأزمنة الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الإضافة حقيقية كما في: {مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ} [الفاحة: 4] ، وتارة يعتبر جانب الآخرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما في: {وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا} [الأنعام: 96] ، لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات هذا ما ذكره في توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري في الآيتين

(360/2)

كرب راجينا عظيم الأمل ... مروع القلب قليل الحيل

مشبهة "فعن تنكيره لا يعزل" بالإضافة لأنه في قوة المنفصل "كرب راجينا عظيم الأمل"

١. هـ. باختصار. ثم نقل الشمني عن السيد الجرجاني أنه اختار في توجيه التوفيق أن الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل سكنا تجددى بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملا وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول هذا وقوله بمعنى إلخ لا يناسب قوله الآتي أو صفة مشبهة إذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات

والدوام نعم هي وإن كانت كذلك لا تتعرف بالإضافة أصلاً كما في الرضي والتصريح
لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار نحو زيد يعطي كذا علل
واحد. ويرد عليه أن الاستمرار في الصفة المشبهة ثبوتي وفي المضارع تجديدي كما مر في
كلام السيد فلا تشبهه فإن اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل الفرق بينها وبين
اسم الفاعل الذي للاستمرار الثبوتي على ما مر عن السيد أن إضافته معنوية وعلى
إطلاق ما مر من غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالأولى التعليل بما
يأتي عن الرضي أنها دائماً عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً أو إضافة
الوصف إلى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح إن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت
كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر من غيره فتأمل
وعبارة الرضي كون إضافة الصفة المشبهة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف
إليه إما رفعاً أو نصباً فالصفة المشبهة جائزة العمل دائماً بإضافتها لفظية دائماً وأما اسما
الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقاً لأن أدنى رائحة فعل يكفي في عمل
الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل بإضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظية دائماً نحو
ضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج إلى شرط كونهما
بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لأنهما إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني
الثلاثة بإضافتهما إذن لفظية.

قوله: "اسم فاعل" مراده به ما يشمل صيغة المبالغة. قوله: "فعن تنكيره" أشار بإضافة
تنكير إلى ضمير المضاف إلى أن تنكيره حال الإضافة هو الذي كان قبلها فأفاد أن
إضافته لا تفيد التخصيص كما لا تفيد التعريف قاله يس. قوله: "لأنه في قوة
المنفصل" أي عن الإضافة بالضمير فاعل الوصف لأن ضارب زيد في قوة ضارب هو
زيداً كما سيأتي. قوله: "كرب راجيناً" قيل هذا المثل مشكل لأن رب تصرف ما بعدها
إلى المضى فتكون إضافته محضة وفيه نظر فإن المذكور في همع الهوامع إنما هو أن
الأكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لا أنهم يقولون
بوجوب مضى مجرورها وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً وابن مالك يجوز كونه حالاً أو
مستقبلاً، وقد قال في التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ولا
مضى ما تتعلق به. قوله: "فأنت به" أي ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أي
حديده، مبطناً بفتح الطاء المشددة كما في القاموس أي ضامر البطن وهو وصف محمود
في الذكور. شهدا بضم السين المهملة والهاء أي قليل النوم. والهوجل بالجيم الأحمق
وإسناد نام إلى ليل مجاز عقلي من إسناد الفعل إلى زمنه والأصل إذا نام الهوجل في
الليل.

مروع القلب قليل الخيل" فراج اسم فاعل، ومروع اسم مفعول، وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف إلى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب. ومثله قوله:

608- يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ... لاقى مباعدة منكم وحرمانا
ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة نحو {هَذَا بِالْغِ الْكُفَّةِ} [المائدة: 95] وانتصابه على الحال نحو ثاني عطفه. وقوله:

609- فأنت به حوش الفؤاد مبطنا ... سهذا إذا ما نام ليل الهوجل
والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيداً فالاختصاص موجود قبل الإضافة وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح أما التخفيف فحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه، أو المقدر كما في ضوارب زيد، وحواج بيت الله، أو نون التثنية كما في ضارباً زيد، والجمع كما في ضاربو زيد. وأما رفع القبح في حسن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وفي الجر تخلص منهما، ومن ثم امتنع الحسن وجهه أي بالجر لانتفاء قبح الرفع أي على

قوله: "التخفيف" أي في اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله أو رفع القبح أي إزالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب. قوله: "في حسن الوجه" أي من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلاً. واعلم أن ما سموه هنا قبيحا سموه في باب الصفة المشبهة ضعيفا فلا تنافي بين الموضعين. قوله: "خلو الصفة عن ضمير الموصوف" أي لأن الكلمة لا ترفع ظاهراً وضميراً معاً. قوله: "إجراء وصف القاصر" أي الفعل القاصر مجرى المتعدي أي الفعل المتعدي أي في نصبه المعرفة على المفعولية. قوله: "وفي الجر تخلص منهما" أي من الإجراء والخلو

608- البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص 163؛ والدرر 5/ 9؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 457؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 540؛ وشرح التصريح 2/ 28؛ وشرح

شواهد المغني 2/ 712، 880؛ والكتاب 1/ 427؛ ولسان العرب 7/ 174
"عرض"؛ ومغني اللبيب 1/ 511؛ والمقاصد النحوية 3/ 364؛ والمقتضب 4/ 150؛
وهمع الهوامع 2/ 47؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 90؛ المقتضب 3/ 227، 4/
289.

609- البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في جمهرة اللغة ص 360؛ وخزانة
الأدب 8/ 194، 203؛ وشرح أشعار الهذليين 3/ 1073؛ وشرح التصريح 2/ 28؛
وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ص 88؛ وشرح شواهد المغني 1/ 227؛ والشعر
والشعراء 2/ 675؛ ولسان العرب 3/ 224 "شهد"، 6/ 290 "حوش"، 11/ 690
"هجل"، ومغني اللبيب 2/ 511؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 89؛ وجمهرة اللغة
ص 1186؛ وشرح شواهد المغني 2/ 880؛ ولسان العرب 14/ 214 "جيا".

(362/2)

وذي الإضافة اسمها لفظية ... وتلك محضة ومعنوية

الفاعل لوجود الضمير، ونحو الحسن وجه أي بالجر أيضاً لانتفاء قبح النصب لأن
النكرة تنصب على التمييز "وذي الإضافة اسمها لفظية" وغير محضة ومجازية لأن فائدتها
راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهي في تقدير الانفصال "وتلك" الإضافة
الأولى اسمها "محضة ومعنوية" وحقيقية لأنها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة
إلى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة.
تنبيهات: الأول ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو
منصوبه غير محضة، والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

المذكورين فلا قبح. قوله: "ومن ثم" أي من أجل أن الإضافة فيما ذكر إنما هي لرفع
قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما. واعترض بأن
الإضافة في الضارب الرجل لم تفد تخفيفاً لعدم التنوين بوجود أل ولا رفع قبح لأن
المضاف وصف متعدد مضاف لمفعوله فلا قبح في نصبه. وأجيب بأن العرب شبهوا
الضارب الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجر لاشتراكهما في تعريف الجزأين بأل كما
عكسوا في النصب وإن كان نصب المشبه في العكس قبيحاً كما علم. قوله: "لأن

النكرة تنصب على التمييز "أي والتمييز ينصبه المتعدي والقاصر. قوله: "وذي
الإضافة" أي إضافة الوصف إلى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذي هو موضوع كلامه
السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليدخل في كلامه إضافة نحو الضارب الرجل فإنها
لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريباً وصرح به سم فيما كتبه بهامش الجمع.
قوله: "لأن فائدتها إلخ" علة لتسميتها لفظية وقوله وهي في تقدير الانفصال علة
لتسميتها غير محضة. وأما تسميتها مجازية فعملها في شرح التوضيح بكونها لغرض
الأصلي من الإضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير إليه تعليقه هنا تسمية الأولى
حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة. وقال شيخنا السيد: اعلم أن
تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى الحجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها
إضافة في الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى. ١. ه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح
علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهي في تقدير الانفصال. قوله: "بتخفيف" أي بحذف
التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله أو تحسين أي برفع قبح الرفع أو النصب كما
مر. قوله: "وتلك" أي الإضافة المغايرة لإضافة الوصف إلى معموله. قوله: "لأنها خالصة
إلخ" علة لتسميتها محضة وقوله وفائدتها إلخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو
الغرض إلخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله
لأنها خالصة إلخ علة لتسميتها حقيقية أيضاً على ما يؤخذ مما بحثناه سابقاً بعد نقل كلام
شيخنا السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة وإن وقع البعض في خلافه فتدبر. وقوله كما
رأيت أي من إفادتها التخصيص أو التعريف. قوله: "غير محضة" لا يظهر له وجه إلا
حال إضافته لمنصوبه لأنها في تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال إضافته
لمرفوعه. قوله: "بنعته بالمعرفة" أي

(363/2)

610- إن وجدي بك الشديد أراني ... عاذراً فيك من عهدت عذولا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعال التفضيل غير محضة، والصحيح أنها
محضة نص عليه سيبويه لأنه ينعت بالعرفة. الثاني ظاهر كلامه انحصار الإضافة في هذين
النوعين وهو المعروف لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهي المشبهة المحضة وحصر ذلك

في سبع إضافات: الأولى إضافة الاسم إلى الصفة نحو مسجد الجامع، ومذهب الفارسي
أنها غير محضة، وعند غيره أنها محضة. الثانية إضافة المسمى إلى الاسم نحو شهر

إذا أضيف إلى معرفة كما في الشاهد.

قوله: "عاذراً" مفعول ثالث مقدم والأول الياء والثاني من عهدت والعائد محذوف أي
عهدته وعدولاً حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عدولاً مفعول عهد لما يلزم
عليه من خلو الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد أنه مفعول عهد سهو. قوله: "أن
إضافة أفعال التفضيل غير محضة" قال البعض لا وجه له لأنها ليست في تقدير الانفصال
إذ أفعال التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتي. ١. هـ. وفيه عندي نظر لأنه لا يتوقف
كون الإضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم
إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع أنه لا
ينصب المفعول وحينئذ يوجه كون إضافة أفعال غير محضة بأنها في تقدير الانفصال
بالضمير فاعل أفعال أي أنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح هذا
القول عن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن
عصفور ونسبه إلى سيويه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو
كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فإن خرج المخالف على البدل أبطلناه
بأن البدل بالمشتق قليل اهـ. قوله: "لأنه ينعت بالمعرفة" أي إذا أضيف إلى معرفة. قوله:
"لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً" قال لأن للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين
اتصالاً من حيث أن الأول غير مفصول بضمير منوي وانفصالاً من حيث إن المعنى لا
يصح إلا بتكلف خروجها عن ظاهرها كذا في الهمع والذي يظهر أنه ليس زائداً في
الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبهاً بالمحضة
وحينئذ لا يجوز تسميته مشبهاً بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجوز
البعض تبعاً لشيخنا تسميته مشبهاً بغير المحضة مبني على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث
القسمة وهو خلاف ما حققناه. قوله: "إضافة الاسم إلى الصفة" هو كعكسه غير مقيس
كما سيأتي واعلم أنه سيأتي عند قول الناظم:

ولا يضاف اسم لما به اتحد ... معنى وأول موهماً إذا ورد

610- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الدرر 5/ 9، 251؛ وشرح التصريح 2/

27؛ وشرح قطر الندى ص264؛ والمقاصد النحوية 3/ 366؛ وجمع الهوامع 2/ 48،

رمضان. الثالثة إضافة الصفة إلى الموصوف نحو سحق عمامة. الرابعة إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقوله:

611- علا زيدنا يوم النفي رأس زيدكم

أي علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة. الخامسة إضافة المؤكد إلى المؤكد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان نحو يومئذ وحينئذ وعامئذ. وقد يكون في غيرها كقوله:

612- فقلت انخوا عنها نجا الجلد أنه ... سيرضيكما منها سنام وغاربه

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سيأتي تفصيله وباعتبار التأويل تكون الإضافة محضة فعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل. قوله: "إنها غير محضة" لشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع. وأصل صلاة الأولى مثلاً الصلاة الأولى عن النعت فأزيل عن حده. مع. قوله: "إنها محضة" اختاره أبو حيان لأنه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة إذ لم يحفظ صلاة أولى مثلاً مع. قوله: "إضافة المسمى إلى الاسم" كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني يقال لها الإضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثاني وسماها قوم البيانية وفرق غيرهم بأن التي للبيان بين جزأيه عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأيه عموم وخصوص من وجه. قوله: "كقوله علا زيدنا إلخ" المنتجه أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى ملابسه بعد تنكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدماميني. قوله: "في الإضافة" أي إلى الضمير وقوله سابقاً القائم مقام الصفة أي في الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفي كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف. قوله: "في أسماء الزمان" أي المبهمة. قوله: "نحو يومئذ إلخ" استظهر غير واحد أنه من إضافة العام إلى الخاص لتخصيص الظرف الثاني بالجملة المضاف إليها القائم مقامها التنوين وهو إنما يصح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة

611- عجزه:

بأبيض ماضي الشفرتين يمان

والبيت من الطويل، وهو لرجل من طيئ في شرح شواهد المغني 1/ 165؛ والمقاصد النحوية 3/ 371؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 189، 191؛ وجواهر الأدب ص315؛ وخزانة الأدب 2/ 224؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 452، 456؛ وشرح التصريح 1/ 153؛ وشرح المفصل 1/ 44؛ ولسان العرب 3/ 200 "زيد"؛ ومغني اللبيب 1/ 52.

612- البيت من الطويل، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت أو لأبي الغمر الكلبي في خزانة الأدب 4/ 358، 359؛ ولأبي الجراح في المقاصد النحوية 3/ 373؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص94؛ وجمهرة اللغة ص497؛ ولسان العرب 15/ 307 "نجا".

(365/2)

السادسة إضافة الملغي إلى المعتبر كقوله:

613- إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

السابعة إضافة المعتبر إلى الملغي نحو اضرب أيهم أساء. وقوله:

614- أقام ببغداد العراق وشوقه ... لأهل دمشق الشام شوق مبرح

الثالث أهمل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين: أحدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل

المحدودة بطرفي النهار وإلا كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب في الكلام على التنوين

فراجع. قوله: "فقلت انجوا" بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيت به أي سلخته.

والضمير في عنها يرجع إلى الناقة التي ذبحها الشاعر لضييفين له فقالا أنها مهزولة فاعتذر

لهما بهذا الشعر. والشاهد في نجا الجلد فإن النجا بالجيم مقصورا الجلد والسنام بالفتح

معروف والغارب أعلى الظهر. قوله: "إضافة الملغي إلى المعتبر" معنى كونه ملغى أن

المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قيل ومنه: { كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ } [الأنعام:

[122] ، أي كمن هو في الظلمات، {مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَثَرًا} [محمد: 15] ، الآية أي الجنة التي وعد المتقون. قوله: "إلى الحول" أي ابكيا علي إلى الحول والخطاب لبنتيه. قوله: "نحو اضرب أيهم أساء" إنما كان المضاف إليه ملغى لأن تعرّف أيّ إنما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالإضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدماميني عن المصنف ويشكل على هذا ما مر في باب الموصول وسيأتي أيضا من أن لها إبهاما من جهة الجنس وإبهاما من جهة الشخص وأن إضافتها إلى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فإنه يقتضي اعتبار المضاف إليه إلا أن يقال إلغاء المضاف إليه من حيث تعيين الشخص فتأمل.

قوله: "ببغداد العراق إلخ" الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام، وإنما لم يجعل الأول هو الملغى لوقوعه في مركزه. والمبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال بالإضافة في البيت كالإضافة في نجا الجلد المتقدم فما وجه التفرقة. قوله: "أهمل هنا إلخ" قال سم قد يقال لا

613- عجزه:

ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

والبيت من الطويل، وللبيد بن ربيعة في ديوانه ص214؛ والأشباه والنظائر 7/ 96؛ والأغاني 13/ 40، وبغية الوعاة 1/ 429؛ وخزانة الأدب 4/ 337، 340، 342؛ والخصائص 3/ 29؛ والدرر 5/ 15؛ وشرح المفصل 3/ 14؛ والعقد الفريد 2/ 78، 3/ 57؛ ولسان العرب 4/ 545 "غدر"؛ والمقاصد النحوية 3/ 375؛ والمنصف 3/ 135؛ وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص63؛ وشرح عمدة الحفاظ ص507؛ والمقرب 1/ 213؛ وجمع الهوامع 2/ 49، 158.

614- البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في الدرر 5/ 16؛ والمقاصد النحوية 3/ 378؛ وبلا نسبة في جمع الهوامع 2/ 307.

(366/2)

التعريف نحو رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها، وفعل ذلك جهده وطاقته؛ لأن رب

وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة. ثانيهما ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه. قال في شرح الكافية: إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل: رأيت الصعب غير الهين، ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} [الفاحة: 7] ، وكقول أبي طالب:

615- يا رب إما تخرجن طالبي ... في مقنب من تلکم المقانب

إهمال لإمكان دخولهما في قوله واخصص أولا فإنه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك. قوله: "ما وقع موقع نكرة إلخ" لكن إضافته محضة مفيدة للتخصيص كما في الدمايني والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريبا عن سم. قوله: "وفعل ذلك جهده وطاقته" أي حالة كونه جاهدا ومطيقا. قوله: "لأن رب وكم إلخ" علة لمحذوف أي وإنما كان المعطوف في هذه الأمثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لأن إلخ وجعل بعضهم المعطوف في الأولين معرفة وقال إنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل. قوله: "كمثل وغير وشبه" إنما كانت شديدة الإبهام لأنها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى الحال لأنها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فإضافتها للتخفيف نقله الدمايني عن سيبويه والمبرد. وهذا كصنيع الجمع يقتضي أن إضافته لفظية لا تفيد تخصيصا أيضا وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لأن غير زيد يشمل كل موجود سواه، ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فمدلوله شائع شيوعا غير مضبوط وفيه أن إضافة ما ذكر إن كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مرادا به العهد أو استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مرادا به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال والكاف في عبارة الشارح لإدخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكافي ونحوهما. وأما شبيهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر. وقال سم ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف بأل أيضا لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بأل. ا. هـ. ونقل الشنواني عن السيد أنه صرح في حواشي الكشف بأن غيرا لا تدخل عليها أل إلا في كلام المولدين. قوله: "لا تزيل إبهامه" أي إزالة تقتضي التعيين فلا ينافي أنه يتخصص بالإضافة وتسمى إضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض وبوافقه ما مر عن التوضيح وشرحه وسم هو لا يأتي على ما مر عن سيبويه والمبرد أن إضافة نحو مثل للتخفيف. قوله: "يا رب أما تخرجن إلخ" إن شرطية وما زائدة وقوله فليكن أي الطالب جواب الشرط، والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة

(367/2)

ووصل آل بدا المضاف مغتفر ... إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

فليكن المغلوب غير الغالب ... وليكن المسلوب غير السالب
فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه لأن جهة المغابرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك
كقولك مررت برجل غيرك، وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة
خاصة فإن الإضافة لا تعرف ولا تزيل إبهامه فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر
بمماثلة خاصة تعرف هذا كله. وقال أيضاً في شرح التسهيل: وقد يعني بغير ومثل مغابرة
خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في غير إذا وقع بين
متضادين. وهذا الذي قاله في غير هو مذهب ابن السراج والسيرافي ويشكل عليه نحو:
{صَاحِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} [الأعراف: 53] ، فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف
بالإضافة لأنها وصف النكرة "ووصل آل بدا المضاف" أي المشابه يفعل "مغتفر إن
وصلت بالثان كالجعد الشعر" وقوله:

616- وهن الشافيات الحوائم

الحيل كما قاله حفيد السيد، ويطلق على مقلب الأسد وعلى الذئب. قوله: "لأن جهة
المغابرة" أي ما به المغابرة. قوله: "وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة" كقولك زيد مثل حاتم
فإن القرينة وهي اشتها حاتم بالجود تدل على أن المراد المماثلة في ذلك الوصف
المخصوص. قوله: "وقال أيضاً في شرح التسهيل" تقوية لما قبله. قوله: "هو مذهب ابن
السراج والسيرافي" وذهب المبرد إلى أن غيراً لا تتعرف أبداً وذهب بعضهم إلى أنها لا
تتعرف بالإضافة مطلقاً كما تقدم حكاية ذلك في باب الاستثناء. قوله: "لأنها وصف
النكرة" أجيب بمنع أنها وصف بل هي على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير
واحد كزكريا.

قوله: "بدا المضاف أي المشابه يفعل" خرج المضاف إضافة محضة فلا تدخل عليه آل
لأن المضاف فيها إلى معرفة تعرف بالإضافة فلا تدخل عليه آل لئلا يلزم اجتماع

معرفين على معرف واحد والمضاف فيها إلى نكرة يتخصص بالإضافة ولو أدخلت عليه
أل لزم إضافة المعرفة إلى النكرة وهي ممنوعة. قوله: "إن وصلت بالثان" قال يس إنما
اشتراط أل في المضاف إليه مع الصفة المشبهة التي هي أصل المسألة لأن رفع قبح
نصب على ما بعدها بالإضافة لا يحصل إلا حينئذٍ لعدم نصب النكرة على التمييز
بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك. ا. هـ. بإيضاح. وأيضا ليكون
دخول أل على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشاكلة. واختلف في تابع المضاف
إليه فسيبويه يجوز عدم وصله بأل نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا

616- البيت بتمامه:

أبانا بما قتلى وما في دمائهم ... شفاء وهن الشافيات الحوائم
وهو من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه 2/ 310؛ وخزانة الأدب 7/ 373؛ وشرح
التصريح 2/ 29؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 921.

(368/2)

أو بالذي له أضيف الثاني ... كزيد الضارب رأس الجاني
وكونها في الوصف كاف إن وقع ... مثنى أو جمعا سبيله اتبع

"أو بالذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني" وقوله:

617- لقد ظفر الزوار أقفية العدا

أو بما أضيف إلى ضميره الثاني كقوله:

618- الود أنت المستحقة صفوه

ومنع المبرد هذه "وكونها في الوصف كاف إن وقع مثنى أو جمعا سبيله اتبع" أي وكون

أل أي رجودها في الوصف المضاف كاف في اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعا

الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح
وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الأول بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله
الرضي. قوله: "وهن" أي السيوف الشافيات الحوائم أي العطاش ولعل المراد بالعطاش
التشوف للقتل وإنما كانت السيوف شافيات لأنها آلة السفك. وأصل الحوائم العطاش

التي تحوم حول الماء ثم سمي كل عطشان حائما كما في القاموس. قوله: "أو بالذي له أضيف الثاني" لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد أفاده في التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني. قوله: "أقفية العدا" جمع قفا. قوله: "أو بما أضيف إلى ضميره" نائب فاعل أضيف قوله الثاني. قوله: "ومنع المبرد هذه" وأوجب النصب وهو محجوج بالسمع والأفصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح في شرح التوضيح. قوله: "مثنى أو جمعا" أي أو ملحقا بهما. قوله: "أي وجودها" أشار به إلى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفي الوصف خبره. قوله: "كاف إلخ" لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه. قوله: "في اغتفاره" قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالي من

617- عجزه:

ما جاوز الآمال ملأ سر والقتل

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 93؛ وشرح التصريح 2 / 29؛ والمقاصد النحوية 3 / 391.

618- عجزه:

مني وإن لم أرج منك نوالا

والبيت من الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 95؛ والدرر 5 / 12؛ وشرح التصريح 2 / 29؛ والمقاصد النحوية 3 / 392؛ وجمع الهوامع 2 / 48.

(369/2)

.....

اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر السالم كقوله:

619- إن يغنيا عني المستوطنا عدن ... فإنني لست يوما عنهما بغني
وقوله:

الشاتي عرضي ولم أشتمهما

وكقوله:

620- والمستقلو كثير ما وهبوا

فإن انتفت الشروط المذكور امتنع وصل أل بذا المضاف. وأجاز الفراء ذلك فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً نحو الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل. وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض. وقال الأخفش وهشام: نصب. وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك ويجوز في

الضمير لرفعه الظاهر. قوله: "أن يغنيا" بفتح النون مضارع غني بكسرها أي استغنى وإثبات الألف مع أنه مسند إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث وعدن اسم بلد باليمن. قوله: "الشاتي عرضي" قد يبحث فيه باحتمال عدم الإضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتي. قوله: "فإن انتفت الشروط" أي وصل أل بالثاني أو بما أضيف إليه الثاني أو بما أضيف إلى ضميره الثاني أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا على حده بأن لم يوجد واحد من الأحوال الخمسة وسماها شروطا باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها في دخول أل. قوله: "ذلك" أي وصل أل. قوله: "مضافا إلى المعارف" حال من الضمير الجرور بفي العائد إلى المضاف وهو داخل في حيز الإجازة بدليل قول التوضيح وجوز الفراء إضافة الوصف المحلي بأل إلى المعارف كلها. ا. هـ. فهو لا يوجب كون الضمير في محل جر إذا أضيف الوصف المحلي بأل إلى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه في محل نصب على المفعولية أيضا بخلاف المبرد والرماني كما يأتي وقوله مطلقا أي سواء كان المضاف إليه علما أو اسم إشارة أو ضميرا أو غيرها. قوله: "بخلاف الضارب رجل" أي فإنه لا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة. قوله: "وقال المبرد والرماني إلخ" أي فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز. قوله: "وعند سيبويه الضمير إلخ" هذا هو الموافق لكلام الناظم. قوله: "كالظاهر" أي غير المحلي بأل بدليل التفريع

619- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 96؛ والدرر 5/

11؛ وشرح التصريح 2/ 29؛ والمقاصد النحوية 3/ 393؛ وجمع الهومع 2/ 48.

620- صدره:

العارفو الحق للمدل به ... والبيت من المنسرح

الضاربك والضاربوك الوجهان لأنه يجوز الضاربا زيدًا والضاربو عمرًا. وتحذف النون في
النصب كما تحذف في الإضافة ومنه قوله:

621- الحافظو عورة العشيرة لا ... يأتيهم من ورائهم وكف
وقوله:

622- العارفو الحق للمدل به ... والمستقلو كثير ما وهبوا
في رواية من نصب الحق وكثير. نعم الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة لأنه
المعهود والنصب ليس بضعيف لأن الوصف صلة فهو في قوة الفعل فطلب معه
التخفيف

بعده. قوله: "فهو منصوب في الضاربك" أي لانتفاء شرط إضافة الوصف المحلى بأل.
فائدة: قال في المغني مثل هذا الضمير في النصب قولهم لا عهد لي بالألم فقا منه ولا
أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه إلا أن ذاك مفعول وهذا
مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا وليست مضافا إليها
والأخفص أوضع بالكسرة وعلى هذا فإذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فإن
فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وإن كسرتها فهي مجرورته. ا. هـ. قوله: "مخفوض في
ضاربك" أي محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بأل. قوله: "الوجهان" أي الخفض
بناء على أن النون حذفت للإضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول
هذا مذهب سيبويه. وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة هو في موضع جر فقط إذ
الأصل سقوط التنوين للإضافة فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره كما في قولك هذان
الضاربا زيدا قاله الشارح في شرح التوضيح. قوله: "ومنه" أي من حذف النون
للتخفيف لا للإضافة. قوله: "عورة العشيرة" هي كل ما يستحيا منه. والوكف كجبل
الجور وكأنه لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على
نصب عورة وإن جوزت العربية الجر فتأمل. قوله: "للمدل به" قال شيخنا السيد بكسر
المدال. ا. هـ. ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة في دل كما في المصباح والباء بمعنى
على. قوله: "نعم الأحسن"

274، 276؛ والدرر 1/ 146؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 127؛ ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص 115؛ وملحق ديوانه ص 238؛ ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب 9/ 363 "وكف"؛ ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه 1/ 205؛ ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب 6/ 6؛ والكتاب 1/ 186؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص 324؛ وإصلاح المنطق ص 63؛ وجواهر الأدب ص 155؛ وخزانة الأدب 5/ 122، 469، 8/ 29، 209؛ ووصف المباني ص 341؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 538؛ والكتاب 1/ 202، والمختضب 2/ 80؛ والمقتضب 4/ 145؛ والمنصف 1/ 67؛ وجمع الهوامع 1/ 49.
622- راجع التخريج رقم 620.

(371/2)

وربما أكسب ثان أولاً ... تأنيثاً إن كان الحذف موهلاً

واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم. تنبيه: قوله أن وقع هو بفتح أن وموضعه رفع على أنه فاعل كافٍ على ما تبين أولاً. وقال الشارح هو مبتدأ ثان وكافٍ خبره والجملة خبر الأول يعني كونها. وقال المكودي: في موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجود أل في الوصف كافٍ لوقوعه مثنى أو مجموعاً على حده ويجوز في همز إن الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ "وربما أكسب ثان" من المتضايقين وهو المضاف إليه "أولاً" منهما وهو المضاف "تأنيثاً" إن كان الحذف موهلاً" أي صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني فمن الأول:

إلخ" استدراك على قوله ويجوز في الضاربك لدفع توهم مساواة الوجهين. قوله: "عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم" فإن حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر. قوله: "والجملة خبر الأول" أي والرباط محذوف تقديره في اغتفاره كما مر. قوله: "وقال المكودي في موضع نصب إلخ" فيه عندي نظر لأن وجود أل في المضاف ليس هو الكافي عن وجود أل في المضاف إليه وإنما الكافي عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعاً لأن وجود أل في المضاف خلاف حقه فيحتاج إلى مسوغ له من وجود أل في المضاف إليه أو فيما أضيف إليه المضاف إليه أو كون المضاف مثنى أو جمعا أو نحو

ذلك مما مر فتدبره. قوله: "ويجوز في هـز إن الكسر" أي على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودي فافهم. قوله: "أو تذكيرا" ففي كلام المصنف اكتفاء. وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب، ويكتسب المضاف من المضاف إليه غيرهما أيضا، كالأمر المتقدم من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح، وكالظرفية في نحو كل حين، والمصدرية في نحو كل الميل، ووجوب التصدير في نحو غلام من عندك، والإعراب في نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعربه، والبناء في نحو: {مِثْلُ مَا أَنْكُم تَنْطِقُونَ} [الذاريات: 23] ، والتعظيم في نحو بيت الله. والتحقيق في نحو بيت العنكبوت. والجمع في نحو:

فما حبّ الديار شغفن قلبي ... ولكن حبّ من سكن الديارا

كذا في يس ويرد على قوله والإعراب إلخ أن الإعراب في مثاله لمعارضة الإضافة سبب البناء لا لاكتساب الإعراب من المضاف إليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشر كما قاله الدماميني. قوله: "أي صالحا للحذف" لما كان معنى الموهل المجعول أهلا وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه أهلا للحذف فسرّه تفسير مراد بقوله أي صالحا للحذف فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب. وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فإن لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب وإن صلح للحذف فلا يجوز أعجبني يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا

(372/2)

{يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ} [آل عمران: 30] ، وقوله:

623- جادت عليه كل عين ثرة

وقولهم قطعت بعض أصابعه. وقراءة بعضهم: {يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ} [يوسف: 10]

، وقوله:

624- طول الليالي أسرع في نقضي

وقوله:

625- كما شرقت صدر القناة من الدم

وقوله:

تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس و:

جادت عليه كل عين ثرة

ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل، أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه: وزاد
الفارسي قسما آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله كقول
عنتر:

جادت عليه كل عين ثرة

إلى أن قال: قال الشارح -يعني المرادي: والأفصح في هذا القسم التأنيث بخلاف ما
سبق. قوله: "جادت عليه" أي النبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة أي كثيرة
الماء. قوله:

623- عجزه:

فتركن كل حديقة كالدرهم

والبيت من الكامل، وهو لعنتر في ديوانه ص196؛ وجمهرة اللغة ص82، 97؛
والحيوان 3/ 312؛ والدرر 5/ 136؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 181؛ وشرح شواهد
المغني 1/ 480، 2/ 541؛ ولسان العرب 4/ 101 "ثرر" 182 "حرر"، 10/ 39
"حدق"؛ ومغني اللبيب 1/ 198؛ والمقاصد النحوية 3/ 380؛ وبلا نسبة في جمهرة
اللغة ص425؛ وجمع الهوامع 2/ 74.

624- الرجز للأغلب العجلي في الأغاني 21/ 30؛ وخزانة الأدب 4/ 224،
225، 226؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 366؛ وشرح التصريح 2/ 31؛ والمقاصد
النحوية 3/ 395؛ وله أو للعجاج في شرح شواهد المغني 2/ 881، وللعجاج في
الكتاب 1/ 53، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 106؛ وأوضح
المسالك 3/ 103؛ والخصائص 2/ 418؛ والصاحي في فقه اللغة ص252؛ ومغني
اللبيب 2/ 512، والمقتضب 4/ 199، 200.

625- صدره:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته

والبيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص173؛ والأزهية ص238؛ والأشباه
والنظائر 5/ 255؛ وخزانة الأدب 5/ 106؛ والدرر 5/ 19؛ وشرح أبيات سيبويه
1/ 54؛ والكتاب 1/ 52؛ ولسان العرب 4/=

626- أتى الفواحش عندهم معروفة ... ولديهم ترك الجميل جميل

وقوله:

627- مشين كما اهتزت رماح تسفهت ... أعاليها مر الرياح النواسم

ومن الثاني قوله:

628- إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

وقوله:

629- رؤية الفكر ما يؤول له الأم ... ر معين على اجتناب التواني

ويحتمله {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} [الأعراف: 56] ، ولا يجوز قامت

"كما شرقت" بكسر الراء أي غصت صدر القناة أي الرمح. قوله: "أتى الفواحش" بفتح الهمزة مصدر أتى بمعنى الإتيان. قوله: "مشين" أي النسوة كما اهتزت أي مشيا كاهتزاز رماح تسفهت أي أمالت أعاليها مرّ الرياح النواسم. قوله: "رؤية الفكر إلخ" قد يقال الأول هنا ليس صالحا للحذف فلم يوجد الشرط إلا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته وإذا حذف الأول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام إذ يصح أن يقال الفكر معين إلخ. قوله: "ويحتمله" أي اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير وعبر بالاحتمال لما في إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الأدب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذكير وصف للفظ الجلالة لأنه المضاف إليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الأدب فتأمل ولأنه يبعده التذكير حيث لا إضافة في لعل الساعة قريب ولأن فيه

= 446 "صدر" 178 / 10 "شرق" والمقاصد النحوية 3 / 378؛ وبلا نسبة في

الأشبه والنظائر 2 / 105؛ والخصائص 2 / 417؛ ومغني اللبيب 2 / 513؛

والمقتضب 4 / 197، 199؛ وجمع الهوامع 2 / 49.

626- البيت من الكامل، وهو للفرزدق في المقاصد النحوية 3 / 368؛ وليس في

ديوانه، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص 505، ورواية العجز:

ويرون فعل المكرمات حراما

627- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص754؛ وخزانة الأدب 4/ 225؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 58؛ والكتاب 1/ 52، 65؛ واحتساب 1/ 237؛ والمقاصد النحوية 3/ 367؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 239؛ والخصائص 2/ 417؛ وشرح ابن عقيل ص380؛ وشرح عمدة الحفاظ ص838؛ ولسان العرب 3/ 288 "عرد"، 4/ 446 "صدر": 11/ 536 "قبل"، 13/ 499 "سفه"؛ والمقتضب 4/ 197.

628- البيت من البسيط، وهو لبعض المولدين في المقاصد النحوية 3/ 396؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 263؛ وأوضح المسالك 3/ 105؛ وخزانة الأدب 4/ 227، 5/ 106؛ وشرح التصريح 2/ 32؛ ومغني اللبيب 2/ 512.

629- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر 5/ 21؛ والمقاصد النحوية 3/ 369؛ وهمع الهوامع 2/ 49.

(374/2)

ولا يضاف اسم لما به اتحد ... معنى وأول موهماً إذا ورد

غلام هند ولا قام امرأة لانتفاء الشرط المذكور.

تنبيه: أفهم قوله وربما أن ذلك قليل، ومراده التقليل النسبي أي قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك لا أنه قليل في نفسه فإن كثير كما صرح به في شرح الكافية نعم الثاني قليل "ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى" كالمترادف مع مرادفه والموصوف مع صفته لأن المترادف يتخصص أو يتعرف بالمترادف إليه فلا بد أن يكون غيره في المعنى، فلا يقال: قمع بر ولا رجل فاضل، ولا فاضل رجل "وأول موهماً إذا ورد" أي إذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم: جاءني

احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فاعيل وهو وإن كان بمعنى فاعل قد يعطي ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل إنه بمعنى مفعول أي مقربة. ومنها أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران. ومنها ما ذكره الفراء أنهم التزموا التذكير في قريب إذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق.

قوله: "أفهم قوله وربما إلخ" فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا إفهام. قوله: "فإنه كثير" المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم. قوله: "نعم الثاني" أي اكتساب التذكير. قوله: "لما به اتحد معنى" أي بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الأب فإنه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما في الليث والأسد والتساوي كما في الإنسان والناطق سواء كان التساوي بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كما في الصفة والموصوف. ا. هـ. سم والترادف الاتحاد ما صدقا ومفهوما والتساوي الاتحاد ما صدقا فقط. ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالإضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسي جواز الإضافة وخرج منه ما غير معنى وإن اتحد لفظا فتجاوز فيه الإضافة نحو عين العين. قوله: "والموصوف مع صفته" تقدمت الصفة أو تأخرت بقريئة التمثيل. قوله: "لأن المضاف يتخصف بالمضاف إليه" أي تخصص به على وجه نسبته إليه كونه بعضا أو مظهروفا أو مملوكا أو مختصا كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى إلا إذا تغاير المتضايفان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز إضافته إليها للتخصيص كما جاز نعتها بما للتخصيص وعلل بعضهم منع إضافة الموصوف إلى الصفة بأن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة أبدا ولم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفي الإضافة لا يمكن ذلك وعلل منع إضافة أحد المترادفين أو المستأويين إلى الآخر بعدم الفائدة إذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الإضافة فتكون لغوا لا يقال هي مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوا لأننا نقول ترك الإضافة بالكلية أخف لأن فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضي امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوي الآخر على وجه الاتباع أيضا وليس كذلك أفاده سم.

(375/2)

سعيد كرز، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم أي جاءني مسمى هذا الاسم. ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: حبة الحمقاء، وصلاة الأولى. ومسجد الجامع. وتأويله أن يقدر موصوف أي حبة البقلة الحمقاء، وصلاة السعة لأولى،

ومسجد المكان الجامع ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: جرد قطيفة وسحق عمامة. وتأويله أن يقدر موصوف أيضًا وإضافة الصفة إلى جنسها أي شيء من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة.

تنبيه: أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافق ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو: {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ} [يوسف]:

قوله: "أن يراد بالأول إلخ" هذا إذا كان الحكم مناسباً للمسمى فإن كان مناسباً للاسم كان الأمر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز. واعلم أن هذه الإضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الإضافة في نحو مسجد الجامع بالتأويل الذي ذكره فيها أفاده سم وإنما أضيف سعيد إلى كرز ولم يصف أسد إلى سبع لأن الأعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها نقله يس عن ابن الحاجب. قوله: "ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته إلخ" قال الدماميني: واعلم أن إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها لا تنافس. ١. هـ. ومنه يعلم أن التأويل الذي ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الإضافة. وإنما هو تخريج للمسوغ على وجه جائز.

قوله: "حبة الحمقاء" بالمد وهي المسماة بالرجلة وإنما وصفت بالحمق مجازاً لأنها ثبتت في مجاري السيول فتمرّ بها فتقطعها فتطوؤها الأقدام وعندي فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز إضافة الموصوف إلى صفته نظر لأنه إنما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلّة ونحوها من القبول. أما إذا كانت واحدة الحب كما في القاموس كالبزور وبرز الرجلّة وسائر الحبوب والبزور فلا. والذي في القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وإيهام الأول جواز ما ذكر ظاهر.

قوله: "أن يقدر موصوف" أي يكون الأول مضافاً إليه إضافة الشيء إلى جنسه كالمثال الأول أو زمنه كالمثال الثاني أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الإضافة في حبة الحمقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج إلى التأويل. قوله: "وصلاة الساعة الأولى" أي من الزوال أو المراد أول ساعة أدّيت فيها الصلاة المفروضة.

قوله: "ومسجد المكان الجامع" ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع. قوله: "جرد قطيفة إلخ" جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية. قوله: "أن يقدر موصوف أيضاً" أي كما يقدر فيما قبلها وإن اختلف الحل. قوله: "وإضافة الصفة إلى جنسها" أي جنس موصوفها أي فالإضافة حينئذٍ من إضافة الشيء إلى جنسه كخاتم فضة. قوله:

"من جنس القطيفة" صرح بمن لبيان أن الإضافة على معنى من. قوله: "ولدار الآخرة"
لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو

(376/2)

وبعض الأسماء يضاف أبدا ... وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً

[109] ، { حَقُّ الْيَقِينِ } [الواقعة: 95] ، { حَبْلِ الْوَرِيدِ } [ق: 16] ، { وَحَبِّ
الْحَصِيدِ } [ق: 9] ، وظاهر التسهيل وشرحه موافقته "وبعض الأسماء" تمتنع إضافته
كالمضممرات والإشارات وكغير أي من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء
الاستفهام وبعضها "يضاف أبداً" فلا يستعمل مفرداً بحال "وبعض ذا" الذي يضاف
أبداً "قد يأت لفظاً مفرداً" أي يأتي مفرداً في اللفظ فقط وهو مضاف في المعنى نحو كل
وبعض وأي قال الله تعالى: { وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ } [الأنبياء: 33] ، { فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ
عَلَى بَعْضٍ } [البقرة: 253] ، { أَيَّا مَا تَدْعُوا } [الإسراء: 110] .
تنبيه: أشعر قوله وبعض الأسماء وقوله وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً أن الأصل والغالب
في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد وإن الأصل في كل ملازم للإضافة أن لا
ينقطع عنها في اللفظ. واعلم أن اللازم للإضافة على نوعين ما يختص بالإضافة إلى

يقولون الإضافة من إضافة العام إلى الخاص ولعلمهم يقولون الإضافة فيما بعده من
إضافة العام إلى الخاص قال سم تمتنع إضافة الخاص إلى العام كأحد اليوم لعدم الفائدة
بخلاف عكسه كيوم الأحد. قوله: "تمتنع إضافته" أي لأنه لا يعرض له ما يحوج إلى
إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف. قوله: "وكغير أي إلخ" بخلاف أي فإنها
ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً لضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها إلى
ما تضاف إليه لتوغلها في الإبهام. قوله: "نحو كل" أي إذا لم يقع توكيدا أو نعتا وإلا
تعينت الإضافة لفظاً نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشري.
واعلم أن كلا وبعضا عند قطعهما لفظاً عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بنيتها عند
سبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة. وقال الفارسي نكرتان كذا في
التصريح ولتعريفهما عند سبويه والجمهور منعوا إدخال أل عليهما. قوله: "وأي" أي
شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتا أو حالا فمتعينة الإضافة لفظاً.

قوله: "وكل في فلك يسبحون" أي كلهم فالتنوين عوض عن المضاف إليه والضمير للشموس والأقمار فإن اختلاف الأحوال يوجب تعددا ما في الذات أو للكواكب فإن ذكرهما مشعر بما قاله البيضاوي فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيد كلام البعض لأنهما لا يوصفان بالسباحة في الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعلا فعله من السباحة والجري، وأفرد في فلك مراعاة لكل وجمع في يسبحون مراعاة للمضاف إليه المحذوف. فلا يقال الآية تقتضي تحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول وفلك الكواكب على الثاني. قوله: "واعلم أن اللازم إلخ" غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام ما يضاف بذكر ما فاتته المصنف وهو ما يختص بالظاهر. واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الإضافة وعدمها تسعة: ما تجوز إضافته، وما تمتنع، وما تجب إضافته لجملة فعلية فقط، وما تجب إضافته للجملة مطلقا، وما تجب إضافته لفظا أو نية للمفرد مطلقا، وما تجب إضافته لفظا

(377/2)

وبعض ما يضاف حتماً امتنع ... إيلاؤه اسماً ظاهراً حيث وقع
كوحده لى ودوالي سعدي ... وشذ إيلاء يدي للي

الجملة وسياقي وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى قصارى الشيء وحماذاه بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو أولى وأولات وذي وذات وما يختص بالمضمر وإليه الإشارة بقوله: "وبعض ما يضاف حتماً" أي وجوباً "امتنع إيلاؤه اسماً ظاهراً حيث وقع" وهذا النوع على قسمين قسم يضاف إلى جميع الضمائر "كوحده" نحو جئت وحدي وجئت وحدك وجاء وحده، وقسم يختص بضمير المخاطب نحو: "لى ودوالي" و"سعدي" وحناني وهذا ذي، تقول: لبيك بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة، من ألب بالمكان إذا أقام به ودوايك

للمفرد أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقاً أو للضمير المخاطب. قوله: "كلا وكلتا" فإنهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة. قوله: "قصارى الشيء" بضم القاف ويقال قصيري بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء. وقصار بحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف

الألفين مع فتح القاف وسكون الصاد كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام شيخنا
والبعض من القصور. قوله: "وحماذاه" بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع
لكليهما.

قوله: "وذى وذات" أي وفروعهما ونذر إنما يصطنع المعروف من الناس ذووه. قوله:
"كوحده" قال في الهمع: هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الأصمعي
وحد الرجل يحد إذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والخؤولة وقيل محذوف الزوائد من
إيجاد وقيل نصبه على الحال لتأوله بموحده وقيل على حذف حرف الجر والأصل على
وحده ولازم والإفراد والتذكير لأنه مصدر وقد يثنى شذوذاً أو يجر بعلى، سمع جلسا
على وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا، وجلس على وحده أو إضافة نسيج وقريع على
وزن كريم وجحيش وعبير مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح يقال: هو
نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره في الخير وأصله في الثوب لأنه إذا كان
رفيعاً لم ينسج على منواله. والقريع السيد وهو جحيش وحده عير وحده إذا قصد قلة
نظيره في الشر وهما مصغرا عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع
رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهي نسيجة وحدها وهكذا. وقيل:
لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال: هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبي
رجيل وحده. ١. هـ. ببعض اختصار. قوله: "تقول لبيك" أصله ألب لك إلباين أي أقيم
لطاعتك إلبا كثيراً لأن التشنية للتكرير نحو: {ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ} [الملك: 4] ،
فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف
المصدر إليه كل ذلك ليسرع الجيب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهي ويجوز أن يكون
من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضي ومثله في حذف الزوائد
الباقى.

(378/2)

بمعنى تداولاً لك بعد تداول، وسعديك بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد، ولا يستعمل إلا
بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن. وهذا ذيك بذالين معجمتين بمعنى
إسراعاً بعد إسراع "وشذ إيلاء يدي للبي" في قوله:

630- دعوت لما نابني مسورا ... فلبى فلبى يدي مسور

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله:

631- لقلت لبيه لمن يدعوني

تنبيه: مذهب سيبويه أن لبيك وأخواته مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكثير، وأنها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها إلا هذا ذيك ولبيك فمن معناهما.

قوله: "بمعنى تداول لك بعد تداول" وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والأمران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى إدالة بعد إدالة لعدم ظهور مناسبة معاني الإدالة كالعلة هنا، بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف أي تداول لطاعتك فاحفظه. قوله: "بمعنى تحننا عليك بعد تحنن" لو قال بمعنى حنانا عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك. قوله: "دعوت إلخ" أي طلبت مسورا للأمر الذي أصابني وهو غرم دية لزمته فلبى أي قال: لبيك وقوله: فلبى يدي مسور أي إقامة على إجابته بعد إقامة إذا سألتني في أمر نابه جزاء لصنعه. وخص اليدين لأن العطاء بهما ففيه إشعار بأن مسورا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل ذكر اليدين مقحم والفاء الأولى تعقيبية والثانية سببية. قوله: "لقلت لبيه" كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة وحكى بالمعنى. قوله: "مصادر" قال شيخنا: والبعض أي حقيقة لا أسماء مصادر. ١. هـ وعليه فهي مصادر محذوفة الزوائد كما مر. قوله: "ومعناها التكثير" لأنهم لما قصدوا به التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لأنها أول تضعيف

630- البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد في الدرر 3/ 68؛ وشرح التصريح 2/ 38؛ وشرح شواهد المغني 2/ 610؛ ولسان العرب 15/ 239 "لبي"؛ والمقاصد النحوية 3/ 381؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 123؛ وخزانة الأدب 2/ 92، 93؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 247؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 379؛ وشرح ابن عقيل ص 383، 385؛ والكتاب 1/ 352؛ ولسان العرب 1/ 731 "لب"، 4/ 388 "سور"؛ واحتسب 1/ 78، 2/ 23؛ ومغني اللبيب 2/ 578؛ وجمع الهوامع 1/ 190.

631- قبله:

إنك لو دعوتني ودوني ... زوراء ذات مترع بيون

والرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 122؛ وخزانة الأدب 2/ 93؛ والدرر 3/

68؛ وشر صناعة الإعراب 2/ 746؛ وشرح التصريح 2/ 38؛ وشرح شواهد المغني 2/ 910؛ وشرح ابن عقيل ص 383؛ ولسان العرب 1/ 731 "لب"، 13/ 64 "بين" ومغني اللبيب 2/ 578؛ والمقاصد النحوية 3/ 383؛ وجمع الهوامع 1/ 190.

(379/2)

وجوز سيويه في هذا ذيك في قوله:

632- ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا

وفي دواليك في قوله:

633- إذا شق برد شق بالبرد مثله ... دواليك حتى كلنا غير لابس

الحالية بتقدير نفعه مداولين وهاذين أي مسرعين وهو ضعيف للتعريف. ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً وجوز الأعلم في هذا ذيك في البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولأنه معرفة وضرباً نكرة. وذهب يونس إلى أن

العدد وتكثيره تصريح. قوله: "من ألفاظها" فيقدر في دواليك أدول، وفي سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أي ساعد وأعان كما في القاموس. وفي حنانيك أتحن على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا إلخ أو أحن على ما هو الأنسب بلفظ حنانيك. قوله: "فمن معناه" فيقدر أسرع وأقيم لأن فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألب بالمكان لأن أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضي أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكان الحامل لهم على ذلك أن لبيك تشنية ثلاثي وألب رباعي فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك في سعديك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال: لب ثلاثيا بمعنى أقام كما في القاموس وشرح الكافية للرضي كما مر فالمتجه عندي أنه منصوب بفعل من لفظه. نعم ذكر قوم أن معنى لبيك إجابة بعد إجابة وعليه فالنائب فعل من معناه إذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه. قوله: "وخضا" بخاء وضاد معجمتين أي مسرعا للقتل.

قوله: "إذا شق برد إلخ" الباء في بالبرد بدلية. قال في التصريح: قال أبو عبيدة: كان الرجل إذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك

أبقى للمودة بينهما. قوله: "الحالية" أي على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد. قوله: "مداولين" المناسب لتفسيره دوايك بتداولاً لك بعد تداول أن يقول متداولين. قوله: "أي مسرعين" تفسير لهاذين فقط على الظاهر. قوله: "للتعريف" أي وحق الحال التنكير وقوله ولأن المصدر إلخ دفع بهذا التعليل ما

632- الرجز للعجاج في ديوانه 1/ 140؛ وجمهرة اللغة ص 615؛ وخزانة الأدب 2/ 106؛ والدرر 3/ 66؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 315؛ وشرح التصريح 2/ 17؛ وشرح المفصل 1/ 119؛ والمختسب 2/ 279؛ والمقاصد النحوية 3/ 399؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص 158؛ وأوضح المسالك 3/ 117؛ والكتاب 1/ 350؛ ولسان العرب 3/ 517 "هذذ"؛ ومجالس ثعلب 1/ 157؛ وجمع الهوامع 1/ 189.

633- البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص 16؛ وجمهرة اللغة ص 438؛ والدرر 3/ 65؛ وشرح التصريح 2/ 37؛ وشرح المفصل 1/ 119؛ والكتاب 1/ 350؛ ولسان العرب 3/ 517 "هذذ"، 11/ 253 "دول"؛ والمقاصد النحوية 3/ 401؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 118؛ وجمهرة اللغة ص 1272؛ والخصائص 3/ 45؛ ورصف المباني ص 181؛ ومجالس ثعلب 1/ 157؛ والمختسب 2/ 279؛ وجمع الهوامع 1/ 189.

(380/2)

وألزموا إضافة إلى الجمل ... حيث وإذ وإن ينون يحتمل

لبيك اسم مفرد مقصور أصله لي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما في على وإلى ولدى. ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قبلت مع الظاهر في قوله: فلي يدي مسور. وقول ابن الناظم: إن خلاف يونس في لبك وأخواته وهم. وزعم الأعلام أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في ذلك. ورد عليه بقولهم: لبيه ولبي يدي مسور، وبخذفهم النون لأجلها ولم يحذوها في ذانك، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف. ا. هـ. النوع الثاني من اللام للإضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين: ما يختص بنوع من الجمل، وسيأتي، وما لا يختص وإليه الإشارة بقوله: "وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ" فشمل إطلاقه الجمل الجملة الاسمية والفعلية، فالاسمية نحو

قد يقال: يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرّفاً لفظاً وإن كان منكراً معنًى. قوله: "الوصفية" أي لضرباً والمعنى اضرب ضرباً مكرراً كذا قال البعض تبعاً لشيخنا: ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضرباً مسرعاً مسرعاً بل هذا أنسب بما مر في معنى هذا ذلك. قوله: "بما ذكر" أي من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً.

قوله: "ولأنه معرفة" في الرد بهذا على الأعمى بحث لأنه سيذكر الشارح عند أنه يقول بحرفية الكاف في لبيك وأخواته وحينئذٍ لا إضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم رداً ثالثاً وهو أن ضرباً مفرد وهذا ذلك مثنى ولا يوصف المفرد بالمثنى. قوله: "أصله لبي" أي بوزن فعلى بسكون العين كما في التصريح. وقد يؤخذ منه أن الألف للتأنيث فتأمل. قوله: "كما في على إلخ" أشار به إلى أن الألف لا تبدل للإضافة ياء دائماً بدليل فتاك وعصاك. قوله: "ورد عليه سيبويه إلخ" ليونس أن يجب بأن قوله فلي يدي مسور شاذاً فلا يصلح للرد فتأمل. قوله: "وهم" أي بل خلافه في لبيك فقط. قوله: "مثلها في ذلك" أي في هذا اللفظ. قوله: "ورد عليه بقولهم إلخ" أي لأن قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله. وأجاب في التصريح عن هذا بأن لبيه ولي يدي مسور شاذان فلا يصلحان للرد. وعن الثاني بأن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعمى في نفس المسألة وكما في اثني عشر، وإنما لم يحذف من ذانك للإلباس. قوله: "لأجلها" أي لأجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله وبأنها. قوله: "إلى الجمل" أي الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف دمايني.

قوله: "حيث وإذ" الأول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واواً بل قال ابن سيده: هي الأصل كما في الدمايني. وبنو فقحس يعربونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها كما في المغني. والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان كيومئذٍ. قال جماعة منهم الناظم: أو وقع مفعولاً به نحو: {وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا} [الأعراف: 86] ، أو بدلاً منه نحو: {وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ

.....
حيث زيد جالس: {وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ} [الأنفال: 26] ، والفعلية نحو جلست

حيث

انْتَبَذْتُ { [مریم: 16] ، فإذا انتبذت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا
كما سيأتي، وترد للتعليل فتكون حرفا وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام
وهذا القول لا يتأتى إذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو: {وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ}
[الزخرف: 39] ، الآية أي لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم في العذاب لظلمكم في
الدنيا. ولصاحب هذا القول أن يجعل إذ في الآية مجرد الظرفية بدلا من اليوم على معنى
إذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولاها تعليلا على
حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع إلى قولهم: {يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ
بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ} [الزخرف: 38] ، أو إلى القرين ويؤيدها قراءة بعضهم بكسر إن على
استثناف العلة كما في المغني. وللمفاجأة بعد بينا وبينما وهل هي حينئذ ظرف زمان أو
مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال. فإذا قلت بينا أو بينما أنا قائم إذ أقبل
عمرو فعلى القول بزيادة إذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أو بينما كما يكون
ذلك لو لم توجد إذ بعد بينا أو بينما وهو الأكثر، وعلى القول بأنها حرف مفاجأة
فالعامل في بينا أو بينما فعل محذوف يفسره ما بعد إذ وعلى القول بالظرفية قال ابن
جني وابن الباذش عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا أو بينما
محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو في زمن بين أوقات قيامي. وقال
الشلوبين إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا أو بينما لأن المضاف إليه
لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما
أي بين أوقات قيامي حين أقبل عمرو وافقت إقبال عمرو. واعلم أن أصل بين أن
تكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت
بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم
المضاف إليه مقامه، فتبين أن بين المضافة إلى المفرد تستعمل في الزمان والمكان فلما
قصدوا إضافتها إلى الجملة اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها
تارة ما الكافة لأنها تكف المقتضي عن اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف
لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه حينئذ كالموقوف عليه لأن الألف
قد يؤتى بها للوقف كما في أنا والظنوننا وتعين حينئذ أن لا تكون إلا للزمان لما تقرر أنه

لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وإضافة بينما أو بينا في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي وقد يضاف بينا إلى مفرد مصدر دون بينما على الصحيح كذا في الدماميني والهمع وتقدير أوقات لأن بين إنما تضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر المتجزئ كالقيام مع أنهم لا يحدفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا. قال في الهمع: وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف إليها قول الجمهور. وقيل: ما والألف كافتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل ما كافة دون الألف بل هي مجرد إشباع. ا. هـ. وعلى عدم إضافتهما عاملهما ما في الجملة التي تليهما كما في المغني. قوله: "الجملة الاسمية والفعلية" لكن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب

(382/2)

.....

جلست واجلس حيث أجلس، {وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا} [الأنفال: 26] ، {وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الأنفال: 30] ، ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ. وأما نحو قوله: 634- ما ترى حيث سهيل طالعا وقوله:

في نحو جلست حيث زيدا أراه كذا في المغني. قال في الهمع: وتقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتكَ إذ زيد قام ووجه قبحه أن إذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو إذ زيد يقوم فإنه حسن. ا. هـ. وقال في التصريح: شرط الاسمية بعد إذ أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا نحو: {وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا} [الأنفال: 26] أو معنى لا لفظا نحو: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ} [البقرة: 127] ، ثم قال: وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه. ا. هـ. ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد إذ شرط حسنهما فلا ينافي كلام الهمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافي ما مر عن المغني أن النصب في نحو جلست حيث زيدا

أراه أرجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما في كلام البعض وغيره من الخلل. قوله: {وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ} إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور: ظرف لمفعول محذوف أي: {وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} [آل عمران: 103] ، {وَإِذْ يَمْكُرُ} [الأنفال: 30] . ا. هـ. تصريح وقالوا في: {وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ} [مريم: 16] ، أن إذ انتبذت ظرف لمحذوف أي قصة مريم إذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين في {أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ} كون إذ ظرفاً لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة. قوله: "ومعنى هذا المضارع" أي الواقع في الجملة المضاف إليها إذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال: لا حاجة إلى ذلك لتصريح ابن هشام في المغني بأن إذ قد تستعمل في المستقبل كما أن إذ قد تستعمل في الماضي. والجواب أن المحجج موافقة الواقع لأن نزول الآية بعد وقوع المكر مع أن الجمهور لا يثبتون مجيء إذ للاستقبال ويجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضي كما في المغني. قوله: "أما ترى" هي بصرية مفعولها طالعا وحيث ظرف

634- تمامه:

نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا
والرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 7 / 3؛ والدرر 3 / 124؛ وشرح شذور الذهب
ص168؛ وشرح شواهد المغني 1 / 390؛ وشرح المفصل 4 / 90؛ وشرح ابن عقيل
ص385؛ ومغني اللبيب 1 / 133؛ والمقاصد النحوية 3 / 384؛ وجمع الهوامع 1 /
212.

(383/2)

إفراد إذ وما كإذ معنى كإذ ... أضف جوازاً نحو حين جا نبذ

635- حيث لي العمائم

فشاذ لا يقاس عليه خلافاً للكسائي.

تنبيه: قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة الاسمية والتقدير إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك "وإن ينون يحتمل إفراد إذ" أي وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظاً.

وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها كما في نحو يومئذ وحينئذ. ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها كما تقدم بيانه في أول الكتاب. وأما نحو وأنت إذ صحيح فنادر "وما كاذ مغنى" في كونه ظرفاً مبهماً ماضياً نحو حين ووقت وزمان

مكان مبني. وقيل: إذا أضيف إلى مفرد يكون معرباً كذا في العيني. وقيل: مفعولها حيث وطالعا حال من سهيل وقيل من حيث على معنى طالعا فيه. وقيل: علمية مفعولها حيث وطالعا أي طالعا فيه. أقول: أو طالعا مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا. والشاهد في إضافة حيث إلى مفرد. وقيل: سهيل مرفوع فحيث مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعا. قوله: "حيث لي العمائم" قال شيخنا أي شد العمائم على الرؤوس ويؤيده قول العيني أراد بمكان لي العمائم الرؤوس.

قوله: "إذ ذاك كذلك" أي أو ثابت أو نحو ذلك. قوله: "وأن ينون إلخ" ألحق الكافيجي بإذ في ذلك إذا فيجوز أن تقطع عن الإضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى: {وَلَنْ أُطِيعَنَّكُمْ بِشَرٍّ مِثْلَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ إِذَا لِحَاسِرُونَ} [المؤمنون: 34]. ١. هـ. نكت. قوله: "أي وإن ينون إذ إلخ" أشار إلى أن الضمير في ينون عائد إلى إذ وأن في قوله أفراد إذ إقامة الظاهر مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير إلى غير إذ. قوله: "وأما نحو وأنت إذ صحيح فنادر" هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون إلخ وبه يتبين أن أفعل التفضيل في أكثر على غير بابيه وفي بعض النسخ إسقاط قوله وأما إلخ. قوله: "وما كاذ إلخ" الأقرب ما أشار إليه الشارح من أن ما مبتدأ وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جوازا استئناف في موقع الاستدراك كما أشار إليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أي إضافة كإضافة إذ في كونها إلى الجملة. قوله: "ظرفا مبهما" يعني بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا كما في المغني وكما يرشد إليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون، ويوم ينفع الصادقين صدقهم. إذ الأول بدل من المفعول به في: {لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ} [غافر: 15] ، والثاني خبر والمراد بالمبهم

387 / 3؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 125؛ وخزانة الأدب
6 / 553، 557، 4 / 7؛ والدرر 3 / 123؛ وشرح التصريح 2 / 39؛ وشرح المفصل
4 / 92؛ ومغني اللبيب 1 / 132؛ وجمع الهوامع 1 / 212.

(384/2)

ويوم إذا أريد بها الماضي "كإذ" في الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ، لكن "أضف" هذه
"جوازاً" لما سبق أن إذا تضاف إليه وجوباً "نحو حين جا نبذ" وجاء زيد يوم الحجاج
أمير، ونحو حين مجيئك نبذ، وجاء زيد ويوم أمره الحجاج فتضاف للمفرد. فإن كان
الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل إذ، بل يعامل معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة

ما ليس محدوداً مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلاً كحين ومدة ووقت وزمن
أوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود
كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا، وفيه أن نحو نهار من
المحدود اللهم إلا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كما سيأتي لكن يكون حينئذٍ
مما لا اختصاص له إلا أن يراد مطلق وقت، شئني. وفي شرح ابن غازي أن المحدود ما
دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل. ومن ذكر عدم جواز الإضافة
في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى
العام في جواز الإضافة إلى الجملة. ثم رأيت في المغني شاهداً على إضافة العام فإنه قال:
لا يعود ضمير من الجملة المضاف إليها إلى المضاف فأما قوله:

مضت سنة لعام ولدت فيه

فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر النحاة. ا. هـ. وسبقه إلى ذلك الناظم وعلله بأن
المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر
المضاف إليه إلى المضاف لا يعود منها. قال الدماميني: وقضيته امتناع العود لا ندوره
ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة
أخرى. قوله: "ويوم" أي إذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص وإلا كان من
المحدود أفاده سم.

فائدة: إذا قلت أتيتك يوم لا حرّ ولا برد جاز لك رفع حرّ وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل إن وجرهما على أن لا زائدة حكي الأخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا. وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايين كلا المعترضة بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير لكان أوضح فتأمل. قوله: "أضف هذه" أي الألفاظ المشبهة، إذ ولو قال هذا أي ما كاذ لكان أحسن. قوله: "لما سبق" اللام للتعدية متعلقة بأضف لا للتعليل. قوله: "ونحو حين مجيئك إلخ" ظاهر صنيعة أن هذا أيضا مثال لإضافة ما كاذ إلى ما سبق أن إذ تضاف إليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الأولى أن يقول: ومثال إضافة ما كاذ إلى المفرد نحو حين إلخ. قوله: "مستقل المعنى" بقي ما إذا كان حالا فانظره. قوله: "وأجاز ذلك الناظم على قلة" على هذا لا يكون مشبه إذا كاذًا فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه إذ حيث أعطى حكم إذ في الإضافة. قوله: "بظاهر ما سبق" أي من الآية والبيت. قوله: "فلا يضاف إلى جملة" لأنه حينئذٍ بعيد الشبه بإذ ولأنه لم يسمع.

(385/2)

وابن أو اعرب ما كاذ قد أجريا ... واختر بنا مثلو فعل بنيا

الاسمية بل إلى الفعلية كما سيأتي. وأما {يَوْمٌ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ} [الذاريات: 13] ، وقوله:

636- فكن لي شفيعاً يوم ذو شفاعة ... بمغن قتيلاً عن سواد بن قارب
 فمما نزل المستقبل فيه كنزلة الماضي لتحقيق وقوعه. وهذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسكاً بظاهر ما سبق. وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف إلى جملة وذلك نحو شهر وحول، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا "وابن أو اعرب ما كاذ قد أجريا" مما سبق أنه يشاف إلى الجملة جوازاً، أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناء فحماً على إذ "واختر بنا متلو فعل بنيا" أي أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعل مبني البناء للتناسب كقوله:

637- على حين عاتبت المشيب على الصبا

قوله: "ما كاذ قد أجريا" تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكر بما إذا لم يثنّ والا وجب إعرابه ولا يتقيد جواز بناء ما ذكر بحال الإضافة إلى الجملة بل يجوز بناؤه إذا أضيف إلى مفرد مبني كيومئذٍ وحينئذٍ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لإبهامه كغير ومثل ودون وبين. وذهب الناظم إلى أنه لا يبني مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلا لا ظرف ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية إليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات إعراب فمثل في: {إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ} [الذاريات: 23] ، حال من ضمير لحق وبين ودون في: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} [الأنعام: 94] ، {وَمِنَّا ذُوْنَ ذَلِكَ} [الجن: 11] ، منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف ودون ذلك صفته أي قوم دون ذلك قال سم ويشكل على التعليل بناء يوم في يومئذٍ إلا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو إذ. ا. هـ. وهل مشبه إذا كمشبه إذ في جواز البناء والإعراب إذا أضيف إلى الجملة على التفصيل المذكور. قال ابن هشام: لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر. قال في النكت وقد صرح به الشاطبي جاز ما به. قوله: "فحملا على إذ" اعترض بأن شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع وعلة بناء إذ مشابقتها الحرف في الافتقار إلى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال: إنما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل. قوله: "فيما تلاه فعل مبني" أي بناء أصليا أو عارضا

636- البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجني الداني ص54؛ والدرر 2/ 126، 3/ 148؛ وشرح التصريح 1/ 201، 2/ 41؛ وشرح عمدة الحفاظ ص215؛ والمقاصد النحوية 2/ 114، 3/ 417؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 125؛ وأوضح المسالك 1/ 294؛ وشرح شواهد المغني ص835؛ وشرح ابن عقيل ص156؛ ومغني اللبيب ص419؛ وجمع الهوامع 1/ 127، 128. 637- عجزه:

وقلت ألما أصح والشيب وازع

=

وقبل فعل معرب أو مبتدا ... أعرب ومن بنى فلن يفندا

وقوله:

638- على حين يستصين كل حليم

"وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب" نحو: {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} [المائدة:

119] ، وكقوله:

639- ألم تعلمي يا عمر ك الله أني ... كريم على حين الكرام قليل

ولذا مثل بمثلين. قوله: "على حين عاتبت إلخ" أي في حين عاتبت على حد قوله تعالى: {وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ} [القصص: 15] ، وكذا فيما يأتي. قوله: "على حين يستصين" أي النسوة من استصينت فلانا أي عدته صبيبا كذا قيل، والأنسب أنه من استصباه أي طلب أن يصبوا إليه أي يميل.

قوله: "وقيل فعل معرب" صريح في جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذي بمعنى إذ وهو إنما يتم إذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزيلا كما في إذ إذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا، ولا يخفى أن الأقرب في الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضي تنزيلا أن يجعل بمعنى إذا ويستغني عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي تنزيلا. قوله: "يا عمر ك الله" يا للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء إذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والأصل

= والبيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص32؛ والأضداد ص151؛
وجمهرة اللغة ص 1315؛ وخزانة الأدب 2/ 456، 3/ 407، 6/ 550، 553؛
والدرر 3/ 144؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 506؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 53؛
وشرح التصريح 2/ 42؛ وشرح شواهد المغني 2/ 816، 883؛ والكتاب 2/ 330؛
ولسان العرب 8/ 390 "وزع"، 9/ 70 "خشف"، والمقاصد النحوية 3/ 406، 4/ 357؛
وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 111؛ والإنصاف 1/ 292؛ وأوضح
المسالك 3/ 133؛ ورصف المباني من 349؛ وشرح شذور الذهب ص102؛ وشرح
ابن عقيل ص387؛ وشرح المفصل 3/ 16، 4/ 591، 8/ 137؛ ومغني اللبيب
ص571؛ والمقرب 1/ 290، 2/ 516؛ والمنصف 1/ 58؛ وجمع الهوامع 1/ 218.
638- صدره:

لأجتذبن منهن قلبي تحلماً

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 135؛ وخزانة الأدب 3/ 307؛ والدرر 3/ 145؛ وشرح التصريح 2/ 42؛ وشرح شواهد المغني 2/ 833؛ ومغني اللبيب 2/ 518؛ والمقاصد النحوية 3/ 410؛ وجمع الهوامع 1/ 218.
639- البيت من الطويل، وهو لمبشر بن هذيل في ديوان المعاني 1/ 89؛ ولموبال بن جهم المذحجي في شرح شواهد المغني 2/ 884؛ ولمبشر بن هذيل أو لموبال بن جهم في المقاصد النحوية 3/ 412؛ وبلا نسبة في الدرر 3/ 147؛ ومغني اللبيب 2/ 518؛ وجمع الهوامع 1/ 218.

(387/2)

وألزموا إذا إضافة إلى ... جمل الأفعال كهن إذا اعتلى

ولم يجز البصريون حينئذ غير الإعراب. وأجاز الكوفيون البناء، وإليه مال الفارسي والناظم، ولذلك قال: "ومن بنى فلن يفندا" أي لن يغلط. واحتجوا لذلك بقراءة نافع "هذا يومٌ ينفع" [المائدة: 119] بالفتح. وقد روى بهما قوله:
640- على حين الكرام قليل
وقوله:

641- تذكر ما تذكر من سليمي ... على حين التواصل غير ذان
"وألزموا إذا" الظرفية إلى جمل الأفعال "خاصة نظراً إلى ما تضمنته من

عمرتك يا لله عمرا أي ذكرتك به تذكيراً يعمر قلبك وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر. قوله: "واحتجوا بقراءة نافع" قال الرضي: لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشاراً به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والأصل عدمها. قوله: "ما تذكر من سليمي" أي الذي تذكره منها وأبهمه تعظيماً له وتفخيماً والداني القريب. قوله: "الظرفية" احترازاً عن إذا الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف. ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو: {ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ} [الروم: 25] ، فلو كانت ظرفاً للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك

بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير في خرجت فإذا زيد خرجت ففي الوقت زيد أي حضوره إذ لا يخبر بالزمان عن الجثة. هذا إن قدرت خبرا فإن قدرت متعلقة بخبر محذوف أي ففي الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فإذا زيد حاضر فلا إشكال في الإخبار ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للجملة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف وهو خلاف المقرر في إذا الظرفية. ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر في زمن خرجت، فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة. وقال جماعة: ظرف مكان والتقدير في فإذا زيد ففي المكان زيد أو ففي الحاضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل إذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينفيه أنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث كما مر ويجوز فإذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر إذا أو محذوف ولا يليها في المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية، ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين. وجوز الأخفش أن يليها الفعل المقرون بقدر دون الجرد منها. وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء إذا الفجائية وهل هي زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهي في جواب الشرط أقوال. واعلم أن إذا غير الفجائية

640- راجع التخريج رقم 639.

641- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 136؛ والدرر 3/

147؛ وشرح التصريح 2/ 42؛ وشرح شذور الذهب ص 105؛ والمقاصد النحوية 3/

411؛ وجمع الهوامع 1/ 218.

(388/2)

.....

معنى الشرط غالبًا "كهن إذا اعتلى" {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ} [النصر: 1] ، فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} [الرحمن: 37] ، فمثل: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة: 6] ، وقوله:

642- إذا باهلي تحته حنظلية ... له ولد منها فذاك المدرع

ملازمة للطرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولا به كقوله عليه الصلوة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها: "إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليّ غضبي" وأوله غيره يجعل إذا ظرفا لمحدوف هو المفعول أي لأعلم شأنك إذا كنت إلخ ومجرورة بحتى نحو: {حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا} [الزمر: 71، 73] ، الآية والغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالمعنى: وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضي عن بعضهم ثم قال ولم أعر له على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع زيادة من الهمع. قوله: "إلى جمل الأفعال" بنقل حركة الهمزة إلى اللام أي الماضية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا كثيرا في قوله: والنفس راغبة إذا رغبتها ... وإذا ترد إلى قليل تنقع قوله: "ما تضمنته إلخ" ولم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقيق وقوع تاليها قاله يس. وعبرة الهمع ولكون إذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف إن لم تجزم إلا في الضرورة. قوله: "غالبا" سيأتي مقابله في كلام الشارح. قوله: "كهن إذا اعتلى" أي كن متواضعا هينا إذا تكبر غيرك. قوله: "فإذا ظرف" أي للحدث المستقبل وقد تجيء للماضي نحو: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً} [الجمعة: 11] ، الآية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم نحو: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} [الليل: 1] ، على ما ذكره جماعة لأن إذا متعلق بفعل القسم وهو إنشاء والإنشاء حال أو بكائنا حالا من الليل لأن عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والأصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الأقسام في وقت غشيان الليل. قال الرضي وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته والتقدير وعظمة الليل إذا يغشى. ا. هـ. قوله: "على المشهور" مقابله أن العامل تاليه لا جوابه لاقتران جوابه بالفاء وإذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما. وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالمتنع التأخير وبأن قولهم بعاملية الجواب إذا لم يمنع منها مانع وإلا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب،

وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 127؛ والجني الداني ص 368؛ ولسان العرب 8/ 93 "ذرع"؛ ومغني اللبيب ص 97؛ وجمع الهوامع 1/ 207.

(389/2)

فعلى إضمار كان الشانية كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله:

643- فهلا نفس ليلاً شفيها

هذا مذهب سيويه. وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية تمسكاً بظاهر ما سبق. واختاره في شرح التسهيل. والاحتراز بقولي غالباً من نحو: {وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ} [الشورى: 37] ، فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولا شرطية فيه وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء.

ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا إضافة لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المعنى وأن يفرقوا بين إذا وإذ وحيث بأن إذا تربط بكونها شرطاً كما في أين وأني وأما إذ وحيث فلولا الإضافة ما حصل ربط. يس بزيادة قوله: "إذا باهليّ إلخ" نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس. وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرها. فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ. والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه. وقيل بالدال المهملة أي المتأهل للبس الدرع. قوله: "الشانية" لا حاجة إليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهليّ اسمها والجملة بعدها خبرها. قوله: "كما أضمرت إلخ" أي لأن أداة التحضيض لا يليها إلا الفعل. قوله: "وأجاز الأخفش" أي تبعاً للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية. وفصل ابن أبي الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم. قوله: "لكن يجب إلخ" وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة أو نادر من الكلام. وقول بعضهم: إن الضمير توكيد لا مبتدأ وإن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك إذا التي بعد القسم نحو: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى} [الليل: 1] ، {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى} [النجم: 1] ، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى فيلزم تعليق القسم الإنشائي

وهو ممتنع. ا. هـ. مغني وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضي فإنه يجوز في الآيتين

643- صدره:

ونبت ليلى أرسلت بشفاعة

والبيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص154، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص185؛ ولابن الدمينه في ملحق ديوانه ص206؛ وللمجنون أو لابن الدمينه أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني 1/ 221؛ والمقاصد النحوية 3/ 416؛ ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزنة الأدب 3/ 60؛ وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر 5/ 106؛ وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحوية 4/ 457؛ وبلا نسبة في الأغاني 11/ 314؛ وأوضح المسالك 3/ 129؛ وتخليص الشواهد ص320؛ وجواهر الأدب ص394؛ والجني الداني ص509، 613؛ وخزنة الأدب 8/ 13، 10/ 10، 10/ 229، 11/ 245، 313؛ ورصف المباني ص408؛ والزهرة ص193؛ وشرح التصريح 2/ 41؛ وشرح ابن عقيل ص322؛ ومغني اللبيب 1/ 74؛ وجمع الهوامع 2/ 67.

(390/2)

ملفهم اثنين معرف بلا ... تفرق أضيف كلتا وكلا

تنبيه: مثل إذا هذه لما الظرفية فلا تضاف إلى جملة اسمية. وتلزم الإضافة إلى الفعلية

نحو: {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ} [البقرة: 89] ، وأما قوله:

644- أقول لعبد الله لما سقاؤنا ... ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فمثل: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة: 6] ؛ لأن وها في البيت فعل بمعنى

سقط. وشم أمر من قولك شمتته إذا نظرت إليه. والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله

شمه "ملفهم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلتا وكلا" أي مما يلزم الإضافة ولا كلتا امرأتين

خلافًا للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو كلا رجلين

كون هم تأكيدًا للواو في غضبوا وللضمير المنصوب في أصابعهم وكون جواب إذا جملة

اسمية بغير فاء قال لعدم عراقه إذا في الشرطية. ا. هـ. وقوله تعسف أي لأن المقام لا

يقتضي تأكيد المسند إليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم. قوله: "لما الظرفية" جرى على القول بأنها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى إذ واستحسنه في المغني لاختصاصها بالماضي وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجود لوجود. قوله: "وتلزم الإضافة إلى الفعلية" أي الماضوية كما في التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية نحو: {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ} [الإسراء: 67] ، {فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا} [هود: 74] ، {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ} [لقمان: 32] ، {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ} [العنكبوت: 65] ، وخالف كثير في الثاني والثالث وجعلوا الجواب في الآيتين محذوفاً أي أقبل يجادلنا وانقسموا قسمين فمنهم إلخ وتبع الشارح في كون لما الظرفية مضافة إلى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح في المغني في إذا بأنها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت. قوله: "أقول لعبد الله إلخ" قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحينئذ يكتب وهي بالالف لأجل الألفاظ وإن كان حقه أن يكتب بالياء. قوله: "والمعنى لما سقط إلخ" يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وأن تقديره قلت إلخ وهو ما صرح به في المغني. قال الدماميني إنما يحتاج إليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لأن الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط. ا. هـ. وقد يمنع. ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط. قوله: "لفهم اثنين" متعلق بأضيف والمراد شيئين ليشمل المذكرين والمؤنثين وإلا لقال أو اثنتين قاله يس. قوله: "أي مما يلزم إلخ" فيه إشارة إلى أن قول المصنف أضيف أي لزوماً بدليل أن الكلام في واجب الإضافة. قوله: "إلى النكرة".

644- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 682؛ ومغني اللبيب 1/ 281.

(391/2)

عندك قائماً، وحكى كلتا جارتين عندك مقطوعة يدها أي تاركة للغزل. الثاني الدلالة على اثنين إما بالنص نحو كلاهما وكلتا الجنتين، أو بالاشتراك كقوله:

645- كلانا غني عن أخيه حياته

فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع، وإنما صح قوله:

646- إن للخير وللشر مدى ... وكلا ذلك وجه وقبل

لأن ذا مشاة في المعنى مثلها في قوله تعالى: {لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ}

المختصة" قال السيوطي بناء على جواز توكيدها وهو رأي الكوفيين وعليه مشى الناظم في التوكيد حيث قال:

وأن يفد توكيد منكور قبل

فاشترط المصنف هنا التعريف مبني على غير مختاره قاله سم. قوله: "عندك" هو فيه

وفيما بعده صفة للنكرة وراعى في الأولى المعنى فثنى الخبر وفي الثاني اللفظ فأفرد.

قوله: "الدلالة على اثنين" أي بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح. قوله: "أو

بالاشتراك" بقي قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما في الجمع المراد به

اثنان نحو كلا رءوس الكبشين والمفرد المراد به اثنين نحو:

وكلا ذلك وجه وقبل

وإلى هذا القسم أشار بقوله وإنما صح إلخ. قوله: "وكلا ذلك وجه قبل" الوجه والقبل

بفتحيتين الجهة أي وكلا ذلك ذو جهة يصرف إليها. قوله: "لأن ذا مشاة في المعنى" لأن

العرب اتسعت في اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر

وللجمع نحو وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا. شاطبي. قوله: "لا فارض ولا بكر

عوان بين ذلك" الفارض

645- عجزه:

ونحن إذا متنا أشد تغانيا

والبيت من الطويل، وهو للأبيرد الرياحي في الأغاني 13/ 127؛ ولعبد الله بن معاوية

بن جعفر في الحماسة الشجرية 1/ 253؛ وللمغيرة بن جبناء التيمي في الدرر 5/ 24؛

ولسان العرب 15/ 137 "غنا"؛ ولعبد الله بن معاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح

شواهد المغني 2/ 555؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى 1/ 31؛ وأوضح المسالك 3/

138؛ وتخليص الشواهد ص 65؛ ومغني اللبيب 1/ 204؛ وجمع الهوامع 2/ 50.

646- البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبيري في ديوانه ص 41؛ والأغاني 15/

136؛ والدرر 5/ 25؛ وشرح التصريح 2/ 43؛ وشرح شواهد المغني 2/ 549؛
وشرح المفصل 3/ 2، 3؛ والمقاصد النحوية 3/ 418؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك
3/ 139؛ وشرح ابن عقيل ص 389؛ ومغني اللبيب 1/ 203؛ والمقرب 1/ 211؛
وهمع الهوامع 2/ 50.

(392/2)

ولا تضف لمفرد معرف ... أيا وإن كررتها فأضف
أو تنو الأجزاء واحصن بالمعرفة ... موصولة أيا وبالعكس الصفة

[البقرة: 68] ، أي وكلا ما ذكر وبين ما ذكر. الثالث أن يكون كلمة واحدة كما أشار
إليه بقوله بلا تفرق، فلا يجوز كلا زيد وعمرو. وأما قوله:
647- كلا أخي وخليلي واجدي عضداً ... في النائبات وإمام الملهمات
وقوله:

648- كلا الضيفن المشنوء الضيف نائل ... لدي المنى والأمن في العسر اليسر
فمن الضرورات النادرة "ولا تضف لمفرد معرف أيا" المفردة مطلقاً لأنها بمعنى بعض
"وإن كررتها" بالعطف "فأضف" إليه كقوله:

649- فلئن لقيتك خالين لتعلمن ... أيي وأيك فارس الأحزاب
وقوله:

650- ألا تسألون الناس أيي وأيكم ... غداة التقينا كان خيراً وأكرماً
لأن المعنى حينئذ أينا "أو تنو" بالمفرد المعرف الجمع بأن تنوى "الأجزاء" نحو أي

المسنة. والبكر الفتية. والعوان النصف. قوله: "فلا يجوز كلا زيد وعمرو" لأن كل
موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب. قوله: "الضيفن المشنوء" أي
الطفيلي المبعوض. قوله: "المفردة" أي غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده. وقياس
هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينو به الأجزاء أخذاً مما بعده أيضاً. قوله: "مطلقاً" أي
سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتاً أو حالاً. قوله: "لأنها بمعنى بعض"
أي حيث أضيفت للمعرف أي والمفرد المعرف شيء واحد ليس له أبعاد بخلاف ما إذا
أضيفت للمنكر فإنها حينئذٍ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم. قوله: "وإن كررتها" أي سواء

كان المجرور بها أولاً ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم إضافتها أولاً إلى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع إلى أي لا بالعموم السابق لأن التكرار لا يجيء في الوصفية والحالية. قوله: "بالعطف" أي بالواو كما في التسهيل.
قوله: "فأصف" أي أجز إضافتها إلى ما ذكر. قوله: "لأن المعنى حينئذٍ أننا إلخ" أشار به

647- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 140؛ والدرر 3/ 112؛ وشرح التصريح 2/ 43؛ وشرح شواهد المغني ص 552؛ وشرح ابن عقيل ص 390؛ ومغني اللبيب ص 203؛ والمقاصد النحوية 3/ 419؛ وجمع الهوامع 2/ 50.

648- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 421.
649- البيت من الكامل؛ وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 142؛ والدرر 5/ 32؛ وشرح التصريح 2/ 44، 138؛ واحتسب 1/ 254؛ ومغني اللبيب ص 141؛ والمقاصد النحوية 3/ 422؛ وجمع الهوامع 2/ 51.
650- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 391؛ والمقاصد النحوية 3/ 423.

(393/2)

وإن تكن شرطاً أو استفهاماً ... فمطلقاً كمل بها الكلاما

زيد أحسن يعني أي أجزائه أحسن "واخصصن بالمعرفة موصولة أياً" أي مفعول باخصص وبالمعرفة متعلقة به وموصولة حال من أي متقدم عليها: أي تختص أي الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر بأي الرجلين هو أكرم وأي الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور "وبالعكس" من الموصولة "الصفة" وهي المنعوت بها والواقعة حالاً فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارس أي فارس ويزيد فتى. ومنه قوله:

651- فله عينا حبت أيا فتى

"وإن تكن" أي "شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً كمل بها الكلاما" أي تضاف إلى

إلى أن أيا الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد. قوله: "أو تنو الأجزاء" عطف على كررها فلهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لأنه شرط وهو لا يكون إلا مستقبلا فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأضف لأنه جواب الشرط فليس بأجنبي. لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لأننا نقول يغتفر كثيرا في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل قاله يس. قوله: "الجمع" أي أو الجنس نحو أي الدينار دينارك، أو يعطف عليه بالواو نحو أي زيد وعمرو قام صرح به الدماميني وعليه لا يشترط تكرير أي كما قاله المصنف بل يكفي تكرير المفرد قوله: "وبالمعرفة" الباء داخلة على المقصور عليه. قوله: "وهو المفرد" لم يقل وهو المعرفة كما قاله في نظيره الآتي مع أن الذي سبق هو المعرفة استغناء هنا بكون المستثنى هو المعرفة. قوله: "وبالعكس من الموصولة الصفة" أي في المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الأولى أن يقول وبالعكس للصفة لأن العكس لغة جعل آخر الشيء أوله وليس مرادا هنا. قاله الشاطبي. قوله: "فلا تضاف إلا إلى نكرة" لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه. ويشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أي رجل وبرجل أي إنسان. ولا يجوز برجل أي عالم وعكسه. قاله الدماميني وغيره. قوله: "فمطلقا" أي تكميلا مطلقا إلخ أو مطلقا حال من ضمير بها. وتذكيرا لحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لأن فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه. وقضيته جواز إضافة الشرطية للمفرد المعروف المنوي به الأجزاء نحو أي زيد أعجبك أعجبني وهو ما صرح به الدماميني بل قول المصنف أو تنو الأجزاء

651- صدره:

فأومأت إيماء خفيا لحبتر

والبيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص 3؛ وتذكرة النحاة ص 617؛
وخزانة الأدب 9/ 370، 371؛ والدرر 1/ 307؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 442؛
والكتاب 2/ 180؛ ولسان العرب 1/ 246 "توب"، 4/ 162 "حبتر"، 14/ 59
"أيا" والمقاصد النحوية 3/ 423؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 391.

وألزموا إضافة لدن فجر ... ونصب عدوة بما عنهم ندر

النكرة والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو: أي رجل يأتي فله درهم {أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ} [القصص: 28] ، {أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشَهَا} [النمل: 38] ، {فَبِأَيِّ حَدِيثٍ} [الجاثية: 6] ، فظهر لأي ثلاثة أحوال.

تنبيه: إذا كانت أي نعتاً أو حالاً وهي المراد بالصفة في كلامه فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى. وإن كان موصولة أو شرطاً أو استفهاماً فهي ملازمة لها معنى لا لفظاً وهو ظاهر "وألزموا إضافة لدن فجر" ما بعده بالإضافة لفظاً إن كان معرباً ومحلاً إن كان مبنياً أو جملة، فالأول، فالأول نحو: {مَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ} [النمل: 6] . وقوله:

652- تنتهض الرعدة في ظهيري ... من لدن الظهر إلى العصير
والثاني نحو: {وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا} [الكهف: 65] ، {لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ} [الكهف: 2] . والثالث كقوله:

يدل على الجواب في الشرطية والاستفهامية لأن كلامه هناك في أي مطلقاً أي غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك في أي مطلقاً جواز إضافة أي الموصولة والاستفهامية والشرطية إلى المفرد المعرف إذا كررت أو نوى به الأجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف إليه أي الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر إذا لم تكرر أو تنو الأجزاء فتأمل. B قوله: "إلى النكرة والمعرفة" بيان للإطلاق في كلام المصنف الذي هو في مقابلة التقييد في الموضوعين قبله وقول الشارح مطلقاً أي سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفرداً أو مثنى أو مجموعاً بدليل قوله سوى ما سبق إلخ. قوله: "ثلاثة أحوال" الأول الإضافة إلى النكرة والمعرفة وذلك في الشرطية والاستفهامية. الثاني لزوم الإضافة إلى النكرة وذلك في الوصفية والحالية. الثالث لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك في الموصولة. قوله: "إذا كانت أي إلخ" بقي قسم ثالث لا تجوز إضافته وهو أي المجموعة وصلة لنداء ما فيه أل نحو: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ} [الانفطار: 6] ، الانشطار: 6] ، ولم يذكره لأن المقام مقام ما يضاف. قوله: "لدن" بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن كجبر ولدن كخفن فعل أمر الإناث من الخوف، ولدن كقلت ماضي المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول، ولدن كعل ولدن كهل ولدن كقم: ويقال فيها غير ذلك أيضاً كما في الهمع والقاموس. وفي باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف لساكن وليها وشذ كسرها في قوله: من لدن الظهر إلى

العصير. قوله: "فجر" فائدته بعد قوله إضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد إلا من هذا،

652- الرجز لرجل من طيبي في المقاصد النحوية 3/ 429؛ وبلا نسبة في الخصائص 2/ 235؛ والدرر 3/ 136، 6/ 288؛ وشرح ابن عقيل ص 393؛ ولسان العرب 7/ 245 "نخص".

(395/2)

.....

وتذكر نعماء لدن أنت يافع
وقوله:

653- صريع غوان راقهن ورقنه ... لدن شب حتى شاب سود الذوائب
ولم يصف من ظروف المكان إلى الجملة إلا لدن وحيث. وقال ابن برهان حيث فقط
هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب "ونصب غدوة بما عنهم ندر" كما في قوله:
654- فما زال مهري مزجر الكلب منهم ... لدن غدوة حتى دنت لغروب

وقوله في إعمال المصدر:

وبعد جره الذي أضيف له

قاله سم وتبعه غيره. أقول ومن قوله في إعمال اسم الفاعل:

وانصب بذوي الأعمال تلوا واخفض

ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل:

فارفع بما وانصب وجر مع أل

فاحفظه. قوله: "وتذكر نعماء" بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمدة.

واحتمال أنها في البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة إليه. واليافع الشاب.

قوله: "صريع غوان" أي مصروعهن. راقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبته. وفي العيني

تفسير رقنه بأصبته لا حراك به أي لا حركة به. قوله: "إلا لدن وحيث" مقتضاه أن لدن

عند إضافتها إلى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها دائما ظرف مكان ويمنع الأمرين

تصريح الرضي بأن لدن اسم لمبدأ غاية زمان أو مكان وعند إضافتها إلى الجملة مطلقاً
تتمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق. قوله: "هذا هو الأصل"
الإشارة إلى قول الناظم وألزموا إلخ فهو دخول على قوله ونصب إلخ. قوله: "ونصب
غدوة بها" هذا شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فإن
جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب بإضمار فعل أيضاً سم. قوله: "مزجر الكلب"
ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فإن قدر من مادته كمزجوراً كان نصبه على
الظرفية قياساً وإلا

653- البيت من الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ص44؛ وخزانة الأدب 7/ 86؛
والدرر 3/ 137؛ وسمط اللآلي ص132؛ وشرح التصريح 2/ 46؛ وشرح شواهد
المغني ص455؛ ومعاهد التنصيص 1/ 181؛ والمقاصد النحوية 3/ 427؛ وبلا نسبة
في الأشباه والنظائر 4/ 47؛ وأوضح المسالك 3/ 145؛ وتخليص الشواهد ص263؛
ومغني اللبيب ص157؛ وجمع الهوامع 1/ 215.

654- البيت من الطويل، وهو لأبي سفيان بن حرب في الحيوان 1/ 318؛ والدرر
3/ 138؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص128؛ وشرح التصريح 2/ 46؛ وشرح ابن
عقيل ص394؛ ولسان العرب 13/ 384 "لدن"، والمقاصد النحوية 3/ 429؛ وجمع
الهوامع 1/ 215.

(396/2)

فلدن حينئذ منقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى. وغدوة بعدها نصب على التمييز أو على
التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه
سماع النصب بما محذوفة النون أو خبراً لكان محذوفة مع اسمها أي لدن كانت الساعة
غدوة. ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر
المعطوف مراعاة للأصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش واستبعد الناظم
نصب المعطوف وقال: إنه بعيد عن القياس وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقليل:
هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة. وقيل: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير

لدى وقت هو غدوة وقيل: على التشبيه بالفاعل. قال سيبويه: ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة.

تنبيه: لدن بمعنى عند إلا أنها تختص بستة أمور: أحدهما أنها ملازمة لمبدأ الغايات،

ككائنا كان سماعيا كما مر في محله. قوله: "نصب على التمييز" أي للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة. قاله الدماميني. قوله: "لكن يضعفه" أي الشبه سماع إلخ وذلك لأنه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيدا والصاربا عمرا والصاربو بكرا لأن أل كالعوض من التنوين في الأول والنون في الآخرين. قوله: "أو خبرا" عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة إلى الجملة وعلى الأولين لا إضافة ولهذا استحسنت الناظم هذا الوجه لما فيه من إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة. قوله: "مراعاة للأصل" أي الغالب في تالي لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان اسم مجرور غالبا لا كونه في محل جر حتى يرد اعتراض أبي حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس في محل جر حتى يراعى هذا المحل. قوله: "وجاز نصبه" لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ إلا فيها لأننا نقول يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل. قوله: "واستبعد الناظم إلخ" أي للزوم نصب غير غدوة بعد لدن. قوله: "بعيد عن القياس" لأن القياس جر ما بعد لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس. قوله: "لدن وقت هو غدوة" يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة إلى مفرد منوي وهذا هو الظاهر وإن استظهر البعض هنا قطعها عن الإضافة في هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الأول الذي قبله فمضافة إلى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتي فغير مضافة أصلا. قوله: "على التشبيه بالفاعل" قال في التصريح: ظاهره أنها مرفوعة بلدن أي لشبهها باسم الفاعل فيما مر. قوله: "بمعنى عند" بكسر العين وفتحها وضمها كما في الجمع وهي للمكان كثيرا

.....

ومن ثم يتعاقبان في نحو جنت من عنده ومن لدنه. وفي التنزيل {آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا} [الكهف: 65] ، بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا. ثانيها أن الغالب استعمالها مجرورة بمن. ثالثها أنها مبنية إلا في لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه. رابعها أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق. خامسها جواز إفرادها قبل غدوة على ما مر. سادسها أنها لا تقع إلا فضلة تقول: السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة. وأما لدي فهي مثل عند مطلقاً إلا أن جرها ممتنع بخلاف جر عند وأيضاً عند أمكن منها من وجهين: الأول أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني تقول هذا القول

وللزمان قليلاً ومنه كما في الدماميني عن المصنف إنما الصبر عند الصدمة الأولى ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن. قوله: "لمبدأ الغايات" أي لأول المسافات فمسمماها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت من فإنها الابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفاً ولدت اسماً أفاده سم. قوله: "ومن ثم" أي من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك إذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان في نحو إلخ أي يعقب كل منهما الآخر أي يخلفه. قوله: "وعلمناه" أي الخضر. قوله: "لعدم معنى الابتداء هنا" بل المراد جلست في مكان قريب منه. قوله: "أن الغالب" ومن غير الغالب لدن شبّ ولدن أنت يافع. قوله: "إنها مبنية" أي على السكون في بعض لغاتها على ما علم مما مر وإنما بنيت لشبهها بالحرف في الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل لأن بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه. قوله: "إلا في لغة قيس" قال المصريح أي فإنها معربة عندهم تشبيهاً بعند. ا. هـ. وخص في التسهيل والجمع إعرابها عندهم بلغتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون. قوله: "وبلغتهم قرئ من لدنه" قال المصريح أي بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون وهي قراءة أبي بكر عن عامص. وحكى ابن الشجري عن الفارسي أن الكسرة في هذه القراءة ليست إعراباً وإنما هي للتخلص من التقاء الساكنين. ا. هـ. وفيه منافاة لما في القولة السابقة عن التسهيل والجمع إلا أن يقال إسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والأصل ضمها كما يرشد إليه إشمامها للضم في هذه القراءة تنبيهاً على أصلها. ثم رأيت في الجمع التصريح بما ذكر من أن الأصل على هذه القراءة ضم الدال. قوله: "جواز إفرادها" أي قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى. قوله: "على ما مر" أي على

التفصيل الذي مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبرا لكان أو مرفوعة خبر المبتدأ محذوف أو فاعلا لفعل محذوف. قوله: "لا تقع إلا فضلة" أي بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء سد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى العمدية. قوله: "فهى مثل عند مطلقا" يقتضي أنها معربة وبه صرح في المغني لكن في شيخ الإسلام أن المصريح به خلافه وفي شرح المغني للدماميني حكاية القول بينائها عن ابن الحاجب. قوله: "إلا أن جرها" أي جر الحرف إياها. قوله: "تقول هذا القول إلخ" اقتصر على

(398/2)

وَمَعَ مَع فِيهَا قَلِيلٌ وَنَقَلَ ... فَتَحَ وَكَسَرَ لِسْكَونٍ يَتَصَلُّ

عندي صواب وعند فلان علم به ويمتنع ذلك في لدي. قاله ابن الشجري في أماليه. الثاني أنك تقول: عندي مال وإن كان غائبا عنك ولا تقول: لدي مال إلا إذا كان حاضرا. قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري. وزعم المعري أنه لا فرق بين لدي وعند. وقول غيره أولى "و" ألزموا إضافة أيضا "مع" وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، والمشهور فيها فتح العين وهو فتح إعراب و"مع" بالبناء على السكون "فيها قليل" كقوله:

655- فريشي منكم وهواي معكم ... وإن كانت زيارتكم لماما

وزعم سيوييه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هي لغة ربيعة وغنم فإنها مبنية عندهم على السكون. وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها إذا

التمثيل للمعاني لأنها محل الافتراق. قوله: "ويمتنع ذلك في لدي" استظهر البعض أنه نادر لا ممتنع وقد يوجه بأنهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه. ثم رأيت بعضهم رد المنع رد المنع بقوله تعالى: {مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ} [ق: 29]. قوله: "أنه لا فرق بين لدي وعند" انظر هل المراد أنه لا فرق

بينهما في كلا الوجهين السابقين أو في الثاني فقط الأقرب الأول فتأمل. قوله: "وألزموا إضافة أيضا مع" أشار بذلك إلى أن مع معطوفة على لدن ليكون في كلام المصنف تصريح بلزومها الإضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافي اللزوم قوله الآتي تفرد مع إلخ لأن محل اللزوم إذا كانت ظرفا وهي في الأفراد حال على ما سيتضح. قوله: "لمكان الاصطحاب أو وقته" المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما في: {إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا} [الشرح: 6]. قوله: "وهو فتح إعراب" لشبهها بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالا على حضور نحو: {تَجَنَّبْ وَمَنَّ مَعِيَ} [الشعراء: 118] ، أو على قرب نحو: {إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا} [الشرح: 6] ، نقله سم عن المصنف. قوله: "فريشي منكم" المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال. لما بكسر اللام أي وقتنا بعد وقت. قوله: "وغنم" بفتح الغين المعجمة وسكون النون. قوله: "فإنها مبنية عندهم" قيل لجمودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة. قوله: "والصحيح أنها باقية على اسميتها" أي لأن المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل. قوله: "هذا" أي بناء مع الساكنة العين على السكون أي

655- البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص225؛ وشرح أبيات سيبويه 2/291؛ والمقاصد النحوية 3/432؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص331؛ والكتاب 2/287؛ ولأحدهما في شرح التصريح 2/48؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/149؛ والجني الداني ص306؛ ورصف المباني ص329؛ وشرح ابن عقيل ص395؛ ولسان العرب 8/341 "مع".

(399/2)

اتصل بها متحرك "ونقل" فيها "فتح وكسر لسكون يتصل" بها نحو مع القوم فالفتح طلباً للخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين. تنبيه: تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً نحو جاء الزيدان معاً وتستعمل للجمع كما تستعمل للثنائي كقوله:

وأفنى رجالي فبادوا معا
وقوله:

ظهور بنائها على السكون وإلا فبناؤها على السكون ثابت لها في حال اتصالها بساكن أيضا غاية الأمر أنه حينئذٍ مقدر لا ظاهر فالضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبا للخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين. ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف في الساكنة العين وهو أقرب إلى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة إلا أن يدعي بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم في نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة إلخ ما نصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين. ١. هـ. وهو ظاهر في جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الإشارة في قول الشارح هذا راجعا إلى ما قدمه المصنف من فتح عين مع في لغة وسكونها في لغة، وتكون الضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع من حيث هي ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقى فتح العين. هذا إيضاح المقام. قوله: "نفرد مع" أي عن الإضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الإضافة جبرا لما فاتها من الإضافة فأصل مع من قولك جاء الزيدان معا معي ففعل به ما فعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والإعراب مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك. وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الأول تكون ناقصة في الإضافة تامة في الأفراد عكس أب وأخ، وأما يد فناقصة فيهما وغالب الأسماء تامة فيهما فالأقسام أربعة. واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدي ولو كان باقيا على النقص لقل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم. واعترض بأن مع ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدماميني. قوله: "وتنصب على الحال" أي دائما وقيل كثيرا وقد تكون ظرفا مخبرا به. قوله: "بمعنى جميعا" كذا قال المصنف ومال إليه في المغني وفرق ثعلب بينهما بأن جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا. قوله: "وأفنى" أي الدهر أو الموت كما قاله الشمني. وقوله: "فبادروا" أي هلكوا. قوله:

واصمم بناء غيرا إن عدمت ما ... له أضيف ناوياً ما عدما

656- إذا حنت الأولى سجعن لها معا

وقد ترادف عند فتحجر بمن، حكى سيبويه ذهب من معه ومنه قراءة بعضهم {هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ} [الأنبياء: 24] ، "واصمم بناء غيراً إن عدمت ما له أضيف" لفظاً "ناوياً ما عدما" معنى: أي من الكلمات الملازمة للإضافة غير وهي اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده: وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظاً فيضم بغير تنوين. ثم اختلف حينئذ فقال المبرد: ضمة بناء لأنها كقبل في الإبهام فهي اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه. وقال الأخفش: إعراب

"الأولى" أي الحماسة الأولى وسجعن هدرن. شني. قوله: "وقد ترادف" أي مع الملازمة للإضافة. قوله: "واصمم إلخ" هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة في غير كقبل وبعد وسيدكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه. قوله: "ما له أضيف" أي الاسم الذي أضيف إليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هي له لأمن اللبس. قوله: "معنى" تمييز محوّل عن ما. قوله: "أي من الكلمات إلخ" أخذ الشارح ذلك من كون الكلام في واجب الإضافة نعم لو قال المصنف:

وغير واصلهما إذا عدمت ما

لكان أصرح لاستفادة لزوم إضافتها صريحا من عطف غير على لدن. قوله: "الملازمة للإضافة" أي غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها لفظا ومعنى كما سيأتي. قوله: "على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده" أي معناه إما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به وإتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتي بها قبل ما الأولى أيضا أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه. قوله: "بغير تنوين" أي لنية معنى المضاف إليه على البناء وللتخفيف على الإعراب. قوله: "ثم اختلف حينئذ" أي حين إذ ضم لفظ غير من غير تنوين. قوله: "ضمة بناء" خبر مبتدأ محذوف وهو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم. قوله: "لأنها كقبل في الإبهام" أي لأن معناها غير مختص إذ مغايرة المخاطب في نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معاني الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلّة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم في مشابته

الحرف، ولعله آثر ما علل به لأنه أخصر. قوله: "فهي اسم" أي ليس في محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أي لها في محل نصب والتقدير

656- صدره:

يذكرن ذا البث الحزين ببثه

والبيت من الطويل، وهو لمتهم بن نويرة في ديوانه ص117؛ وشرح التصريح 2/ 48؛ وشرح شواهد المغني 2/ 567، 474؛ والشعر والشعراء 1/ 345؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص74، 75؛ وشرح الأشموني 2/ 320؛ والمختضب 1/ 151؛ ومغني اللبيب 1/ 334.

(401/2)

.....

لأنها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهي اسم لا خبر وجوزهما ابن خروف. ويجوز قليلاً الفتح مع تنوين ودونه فهو خبر والحركة إعراب باتفاق كالضم مع التنوين. تنبيهان: الأول يجوز أيضاً على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه. قال في التوضيح: فهي خبر والحركة إعراب باتفاق. وفيما قاله نظر لأن المضافة لفظاً تضم وتفتح فإن ضمت تعينت للاسمية وإن فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبني. الثاني قالت طائفة كثيرة: لا يجوز الحذف بعد غير وليس من ألفاظ المجد فلا يقال: قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون. قال في القاموس: وقولهم لا غير لحن غير جيد؛ لأن لا غير مسموع في قول الشاعر:

657- جواباً به تنجو اعتمد فورينا ... لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

ليس المقبوض غيرها. قوله: "على ما أفهمه كلامه" أي حيث قال بناء. قوله: "وقال الأخفش: إعراب" أي ضمة إعراب ليلائم ما قبله وحذف التنوين حينئذ قيل للتخفيف. وقال المصريح للإضافة تقديراً لأن المضاف إليه ثابت في التقدير. ا. هـ. ويرد عليه كما في المغني أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد إلا في نحو قطع الله يد ورجل من قالها.

قوله: "لأنها اسم" مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف. قوله: "ككل وبعض" أي في جواز القطع عن الإضافة وإن كان المنظر غير منون والمنظر به منون. قوله: "وجوزهما" أي الإعراب والبناء. قوله: "الفتح مع تنوين" أي لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى قوله ودونه أي لنية لفظ المضاف إليه. وفي نسخ إسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين. قوله: "والحركة إعراب باتفاق" نقل البعض عن البهوتي عن السيوطي أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء أي لإضافته تقديرا إلى المبني قال: وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة. ١. هـ. وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لأن التنوين إما للتمكين أو للتعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكثر به الشارح على أنه يحتمل أنه قائل بما سنقله عن شرح الأوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والأخفش المختلفين في الحركة عند الضم. قوله: "كالضم مع التنوين" أي في كون الحركة إعرابا وإلا فغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها. قوله: "لأن المضافة لفظا تضم" أي ضمة إعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج إليه في توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لأن المضافة لفظا حيث فتحت لا تتعين إلخ.

قوله: "لإضافتها إلى المبني" قال الشارح على الأوضح اللهم إلا أن تكون الإضافة إلى

657- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر 3/ 116؛ وشرح التصريح 2/ 50؛ وجمع الهوامع 1/ 210.

(402/2)

قبل كغير بعد حسب أول ... ودون والجهات أيضًا وعل

وقد احتج ابن مالك في باب القسم بن شرح التسهيل بهذا البيت. وكأن قولهم لن مأخوذ من قول السيرافي الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع. ١. هـ كلامه، وقد سمع. انتهى كلام صاحب القاموس، والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح اللباب عن الكوفيين، وبناء مصدر نصب على الحال، أي بانبا. وغير مفعول باضمم "قبل كغير" و"بعد" و"حسب" و"أول ودون والجهات"

المبني إنما تؤثر البناء إذا كان المضاف إليه ملفوظا به أي لا محذوفا لضعب سبب البناء بال حذف. قوله: "لا غير لحن" مقول قولهم وقوله: غير جيد خبر قولهم. قوله: "والفتحة في لا غير" أي إذا نطق مفتوحة فلا ينافي جواز ضمها لنية معنى المضاف إليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف وضمم بناء غير إلخ. قوله: "كالفتحة في لا رجل" مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هي مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة إعراب على نية المضاف إليه. ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير إذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضي لا يحذف منها أي من غير المضاف إليه إلا مع لا التبرئة وليس، بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف إليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت، ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام في القطر بالشعر، لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضممة غير حينئذٍ إعراب إذا نَوَتْ وقطعت عن الإضافة بالكلية أو لم تنَوْن ونوى لفظ المضاف إليه، وبناء إذا لم تنَوْن ونوى معنى المضاف إليه ولا جواز كونها عاطفة في نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف إليه أو بتنوين للقطع عن الإضافة أو بالضم لنية معناه، ونحو جاءني عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف. قوله: "وبناء مصدر إلخ" يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أي ضم بناء بل هذا أولى لأن حالية المصدر سماعية. قوله: "قبل كغير إلخ" يجوز في قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنويه الثلاثة على مجرد إرادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك. وما وقع في كلام البعض تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا فخطأ.

قوله: "وحسب" أي المشربة معنى لا غير لأنها التي تقطع عن الإضافة لفظا كما سيأتي. قوله: "وأول" الصحيح أن أصله أو أل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وأدغمت فيها الواو الأولى. وقيل: ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الأولى همزة وإنما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أولا قال في الجمع: الصحيح لا فتقول: هذا أول ما في اكتسبته ثم قد تكتسب بعد شيئا وقد لا، وقيل: يستلزم فلو قال: إن كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الأول دون الثاني. ا. هـ. ويستعمل اسما بمعنى مبدأ الشيء نحو ما له أول ولا آخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاما أولا

"أيضاً وعَل" في أنها ملازمة للإضافة وتقطع عنها لفظاً دون معنى فتبنى على الضم
 لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستثناء بها عما بعدما مع ما فيها من شبه الحرف في
 الجمود والافتقار نحو: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} [الروم: 4] ، في قراءة الجماعة
 ونحو

فيصرف. وقد تلحقه تاء التانيث، ووصفا بمعنى أسبق فيمتنع الصرف للوصفية ووزن
 الفعل وتليه من فيقال: هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو
 جارياً مجراه على الخلاف، وظرفاً نحو رأيت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام:
 وهذا هو الذي إذا قطع عن الإضافة بني على الضم قاله يس وغيره. قوله: "ودون" هو
 اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله
 في الرتبة المفضولة تشبيهاً للمعقول بالחסوس كزيد دون عمرو فضلاً ثم توسع فيه
 باستعماله في مطلق تجاوز شيء إلى شيء كفعلت بزيد الإكرام دون الإهانة وأكرمت
 زيدا دون عمرو. قوله: "والجهات" أي أسماؤها وهي فوق وتحت وقدام وأمام ووراء
 وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما في الهمع وغيره. وخالف الرضي فلم يجوز
 قطعهما عن الإضافة لفظاً مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين.

قوله: "وعَل" بمعنى فوق على ما سيأتي، ومثلها علو كما في الرضي وقوله في أنها ملازمة
 للإضافة أي غالباً فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظاً ومعنى بل بعضها لا تجوز إضافته
 لفظاً على الصحيح وهو عل كما سيأتي. لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للإضافة
 فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لأننا نقول قد علمت سابقاً أنها تؤخذ من سياقه. قوله:
 "لفظاً دون معنى" أي فينوى معنى المضاف إليه. والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف
 إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه، ومسماه معبراً عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان
 فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه. وإنما لم تقتض
 الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف
 إليه. قوله: "فتبنى على الضم" هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة وقوله: أما إذا نوى
 ثبوت لفظ المضاف إليه إشارة إلى ثانيها. وقوله: كما لو تلفظ به إشارة إلى ثالثها،

وقوله: فإن قطعت إلخ إشارة إلى رابعها. قوله: "لشبهها إلخ" علة لأصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراققة في الإعراب، وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة إعرابها. قوله: "بحروف الجواب" كنعم وجير وبلى وإي. قوله: "في الجمود" أي لزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر في يمين وشمال لتصرفهما كثيرا وتثنيتهما وجمعهما بل في المجمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام وراء وخلف وأسفل متوسط فتدبر. قوله: "والافتقار" أي إلى المضاف إليه. فإن قلت الافتقار المقتضى للبناء هو الافتقار إلى الجملة كما مر قلت ذاك في المقتضى للبناء الأصلي أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفي فيه بالافتقار إلى المفرد هذا ما ظهر لي ولما كان وجود هذا الافتقار حال الإضافة لفظا معارضا بظهورها لم يؤثر البناء حالتها. وإنما بنيت حيث واذ حال إضافتهما لفظا لأن الإضافة إلى الجمل

(404/2)

قبضت عشرة فحسب، أي فحسبي ذلك. وحكى أبو علي الفارسي: ابدأ بذا من أول بالضم. ومنه قوله:

658- على أينما تغدو المنية أول

وتقول: سرت مع القوم ودون، أي ودونهم، وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أي خلفهم أو أمامهم. ومنه قوله:

659- لعن الإله تعلقة بن مسافر ... لعننا يشن عليه من قدام

وقوله:

660- أقب من تحت عريض من عل

كلا إضافة لأنها في الحقيقة إلى مصادر الجمل فكأن المضاف إليه محذوف ولما أبدل التنوين في كل وبعض عن المضاف إليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وإنما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض لأنها غير متصرفة فناسبها البناء إذ هو عدم التصرف الإعرابي قاله الرضي. قوله: "في قراءة الجماعة" أي السبعة. قوله: "فحسب"

الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح فحسبي ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لأن حسب بمعنى اسم الفاعل أي كافي فلا يتعرف بالإضافة كما سيذكره الشارح فالأولى جعله خبراً عن المعرفة. وإنما جَوَزناه كونه مبتدأ لتخصيصه بالإضافة أفاده المصريح. قوله: "من أول" أي من أول الأمر. قوله: "تعدو" بالعين المهملة أي تسطو ويروى بالمعجمة أي تصبح. قوله: "تعله ابن مسافر" بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام. قوله: "يشن" أي يصب. قوله: "أقب من تحت" خبر محذوف كما يفيد كلام العيني أي هو أي الفرس على ما في المغني وشواهد العيني، لكن نقل السيوطي عن الزمخشري أن البيت في وصف بعير أقب من القتب وهو دقة الخصر

658- صدره:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل
والبيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس في ديوانه ص39؛ وخزانة الأدب 8/ 244،
245، 289، 294؛ وشرح التصريح 2/ 51؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
ص1126؛ ولسان العرب 5/ 127 "كبر"، 11/ 722 "وجل"؛ والمقاصد النحوية
3/ 493؛ وخزانة الأدب 6/ 505؛ وشرح شذور الذهب ص133؛ وشرح قطر
الندى ص23؛ وشرح المفصل 4/ 87، 6/ 98؛ ولسان العرب 13/ 438 "هون"،
9/ 261 "عنف"؛ والمقتضب 3/ 246؛ والمنصف 3/ 35.
659- البيت من الكامل، وهو لرجل من بني تميم في الدرر 3/ 114؛ وشرح
التصريح 2/ 51؛ والمقاصد النحوية 3/ 437؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/
160؛ وتذكرة النحاة ص279؛ وجمع الهوامع 1/ 210.
660- الرجز لأبي النجم العجلي.

(405/2)

وأعربوا نصباً إذا ما نكروا ... قبلاً وما من بعده قد ذكرا

أما إذا نوى ثبوت لفظ لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به
كقوله:

661- ومن قبل نادى كل مولى قرابة

أي ومن قبل ذلك. وقرئ: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} [الروم: 4] ، بالجر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده. وحكى أبو علي: ابدأ بهذا من أول بالجر من غير تنوين أيضاً. فإن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى أي لم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه أعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها جار كما أشار إليه بقوله: "وأعربوا نصباً إذا ما نكرا قبلاً وما بعده قد ذكرا" كقوله:

662- فساغ لي الشراب وكنت قبلاً ... أعاد أغص بالماء الفرات

وضمور البطن كما في القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العيني. وقوله عريض من عل أي واسع الظهر. وما جرى عليه الشارح من ضم عل في البيت تبع فيه المغني وقد قال السيوطي إنه مجرور لأن قوافي الأرجوزة كما علمت من الأبيات التي ذكرناها منها. قوله: "كل مولى" أي ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف إليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر. قوله: "نصباً" أي أو جراً بمن واقتصر على النصب لأنه الأصل في الظروف. قوله: "إذا ما نكرا" ما زائدة وضمير نكرا عائد إلى قبل، وما ذكره بعده لأنه وإن تأخر لفظاً متقدماً رتبة لأنه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا. قوله: "وما من بعده قد ذكرا" اعترض بأن هذا يخرج غيراً لأنها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم. وأجيب بأن المراد وأعربوا نصباً على الظرفية وذلك لا يأتي فيها وهذا كله وإن أقره شيخنا والبعض إنما يتم على أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه. ولك أن تقول: المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب على الظرفية ومع هذا فالأولى حمل كلام المصنف على

661- عجزه:

فما عطف مولى عليه العواطف

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 154؛ والدرر 3/ 112؛ وشرح التصريح 2/ 50؛ وشرح قطر الندى ص 20 والمقاصد النحوية 3/ 434؛ وهمع الهوامع 1/ 210.

662- البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب 1/ 426، 429؛ ولسان العرب 12/ 154 "حم"؛ ولعبد الله بن يعرب في الدرر 3/ 112؛ والمقاصد النحوية 3/ 435؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 156؛ وتذكرة النحاة ص 527؛

وخزانة الأدب 6/ 505، 510؛ وشرح التصريح 2/ 50؛ وشرح ابن عقيل ص 397؛
وشرح قطر الندى ص 21؛ وشرح المفصل 4/ 88؛ وجمع الهوامع 1/ 210، ويروى
البيت "الحميم" مكان "الفرات".

(406/2)

وكقوله:

663- فما شربوا بعدًا على لذة خمرا

وكقوله:

664- كجلمود صخر حطه السيل من عل

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين. وحكى أبو علي: ابدأ بهذا من أول
بالنصب ممنوعًا من الصرف للوزن والوصف.

تنبيهات: الأول اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة أي لفظًا أو نوى معناها أو

المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعلى كما سيتضح. قوله:
"أغص" بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى
بالهمزة فيقال أغصصته كذا في المصباح. فعلى الثاني تضم الغين وعلى الثالث تضم
الهمزة والفرات العذب. ويروى الحميم أي البارد من أسماء الأضداد. قوله: "كجلمود
صخر" الجلمود بالضم كما في العيني وهو الحجر العظيم الصلب. والشاهد في من عل
حيث جر بمن ونون لقطعه عن الإضافة لفظًا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح
به أرباب الحواشي وعندني فيه نظر لأن قوله من عل آخر البيت، فليس منونا بالفعل
حتى يستشهد به على قطع عل عن الإضافة لفظًا ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه
لأجل وقف الروي فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن
يكون لأجل وقف الروي فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده.

قوله: "بالنصب" ينبغي بالفتح لأنه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام
هنا في أول التي هي ظرف بمعنى قبل فتدبر. قوله: "تنبيهات إلخ" اعترض الشارح على
المصنف في

663- صدره:

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص146؛ وأوضح المسالك 3/ 158؛ وخزانة الأدب 6/ 501؛ والدرر 3/ 109؛ وشرح التصريح 2/ 50؛ وشرح شذور الذهب ص137؛ ولسان العرب 3/ 93 "بعد"، 14/ 237 "خفا"؛ والمقاصد النحوية 3/ 436؛ وجمع الهوامع 1/ 109، 210.

644- صدره:

مكر مفر مقبل مدبر معا

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص19؛ وإصلاح المنطق ص25؛ وجمهرة اللغة ص126؛ وخزانة الأدب 2/ 397، 242، 243؛ والدرر 3/ 115؛ وشرح أبيات سيويه 2/ 339؛ وشرح التصريح 2/ 54؛ وشرح شواهد المغني 1/ 45؛ والشعر والشعراء 1/ 116؛ والكتاب 4/ 228؛ والمقاصد النحوية 3/ 449؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 165؛ ورصف المباني ص328؛ وشرح شذور الذهب ص140؛ ومغني اللبيب 1/ 154؛ والمقرب 1/ 215؛ وجمع الهوامع 1/ 210.

(407/2)

.....

لفظها معرفة ونكرة إذا قطعت عن الإضافة أي لفظاً ومعنى؛ إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل مراداً به الحال، فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتاً لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل، وحالاً لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل. وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة نحو: {حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ} [المجادلة: 8] ، {فَإِنْ حَسْبَكَ اللَّهُ} [الأنفال: 62] ، بحسبك درهم. وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال، وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشراكها معنى دالاً على النفي ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول: رأيت رجلاً حسب ورأيت زيداً حسب قال الجوهري: كأنك قلت: حسبي أو حسبك

فأضمرت ذلك ولم تنون. ا. هـ.

التنبية الأول اعتراضين وفي الثاني اعتراضين. قوله: "اقتضى كلامه" أي منطوقا ومفهوما فإن كلامه يقتضي بمنطوقه تنكير حسب في حال قطعها عن زضافة رأسا كقبل وبعد ومفهومه تعريفها في غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير إليه الشارح. قوله: "أن حسب إلخ" لم يمنع الشارح التعريف في غير حالة القطع إلا بالنسبة إلى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها في غير حالة القطع مسلم وهو كذلك. قوله: "أو نوى معناها" لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسنا. قوله: "إذ هي بمعنى كافيك" تعليل لحذف تقديره وليس كونها معرفة مسلما إذ هي إلخ وكان ينبغي التصريح به. قوله: "فتستعمل استعمال الصفات" أي نظرا إلى كونها بمعنى كافي، والاستعمال الثاني نظرا إلى لفظها الجامد. قوله: "من رجل" من باب جر التمييز بمن. قوله: "وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة" فتقع مبتدأ وخبرا وحالا أو قبل دخول الناسخ بقريئة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الأولى لاقتضاء العطف تفريع استعمال الأسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح. قوله: "حسبهم جهنم" حسبهم مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر. ويتعين في بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم قاله المصريح.

قوله: "وهذا" أي ما ذكر من المثالين الأخيرين وكذا الأول إن جعل حسبهم خبرا لا أن جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظي عليه حينئذ ويصح رجوع اسم الإشارة إلى ما يعم مثالي استعمال حسب استعمال الصفات. قوله: "فإن العوامل اللفظية لا تدخل إلخ" أي باتفاق وكذا المعنوية كالاتداء على الأصح من أقوال تأتي في بابها. قوله: "وتقطع عن الإضافة" أي مع استعمالها استعمال الصفات الوصفية والحالية واستعمال الأسماء الجامدة في الابتداء. قوله: "إشراجها معنى دالا على النفي" يعني معنى لا غير ولو قال معنى النفي لكان أخصر وأحسن. قوله: "والبناء على الضم" عطف على الوصفية أي وملازمتها للبناء على الضم أي فلا تنصب مقطوعة عن الإضافة رأسا خلافا لما يقتضيه كلام الناظم. قوله: "كأنك قلت حسبي أو حسبك" أي فيجوز تقدير المضاف إليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب. قوله: "فأضمرت ذلك" أي

وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك. الثاني اقتضى كلامه أيضاً أن عل تجوز إضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية، وتوافق فوق في معناها، وتخالفهما في أمرين: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة، فلا يقال: أخذته من عل السطح كما يقال: من علوه ومن فوقه. وقدوهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك. وأما قوله:

665- يا رب يوم لي لا أظله ... أرمض من تحت وأضحى من عله
فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً. ا. هـ. الثالث قال في شرح الكافية: وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قبلاً في قوله وكنت قبلاً معرفة بنية

حذفته ونويت معناه. قوله: "اقتضى كلامه أيضاً" أي منطوقاً ومفهوماً فاقترضاؤه الأمر الأول بقوله قبل كغير والثاني بقوله وأعربو نصباً إلخ. قوله: "على الظرفية أو الحالية" فيه أن كلام المصنف لا يقتضي إلا النصب وأما كونه على إحدى هاتين فلا. قوله: "وتوافق فوق إلخ" هذا استئناف وقبلة حذف تقديره وليس كذلك ولو توافق إلخ لكان واضحاً. قال شيخنا: والذي في النسخ الصحيحة التي منها نسخة الشيخ أبي بكر الشنواني التي بهوامشها خطه.

تنبيه: قال في شرح الكافية إلخ وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على التحرير. ا. هـ. قوله: "وأنها لا تستعمل مضافة" أي لفظاً بل إنما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف إليه أو منونة لقطعها عن الإضافة رأساً وقد مر الاستشهاد في الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعمالها في البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضاً سابقاً. وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف إليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر:

كجلمود صخر حطه السيل من عل

ما أسلفناه. قوله: "من علوه" بضم العين وكسرهما وسكون اللام ضد السفلى. قوله: "لا أظله" أي لا أظلل فيه. أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضا كفرح يفرح فرحاً أي أصابه الرمضاء وهي الحجارة الحامية من حر الشمس، وأضحى من عله أي يصيبني حر الشمس من فوق من ضحى كرضى يرضى وسعى يسعى أي برز للشمس فأصابه حرها. قوله: "لو كان مضافاً" لأن الإضافة من خواص الأسماء تقتضي الإعراب لا البناء. لا

يقال الإضافة إلى المبني مما يجوز البناء لأننا نقلو البناء الجائز بالإنضافة إلى المبني هو البناء على الفتح والكلام في البناء على الضم.

665- الرجز لأبي مروان في شرح التصريح 2/ 346؛ ولأبي الهجنل في شواهد المعني 1/ 448؛ ومجالس ثعلب ص 489؛ ولأبي ثروان في المقاصد النحوية 4/ 454؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 351؛ وجمهرة اللغة ص 1318؛ وخزانة الأدب 2/ 397؛ والدرر 3/ 97، 6/ 305؛ وشرح عمدة الحافظ ص 981؛ وشرح المفصل، 4/ 87؛ ومغني اللبيب 1/ 154؛ وجمع الهوامع 1/ 203، 2/ 310.

(409/2)

وما يلي المضاف يأتي خلفا ... عنه في الإعراب إذا ما حذف

الإضافة. إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضاً من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً، وهذا القول عندي حسن "وما يلي المضاف" وهو المضاف إليه "يأتي خلفا عنه في الإعراب" غالباً "إذا ما حذف" لقيام قرينة تدل عليه نحو: {وَجَاءَ رَبُّكَ} [الفجر: 22] ، أي أمر ربك {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} [يوسف: 82] ، أي أهل القرية.

تنبيهان: الأول كما قام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله:

666- يسقون من ورد البريص عليهم ... بردى يصفق بالرحيق السلسل

قوله: "معرفة بنية الإضافة" أي نية معنى المضاف إليه بدليل الاعتذار عن إعرابها بقوله إلا أنه أعرب إلخ وهذا القول مقابل لما في النظم إلا أن يراد بالتنكير بحسب اللفظ فقط. قوله: "وهذا القول عندي حسن" لاقتضاء القياس على النظر المذكور إياه. قوله: "وهو المضاف إليه" أي الصالح لإعراب المضاف فلو كان المضاف إليه جملة لم يجوز حذف المضاف لأنها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلاً وكذا إذا كان محلياً بأل والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أي يا مثل الخليفة، والمراد المضاف إليه ولو

بواسطة فيشمل ما إذا حذف اثنان كما يأتي في التنبيه الثاني على أن الأصح أن الحذف تدريجي كما يأتي وحينئذ لا حاجة إلى هذه الغاية. قوله: "غالبا" أخذه من البيت بعده. قوله: "إذا ما حذفنا" اعلم أن المضاف إذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا إليه، ويعلم هذا بعود الضمير إليه وقد اجتمعا في قوله تعالى: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} [الأعراف: 4] ، فأرجع الضمير أولا إلى القرية طرحا للمضاف وثانيا إلى المضاف التفتاتا إليه قاله يس. ولا تناقض لاختلاف الوقت. قوله: "لقيام قرينة تدل عليه" فإن لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافية ما قالوه في نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وإن اعترض بذلك الدماميني لأن باب التوهم واسع لا يقتضي جواز ارتكاب المتوهم كما قاله سم ولأن عقل السامع ربما يجوّز وجود قرينة خفيت عليه.

قوله: "نحو وجاء ربك إلخ" نحو: {الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ} [البقرة: 197] ، {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى} [البقرة: 189] ، أي حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف

666- البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص122؛ وجمهرة اللغة ص312؛ وخزانة الأدب 4/ 381، 382، والدرر 5/ 38؛ وشرح المفصل 3/ 25؛ ولسان العرب 3/ 88 "برد"، 7/ 6 "برص"، 10/ 202 "صفق"؛ ومعجم ما استعجم ص240؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 451؛ وشرح المفصل 3/ 166؛ ولسان العرب 11/ 345 "مسلسل"، 14/ 478 "ضحّا"؛ وجمع الهوامع 2/ 51.

(410/2)

بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالتاء، لكنه أراد ماء بردى. وفي التأنيث كقوله:

667- مرت بنا نسوة خولة ... والمسك من أردانها نافحه

أي رائحة المسك. وفي حكمه نحو: "إن هذين حرام على ذكور أمّتي" أي استعمال هذين: {وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ} [الكهف: 59] ، أي أهل القرى وفي الحالية نحو تفرقوا أيادي سبا أي مثل أيادي سبا لأن الحال لا تكون معرفة. الثاني قد يكون الأول

مع الجزء الأول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لأن الحذف أليق بالأواخر ولأن التقدير مع الآخر في وقت الحاجة إليه. قوله: "كما قام المضاف إليه إلخ" قال سم وإنما اقتصر المصنف على الإعراب لأنه المقصود بالذات في هذا الفن. وقال يس لم يتعرض لغير الإعراب لأنه مبني على مراعاة المحذوف وهو خلاف الأكثر. قوله: "من ورد البريص" بالصاد المهملة اسم واد وبردى بفتحات نحر بدمشق وألفه للتأنيث كما في الهمع والرحيق الخمر والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض. ويصفق حال من بردى وقوله بالرحيق السلسل تشبيهه بليغ أي بماء كالرحيق السلسل في اللذة. قوله: "لكنه أراد ماء بردى" أي فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

قوله: "خولة" بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة. والأردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما في القاموس. نافحة بالحاء المهملة أي فائحة. قوله: "وفي حكمه" أي الحكم عليه بشيء كالحرمة في المثال الأول والهلاك في المثال الثاني. قوله: "أي أهل القرى" كان الأحسن أي أهل تلك القرى لأن المضاف إليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك إشارة إلى القرى تسمح في التعبير قال في المغني وأما: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا بَيَاتًا} [الأعراف: 4] ، فقدّر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في الأولين لأن القرية تَهْلِكُ ووافقهم في فجاء لأجل: {أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} [الأعراف: 4] . ا. هـ. هذا وذهب كثير إلى أنه لا حذف فيما ذكر فقيل لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازاً وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية مشترك بين المكان وأهله. قوله: "وفي الحالية" مثلها الصفة نحو مررت بقوم أيادي سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما في التسهيل لشملمها. ويؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة تجماع التعريف فقوله لأن الحال لا تكون معرفة أي الحال بالأصالة. قوله: "أيادي سبا" أي أبناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الأبناء بالأأيادي بجامع المعاونة. قوله: "قد يكون الأول إلخ" وقد يحذف ثلاثة متضائفات نحو: {فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ} [النجم: 9] ، أي فكان مقدار مسافة قريبة مثل قَاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها

وربما جروا الذي أبقوا كما ... قد كان قبل حذف ما تقدما
لكن بشرط أن يكون ما حذف ... مماثلاً لما عليه قد عطف

مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب نحو:
{وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ} [الواقعة: 82] ، أي وتجعلون بدل شكر رزقكم
تكذيبكم و: {تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ} [الأحزاب: 19] ، أي
كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت. ومنه قوله:

668- فأدرك إرقال العرادة ظلعهـا ... وقد جعلتني من حزيمة إصبعا

أي ذا مسافة أصبع "وربما جروا الذي أبقوا" وهو المضاف إليه "كما قد كان قبل
حذف ما تقدما" وهو المضاف "لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلاً لما عليه قد
عطف" سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله:

669- أكل امرئ تحسين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا

كذا قدر الزمخشري وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فإن فسر بما بين مقبض
القوس وطرفها احتيج في الخبر إلى تقدير مضاف ثان أي مثل قدر قاب وعليه قيل في
الآية قلب والأصل قابي قوس. قوله: "فيحذف الأول والثاني" أي تدريجاً على الراجح
كما في الدماميني وإن كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الأول يميل إلى أنه دفعي.
قوله: "فأدرك إرقال إلخ" الإرقال بكسر الهمزة إسراع السير وهو مفعول مقدم والعرادة
بكسر العين المهملة اسم فرس الشاعر. وظلعهـا بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين
مهملة غمزها في مشيها وهو فاعل مؤخر. وجملة وقد جعلتني إلخ حال من العرادة.
وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي اسم رجل أغار على إبل الشاعر. والمعنى أنه لما
تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما إلا قدر مسافة أصبع أدرك فرسه فتأخر عنه ففاته
حزيمة.

قوله: "وربما جروا" أي استدأموا جرّ. قوله: "كما قد كان" أي كالجـر الذي قد كان
والمغايرة بين الشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن
العرض لا يبقى زمانين. ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان إلخ دفع
توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف. قوله: "بشرط إلخ" أي ليكون المعطوف
عليه دليلاً على المحذوف. قوله: "مماثلاً" أي لفظاً ومعنى. قوله: "لما عليه قد عطف"
الصلة جارية على غير من هي له. قوله: "توقد" مضارع أصله تتوقد. قوله: "مثل الخير"

668- البيت من الطويل، وهو لكحلة اليربوعي في خزنة الأدب 4 / 401؛ وشرح
اختيارات المفضل ص 146؛ ولسان العرب 12 / 127 "حرم"، 14 / 81 "بقي"؛
وللأسود بن يعفر في شرح المفضل 3 / 31؛ وللأسود أو لكحلة في المقاصد النحوية
3 / 442؛ ولرؤية في مغني اللبيب 2 / 624، وليس في ديوانه.
669- البيت من المتقارب، وهو لأي دؤاد في ديوانه ص 353؛ والأصمعيات
ص 191؛ وأما ابن الحاجب 1 / 134، 297؛ وخزنة الأدب 9 / 592. 10 /
481؛ والدرر 5 / 39؛ وشرح التصريح 2 / 56؛ وشرح شواهد =

(412/2)

.....

أي وكل نار وقوله:

670- ولم أر مثل الخير يتركه الفتي ... ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع
أي ولا مثل الشر لنلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، بأن تجعل قوله بالجر
معطوفاً على امرئ والعامل فيه كل، ونار الثاني معطوفاً على امرأة والعامل فيه تحسين.
تنبيه: الجر والحالة هذه مقيس، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفي أو استفهام كما ظن
بعضهم. والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه كاجر بدون عطف في قوله:
رأيت التيمي تيم عدي: أي أحد تيم عدي، ومع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن
جهاز: {تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ} [الأنفال: 67] ، أي عرض الآخرة كذا
قدره الناظم وجماعة. وقيل: التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة، وبه قدره ابن أبي
الربيع في شرحه للإيضاح وعلى هذا فالخذف ليس مماثلاً لما عليه قد عطف بل مقابلاً
له.

ثان. قوله: "لنلا يلزم إلخ" علة لخذف أي وإنما جعل المجرور مجروراً بالمضاف المخذوف
لا معطوفاً على امرئ أو الخير لنلا إلخ. قوله: "العطف على معمولي إلخ" أي وذلك
ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان في البيت الثاني أر ومثل والمعمولان الخير وجملة

يتركه الفتي والمعطوف على الخير الشر وعلى يتركه الفتي يأتيه امرؤ. قوله: "من الشروط"
أي العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال إلا بلا. وبه يعلم أن
الإضافة في قول المصنف بشرط إلخ للجنس. قوله: "كالجر بدون عطف" قاسه
الكوفيون. قوله: "أي أحديتم عدى" الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون
التمييز نفس القبيلة إذ هو واحد منهم. قوله: "ومع العاطف المفصول بغير لا" نقل سم
أنه مقيس عند الأكثرين.
قوله: "كقراءة ابن جمار" قال في التوضيح هي مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن
المضاف معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف. قوله: "أي عرض الآخرة" المراد
بالعرض بالنسبة إلى الآخرة ما عرض وحدث وإن كان باقيا وإيثار التعبير به للمشكلة
فيكون المذكور

= الإيضاح ص 299؛ وشرح شواهد المغني 2/ 700؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 500؛
وشرح المفصل 3/ 26؛ والكتاب 1/ 66؛ والمقاصد النحوية 3/ 445؛ ولعدي بن
زيد في ملحق ديوانه ص 199؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 49؛ والإنصاف 2/
473؛ وأوضح المسالك 3/ 169؛ وخزانة الأدب 4/ 417، 7/ 180؛ ورصف
المباني ص 348؛ وشرح ابن عقيل ص 399؛ وشرح المفصل 3/ 79، 142، 8/ 52،
9/ 105؛ والمحتسب 1/ 281؛ ومغني اللبيب 1/ 290؛ والمقرب 1/ 237؛ وجمع
الهوامع 2/ 52.
670- البيت من الطويل، وهو لبشر القشيري في شرح العمدة الحفاظ ص 501؛ وبلا
نسبة في الدرر 5/ 40؛ وجمع الهوامع 2/ 52.

(413/2)

ويحذف الثاني فيبقى الأول ... كحاله إذا به يتصل
بشرط عطف وإضافة إلى مثل ... الذي له أضفت الأول

انتهى "ويحذف الثاني" وهو المضاف إليه وينوي ثبوت لفظه "فيبقى الأول" وهو
المضاف "كحاله إذا به يتصل" فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مثني أو مجموعاً،
لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا "بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت

الأولاً" لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به، وذلك كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، الأصل قطع الله يد من قالها، ورجل من قالها فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه. وكقوله:

671- يا من رأى عارضاً أسر به

بين ذراعي وجبهة الأسد. وقوله:

672- سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها

دليل المحذوف. قوله: "فيبقى الأول" أي حال الأول وقوله كحاله في المغايرة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف. قوله: "إذا به يتصل" أي إذا يتصل الأول بالثاني أو العكس. قوله: "بشرط عطف" أي على ذلك الأول ولو بغير الواو وسنعرفك وجهها آخر. قوله: "وإضافة" أي إضافة المعطوف ومثل الإضافة عمل المعطوف في مثل ما أضيف إليه الأول كقوله:

بمثل أو أحسن من شمس الضحى

قوله: "إلى مثل" أي لفظاً ومعنى. قوله: "لأن بذلك" اسم أن ضمير الشأن. قوله: "يا من رأى" المنادى محذوف أي يا قوم ومن استفهامية. ويحتمل أن تكون موصولة وهي المنادى فلا حذف. ا. هـ. دماميني وقوله: عارضاً أي سحاباً معترضاً. وقوله: أسر به أي لوثوقي بمطره وقوله بين ذراعي صفة ثانية لعارضاً. والأسد مجموع كواكب على صورة الأسد. والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر. والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضاً القمر. قال السيوطي: قال ابن يعيش يصف الشاعر سحاباً اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد وأنواؤه أحمد الأنواء. وذكر

671- البيت من المنسرح، وهو للفرزدق في خزانة الأدب 2/ 319، 4/ 404، 5/ 289؛ وشرح شواهد المغني 2/ 799؛ وشرح المفصل 3/ 21؛ والكتاب 1/ 180؛ والمقاصد النحوية 3/ 451؛ والمقتضب 4/ 229؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 100، 2/ 264، 390؛ وتخليص الشواهد ص 87؛ وخزانة الأدب 10/ 187؛ والخصائص 2/ 407؛ ورصف المباني ص 341؛ وسر صناعة الإعراب ص 297؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 502؛ ولسان العرب 3/ 92 "بعد"، 15/ 492 "يا"؛ ومغني اللبيب 2/ 380، 621.

672- عجزه:

فنيطت عزى الآمال بالزرع والضرع
والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 483.

(414/2)

.....

أي سهلها وحزنها. وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله:
ومن قبل نادى كل مولى قرابة
وقد قرئ شذوذاً {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} [البقرة: 38، 62] ، أي فلا خوف شيء
عليهم.

تبيينان: الأول ما ذكر الناظم هو مذهب المبرد. وذهب سيبويه إلى أن الأصل في

الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما في الأسد وفي التسمية كقوله: {يَخْرُجُ مِنْهُمَا
الْلُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ} [الرحمن: 22] ، وإنما يخرج من أحدهما. ا. هـ. ونقل الدماميني عن
بعض شراح أبيات المفصل إن قصد وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسداً وقلبه
بالسماحة حيث سماه سحاباً. قوله: "وحزنها" ضد السهل. قوله: "ومن قبل" أي من
قبل ذلك وقيل الأصل ومن قبلي فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلاً عليها، وعليه
فلا شاهد فيه لأن حذف ياء المتكلم المضاف إليها جائز كثيراً بدون الشروط المذكورة.
قوله: "فلا خوف عليهم" أي بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل
ليس أو مهملة وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فإن قدرت الفتحة
فتحة إعراب ففيها شاهد أيضاً أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل إن.
قوله: "هو مذهب المبرد" قال البعض تبعاً للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل
الثاني لقربه وحذف معمول الأول لأنه فضلة فهي جائزة قياساً. ا. هـ. وقد ينافيه قول
الشارح سابقاً الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها إذ جعلها من باب التنازع
يقتضي أن الأصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط في عملي التنازع أن
يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر. قوله: "وذهب سيبويه
إلخ" لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالتواني لكنه مع ما فيه من التكلف
يضعفه قول الشاعر:

بنو وبناتنا كرام فمن نوى ... مصاهرة فليناً إن لم يكن كفأً
وقول الآخر:

بمثل أو أحسن من شمس الضحى

إذ لا يفصل بين المتضايين إذا كان الثاني ضميراً ولأن المطلوب أحسن من ومجورها
ومطلوب مثل مضاف إليه كذا في الدماميني. وأما تضعيفه بأنه لزم عليه الفصل بين
المضاف والمضاف إليه بغير الأمور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيبويه
لا يسلم الحصر في الثلاثة. ولك أن تجعل كلام المصنف صالحاً لمذهب سيبويه أيضاً بأن
تجعل معنى قوله وإضافة إلى مثل إلخ أي إلى مضاف إليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف
إليه المضاف الأول

(415/2)

فضل مضاف شبه فعل ما نصب ... مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يعب

قطع الله يد ورجل من قالها: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف
إليه رجل، فصار قطع الله يد من قالها ورجل، ثم أقحم رجل بين المضاف الذي هو يد
والمضاف إليه الذي هو من قالها. قال بعض شراح الكتاب: وعند الفراء الاسمان
مضافان إلى من قالها ولا حذف في الكلام. الثاني قد يفعل ما ذكر من الحذف مع
مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أبي برزة
الأسلمي - رضي الله تعالى عنه: "غزونا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبع
غزوات وثماني" بفتح الياء دون تنوين، والأصل ثماني غزوات هكذا ضبطه الحافظ في
صحيح البخاري. "فضل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز" فصل مفعول
بأجز مقدم وهو مصدر مضاف إلى مفعول، وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول
وصلته في موضع رفع بالفاعلية، وعائد الموصول محذوف أي نصبه ومفعولاً أو ظرفاً
حالان من ما أو من الضمير المحذوف. وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه
حال كونه مفعولاً أو ظرفاً.

كما هو مذهب المبرد أو إلى مضاف إليه محذوف مماثل لمذكور أضيف إليه المضاف
الأول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الأول. قوله: "ثم أقحم إلخ"

قال ابن الحاجب إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايقين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب. ا. هـ. مغني. وإنما احتيج إلى ذلك لأن تمام الاسم الذي ليس بأل بالتنوين أو الإضافة، ولعدم المحوج إلى الاعتراض بين المبتدأ والخبر في نحو زيد وعمرو قائم جعله سبويه من باب الحذف من الأول؛ إذ لو كان قائم خبراً عنه لقدم على العطف إذ لا حاجة إلى تأخيره لعدم القبح في زيد قائم وعمرو. قوله: "وعند الفراء الاسمان إلخ" خصه كما قال السيوطي بالمصطحين كاليد والرجل والرابع والنصف، وقبل وبعد لأتبعهما كالشيء الواحد فكأن المضاف العامل في المضاف إليه شيء واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام. قوله: "وهو عكس الأول" أي على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سبويه. قوله: "فصل مضاف" أي من المضاف إليه بشرط أن لا يكون ضميراً. ا. هـ. يس. قوله: "شبه فعل" أي مصدر أو اسم فاعل. قوله: "ما نصب" خرج المرفوع فإن الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتي وذلك لأنه متمكن في موضعه بخلاف المنصوب فإنه في نية التأخير فالفصل به كلاً فصل. قوله: "مفعولاً إلخ" أي غير جملة فلا يجوز أعجبي قول عبد الله منطلق زيد للطول قال سم انظر هل يجوز الفصل بمجموع الأمور التي جاز الفصل بكل منها؟ قال البعض القياس على ما تقدم في قوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضي جواز الفصل بالمجموع إلا أن يفرق. وأنا أقول مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز. والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايقين لكونهما كالشيء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه. قوله: "في موضع رفع" لو قدمه على الصلة لكان أولى لأن الموضع للموصول فقط.

(416/2)

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايقين ما هو جائز في السعة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً. فالجائز في السعة ثلاث مسائل: الأولى أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله. والفاصل إما مفعول كقراءة ابن عامر: "قتل أولادهم شركائهم" [الأنعام: 137] ، وقول الشاعر:

673- فسقناهم سوق البغات الأجادل

وقوله:

674- فداسهم دوس الحصيد الدائس

وقوله:

675- فرججتها بمزجة ... زج القلوص أبي مزاده

وأما ظرفه كقول بعضهم ترك يوماً نفسك وهوها سعي لها في رداها. الثانية أن

قوله: "خلافاً للبصريين إلخ" ولما تبع الزمخشري مذهبه رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر. قوله: "مطلقاً" أي سواء كان ذلك بالأمر الثلاثة أو غيرها. قوله: "مصدراً" أي مقدراً بأن والفعل. شاطبي. قوله: "والمضاف إليه فاعله" لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف. وجعل بعضهم منه ترك يوماً نفسك وهوها أي تركك يوماً نفسك، وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهوها. قوله: "قتل أولادهم شركائهم" أي برفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به. قوله: "سوق البغات" بتثنية الموحدة وغين معجمة وطاء مثلثة طائر ضعيف يصاد ولا يصيد. والأجادل جمع أجدل وهو الصقر. قوله: "فرججتها" أي طعننها. والمرجة بكسر الميم رمح قصير والقلوص الناقة

673- صدره:

عتوا إذ اجبناهم إلى السلم رافة

والبيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في شرح عمدة ص 491؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 180؛ وشرح التصريح 2/ 57؛ والمقاصد النحوية 3/ 465.

674- صدره:

وخلق الماذي كالقوانس

والرجز لعمر بن كلثوم في المقاصد النحوية 3/ 461؛ وليس في ديوانه.

675 البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الإنصاف 2/ 427؛ وتخليص

الشواهد ص 82؛ وخزانة الأدب 4/ 415، 416، 418، 421، 422؛ والخصائص

2/ 406؛ وشرح المفصل 3/ 189؛ والكتاب 1/ 176؛ ومجالس ثعلب ص 152؛

والمقاصد النحوية 3/ 468؛ والمقرب 1/ 54.

فصل يمين واضطراراً وجدا ... بأجنبي أو بنعت أو ندا

يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعول الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم {فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ رُسُلُهُ} [إبراهيم: 47] ، وقول الشاعر:

676- وسواك مانع فضله المحتاج

أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" وقوله:

677- كناحب يوماً سخرة بعسيل

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك. الثالث أن يكون الفاصل القسم. وقد أشار إليه بقوله: "ولم يعب فضل يمين" نحو هذا غلام والله زيد حكى ذلك الكسائي. وحكى أبو عبيدة: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها.

تنبيه: زاد في الكافية الفصل بإما كقوله:

678- هما خطتنا إما إसार ومنة ... وإما دم والقتل بالحر أجدر

الشابة. قوله: "وصفاً" أي اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول. قوله: "أما مفعوله الأول" الصواب تأخير أما بعد قوله الفاصل لأن التنويع إنما هو في الفاصل. قوله: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" قال الدماميني يحتمل عدم الإضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد.

قوله: "بعسيل" بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون. قوله: "هما" أي الخطتان المعلومتان من السياق. والخطبة بالضم الخصلة

676- صدره:

ما زال يومين من يؤمك بالغنى

والبيت من الكامل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 182؛ وشرح التصريح 2 / 58؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 493؛ والمقاصد النحوية 3 / 469.

677- صدره:

فرشني بخير لا أكون ومدحي

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 184؛ والدرر 5/ 43؛
وشرح التصريح 2/ 58؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 328؛ ولسان العرب 11/ 447
"عسل"؛ والمقاصد النحوية 3/ 481؛ وجمع الهوامع 2/ 52.
678- البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في ديوانه ص 89؛ وجواهر الأدب
ص 154؛ وخزانة الأدب 7/ 499، 500، 503؛ والدرر 1/ 143؛ وشرح التصريح
2/ 58؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 79؛ وشرح شواهد المغني 2/ 975؛
ولسان العرب 7/ 279؛ والمقاصد النحوية 3/ 486؛ وبلا نسبة في الخصائص 2/
405؛ ورصف المباني ص 342؛ ومغني اللبيب 2/ 643؛ والممتع في التصريف 2/
526؛ وجمع الهوامع 1/ 49، 2/ 52.

(418/2)

.....

-
١. هـ. وما سوى ذلك فمختص بالشعر وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله
"واضطرابًا وجدًا" أي الفصل والألف للإطلاق "بأجنبي أو بنعت أو ندا" أي الأول من
هذه الثلاث الفصل بأجنبي، والمراد به معمول غير المضاف فاعلاً كان كقوله:
679- أنجب أيام والداه به ... إذ نجلاه فنعم ما نجلا
أي أنجب والداه به أيام إذا نجلاه. أو مفعولاً كقوله:
680- تسقى امتيحاء ندى المسواك ريققتها
أي تسقى ندى ريققتها المسواك. أو ظرفاً كقوله:
681- كما خط الكتاب بكف يومًا ... يهود يقارب أو يزيل
-

والإسار بالكسر الأسر وعد الأسر والمنة بعده بالإطلاق خطة واحدة لتلازمهما في
الجملة. قوله: "بأجنبي" متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفصولاً
بأجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبي به على رأي من أجاز أعمال
ضمير المصدر لأن ضميره الذي أجزى أعماله على هذا الرأي بارز وهذا مستتر أفاده
الشاطبي. قوله: "معمول غير المضاف" يدخل في الأجنبي على هذا التفسير النعت
والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار إليه

بقوله فاعلا كان إلخ سم. قوله: "فاعلا" أي لغير المضاف إذ فاعل المضاف ليس أجنبيا وإن كان الفصل به أيضا ضرورة كما سيذكره الشارح. قوله: "أنجب أيام والداه به" أي ولدا ولدا نجيبا. ونجله ولداه والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضا لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالأشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الأجنبية في الضرورة. قوله: "تسقى امتياحا" أي وقت امتياح أو ممتاحة والامتياح الاستياك. قوله: "كما خط" ما مصدرية يهودي يقارب أي بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله

679- البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص285؛ والدرر 5/ 49؛ وشرح التصريح 2/ 85؛ ولسان العرب 11/ 646 "نجل"، والمختسب 1/ 152؛ والمقاصد النحوية 3/ 477؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 186؛ وشرح عمدة الحفاظ ص494؛ ولسان العرب 1/ 748 "نجب"؛ ومجالس ثعلب ص96؛ وجمع الهوامع 2/ 53.

680- عجزه:

كما تضمن ماء المزنة الرصف

والبيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه 1/ 171؛ والدرر 5/ 44؛ وشرح التصريح 2/ 58؛ والمقاصد النحوية 3/ 474؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 187؛ وجمع الهوامع 2/ 52.

681- البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري في الإنصاف 2/ 432؛ وخزانة الأدب 4/ 219؛ والدرر 5/ 45؛ وشرح التصريح 2/ 59؛ والكتاب 1/ 179؛ ولسان العرب 12/ 390 "عجم"؛ والمقاصد النحوية 3/ 470؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 189؛ والخصائص 2/ 405؛ ورصف المباني ص65؛ وشرح ابن عقيل =

(419/2)

الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله:

672- ولئن حلفت على يديك لأخلفن ... بيمين أصدق من يمينك مقسم

أي يمين مقسم أصدق من يمينك. وقوله:

683- من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

أي من ابن أبي طالب شيخ الأباطح. الثالثة الفصل بالنداء كقوله:

684- كأن برزون أبا عصام ... زيد حمار دق باللجام

أي كأن برزون زيد يا أبا عصام. وقوله:

685- وفاق كعب بجير منقذ لك من ... تعجيل تملكة والخلد في سقرا

أي يباعد بينها، والجملة صفة ليهودي كما في العيني والتصريح فالضمير في الفعلين له. وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ. وخص اليهودي لأنه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب. قوله: "من ابن إلخ" صدره: نجوت وقد بل المرادي سيفه

قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم فسلم الأولان وقتل علي: قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادي بفتح الميم نسبة إلى مراد قبيلة قاله يس ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف إليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الأول جعل النعت له. قوله: "كأن برزون إلخ" قال ابن هشام يحتمل أن أبا مضاف إليه على لغة القصر. وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه. قوله: "وفاق كعب بجير إلخ" بجير

= ص 403؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 495؛ وشرح المفصل 1 / 103؛ ولسان العرب

4 / 158 "حبر"؛ والمقتضب 4 / 377؛ وجمع الهوامع 2 / 52.

682- البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه 2 / 226؛ والمقاصد النحوية 3 /

484؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 404.

683- صدره:

نجوت وقد بل المرادي سيفه

والبيت من الطويل، وهو لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر 5 / 46؛ وشرح التصريح 2 /

59؛ والمقاصد النحوية 3 / 478؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 404؛ وشرح

عمدة الحفاظ ص 496؛ وجمع الهوامع 2 / 52.

684- الرجز بلا نسبة في الخصائص 2 / 404؛ والدرر 5 / 47؛ وشرح التصريح 2 /

60؛ وشرح ابن عقيل ص 405؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 495؛ والمقاصد النحوية 3 /

480؛ وجمع الهوامع 2/ 53.

685- البيت من البسيط، وهو لبجير بن زهير في الدرر 5/ 48؛ والمقاصد النحوية

3/ 489؛ وجمع الهوامع 2/ 53؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 405.

(420/2)

.....

أي وفاق بجير يا كعب.

تنبيه: من المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف كقوله:

686- نرى أسهماً للموت تضي ولا تنمي ... ولا نرعوي عن نقض أهواؤنا العزم
وقوله:

687- ما إن وجدنا للهوى من طب ... ولا عدنا قهر وجد صب

والأمر في هذا أسهل منه من الفاعل الأجنبي كما في قوله: أنجب أيام والداه به البيت.
ويحتمل. أن يكون منه. وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله:

688- فإن نكاحها مطر حرام

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعته، والتقدير فإن نكاح مطر إياها أو هي. ومنه

أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه كعب وصار يدعوه إلى
الإسلام إلى أن أسلم. وكعب منادى حذف منه حرف النداء. قوله: "نرى" بالنون كما
قاله الدماميني: تصمي من أصميته إذا رميته فقتلته بحيث تراه. ولا تنمي من أئمته إذا
رميته فغاب عنك ثم مات. والمعنى نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطل والأرعواء الكف
عن القبيح. قوله: "فإن نكاحها مطر حرام" أي في رواية خفض مطر بإضافة نكاح إليه
والفصل بالهاء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى الفاعلية يكون من
إنابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وإن لم تعهد النيابة إلا في الضمائر المنفصلة،
وبهذا التقرير يعرف ما في كلام البعض ويعرف أيضاً أن الهاء ليست في موضع جر
بالإضافة حتى يتوجه استشكل صاحب التوضيح خفض مطر بالإضافة بأن المضاف لا
يضاف لشئيين. ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجمل النساء
وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك. وصدر البيت:

لئن كان النجاح أحل شيء

686- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 488.

687- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 190؛ والدرر 5/ 49؛ وشرح

التصريح 2/ 67؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 493؛ والمقاصد النحوية 3/ 483؛ وجمع
الهوامع 2/ 53.

688- صدره:

فإن يكن النكاح أحل شيء

والبيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص 189؛ والأغاني 15/ 234؛ وأما

الزجاجي ص 81؛ وخزانة الأدب 2/ 151؛ وشرح شواهد المغني 2/ 767، 952؛

وشرح التصريح 2/ 59؛ والعقد الفريد 6/ 81؛ والمقاصد النحوية 1/ 109؛ وبلا

نسبة في أوضح المسالك 3/ 192؛ ومغني اللبيب 2/ 972.

(421/2)

الفصل بالفعل الملغى كقوله:

689- بأي تراهم الأرضين حلوا

أي بأي الأرضين زاده في التسهيل. وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله:

690- معاود جرأة وقت الهوادي ... أشم كأنه رجل عبوس

أراد معاود وقت الهوادي جرأة. وحكى ابن الأنباري: هذا غلام إن شاء الله أخيك

ففصل بإن شاء الله. ا. هـ.

خاتمة: قال في شرح الكافية: المضاف إلى الشيء يتكامل بما أضيف إليه تكمل الموصول

بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله، وكذا المضاف إليه لا يعمل في

المضاف ولا فيما قبله، فلا يجوز في نحو أنا مثل ضارب زيداً أن يتقدم زيداً على مثل

وإن كان المضاف غيراً وقصد بما النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه كما

يتقدم معمول المنفي بلا، فأجازوا أنا زيداً غير ضارب كما يقال: أنا زيداً لا

قوله: "بالفعل الملقى" أي الذي يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملقى بالمعنى المصطلح لأن ترى في البيت عامل في المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشري. قوله: "معاود جرأة وقت الهوادي" في شواهد العيني أن صدره:

أشم كأنه رجل عبوس

وكذا في الهمع. وفي بعض نسخ الشارح جعله عجزاً. والأشم من الشمم وهو التكبر. يصف الشاعر رجلاً بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي جمع هاد: أي أعناق الخيل لأجل جرأته في الحرب. والجرأة بضم الجيم. قوله: "فلا يجوز في نحو أنا مثل إلخ" أي عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم إذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فإن كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقاً أفاده الدماميني. قوله: "وقصد بها النفي" بأن صح حلول حرف النفي والمضارع محل غير ومخفوضها. قوله: "معمول ما أضيفت إليه" ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا مذهب

689- عجزه:

الدبران أم عسفوا الكفارا

والبيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر 5/ 50؛ وشرح التصريح 2/ 60؛ والمقاصد النحوية 3/ 490؛ وجمع الهوامع 2/ 53.

690- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 492؛ والمقتضب 4/ 377؛ والبيت في هذين المرجعين هكذا:

أشم كأنه رجل عبوس ... معاود جرأة وقت الهوادي

(422/2)

المضاف إلى ياء المتكلم:

آخر ما أضيف لليا أكسر إذا ... لم يك معتلاً كرام وقد
أو يك كابنين وزيدنين فذي ... جميعها اليا بعد فتحها احتذي

أضرب. ومنه قوله:

691- إن امرأ خصني عمداً مودته ... على التثاني لعندي غير مكفور

فقدم عندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفي، فكأنه قال: لعندي لا يكفر. ومنه قوله تعالى: {عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ} [المدثر: 10]، فإن لم يقصد بغير نفي لم يتقدم عليها معمولي ما أضيفت إليه فلا يجوز في قولك: قاموا غير ضارب زيدًا قاموا زيدًا غير ضارب لعدم قصد النفي بغير. هذا كلامه. والله أعلم.

المضاف إلى ياء المتكلم:

إنما أفردته بالذكر لأن فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله أشار إلى ذلك بقوله: "آخر ما أضيف لليا اكسر" أي وجوبًا "إذا لم يك معتلا" منقوصًا أو مقصورًا "كram وقذا أو يك" مثنى أو مجموعًا على حده "كابنين وزيدنين فذي" الأربعة "جميعها" آخرها واجب

السيرافي والزمخشري وابن مالك وقال ابن السراج: يمتنع تقدمه مطلقا وقيده بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جارا ومجرورا قاله الدماميني. قوله: "ومنه قوله تعالى إلخ" أي على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد. قوله: "غير ضارب زيدا" أي إلا شخصا ضرب زيدا. قوله: "لعدم قصد النفي بغير" أي لأنه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال: قاموا لا يضرب زيدا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضرات إليه غير لو كان جمعا نحو قاموا غير ضارين زيدا جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور إذ يصح أن يقال: قاموا لا يضربون زيدا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حالا.

المضاف إلى ياء المتكلم:

قوله: "لأن فيه أحكاما إلخ" وذلك ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن معتلا ولا مثنى ولا جمعا على حده. قوله: "أشار إلى ذلك" أي إلى أن فيه أحكاما ليست في الباب الذي قبله. قوله: "إذا لم يك معتلا" أي بالاصطلاح النحوي وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو دلو وظي كما أشار إليه الشارح بقوله منقوصا أو مقصورا. قوله: "أو يك" أي ولم يك. قوله: "فذي" مبتدأ

691- البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في الدرر 2/ 183، 5/ 18؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 375؛ وشرح أبيات سيويه 1/ 432؛ وشرح شواهد المغني 2/ 953؛ والكتاب 2/ 134؛ ولسان العرب 7/ 24 "خصص"؛ وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 404؛ ورصف المباني ص121، 234؛ وشرح عمدة الحفاظ ص223؛ وشرح المفصل 8/ 65؛ ومغني اللبيب 2/ 676.

وتدعم اليا والواو وإن ... ما قبل واو ضم فاكسره يهن

السكون و"اليا بعد" أي بعدها "فتحتها احتذي" أي ابتع "وتدعم اليا" من المنقوص والمثنى والمجموع على حده في حالتي جرهما ونصبها "فيه" أي في الياء المذكور يعني ياء المتكلم "و" كذا "الواو" من المجموع حال رفعه فتقول: هذا رامي ورأيت رامي ومررت برامي، ورأيت ابني وزيدي ومررت بابني وزيدي وهؤلاء زيدي. والأصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو المجزئين ابنين لي وزيدتين لي فحذفت النون واللام للإضافة ثم أدغمت الياء في الياء. والأصل في الجمع المرفوع زيدوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: "أومخرجي هم" وقول الشاعر:

692- أودى بني وأعقبوني حسرة ... عند الرقاد وعبرة لا تقلع

هذا إذا كان ما قبل الواو مضمومًا كما رأيت وإليه أشار بقوله: "وإن ما قبل واو ضم فاكسره يهن" فإن لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه نحو مصطفىون فتقول: جاء مصطفى

وجميعها تأكيد واليا مبتدأ ثان وفتحتها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أي بعدها أي الأربعة حال من الياء أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانياً. قوله: "آخرها واجب السكون" إنما أتى الشارح به لأنه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولاً في آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر. قوله: "وكذا الواو إلخ" أي بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وإن ما قبل واو إلخ. قوله: "فتقول هذا رامي" فرامي مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الواجب لأجل الإدغام لا الاستثقال كما هو حكمه في غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون في هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الإدغام. قوله: "فحذفت النون واللام للإضافة" هذا هو التحقيق عندي وإن اشتهر أن اللام إنما حذفت للتخفيف خلافاً لمن جعل في كلام الشارح مسامحة كالبعض. قوله: "والأصل في الجمع" أي بعد الإضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله.

قوله: "ثم قلبت الضمة كسرة" صريح في أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جني العكس. قوله: "لتصح الياء" أي المنقلبة إليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب. قوله: "أودى بني" أي هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع. قوله: "هذا" أي قلب الضمة كسرة. قوله: "يهن" بضم الهاء أي يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبي. قوله:

692- البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في خزانة الأدب 1/ 420؛ وشرح التصريح 2/ 61؛ وشرح شواهد المغني 1/ 262؛ ولسان العرب 1/ 613 "عقب"؛ والمقاصد النحوية 3/ 498؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 197.

(424/2)

وألفا سلم وفي المقصور عن ... هذيل انقلابها ياء حسن

"وألفا سلم" من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداي أو للمحمول على التثنية نحو ثنتاي بالاتفاق، أو آخر المقصور نحو عصاي على المشهور "وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن" نحو عصى. ومنه قوله:

693- سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم ... فتنحروا ولكل جنب مصرح

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش، وقرأ الحسن يا بشرى.

تنبيهان: الأول يستثنى مما تقدم ألف لدي وعلى الاسمية فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء، ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو لديه وعليه ولدينا وعلينا الثاني يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى

"انقلابها ياء" أي عوضا عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة في غير أبواب الإعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين نقله يس عن ابن هشام. قوله: "سبقوا" الضمير يرجع إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعا في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق أعني أودى بني إلخ. وقوله وأعنقوا لهواهم أي تبع بعضهم بعضا في الموت فتنحروا بالخاء المعجمة مبني للمجهول أي اخترمتهم المنية كذا في العيني فمراد الشاعر بالهوى الموت. قوله: "يستثنى مما تقدم" أي من إطلاق قوله وألفا سلم

لاقتضائه سلامتها عند الجميع في غير المقصور حتى في هذه الأمور وليس كذلك. قوله:
"الاسمية" قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء وإلا فالحرفية أيضا تقلب
ألفها ياء ومثل على الاسمية إلى الاسمية على ما قاله أبو حيان سم. قوله: "اتفقوا على
قلبها ياء" نظر فيه المصريح بأن بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادي في شرح
التسهيل.

قوله: "وهو ما سوى الأربع المستثنيات" لا يرد عليه نحو في وأبي وأخي على لغة رد
اللام وقلبها ياء وإدغامها في ياء المتكلم وإعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم
منع من ظهورها السكون الواجب للإدغام لأن الثلاثة صارت في هذه الحالة من
المنقوص الذي هو أحد الأربع المذكورة. وقول البعض تبعا لسم إذا وقعت هذه الثلاثة
مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط إعرابها لحروف إضافتها لغير ياء
المتكلم. ودفع سم المنافاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الأسماء عند
الإضافة فيه أن هذا الحمل لا داعي إليه ولا

693- البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في إنباه الرواة 1/ 52؛ والدرر 5/ 51؛
وسر صناعة الإعراب 2/ 700؛ وشرح أشعار الهذليين 1/ 7؛ وشرح شواهد المغني 1/
262؛ وشرح قطر الندى ص 191؛ وشرح المفصل 3/ 33؛ وكتاب اللامات ص 98؛
ولسان العرب 15/ 372 "هوا"؛ والمختضب 1/ 76؛ والمقاصد النحوية 3/ 493؛
وهمع الهوامع 2/ 53؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 199؛ وجواهر الأدب ص
177؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 52؛ وشرح ابن عقيل ص 408؛ والمقرب
1/ 217.

(425/2)

الأربع المستثنيات، وذلك أربعة أشياء: المفرد الصحيح نحو غلامي وفروسي، والمعل
الجاري مجراه نحو ظبي ودلوي، وجمع التكسير نحو رجالي وهنودي، وجمع السلامة
لمؤنث نحو مسلماتي. واختلف في الأصل منها فقليل: الإسكان وقيل: الفتح. وجمع
بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو الأصل في كل مبنى، والفتح أصل ثان إذ هو

الأصل فيما هو على حرف واحد، وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً، وربما حذفت وبقيت الفتحة دليلاً عليها. فالأول كقوله:
694- خليلي أملك مني للذي كسبت ... يدي وما لي فيما يقتنى طمع
والثاني كقوله:

695- أطوف ما أطوف ثم آوي ... إلى أما ويرويني النقيع
أراد إلى أمي. والثالث كقوله:

696- ولست بمدرّك ما فات مني ... بلهف ولا بليت ولا لو آني

دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعلية البيان. قوله: "والمعل الجاري إلخ" كذا في بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وإن كان هذا مصطلحهم والذي في أكثر النسخ والمعتل وهو واضح. قوله: "وقد تحذف هذه الياء" أي إن لم تكن الإضافة للتخفيف كإضافة الوصف الحالي أو الاستقبالي وإلا فلا حذف ولا قلب لأنها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازحة لما اتصلت به. قوله: "فتقلب ألفاً" أي لتحركها وانفتاح ما قبلها قال سم الظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم فهي مضاف إليه في موضع جرّ بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الأمر أن صفتها تغيرت. قوله: "بلهف" أي بقولي يا لهف إلخ فالأصل يا لهفا.

694- البيت من البسيط.

695- البيت من الوافر، وهو لنقيع بن جرموز في المؤلف والمختلف ص 195؛ ونوادر أبي زيد ص 19؛ وبلا نسبة في الدرر 5/ 54؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 512؛ ولسان العرب 8/ 360 "نقع"؛ والمقاصد النحوية 4/ 247؛ والمقرب 1/ 217، 2/ 206؛ وهمع الهوامع 2/ 53.

696- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 63، 179؛ والإنصاف 1/ 390؛ وأوضح المسالك 4/ 37؛ وخزانة الأدب 1/ 131؛ والخصائص 3/ 135؛ ورصف المباني ص 288؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 521، 2/ 728؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 512؛ وشرح قطر الندى ص 205؛ ولسان العرب 9/ 321 "لهف"؛ واحتسب 1/ 277؛ والمقاصد النحوية 4/ 248؛ والمقرب 1/ 181، 2/ 201؛ والممتع في التصريف 2/ 622.

إعمال المصدر:

بفعله المصدر ألحق في العمل ... مضافاً أو مجرداً أو مع أل

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرهما لغة قليلة
حكاهما أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب، وبها قرأ حمزة: {مَا أَنَا بِمُصْرَخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ
بِمُصْرَخِي} [إبراهيم: 22] ، وكسر ياء عصاي الحسن وأبو عمرو في شاذ، وهو أضعف
من الكسر مع التشديد.

خاتمة: في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب: أحدها أنه معرب بحركات مقدرة في
الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور. والثاني أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة
وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل. والثالث أنه مبني وإليه ذهب الجرجاني وابن
الحشاب. والرابع أنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني. وكلا هذين المذهبين بين
الضعف. والله أعلم.

إعمال المصدر:

"بفعله المصدر ألحق في العمل" تعدياً ولزوماً، فإن كان فعله المشتق منه لازماً

قوله: "وأما ياء المتكلم المدغم فيها" هذا مقابل قوله: يجوز إسكان الياء وفتحها مع
المضاف الواجب كسره آخره. قوله: "وكسرهما لغة قليلة" قيل الكسر لا لتقاء الساكنين
وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف
الصحيح كدلو وظبي. قوله: "وهو أضعف من الكسر مع التشديد" لعل وجهه أن
الكسرة في عصاي تالية للألف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخي تالية للياء وهي
تناسب الكسرة. قوله: "بكسرة ظاهرة" أي خلفت كسرة المناسبة وردّ بأن الأصل بقاء
ما كان قاله الدماميني. قوله: "مبني" ردّ بأنه لا مقتضى للبناء والإضافة للمبني إنما تجوز
البناء إذا توغل المضاف في الإبهام قاله يس. قوله: "لا معرب ولا مبني" وعلى هذا إذا
قلت: غلامي حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع إذ ليس الإعراب المحلي مخصوصاً بالمبني
هذا هو الظاهر وإن توقف فيه البهوتي وسكت عليه البعض.

إعمال المصدر:

قوله: "بفعله المصدر ألحق في العمل" اعترض بأنه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه
بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل كما سيصرّح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع
الاقتضاء المذكور وإنما التعبير بالإلحاق لكون الأصل في العمل للفعل فهو من إلحاق

الفرع في العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدماميني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابته للفعل فتأمل. قوله: "فإن كان فعله المشتق منه لازما إلخ" هذه العبارة تقتضي أن بعض الأفعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناضم يحدث

(427/2)

.....

فهو لازم، وإن كان متعدداً فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر. تنبيه: يخالف المصدر فعله في أمرين: الأول أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً ومذهب البصريين جوازه، وإليه ذهب في التسهيل. الثاني أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم. واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه "مضافاً أو مجرداً أو مع أل" لكن إعمال الأول أكثر نحو {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} [البقرة: 251، الحج: 40] ، والثاني أقيس نحو: {وَأَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا} [البلد: 14] ، وقوله:

697- بضرب بالسيوف رءوس قوم

وعرض وردّه شيخ الإسلام بأنه يقال حدث لفلان وعرض له كذا فالأولى التمثيل بنحو ظرف وشرف. ورد أيضاً بأنه يقال: ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضي أيضاً أن المتعدي بحرف الجر يسمى متعدداً بالإطلاق مع أن المتعدي بالإطلاق إنما ينصرف إلى المتعدي بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدي بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه. قوله: "أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً" وجه المنع وهو مذهب الأخفش والشلوين وغيرهما ما فيه من الإلباس لأنك إذا قلت مثلاً: عجبت من ضرب عمرو تبادر إلى الذهن المبني للفاعل. وقال أبو حيان: يجوز إذا كان فله ملازماً للبناء للمجهول كزكم لعدم الإلباس حينئذٍ فيجوز أعجبتني زكام زيد فالأقوال ثلاثة حكاها في الهمع. زاد الدماميني قولاً رابعاً عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو أعجبتني قراءة في الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء. ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه في قولهم عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق

بعض أن التقدير من أن أوقعت أنيابه. قوله: "بخلاف فاعل الفعل" أي فإنه لا يجوز حذفه إلا في مسائل مرت في باب الفاعل. قوله: "وإذا حذف إلخ" استئناف مسألة لا أنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لأن الفعل أيضا إذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذي يتحملة الفعل مستتر لا محذوف. قوله: "لا يتحمل ضميره" أي في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضربا زيدا فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سبأتي. قوله: "أو مجردا" أي من أل والإضافة. قوله: "أقيس" أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لأنه لتكثيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلي الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو الإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء. قوله: "ذي مسغبة" أي مجاعة. قوله: "بضرب إلخ" تمامه كما في

697- عجزه:

أزلنا هامهن عن المقييل

والبيت من الوافر وهو للمراد بن منفذ التميمي في المقاصد النحوية 3/ 499؛ وبلا
نسبة في شرح أبيات سيويه 1/ 393؛ وشرح ابن عقيل ص 411؛ وشرح المفصل 6/
16؛ والكتاب 1/ 116، 190؛ واللمع=

(428/2)

.....

وإعمال الثالث قليل كقوله:

698- ضعيف النكاية أعداءه

وقوله:

699- لقد علمت أولى المغيرة أنني ... كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

وقوله:

700- فإنك والتأبين عروة بعد ما ... دعاك وأيدينا إليه شوارع

بعض النسخ:

أزلنا هامهن عن المقييل

والهام جمع هامة وهي الرأس فإضافته إلى ضمير الرؤوس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والإضافة عليه من إضافة الجزء إلى الكل وأراد بالمقيل العنق لأنها مقيل الرأس أي مستقرة. قوله: "أولى المغيرة" أي أوائل الخيل المغيرة أي ركابها أنكل أي أعجز بتثليث الكاف وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول كذا في القاموس. ومسمع كمنبر اسم رجل. قوله: "فإنك والتأين" هو في نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحتية فنون وفسره البعض تبعاً لبعض نسخ شواهد العيني بالمراقبة وعد في القاموس من معانيه أن تعيب الإنسان في وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة. وفي بعض نسخ شواهد العيني رسمه بالنون بعد الهمزة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر. قال البعض: وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأين وخيران في البيت اللاحق ويروى البيت:

= ص 270؛ والمحتسب 1/ 219.

698- عجزه:

يخال الفزار يراخي الأجل

والبيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 208؛ وخزانة الأدب 8/ 127؛ والدرر 5/ 252؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 394؛ وشرح التصريح 2/ 63؛ وشرح شذور الذهب ص 496؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 136؛ وشرح ابن عقيل ص 411؛ وشرح المفصل 6/ 59، 64؛ والكتاب 1/ 192؛ والمقرب 1/ 131؛ والمنصف 3/ 71؛ وجمع الهوامع 2/ 93.

699- البيت من الطويل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص 464؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 60؛ والكتاب 1/ 193؛ والمرار الأسدي أو لزغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح ص 136؛ وشرح المفصل 6/ 64؛ والمقاصد النحوية 3/ 40، 501؛ ومالك بن زغبة في خزانة الأدب 8/ 128، 129؛ والدرر 5/ 255؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 412؛ واللمع ص 271؛ والمقتضب 1/ 14؛ وجمع الهوامع 2/ 93.

700- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 412؛ وشرح عمدة الحافظ ص 697؛ ولسان العرب 8/ 404 "وقع"؛ والمقاصد النحوية 3/ 524.

إن كان فعل مع أن أو ما يحل ... محله ولاسم مصدر عمل

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب.

تنبيه: لا خلاف في إعمال المضاف، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف. والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيون، فإن وقع بعده مرفوعه أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمّر. وأما الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين "إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله" أي المصدر إنما يعمل في موضعين: الأول أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله نحو ضرباً زيداً. وقوله:

701- فندلاً زريق المال ندل الثعالب

وقوله:

702- يا قابل التوب غفراً مآثم قد ... أسلفتها أنا منها خائف وجل

فما لك والتأنيب عروة بعد ما

إلخ ويروى وعاك بالواو أي حفظك بدل دعاك. وشوارع ممتدة. قوله: "وقد أشار إلى ذلك" أي إلى كون الأول أكثر والثاني كثيراً والثالث قليلاً لا إلى ذلك مع كون الثاني أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير إلى الأقيسة. قوله: "أي المصدر إنما يعمل إلخ" لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها. قوله: "في موضعين" أي لا في غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الأمثلة لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيدا ضرب عمرو بكراً. قوله: "بدلاً من اللفظ بفعله" اختلف فيه فقيل: لا ينقاس عمله وقيل: ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط وقيل: والإنشاء نحو حمداً لله والوعد نحو:

قالت نعم وبلوغاً بغية ومني

701- قبله:

يمرون بالدهنا خفاً عياهم ... ويرجعن من دارين بحر الحقائق

على حين ألهى الناس جل أمورهم

والبيتان من الطويل وهما أو أحدهما لأعشى همدان في الحماسة البصرية 2/ 262،
263؛ ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه 1/ 371، 372؛ ولأعشى همدان
أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية 3/ 46؛ وهما في ملحق ديوان الأحوص

ص215؛ وملحق ديوان جرير ص1021؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص293؛ وأوضح
المسالك 2/ 218؛ وجمهرة اللغة ص682؛ والخصائص 1/ 120؛ وسر صناعة
الإعراب ص507؛ وشرح التصريح 1/ 331؛ وشرح ابن عقيل ص289؛ والكتاب
1/ 115؛ ولسان العرب 9/ 70 "خشف"، 11/ 653 "ندل".
702- البيت من البسيط.

(430/2)

.....

فزيّداً والمال ومآثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح. والثاني أن يصح
تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون مقدراً بأن والفعل أو بما والفعل، وهو
المراد هنا فيقدر بأن إذا أريد المضى أو الاستقبال نحو عجبت من ضربه زيداً أمس أو
غداً، والتقدير من أن ضربت زيداً أمس أو من أن تضربه غداً. ويقدر بما إذا أريد الحال
نحو عجبت من ضربه زيداً الآن أي مما تضربه.
تنبيهات: الأول ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو علمت ضربه زيداً،
فالتقدير علمت أن قد ضربت زيداً فإن مخففة لأنها واقعة بعد علم، والموضع غير صالح
للمصدرية. الثاني ظاهر قوله إن كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله في التسهيل غالباً.
وقال في شرحه: وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب

والتوبيخ نحو:

وفاقا بنى الأهواء والغى والهوى

قوله: "وجل" أي خائف فهو تأكيد لما قبله. قوله: "نصب بالمصدر" واختلف في ناصب
المصدر ففي الإيضاح أنه مفعول به عند سيبويه أي ألزم ضرباً وغيره يراه منصوباً
باضرب. ا. هـ. دماميني ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلاً من اللفظ بفعله إنما يظهر
على مذهب غير سيبويه. قوله: "ويقدر بما إلخ" إنما خص تقدير ما بإرادة الحال مع
صحة تقديرها عند إرادة الماضي والاستقبال أيضاً إثارة للأدل على المضى مع الماضي
وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لأنها مع الماضي للمضى ومع المضارع للاستقبال
بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقاً كما أفاده شارح الجامع. فاندفع اعتراض

الدمامي وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة. قوله: "أن المخففة" قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذي دعاه في التسهيل للذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقدير ما سائغ بعد أفعال العلم. قوله: "نحو علمت ضربك زيدا" إما أن تكون علمت في المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد وإما أن تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثاني محذوفا تقديره حاصلًا مثلًا أو يقال: المصدر المقدر بأن المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر. قوله: "والموضع غير صالح للمصدرية" أي لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه. ا. هـ. سم. قوله: "وقد جعله في التسهيل غالبًا" عبارته فيه والغالب إن لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة والمصدرية أو ما أختها. ا. هـ. قوله: "وليس تقديره إلخ" أي بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضربي زيدا قائما وإن إكرامك زيدا حسن، وكان تعظيمك زيدا حسنا ولا إعراض عن أحد إلا أن يقال: التقدير سائغ في الأصل وإن امتنع لعراض وقوعه في هذه المواضع التي التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرية والفعل لأنهم كما قاله الدمامي لا يقولون إن اضرب زيد قائما ولا يوقعون أن وصلت بها بعد إن إلا

(431/2)

.....

أن يكون كذلك. ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: سمع أذني أخاك يقول ذلك الثالث لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب. أحدها أن يكون مظهرًا فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في الجور وقياسه في الظرف. ثانيها أن يكون مكبراً فلو صغر لم يعمل. ثالثها أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل. وأما قوله:

703- يحايي به الجلد الذي هو حازم ... بضربة كفيه الملا نفس راكب

فشاذ. رابعها أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبي ضربك المبرح

مفصولة بالخبر ونحوه نحو: {إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى} [طه: 118] ، ومثل إن

كان ولا يوقعون الحرف المصدري وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذي يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدماميني وشارح الجامع.

قوله: "سمع أذني أخاك يقول ذلك" حال كالحال في ضربي العبد مسيئاً فالتقدير سمع أذني أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ وإن زعمه البعض. وإنما لم يكن المصدر هنا مقدراً بما أو أن المخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد، وإنما لم يكن مقدراً بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضي أنه سيحصل لأنها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض، وفيه نظر إذ تقدير أن والماضي لا يقتضي أن السمع سيحصل فتدبر. قوله: "فلو أضمر لم يعمل" لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مروري بزيد حسن وهو بعمره قبيح. وتوقف البهوتي هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضاً نحو مكرم زيدا عالم وهو بكراً جاهل أو يعمل اتفاقاً أو لا يعمل اتفاقاً. وقول الدماميني لم أرَ أحداً حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمراً يمنع الاحتمال الثاني ويضعف الأول ويقوي الثالث. قوله: "فلو صغر لم يعمل" لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل وقيل يعمل مصغراً ويوافقهُ رويداً. قوله: "غير محدود" أي دال على المرة. قوله: "فلو حد بالتاء" أي تاء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حينئذٍ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل فلو كانت التاء في أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة حينئذٍ فلا يكون محدوداً. قوله: "يحايي" أي يحى به أي بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوي فاعل، والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب. والشاهد في نصبه بضربة ونفس مفعول يحايي يصف الشاعر مسافراً معه ماء فتيماً وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا.

قوله: "أن يكون غير منعوت إلخ" أي لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل

703- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في حاشية يس 2/ 62؛ والدرر 5/ 243؛ وشرح قطر الندى ص 263؛ والمقاصد النحوية 3/ 527.

.....

زيدًا لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به معمول المتأخر. فلو نعت بعد تمامه لم يمنع. والأولى أن يقال: غير متبوع بدل غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك. خامسها أن يكون مفردًا. وأما قوله:

704- قد جربوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامة إلا المجد والنفعا فشاذ. وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأن يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع فاشتراط كونه حالًا أو مستقبلاً لأتهما مدلولاً المضارع "ولاسم مصدر عمل" واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديرًا دون عوض من بعض ما في

وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل. قوله: "قبل تمام عمله" أي بذكر سائر متعلقاته. قوله: "بمنزلة الصلة من الموصول" إنما قال بمنزلة نظرًا إلى حال التصريح بالمصدر لأن معمول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وإن كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الأولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا. قوله: "فلا يفصل بينهما" أي بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالأولى الأجنبي ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى: {إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ} [الطارق: 8، 9]، معمولاً لرجع للفضل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة. قوله: "أن يكون مفرداً" أي لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل. وجوز عمله مجموعاً جماعة منهم ابن عصفور والناظم. وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبي زيدا ضرب عمرو. نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلاً من اللفظ بفعله نحو زيدا ضرباً أو كان معمول طرفاً وهو الراجح وبقي منها أيضاً ذكره فلا يعمل محذوفاً على الأصح كما في الهمع وغيره. قوله: "تجاربهم" بكسر الراء جمع تجربة. والفنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء. قوله: "ولاسم مصدر عمل" أي مضافاً أو مجرداً أو مع أل كما أفاده سم. قوله: "في الدلالة على معناه" أي معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والكحل بضم أولهما فإن كلا منهما وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات. ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذي يدل عليه قولنا

اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن مضوعوه
المصدر نفسه. قوله: "دون عوض"

704- البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص159؛ وتذكرة النحاة
ص463؛ وشرح عمدة الحفاظ ص694؛ ولسان العرب 1/ 261 "جرب"، 8/ 257
"فنع"؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 394؛ والخصائص 2/ 208.

(433/2)

فعله كذا عرفه في التسهيل، فخرج نحو قتال فإنه خلا من ألف قاتل لفظاً لا تقديرًا
ولذلك نطق بها في بعض المواضع، نحو قاتل قيتالاً وضارب ضيراباً، لكنها انقلبت ياء
لانكسار ما قبلها، ونحو عدة فإنه خلا من واو وعد لفظاً وتقديرًا، ولكن عوض منها
التاء فهما مصدران لا اسما مصدر بخلاف الوضوء، والكلام من قولك توضأ وضوءًا
وتكلم كلامًا فإنهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظاً وتقديرًا من بعض ما في
فعلهما، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضحًا، وبزيادة نحو
أعلم إعلامًا. ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع: علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا
لا يعمل اتفاقًا وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة. وهذا كالمصدر اتفاقًا.
ومنه قوله:

705- أظلوم إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلام تحية ظلم

متعلق بخلوه. قوله: "ما في فعله" أي من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده.
قوله: "ونحو عدة إلخ" أي ونحو تعلima وتسليما فإن التاء عوض عن إحدى اللامين.
وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض
كالانطلاق والإكرام والاستخراج. فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرًا وقد يكون
أولاً. قوله: "خلوهما لفظًا وتقديرًا" أي من غير عوض كما يفهم مما قدمه. قوله: "من
بعض ما في فعلهما" أي وهو التاء وأحد حرفي التضعيف والمدة فيهما ليست عوضا لما
علمت. قوله: "بمساواة إلخ" فإن نقص عن فعله فإن عوض عن الناقص أو قدر فيه

فمصدر وإلا فاسم مصدر كما علم. قوله: "علم" قال في الهمع: اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشيعاء ولا يوصف. قوله: "نحو يسار وفجار وبرة" الأول علم ليسر مقابل العسر. والثاني علم للفجور. والثالث علم للبر. واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو إنما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر. أما إذا كان فعلهما أفجره وأبره أي صيره ذا فجور وذا بر فلا. قوله: "وهذا لا يعمل اتفاقاً" أي وإن كان ظاهر إطلاق المتن عمله، إلا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك. ويشكل عليه أن مصابكم رجالاً لأن ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدر والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الأصل وإن عرض منعه بوقوع المصدر اسم إن، أو أن اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه. قوله: "وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة" تبع فيه ابن الناظم والتوضيح. والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه

705- البيت من الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص 91؛
والاشتقاق ص 99، 151؛ والأغاني 9/ 225؛ وخزانة الأدب 1/ 454؛ والدرر 5/
258؛ ومعجم ما استعجم ص 504؛ وللعرجي في ديوانه ص 193؛ ودرة الغواص
ص 96؛ ومغني اللبيب 2/ 538؛ وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة 1/=

(434/2)

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فإنها مصدر، وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف، فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون والبغداديون ومنه قوله:

706- أكفرا بعد رد الموت عني ... وبعد عطائك المائة الرتعا
وقوله:

707- بعشرتكم الكرام تعد منهم

وقوله:

708- قالوا كلامك هندًا وهي مصغية ... يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

مصدر لا اسم مصدر بل سيأتي في كلامه أيضا في آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول. وهذا مما يقتضيه التعريف السابق. قوله: "والحمدة" بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصريح، وسيأتي في آخر أبنية المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس. قوله: "أظلوم" الهمة للنداء ومصابكم مصدر ميمي بمعنى أصابتكم مضاف إلى فعله، ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت له، وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا، وظلم خبر إن. قوله: "وغير هذين" أي العلم وذو الميم المزيدة لغير مفاعلة. قوله: "وهو مراد الناظم" هذه دعوى بلا دليل، إذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراد له فتدبر. قوله: "المائة الرتاعا"

= 284؛ وشرح التصريح 2/ 64؛ وشرح شواهد المغني 2/ 892؛ والمقاصد النحوية 3/ 502؛ ولأبي دهيل الجمحي في ديوانه ص 66؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 226؛ وأوضح المسالك 3/ 210؛ وشرح شذور الذهب ص 527؛ وشرح عمدة الحافظ ص 731 ومجالس ثعلب ص 270؛ ومراتب النحويين ص 127؛ وجمع الهوامع 2/ 94.

706- البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص 37؛ وتذكرة النحاة ص 456؛ وخزانة الأدب 8/ 136، 137؛ والدرر 3/ 62؛ وشرح التصريح 2/ 64؛ وشرح شواهد المغني 2/ 849؛ وشرح عمدة الحافظ ص 695؛ ولسان العرب 8/ 38 "عطا"، 9/ 141 "رهف"؛ ومعاهد التنصيص 1/ 179؛ والمقاصد النحوية 3/ 505؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 411؛ وأوضح المسالك 3/ 211؛ والدرر 5/ 262؛ وشرح شذور الذهب ص 528؛ وشرح ابن عقيل ص 414؛ ولسان العرب 8/ 163؛ "سمع"، 15/ 138 "غنا"؛ وجمع الهوامع 1/ 188، 2/ 95.

707- عجزه:

فلا ترين لغيرهم الوفاء

والبيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 527.

708- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص 34.

وبعد جره الذي أضيف له ... كمل بنصب أو برفع عمله

وقوله:

709- لأن ثواب الله كل موحد ... جنائاً من الفردوس فيها يخلد

وقول عائشة -رضي الله عنها: من قبله الرجل زوجته الوضوء.

تنبيه: إعمال اسم المصدر قليل. وقال الصيمري: إعماله شاذ وقد أشار الناظم إلى قلته بتكثير عمل "وبعد جره الذي أضيف له كمل بنصب أو برفع عمله" اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال: الأول أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله نحو: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} [البقرة: 251، الحج: 40]. الثاني عكسه نحو أعجبنى شرب العسل زيد. ومنه قوله:

710- قرع القوافيز أفواه الأباريق

بكسر الراء أي الرائعة من الإبل. قوله: "جنائاً" مفعول ثانٍ لثواب. قوله: "قليل" أي وإن كان قياسياً كما يؤخذ من المقابلة. قوله: "كمل بنصب أو برفع عمله" أي إن أردت التكميل كما سيذكره الشارح فالأمر للإباحة لا للوجوب، ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب في باب ظن إذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف في باب ظن:

ولا تجز هنا بلا دليل ... سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا. وأو مانعة خلوّ فتجوز الجمع فتدخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معاً. قوله: "خمسة أحوال" هذه الأحوال التي ذكرها ظاهرة في مصدر المتعدي لواحد أما مصدر المتعدي لاثنتين أو ثلاثة فتجوز إضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه. وأما مصدر اللازم فتجوز إضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايضة. قوله: "قرع القوافيز إلخ" صدره:

709- البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص339؛ والدردر 5/

263؛ وشرح عمدة الحفاظ ص694؛ ولسان العرب 6/ 164 "فردوس"؛ وبلا نسبة

في شرح شذور الذهب ص529؛ وجمع الهوامع 2/ 95.

710- صدره:

أفنى بلادي وما جمعت من نشب
والبيت من البسيط، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ص60؛ والأغاني 11/ 259؛
وخزانة الأدب 4/ 491؛ والدرر 5/ 256؛ وشرح التصريح 2/ 64؛ وشرح شواهد
المغني 2/ 891؛ والشعر والشعراء ص565؛ ولسان العرب 5/ 396 "ققز"؛
والمؤتلف والمختلف ص56؛ والمقاصد النحوية 3/ 508؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق
ص338؛ والإنصاف 1/ 233؛ وأوضح المسالك 3/ 212؛ وشرح شذور الذهب
ص493؛ واللمع ص271؛ ومغني اللبيب 2/ 536؛ والمقتضب 1/ 21؛ والمقرب
1/ 130؛ وجمع الهوامع 2/ 94.

(436/2)

وقوله:

711- نفى الدراهم تنقاد الصياريف

وليس مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم ففي الحديث "حج البيت من استطاع إليه
سبيلاً"، أي وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل. الثالث أن

أفنى تلادي وما جمعت من نشب التلاد

بكسر الفوقية المبدلة من الواو. والتلاد كأمير المال القديم وضده الطارف والطريرف.
والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار. والقوافيز بقافين وزاي
معجمة جمع قاقوزة وهي القدح التي يشرب فيها الخمر. وأفواه بالرفع فاعل قرع. قوله:
"نفى الدراهم" صدره:

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة

الضمير للناقاة والهاجرة وقت اشتداد الحر، وذلك منتصف النهار. ونفى مفعول مطلق
والدراهم جمع درهام لغة في الدرهم فالياء ليست للإشباع بل هي منقلبة عن ألف
المفرد بخلاف ياء الصياريف جمع صيرف. وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى
نقد وهو مرفوع فاعل نفى. قوله: "ففي الحديث إلخ" عدل عن الاستدلال بآية، {وَلِلَّهِ

عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا { [آل عمران: 97] ، لعدم تعيين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطته لفهمه أي من استطاع منهم وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أي فعليه أن يحج، أو شرطية جوابها محذوف أي فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لأن المعنى حينئذٍ والله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا. وأجيب عنه بأن الفساد مبني على كون آل في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكرى لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم، فالمعنى حج المستطيعين البيت

711- صدره:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة

والبيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف 1/ 27؛ وخزانة الأدب 4/ 424،
426؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 25؛ وشرح التصريح 2/ 371؛ والكتاب 1/ 28؛
ولسان العرب 9/ 190 "صرف"؛ والمقاصد النحوية 3/ 521؛ وليس في ديوانه، وبلا
نسبة في أسرار العربية ص 45؛ والأشباه والنظائر 2/ 29؛ وأوضح المسالك 4/ 376؛
وتخليص الشواهد ص 169؛ وجمهرة اللغة ص 741؛ ورصف المباني ص 12، 446؛
وسر صناعة الإعراب 2/ 769؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1477؛ وشرح
ابن عقيل ص 416؛ وشرح قطر الندى ص 268؛ ولسان العرب 1/ 683 "قطرب"،
2/ 295 "سحج"، 3/ 425 "نقد"، 8/ 211 "صنع"، 12/ 199 "درهم"، 15/
338 "نفي"؛ والمقتضب 2/ 258؛ والممتع في التصريف 1/ 205.

(437/2)

وجر ما يتبع ما جر ومن ... راعى في الاتباع المحل فحسن

يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو: {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ} [التوبة: 114]
{رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ} [إبراهيم: 40] ، الرابع نحو: {لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ}

[فصلت: 49] . الخامس أن يضاف إلى الطرف فيرفع وينصب كالمثون نحو أعجبي
انتظار يوم الجمعة زيد عمرًا.

تنبيه: قوله: كمل ينصب إلى آخره يعني إن أردت، لما عرفت من أنه لا غير لازم "وَجَر" ما يتبع ما جر "مراعاة للفظه وهو الأحسن" ومن راعى في الاتباع المحل فحسن " فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلاً فمحلّه رفع وإن كان مفعولاً فمحلّه إن قدر بأن وفعل الفعل، ورفع إن قدر بأن وفعل المفعول، فتقول: عجبت من ضرب زيد الطريف بالرفع. ومنه قوله:

712- حتى تهجر في الرواح وهاجها ... طلب المعقب حقه المظلوم

وأجب لله على هؤلاء المستطيعين. من المغني والدمامي عليه. قوله: {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ
إِبْرَاهِيمَ} أي ربه.

قوله: {رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ} أي إياك. قوله: "فيرفع وينصب" أي مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما. قوله: "لما عرفت" أي من بيان الأحوال الخمسة إذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل قال الدماميني لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهي ما إذا كان اسماً للكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لأن عدم ذكره يفضي إلى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبني كون قائم بحذف المرفوع. ا. هـ. قوله: "وَجَر ما يتبع ما جر" أي جر تابع المجرور الذي هو ما أضيف إليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما في التسهيل قال الدماميني: كما في أعجبي إكرامك وزيد فإن جر التابع يؤدي إلى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو ممنوع. ا. هـ. ولا يخفى أنه إنما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا إعادة الخافض. قوله: "فحسن" أي فهو يعني ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك. قوله: "حتى تهجر إلخ" حتى غائية وتهجر سار في الهاجرة، وضميره للحمار الوحشي، والرواح ما بين الزوال والليل. وهاجها أثارها في طلب الماء والضمير لأتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشي. وطلب

712- البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص128؛ والإنصاف 1/

223؛ وخزانة الأدب 2/ 242، 245، 8/ 134؛ والدرر 6/ 118؛ وشرح

التصريح 2/ 65؛ وشرح شواهد الإيضاح ص133؛ وشرح المفصل 6/ 66؛ ولسان

العرب 1/ 614؛ والمقاصد النحوية 3/ 512؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/

214؛ وجمهرة اللغة ص364؛ وخزانة الأدب 8 / 134؛ وشرح ابن عقيل ص417؛
وشرح المفصل 2 / 42، 46؛ وجمع الهوامع 2 / 145.

(438/2)

فرفع المظلوم على الاتباع لحل المعقب. وقوله:

713- السالك الثغرة اليقظان سالكها ... مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل
الفضل اللابسة ثوب الخلوة، وهو نعت للهلوك على الموضع لأنها فاعل المشي. وتقول:
عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله:
714- قد كنت داينت بها حسناً ... مخافة الإفلاس والليانا
ولو قلت: واللحم بالرفع جاز على معنى من أكل الخبز واللحم.
تنبيه: ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين

المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب
من عقب في الأمر إذا طلبه مجدداً. وحقه مفعول المصدر. والمظلوم بالرفع مصدر نعت
للمعقب على محله.

قوله: "السالك" خبر بعد خبر لأنت في بيت قبله. والثغرة بضم المثناة وسكون الغين
المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعوليه للسالك وبالجر على إضافة السالك
واليقظان نعت سبي للثغرة ففيه أيضاً الوجهان. ومشى الهلوك مفعول مطلق لمحذوف أي
يمشي مشي الهلوك كما قاله العيني وتبعه البعض. ولك أن تجعله عامله السالك على حد
قعدت جلوساً. والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة. وجملة عليها
الخيعل حال. والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا
كم له. وقيل قميص قصير. والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة
على ما في الشرح نعت للهلوك على محله. وفي شرح الهذليات أنه الخيعل ليس تحت
إزار، قال العيني: هذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد. قوله:
"قد كنت داينت بها إلخ" الضمير للقنية أي أخذتها في دين لي على حسان. والليان
بفتح اللام أكثر من كسرهما المطل.

713- البيت من البسيط، وهو للمتنخل الهذلي في تذكرة النحاة ص346؛ وخزانة الأدب 5/ 11؛ وشرح أشعار الهذليين 3/ 1281؛ والشعر والشعراء 2/ 665؛ ولسان العرب 11/ 210 "حفل"، 11/ 526 "فضل"؛ والمعاني الكبير ص543؛ والمقاصد النحوية 3/ 516؛ وللهذلي في الخصائص 2/ 167؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 611؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 5/ 101، 103؛ والدرر 3/ 60، 6/ 189؛ وشرح عمدة الحافظ ص701؛ وجمع الهوامع 1/ 187، 2/ 145.

714- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص187؛ والكتاب 1/ 191، 192؛ ولزيادة العنبري في شرح التصريح 2/ 65؛ وشرح المفصل 6/ 65؛ وله أو لرؤية في الدرر 6/ 190؛ وشرح شواهد الإيضاح ص131؛ وشرح شواهد المغني 2/ 869؛ والمقاصد النحوية 3/ 520؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 215؛ وخزانة الأدب 5/ 102؛ وشرح ابن عقيل ص418؛ وشرح المفصل 6/ 69؛ ومغني اللبيب 2/ 476؛ وجمع الهوامع 2/ 145.

(439/2)

.....

وطائفة من البصريين. وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الاتباع على المحل. وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر.

خاتمة: قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته، وأنه إن ورد ما يوهم ذلك أول. فما يوهم التقدم قوله:

715- وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان

فليت اللام من قوله للذلة متعلق بإذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور. والتقدير وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان. وهذا التقدير نظير ما في

قوله: "أنه لا يجوز الاتباع على المحل" أي اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مرعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعا أو نصبا إلا إذا كان محلى بأل أو منونا أو مضافا إلى غير تلك الكلمة وغير متبوعها. قاله الشمني. قوله: "فأجاز في العطف والبدل إلخ" لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف ثائم مقام إعادة فيكونان أقوى مما بعدهما. قوله: "والتأويل" أي يجعل المرفوع فاعلا لمخذوف والمنصوب مفعولا لمخذوف خلاف الظاهر لأن الأصل عدم الحذف. قوله: "المقدر بالحرف المصدر والفعل" سيأتي مقابله في آخر الباب أما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله. قوله: "فلا يتقدم ما يتعلق به عليه" قال الرضي: أنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه. قال الله تعالى: {وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ} [النور: 2] ، وقال: {فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ} [الصفات: 102] ، ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشيء حكمه حكم ما قدر به. ا. هـ. ومما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقا بمحذوف حال من المصدر. قوله: "بأجنبي" هو ما ليس متعلقا بالمصدر ولا متمما له كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الأجنبي ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربي حسن زيدا في الدار، ويجوز ضربي زيدا في الدار حسن كغير الأجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بما لأنهم أجروها مجرى غير الأجنبي.

715- البيت من الهزج، وهو للفند الزماني "شهل بن شيبان" في أمالي القالي 1/ 260؛ وحماسة البحري ص56؛ وخزانة الأدب 3/ 431؛ والدرر 5/ 250؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص38؛ وشرح شواهد المغني 2/ 944؛ والمقاصد النحوية 3/ 122؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 147؛ وجمع الهوامع 2/ 93.

(440/2)

نحو: {وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ} [يوسف: 20] ، ومما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعالى: {إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ} [الطلاق: 9] ، فليس يوم منصوبا يرجعه

كما زعم الزمخشري، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله والإخبار عن موصول قبل تمام صلته. والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه {يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ} [الطلاق: 9] ، ومنه أيضًا قوله:

716- المن للذم داع بالعطاء فلا ... تمنن فتلفى بلا حمد ولا مال
فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمن ليكون التقدير المن بالعطاء داع للذم وإن كان المعنى عليه لفساد الإعراب لأنه يستلزم المحذورين المذكورين. فالمخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف. كأنه قيل المن للذم داع المن بالعطاء. فالمن الثاني بدل من المن الأول فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه. أما المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله. فالأصح أنه مساوٍ لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه لأنه ليس بمنزلة موصوف ولا معموله بمنزلة صلته. والله أعلم.

قوله: "نظير ما في نحو إلخ" أي نظير التقدير الكائن في نحو إلخ إذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين فيه. قوله: "أنه" أي الخالق المفهوم من خلق إذ من المعلوم أن لا خالق سواه.
قوله: "على رجعه" في الهاء وجهان: أحدهما أنه ضمير الإنسان أي على بعثه بعد موته والثاني أنه ضمير الماء أي رجع المني في الإحليل أو الصلب. ١. هـ. شمني. قوله: "الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله" أجاب بعضهم كابن الحاجب بأن الفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفاً كالأية لاتساعهم فيه. قوله: "والإخبار عن موصول إلخ" المراد الإخبار معنى لا لفظاً فإن المعنى أن رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله: عن موصول أي عن متضمن موصول وهو المصدر لأنه في تأويل أن والفعل وقوله: قبل تمام صلته أي بالظرف. قوله: "يرجعه" بفتح الياء لمناسبة المصدر من رجع المتعدي كما في قوله تعالى: {فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ} [التوبة: 83] . قوله: "لفساد الإعراب" علة لقوله: فليست إلخ والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالأجنبي والإخبار عن الموصول قبل تمام صلته. قوله: "في تحمل الضمير" أي على القول بأن العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بأن العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر. قوله: "وجواز إلخ" اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه في المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملاً أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فممتنع التقديم قال الدماميني: لأن ضرباً حينئذٍ بمعنى أن تضرب.

(441/2)

إعمال اسم الفاعل:

كفعله اسم فاعل في العمل ... إن كان عن مضيه بمعزل

إعمال اسم الفاعل:

"كفعله فاعل في العمل" واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي، كذا عرفه في التسهيل. فالصفة جنس. والدالة على فاعل لإخراج اسم المفعول وما بمعناه. وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لإخراج الجارية على الماضي نحو فرح. وغير الجارية نحو كريم. وفي التذكير والتأنيث لإخراج نحو أهيف فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير. ولمعناه أو معنى لإخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة

إعمال اسم الفاعل:

قوله: "في العمل" أي عمل التعدي إن كان فعله متعديا وعمل اللزوم إن كان فعله لازما، وإنما قال في العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز إضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفي أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبرا عن مثنى أو وصفا له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو هذان ضارب زيدا ومكرمه، وجاء رجلا ضارب زيدا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر. قوله: "على فاعل" أي فاعل حدث تلك الصفة. قوله: "جارية" أي في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الأصل كما في يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أي في حالتيهما. قوله: "لمعناه" أي مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجديدي كما تقدم في باب الإضافة. قوله: "وما بمعناه" كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب الأمير أي مضروبه.

والحكم على هذا بالخروج الذي هو فرع من الدخول لأنه صفة تأويلا فيكون داخلا في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أي مضحوك عليه فإن فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أي ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة. قال الكرماني في شرحه على البخاري وهذه قاعدة كلية. قوله: "وغير الجارية" أي على شيء من الأفعال.

قوله: "نحو كريم" أي ونحو ضراب وضروب ومضراب. قوله: "إلا في التذكير" أي لأن مؤنثه هيفاء. قوله: "لإخراج نحو ضامر الكشح إلخ" أي لأن الصفة المشبهة للاستمرار الدوامي. قوله: "من الصفة المشبهة" أي الجارية على المضارع في الحركات والسكنات وإلا ففرح وكريم وأهيف أيضا صفات مشبهة ولا تنافي بين ما هنا من إخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم

(442/2)

وولي استفهامًا أو حرف ندا ... أو نفيًا أو جا صفة أو مسندا

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم "إن كان عن مضيه بمعزل" بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه إنما عمل حملاً على المضارع وهو كذلك "وولي" ما يقربه من الفعلية بأن ولي "استفهامًا" ملفوظًا به نحو أضارب زيد عمرًا. وقوله: أمنجز أنتمو وعدًا وثقت به

أو مقدر نحو مهين زيد عمرًا أم مكرمه "أو حرف ندا" نحو يا طالعًا جبلاً. والصواب أن النداء ليس من ذلك والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلاً طالعًا جبلاً "أو نفيًا" نحو ما ضارب زيد عمرًا "أو جا صفة" إما مذكور نحو مررت برجل قائد بغير، ومنه الحال نحو جاء زيد راكبًا فرسًا أو محذوف وسيأتي "أو مسندًا" لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو زيد مكرم عمرًا وإن زيدًا مكرم عمرًا، فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل بأن كان بمعنى الماضي خلافًا للكسائي ولا حجة له في:

المشهور وما سيأتي باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا. قوله: "إن كان عن مضيه" أي مضي حدثه بمعزل أي في مكان عزل أي إبعاد والمكان هنا مجازي بمعنى التركيب ومن

مضيه متعلق بمعزل لأنه وإن كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لأنه يكتفي بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك: رأيت مدخلك إلى الدار فبطل منع البعض صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه. قوله: "بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال" مثل ذلك ما إذا كان بمعنى الاستمرار التجديدي كما تقدم وكلام الناظم شامل له. قوله: "وهو" أي المضارع كذلك أي بمعنى الحال أو الاستقبال. قوله: "نحو مهين" أي أمهين بدليل أم، وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدّر نصها استفهاما نحو أضراب زيدا عمرا وقوله: أمنيّز أنتم وعدا وثقت به

أو حرف نداء. ا. هـ وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتي قبيل قول المصنف وإن يكن صلة أل إلخ. قوله: "والصواب أن النداء ليس من ذلك" أي من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل. وأجيب بأن المصنف لم يدّع أنه مسوغ بل أن الوصف إذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا ينافي كون المسوّغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وإنما صرح بذلك حينئذٍ مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت محذوف إلخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل. قوله: "أو نفيا" أي أداة نفى ولو تأويلا نحو إنما قائم الزيدان أي ما قام إلا الزيدان سم. قوله: "ومنه الحال" أي لأنه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الأعم. قوله: "بأن كان بمعنى الماضي" فلا تقول: أنا ضارب زيدا أمس إذ لا يقال: أنا أضرب زيدا أمس حتى قال بعضهم: لا شيء علي من قال: أنا قاتل زيدا أمس لأنه لا ينصب ماضيا. ا. هـ. فإرضي. ثم قال: ولا يقال إن الوصف عمل ماضيا في نحو كان زيد آكلا طعامك لأن الأصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية

(443/2)

{وَكَلْبُهُمْ بِاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ} [الكهف: 18] ، فإنه على حكاية الحال. والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو ونقلبهم ولم يقل: وقلبناهم. أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافاً للكوفيين والأخفش. فلا يجوز ضارب زيد أمس. تنبيهان: الأول هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به. وأما رفعه

الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين. وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور. وأما المضممر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه. وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد. الثاني من شروط أعمال اسم الفاعل المجرد أيضًا أن لا يكون مصغرًا ولا موضوعًا.

التركيب السابق ذكره ابن إياز. ا. هـ. وقوله قصد حكاية التركيب السابق أي فدخلت كان بعد العمل. قوله: "على حكاية الحال" في حكاية الحال الماضية طريقتان: الأولى وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعا في زمن المتكلم، الثانية وهي طريقة الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال. قال بعضهم لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا وفي كلامهم ما يؤيده.

تنبيه: في النكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم. قوله: "بدليل ما قبله" وبدليل أن الواو في وكتبهم حالية إذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك. قوله: "فلا يجوز ضارب زيدا أمس" أي لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل لأنه يعلم منه بالأولى عدم العمل إذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ إسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعني قوله أو لم يعتمد على شيء مما سبق. وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض: كان الأولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر. ا. هـ. لأنه مبني على أن قوله: فلا يجوز ضارب زيدا أمس تفريع على قوله: أو لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فتفطن. وعبارة الهمع ضارب زيدا عندنا. قوله: "هذا الخلاف" أي الذي بين الجمهور والكسائي. قوله: "دون أل" حال من الماضي أما الماضي المقرون بأل فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم.

قوله: "إلى أنه يرفعه" قال السيوطي: وهو الأصح لكن بشرط اعتماده على نفي أو استفهام أو موصوف أو مسند إليه، وحينئذٍ فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع. وقول المغني: إن اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم مجموع الأمرين وإلا فلا اعتماد شرط عند الجمهور للعمل في المرفوع أيضا كذا قال الدماميني والشمي.

قوله: "وأما المضممر" أي البارز وأما المستتر فيرفعه

خلافًا للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم: أظني مرتحلًا، وسويرًا فرسخًا. لأن فرسخًا طرف يكتفي برائحة الفعل. وقال بعض المتأخرين: إن لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله:

ترقرق في الأيدي كميت عصيرها

حيث رفع عصيرها بكميت. ولا حجة له أيضًا على إعمال الموصوف في قوله:

717- إذا فاقد خطباء فرحين رجعت ... ذكرت سليمان في الخليط المزابل

بلا خلاف كما في التصريح. قوله: "المجرد" أي من أل أما المقرون بما فليس ما ذكر شرطاً فيه. قوله: "ولا موصوفاً" أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيدكر الشارح قولين آخرين. والصحيح كما في المغني التفصيل. قوله: "خلافًا للكسائي فيهما" محل الخلاف إنما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كميت عصيرها لأنه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كميت اسم فاعل مصغرا نظرا ظاهرا فاعرفه. ونسب في الهمع اعمال المصغر إلى الكوفيين إلا الفراء. وعبارته وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبه أن المعتبر شبهه الفعل في المعنى لا الصورة. قال ابن مالك في التحفة: وهو قوي بدليل اعماله محوّلًا للمبالغة اعتبارا بالمعنى لا للصورة وقاسه النحاس على التكسير. ا. ه. قوله: "لأنهما يختصان بالاسم" عورض بأن التشنية والجمع من خصائص الأسماء مع أنهما لا يمتنعان العمل وما أجيب به من أنهما جاءا بعد استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والنعت تحكم محض. قوله: "يكتفي برائحة الفعل" أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه. قوله: "ترقرق في الأيدي إلخ" صدره:

فما طعم راح في الزجاج مدامة

الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق أي تتلألأ في الأيدي صفة مدامة. وكميت بالجر صفة راح. وروي بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لأن كميت حينئذٍ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر. والكميت الذي يخالط حمرة سواد قاله العيني

مع زيادة. ويلزم على جعله كميّة صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقته بين الصفتين تحكم. وترقق بفتح التاء مضارع ترقيق الشيء أي تلاًّ ولمح حذف منه إحدى التائين. هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد ما مر. قوله: "إذا فاقد إلخ" فاقد فاعل لمحذوف يفسره المذكور أي إذا رجعت فاقد أي امرأة فاقد، خطباء بالمد أي بينة الخطب أي الكرب، فرخين أي

717- البيت من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية 3/ 560؛ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان العرب 3/ 337 "فقد"؛ "وفيه" الملبين بدل "المزاييل".

(445/2)

إذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد، والتقدير فقدت فرخين لأن فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيث فلا يعمل؛ إذ لا يقال: هذه امرأة مريض ولدها لأنه بمعنى النسب. قال في شرح التسهيل: ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيرها أن مذهب البصريين والفراء هو هذا

ولدين مفعول لفاقد فصل بينهما بالنعت. ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة: {إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ} [البقرة: 156]، والخليط المخالط. والمزاييل الملبين. قوله: "إذ فرخين" علة للنفي في قوله: ولا حجة.

قوله: "لأن فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيث" علة لمحذوف تقديره لا بفاقد لأنه إلخ. قال شيخنا في شرح الجامع للعلوي في باب الصفة المشبهة: إن المراد بالجران على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جارياً على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجران الموافقة في عدة الحروف والسكنات والحركات وإلا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومريض وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته. ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن المشبهة لا تكون إلا غير جارية على المضارع لأنها بمعنى الثبوت. وقول الشارح في التأنيث لبيان الواقع لكونه لا

يذكر. ١. هـ. فعلم ما في كلام البعض. وقوله: فلا يعمل إشارة إلى نتيجة القياس المحذوف كبراه. ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريا على فعله في التأنيث وما ليس جاريا على فعله في التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار إليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله: إذ لا يقال إلخ كان عليه أن يجعله نظيرا بأن يقول: كما لا يقال إلخ لاستدلالة على عدم عمل فاقد بما أشار إليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في كلام البعض. وقوله لأنه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله: لا يقال إلخ أي لأن مرضعا بمعنى النسب أي ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أي ذات فقد وذات حيض وذات طفل. وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيث عدم موافقته إياه في حقوق تاء التأنيث لأنه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ما قاله الشاطبي وعلله بأنه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنث بالتاء وليس بعلاجي كخائفة وجميلة. ثم يظهر أن فاقدًا ومرضعا يستعملان أيضا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والإرضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان. فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذي أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات والسكنات كما مر.

قوله: "قبل الصفة" أي قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدا عاقل. ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر في المصدر وشمل إطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معا نحو هذا زيدا ضارب أي ضارب والذي في الهمع أن المخالف في منعه الكسائي

(446/2)

وقد يكون نعت محذوف عرف ... فيستحق العمل الذي وصف وإن يكن صلة ففي المضى ... وغيره إعماله قد ارتضى

التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً "وقد يكون" اسم الفاعل "نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف" مع المنعوت الملفوظ به نحو: {مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ} [النحل: 69، فاطر: 28] ، أي صنف مختلف ألوانه. وقوله:

718- كناطق صخرة يومًا ليوهونها

أي كوعل ناطح. ومنه: ياطالعا جبلاً. أي يا رجلاً طالعاً جبلاً.
تنبيه: الاستفهام المقدر أيضاً كالملفوظ نحو مهين زيداً عمراً أم مكرمه أي أمهين "وإن
يكن" اسم الفاعل "صلة أل ففي المضى وغيره إعماله قد ارتضى" قال في شرح
الكافية: بل خلاف، وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف في التسهيل فقال: وليس نصب ما
بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضى خلافاً للمازني ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به
خلافاً للأخفش ولا بفعل مضمّر خلافاً لقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك.
والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل

وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل
قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الأصحاب ويمكن أن يقال: المراد قبل الصفة
وبعد الموصوف فلا معارضة أصلاً. قوله: "وقد يكون نعت محذوف" المراد بالنعت مطلق
الوصف فيشمل الحال. قوله: "عرف" أي بقرينة مقالية أو حالية. قوله: "أي كوعل
ناطق" بقرينة تمام البيت أعني:
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وهو ككتف وذهب التيس الجبلي. قوله: "إعماله قد ارتضى" أي من غير اشتراط
اعتماد كما في التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به
ابن معطي في ألفيته. قوله: "وليس نصب ما بعد المقرون بأل" أي لا بقيد كونه ماضياً
كما يفيد ما بعده فالأقوال الأربعة في مطلق اسم الفاعل فتأمل. قوله: "خلافاً للمازني
ومن وافقه" أي حيث خصوا النصب بالمضى أخذوا بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل
المقرون بأل بالذي فعل كذا. وأجيب بأن عدم تعرض سيبويه للذي بمعنى المضارع
لثبوت العمل له مجرداً فيعمل مع أل بالأولى. قوله: "خلافاً للأخفش" أي حيث ذهب
إلى ما ذكر. قال الدماميني: واللام حينئذٍ حرف تعريف لا

718- عجزه:

فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
والبيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص111؛ وشرح التصريح 2/ 66؛
والمقاصد النحوية 3/ 529؛ وبلا نسبة في الأغاني 9/ 149؛ وأوضح المسالك 3/
218؛ والرد على النحاة ص74؛ وشرح شذور الذهب ص501؛ وشرح ابن عقيل
ص421.

فعال أو مفعال أو فعول ... في كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ما له من عمل ... وفي فعيل قل ذا وفعل

"فعال أو مفعال أو فعول في كثرة عن فاعل بديل" أي كثيرًا ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير "فيستحق ما" كان "له من عمل" قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله:

719- أخوا الحرب لباسًا إليها جلالها

موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية. قوله: "في كثرة" أي في التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفًا كما يؤخذ مما يأتي أما فاعل فمحتمل للقلّة والكثرة. قوله: "عن فاعل" متعلق ببديل. قوله: "أي كثيرًا ما يحول إلخ" أخذ الكثرة من قوله بديل لأنه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله: وفي فعيل قل ذا وفعل

وفي كلامه إشارة إلى أن الإبدال بمعنى التحويل وأن في بمعنى اللام متعلقة ببديل. قوله: "لقصد المبالغة والتكثير" أفاد أنها لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس. وعطف التكثير على المبالغة تفسيري بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية. قوله: "فيستحق ما له من عمل" يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياسًا وهو الأصح. ا. هـ. شاطبي. وفي التصريح إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها. ويرد عليهم قول العرب: أما العسل فأنا شراب. ا. هـ. وقوله: ولمعناه أي لإفادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا في الجمع. وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلاً أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلاً لم أرَ في ذلك نقلاً. وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول وفعيل، وأبلغيه هذين على فعل فتدبر. قوله: "بالشروط المذكورة" أي في اسم الفاعل.

قوله: "أخا الحرب" كني به عن ملازمته الحرب. وإلى بمعنى اللام وأراد بجلالها دروعها

719- عجزه:

وليس بولاج الخوالمف أعقلا

والبيت من الطويل، وهو للقلاح بن حزن في خزانة الأدب 8/ 157؛ والدرر 5/
270؛ وشرح أبيات سيويه 1/ 363؛ وشرح التصريح 2/ 68؛ وشرح المفصل 6/
79، 80؛ والكتاب 1/ 111؛ ولسان العرب 11/ 83 "ثعل"؛ والمقاصد النحوية 3/
535؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 319؛ وأوضح المسالك 3/ 220؛ وشرح
شذور الذهب ص504؛ وشرح ابن عقيل ص423؛ والمقتضب 2/ 113؛ وجمع
الهوامع 2/ 96.

(448/2)

.....

وحكى سيويه: أما العسل فأنا شراب. وكقول بعض العرب: إنه لمنحار بوائكها. حكاه
أيضاً سيويه. وكقوله:

720- ضروب بنصل السيف سوق سمانها

وكقوله:

721- عشية سعدى لو تراءت لراهب ... بدومه تجر دونه وحجيج

قلي دينه واهتمام للشوق إنما ... على الشوق إخوان العزاء هيوج
"وفي فعيل قل ذا وفعل" كقوله:

والإضافة لأدنى ملابسة. قوله: "بوائكها" جمع بائكة وهي الناقة الحسنة. قوله: "بنصل
السيف" أي شفرته سوق سمانها الضمير للإبل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون
ذلك لإضعاف قوة الإبل ثم يذبحونها. قوله: "عشية" منصوب على الظرفية مضاف إلى
الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق
وتسمى دومة الجندل. تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه
والجملة صفة ثانية لراهب. والذي في شواهد العيني عنده بدل دونه. وحجيج جمع

حاج. قلى أي أبغض جواب الشرط. واهتاج أي ثار ونصب إخوان العزاء أي الصبر على المفعولية لهيوج قاله العيني. وما ذكره من أن تجرا وحجيجا جمعا تاجر وحاج وإن تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لأن الصحيح أن فعلا وفعلًا ليسا من صيغ الجمع. وهيوج مبالغة هائج من هاج المتعدي يقال: هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله في المصباح. قوله: "وفي فعيل قل ذا" أي الإبدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه في فعيل وفعل المحولين، لا في نحو خبير وبصير ونحو فرح وأشر مما وضع من أول الأمر على فعيل وفعل ولم يكن محولا عن شيء فإنه من الصفة المشبهة.

تنبيه: في الفارضي ما نصه: زاد ابن خروف إعمال فعيل كزيد شريب الخمر بالنصب وأجازه أيضا ابن ولاد حكاه أبو حيان. وشريب من المبالغة سمعا، ومثله كبار وعجاب بمعنى

720- عجزه:

إذا عدموا زادًا فإنك عاقر

والبيت من الطويل، وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في خزنة الأدب 4 / 242، 245، 8 / 146، 147، 157؛ والدرر 5 / 271؛ وشرح أبيات سيبويه 1 / 70؛ وشرح التصريح 2 / 68؛ وشرح شذور الذهب ص 505؛ وشرح المفصل 6 / 70؛ والكتاب 1 / 111؛ والمقاصد النحوية 3 / 539؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 221؛ وشرح قطر الندى ص 275؛ والمقتضب 2 / 114؛ وجمع الهوامع 2 / 97. 721- البيتان من الطويل، وهما للراعي النميري في ديوانه ص 29؛ وشرح أبيات سيبويه 1 / 15، 16؛ ولسان العرب 2 / 395 "هيج"، 14 / 20 "أخا"؛ ولأبي ذؤيب الهذلي في الكتاب 1 / 111؛ وله أو للراعي في المقاصد النحوية 3 / 536؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 423.

(449/2)

722- فتاتان أما منهما فشبيهة ... هالآ والأخرى منهما تشبه البدرا

وكقوله:

723- أتاني أنهم مزقون عرضي

وقوله:

724- حذر أمورًا لا تضر وآمن ... ما ليس منجيه من الأقدار

أنشده سيبويه. والقدر فيه من وضع الحاسدين. ومما استدل به سيبويه أيضًا على إعمال فعل قول لبيد:

725- أو مسحل شنج عضادة سمحج ... بسراته ندب لها وكلوم

عجيب، وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك. وفي الكشف المبالغة في التواب على كثرة من يتوب عليه. والجمهور أن الرحمن أبلغ من الرحيم قال السهيلي: لأنه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكأن البناء تضاعفت فيه الصفة. وابن الأنباري أن الرحيم أبلغ لأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب إلى أنهما سواء. ١. هـ. بحروفه. وقد أشبعنا الكلام على الرحمن والرحيم في رسالة البسملة الكبرى. قوله: "أما منهما" أي واحدة منهما. قوله: "وآمن ما ليس منجيه" لعل المعنى وآمن أننا ليس منجيه من الأقدار بل موقع له في مصائبها كما هو شأن المقرط. قوله: "والقدر فيه من وضع الحاسدين" قال العيني: زعم أبو يحيى اللاحقي أن سيبويه سأل هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين؟ قال: فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب

722- البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في المقاصد النحوية 3/ 542؛ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 222؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 680.

723- عجزه:

جحاش الكرملين لها فديد

والبيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص 176؛ وخزانة الأدب 8/ 169؛ والدرر 5/ 272؛ وشرح التصريح 2/ 68؛ وشرح شذور الذهب ص 507؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 680؛ وشرح المفصل 6/ 73؛ والمقاصد النحوية 3/ 545؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 224؛ وشرح ابن عقيل ص 425؛ وشرح قطر الندى ص 275؛ والمقرب 1/ 128.

724- البيت من الكامل، وهو لأبان اللاحقي في خزانة الأدب 8 / 169؛ ولأبي يحيى اللاحقي في المقاصد النحوية 3 / 543؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 8 / 157؛ وشرح أبيات سيبويه 1 / 409؛ وشرح ابن عقيل ص 424؛ وشرح المفصل 6 / 71، 73؛ والكتاب 1 / 113؛ ولسان العرب 4 / 176 "حذر"؛ والمقتضب 2 / 116.

725- البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص 125؛ وخزانة الأدب 8 / 169؛ وشرح أبيات سيبويه 1 / 24؛ وشرح المفصل 6 / 72؛ ولسان العرب 3 / 293 "عضد"، 11 / 475 "عمل"؛ والمقاصد=

(450/2)

وما سوى المفرد مثله جعل ... في الحكم والشروط حينما عمل

تنبيه: أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الأمثلة لا تبني من غير الثلاثي وهو كذلك إلا ما ندر. قال في التسهيل: وربما بنى فعال ومفعال وفعل وفعل من أفعل، يشير إلى قولهم دراك وسار من أدرك وأسار إذا أبقى في الكأس بقية، ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان، وسميع ونذير من أسمع وأنذر، وزهوق من أزهق. ا. هـ. "وما سوى المفرد" وهو المثني والجمع "مثله جعل" أي جعل مثل المفرد "في الحكم والشروط حينما عمل" فمن إعمال المثني قوله:

726- الشاتي عرضي ولم أشتهمما ... والناذرين إذا لم ألقيهما دمي
ومن إعمال الجمع قوله:

727- ثم زادوا أنهم في قومهم ... غفر ذنبهم غير فخر

وأثبتته سيبويه في كتابه. ا. هـ. قوله: "أو مسحل" بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشي. شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم أي منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضاده. قال في المصباح العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب. ا. هـ. والمراد بها هنا الجانب. سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أي أتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر. بسراته بفتح السين المهملة أي ظهره. ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهي كما في القاموس أثر الجرح الباقي على الجلد قال. والجمع ندب وأنداب وندوب. ا. هـ. وكلوم جمع كلم وهو الجرح.

قوله: "لا تبني من غير الثلاثي" لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل سم.
قوله: "إلا ما ندر" منه شبيهة في البيت السابق لأنه من أشبه. قوله: "وهو المثني
والجمع" أي من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد. وإنما لم يمنع تثنيته
وجمعه عمله كالمصدر لأنه أقرب إلى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان
بخلاف المصدر فإنه لا يدل على الزمان إلا لزوما كذا قيل. وفيه نظر ظاهر لأن دلالة
اسم الفاعل على الزمان أيضا لزومية كما صرحوا به في تعريفهم مطلق الاسم بأنه كلمة
دلت على معنى في نفسه غير مقترن وضعاً بزمان. وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة في
الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوي أنه حقيقة في المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم
ذلك الحال. قوله: "والشاعري عرضي إلخ" أراد بهما حصينا ومرة ابني

= النحوية 3/ 513؛ ولعمرو بن أحمـر في الكتاب 1/ 112؛ وليس في ديوانه.
726- البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص222؛ والأغاني 9/ 212؛ وشرح
التصريح 2/ 69؛ والشعر والشعراء 1/ 259؛ والمقاصد النحوية 3/ 551؛ وبلا
نسبة في أوضح المسالك 3/ 225.
727- البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص55؛ وخزانة الأدب 8/
188؛ والدرر 5/ 274؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 68؛ وشرح التصريح 2/ 69؛
وشرح عمدة الحفاظ ص682؛ وشرح المفصل 6/=

(451/2)

.....

وقوله:

728- أوالفأ مكة من ورق الحمي

وقوله:

729- ممن حملن به وهن عواقد ... حبك النطاق فشـب غير مهبل

ضمضم كانا يشتمانـه ويندران على أنفسهما قتله إذا لقياه يقولان ذلك في الخلاء فإذا
لقياه أمسكا عن ذلك هيبة له. وشتـم من باي ضرب ونصر. ودمي مفعول الناذرين على

تقدير مضاف أي سفك دمي. قوله: "غفر" بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور. وفخر بضم الفاء والحاء المعجمة جمع فخور أي غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أي غير كاذبين. والإضافة في ذنبهم لأدنى ملابسة. قوله: "من ورق الحمي" الورق جمع ورقاء وهي التي يضرب بياض لونها إلى سواد. والحمي بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الألف ياء والفتحة كسرة للروي وقيل غير ذلك. قوله: "من حملن به" أي هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وإن لم يتقدم ذكرهن. وضمن حمل معنى علق فعدها بالبلاء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها. وحبك النطاق أطرافه جمع حباك جمع حبيكة. والنطاق كما في المصباح شبه إزار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الأعلى على الأسفل. والمهبل بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم إذا كثر عليه. يعني أن الممدوح حملت به أمه وهي غير مستعدة للوطء بل مكروهة عليه. والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكروهة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم: إذا أردت أن تنجب المرأة أي تأتي بالولد نجيبا فأغضبها عند الجماع، وكأن السر فيه أن ذلك يسكر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لأبيه

= 74، 75؛ والكتاب 1/ 113؛ والمقاصد النحوية 3/ 548؛ ونوادر أبي زيد ص 110؛ وبلا نسبة أمالي ابن الحاجب ص 357؛ وأوضح المسالك 3/ 227؛ وشرح ابن عقيل ص 426؛ وهمع الهوامع 2/ 97.

728- الرجز للعجاج في ديوانه 1/ 453؛ والدرر 3/ 49؛ وشرح ابن عقيل ص 425؛ والكتاب 1/ 26، 110؛ ولسان العرب 15/ 293 "منى"؛ ما ينصرف وما لا ينصرف ص 51؛ والمختسب 1/ 78؛ والمقاصد النحوية 3/ 554، 4/ 285؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 294؛ والإنصاف 2/ 519؛ والخصائص 3/ 135؛ والدرر 6/ 244؛ ورصف الهوامع 1/ 181، 2/ 157.

729- البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في الإنصاف 2/ 489؛ وخزانة الأدب 8/ 192، 192، 194؛ وشرح أشعار الهذليين 3/ 1072؛ وشرح ديوان الماس للمرزوقي ص 85؛ وشرح شواهد المغني 1/ 227، 2/ 963؛ وشرح المفصل 6/ 74؛ والشعر والشعراء 2/ 675؛ والكتاب 1/ 109؛ ولسان العرب 11/ 688 "هبل" والمقاصد النحوية 3/ 558؛ وبلا نسبة في رصف الملباني ص 356؛ ومغني اللبيب 2/ 686.

وانصب بذى الأعمال تلوًا واحفض ... وهو لنصب ما سواه مقتضي

ومنه: {وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ} [الأحزاب: 35] ، {هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ صُرُوهُ} [الزفر: 38] ، "وانصب بذى الأعمال تلوًا واحفض" بالإضافة وقد قرئ بالوجهين: {إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ} [الطلاق: 3] ، {هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ صُرُوهُ} [الزمر: 38] ، "وهو لنصب ما سواه" أي ما سوى التلو "مقتضي" نحو: {وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا} [الأنعام: 96] ، على تقدير حكاية الحال: {إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً} [البقرة: 30] ، وهذا معطي زيد درهمًا ومعلم بكر عمرًا قائمًا.

تنبيهات: الأول يتعين في تلو غير العامل الجر بالإضافة كما أفهمه كلامه. وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقًا، نحو هذا معطي زيد أمس درهمًا، ومعلم بكر أمس خالدًا قائمًا. والناصب لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعل مضمَر. وأجاز السيرافي النصب

فيكون للولد تمام الرجولية. ١. هـ. دماميني مع بعض زيادة من العيني. فائدة: يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب إلا أن جر بمضاف أو حرف غير زائدة فيمتنع نحو هذا زيدا غلام قاتل ومررت زيدا بضارب دون ليس زيدا عمرا بضارب. ومنع بعضهم الأخير. واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر في باب الإضافة. ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيدا هذا ضارب. كذا في الهمع. قوله: "وانصب بذى الأعمال" أي بالوصف ذي عمل النصب. ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وإنما يضاف للمفعول. وحكي إضافته للخبر في أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام. قوله: "واخفض" أي بذى الأعمال تلوًا فحذف من الثاني لدلالة الأول. قوله: "بالإضافة" أي بسببها ليجري على الصحيح. قوله: "وقد قرئ بالوجهين" أي في السبع. قوله: "وهو لنصب ما سواه مقتضي" أي إن لم يكن فاعلا وإلا وجب رفعه كهذا ضارب زيدا أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايين وإلا جاز خفض ما سوى التلو كهذا معطي درهمًا زيد. ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهور من مواضعه. قوله: "ما سواه" أي وإن لم يكن التلو مضافا إليه ولهذا مثل الشارح بأني جاعل في الأرض خليفة. قوله: "على تقدير حكاية الحال" جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضي فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه

الحال ولا يحتاج إلى تكلف الحكاية وفي التصريح ما يؤيده. قوله: "الجر بالإضافة" أي إن لم يكن فاعلا وإلا وجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة. وقوله كما أفهمه كلامه أي حيث قال بذي الإهمال.

قوله: "وأما غير التلو فلا بدّ من نصبه مطلقا" هذا مقابل التلو في قول الشارح يتعين في تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل. فالمعنى وأما غير تلو غير العامل وحينئذٍ فالمراد بالإطلاق عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحداً أو أكثر بقرينة التمثيل أيضاً. قوله: "فعل مضمر" لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لأنه بمعنى المذكور وهو غير عامل.

(453/2)

واجرر أو انصب تابع الذي انخفض ... كمبتغي جاه ومالاً من نهض

باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهها بمصحوب الألف واللام وبالمنون. ويقوي ما ذهب إليه قولهم هو طان زيد أمس قائماً فقائماً يتعين نصبه بظان لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أو مفعوليه وثاني مفعولي طان وذلك ممتنع؛ إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي ظن، وأيضاً فهو مقتض له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات. ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن بالإضافة إلى الأول منعت بالإضافة إلى الثاني تعين النصب للضرورة. الثاني ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو هذا مكرمك. وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه في باب الإضافة. الثالث فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل. وقال الكسائي: هما سواء. وقيل: الإضافة أولى للخفة "واجرر أو انصب تابع الذي انخفض" بإضافة

قوله: "شبهها بمصحوب الألف واللام" أي من حيث امتناع التنوين في كل أي ومصحوب الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي. وقوله: وبالمنون أي من حيث إنه لا يضاف. وكان الصواب إسقاط هذا لأن اسم الفاعل المنون إذا كان بمعنى الماضي لا

ينصب المفعول بل تجب إزالة التنوين منه وإضافته إلى ما بعده فمشابته لا تؤثر عمل
النصب. قوله: "أول مفعوليه" أي مفعولي الناصب المضمّر. قوله: "إذ لا يجوز الاختصار
إلخ" اعترض بأن الحذف هنا اختصاري لا اقتصاري لدلالة المذكور من مفعولي كل من
الناصب المضمّر وطان على المحذوف من مفعولي الآخر على أن ابن هشام صرح في نحو
زيدا ظننته قائما بأنه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس. فعلى هذا لا يقدر
مفعول ثان لطان فتدبر.

قوله: "وأیضا فهو مقتض له" أي طالب له في المعنى وضعف بأن الاقتضاء لا يكفي إلا
مع المشابهة القوية بالفعل الذي هو الأصل في العمل وهي غير موجودة فيما نحن فيه
فبطل القياس قاله زكريا. قال سم: ولك دفعه بأنه إنما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة
للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضا من
الجر لا بالأصالة. قوله: "فيتعين جره" أي كونه في محل جر بإضافة الوصف إليه وإن كان
في محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولا في المعنى، فالمراد بتعين الجر كونه ليس في محل
نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين، ويدل له حذف التنوين أو النون من
الوصف. قوله: "كأهواء من نحو إلخ" يفرق بأن الهاء في المقيس عليه مفصولة بالكاف
فلم يتأت الجر بخلاف الكاف في نحو مكرمك. قوله: "واجرر أو انصب إلخ" أي في غير
نحو الضارب الرجل وزيدا فيتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف
الحلي بآل إليه كما سبق. هذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب سيبويه الجواز، وأيد
بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة

(454/2)

وكل ما قرر لاسم فاعل ... يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

الوصف العامل إليه "كمبتغي جاهٍ ومالاً" ومال "من نهض" فالجر مراعاة للفظ جاه،
والنصب مراعاة لمحلّه. ومنه قوله:

730- هل أنت باعث دينار حاجتنا ... أو عبد رب أخا عون بن مخراق
فعبد نصب عطفاً على محل دينار وهو اسم رجل. قال الناظم: ولا حاجة إلى تقدير
ناصب غير ناصب المعطوف عليه وإن كان التقدير قول سيبويه، وعلى قوله فهل يقدر
فعل لأنه الأصل في العمل أو وصف منون لأجل المطابقة قولان. ولو جر عبد رب

لجاز. فإن كان الوصف غير عامل يتعين إضمار فعل للمنصوب نحو: {وَجَعَلَ اللَّيْلُ
سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا} [الأنعام: 96] ، إذا لم يرد حكاية الحال أي وجعل
الشمس والقمر حسبًا "وكل ما قرر لاسم فاعل" من الشروط "يعطى اسم مفعول"
وهو ما دل على الحدث

وسخلتها، وخرج بتابع الذي انخفض تابع المنصوب فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لأن
شرط الاتباع على المحل أن يكون بالأصالة والأصل في الوصف المستوفي شروط العمل
إعماله لا إضافته لإحاقه بالفعل. والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا
يخصص وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته.

قوله: "مراعاة للفظ جاه" المراد باللفظ ما يشمل المقدّر في نحو مبتغى الفتى والفتاة
بقريئة مقابلته بالمحل. وما قاله البعض لا يستقيم فانظره. قوله: "وإن كان التقدير قول
سيبويه" لأن شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل وهو هنا
غير موجود لأن اسم الفاعل إنما يعمل النصب حيث كان منونا أو بأل أو مضافاً إلى
أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب في قولك ضارب زيد وعمرا ليس طالبا لنصب
زيد بل لجره. قوله: "لأجل المطابقة" أي مطابقة المحذوف للملفوظ ولأن حذف المفرد
أقل كلفة من حذف الجملة. قوله: "قولان" أرجحهما الثاني كما قاله يس لما علمت.
قوله: "لجاز" بل هو الأرجح. قوله: "إذا لم يرد حكاية الحال" فإن أريد جاز النصب
بالعطف على محل الجرور لأن الوصف عامل حينئذٍ ولا يحتاج إلى إضمار ناصب إلا
على قول سيبويه المتقدم. قوله: "أي وجعل الشمس إلخ" إنما سكت عن نصب سكتا
لعلمه من قوله سابقاً وأما غير التلو فلا بد من نصبه إلخ. ولك أن تقول تقدير ناصب
سكتا يغني عن تقدير ناصب ما بعد سكتا لعطفه حينئذٍ على معمول ناصب سكتا
المقدّر والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه. قوله: "وكل ما قرر إلخ" أي
كل

730- البيت من البسيط وهو لجابر بن وألان أو لجرير أو لتأبط شراً أو هو مصنوع
في خزانة الأدب 8/ 215؛ ولجرير بن الخطفي، أو لمجهول أو هو مصنوع في المقاصد
النحوية 3/ 513؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 256؛ والدرر 6/ 192؛ وشرح
أبيات سيبويه 1/ 395؛ وشرح ابن عقيل ص 428؛ والكتاب 1/ 171؛ وجمع الهوامع
145/ 2.

فهو كفعل صيغ للمفعول في ... معناه كالمعطى كفاً يكتفي
وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع ... معنى كمحمود المقاصد الورع

ومفعوله "بلا تفاضل" فإن كان بآل عمل مطلقاً وإلا اشترط الاعتماد وأن يكون للحال أو الاستقبال فإذا استوفى ذاك "فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه" وعمله، فإن كان متعدياً لواحد رفعه بالنيابة، وإن كان متعدياً لاثنتين أو ثلاثة رفع واحداً بالنيابة ونصب ما سواه، فالأول نحو زيد مضروب أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع النيابة. والثاني "كالمعطى كفاً يكتفي" فالمعطى مبتدأ. وأل فيه موصول صلته معطى، وفيه ضمير يعود إلى آل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول، الأول وكفاً المفعول الثاني ويكتفي خبر المبتدأ. والثالث نحو زيد معلم أبوه عمراً قائماً، فزيد مبتدأ ومعلم خبره وأبوه رفع بالنيابة وهو المفعول الأول، وعمراً المفعول الثاني، وقائماً الثالث "وقد يضاف ذا" أي اسم

حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور، ثم إن قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرباط محذوف هو المفعول الثاني أي يعطاه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود على كل هو الرابط. ويرجح الأول أن النائب عليه المفعول الأول ويرجح الثاني عدم الحذف وإن قرئ كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك. وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الأول سهو ظاهر.

قوله: "بلا تفاضل" متعلق بيعطي وأفاد به أنه لا يشترط في عمل اسم المفعول أن يرفع من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيد قوله وكل إلخ فليس تأكيداً له كما زعم. قوله: "ولا اشترط الاعتماد إلخ" اقتصر على هذين الشرطين لأنهما اللذان ذكرهما المصنف في اسم الفاعل وإلا فيشترط أيضاً أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل. قوله: "فهو كفعل إلخ" لا يظهر كون الفاء تفريعية على الكلية السابقة لأنها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المسوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه إلا أن يقال: المفعول مطلق العمل وفيه ما فيه والأولى أنها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير إلى ذلك قول الشارح فإذا

استوفى ذلك إلخ والفاء في قول الشارح فإذا استوفى ذلك فصيحة أيضا عن شرط مقدر أي إذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فإذا إلخ فاعرفه. قوله: "في معناه" ليس المراد المعنى المطابقي لاختلافهما فيه فإن المعنى المطابقي لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفاعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد المعنى التضميني وهو الحدث الواقع على الذات. بقي أن الكلام في العمل لا في المعنى. وأجيب بأن الناظم تجوز بإطلاق السبب وإرادة المسبب لضيق النظم عليه فإن عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه وعلى هذا فقول الشارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز إلى ذلك التفريع بقوله فإن كان إلخ وحينئذ فإرادتنا من معناه المعنى التضميني لا للذات بل للتوصل إلى إرادة العمل فتدبر. قوله: "كفافا" بفتح الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق كما في القاموس. قوله:

(456/2)

المفعول "إلى اسم مرتفع" به "معنى" بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به "كمحمود المقاصد الورع" أصله الورع محمودة مقاصده، فمقاصده رفع بمحمودة على النيابة، فحول إلى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر: ثم حول إلى محمود المقاصد بالجر.

تنبيه: اقتضى كلامه شيئين: الأول انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله: وقد يضاف ذا وفي ذلك تفصيل: وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وسأغت إضافته

"وقد يضاف ذا إلخ" أي إجراء له مجرى الصفة المشبهة وإنما خص الإضافة بالذكر مع أن الجاري مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو هذا مضروب الأب أو أبا هذا قائم الأب أو أبا لأنها أكثر أو لكونهما متلازمين فحيث جاز أحدهما جاز الآخر أفاده الشاطبي قال في التصريح: إذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السبي كان رفعه إياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو

حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ثم تعقبه فقال: هلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول. ١. هـ. ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدوث أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السبي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجره بالإضافة. ١. هـ. ملخصاً. قوله: "معنى" أي من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة. قوله: "بعد تحويل الإسناد عنه إلخ" أي لأن الوصف عين مرفوعة في المعنى فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهي غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذٍ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة فرارا من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنتين ذكره المصريح. تنبيه: قال الفارسي: تحويل الإسناد مجاز أي عقلي لأنه أسند الشيء إلى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محمودا وكذا نحو زيد حسن الوجه. قوله: "وفي ذلك" أي فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أي وليس على إطلاقه. وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز الإضافة إلى مرفوعة اتفاقا واسم الفاعل المتعدي لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقا وفي اسم الفاعل المتعدي لواحد خلاف. قوله: "وقصد ثبوت معناه" أي لا حدوثه. قوله: "عومل معاملة الصفة المشبهة" اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما في التوضيح ويمكن أن يجاب بأن المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التي ليست على وزن اسم الفاعل. قوله: "وساغت إضافته إلخ" أي بعد تحويل

(457/2)

إلى مرفوعه، فتقول: زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه، وإن كان متعدياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفقاً للفارسي، والجمهور على المنع. وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلا فلا. وهو اختبار ابن عصفور وابن أبي الربيع، والسماع يوافقه كقوله:

731- ما الراحم القلب ظلاماً وإن ظلماً ... ولا الكريم بمناع وإن حرماً

وإن كان متعدياً لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة. قال بعضهم بلا خلاف. الثاني اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدي لواحد كما أشار إليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب. وفي المتعدي ما سبق في اسم الفاعل المتعدي.

الإسناد كما مر. قوله: "فكذلك" أي يقصد ثبوت معناه ويعامل إلخ. قوله: "بشرط أمن اللبس" أي التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة فلو قلت زيد راحم الأبناء وظالم العبيد بمعنى أن أبنائه راحمون وعبيده ظالمون فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز وظاهر إطلاقه بل صريح مقابله بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال: زيد راحم الأبناء الناس ولا ينافيه ما في سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وإن زعمه شيخنا والبعض إذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعي إليه فتدبر. قوله: "جاز" لأنه يصير بذلك كاللازم. قوله: "والسمع يوافقه" مقتضى كون الضمير يرجع إلى أقرب مذكور رجوع الضمير إلى تفصيل قوم بين الحذف اقتصاراً وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالأولى رجوعه إلى الجواز على القولين.

قوله: "لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة" أي لبعد المشابهة حينئذٍ لأن منصوبها لا يزيد على واحد كما مر. قوله: "قال بعضهم بلا خلاف" قال البهوتي: يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضاً خلافاً. قوله: "اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر إلخ" ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به إلا ثبوت الوصف لأنه إذا لم يطلب مفعولاً لزم أن لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقياً فيه ذكره الشاطبي. ثم قال: فإن قلت فأنت تقول على مذهبه أي المصنف هذا معطي الأب ومكسو الأخ وهما مما يتعدى إلى اثنين وكذلك معلم الأب وهو مما يتعدى إلى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لأن المتعدي إلى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باقٍ فيه وإن سلم فقد يقال: المراد بالمتعدي لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتضراً عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملاً في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب

أبنية المصادر:

فعل قياس مصدر المعدى ... من ذي ثلاثة كرد ردا

خاتمة: إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مفعول، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول، فإن حول عن ذلك إلى فعيل ونحوه مما سيأتي بيانه لم يجز، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه. وقد أجازته ابن عصفور ويحتاج إلى السماع. والله أعلم.

أبنية المصادر:

"فعل" بفتح الفاء وإسكان العين "قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة" سواء كان مفتوح العين "كرد ردا" وأكل أكلاً، وضرب ضرباً، أو مكسورها كفهم فهمًا، وأمن أمناً، وشرب شرباً، ولقم لقمًا، والمراد بقياس هنا أنه إذا ورد شيء، ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع. قال ذلك سيبويه والأخفش.

الذي أشار إليه فهو المختز عنه. ا. ه. وقوله: تناسي العلاج عبارة الجمع وغيره تناسي الحدوث فاعله المراد من العلاج. قوله: "إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة إلخ" أي قياسه عليها فيما تقدم وفيه ما مر في قوله عومل معاملة الصفة المشبهة اعتراضاً وجواباً. قوله: "لم يجز" أي لكراهة كثرة التغيرات. قوله: "فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه" أي يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لأن اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وإن كان ذلك مع ضعف كما سيأتي.

أبنية المصادر:

قوله: "فعل" أي موازن فعل وقوله المعدى أي الفعل المعدى وقوله: من ذي ثلاثة أي من فعل ذي ثلاثة حال من الضمير في المعدى ومن تبعيضية أي حال كونه بعض الأفعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقاً من مصدر فعل ذي ثلاثة قال شيخنا والبعض نقلاً عن سم يستثنى منه

ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا. ا. هـ. أي فإن مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتي وفي كونه صناعة نظر والمثال الواضح حاك حياكة وخاط خياطة وحجم حجامه. قوله: "سواء كان مفتوح العين إلخ" أي وسواء كان مفتوح العين منه صحيحا كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفا كرد أو مهموزا كأكل. قوله: "أو مكسورها" أي وسواء كان مكسورها صحيحا كأمثلة الشارح أو معتل الفاء كوطئ أو العين كخاف أو اللام كفني بفتح الفاء وكسر النون أي لزم خباءه أو مضاعفا كمس أو مهموزا كآمن وفي التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدي وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمومها فلا يكون إلا لازما كما سيأتي. قوله: "قال ذلك سيبويه والأخفش" وذهب

(459/2)

وفعل اللازم بابه فعل ... كفرح وكجوى وكشلل
وفعل اللازم مثل فعدا ... له فعول باطراد كغدا

تنبيه: اشترط في التسهيل لكون فعل قياساً في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملاً بالفهم كالمثاليين الآخرين، ولم يشترط ذلك سيبويه الأخفش بل أطلقا كما هنا "وفعل" المكسور العين "اللازم بابه فعل" بفتح الفاء والعين قياساً سواء كان صحيحاً أو معتلاً أو مضاعفاً "كفرح وكجوى وكشلل" مصادر فرح زيد، وجوى عمرو، وشلت يده، والأصل شللت. ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفعلة نحو سمر سمرة، وشهب شهبه، وكهب كهبة، والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية قال: فقياسه الفعالة. ومثل للثاني فقال: كولى عليهم ولاية، ولم يمثل للأول. وفيما قاله نظر فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فنادر "وفعل" المفتوح العين "اللازم مثل فعدا له فعول باطراد" معتلاً

الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره. ا. هـ. دماميني. وحكي في الهمع عن بعضهم أنه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماح فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع. قوله: "بابه فعل" أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن

فعل وهو اللاتق بقول الشارح قياسا. قوله: "أو معتلا" أي بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمي. قوله: "وكجوى" هو الحرقه من عشق أو حزن. قوله: "فإن الغالب على مصدره الفعل" أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمانة القياس كما أن عدمها أمانة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتي وأقره.

قوله: "لون بين الزرقه والحمرة" فسرهما في القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهي السواد، وبالغبرة المشوبة سوادا والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل إن صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب إذ لم يذكره فيه. قوله: "واستثنى في التوضيح إلخ" واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق. قال: وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم. قوله: "فقياسه الفعالة" أي بكسر الفاء. قوله: "كولي عليهم ولاية" عداه بعلی ليصح التمثيل أما المتعدي بنفسه نحو ولي أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي. قاله المصريح. قوله: "ولم يمثل للأول" أي لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات في معنى الحرف.

قوله: "فإن ذلك" أي كون المصدر القياسي فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة. وقول في فعل أي اللازم أو المتعدي بدليل تمثيل الجمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة الأولين متعديان والأخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معاني النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر. قوله: "مثل قعدا" حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا معطوف عليه بإسقاط العاطف إذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به إلى أنه لا فرق بين

(460/2)

ما لم يكن مستوجبا فعلا ... أو فعلا فادر أو فعلا
فأول لذي امتناع كأبي ... والثان للذي اقتضى تقلبا
للد فعال أو لوب وشمل ... سيرا وصوتا الفعيل كصهل

كان "كغدا" غدوا وسما سماء، أو صحيحا كقعد قعودا وجلس جلوسا "ما لم يكن مستوجبا فعلا" بكسر الفاء "أو فعلا" بفتح الفاء والعين "فادر أو فعلا" بضم الفاء

أو فعيلا "فأول" من هذه الأربعة وهو فعال بكسر الفاء "لذي امتناع" أي مقيس فيما دل على امتناع "كأبي" إباء، ونفر نفارًا، وجمع جماعًا، وشرذ شرادًا، وأبق إباقًا "والثان" منها وهو فعلا بفتح العين "للذي اقتضى تقلبًا" نحو جال جولانًا، وطاف طوفانًا وعلت القدر غليانًا "لدا فعال أو لصوت" أي يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء في نوعين: الأول ما دل على داء أي مرض نحو سعل سعالًا، وزكم زكامًا، ومشى بطنه مشاء. والثاني ما دل على صوت نحو صرخ سراحًا. ونبح نباحًا. وعوى عواء "وشمل سيرًا وصوتًا" الوزن الرابع وهو "الفعل كهل" صهيلاً، ونهق نهيقًا، ورحل رحيلًا، وذمل ذميلًا.

تنبيهان: الأول قد يجتمع فعيل وفعال نحو نعب الغراب نعيًا ونعابًا. ونعق الراعي

الصحيح والمعتل لكن الكثير في معتل العين الفعل أو الفعالة أو الفعال بكسر الفاء في الآخرين كصام صوما وصياما وقام قياما وناح نباحة. وقال الفعول كغابت الشمس غيوبًا. بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا والمضاعف كمر. وقوله باطراد حال من المستكن في له. قوله: "مستوجبًا" أي مستحقًا. قوله: "أو فعيلا" أخذه من قول الناظم: وشمل سيرا وصوتا الفعيل. قوله: "كأبي" أي اللازم وهو الذي بمعنى امتنع لا المتعدي وهو الذي بمعنى كره لأن الكلام في اللازم وإن جاء مصدر المتعدي أيضا على فعال ففي القاموس أبي الشيء يأباه ويأبيه إباء وإباءة بكسرهما كرهه. ا. ه. قوله: "وجمع" أي شرد. قوله: "للذي اقتضى تقلبًا" أي دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا. قوله: "لدا" بالقصر للضرورة. قوله: "أو لصوت" هو مع قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فإذا ورد الفعل دالا على صوت كان كل منهما مصدرا قياسيا له وإن ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وإن لم يرد واحد منهما كنت مخيرا في مصدره بينهما فأيهما نطقت به جاز. ولا بعد في ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره. قوله: "وزكم" هو من الأفعال اللازمة لبناء المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر إلى أصله المقدر قاله زكريا. ولا يرد أن أصله متعد وإلا لم يصح بناؤه للمفعول لأن المبني للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه أفاده سم أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان في حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حملا على النظائر وإثارا للأخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالأصل حيث قال: زكم كعني وأزكمه فهو مزكوم. ا. ه. وحينئذ لا يتم ما ذكره.

قوله: "وشمل" بفتح الميم وكسرهما والفتح هنا أنسب بصهل. قوله: "كصهل" من باب ضرب ومنع كما في القاموس. قوله: "وذمل ذميلاً" أي سار سيرا بلين. قوله: "قد يجتمع فعيل

(461/2)

فعولة فعالة لفعلا ... كسهل الأمر وزيد جزلا
وما أتى محالفاً لما مضى ... فبابه النقل كسخط ورضا

نعيماً ونعاقاً. وأزت القدر أزيراً وأزاًراً. وقد ينفرد فعيل نحو صهل الفرس صهيلاً، وصخذ الصرد صخيلاً، وقد ينفرد فعال نحو بغم الطي بغاماً، وضبح الثعلب ضباحاً، كما انفرد الأول في السير والثاني في الداء. الثاني يستثنى أيضاً منه ما دل على حرفه أو ولاية فإن الغالب في مصدره فعالة نحو تجر تجارة، وخاط خياطة، وسفر سفارة، وأمر إمارة. وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولاية والصنائع "فعولة فعالة لفعلا" بضم العين قياساً "كسهل الأمر" سهولة، وعذب الشيء عذوبة، وملح ملوحة "وزيد جزلا" جزالة، وفصح فصاحة، وظرف ظرافة "وما أتى" من أبنية مصادر الثلاثي "محالفاً لما مضى فبابه النقل" لا القياس "كسخط ورضا" بضم السين وكسر الراء، وحزن وبخل بضم أولهما مما قياسه فعل بفتحيتين. وكجحد، وشكور، وركوب بضميتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين. وكموت وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون مما قياسه فعول بضميتين. وكعظم وكبر مما قياسه فعولة، وكحسن وقبح مما قياسه فعالة.

وفعال "أي فيما دل على صوت وما اجتماعاً فيه صرخ صراخاً وصريخاً خلافاً فالزعم البعض أن مصدره على فعال فقط. قوله: "وصخذ الصرد" هو طائر ضخم الرأس كما في القاموس. وصخذ كالذي قبله وبعده بمعنى صوت. قوله: "يستثنى أيضاً منه" أي من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذٍ كان ينبغي إسقاط خاط خياطة لأنه متعد والكلام في اللازم. ويمكن إرجاع ضمير منه إلى فعل المفتوح العين الأعم من اللازم والمتعدي فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الجمع. قوله: "وسفر" أي أصلح. قوله: "وذكر ابن عصفور" تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمانة القياس. قوله: "فعولة فعالة لفعلا" أي كل منهما مصدر قياسي لفعل مضموم العين فإذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه

أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد في ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضا.
قال المصريح: ولا يكون فعل مضموم العين إلا لازما ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل.
قوله: "وزيد جزلا" أي عظم. قوله: "لما مضى" أي من المصادر القياسية للفعل الثلاثي
متعديا أو لازما فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض
وأقره من استحكال سم تمثيل المصنف بسخط ورضى حيث قال ما نصه: انظر كيف
عدهما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع بإسقاط الجار والأصل
سخط عليه ورضى عنه. ا. هـ. على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافي للزوم
كما أسلفه الشارح. قوله: "فبابه النقل" أي طريقه النقل عن العرب.
قوله: "مما قياسه فعول بضمين" ظاهر في غير مشي إذ هو مما دل على سير بقياسه
الفعيل فتأمل. قوله: "وكبر" أي مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل في غير كبر
السن من الكبر الحسي والكبر المعنوي، وأما مكسورها فيستعمل في كبر السن فقط
تقول كبر زيد بالضم أي ضخم جسمه أو عظم أمره. وكبر بالكسر أي طعن في السن.
قوله: "مما قياسه فعولة" أي أو فعالة. وقوله: "مما قياسه فعالة أي أو فعولة ففي كلامه
احتباك كما أفاده

(462/2)

وغير ذي ثلاثة مقيس ... مصدره كقدس التقديس
وزكه تركية وأجملا ... إجمال من تجملا تجملا
واستعذ استعاذة ثم أقم ... إقامة وغالبا ذا التا لزم
وما يلي الآخر مد وافتحا ... مع كسر تلو الثان مما افتتحا

تنبيه: ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس في مصدر فعل بضم العين
كحسن وهو خلاف ما قاله سيبويه "وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره" أي لا بد لكل
فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس، فقياس فعل بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيل
"كقدس التقديس" وتحذف ياءه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلا في نحو
جرب تجربة، وغالبا فيما لاهم همزة نحو جزأ تجزئة، ووطأ توطئة، ونبا تنبئة. وجاء أيضا
على الأصل وجوبا في المعتل نحو غطه تغطية "وزكه تركية" وهي تنزي دلوها تنزية. وأما
قوله:

732- باتت تنزي دلوها تنزيا

فضرورة. وأشار بقوله: "وأجملاً إجمال من تجملاً تجملاً واستعذ استعاذ ثم أقم إقامة وغالبًا ذا التنا لزم. وما يلي الآخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما

شيخنا فوافق كلامه ما قدمه المصنف من قوله: فعولة فعالة لفعلا. واندفع توقف البعض. قوله: "وغير ذي ثلاثة" أي وكل غير فعل ذي ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير. قوله: "كقدس التقديس" من إنابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل. قوله: "قليلا" أي في قليل من الاستعمال أو حذفاً قليلاً. قوله: "وغالباً إلخ" أي ومن غير الغالب تخطينا وتحنينا وتجزينا وتنبيهاً. قوله: "ووجوباً في المعتل" أي معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصل التفعيل وهذا لا يناسب تقييده آنفاً بقوله إذا كان صحيح اللام فكان الأولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو بحسب الأصل أو جعل المعتل مقابلاً لصحيح اللام بأن يقال فإن كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم. قال سم نقلنا عن ابن الحاجب: الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الأمر لا أنه تفعيل ثم غير لأن ذلك تعسف بلا ضرورة. ا. هـ. وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم إلى تفعيل عند الضرورة.

قوله: "باتت تنزي" بنون مفتوحة فزاي مشددة أي تحرك. قوله: "من تجملاً" بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذي هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتي وضم ما يربع إلخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر. قوله: "وغالباً ذا" أي نحو إقامة هذا هو

732- الرجز لا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 288؛ وأوضح المسالك 3/ 240؛ والخصائص 2/ 302؛ وشرح التصريح 2/ 76؛ وشرح شواهد الشافية ص 67؛ وشرح ابن عقيل ص 433، 435؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 165؛ وشرح المفصل 6/ 58؛ ولسان العرب 11/ 373 "شهل"، 15/ 320 "نزا"؛ والمقاصد النحوية 3/ 571؛ والمقرب 2/ 134؛ والمنصف 2/ 195.

بهمز وصل كاصطفى وضم ما ... يربع في أمثال قد تلملما

افتتحا بهمز وصل كاصطفى" إلى أن قياس أفعل ذا كان صحيح العين الأفعال، نحو أجمل إجمالا، وأكرم إكراما، وأحسن إحسانا. وإن كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء، كما في أقام إقامة، وأعان إعانة، وأبان إبانة. والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله: وغالبا طا التا لزوم. وقد تحذف نحو " وإقام الصلاة" ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم إراء إراء، وأجاب إجابا. وقياس ما أوله همزة وصل أن كسر تلو ثانية أي ثالثه، وأن يمد مفتوحا ما

المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال في الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو إقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله وغالبا ذا التا لزوم ثم ذكر أن نحو استعادة يفعل به ما يفعل بنحو إقامة ولم يذكر أنه أيضا مشار إليه بقوله وغالبا إلخ والأولى إرجاع اسم الإشارة إلى المذكور من استعادة وإقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعادة غالبا نكتة ذكر نحو استعادة مع أنه مما يدخل في قوله وما يلي الآخر إلخ كما سيشير إليه الشارح. قوله: "التا لزوم" أي صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافي الغلبة. وأما الجواب الذي نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه فلا يخفى ما فيه على متأمليه. قوله: "وما يلي الآخر" برفع الآخر على أنه فاعل يلي أي والحرف الذي يليه الآخر كما بينه الشارح. قوله: "وافتحا" ذكر الفتح ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء. قوله: "إلى أن قياس أفعل" أي قياس مصدره. قوله: "فكذلك" أي قياس مصدره الأفعال وقوله: حركتها أي العين. وقوله: فتقلب هي أي العين ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن. وقوله: ثم تحذف الألف الثانية أي لالتقاءها مع الألف المنقلبة العين إليها. وكلامه صريح في أن قلب العين ألفا سابق على حذف الألف وهو ما في التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قلبها ألفا تحرك التالي. وأجاب سم بأن هذا لشرط في غير أفعال واستفعال مما يستحق ذلك الإعلال لذاته. والإعلال في أفعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح كلام ابن الناطم أن حذف الألف سابق على إعلال العين وهو أيضا صحيح. فإن قلت: هلا قيل: إنهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أن يقال: تحركت الواو إلخ قلت: ما زعمته تكلفا لا بد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضا فإن الراجع أن المحذوف الزائد وهو الألف الثانية لكونه زائدا ولقربه من الطرف وعلى قولك إنما حذف الأصل. قوله: "وقد تحذف" أي شذوذا كما صرح به المصنف آخر الكتاب. قوله: "أراء إراء" أصله أريا على وزن

أفعال نقلت حركة عينه إلى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة
لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتي في قول الناظم:
فأبدل الهمزة من واو ويا

آخرا إثر ألف زيد. وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبني على القول بأن الهمزة من
حروف العلة لكنه وإن جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم
من

(464/2)

.....
يليه الآخر أي ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله: وما يلي إلخ أي وما يليه الآخر نحو
اصطفى اصطفاء، وانطلق انطلاقاً، واستخرج استخراجاً. فإن كان استفعل معتل العين
فعل به ما فعل بمصدر أفعال المعتل العين، نحو استعاذ استعاذة، واستقام استقامة،
ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو أطير وأطير أصلهما
تطير وتطير، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزداد قبل آخره ألف. وقياس ما كان على
تفعل التفعّل، نحو تجمل تجملاً، وتعلم تعلمًا، وتكرم تكريمًا "وضم ما يربع" أي يقع رابعًا
"في أمثال قد تلملما" صحيح اللام مما في أوله تاء المطاوعة وشبهها، سواء كان من باب
تفعل كما مر، أو من باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلاً، وتخاصم تخاصمًا أو من باب تفعلّل
نحو تلملم تلممًا، وتدحرج تدحرجًا. أو ملحقة به نحو تبطير تبيطرًا، وتجلب تبجلبًا. فإن
لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو

النظر في تصريفه وتصريف نحو إقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب
واستحقاق التاء فتدبر. قوله: "وقياس" عطف على قياس السابق. قوله: "فإن كان" أي
ما أوله همزة وصل قوله: معتل العين حال من استفعل. قوله: "فعل به ما فعل إلخ" أي
من النقل والقلب والحذف والتعويض. وقد جاء بالتصحيح تنبيهها على الأصل نحو
استحوذ استحوذاً وأغيمت السماء أغياما. قوله: "ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل
إلخ" قد يقال: مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل أصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض
فلا استثناء قاله الدماميني. قوله: "أصلهما تطير وتطير" أي فأدغمت التاء في الطاء

واجتلبت همزة الوصل توصلا إلى النطق بالسكن. قوله: "لا يكسر ثالثه إلخ" أي بل يضم ما يليه الآخر نظرا إلى الأصل فيقال: أطاير يطاير أطايرا. وأطير يطير أطيرا كما في التصريح، فهو داخل في قوله: وضم ما يربع إلخ. قوله: "ما يربع" من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع. قوله: "في أمثال قد تلملما" أي في أمثال مصدر قد تلملم أي في الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر في الأمثلة، وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة: تفعل وتفاعل وتفعّل وتفعّل وتفعلي كتدلى. وبقي تمفعّل كتمسكن، وتفوعّل كتجورب، وتفعّل كتقلنس. وتفوعّل كترهوك، وتفعّلت كتعفرت.

قوله: "صحيح اللام" حال من أمثال على معنى الجنس أو من ما يربع على معنى صحيحا لأمه أي اللام بعده فافهم. قوله: "وشبهها" كالتاء في نحو تكبر تكبرا وتجاهل تجاهلا. قوله: "سواء كان من باب تفعل كما مر" فيه إشارة إلى ما قاله الشاطبي من أن قول المصنف: تجمل تجملا حشو لدخوله تحت الضابط الذي ذكره هنا بقوله وضم ما يربع إلخ. وأجاب سم بأن المصنف لم يقصد بقوله تجمل ببيان مصدر تفعل وإنما ذكره تنميما لمعنى أجملا إجمال، وأجاب يس بأن ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام. قوله: "أو ملحقا به" أي بتفعّل. قوله: "نحو تبيطر" من يبطر الدابة عاج داءها بالدواء. قوله: "وتجلبب" أي لبس الجلباب وهو ثوب أوسع

(465/2)

فعال أو فعلة لفعلا ... واجعل مقيسًا ثانيًا لا أولا

تدلى تدليًا، وتداني تدانيًا، وتسلقى تسلقيا، "فعال أو فعلة لفعلا" وما ألحق به نحو دحرج دحرجًا ودحرجة، وحوقل حيقالًا وحوقلة. ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع "واجعل مقيسًا" من فعال وفعلة "ثانيًا لا أولًا" وكلاهما عند بعضهم مقيس هو ظاهر كلام التسهيل.

تنبيه: يجوز في المضاعف من فعالن نحو الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره. وليس في العربية فعل بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل. وإنما فتح تشبيهاً بالتفعال كما جاء في التفعال التبيان والتقاء بالكسر. والتفعال كله بالفتح إلا هذين، على أنهما عند

من الخمار ودون الرداء. قوله: "وجب إبدال الضمة كسرة" أي لمناسبة الياء. قوله: "إذا كانت اللام" أي الثانية ياء أي أصلية كما في التزامي، أو منقلبة عن واو كما في التساوي ولا حاجة إلى هذا الشرط لعلمه من قوله فإن لم يكن صحيح اللام إذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه إلا ياء. قوله: "تسلقى تسلقيا" أي استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقيته قال في القاموس سلقيته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره. قوله: "فعال" أي بكسر الفاء. قوله: "وما ألحق به" أي بفعل كفوعل نحو حوقل، وفيعل نحو بيطر، ففي مثال الشارح نشر على ترتيب اللف. فعلم مما قرناه أن في قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورا. قوله: "نحو دحرج دحرجا" نقل في التصريح عن الصيمري وغيره أن دحرجا لم يسمع في دحرج وسمع سرهفت الصبي سرهافا إذا أحسنت غداءه. قوله: "وكلاهما عند بعضهم مقيس" ظاهره في المضاعف وغيره. وصاحب التوضيح جعل الأول مقيسا في المضاعف كزلال. قوله: "يجوز في المضاعف" هو ما فاءه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد. قوله: "فتح أوله وكسره" أي وإن كان الأكثر كما في التوضيح والدمامي أن يعني بال مفتوح اسم الفاعل نحو من شر الوسواس أي الوسوس والصلصال بمعنى المصلصل. وفي الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي نقلا عن الناظم أن المطرد في المصدر من فعال هو الكسر وأن الفتح ندر في قولهم: وسوس الشيطان وسواسا، ووعوع الكلب وعوعا، وغطط السهم في مروره غططاطا إذا التوى. وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وأن تجويز الزمخشري الفتح في المصدر الذي لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه. قوله: "والفعال كله بالفتح" الواو للحال. ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جيء به كذلك للتكثير. وقال الفراء وجماعة من الكوفيين مصدر فعل المضاعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضاعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعي أو قياسي قولان. وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر. ا. هـ. دمايني باختصار.

قوله: "على أنهما" أرجع شيخنا الضمير إلى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف

لفاعل الفاعل والمفاعلة ... وغير ما مر السماع عادله

سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر. وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشف إلى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم. وكذلك القعقاع بالفتح الذي يتقعقع وبالكسر المصدر. والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر. وأجاز قوم أن يكون مصدرين "لفاعل الفاعل والمفاعله" نحو خاصم خصامًا ومخاصمة، وعاقب عقابًا ومعاقبة، لكن يمتنع الفاعل ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء، نحو ياسر مياسرة، ويامن ميامنة. وشذ يאومه يواما لا مياومه "وغير ما مر السماع عاد له" أي كان له عديلاً فلا يقدم عليه إلا بسماع. نحو كذب كذاباً وهي تنزي دلوهًا تنزيًا. وأجاب إجابًا، وتحمل تحمالا، واطمأن طمأنينة، وتراموا رميًا، وقهقر قهقرى، وقرقص قرفصاء، وقاتل قيتالا.

تنبيه: يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلاً نحو جلد جلدًا ومجلودًا. وقوله:

حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض إلى التبيان والتلقاء ويؤيد الأول السياق بعد. قوله: "بالفتح الاسم" أي الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض. ومقتضى التنظير بعده خلافه فإن التنظير بالقعقاع يقتضي أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضي أنه اسم للمززل به فتدبر. قوله: "اسم لما وسوس به الشيطان" مناف لما مر عن التوضيح والدمامي. قوله: "وأجاز قوم أن يكونا" أي المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره في أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا. قوله: "لفاعل الفاعل والمفاعلة" قال الدماميني: والمطرّد دائماً عند سيبويه المفاعلة فقد يتكون الفاعل ولا يتكون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جالسا. قوله: "فيما فاؤه ياء" أي في مصدر الفعل الذي فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذي فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذي فاؤه ياء قليل. قوله: "وشذ يאومه يواما"، لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله: لا مياومة أي فليست شاذة. وفي بعض النسخ يواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط. والمياومة المعاملة بالأيام كما في القاموس. قوله: "وغير ما مر" أي وغير المصادر التي مرت لأفعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها. قوله: "عادلة" يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهي المقابلة ويحتمل أن عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فإن أرجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير ما مر كان في العبارة قلب

وإن عكس فلا. قوله: "نحو كذب كذابا" بالتشديد فيهما مع كسر الكاف في الثاني.
قوله: "تحمالا" بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدماميني.
قوله: "واطمان طمأنينة" والقياس اطمئننا لأن أصل اطمأن اطمأن كاستخرج فأدغمت
إحدى النونين في الأخرى. قال الدماميني: وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة
اسمان وضعا موضع المصدر لا مصدران. قوله: "رميا" بكسر الراء وتشديد الميم والياء
مع كسر الميم. قوله: "قتالا" لا ينافي شذوذه كونه الأصل إذ كثيرا ما يهجر الأصل حتى
يعد النطق به شذوذا

(467/2)

733- لم يتركوا لعظامه لحمًا ... ولا لفؤاده معقولا

وفي غيره كثيرًا. ومنه قوله:

734- وعلم بيان المرء عند المجراب

أي عند التجربة وقوله:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً

أي قتالاً وقوله:

735- أظلم إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلام تحية ظلم

أي إصابتمكم، وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل نحو فلج فالجا. وقوله:

فاندفع ما للبعض تبعاً لشيخنا. قوله: "يجيء المصدر" أي عند غير سيبويه فقد نقل
صاحب المصباح عن بعضهم أن سيبويه ينكر مجيء المصدر على مفعول ويؤول ما أوهم
ذلك. قوله: "قليلا" أي فيقتصر فيه على السماع. قوله: "نحو جلد جلدًا ومجلودًا" في
القاموس جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أي قوي. قوله: "لم يتركوا لعظامه
إلخ" هذا البيت من الكامل الذي استعملته العرب مخمسا شذوذاً إن لم يكن سقط
والأصل مثلاً لم يتركوا من هجرهم لعظامه إلخ.
قوله: "وعلم بيان المرء" أي علم منطق الفصيح. قوله: "أي قتالا" فيه أنه لا داعي إلى
جعل مقاتلاً في البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر. قوله: "نحو

فلج فالجا" اعلم أن فلج يفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء
وسكون اللام

733- البيت بتمامه:

حتى إذا لم يتركوا لعظامه ... لحماً ولا لفؤاده معقولا
والبيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص236؛ وسمط اللآلي ص266.
734- صدره:

وقد ذقتونا قرّة بعد مرة
وهو من الطويل.

735- البيت من الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص91؛
والاشتقاق ص99، 151، الأغاني 5/ 225؛ وخزانة الأدب 1/ 454، والدرر 5/
258؛ ومعجم ما استعجم ص504؛ وللعرجي في ديوانه ص193؛ ودرة الغواص
ص96؛ ومغني اللبيب 2/ 538؛ وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة 1/ 284؛
وشرح التصريح 2/ 64؛ وشرح شواهد المغني 2/ 892؛ والمقاصد النحوية 3/ 502؛
ولأبي دهب الجمحي في ديوانه ص66؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 226؛
وأوضح المسالك 3/ 210؛ وشرح شذور الذهب ص527؛ وشرح عمدة الحافظ
ص731؛ ومجالس ثعلب ص270؛ ومراتب النحويين ص127؛ وهمع الهوامع 2/ 94.

(468/2)

وفعلة لمرة كجلسه ... وفعلة هيئة كجلسه
في غير ذي الثلاث بالتا المره ... وشذ فيه هيئة كالخمرة

كفى بالنأي من أسماء كاف

أي كفاية ونحو: {فَأَهْلِكُوا بِالطَّاعِغَةِ} [الحاقة: 5] ، أي بالطغيان: {فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ
بَاقِيَةٍ} [الحاقة: 88] ، أي بقاء "وفعلة" بالفتح "لمرة كجلسه" ومشية وضربة "وفعلة"
بالكسر "هيئة كجلسه" ومشية وضربة.

تنبيه: محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو رحمة، أو فعلة بالكسر
نحو ذربة، فإن كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة إلا بقريئة أو يوصف نحو رحمة

واحدة وذرية عظيمة "في غير ذي الثلاث بالتا المرة" نحو انطلق انطلاقاً

يأتي بمعنى شق وقسم بالفالج بالكسر وهو مكيال معروف، وظفر بما طلب، ويقال:
أفلج برهانه أي قومه وأظهره. وأما فلج يفلج فلجا كطرب يطرب طرباً فهو للانفراج
بين الثنايا. وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه
الفالج وهو استرخاء أحد شقي البدن لانسحاب خلط بلغمي تنسد منه مسالك الروح
كذا في القاموس وغيره. ولم أر فيه ولا في الصحاح ولا في المصباح ولا في المختار الفالج
مصدر الفالج مطلقاً فانظر جعله مصدراً لفالج بأي معنى لفالج والأقرب أنه لفالج المبني
للمجهول وقد مثل في المصباح لجيء فاعل مصدراً بقولهم قم قائماً أي قياماً. قوله:
"بالنأي" بفتح النون وسكون الهمزة أي البعد. قوله: "وفعلة لمرة كجلسة" مقتضى ما مر
في باب إعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلو حد
بالتاء لم يعمل أن فعلة التي للمرة كجلسة من المصادر فيكون مجلس مثلاً مصدراً
أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثاني لا دلالة له عليها وهو جلوس ولا فرق في
بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أولاً كخرجة من خروج
كما في الهمع ثم فعلة التي للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة
الناظم والشارح لا ما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة
الثابتة كالحسن والظرف. قوله: "وفعلة لهيئة" أي لهيئة الحدث والحدث وإن استلزم الهيئة
لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاماً قاله سم وفسر الجار بردى الهيئة بالنوع.
قوله: "محل ما ذكر" أي كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة إذا لم يكن المصدر
العام أي المطلق الصادق. بالقليل والكثير والخالي عن إرادة الهيئة ودخل في قوله لم يكن
إلخ المصدر المطلق الذي على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله
ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة
وبالعكس وهو المتجه وإن نقل عن بعضهم خلافه.
قوله: "نحو ذرية" هي الحدة في الشيء يقال: رجل ذرب أي حاد. قوله: "إلا بقرينة" أي
حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فإن خصت بالحالية
فالعطف مغاير. قوله: "في غير ذي الثلاث بالتا المرة" أي من غير تغيير صيغة المصدر
وإنما تلحق التاء من

واستخرج استخراجة. فإن كان بناء مصدره الغام على التاء دل على المرة منه بالوصف
كإقامة واحدة، واستقامة واحدة "وشذ فيه هيئة كاحمرة" من اختمر، والعمه من تعمم،
والنقبة من انتقب.

خاتمة: يصاغ من الثلاثي مفعّل ففتح عينه مراداً به المصدر أو الزمان أو المكان إن
اعتلت لامه مطلقاً، نحو مرمى ومغزى وموقى، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو

المصادر الأغلب استعمالاً فإذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب
أو قياسي وسماعي لحقت القياسي قاله الشاطبي. وانظر ما إذا كان السماعي أغلب
استعمالاً من القياسي. وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعي الأغلب وظاهر آخرها
أنها تلحق القياسي غير الأغلب. قوله: "بالوصف" هلا قال كسابقه بالقرينة أو
الوصف. قوله: "وشذ فيه هيئة" أي شذ في غير ذي الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة.
قوله: "من اختمر" يقال اختمرت المرأة أي غطت رأسها بالخمار. قوله: "من انتقب"
أي غطى وجهه بالنقاب.

قوله: "خاتمة" حاصل المقام أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالأول يجب فتح
عين مفعّل منه مطلقاً والثاني إن كان صحيحاً وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك
وإن كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر، وإن كان معتل الفاء فقط فإن كسرت عين
مضارعه ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعّل منه مطلقاً نحو وعد يعد ووثق يثق،
ونحو وهب يهب ووطئ يطأ فإن فتحت عين مضارعه فتحت أصلياً نحو وجل يوجل
فأكثر العرب يكسر عين مفعّل منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره
هذا عند غير طيء وأما طيء فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق.
هذا كله في الثلاثي. وأما غيره فالمصدر وأسماء الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول
هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير
موضع كما لا يخفى على متأمله، ومما ذكره في هذا المقام أن معتل الفاء إذا فتحت عين
مضارعه أي ونقلت فتححتها إلى فائه التي هي الواو كودّ يودّ وجب فتح عين مفعّل منه
كالمودة. ويرده ما في القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك.
قوله: "يصاغ من الثلاثي مفعّل" أي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعّل أي إن
كان متصرفاً وقد تلحق مفعلاً هاء التأنيث كالمودة. قوله: "إن اعتلت لامه مطلقاً" أي
سواء كسرت عين مضارعه أو لا فهو في مقابلة التقييد اللاحق. قوله: "نحو مرمى

ومغزى موقى " بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذي في خط الشارح كما
قاله شيخنا وعليه فالإشارة بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كمرمى وما
لامه واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين ومعتلها كموقى. وفي أكثر النسخ ومرقى
براء بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعداد إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء أو واو ولا بين ما
عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة. والنسخة الأولى أولى من هذه لعلم عدم
الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتفطن. قوله: " ولم تكسر

(470/2)

مقتل ومذهب، فإن كسرت فتحت في المراد به المصدر، نحو مضرب وكسرت في المراد
به الزمان أو المكان نحو مضرب، وتكسر مطلقاً عند غير طيى فيما صحت لامه وفاؤه
واو، ونحو مورد وموقف موئل: وشذ من جميع ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل.

عين مضارعه" بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثالين. قوله: "فإن كسرت إلخ" منه ما
عين مضارعه ياء مكسورة في الأصل فيقال: مبات في المصدر وأصله مبيت بفتح الياء
ومبيت في الزمان والمكان. وقيل: يخير بين الفتح والكسر مطلقا وقيل: يقتصر على ما
سمع فلا يقال في معاش معيش ولا في محيض محاض. قال في التسهيل: وهو الأولى.
قوله: "وتكسر مطلقا" أي سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان. قوله: "عند غير
طيء" وأما طيىء فيجرونه مجرى ما فاؤه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين
المضارع وغيره كما مر. قوله: "فيما صحت لامه وفاؤه واو" أي ولم تفتح عين مضارعه
أصالة فإن فتحت كيوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعول منه مطلقا وبعضهم يفتحها في
المصدر ويكسرها في غيره كما علمت. قوله: "وموئل" الموئل الملجأ. قوله: "وشذ من
جميع ذلك" أي جميع الأقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل مما شذ من
معتل اللام في المصدر من عصى وحمى أي أنف وأوى له أي رقى ورازه أي أصابه معصية
ومحمية وماوية ومرزية بالكسر فقط في الجميع. وفي المكان مأوى الإبل بكسر الواو فقط
كما صرح به في لامية الأفعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس. وأما مأوى غير
الإبل فبالفتح على القياس. ومما شذ من الصحيح الذي ضمت عين مضارعه في المصدر

من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر. وفتح الثاني الحجازيون على القياس وفي المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد قال الدماميني: وهو البيت المبني للعبادة سجد فيه أو لم يسجد. قال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير. ١. هـ. وشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط في الجميع. ومما شذ من الصحيح الذي فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس. وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس. ومما شذ من الصحيح الذي كسر عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وعفر وعرف مرجع ومعدرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من زل منزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس. ومما شذ من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحد بفتحها ووضع ووقع موحد وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة، وجاء فيها الكسر على القياس. وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة أي مفازة، ومقدرة أي حاجة ومقبرة ومشقة بالشين المعجمة والقاف أي موضع القعود في الشمس ومزرعة، ولم يجرى مفعول بضم العين إلا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمزة أي رسالة وميسر قرئ في الشواذ فنظرة إلى ميسرة بالضم والإضافة. وقد صاغوا مفعلة من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها لسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة أي سبب لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ولحل الكثرة مأسدة ومسبعة ومقناة ومفعلة أي محل

(471/2)

ويعامل غير الثلاثي معاملة الثلاثي في ذلك، فمن أراد ذلك بنى منه اسم مفعول وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان. ومنه: {يَسْمِ اللَّهُ تَجَرَّاهَا وَمُرْسَاهَا} [هود: 41] ، {وَمَرْفَنَاهُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ} [سبا: 19] ، وقوله: الحمد لله ممسانا ومصباحنا

لكثرة الأسد والسبع والقنأ والأفعى. وقد أفردت مسألة مفعول برسالة فمن أراد إشباع الكلام فيه فعله بها. قوله: "في ذلك" أي في صوغ صيغة منه تصلح مصدرا واسم زمان

واسم وكان. ولما كان اسم الإشارة غير موفٍ بذلك لإيهامه الرجوع إلى التفصيل المتقدم في مفعول مع أنه ليس بمبراد عقبه بقوله فمن أراد إلخ. قوله: "كما مر" أي في قوله: وعلم بيان المرء عند الحرب وقوله:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا

على ما فيه وقوله

أظلم أن مصابكم رجلا

قوله: "ومنه" أي من بناء اسم المفعول وجعله بإزاء المقصود من الثلاثة فمجرها ومرساها يحتملان الثلاثة كما في البيضاوي وإن قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان، وممزق مصدر، وممسانا ومصبحنا اسما زمان.

فائدة: اطراد بناء اسم الآلة على مفعول ومفعلة ومفعول بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة كمجدح لما يجده به السويق أي يلت ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدهن بضم الأول والثالث في الثلاثة، وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما في القاموس وكمشط بتثنية الميم وبوزن كتف وعنق وعتل. وجاء ممشط على القياس. قال في الهمع وكإراث آلة تأريث النار أي إضرامها وسراد ما يسرد به أي يخرز. ا. هـ. وفي القاموس أن الإراث ككتاب النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها. وأن السراد الخرز في الأديم كالسرد. ا. هـ. وهو أيضا ككتاب:

(472/2)

وهو قليل في فعلت وفعل ... غير معدى بل قياسه فعل

وأفعل فعلا نحو أشر ... ونحو صديان ونحو الأجهر

وفعل أولى وفعل بفعل ... كالضخم والجميل والفعل جمل

وأفعل فيه قليل وفعل ... وبسوى الفاعل قد يغنى فعل

سالم، وفره الفرس فهو فاره. أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب، وركب فهو راكب "وهو قليل في فعلت" بضم العين كظهر فهو طاهر، ونعم فهو ناعم، وفره فهو فاره "و" في "فعل" بكسرها "غير معدى" نحو سلم فهو سالم "بل قياسه" أي قياس فعل اللازم المكسور العين "فعل" بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض "وأفعل" في الألوان والخلق

و"فعالان" فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن "نحو أشر" وبطر وفرح "ونحو صديان" وريان وعطشان "ونحو الأجر" والأحمر. ومما شذ فيه مريض وكهل "وفعل" بفتح الفاء وسكون العين "أولى وفعيل بفعل" مضموم العين "كالضخم" والشهم "والجميل" والظريف "والفعل" لهذه ضخم وشهم و"جمل" وظرف "وأفعل فيه قليل وفعل" بفتحيتين، وفعال

غذا طفله باللبن فهو غاذ وهو قليل إلخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية. وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بأنه كان الأحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازما بمعنى كذا ومتعديا بمعنى كذا، ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعديا وجعل الواو بمعنى أو فتفطن. قوله: "وفره" يقال: فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أي نشط وخف. ورجل فاره أي حاذق وجارية فرهاء أي حسناء.

قوله: "وهو" أي صوغ فاعل قليل أي شاذ. قوله: "أي قياس فعل" أي قياس الوصف من فعل. قوله: "في الأعراض" جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الألوان والخلق. قوله: "والخلق" بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة، والمراد بها الحال الظاهري في البدن كالعور والخور والجر. قوله: "وحرارة الباطن" الواو بمعنى أو. قوله: "نحو أشر وبطر وفرح" بتنوين الثلاثة لأنها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان. والأشر والبطر معناهما الذي لا يحمد النعمة. والصديان العطشان. والأجر الذي لا يبصر في الشمس وأعاد نحو في قوله ونحو صديان وقوله ونحو الأجر لاختلاف النوع. وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء. واعترض بأن الريّ انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلا إلا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكما. قوله: "ومما شذ فيه" أي في فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس مرض وكهل لأتخما من الأعراض. قوله: "أولى" لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده. قال الشاطبي: وغير المصنف يرى أن فعिला قياس دون فعل. قوله: "والشهم" وهو ذكي الفؤاد. قوله: "والفعل جمل" احتراز عن جميل

بالفتح وفعال بالضم، وفعل بضمين، وفعل بكسر الفاء أو ضمها، وفعال وفعل،
وفعل بكسرتين كحرش فهو أحرش، وخطب فهو أخطب إذا احمر إلى الكدرة. ونحو
بطل، وحسن فهو حسن. ونحو جبن فهو جبان، وشجع فهو شجاع. ونحو جنب فهو
جنب. ونحو غفر فهو غفر أي شجاع مكرر. ونحو غمر فهو غمر أي لم يجرب الأمور.
ونحو وضوء فهو وضاء أي وضئ. ونحو حصرت فهي حصور أي ضاق مجرى لبنها.
ونحو خشن فهو خشن.

تنبيه: جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم فاعل،

من جملة الشحم بالفتح أي أذنبه فجمل هو بالبناء للمجهول أي أذيب فهو مجمول
وجميل لأن فاعلاً فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه. قاله الشاطبي وأقره غير واحد
كالعض. ويرد عليه أن كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله: وفعل أولى وفعل بفعل.
حيث فرض الكلام في فعل بالضم. ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم
والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل أن الواو في قوله
والفعل إلخ استثنائية لا حالية فلا يكون تقييداً بل مستأنفاً لبيان الواقع لكنه غير محتاج
إليه فتدبر. قوله: "بالفتح" أي فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم.
قوله: "وفعال" أي بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعل أي بفتح الفاء وتخفيف العين.
قوله: "كحرش" بالخاء المهملة ثم الشين المعجمة أي خشن وتمثيله من النشر على
ترتيب اللف. قوله: "وخطب" بالخاء والطاء المعجمتين على ما ذكره المصريح وتبعه غيره.
والذي في القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو
مقتضى كلام الشارح وعبارته في مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة
بالضم لون كدر مشرب حمرة في صفة أو غيرة ترهقا خضرة خطب كفرح فهو أخطب
ولم أجد مادة خطب والطاء المعجمتين لا في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح.
وقوله إلى الكدرة أي مائلاً إلى الكدرة. قوله: "ونحو غفر" بالعين المهملة فالفاء. قوله:
"ونحو غمر" بالعين المعجمة فالميم. قوله: "ونحو حصرت" بمهملات مبنيا للمجهول
لرؤما فالتمثيل به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبنى للمجهول
متعد والمضموم العين الذي الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبنى للمجهول قد يكون
سماعاً من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين.
قوله: "فهو خشن" بكسرتين وفي القاموس أنه ككتف فلعل فيه اللغتين. قوله: "جميع

هذه الصفات إلخ" دفع لما قد يقال إن المصنف ترجم لأبنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال إنه ذكرها في الباب الآتي لأن المذكور فيه أحكامها لا أبنيتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لأن ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد واسم المفعول من الثلاثي أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان

(475/2)

وزنة المضارع اسم فاعل ... من غير ذي الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الأخير مطلقاً ... وضم ميم زائد قد سبقا

إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما إذا دل على الثبوت، كطاهر القلب، وشاحط الدار أي بعيدا فهو صفة مشبهة أيضاً "وبسوى الفاعل قد يغنى فعل" أي وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف "وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل. مع كسر متلو الأخير مطلقاً وضم ميم زائدة قد سبقا" أي يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الأخير مطلقاً: أي سواء كان مكسوراً في المضارع

صفتين مشبهتين إذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا إلى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثي المجرد. قوله: "صفات مشبهة" أي إن قصد بها الثبوت والدوام وإن لم تضاف إلى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الإسقاطي وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حوّلت إلى فاعل. وفي التصريح عن الشاطبي وغيره أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلاً قيل حاسن لا حسن. وقوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه أي أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا قصد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر. والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل في فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله في الثبوت من الإضافة أو

النصب المذكورين وأما غير فاعل فمشارك في الأصل بين الحدوث والثبوت فاكتمل في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت. قوله: "إذا دلّ على الثبوت" أي الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لأنه لا يختص بالصفة المشبهة. قوله: "وبسوى الفاعل قد يغنى فعل" يغنى بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أي استغنى ونسبة الاستغناء إلى فعل مجاز كما أشار إليه الشارح بقوله أي قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل في الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل. قوله: "وزنة" أي موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذي الثلاث أي من مصدر فعل غير ذي الثلاث نعت لاسم فاعل. قوله: "مع كسر متلو الأخير" أي ما يتلوه الحرف الأخير والمراد الكسر ولو تقديرًا كمعتل ومختار اسمي فاعل. وأما منتن بضم التاء اتباعًا فشاذ. وشذ فتح ما قبل الآخر في ألفاظ كاسم الفاعل من أحصن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة أي تكلم بما لا يعقل فإن كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس وألفح بالفاء والحاء المهملة أي افتقر وصار مفلسًا. واجرأشت الإبل بجيم فراء فهزمة فشين معجمة مشددة أي سمنت. وشذ أيضًا مجيء اسم فاعل أفعل على فاعل كأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلا وأحمل البلد إذا قحط فهو ما حل.

(476/2)

وإن فتحت منه ما كان انكسر ... صار اسم مفعول كمثل المنتظر
وفي اسم مفعول الثلاثي اطرء ... زنة مفعول كآت من قصد
وناب نقلاً عنه ذو فعيل ... نحو فتاة أو فتى كحيل

كمناطق ومستخرج، أو مفتوحًا كمتعلم ومتدحرج "وإن فتحت منه" أي من هذا "ما كان انكسر" وهو ما قبل الأخير "صار اسم مفعول كمثل المنتظر" والمستخرج "وفي اسم مفعول الثلاثي اطرء زنة مفعول كآت من قصد" يقصد فإنه مقصود، وآت من ضرب مضروب ومن مر مرور به، ومنه مبيع مقول ومرمي، إلا أنها غيرت. تنبيه: مراده بالثلاثي المتصرف "وناب نقلاً عنه" أي عن مفعول "ذو فعيل" مستويًا فيه المذكور والمؤنث "نحو فتاة أو فتى كحيل" أو جريح أو قتيل. تنبيه: مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط. قال في التسهيل: وينوب في

الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذب، وفعل كقنص، وفعله كغرفة، وبكثرة فعيل.
ا. هـ.

قوله: "وضم ميم زائد" وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعا فشاذ. قوله: "وإن فتحت إلخ" أي ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين كمحزون ومحمووم ومزكوم فإنه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية، يقال حزنه الله وأحزنه وزكم وأزكمه الله وحم الرجل من الحمى وأحمه الله وحم الشيء وأحم قدر فالتزامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعول. ا. هـ. دماميني ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفي موضع آخر من التسهيل أنه قد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضا ومثله الدماميني بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق. قال فإن قلت فقد قالوا رق العبد قلت إنما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى أرق. ا. هـ. وقد يجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو: {إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا} [مريم: 61] ، أي مرضية وآتيا. وقيل الأول مجاز عقلي أي راض صاحبها والثاني من قولهم أتيت الأمر أي فعلته. قوله: "إلا أنها غيرت" أي عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع ومقوول ومرموي فنقلت حركة ياء الأول إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، ونقلت حركة واو الثاني إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء.

قوله: "مراده بالثلاثي" أي في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي، وكذا قوله فيما مر: إذا من ذي ثلاثة يكون، وإن تبادر من الشرح قصد الأول فقط. قوله: "المتصرف" خرج الجامد نحو عسى وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول. قوله: "نقلا" أي لا قياسا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو. قوله: "أي عن مفعول" وقد ينوب عن مفعول بضم الميم وفتح العين نحو أعله المرض فهو عليل أي معلّ وأعقدت العسل فهو عقيد أي معقد كذا في التسهيل وشرحه. قوله: "ذو فعيل" أي صاحب هذا الوزن أي موازنة. قوله: "في الدلالة لا العمل"

خاتمة: قال الشارح ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب، وعلى كثرتة لم يقس عليه بإجماع. وفي التسهيل ليس مقيسًا خلافاً لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم. والله أعلم.

قال الدماميني: فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه، وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المفعولات حكم الفعل المبني للمفعول. ١. هـ. كلام ابن عصفور فعليه يصح مررت برجل قتيل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لإطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه. ولقائل أن يقول شروط العمل إنما هي للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر. ١. هـ. وفي الجمع ما نصه: ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعل كذبح وقنص وقتيل، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه خلافا لابن عصفور حيث أجاز ذلك. قال أبو حيان: ويحتاج في منع ذلك أو إجازته إلى نقل صحيح عن العرب. ١. هـ. إذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل في المرفوع الظاهر إلى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل. قوله: "فعل" أي بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول. قوله: "وفعل" أي بفتحتين كما في الدماميني كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أي وكعدد وتوهم البعض أن قوله: كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال أي ونقض وعدّ وخبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني ولأن إطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازا كثير مطرد. قوله: "وفعلة" أي بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة. قوله: "لم يقس عليه" فلا يقال: ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم. قوله: "خلافا لبعضهم" أي في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيل الذي نقله الشارح. قوله: "وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له إلخ" أي لأنه لا لبس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل. قوله: "نحو قدر ورحم" تمثيل للمنفي وأما ما ليس له ذلك فكقتيل وجريح وقوله لقولهم إلخ تعليل لمحذوف أي وإنما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم إلخ.

تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني ويليه الجزء الثالث. وأوله
الصفة المشبهة باسم الفاعل

(478/2)

الفهرس:

- 3 لا التي لنفي الجنس
- 26 ظن وأخواتها
- 59 الفاعل
- 87 النائب عن الفاعل
- 102 اشتغال العامل عن المعمول
- 125 تعدي الفعل ولزومه
- 142 التنازع في العمل
- 159 المفعول المطلق
- 179 المفعول له
- 184 المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً
- 197 المفعول معه
- 208 الاستثناء
- 150 الحال
- 288 التمييز
- 302 حروف الجر
- 356 الإضافة
- 423 المضاف إلى ياء المتكلم
- 427 إعمال المصدر
- 442 إعمال اسم الفاعل
- 459 أبنية المصادر
- 473 أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

(479/2)

المجلد الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

صفة استُحسن جرّ فاعل ... معنى بها المشبهة اسم الفاعل

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

"صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل" أي: تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك؛ لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها، وإن كان متعدداً فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان.

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

أي: المتعدي لواحد كما يعلم مما يأتي. قوله: "صفة استحسن إلخ" تعريف بالخاصة فهو رسم. وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية في قوله ولا تجر بها إلخ، وصور ضعفه فإن الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها. وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وإن لم يكن بشخصها. وأجيب أيضاً عن الثاني بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح في الضعيف وإن قبول بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه ١. هـ سم. وقوله ولو سلم أي: إن من القبيح ما هو جر ففي التوضيح أن كاتب الأب بالجر قبيح وهو مبني على جواز الإضافة في المثال كما يأتي. قوله: "معنى" أي: في المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتي في الشرح. قوله: "المشبهة اسم الفاعل" بنصب اسم على المفعولية وجره بالإضافة. قوله: "عن اسم الفاعل" اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف. وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما في كثير من الصيغ والأحوال. قوله: "وقصد ثبوت معناه" فإن لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم.

قوله: "صار منها" قال سم ظاهره أنه حينئذٍ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الإضافة في قولك زيد كاتب الأب والمخلص من ذلك أن يراد

بالاستحسان مطلق الجواز والصحة ا. هـ. وعندني في الإيراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم؛ لأن كتب متعدد وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضاً فتنبه. قوله: "وإن كان متعدداً" أي: لواحد لما سبق من أن المتعدي لأكثر تمتنع إضافته إلى الفاعل إجماعاً. قوله: "أن الجمهور على منع ذلك فيه" أي: وإن قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالإضافة إلى المفعول

(3/3)

تنبيهان: الأول إنما قيد الفاعل بالمعنى؛ لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى. الثان وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وأنها تؤنث، وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه في العمل، وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها؛ لأن العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة، وعرفها بقوله ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث، وقد يقال إن العلم باستحسان الإضافة موقوف

كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصاراً وعلى الجواز فهو أيضاً من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض، وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحينئذٍ لا يدخل في تعريف الصفة إلا إذا قالوا بالاستحسان. اللهم إلا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به في الجملة أي: في بعض الصور وذلك إذا كان لازماً. قوله: "لأنه لا تضاف إلخ" قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم. قوله: "تدل على حدث" أي: معنى متعلق بالغير. قوله: "وأنها تؤنث" أي: بالبناء أي: غالباً. وقوله وتجمع أي جمع سلامة لمذكر أي: غالباً، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لا يقال في نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون، ولا في نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعالان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة.

قوله: "وعاب الشارح التعريف إلخ" يعني أنه عابه يلزوم الدور وتقديره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور، ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل إنما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حوّل إسنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذٍ الإضافة. قوله: "ما صيغ لغير تفضيل إلخ" قال يس نقلا عن ابن هشام: فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت وهذا وارد على حد الناظم أيضا ا. هـ. وفيه نظر لعددهم من أحوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو: زيد حسن وجهه، وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة.

قوله: "من فعل لازم" أي: من مصدره والتقيد باللزوم مبني على مذهب الجمهور من منع إجراء اسم فاعل المتعدي لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر. قوله: "دون إفادة معنى الحدوث" أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدماميني أنه إذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حوّلت إلى فاعل، فنقول في عفيف وشريف وحسن: عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا ا. هـ. والظاهر أن الأمر كذلك إذا قصد حدوثها في الحال كما يدل

(4/3)

وصوغها من لازم لحاضر ... كطاهر القلب جميل الظاهر

على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور، أو إن قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ. وقوله صفة استحسن إلى آخره خبر. وقوله: "وصوغها من لازم لحاضر" إلى آخره عطف عليه لتمام التعريف، أي: ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسا إلا من فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن. وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصود على السماع، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم. ومن المتعدي كضارب. وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت، وأنها لا تلزم الجري على المضارع بخلافه، بل قد تكون جارية عليه "كطاهر القلب" وضامر البطن،

عليه إطلاق قول المصريح ما نصه: إذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن، وإذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره ا. هـ. ثم راجعت الدماميني فرأيت أنه صرح بما استظهرته. قوله: "أو إن قوله إلخ" بكسر إن؛ لأنه معطوف على مقول القول واعتراض بأن الإعراب على الأول كذلك فلا يخلص بمجرد من الأشكال وأجاب البعض بأن مراده أن كلام الناظم من حيز الأخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف؛ لأنه بالنسبة إلى الأول لا الثاني. قوله: "وقوله وصوغها إلخ" المتبادر من عبارته أن هذا من تنمة الجواب الثاني والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز. قوله: "من لازم" أي: من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضاً كما في رحمن ورحيم وعليم فإنها لازمة بالتنزيل، أو النقل إلى فعل بالضم أفاده سم. فقول الشارح وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصود على السماع لا يتم إلا إذا أريد اللزوم أصالة فقط. قوله: "بخلافه" أي: اسم الفاعل قوله: "الدائم" فيه إشارة إلى أن المراد بالحاضر في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط؛ لأن الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كظاهر القلب يجعله قيداً لقوله لحاضر. والمراد بالدوام الثبوت في الأزمنة الثلاثة. قال يس نقلاً عن غيره: ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية؛ لأنها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ الأصل في كل ثابت دوامه ا. هـ. ويوافقه قول الدماميني نقلاً عن الرضي، كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل في اللفظ على أحد القيدتين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهراً في الاتصاف بالحسن في جميع الأزمنة إلا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسناً فقيحاً أو سيصير حسناً أو هو الآن فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً ا. هـ. ومنه يؤخذ حمل قول الشارح وأنها لا تكون إلا للمعنى إلخ، على حالة الإطلاق هذا. وعبارة الشارح في شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدي إلخ، تقتضي أنها وضعية فتدبر. قوله: "بخلافه" أي: اسم الفاعل فإنه يكون للماضي المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا

وَعَمَلُ اسم فاعِلِ المَعْدَى ... لها على الحدّ الذي قد حُدّا

ومستقيم الحال، ومعتدل القامة. وقد لا تكون وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن الوجه و"جميل الظاهر" وسبط العظام وأسود الشعر "وعمل اسم فاعل المَعْدَى" لواحد "لها" أي: ثابت لها "على الحد الذي قد حدا" له في بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر.

تنبيه: ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال. فعبارة هنا أجود من قوله في

ضارب أمس أو الآن أو غدا وقوله كما عرفت أي: في باب إعمال اسم الفاعل عند قول المصنف إن كان عن مضميه بمعزل. قوله: "وهو الغالب" وأما قول بعضهم لا تكون إلا غير جارية فمبني على أن المراد بالجريان إفادة التجدد والحدوث، كذا في شرح الجامع، لكن الذي في الهمع أن الزمخشري وابن الحاجب منعاً موازنتها المضارع، وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة. قوله: "في المبنية من الثلاثي" خرج المبنية من غيره

فإنها لازمة الجري على المضارع كما في التسهيل. قوله: "كحسن الوجه إلخ" راجع لقوله، وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله في المبنية من الثلاثي فهو تمثيل لها. قوله: "وأسود الشعر" التمثيل به غير صحيح؛ لأن فعله سَوَدَ يسَوّد كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما أسودّ الخماسي فالوصف منه مسودّ لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أي: وإن كانت مبنية من غير الثلاثي مع أنه يردّه ما مر قريباً عن التسهيل ونقله هو أيضاً وأقره فلا تكن من الغافلين.

قوله: "وعمل اسم فاعل المعدي لها إلخ" قال ابن هشام: المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا. قال في النهاية: الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبّه بالمفعول به. وذكر في موضع آخر أنها لا تعمل في المفعول المطلق ا. هـ. يس والمتجه الأول. قوله: "ثابت لها" أي: صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة، ومنصوب الصفة المشبهة شبيهة بالمفعول به. قوله: "على الحد" أي: كائناً على الحد فهو حال من ضمير عمل

المنتقل إلى الطرف بعد حذف الاستقرار سم. قوله: "من وجوب الاعتماد على ما ذكر" ولو قرنت بأل بناء على الأصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال؛ لأنه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقي من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف. قوله: "لأن ذلك من ضرورة وضعها" أي: فهو لا يفارقها وإنما يعد شرطاً ما قد يفارق. قوله: "أجود إلخ" أي: لأن قوله على الحد الذي قد حدا يمكن تأويله بأن يراد في الجملة

(6/3)

وسبق ما تعمل فيه مجتنب ... وكونه ذا سببية وجب

الكافية: والاعتماد واقتضاء الحال شرطان في تصحيح ذا الأعمال ا. هـ. "وسبق ما تعمل فيه مجتنب" بخلاف اسم الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب في نحو زيدا أنا ضاربه، وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه "وكونه ذا سببية وجب" أي: ويجب في معمولها أن يكون

بخلاف عبارته في الكافية. قوله: "وسبق ما تعمل فيه" أي: بحق الشبه باسم الفاعل؛ وهو المنصوب على طريقة المفعول به؛ لأنه الذي تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما؛ لأن المرفوع فاعل والمجرور مضاف إليه، والفاعل والمضاف إليه لا يتقدمان قاله يس. قوله: "بخلاف اسم الفاعل" أي: فإنه يتقدم منصوبه، قال في الارتشاف: إلا إذا كان بأل أو مجرورا بإضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا، ومررت بضارب زيدا، فإن جر بحرف جر زائد نحو: ليس زيد بضارب عمرا، جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب، ومنع ذلك المبرد قاله يس. قوله: "ومن ثم إلخ" مراده كما تنادي به عبارته ببيان شيء يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أي: ومن أجل هذا التخالف صح النصب في نحو: زيدا أنا ضاربه، لصحة عمل ضارب المذكور في زيدا لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه، وإذا صح عمله في زيدا لو تفرغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل، وامتنع في نحو: وجه الأب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن في وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها، وإذا لم

يصح عمله في وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً، وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال: كان الأولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح في الدلالة.

قوله: "وكونه ذا سببية وجب" أي: وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد: أحسن الزيدان وما قبيح العمران؛ لأن عملها في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقي مما يتخالفان فيه أنه يعمل محذوفاً، ولهذا أجازوا: أنا ضارب زيد وعمراً بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون. وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز، ومنعوا مررت برجل حسن الوجه، والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح إضافته إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: مررت برجل قاتل أبيه ويقبح

مررت برجل حسن وجهه، وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه عمراً، ويمتنع عند الجمهور: زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت، وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة؛ لأن معمولها لما كان سببياً مرتبطاً بمتقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت، فكذا ما أشبهه. قاله الزجاج ومتأخر والمغاربة. ورد عليهم بما في الحديث في صفة الدجال "أعور عينه اليمنى". وأجيب بأن اليمنى خبر المحذوف أو مفعول المحذوف، وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز. ويحتمل أن يكون منه: {وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ} [الأنعام: 96] ، ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافاً للفراء وأنه إذا حلى هو ومعموله

(7/3)

.....

سببياً؛ أي: متصلاً بضمير الموصوف لفظاً نحو: حسن وجهه، أو معنى نحو: حسن الوجه أي: منه. وقيل أل خلف عن المضاف إليه. ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت.

تنبيهات: الأول قول الشارح إن جواز نحو: زيد بك فرح، مبطل لعموم قوله: إن

المعمول لا يكون إلا سبباً مؤخراً مردود؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه، وعملها في الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل. الثاني:
ذكر في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلًا كقوله:
736- حَسَنَ الْوَجْهَ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السَّيِّدِ ... مِ فِي الْحَرْبِ كَالْحِ مُكْفَهَرٍ

بال فنصب المعمول أكثر نحو: جاء الضارب الرجل. وإذا حليت الصفة ومعمولها بـال
فجر المعمول أكثر نحو: جاء الحسن الوجه كذا في المغني والدمامي عليه.
قوله: "في معمولها" أي: المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه في مثالي الشارح منصوبان.
قوله: "أي: متصل" أي: هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شامل لأنواع السببي
الآتية وإن لم يشمل المعمول الذي هو ضمير بارز متصل كما يأتي عن التسهيل. قوله:
"ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل" نحو: زيد ضارب عمر. قوله: "ما عملها فيه
بحق الشبه" أي: وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب
على وجه آخر. قوله: "ونحوه" أي: من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي كالحال
والتمييز تصريح. قوله: "من معنى الفعل" هو الحدث. قوله: "ضمير بارز متصل" أي:
ليس منفصل مستقل بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة نحو: زيد حسن الوجه جميله أو
ينفصل عنها بضمير آخر نحو: قريش خير الناس ذرية وكرامهموها. فإن قلت كما أن
معمول الصفة يكون ضمير مستتر نحو: زيد حسن فما الوجه الداعي إلى تخصيص
الضمير البارز. قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هي صفة
مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها مشبهة أ. هـ. دماميني.
قوله: "طلقه" هذا هو محل الشاهد؛ لأنه أعمل طلق في الها. وأما أنت فمبتدأ مؤخر
وحسن الوجه طلقه خبر أن مقدمان، أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى
على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفي بمرفوعه عن الخبر على نفي أو
استفهام. وأما جعل العيني الشاهد في عمل طلق في أنت فرد؛ بأن المعمول الواجب
كونه سببي ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به،
كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء؛ لأن ما أضيف إليه الصفة أصله بعد تحويل
إسنادها عنه النصب كما مر في إعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق
الوجه ضد عبوسه. والسلم بالكسر ويفتح الصلح. والكالح من الكلوح وهو

فعلم أن مراده بالسبي ما عدا الأجنبي فإنها لا تعمل فيه. الثالث يتنوع السبي إلى اثني عشر نوعاً فيكون موصولاً كقوله:

737- أسيلاتُ أبدانٍ دِقاقٍ خُصُورها ... وَثِيرات ما التفتُ عليه المآزر
وموصوفاً بشبهه كقوله:

738- أزور امرأً جمًّا نَوالَ أعدّه ... لمن أمّه مستكفياً أزمّة الدّهر
والشاهد في جمًّا نوال. ومضافاً إلى أحدهما كقوله:

739- فَعَجَّتْها قِبل الأُخيار مَنزِلَة ... والطَّيِّبِ كل ما التاثت به الأُرُر

التكشر في عبوس، والمكفهر من اكفهر الرجل إذا عبس فهو تأكيد. وقوله في السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر في الوصف.

قوله: "يتنوع السبي" يظهر لي أخذاً من الشواهد الآتية أن مراده بالسبي المنصوب السابق حقيقة أو حكماً بأن كان مرفوعاً صالحاً للنصب تشبيهاً بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجروراً صالحاً لذلك كما في الأول والثالث فاعرفه. قوله: "أسيلات أبدان" أي: طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهي السمينية، كما في القاموس أي: سمينات الأرداف والأعجاز فهي المراد بما التفت عليه المآزر، وقول العيني أي: وطينات الأرداف والأعجاز لا يناسب المقام. وإنما كان ما التفت إلخ سببياً؛ لأن الأصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد إلى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلی. وبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثاني.

قوله: "يشبهه" أي: الموصول في كون صفته جملة كصلة الموصول. قوله: "جمًّا" أي: كثيراً، ونوال أي: عطاء فاعله وجملة أعده صفة نوال والضمير البارز فيها لنوال، والمستتر لأمر أو لم يبرز لأمن اللبس. وأمه بمعنى قصده ومستكفياً حال من فاعل أم. والأزمة بفتح الهمزة وسكون الزاي الشدة وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر. قوله: "فعجتها" أي: الناقة من عجت البعير أعوجه عوجاً ومعاجاً أي: عطفت رأسه بالزمام. قبل الأخيار أي: جهتهم. منزلة تمييز. التاثت بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أي:

اختلطت والتفت. وأزر بضميتين جمع الإزار. وهذا كناية عن عفتهم، وضمير الموصوف محذوف أي: الأزر هن أو آل خلف عنه نظير ما تقدم. وقد يبحث في الشاهد باحتمال

737- البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في المقاصد النحوية 3/ 629،

وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 86.

738- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 86؛ والمقاصد النحوية 3/ 631.

739- البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه 1/ 183؛ والمقاصد النحوية 3/

625، وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 85.

(9/3)

فأرفع بها وانصب وجّر مع آل ... ودون آل مصحوب آل وما اتصل

ونحو: رأيت رجلاً دقيقاً سنان رمح يطعن به. ومقروناً بآل نحو: حسن الوجه، ومجرداً نحو: حسن وجه، ومضافاً إلى أحدهما نحو: حسن وجه الأب، وحسن وجه أب، ومضافاً إلى ضمير الموصوف نحو: حسن وجهه، ومضافاً إلى مضاف إلى ضميره نحو: حسن وجه أبيه، ومضافاً إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: مررت بامرأة حسن وجه جارتها جميلة أنفه ذكره في التسهيل. ومضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ذكره في شرح التسهيل. وجعل منه قوله:

740- سَبَنِي الفتاة البِضَّة المتجَرِّد الـ ... لطيفة كَشَحْهُ وما خِلْتُ أن أُسَبِّي

"فأرفع بها" أي: بالصفة المشبهة "وانصب وجر مع آل ودون آل مصحوب آل وما

أن ما نكرة موصوفة لا موصولة. قوله: "إلى ضمير مضاف" بإضافة إلى مضاف أي: ضمير عائد إلى مضاف إلخ. قوله: "جميلة أنفه" بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلاً لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره بإضافة جميلة إليه وضمير الموصوف مذكور ضمناً؛ لأن المعنى جميلة أنف وجه جارتها فعلم ما في كلام البعض وغيره. قوله: "ومضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى" فيه أن المثال الذي قبله كذلك فهلا اكتفى به، إلا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف. قوله: "البضة" بفتح

الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئة، والمتجرد بكسر الراء البدن إذا تجرد عن ثيابه، وقول العيني بفتح الراء غير ظاهر، وضمير كشحه للمتجرد والكشح ما بين الخاصرة والصلع الخلف.

قوله: "فارفع بها" اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المنعوت إن صلحت للمذكر والمؤنث لفظاً، ومعنى بأن لا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما جاز تبعيتها لمثلها في التذكير والتأنيث نحو: مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها، ولما يخالفها فيهما نحو: مررت برجل حسنة عينه وبامرأة

حسن وجهها؛ لانتفاء القبح اللفظي والمعنوي، وإلا بأن اختصت بأحدهما لفظاً ومعنى كأكرم ورتقاء، أو لفظاً فقط كآلى أي: كبير الألية، وعجزاء أي: كبيرة العجيزة، أو معنى فقط كخصي وحائض لم تتبع إلا بما يماثلها على

الصحيح، فلا تقول مررت بامرأة أكرم ابنها ولا برجل رتقاء بنته، وقس لوجود القبح في اللفظ والمعنى أو في أحدهما. وأجاز الأخفش تبعيتها في الأقسام الثلاثة لما يخالفها أيضاً، هذا ملخص ما في التسهيل وشرحه للدماميني.

قوله: "وانصب وجر" أي: بها فحذف معمولها لدلالة الأول. وإنما جاز في النصب والجر إسناد الصفة المشبهة إلى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى إلى سببيه لكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبراً له أو حالاً أو نعتاً وفي المعنى دالة على صفة له في ذاته سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فإنه متصف بالحسن لحسن

740- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 623.

(10/3)

بها مضافاً أو مجرداً ولا ... تجرر بها مع أل سُما من أل خلا
ومن إضافة لتاليها وما ... لم يخل فهو بالجواز وسما

اتصل بها" أي: بالصفة المشبهة "مضافاً أو مجرداً ولا تجرر بها مع أل سُما" أي: اسماً "من أل خلا ومن إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما" أي: لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية، قال الفارسي أو على الإبدال من ضمير مستتر في

وجهه أو كانت غيرها نحو: زيد أبيض اللحية أي: شيخ، وكثير الإخوان أي: متقو بهم، فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببية كصفة نفسه فيستتر ضميره في صفة سببية نحو: زيد حسن وجهها كما يستتر في صفة نفسه نحو: زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر الفاعلية إلى النصب أو الجر؛ لأن الصفة

لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعاً على أن يكون بدلاً من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل، فإن لم تجر في اللفظ على صاحب السبب نحو: زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة في ذاته نحو: زيد أحمر نوره لم يجز استتار ضمير ذي السبب فيها، فلا يقال: زيد أسود فرس غلام الأخ، وزيد أحمر النور؛ لأنه لا معنى لذلك، إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببية على صفة في ذاته فكيف يضمّر في صفة سببية صفة نفسه. فإن قيل أليس الصفة في نحو: زيد أحمر نوره تدل على صفة في ذاته وهي كونه صاحب نور، قلنا: كونه صاحبه مفهوم من كون النور سبباً لزيد لا من

صفة السبب قاله الرضي وصرح بمثله فيما أجري مجرى الصفة المشبهة من اسمي الفاعل والمفعول اللازمين، ومنه أخذ السعد قوله في حاشية الكشف عند قوله تعالى: {بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها إلا عند صحة تحملها لضمير صاحبها.

قوله: "مع أل" حال من الضمير المجرور، ومصحوب تنازعه الثلاثة فأعمل الأخير وأضمّر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة، وهو إشارة إلى أحد السببي الاثني عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافاً ثمانية؛ وهي ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواءهما كحسن وجهه والحسن وجهه فإن هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجرداً أي: من أل والإضافة. قوله: "ولا تجرر بها إلخ" استثناء لصور الامتناع. قوله: "سما" بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى، وظاهرة على أنه كيد. قوله: "ومن إضافة لتاليها" أي: لتالي أل ولو بواسطة الإضافة لضميره فيشمل الإضافة لضمير تاليها كما في سم. قوله: "وما لم يخل" أي: من أل والإضافة لتاليها فهو بالجواز أي: جواز الجر، وسما أي: علم وذلك ثلاث صور تضم إلى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بأل أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها. وأما قوله وما لم يخل إلخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه.

قوله: "الرفع على الفاعلية" قد يتعين كما في مررت بامرأة حسن الوجه؛ لأن الصفة لو

تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء، وقد يتعين عدمه كما في مررت بامرأة
حسنة الوجه؛ لأن الوجه لو كان فاعلاً لوجب تذكر الوصف وقد يجوز الأمران كما في
نحو: مررت برجل

(11/3)

.....

الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة
والخفض بالإضافة. والصفة مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة وهذه، الستة في
أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث. فتلك اثنان وسبعون صورة الممتنع منها ما لزم
منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها، ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح
بهذا في التسهيل. وذلك تسع صور وهي: الحسن وجهه، الحسن وجه أب، الحسن
وجهه، الحسن

حسن الوجه. قوله: "أو على الإبدال من ضمير الصفة" أي: إبدال بعض من كل، يعني
حيث أمكن الإبدال لا مطلقاً فلا يرد عليه ما حكى من قولهم: مررت بامرأة حسن
الوجه ومررت بامرأة قويم الأنف لوجود المانع من الإبدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث
الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير. فإن قيل على القول بأن العامل في
البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع. أجيب بأن قد يغتفر في التابع
ما لا يغتفر في المتبوع قاله سم. قوله: "على التشبيه بالمفعول به" أي: بمفعول اسم
الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم، وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل؛
لأنه الذي يشتهى بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل. وكما يسمى هذا مشبهاً بالمفعول به
يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبهاً بالمفعول به أفاده شارح الجامع. قوله:
"وعلى التمييز" كان الأولى، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة لجواز الوجهين فيه
حينئذ. قوله: "بالإضافة" أي: بسببها لما مر. قوله: "أو معرفة" أي: لاقتراها بأل.
قوله: "في أحوال السببي المذكورة" أي: الاثني عشر. قوله: "فتلك اثنان وسبعون صورة"
صوابه اثنان لما سيأتي في العدد، ويضم إليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة:
الأولى أن يكون معمول الصفة ضميراً مجروراً بشارته الصفة المجردة من أل كمررت برجل

حسن الوجه جميله. الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو: قريش
نجباء الناس ذرية وكرامهموها. الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو: زيد
الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسًا وسبعين. والصفة إما مفردة أو مثناة أو
مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة، فإذا ضربت الثماني في خمس وسبعين
صارت ستمائة. والصفة أيضًا إما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فإذا ضربت الثلاث في
ستمائة صارت ألفًا وثمانمائة. ومعمول الصفة إما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو
تكسير مذكر أو مؤنث، فإذا ضربت الثماني في الألف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفًا
وأربعمائة، تسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول الضمير؛ لأنه وإن انقسم
إلى ضمير إفراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعًا جمع سلامة ولا جمع تكسير، فالباقي أربعة
عشر ألفًا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع، فيخرج منها الممتنع على
ما تقدم أفاده في التصريح.

قوله: "ما لزم منه إلخ" سيأتي قبيل الخاتمة أن محل الامتناع في الصفة المفردة، أما المثناة
والمجموعة على حد المثنى فيجوز إضافتها مع تعريفها بأل إلى الخالي وتقدم في باب
الإضافة أيضًا. قوله: "وذلك تسع صور" لأنها بقية الاثني عشر بعد إخراج ما فيه أل
والمضاف

(12/3)

.....

وجه أبيه، الحسن ما تحت نقابه، الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال أعده الحسن
سنان رمح يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميل أنفه، وليس منه الحسن الوجنة الجميل
خالها بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة. نعم هو ضعيف؛ لأن المبرد
يمنعه كما عرفت في باب الإضافة، وما سوى ذلك فجائز كما أشار إليه بقوله: وما لم
يخل فهو بالجواز وسماً، أي: علم. لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قبيح وضعيف وحسن،
فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه
وذلك ثمان صور هي: الحسن وجه، الحسن وجه أب، حسن وجه، حسن وجه أب،
الحسن الوجه، الحسن وجه الأب، حسن الوجه، حسن وجه الأب. والأربع الأولى أقبح
من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير. وإنما جاز ذلك على قبحه لقيام

لتاليها أو لضمير تاليها. قوله: "وهي الحسن وجه إلخ" وجه الامتناع في الأولين أن الواجب في الإضافة المعنوية إضافة النكرة إلى المعرفة فلم يجوزوا في الإضافة اللفظية التي هي فرعها أن تكون على عكس أصلها، نقله سم عن الصفوي، ومراده بالواجب الإضافي أي: بالنسبة إلى إضافة المعرفة إلى النكرة فلا ينافي ما مر أن من المعنوية إضافة النكرة إلى النكرة للتخصيص. وهذا أولى مما أول به البعض. ثم قال سم: ووجهه في البقية عدم الفائدة والإضافة اللفظية إنما تجوز إذا أفادت تخفيفاً أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بآل ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المعمول. قوله: "الحسن وجهه" ينبغي أن محل امتناعه إذا كان الموصوف فيه وفي الأمثلة الثلاثة بعده غير محلي بآل كزيد وإلا فلا امتناع؛ لأن الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل وكذا في المثال الأخير، فمحل امتناعه إذا كان الموصوف نحو: هند، لا نحو: امرأة، قاله سم. قوله: "وليس منه" أي: من الممتنع.

قوله: "كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إلخ" لو جعل الإشارة بقوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها لكان أحسن لعلم قوله وما لم يخل إلخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما مر، ولا اختصاص قوله وما لم يخل إلخ بالجر كما تقدم. وقوله وما سوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع بقرينة مقابله لقوله الممتنع منها ما لزم منه إلخ الواقع هو، وقوله وما سوى ذلك إلخ تفصيلاً لقوله فتلك اثنان وسبعون صورة، إلا أن يدفع الثاني بأن المراد كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إلخ مع قوله فارفع بها إلخ. قوله: "لكنه ينقسم" استدراك على قوله وما سوى ذلك فجائز دفع به توهم تساوي الصور في الجواز. قوله: "فالقيح رفع الصفة إلخ" أي: لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف. قوله: "وذلك ثمان صور" لأن الجرد من الضمير معمولاً كان أو مضافاً إليه المعمول إما محلي بآل أو لا فهذه أربع صور تضرب في صورتها الصفة بثمان. قوله: "لما يرى" أي: في الأربع الثانية وقوله من أن أل خلف عن الضمير أي: كما هو مذهب الكوفي. قوله: "لقيام السببية في المعنى" يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية في اللفظ.

.....
اللفظ، لأن معنى حسن وجه حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله:

741- بِبُهِمَةٍ مُنِيَّتْ شَهْمٌ قَلْبٌ ... مُنَجَّدٌ لَا ذِي كَهَامٍ يَنْبُو

فهو نظير حسن وجه. والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها إذ لا فرق. والضعيف نصب
الصفة المنكرة المعارف مطلقاً، وجرها إياها سوى المعارف بـأل والمضاف إلى المعارف بها،
وجر المقرونة بـأل المضاف إلى ضمير المقرون بها، وذلك خمس عشرة صورة هي: حسن
الوجه، حسن وجه الأب، حسن وجهه، حسن وجه أبيه، حسن ما

قوله: "ودليل الجواز" أي: من السماع. قوله: "ببهمة" بضم الموحدة الفارس الذي لا
يدري من أين يؤتى لشدة بأسه، وبأوه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أي:
ابتليت. شهم بفتح الشين المعجمة قوي القلب ذكيه. قلب فاعل شهم. منجد بضم
الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال معجمة أي: مجرب للأمور، لا ذي
كهام أي: صاحب سيف كهام بفتح الكاف أي: كليل. ينبو أي: يبعد عن الإصابة.
قوله: "والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً" أي: لما فيه من إجراء وصف
القاصر مجرى وصف المتعدي كذا في التصريح. قال سم، ومقتضاه أن الصفة المعرفة
كذلك إلا أن يفرق بأن في المعرفة اعتماداً على أل وإن كانت معرفة على الأصح نظراً
إلى القول بأنها موصولة، ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة، لكن ينافي هذا فرض الموضح
في باب الإضافة، ذلك مع تعريف الصفة والمعمول ا. هـ. وقد اعترض الشارح في شرح
التوضيح على الموضح بأنه كان الأولى

له التمثيل بحسن الوجه، قال سم. ولما كان الإجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير
يعود على الموصوف في القبح جعلوا هذا القسم ضعيفاً، والذي

قبله قبيحاً ا. هـ. وقد أسلفنا في باب الإضافة أن بعض ما عبروا عنه هنا

بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تساهلاً، فلا ينافي ما هنا جعلهم هناك

الإجراء المذكور قبيحاً، وقوله مطلقاً أي: سواء كان تعريفها بـأل أو بالإضافة، ودخل
تحت ما ذكره ثمان صور هي الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببي النكرة الموصوفة
والمضاف إليها والمجرد والمضاف إليه.

قوله: "وجرها إياها" قيل وجه الضعف ما فيه من شبه إضافة الشيء إلى نفسه كما
سيذكره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج إليه؛ ولهذا استثنى المعارف
بـأل والمضاف إلى المعارف بها؛ لأنه لا زيادة فيهما وهذا التوجيه أولى؛ لأنه عليه يظهر

وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان في الصفة المعرفة كالمنكرة، فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بأل أيضاً دون الامتناع؛ لأننا نقول لما وجد معهما في الصفة المعرفة شيء آخر يقتضي امتناع الجر بها معناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه الأول فتأمل. ودخل تحت هذا ست صور هي بقية الثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما. قوله: "وجرّ المقرونة إلخ" وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد يمنعه. قوله: "وذلك" أي: الضعيف أو

741- الرجز بلا نسبة في الدرر 5/ 284؛ والمقاصد النحوية 3/ 577؛ وجمع الهوامع 2/ 99.

(14/3)

.....

تحت نقابه، حسن كل ما تحت نقابه، حسن وجه جاريته جميلة أنفه، حسن الوجنة جميل خالها، وحسن وجهه، حسن وجه أبيه، حسن ما تحت نقابه، حسن كل ما تحت نقابه، حسن وجه جاريته جميلة أنفه، حسن الوجنة جميل خالها، والحسن الوجنة الجميل خالها. ويدل للجواز في الأول والثاني قوله:

742- ونأخذ بعده بِذَنَابٍ عَيْشٍ ... أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

في رواية نصب الظهر وفي بقية المنصوبات قوله:

743- أَنْعَتَهَا إِيَّيَ مِنْ نَعَاتِهَا ... كَوْمَ الدَّرِيِّ وَادِقَةَ سُرَّاتِهَا

المذكور من النصب والجر. قوله: "وحسن وجهه" أعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجنة إلخ دون غيرهما إشارة في المحل الأول إلى أن ما بعدها أمثلة النوع الثاني، وفي المحل الثاني إلى أن ما بعدها مثال النوع الثالث. قوله: "في الأول والثاني" أي: نصب الصفة المنكرة المعرف بأل ونصبها المضاف إلى المعرف بها. قوله: "ونأخذ بعده إلخ" روي نأخذ بالجزم عطفاً على جواب الشرط والرفع استئنافاً والنصب بأن مضمرة كما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزاء إلخ، والضمير في بعده للمدح وهو النعمان بن الحرث الأصغر. وذنب الشيء بكسر الذال المعجمة عقبه. والأجب

المقطوع. والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير. والمعنى نتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سناممه لشدة هزاله. أي: نبقى بعده في شدة وسوء حال وفي أجب الجر صفة لعيش، وجره بالكسرة إن أضعف إلى ما بعده وإلا فبالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية، ووزن الفعل والرفع خبراً لمخذوف والنصب حالاً. وروي الظهر بالرفع على الفاعلية والجر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به. وإنما كان هذا دليلاً للثاني أيضاً؛ لأن المضاف للمحلى بآل بمنزلة إذ لا فرق. قوله: "أنعتها" أي: أصفها والضمير للنوق وأني إلخ تعليل لما قبله. والنعات جمع ناعت أي: واصف وكوم. منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوما كحمر وحمراء وهي عظيمة السنام. والذرى جمع ذروة بتثنية الذال المعجمة وهي أعلى الشيء والمراد بها هنا السنام. ووادقة صفة

742- البيت من الوافر، وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ص106، والأغاني 11/ 26؛ وخزانة الأدب 7/ 511، 9/ 363؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 28؛ وشرح المفصل 6/ 83، 85؛ والكتاب 1/ 196؛ والمقاصد النحوية 3/ 579، 4/ 434؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص200؛ والأشباه والنظائر 6/ 11، والاشتقاق ص105، وأمالى ابن الحاجب 1/ 458؛ والإنصاف 1/ 134؛ وشرح ابن عقيل ص589؛ وشرح عمدة الحفاظ ص358؛ ولسان العرب 1/ 249 "حب"، 1/ 390 "ذنب"؛ والمقتضب 2/ 179.

743- الرجز لعمر بن لجأ في الأصمعيات ص34؛ وخزانة الأدب 8/ 221؛ والدرر 5/ 289؛ والمقاصد النحوية 3/ 583؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 6/ 83، 88.

(15/3)

.....

إذ لا فرق، وفي المجزورات سوى الأخير قوله:

744- أَقَامَت عَلَى رَيْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا ... كُفِّتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

والجر عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات. ومنعه المبرد مطلقاً؛ لأنه يشبه إضافة

الشيء إلى نفسه وأجازته الكوفيون في السعة وهو الصحيح. ففي حديث أم زرع \$ "صفر وشاحها" وفي حديث الدجال "أعور عينه اليمنى" وفي صفة النبي -صلى الله عليه وسلم: "شثن أصابعه" ويدل للأخير قوله: سبتي الفتاة البضة، البيت في رواية جر كشحه. وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته أربعون صورة، وهي تنقسم إلى حسن، وأحسن فما كان فيه ضمير واحد

لكوم من ودقت السرة إذا دنت من الأرض لفرط السمن. والشاهد فيه؛ لأنه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سرائها بالكسر وهو مضاف إلى ضمير الموصوف. قوله: "إذ لا فرق" علة لمحدوف أي: وإنما كان دليلاً للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه إلا نوع من تلك البقية؛ لأنه لا فرق. قوله: "أقامت على ربيهما" على بمعنى في والضمير للدمنتين في البيت قبله تثنية دمنة بكسر الدال وهي ما بقي من آثار الدار، وجارتا صفا فاعل أقامت. وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب الصفا أي: الجبل، وكميتا الأعالي صفة جارتا أي: شديدا حمرة الأعالي: أي: الأعلىين فالجمع مستعمل في الاثنين. جونتنا مصطلها صفة ثانية أي: مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الأسفل. والشاهد فيه حيث جرّ جونتنا وهو صفة مشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف، ومثله بقية المجزوات سوى الأخير إذ لا فرق. قوله: "في هذا النوع" أي: المجزوات سوى الأخير. قوله: "مطلقاً" أي: في الضرورة والسعة. قوله: "يشبه إضافة الشيء إلى نفسه" أي: لأن الوصف عين مرفوعة في المعنى. وإنما قال يشبه؛ لأنه لم يضاف إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه كما مر. قوله: "صفر وشاحها" بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكأن وشاحها خال. والوشاح شيء مرصع بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحتها، وفي رواية صفر ردائها. قوله: "أعور عينه اليمنى" هذه رواية. وفي رواية أخرى أعور عينه اليسرى وكتلتها صحيحة قال ابن عبد البر رواية اليمنى أصح إسناداً ولا يظهر الجمع بينهما. قوله: "شثن أصابعه" بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة

744- قبله:

أمن دمنتين عرس الركب فيهما ... حقل الرخامي قد عفا طلالها
والبيتان من الطويل، وهما للشماخ في ديوانه ص 307 و 308؛ وخزانة الأدب 4/
293؛ والدرر 5/ 281؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 7؛ وشرح المفصل 6/ 83، 86؛
والصاحبي في فقه اللغة ص 210؛ والكتاب 1/ 199؛ والمقاصد النحوية 3/ 587؛

(16/3)

أحسن مما فيه ضميران؛ وقد وضعت لذلك جدولاً تتعرف منه أمثلته وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة، مشيراً إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية، وإن كان كثيراً

أي: غليظها. قوله: "فما كان فيه ضمير واحد" كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب، فإن فيه مع الهاء ضميراً مستتراً هو فاعل الحسن، ووجه الأحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج إليه. قوله: "لذلك" أي: للمذكور من صور الصفة المشبهة. قوله: "وأحكامه" أي: من امتناع وأقبحية وقبح وضعف وحسن وأحسنية.

قوله: "بإشارة هندية" أي: فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالإشارة بصورة الثمانية التي فوق قوله ببهمة إلخ، وفوق أقبح الذي هو حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب إلى أن قوله ببهمة إلخ شاهد رفعهما، ولو وضع أيضاً هذه الإشارة فوق قبيح الذي هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب وفوق قبيح الذي هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق أقبح الذي هو حكم رفع الحسن وجه الحسن وجه أب لكان أحسن؛ لأن فيه تنبيهاً على أن قوله ببهمة إلخ شاهد الرفع في الصور الثمانية كما مر في الشرح. وكان الموافق لما مر في الشرح أيضاً أن يشير إلى شاهد بقية صور النصب الضعيفة وهو قوله أنعتها إلخ، وإلى شاهد صور الجر الضعيفة سوى أخيرها وهو قوله أقامت على ربيعهما إلخ. واعلم أن الشارح أشار على ما في كثير من النسخ الصحيحة عشر إشارات إلى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين إلا الشاهد في الإشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها، لكن النسخ مختلفة في الرقوم المشار بها. الإشارة الأولى فوق أحسن حكم جر حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد جرهما وهو قوله:

لاحقِ بطنٍ بقرى سمين ... لا حَظِلَ الرجع ولا قَرُونِ

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول: معنى لاحق بطن ضامر؛ قال في القاموس: لاحق كسمع ضمير وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفتى أي: ظهر والباء بمعنى مع. وقوله لا خطل الرجع بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم: أي: لا مضطرب الخطو ملتوية، وهو صفة أخرى للفرس الممدوح، والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التي تعرق سريعاً، أو تقع حوافر رجله موقع يديه. ولاحق إن كان بالجر فلا إشكال وإن كان بالرفع احتيج إلى قراءة سمين بالرفع على أنه نعت مقطوع لقرى؛ ليتفق الشطران في الحركة. وفي نسخ الاستشهاد أيضاً بقوله:

وَلَا سَيِّئِي زِيٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا ... إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُحْيِسَةً بُزُلًا

الشاهد في سيئي والزي بكسر الزاي الهيئة. وقوله إلى حاجة أي: لأجل حاجة. ومحيسة منصوب، بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة أي: مذلة صفة في الأصل لينزلا، فلما قدم عليه أعرب حالاً. واليزل بضم الموحدة وسكون الزاي جمع بازل وهو البعير الذي انشق نابه ذكرًا كان أو أنثى. الإشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن

(17/3)

.....

الوجه، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر إلخ على رواية نصب الظهر. وقد تقدم. هذا هو الموافق لما مر في الشرح من الاختصار على جعله دليل نصبهما. وأما جعله شاهدًا لهما في الأحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعًا لما يأتي في آخر طريقة معرفة الجدول. ووجد في عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الأب، وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما، وصورة أربعة فوق قبيح حكم رفعهما، ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر إلخ، تنبيهًا على أنه شاهد في حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقًا. الإشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجهًا، حسن وجه أب إلى شاهد نصبهما وهو قوله:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجَزَاءَ مُدْبِرَةً ... مَخُوطَةً جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابًا

أي: هي هيفاء أي: ضامرة كما في العيني، ومقبلة حال من الضمير في هيفاء. وقول العيني ذو الحال محذوف أي: إذا كانت مقبلة وكان تامة تكلف لا حاجة إليه. والعجزاء كبيرة العجز. ومدبرة حال من الضمير في عجزاء. ممخوطة أي: موشومة بالمخطط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم به. وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبني للمجهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أي: حسنته. والشاهد في شبناء أنيابًا من الشنب وهو رقة الأسنان وصفاءها. الإشارة الرابعة فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد رفعهما وهو قوله بهيمة إلخ وقد تقدم. الإشارة الخامسة فوق أحسن حكم رفع حسن وجهه، حسن وجه أبيه إلى شاهد رفعهما وهو قوله:

تُعِيرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدَادُنَا ... فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ

الإشارة السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن أنوال عدة، حسن سنان رمح يطعن به إلى شاهد رفعهما، وهو قوله: أزور امرأ إلخ وقد تقدم. الإشارة السابعة فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجميل خالها إلى شاهد جره وهو قوله: سبتي الفتاة إلخ. وقد تقدم. الإشارة الثامنة فوق أحسن حكم

نصب الحسن الوجه، الحسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله:

فَمَا قَوْمِي بِثُعْلَبَةٍ بَن سَعْدٍ ... وَلَا بِفَزَارَةٍ الشُّعْرِ الرَّقَابَا

وثعلبة وفزاره قبيلتان. والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر. وفي نسخ الاستشهاد أيضًا بقوله:

لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى

والشاهد في نصب أخفية بالأيقاظ على التشبيه بالمفعول به. والأيقاظ جمع يقظ أي:

متيقظ والأخفية بخاء معجمة ففاء فتحنية جمع خفي، وأراد بها أجفان

العيون. والكرى النوم. الإشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجهًا الحسن وجه أب إلى شاهد نصبهما وهو:

الحزن بابًا والعقور كلبا

(18/3)

أشرت إلى كثرة بكاف عربية. جامعًا في ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة. وهو

هذا:

745- "1"

لأَحَقِّ بَطْنٍ بِقَرَى سَمِينٍ ... لَا خَطِلَ الرَّجْعُ وَلَا قَرُونٍ

746- "2"

أَجَبَّ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

747- "3"

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجَزَاءَ مُدْبِرَةً ... مَمْخُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءَ أَنْيَابًا

748- "4"

بِبُهِمَةٍ مُنِيتَ شَهْمَ قَلْبٍ

"5"

تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَادُنَا ... فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ

749- "6"

أَزُورُ امْرَأًا جَمًّا نَوَالٍ أَعَدَّهُ

والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ضد السهل وهو ذم لشخص بأن بابه مغلق دون الأضياف وكلبه عقور. الإشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه، الحسن كل ما تحت نقابه إلى شاهد رفعهما وهو: فاقصد يزيد العزيز من قصده

ويرد عليه أن من يحتمل غير الرفع، إلا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الأولى، حيث لا مانع منه فاعرف ذلك، فقد أهمل أرباب الحواشي ضبط إشارات الجدول وشرح شواهده فوقع فيه خبط كثير. قوله: "بكاف عربية" أي: مجرور لا معلقة. والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف اختلافاً لا وثوق معه. قوله: "جامعاً في ذلك" أي: في الدليل بين كل متناسبين أي: قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الأب ولا يرد عليه إفراده؛ الحسن الوجنة الجميل خالها

745 الرجز لحميد الأرقط في شرح أبيات سيبويه 1/ 174؛ وشرح المفصل 6/ 85؛ والكتاب 1/ 197؛ ولسان العرب 13/ 179 "رزن"، 15/ 400 "وقى".
746 صدره:

ونأخذ بَعْدَهُ بِذَنَابٍ عَيْشٍ
والبيت من الوافر، وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ص106، والأغاني 11/ 26؛ وخزانة

الأدب 7/ 511، 9/ 363؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 28؛ وشرح المفصل 6/ 83،
85؛ والكتاب 1/ 196؛ والمقاصد النحوية 3/ 579، 4/ 434؛ وبلا نسبة في أسرار
العربية ص 200؛ والأشباه والنظائر 6/ 11؛ والاشتقاق ص 105، وأما لي ابن الحاجب
1/ 458؛ والإنصاف 1/ 134؛ وشرح ابن عقيل ص 589؛ وشرح عمدة الحفاظ
ص 358؛ ولسان العرب 1/ 249 "جب"، 1/ 390 "ذنب"؛ والمقتضب 2/ 179.
747 البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص 36؛ وشرح أبيات
الكتاب 1/ 4؛ وشرح المفصل 6/ 83، 84؛ الكتاب 1/ 198؛ ولسان العرب 1/
787 "هلب"؛ والمقاصد النحوية 3/ 593.
748 الرجز بلا نسبة في الدرر 5/ 284؛ والمقاصد النحوية 3/ 577؛ وجمع الهوامع
2/ 99.
749 عجزه:
لمن أمّه مستكفياً أزمنة الدهر
والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 86؛ والمقاصد النحوية 3/
631.

(19/3)

.....

750- "7"

سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ الـ ... لَطِيفَةٌ كَشَحُهُ

751- "8"

فَمَا قَوْمِي يَنْعَلَبَةُ بْنُ سَعْدٍ ... وَلَا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا

752- "9"

الْحَزْنُ بَابًا وَالْعُقُورُ كَلْبًا

"10"

فَأَقْصِدْ بَرِيدَ الْعَزِيرِ مِنْ قَصْدِهِ

طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون
أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة، فإذا فرغت

منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت: مكتوب في أول بيت منها الجر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السبي وفي الخامس الصفة، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثني عشر مربعًا،

بالإشارة إلى دليل يخصه؛ لأن إفراده بذلك لعدم ذكره قسمًا يناسبه كما مر فتدبر. قوله: "طريقة معرفة إلخ" الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة، وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا، ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ، وقوله في آخرها وقوله جامعًا إلخ. قوله:

"مما يليك" أي: بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة.

قوله: "ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة" أي: لتكون جاريًا على عادة القراءة في الورق مثلاً من البداية بالأعلى. قوله: "في رأس أبيات النوعين" أي: أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل وإلا فالجمعول في رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة. قوله: "باثني عشر مربعًا" هذا على ما في نسخ، وفي أخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه، وحسن وجه الأب، وحسن وجه، وحسن وجه أب، في أحسنية الجر فوضع لحكم الأربعة بيتًا واحدًا. وكاجتماع الأولين في ضعف النصب وفي قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتًا واحدًا، وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضًا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع في الشاهد إن كان وفي الحكم إن لم يكن. والمربع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمي مربعًا. ويحتمل أن

750- تمامه:

سَبَّيْنِي الْفَتَاةَ الْبَصَّةَ الْمُتَجَرِّدَ ال... لمطيفة كشحه وما خلت أن أُسَبِّي

والبيت من الطويل وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 623.

751- البيت من الوافر وهو لحارث بن ظالم في الأغاني 11/ 119؛ والإنصاف

ص133؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 258؛ وشرح اختيارات المفضل 3/ 1335؛

والكتاب 1/ 201، والمقاصد النحوية 3/ 609، والمقتضب 4/ 161؛ وبلا نسبة في

خزانة الأدب 7/ 497؛ وشرح المفصل 6/ 89.

752- الرجز لرؤية في ديوانه ص15؛ وخزانة الأدب 8/ 227؛ والكتاب 1/ 200؛

والمقاصد النحوية 3/ 617؛ والمقتضب 4/ 162، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/

180؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 304.

فالمربعات الموصولة بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السبي المنقسم إلى اثني عشر قسمًا كما تقدم، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السبي الذي في مربعاته كلها، وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا. ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية: فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم. وقوله جامعًا بين كل متناسبين إلخ، أي: كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة: ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع.

تنبيهان: الأول تقدم أن معمول الصفة يكون ضميرًا وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته، وخلت من أل نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله، ونصب إن فصلت أو قرنت بأل فالأول نحو: "هم أحسن وجوهًا وأنضر همومًا". والثاني نحو: الحسن الوجه الجميله. الثاني إنما تأتي مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت. فإن كانت الصفة مثناة

تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة إن استقامت الخطوط الأربعة لتساوي الزوايا حينئذٍ، والزوايا المتساوية قوائم، وعلى زوايا أربع بعضها وهو مصغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج إن لم يستقم جميعها، وقول البعض

لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة إن استقامت الخطوط؛ خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بفن الهندسة. قوله: "بالأخيرين" أي: البيتين الأخيرين المكتوب في أحدهما لفظ السبي وفي الآخر لفظ الصفة. والضمير في منها يرجع إلى قوله خمس بيوت. قوله: "حكم المعمول السبي" أي: حكم جره وقوله الذي في مربعاته صفة للمعمول السبي والضمير يرجع إليه. قوله: "فما قابله منها" الضمير في منها لأحكام السبي أي: أحكام إعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع. والمعنى أن السبي الذي قابله من أحكام إعراب السبي المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع إلخ.

قوله: "ثم ما يحرس إلخ" أتى به مع علمه من قوله مشيرًا إلخ توطئة لما بعده، وقوله هذه

الأحكام أي: بعضها. قوله: "بصورة: ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع" هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح كما تقدم. قوله: "وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل" جَوَز في التسهيل وفقاً للكسائي مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدماميني. قال: ويظهر الفرق بين قصد الإضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الإضافة وفتحها عند عدم قصدها. قوله: "وأنضر هموها" من النضرة وهي الوضوء والبهجة. وفيه أن ما ذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة، فكان ينبغي أن يقول كغيره: قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها. قوله: "الجميلة" كون الضمير في محل نصب مذهب سيويه. ومذهب الفراء أنه في محل جر، قاله السيوطي أي: لأنه يجوز إضافة الصفة المحلاة

(21/3)

التَّعَجُّبُ:

بِأَفْعَلٍ انطِقَ بعد ما تَعَجُّبًا ... أو جِئْ بِأَفْعَلٍ مَجْرُورٍ بِبَا

أو مجموعة على حد المثنى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق في باب الإضافة ا. هـ. خاتمة: قال في الكافية:

وَضُمِّنَ الْجَامِدَ مَعْنَى الْوَصْفِ ... وَاسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَهُ بَضْعَفٍ

كَأَنْتَ غَرْبَالُ الْإِهَابِ وَكَذَا ... فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فِرَاعُ الْمَأْخِذِ

أي: من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قوله:

753- فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ ... تَطْلُبُ نِدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ

وقوله:

754- فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُقَدَّى ... لِأَبْتٍ وَأَنْتَ غَرْبَالُ الْإِهَابِ

ضمن فراشة الحلم معنى طائش. وفرعون معنى أليم، وغربال معنى مثقب، فأجريت

مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بما أو نصب جاز والله أعلم.

التعجب:

"بأفعل انطق بعد ما تعجبا أو جئ بأفعل قبل مجرور ببا" أي: يدل على التعجب،

بأل إلى كل معرفة. قوله: "مطلقاً" أي: سواء كانت الصفة بأل أو لا وسواء كان
المضاف إليه خالياً من أل ومن الإضافة لتاليها ولضمير تاليها أولاً، وذلك لحصول فائدة
الإضافة من التخفيف بحذف النون. قوله: "فراشة الحلم" بفتح الفاء. قوله: "أي: من
تضمنين الجامد إلخ" بيان لقوله كأنت غربال إلخ. قوله: "وإعطائه حكم الصفة المشبهة"
أي: من رفع السببي ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعياً. قوله: "والمهر المفدى" بفتح
الفاء والبدال المهملة المشددة أي: القوي الجري لأُتت أي: رجعت وأنت غربال الإهاب
أي: مثقب الجلد من وقع الأسنة.
التعجب:

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياساً، فلا يقال ما أعلم الله؛ لأنها لا تقبل الزيادة.
وشذ قول العرب: ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل،
والسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي: والمختار وفقاً للسبكي وجماعة كابن السراج
وابن الأنباري والصيمري جوازه. ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وأن
عظمته مما تحار فيه العقول، والقصد الثناء عليه بذلك ا. هـ. باختصار وسيأتي عن
الرضي ما يؤيد الجواز. ثم رأيت ابن

753- البيت من البسيط، وهو للضحك بن سعد في الحيوان 1/ 257؛ ولسعيد بن
العاصي في ديوان المعاني 1/ 196؛ وبلا نسبة في الدرر 5/ 293؛ وجمع الهوامع 2/
101.

754- البيت من الوافر، وهو لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية 3/ 140، وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 411، والخصائص 2/ 221، 3/ 195؛ وديوان المعاني
2/ 249؛ والدرر 5/ 291؛ ولسان العرب 1/ 632 "عنكب"، 3/ 372 "قيد"،
11/ 491 "غريل"؛ والممتع في التصريف ص74.

(22/3)

وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا
فَأَحْيَاكُمْ} [البقرة: 28] ، سبحانه الله المؤمن لا ينجس. لله دره فارساً. لله أنت.

حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه الإعلام إفتاء السبكي بالجواز ساق كلام ابن الأنباري، وملخصه: اعترض الكوفيون على البصريين في قولهم أن ما أفعله فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شيء أعظمه، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل، فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شيء وصفه بالعظمة، كما تقول عظمت عظيمًا، والشيء إما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي: إنه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيمًا. وقيل هو إخبار بأنه في غاية العظمة ا. هـ. ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الأول بأوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الإخبار ا. هـ. ويكفي في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم، ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلاً مما يقبل الزيادة وإن لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل. ولا يجوز على الله تعالى أنه إنما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية، وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو: {فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} أفاده الدماميني وغيره. قوله: "تعجبًا" أي: لأجل التعجب أو متعجبًا أو في وقت التعجب. قوله: "أي: يدل على التعجب إلخ" لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرًا له فكان الظاهر؛ أي: يتعجب بصيغتين مبوب لهما في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ} إلخ. قوله: "وهو استعظام" وعرفه الدماميني بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه. ومن ثم قيل إذا ظهر السبب بطل العجب. قوله: "فعل فاعل" يعني صفة موصوف وإن لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو: ما أحسن زيدًا فاندفع اعتراض البعض كغيره. قوله: "ظاهر المزية" أي: بسبب زيادة فيه خفي سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه.

قوله: "نحو: كيف تكفرون بالله" أي: أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازًا عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال. وكذا استعمال سبحانه الله والله دره فارسًا، والله أنت، وما أنت جارة، في التعجب، فإنه مجاز عن الإخبار بالتنزه ويكون دره منسوبًا لله ويكون المخاطب منسوبًا لله وعن الاستفهام عن جوارها إن كانت ما استفهامية أو عن نفي جوارها إن كانت نافية أي: لست جارة بل أعظم منها. قوله: "سبحان الله إلخ" قال البعض: انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب ا. هـ. والأظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن إذ عدم نجاسته غير خفي السبب. ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به. قوله: "الله أنت" أي: في

جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو: لله درك

755- صدره:

بانت لُحْزِنَنَا عَفَاةً

=

(23/3)

وقوله:

756- وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا

والمبّوب له في كتب العربية صيغتان: ما أفعله وأفعل به لاطرادهما فيه. فأما الصيغة الأولى فما فيها اسم إجماعاً؛ لأن في أفعل ضميراً يعود عليها. وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها. ثم اختلفوا فقال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء. وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع. وقال الفراء وابن درستويه:

هي

فارساً.

قوله: "يا جارتا ما أنت جاره" شطر بيت من مجزوء الكامل، المرفل فجاره بالوقف على هاء التأنيث وإن كان منصوباً على التمييز أو الحال إن كانت ما استفهامية أو الخبرية إن كانت نافية حجازية، ومرفوعاً إن كانت نافية تميمية، وجارتا منصوب؛ لأنه مضاف إلى الألف المنقلبة عن ياء المتكلم. قوله: "واها" اسم فعل بمعنى أعجب. قوله: "لاطرادهما" أي: كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا، وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واها ولك رده بأن وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجع من أن مسميات أسماء الأفعال ألفاظ الأفعال. قوله: "ضميراً يعود عليها" أي: والضمير لا يعود إلا على الأسماء. قوله: "على أنها مبتدأ" أي: واجب التقديم؛ لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة. دمايني. قوله: "نكرة تامة" أي: غير موصوفة بالجملة بعدها؛ وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفي

سببه فيناسبه التنكير.

قوله: "لتضمنها معنى التعجب" أي: المناسب له قصد الإبهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والإبهام يناسب الخفاء. والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلاً في إفادته فلا ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها. وقيل المسوّغ تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم. قوله: "وما بعدها خبر" لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التعجب وكذا

= والبيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص203؛ وخزانة الأدب 3/ 308، 310، 486-488، 7/ 250، 9/ 240؛ وشرح شواهد الإيضاح ص193؛ ولسان العرب 4/ 63 "بشر"، 4/ 154 "جور"، 4/ 589 "عفر"؛ والمقاصد النحوية 3/ 638؛ والمقرب 1/ 165؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص452؛ وشرح شذور الذهب ص335؛ وشرح ابن عقيل ص347؛ وشرح عمدة الحافظ 435؛ والصاحي في فقه اللغة ص171.

756- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص168؛ وله أو لأبي النجم في المقاصد النحوية 1/ 123، 3/ 636؛ ولأبي النجم في شرح التصريح 2/ 197؛ وشرح شواهد المغني 1/ 129؛ وشرح المفصل 4/ 72؛ ولسان العرب 13/ 563 "ويه"، 14/ 345 "روي"؛ وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب 7/ 455؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 786؛ وشرح عمدة الحافظ ص967؛ وشرح قطر الندى ص257؛ واللامات ص125؛ ومجالس ثعلب ص275؛ ومغني اللبيب 2/ 369؛ والمقاصد النحوية 4/ 311.

(24/3)

استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين. وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحلّه رفع، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً أي: شيء عظيم. واختلفوا في أفعال: فقال البصريون والكسائي فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله، ففتحته

بناء كالفتحة في زيد ضرب عمرًا وما بعده مفعول به. وقال بقية الكوفيين اسم لجيئه مصغراً في قوله:

757- يَامَا أُمَيْلَحْ غَزَلَانَا شَدَنَّ لَنَا

يقال فيما يأتي قال الرضي: معنى ما أحسن زيداً في الأصل شيء من الأشياء جعل زيداً حسناً، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانحى عنه معنى الجعل، فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو: ما أقدر الله وما أعلمه. قوله: "هي استفهامية أي: مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف في شرح التسهيل. وقال الدماميني استفهامية أي: في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب، قال: وهذا القول أقوى من جهة المعنى؛ لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه. وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو: {مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ} [النمل: 20] أ. هـ. وما بعدها هو الخبر. قوله: "عن الكوفيين" قال في التصريح: وهو موافق لقولهم باسمية أفعال بفتح العين فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو: {مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ} [الواقعة: 27]. قوله: "هي معرفة ناقصة" لاحتياجها في إفهام المراد إلى الصلة.

قوله: "أي: شيء عظيم" ليس ذكر شيء ضرورياً. قوله: "للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية" قال الدماميني نقلاً عن المصنف: لا يرد على ذلك عليكني ورويدي؛ لأنه يقال عليك بي ورويد بي فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرني أ. هـ. قال البعض: وقد يقال هو ظاهر في الثاني لا الأول؛ لأن عليكني بمعنى الزمني وعليك بي بمعنى استمسك بي كما ذكره فهو تركيب آخر أ. هـ. ولك دفعه بأن مراد المجيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب، فإنه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون، مع أن المعروف أن عليك مطلقاً بمعنى الزم إلا أنه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء. قوله: "وما بعده مفعول به" لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف إلا لدليل ولا يتقدم على عامله، ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية. قوله: "لجيئه مصغراً" أجاب البصريون بأنه شاذ.

757- عجزه:

مِنْ هُوَ لَيَّاكُنَّ الصَّالِ وَالسَّوْرِ

والبيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ص 130، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه

كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب 1/ 93، 96،
97؛ والدرر 1/ 234؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني 2/ 922؛
وللعرجي في المقاصد النحوية 1/ 416، 3/ 643؛ وصدره لعلبي بن أحمد العريني في
لسان العرب 13/ 235 "شدن"؛ ولعلبي بن محمد العريني في خزانة الأدب 1/ 98=

(25/3)

.....

ففتحته إعراب كالفتحة في زيد عندك؛ وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم
نصبه، وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما، وزيد عندهم مشبه بالمفعول
به. وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعال ثم اختلفوا؛ فقال البصريون: لفظه لفظ
الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل ماض على صيغة أفعال بمعنى صار ذا كذا. كأغد
البعير إذا صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر
فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد، ولذلك التزمت،
بخلافها في

قوله: "شدن" من شدن الطي بالشين المعجمة والبدال المهملة أي: قوي وطلع قرناه
واستغنى عن أمه. ولنا صفة ثانية لغزلانا وتمايم البيت:
من هؤليّاكن الضال والسمر

الضال بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر السدر البري الواحدة ضالة. والسمر بفتح
السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما في كتب اللغة لا بالعين كما حرفه
البعض، الواحدة سمرة ويجمع أيضاً على سمرات. قوله: "ففتحته إعراب" نقل عن بعض
الكوفيين أن فتحة بنائية لتضمنه التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي بالحرف. وردّ
بأن المؤدي لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعال، وحينئذٍ فقول الشارح بقية الكوفيين
أي: غالب بقيتهم. قوله: "وذلك" أي: كون فتحة فتحة إعراب مع كونه خبراً. قوله:
"تقتضي عندهم نصبه" فاعمل النصب عندهم المخالفة. قوله: "وأحسن إنما هو إلخ"
بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدأ كونه ليس وصفاً للمبتدأ في
المعنى كما في زيد عندك وما أحسن زيداً. ومقتضاه النصب عندهم في نحو: زيد أفضل

أبًا، وفسرها في التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدأ لا حقيقة ولا حكمًا. قوله: "وصف لزيد لا لضمير ما" فيه إشارة إلى أن معنى أحسن عندهم فائق في الحسن لا صير زيدًا حسنًا كما هو على مذهب البصريين إذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل. قوله: "مشبه بالمفعول به" لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة. قوله: "على فعلية أفعل" أي: فيها فحصل الربط. وإنما أجمعوا على فعلية أفعل؛ لأن صيغته لا تكون إلا لفعل وأما أصبع فنادر قاله المصريح. قوله: "لفظه لفظ الأمر" على هذا هو مبني على السكون أو حذف حرف العلة كالأمر نظرًا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر نظرًا للمعنى. قوله: "ومعناه الخبر" أي: في الأصل وإلا فالجملة بتمامها نقلت إلى إنشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلب. قوله: "وهو في الأصل ماضٍ إلخ" فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أي: صار ذا حسن فهمزته للصيرورة. قوله: "ثم غيرت الصيغة" أي: عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير، تغيير المعنى من الإخبار

= ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب 9/ 363 وبلا نسبة في أسرار العربية ص115؛ والإنصاف 1/ 127؛ وخزانة الأدب 1/ 237، 5/ 233؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 190؛ وشرح المفصل 5/ 135؛ ومغني اللبيب 2/ 682؛ وجمع الهوامع 1/ 76، 2/ 191.

(26/3)

نحو: كفى بالله شهيدًا فيجوز تركها، كقوله:
758- كفى الشَّيْب والإسلامَ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا
وإنما تحذف مع أن وأنَّ كقوله:
759- وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا
لاطراد حذف الجار معهما كما عرف. وقال الفراء والزجاج والنخشي وابن كيسان
وخروف: لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدية. ثم قال ابن كيسان: الضمير

إلى الإنشاء هذا ما ظهر لي. قوله: "وإنما تحذف مع أن وأنّ" الذي في التصريح نقلاً عن الموضح في الحواشي أنها إنما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع. ثم قال: فهذا حكم اختصت به أن عن أنّ ونظيره: عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم.

قوله: "والباء للتعديّة" أي: فموضع مجرورها نصب على المفعولية. قال المصنف: ولو اضطر شاعر إلى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء، وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف ا. هـ. دماميني هذا وفي الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهي في ما أفعل والباء زائدة، وكذا قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعديّة والباء زائدة. ثم قال: ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعديّة لا زائدة، وأصل أكرم بزيد أكرم زيد أي: صار ذا كرم ثم غير الماضي بالأمر وجيء بالباء المعدية التي تصيرّ الفاعل مفعولاً، وقيل أكرم بزيد فصار المعنى:

اجعل زيداً صائراً ذا كرم ا. هـ. ملخصاً وبه يعلم تقصير الشارح. وصريح كلام الدماميني: أن المراد بالتعديّة التعديّة الخاصة التي تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى

758- صدره:

عُميرة ودَّعْ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غاديا

والبيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في الإنصاف 1/ 168؛ وخزانة الأدب 1/ 267، 2/ 101، 103؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 141؛ وشرح التصريح 2/ 88؛ وشرح شواهد المغني 1/ 325؛ والكتاب 2/ 26، 4/ 225؛ ولسان العرب 15/ 226 "كفى"؛ ومغني اللبيب 1/ 106؛ والمقاصد النحوية 3/ 665، وبلا نسبة في أسرار العربية ص 144؛ وأوضح المسالك 3/ 253؛ وشرح عمدة الحافظ ص 425؛ وشرح قطر الندى ص 323؛ وشرح المفصل 2/ 115، 7/ 84، 8/ 148، 24/ 93، 138؛ ولسان العرب 15/ 344 "نهي".

759- صدره:

وقال نبي المسلمين تقدّموا

والبيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص 102؛ والدرر 5/ 234، والمقاصد النحوية 3/ 656؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص 49؛ والدرر 5/ 242، 6/ 321؛ وشرح التصريح 2/ 89؛ وشرح ابن عقيل ص 451؛ ولسان العرب 1/ 292 "حب"؛ والمقاصد النحوية 4/ 594؛ وجمع الهوامع 2/ 90، 91، 227.

وَتَلَوْا أَفْعَلَ انصَبْنَهُ كَمَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدَقَ بِهِمَا
وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَصِحُّ

للحسن. وقال غيره للمخاطب، وإنما التزم إفراده؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل "وتلو
أفعل انصبه" أي: حتمًا لما عرفت "كما أوفى خليلينا وأصدق بهما".
تنبيه: شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور بعد أفعل أن يكون مختصًا لتحصل به الفائدة
كما أرشد إليه تمثيله، فلا يجوز ما أحسن رجلًا ولا أحسن برجل أ. هـ.
"وحذف ما منه تعجبت استبح" منصوبًا كان أو مجرورًا "إن كان عند الحذف معناه
يضح" أي: يتضح فالأول كقوله:
760- جَزَى اللَّهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ ... رِبْعَةً خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

قول المغني فالباء معدية مثلها في امرر يزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وأن الباء
للإصاق.
قوله: "الضمير للحسن" أي: المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن يزيد أي: دم
به والزمه أ. هـ. تصريح ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن يزيد يا
عمر وإذ لا يخاطب شيئا في حالة واحدة أ. هـ. دمايني. قوله: "للمخاطب" فمعنى
أحسن يزيد اجعل يا مخاطب زيّدًا حسنًا أي: صفه بالحسن كيف شئت أ. هـ. دمايني.
قوله: "وإنما التزم إلخ" جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب. قوله: "لما
عرفت" أي: من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به. قوله: "كما أو في إلخ" تمثيل لقوله
بأفعل انطق إلخ على اللف والنشر المرتب. قوله: "لتحصل به الفائدة" أي: المطلوبة
وهي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو: ضربت رجلًا فإن المقصود
الإخبار بوقوع الضرب على شخص ما.

قوله: "وحذف ما منه" أي: من حاله والسين والتاء في استبح زائدتان أو للصيرورة.
وشرط في التصريح لحذف المتعجب منه منصوبًا كان أو مجرورًا ولا وجه لاقتصار البعض
في نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور أن يكون ضميرًا. قال البعض فلا يجوز
الحذف في نحو: أحسن يزيد لعدم الدليل عند الحذف، ولا في نحو: زيد أحسن يزيد؛
لأن الإظهار في موضع الضمير في نحو: ذلك لنكتة تفوت بالحذف أ. هـ. وعلى قياس

ذلك لا يجوز الحذف في نحو: ما أحسن زيدًا وزيد ما أحسن زيدًا. لا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف في نحو: ما أحسن زيدًا وأحسن بزيد إذا كان ثم دليل، كما لو قيل ذلك في مقام الثناء على زيد؛ لأننا نمنع كون المحذوف في ذلك اسمًا ظاهرًا ونحكم بأنه ضمير يرجع إلى المثنى عليه في المقام فتفطن. قوله: "معناه يضح" أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لا بد من

760- البيت من الطويل، وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص171؛ وتخليص الشواهد ص491؛ والدرر 5/ 240؛ وشرح التصريح 2/ 89؛ والعقد الفريد 5/ 283؛ والمقاصد النحوية 3/ 649؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 259؛ وجمع الهوامع 2/ 91.

(28/3)

وفي كلا الفعلين قدمًا لهما ... منع تصرف بحكم حتمًا

أي: ما أعفهم وأكرمهم. والثاني وشرطه أن يكون أفعال معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح الكافية نحو: أسمع بهم وأبصر أي: بهم. وأما قوله:

761- فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا ... حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدَرِ
أي: به فشاذاً.

تنبيه: إنما جاز حذف المجرور بعد أفعال مع كونه فاعلاً؛ لأن لزومه للجر كسأه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء ورد بوجهين: أحدهما لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والآخران من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا "وفي كلا الفعلين" المذكورين "قدمًا لهما منع تصرف بحكم حتمًا" ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل

الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم، وفي تعبيره بقدر إشارة إلى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام. قوله: "فشاذاً" الأوجه عندي أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط، بل

المدار على وجود دليل المحذوف.

قوله: "لأن لزومه للجرح" ولما لم يلزم الفاعل في نحو: كفى بزيد الجرح امتنع حذفه وإن كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث، إذ لا يقال كفت بهند. قوله: "لزوم إبرازه حينئذٍ" أي: حين استتر في الفعل. وأجيب بأن عدم إبرازه لإحاقه بضمير أفعل في نحو: ما أحسن زيداً فكما لم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير. قوله: "كنا من أكرم بنا" قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو: هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره أفاده سم. قوله: "وفي كلا الفعلين" متعلق بلزوم وكذا قدماً؛ لأنه نصب على الظرفية أي: في الزمن القديم، وكذا بحكم. والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون الجيء على طريقة واحدة أدل على المراد. فقوله ليكون إلخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتماً أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم. قوله: "منع تصرف" اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإن دل على ما ذكر كيدع ويذر فإنه استغنى عن ماضيهما بماضي ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين.

761- البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ص15؛ والأصمعيات ص46؛ وشرح التصريح 2/ 90؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص424؛ وشرح عمدة الحفاظ ص755؛ والمقاصد النحوية 3/ 650؛ وله أو لحاتم الطائي في الأغاني 6/ 303؛ وخزانة الأدب 10/ 9، 10/ 13؛ ولحاتم الطائي في الدرر 4/ 207؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأغاني 6/ 296؛ وأوضح المسالك 3/ 260؛ وشرح ابن عقيل ص448؛ وهمع الهوامع 2/ 38.

(29/3)

وَصُغُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا ... قَابِلَ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرُ ذِي انْتِفَا
وَعَبْرُ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا ... وَغَيْرُ سَالِكٍ سَبِيلٍ فُعَلًا

على ما يراد به، فالأول في الماضي كتبارك وعسى، والثاني في الأمر كتعلم بمعنى اعلم. وقيل إن علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم

يوضع "وصغهما من ذي ثلاث صرفاً قابل فضل تم غير ذي انتفا. وغير ذي وصف
يضاهي أشهلاً وغير سالك سبيل فعلاً" أي: لا يبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل
ثمانية شروط: الأول أن يكون فعلاً فلا يبنيان من الجلف والحمار، فلا يقال ما أجلفه
وما أحمره، وشذ ما أذرعهما أي: ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع. نعم
ادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل، وعلى هذا يكون الشذوذ
من حيث البناء من فعل المفعول. الثاني أن يكون ثلاثياً فلا يبنيان من دحرج وضارب
واستخرج إلا أفعال، ففعل يجوز مطلقاً، وقيل يمتنع مطلقاً، وقيل يجوز إن كانت الهمزة
لغير النقل نحو: ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان. وشذ على هذين القولين ما
أعطاه للدراهم، وما أولاه

قوله: "ليكون مجيئه" أي: كلا الفعلين وأفرد الضمير نظراً للفظ كلا. قوله: "أدل على
ما يراد به" أي: من التعجب وإنما كان مجيئه على طريقة واحدة أدل؛ لأن التصرف فيه،
ونقله من حالة إلى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول. قوله: "من ذي ثلاث" أي: من
مصدر فعل ذي ثلاث. قوله: "صرفاً" أي: تصرفاً تاماً؛ لأنه المتبادر عند الإطلاق.
فخرج ما لا تصرف له أصلاً كنعم وبئس وعسى وليس وما له تصرف ناقص كيدع
ويذر. قوله: "قابل فضل" أي: زيادة وقوله ثم أي: يكتفي بمرفوعه. قوله: "يضاهي
أشهلاً" أي: في الوزن وكون مؤنثه على فعلاء. قوله: "أي: لا يبنى إلخ" أخذ الحصر من
قيد الاحتراز أعني قوله من ذي ثلاث إلخ. قوله: "أن يكون فعلاً" أخذه من كون
الأوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل؛ لأن مجموعها لا يكون إلا له. قوله: "فلا
يبنيان من الجلف" بكسر الجيم الرجل الجافي. قوله: "فلا يقال ما أجلفه" أي: لبنائه من
غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفاً وجلافة فأثبت له فعلاً وحينئذ يبنى من
فعله ما أجلفه. قوله: "ما أذرعهما" بالذال المعجمة والعين المهملة. قوله: "ذراع"
كسحاب وقد يكسر كذا في القاموس.

قوله: "نعم ادعى ابن القطاع إلخ" استدراك على ما قبله المقتضي أنه لم يسمع له فعل،
وفي بعض النسخ ابن القطان بالنون والأول هو الظاهر؛ لأنه الذي من أئمة اللغة.
قوله: "فلا يبنيان من دحرج إلخ" أي: لما يلزم عليه من حذف بعض الأصول في الرباعي
المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب في
ضارب وانطلق واستخرج قاله المصريح. قوله: "إلا أفعال" استثناء من مفهوم قوله أن
يكون ثلاثياً فكأنه قال فلا يبنيان من غيره إلا أفعال أو من معطوف محذوف والتقدير
من دحرج وضارب واستخرج ونحوها إلا أفعال. قوله: "ففعل يجوز مطلقاً" هذا رأي:

سبويه واختاره المصنف في التسهيل وشرحه. قوله: "لغير النقل" أي: لغير نقل الفعل من اللزوم إلى التعدي أو من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنين أو من

(30/3)

.....
للمعرف. وعلى الثلاثة ما أتقاه وما أملاه القربة؛ لأحدهما من اتقى وامتألت، وما أخصره؛ لأنه من اختصر. وفيه شذوذ آخر سيأتي. الثالث أن يكون متصرفاً، فلا بينيان من نعم وبئس. وشذ ما أعساه وأعس به. الرابع أن يكون معناه قابلاً للتفاضل فلا بينيان من فنى ومات. الخامس أن يكون تاماً فلا بينيان من نحو: كان وظل وبات وصار وكاد، وأما قولهم: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ، وأصبح وأمسى زائدتان. السادس أن يكون مثبتاً فلا بينيان من منفي سواء كان ملازماً للنفي نحو: ما عاج بالدواء أي: ما انتفع به أم غير ملازم كما قام. السابع أن لا يكون اسم فاعله على أفعل

التعدي لاثنين إلى التعدي لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة. قوله: "نحو: ما أظلم هذا الليل" فإن فعل التعجب المذكور، وإن كانت همزته للنقل والتعدي كما سيذكره الشارح في الخاتمة مبني من أفعل الذي همزته لغير النقل وكذا يقال في المثال الثاني. قوله: "وشذ على هذين القولين إلخ" أما الشذوذ على أول القولين فظاهر. وأما على ثانيهما؛ فلأن الهمزة في المثالين للنقل من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنين، فإن الأصل عطا زيد الدراهم أي: تناولها، وولي المعروف أي: تناوله. قوله: "وما أملاه القربة" كذا في نسخ وفي نسخ، وما أملاه للقربة وكلاهما فاسد. أما الأول فمن وجهين: الأول أن فعل التعجب لا ينصب لفظاً إلا مفعولاً واحداً، الثاني: أن ما أملاه مصوغ من مأل الثلاثي لا من امتأل الخماسي، والذي سيصرح به الشارح أنه من امتأل الخماسي. وأما الثاني فمن الوجه الثاني فدعوى البعض ظهور ما أملاه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذي بخط الشارح ما أملاه القربة وهي الصواب.
قوله: "لأحدهما من اتقى وامتألت" لم يأخذوهما من تقي بمعنى خاف ومأل بمعنى امتأل فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده في التصريح. قوله: "وشذ ما أعساه وأعس به" تبع في

ذلك المصنف حيث قال في شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به، فبنوه من فعل غير متصرف ا. هـ. وغلطه الدماميني بأن الفعل الجامد عسى التي هي من أفعال الرجاء وليس قولهم ما عساه وأعس به من عسى المذكورة كما يتأدى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به. قوله: "أن يكون تاماً" أي: لأنه لو قيل ما أكون زيداً قائماً لزم نصب أفعال لشيئين ولا يجوز حذف قائماً لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبي. قال في التصريح: وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيداً قائماً بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال. قوله: "فلا يبينان من منفي" أي: لالتباسه بالمثبت. قوله: "نحو: ما عاج بالدواء" مضارعه يعيج، واعترض بأنه قد جاء في الإثبات كما في نوادر القالي، ويجب أن ذلك نادر، وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل في الإثبات. قوله: "أن لا يكون اسم فاعله على أفعال" أي: لمنعهم بناء أفعال التفضيل منه؛ لأنه لو بنى منه أفعال التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعال التفضيل في أمور كثيرة، فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعال التفضيل منه كذا

(31/3)

فعلاء فلا يبينان من عرج وشهل وخضر الزرع. الثامن أن لا يكون مبنياً للمفعول فلا يبينان من نحو: ضرب وشذ ما أخصره من وجهين، وبعضهم يستثني ما كان ملازماً لصيغة فعل نحو: عنيت بحاجتك وزهى علينا، فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا. قال في التسهيل: وقد يبينان من فعل المفعول إن أمن اللبس. تنبيهات: الأول بقي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو: قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته. قال في التسهيل: وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف لنحو كما يغني في غيره أي: نحو: ترك فإنه أغنى عن ودع. وعدّ في شرحه من ذلك: سكر وقعد وجلس ضدي قام، وقال من القائلة. وزاد غيره قام وغضب ونام، ومن ذكر السبعة ابن عصفور. وعد نام فيها غير صحيح؛ لأن سيبويه حكى ما أنومه. الثاني عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلاً أو تحويلاً أي: يقدر رده إلى ذلك؛ لأن فعل غريزة فيصير لازماً ثم تلحقه

علل في شرح التسهيل.

قوله: "أن لا يكون مبنيًا للمفعول" أي: دفعًا للبس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل. قوله: "من وجهين" هما كونه من غير ثلاثي وكونه من المبني للمفعول. قوله: "عنيت بحاجتك" كذا في نسخ بإسقاط ما وهي الصواب، وفي أخرى ما عنيت بزيادة ما وهي خطأ كما لا يخفى. قوله: "فيجيز ما أعناه إلخ" أي: لأمن اللبس. قوله: "إن أمن اللبس" أي: بأن كان الفعل ملازمًا للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبني من فعل المفعول، فهو أعم من مذهب البعض المتقدم، وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازمًا للبناء للمجهول فيكون مساويًا لمذهب بعضهم، لا دليل عليه ولا داعي إليه. قوله: "لم يذكره هنا" أي: وأشار إليه في التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله، قال في التسهيل إلخ، ولم يذكره هنا؛ لأن الخارج به ألفاظ قليلة جدا. قوله: "سكر إلخ" أي: فالمسموع ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما بعده. قوله: "وقعد إلخ" اعترضه الشاطبي وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل، وعندي فيه نظر؛ لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنها.

قوله: "أي: يقدر رده إلى ذلك" بيان للتحويل. قوله: "لأنه فعل غريزة فيصير لازماً" المتبادر منه أن الغرض من هذا التحويل صيرورته لازماً وقضيته عدم التحويل إذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازماً وهو خلاف إطلاق هذا القول، مع أنه يرد عليه أيضاً أن التحويل لا يتعين طريقاً لصيرورة الفعل لازماً لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه. قوله: "واقعاً" أي: غير مستقبل. قوله: "والصحيح عدم اشتراط ذلك" أي: المذكور من كونه على فعل أصلاً أو تحويلاً وكونه واقعاً وكونه دائماً، أما الأول فلما مر؛ ولأن فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم في قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما إلى فعل لا حاجة إليه

(32/3)

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبِهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِمًا
وَمَصْدَرِ الْعَادِمِ بَعْدَ يَنْتَصِبُ ... وَبَعْدَ أَفْعَلِ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

أن يكون واقعًا، وبعضهم أن يكون دائمًا والصحيح عدم اشتراط ذلك "وأشدد أو أشد أو شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما" من الأفعال "ومصدر" الفعل "العدام" بعض الشروط صريحًا كان أو مؤولا "بعد" أي: بعد ما أفعل "ينتصب وبعد أفعل جره بالبا يجب" فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة، ومما الوصف منه على أفعل: ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حمرة، أو أشدد أو أعظم بها. وكذا المنفي والمبني للمفعول إلا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحًا نحو: ما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضرب وأشدد

ولأن من الأفعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهي: المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام، فإذا تعجبت من شيء منها لم تقدر رد الصيغة إلى فعل للرفض المذكور. قال الدماميني: ولصاحب المذهب الأول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد إلى فعل بالضم للزم في مثل ما أعلم زيدًا نقص مفعول؛ لأنه كان يتعدى إلى مفعولين، وبعد التعجب يتعدى إلى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثاني مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أي: ما أعلم زيدًا بكذا أو أن ما أعلم زيدًا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن وأما الثاني فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل، وليس بواقع، وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم. قوله: "وأشدد أو أشد إلخ" المتبادر منه أن أشدد وأشدد مصوغان من فعل مستكمل للشروط؛ لأن القصد من الإتيان بنحو: أشدد وأشدد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط، مع أن أشدد وأشدد مصوغان من غير ثلاثي وهو اشتد الخماسي على الظاهر إذ لا يعلم ورود أشد الرباعي فعلاً إلا فيما. قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا في أشد استخراجاً بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه: قوله أو أشدد وأشدد إلخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثياً كما ذكره الناظم في شرح العمدة، وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثي مجرد فلم يستكملا الشروط في أنفسهما، فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما ١. هـ. قوله: "أو شبههما" أي: كأكثر وأكبر وأعظم. قوله: "يخلف ما بعض الشروط عدما" أي: يخلف فعلي التعجب المأخوذ من ذكر. قال في التصريح. ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط، بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو: ما أشد ضرب زيد لعمرو ١. هـ. ولا يرد هذا على الناظم؛ لأن مراده يخلف وجوباً. قوله: "نحو: ما أكثر أن لا يقوم" اعترضه سم. فقال: هلا جاز المصدر الصريح مضافاً

إليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال: لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه
مثلاً في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال. قال سم وقد يجاب بأن الصيغة
صارت للإنشاء وانسلخ عنها معنى الزمان، وفيه أن هذا في صيغة فعل التعجب
والاعتراض بغيرها، ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم
قيامه في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني ما أكثر أن لم يقم؛ لأن
أن مع لم ليست

(33/3)

وبالنُدُورِ احْكُمْ لغير ما دُكِرَ ... ولا تَقَسْ على الذي منه أُنْثِرُ
وفِعْلُ هذا الباب لن يُقَدِّمَ ... مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ به الزَّما
وفَصْلُهُ بظَرْفٍ أو بِحَرْفٍ جَرَّ ... مُسْتَعْمَلٌ والخُلْفُ في ذاك اسْتَقَرَّ

بهما. وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول، وإلا فمن الثاني، تقول ما
أشد كونه جميلاً أو ما أكثر ما كان محسناً أو أشدد أو أكثر بذلك. وأما الجامد والذي
لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبتة. "وبالنُدُورِ احْكُمْ لغير ما ذكر ولا تقس على
الذي منه أثر" أي: حق ما جاء عن العرب من فعلي التعجب مبنيا مما لم يستكمل
الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره، من ذلك قولهم: ما أخصره من اختصر وهو
خماسي مبني للمفعول، وقولهم ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه، وهي من فعل فهو أفعال
كأنهم حملوها على ما أجهله. وقولهم ما أعساه وأعس به، وقولهم أقمن به أي: أحقق به
بنوه من قولهم هو قمن بكذا أي: حقيق به ولا فعل له، وقالوا ما أجنه وما أولعه من
جن وولع، وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك "وفعل هذا الباب لن يقدم مفعوله" عليه
"ووصله به الزما. وفصله"

للاستقبال فتأمل. قوله: "فإن قلنا له مصدر" أي: بناء على أن الفعل الناقص يدل على
الحدث، وقوله وإلا أي: بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الأول
كما مر في محله. قوله: "فلا يتعجب منهما" قال البعض: بقي ما لا فعل له، والظاهر
أنه لا يتعجب منه أيضاً؛ لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوباً أو مجروراً.
هـ. والمتجه عندي أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية

أو ما في معناها، فيقال ما أشد حماريتيه أو ما أشد كونه حمارًا فاحفظه.

قوله: "وبالندور إلخ" اعترض بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط، ولئن سلم الاحتياج إلى قوله وبالندور إلخ فهو يغني عن قوله ولا تقس إلخ، إذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه. والجواب أنه أتى بالشطر الأول إشارة إلى أن الشروط سمع نادرًا تخلفها لدفع توهم أنها لم تتخلف، ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطًا للكثرة قال ولا تقس إلخ، ذكره الشاطبي. قوله: "أثر" أي: نقل.

قوله: "ما أهوجه" في القاموس الهوج محركة طول في حمق وطيش وتسرع، والهوجاء الناقاة المسرعة كأن بها هوجًا. وفيه أيضًا حمق ككرم حمقًا بالضم وبضمين، وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحمق قليل العقل. وفيه أيضًا الأرعن الأهوج في منطقته والأحمق المسترخي وقدر عن مثلثة رعونة ورعنا محركة. وذكر صاحب ضياء الحلوم الأهوج في فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعلية وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهي من فعل فهو أفعل ١. هـ. عبد القادر علي ابن الناظم. قوله: "كأنهم حملوها على ما أجهله" أي: لمناسبتها له في المعنى وهو بيان للمسوغ في الجملة. قوله: "أقمن به" قال جماعة مثله: ما أجدره بكذا وردّ بأن ابن القطاع ذكر لأجدر فعلاً فقال: يقال جدر جدارة صار جديرًا أي: حقيقياً. قوله: "لن يقدم معموله عليه" أي: لعدم تصرفه. قوله: "أو بحرف جر" أو مانعة خلوّ فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور هذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في

(34/3)

منه "بظرف أو بحرف جر" متعلقين بفعل التعجب "مستعمل والخلف في ذاك استقر" فلا تقول ما زيدًا أحسن ولا يزيد أحسن، وإن قيل إن يزيد مفعول به. وكذلك، لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدًا، ولا أحسن لولا بخله يزيد. واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل، والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب. وقوله:

762- خَلِيلِي مَا أُخْرِى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى ... صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وقوله:

763- وَأَخْرَ إِذَا خَالَتْ بَأْنَ أَنَحْوَلَا

فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما. قال في شرح التسهيل. بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف أمرًا، ولا ما أحسن عندك جالسًا ولا أحسن في الدار عندك بجالس.

تنبيهات: الأول قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور، وتبعه الشارح في نفي الصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادى، لكن قد أجاز الجرمي من

غير موضع وإن خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض. قوله: "فلا تقول ما زيدا أحسن" ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالأولى. قوله: "وإن قيل إن يزيد مفعول به" أي: كما هو رأي: الفراء ومن وافقه. قوله: "واختلفوا في الفصل بالظرف إلخ" محل الخلاف ما إذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور وإلا تعين الفصل. نقله السيوطي عن أبي حيان. وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح لحل الخلاف من المؤاخذه، قاله سم. قوله: "وأخر إلخ" صدره:

أقيم بدار الحرب ما دام حربها والشاهد في إذا حالت فإنه ظرف لأحر فاصل بينه وبين معموله. قوله: "ولا أحسن في الدار عندك" كذا في نسخ. وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور، وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك. قوله: "عن غير الظرف والمجرور" أي: عن

762- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر 5/ 242؛ وشرح ابن عقيل

ص452؛ والمقاصد النحوية 3/ 662؛ وجمع الهوامع 2/ 91.

763- صدره:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها

والبيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص83؛ وتذكرة النحاة ص292؛ وحماسة البحتري ص120؛ وشرح التصريح 2/ 90؛ وشرح عمدة الحفاظ ص748؛ والمقاصد النحوية 3/ 659؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 263.

.....

البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو: ما أحسن مجردة هندًا. وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء؛ وذلك كقول علي كرم الله وجهه: أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجددًا. قال في شرح التسهيل: وهذا مصحح للفصل بالنداء. وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو: ما أحسن إحسانًا زيدًا. ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر. وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو: ما أحسن لولا بخله زيدًا ولا حجة له على ذلك. الثاني قد سبق في باب كان أنها تزداد كثيرًا بين ما وفعل التعجب نحو: ما كان أحسن زيدًا. ومنه قوله:

764- ما كان أسعد من أجابك آخذًا ... يهْدُاك مجتنبًا هَوَى وَعِنَادًا

ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو: ما أحسن ما كان زيد، فما مصدرية وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية، فإن قصد الاستقبال جيء بـيكون. الثالث يجر ما تعلق بفعلي التعجب من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلًا نحو: ما أحب زيدًا إلى عمرو ولا فبالباء إن كانا من مفهم علمًا أو جهلًا نحو: ما أعرف زيدًا بعمرو وما أجهل خالدًا بـيكر، وباللام إن كان من متعد غيره نحو: ما أضرب زيدًا لعمرو، وإن كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو: ما أغضبني على زيد. ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرًا صديقًا، ما أكسى زيدًا للفقراء الثياب وما أظن عمرًا لبشر صديقًا وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافاً للكوفيين.

الفصل بغير الظرف والمجرور. قوله: "كقول على إلخ" أي: في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولًا وهو نثر لا نظم. وقوله مجددًا أي: مرميًا على الجدالة بالفتح وهي الأرض. قوله: "لمنعهم أن يكون له" أي: لفعل التعجب مصدر لكونه لإنشاء التعجب فأشبهه ما لا مصدر له كنعم وبئس ا. هـ. دماميني. قوله: "فما مصدرية إلخ" أي: وهي ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب، وأجاز بعضهم جعل ما اسمًا موصولًا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المغني.

قوله: "فإن قصد الاستقبال جيء بـيكون" هذا مبني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعًا. قوله: "ما تعلق بفعلي التعجب" أي: ما عمل فيه فعل التعجب، وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبًا أو مجرورًا، ويحتمل أنه

أراد به الظرف والجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه، ولا مانع من إرادتهما معاً. قوله: "بإلى إن كان فاعلاً" وإنما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض
 ١. هـ. دماميني. قوله: "إن كانا من متعد غيره" أي: بنفسه بدليل ما بعد. قوله: "نحو:
 ما أضرب زيداً لعمرو" مثله ما أحب زيداً لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله
 بعكس ما أحب زيداً إلى عمرو. قوله: "بمدلول عليه بفاعل" أي: بفعل مقدر

764- البيت من الكامل، وهو لعبد الله بن رواحة في المقاصد النحوية 3/ 663،
 وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص 211، 752.

(36/3)

.....

خاتمة: همزة أفعال في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل نحو: ما أظرف زيداً أو
 الحال نحو: ما أضرب زيداً. وهمزة أفعال للصيرورة. ويجب تصحيح عينهما إن كانا
 معتليهما نحو: ما أطول زيداً وأطول به. ويجب فك أفعال المضعف نحو: أشدد بحمرة زيد.
 وشذ تصغير أفعال مقصوراً على السماع كقوله:

765- يَأْمَأُ أَمِيلَحَ غَزْلَانًا شَدَنَّا لَنَا ... مِنْ هُوَلِيَّائِكُنَّ الصَّالِّ وَالسَّمَرِ
 وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعال نحو: أحسن بزيد والله أعلم.

مدلول عليه بفاعل لا بفاعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولاً واحداً تقديره في
 الأول يكسوهم وفي الثاني يظنه. قوله: "ما عدم التعدي" أي: ما عدم أصله الذي صيغ
 منه التعدي. قوله: "في الأصل" أي: قبل التعجب وقوله أو الحال أي: في حال التعجب
 وهو مبني على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلاً أو تحويلاً،
 وتقدم ما فيه فاهمزة -على الصحيح من عدم اشتراط ذلك- لتعدية الفعل إلى مفعول
 كان قبلها فاعلاً. قوله: "وهمزة أفعال للصيرورة" أي: لصيرورة المتعجب من وصفه ذا
 كذا كأغد البعير، والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض في المعنى، وأما عند من
 جعله أمراً لفظاً ومعنى فقد أسلفناه. قوله: "ويجب تصحيح عينهما" أي: دون لامهما
 حملاً على اسم التفضيل، حيث قالوا أقول وأبيع وأدعي وأرمي. قوله: "ويجب فك أفعال

إلخ" أي: كما سيأتي في قوله:

وفك أفعّل في التعجب التزم

قوله: "وشذ تصغير أفعّل" أي: بفتح العين، وقد تبع الشارح الناظم في جعل تصغير أفعّل شاذ وعز واطراده إلى ابن كيسان فقط، والذي في المغني أن النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعّل التفضيل وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ثم قال: ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك. قال أبو بكر بن الأنباري: ولا يقال إلا لمن صغر سنه ا. هـ. قال الدماميني: قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعّل، فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجاً عن القياس. قوله: "مقصوراً على السماع" مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع إلا في أحسن وأملح كما قاله الدماميني ونقله في المغني عن الجوهري.

765- راجع التخريج رقم 757.

(37/3)

نعم وبئس وما جرى مجراها:

فَعْلَانِ غَيْرِ مُتَصَرِّفَيْنِ ... نعم وبئس رافعانِ اسْمَيْنِ

نعم وبئس وما جرى مجراها:

"فعلان غير متصرفين نعم وبئس" عند البصريين والكسائي بدليل فيها ونعمت، واسمان عند الكوفيين بدليل ما هي بنعم الولد، ونعم السير على بئس العير. وقوله:

766- صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ ... بنعم طَيْرٍ وشبابٍ فاخِرٍ

وقال الأولون هو مثل قوله:

نعم وبئس وما جرى مجراها:

أي: في المدح والذم كحبذا وساء. واعلم أن لنعم وبئس استعمالين: أحدهما أن يستعملتا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما إذ ذاك

للإخبار بالنعمة والبؤس، تقول: نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس يبأس فهو بائس. الثاني أن يستعملاً لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهها الحرف، والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال، وتجري فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية في الشرح أفاده الشاطبي. قوله: "فعالان" خبر مقدم لنعم وبئس. قوله: "بدليل فيها ونعمت" أي: لأن تاء التانيث الساكنة من خصائص الأفعال، وبدليل ما حكاه الكسائي من قولهم نعماً رجلين ونعموا رجالاً؛ لأن ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضاً من خصائص الأفعال.

قوله: "واسمان عند الكوفيين" أي: مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معاني الحروف. وأورد عليه أن المفيد للإنشاء الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط. ويجاب بأنهما العمدة في إفادة الإنشاء. وفي الدماميني نقلاً عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعاً عندهم لنعم بدلاً أو عطف بيان. والمعنى الممدوح الرجل زيد ا. هـ. قال سم: ويبقى الكلام في نحو: نعم رجلاً زيد ويحتمل أن يقال: إن رجلاً تمييز عن النسبة التي تضمنها نعم بمعنى الممدوح أي: الممدوح من جهة الرجولية زيد، ويحتمل أنه حال ثم قياس. ما ذكر في نعم الرجل حر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هي بنعم الولد أي: ما هي بالممدوح الولد. ولعلمهم يروونه بالجر فإن فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله، وكذا يقال في العير من قوله على بئس العير ا. هـ. وفي الفارسي من قال باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ وما بعدهما خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان في شرح هذا الكتاب. قوله: "باكر" أي: سريع. قوله: "هو مثل قوله إلخ" ضمير هو يرجع إلى المذكور من الشواهد أي: إلى مجموعها

766- الرجز بلا نسبة في الدرر 5/ 195؛ ولسان العرب 12/ 582 "نعم"؛

والمقاصد النحوية 4/ 2؛ وجمع الهوامع 2/ 84.

(38/3)

767- عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ

وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما فَعِلَ.

لأنه لا يأتي في البيت؛ لأنه يمنع منه فيه جر طير بإضافة نعم إليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أي: بخير طير، فجعل نعم اسمًا للخير وأضافها لطير وفتحها على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية، قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية في حذف الصفة والموصوف وإقامة المعمول مقامهما، هكذا قال شيخنا والبعض وفيه؛ أنه لا حاجة في بنام صاحبه إلى تقدير الصفة والأصل: بليل مقول فيه نام صاحبه، بل المحتاج إليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد. قوله: "لزومهما إنشاء المدح والذم" أي: والإنشاء من معاني الحروف ولا تصرف في الحروف والمراد لزومهما في أحد الاستعمالين فلا ينافي أن لهما استعمالًا آخر فارقًا فيه الإنشاء. قال الدماميني: وإنما كانا لإنشاء المدح أو الذم؛ لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فإنما تنشئ المدح أو الذم وتحديثه بهذا اللفظ، وليس المدح أو الذم بوجود خارجًا في أحد الأزمنة مقصود مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرًا، بل الموجود خارجًا جودة الشخص أو رداءته، والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هي: والله ما هي بنعم الولد، ليس تكذيبًا له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه وإنما هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها خارجًا ليست بحاصلة، فهو تكذيب لما تضمنه الإنشاء من الإخبار بحصول الجودة، فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الإنشاء من الخبر لا عليه نفسه، وكذا الإنشاء التعجبي والإنشاء الذي في كم الخبرية وفي رب، هذا معنى كلام ابن الحاجب. قال الرضي: وفيه نظر إذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الأخبار؛ لأنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرًا، ولا يمكن أن تكذب في التفضيل ويقال لك: إنك لم تفضل بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد، وكذا إذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك، ولا يمكن أن تكذب من حيث الإخبار؛ لأنك أوجدته بهذا اللفظ قطعًا بل من حيث القيام فكذا قوله: والله ما هي بنعم الولد، بيان لكون النعمية أي: الجودة المحكوم بثبوتها خارجًا ليست بثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب ا. ه بعض اختصار.

قوله: "على سبيل المبالغة" أي: لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الإطلاق، وعدم التقييد بمخصص نحو: نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالمًا، وكان الأولى أن يقول: ويفيدان ذلك على سبيل المبالغة، إذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم. قوله: "وأصلهما فعل" أي: بفتح الفاء وكسر العين

وقوله وقد يردان كذلك

767- الرجز لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه 2/ 416؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص 99، 100، والإنصاف 1/ 112؛ وخزانة الأدب 9/ 388، 389؛ والخصائص 2/ 366؛ والدرر 1/ 76، 6/ 24؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 549؛ وشرح المفصل 3/ 62؛ وشرح قطر الندى ص 29؛ ولسان العرب 12/ 595 "نوم"؛ والمقاصد النحوية 4/ 3؛ وجمع الهوامع 1/ 6، 2/ 120.

(39/3)

مُقَارِيَّ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَتْهَا كِنِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا

وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرهما أو بكسرهما. وكذلك كل ذي عين حلقية من فَعَلَ فعلاً كان كشهد أو اسماً كفخذ. وقد يقال في بئس بئس "رافعان اسمين" على الفاعلية "مُقَارِيَّ أَلْ" نحو: نعم العبد وبئس الشراب "أو مضافين لما قارنها كنعم عقبي الكرما" {وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ} [النحل: 30] ، {فَلَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ} [غافر: 76] ، أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله:

768- فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكْذَبٍ

وإنما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني. وقد نبه عليه في التسهيل. تنبيهان: الأول اشتراط كون الظاهر معرّفاً بأل أو مضافاً إلى المعرف بها، أو إلى المضاف إلى المعرف بها. وهو الغالب. وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله:

769- فَنِعْمَ أَخُو هَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا

إلخ يفيد أن الأوجه الأربعة فيهما إذا استعملتا لإنشاء المدح والذم، وبعضهم خصها بحالة تصرفهما وأفصحها كما في الدماميني الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر. قوله: "وكسرهما" الوجه إسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير إلى نعم وبئس بكسر فسكون. قوله: "حلقية" أي:

مخرجها الحلق وقوله من فعل أي: موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ، ومنع صرفه بتأويل الكلمة. قوله: "وقد يقال في بئس بئس" أي: بموحدة مفتوحة فتحية ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس كذا في الهمع، ثم إن كان الإبدال في حال الكسر فهو قياسي أو بعد الفتح فهو غير قياسي. قوله: "رافعان" أعربه الفارضي خبر مبتدأ محذوف أي: وهما رافعان وهو أولى من إعرابه نعت فعالان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ، كما قاله الشيخ خالد. قوله: "على الفاعلية" أي: على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه. قوله: "مقارني أل" أي: المعرفة؛ لأنها المنصرف إليها اللفظ عند الإطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذي. قوله: "غير مكذب" حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير في تمام البيت. قوله: "وإنما لم ينبه على هذا الثالث" يمكن دخوله في كلامه بأن يراد بما قارنهما ولو بواسطة. قوله: "هو الغالب" لا يلتئم مع قوله والصحيح إلخ، فكان الأولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه، ووجد في بعض النسخ الضرب من أول التنبيه إلى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب. قوله: "ونعم شباهما" كذا بخط الشارح وفي

768- عجزه:

زهير حسامًا مفردًا من حمائل

والبيت من الطويل، وهو لأبي طالب في خزنة الأدب 2/ 72؛ والدرر 5/ 200؛

وشرح التصريح 2/ 95؛ والمقاصد النحوية 4/ 5؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/

272؛ وجمع الهوامع 2/ 85.

769- الشطر من الطويل.

(40/3)

.....

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته. وأجاز الفراء أن يكون مضافًا إلى نكرة كقوله:

770- فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ ... وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج، وخصه عامة الناس بالضرورة. وزعم صاحب

البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة، وليس كذلك بل ورد، لكنه أقل من المضاف نحو: نعم غلام أنت ونعم تيم. وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة: بنس عبد الله أنا إن كان كذا، وقوله عليه الصلاة والسلام: "نعم عبد الله هذا" وكقوله:

771- بَنَسَ قَوْمُ اللَّهِ قَوْمَ طُرُقُوا ... فَقَرَّوْا جَارَهُمْ حَتْمًا وَحَرَّ

وكأن الذي سهل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه أل وإن لم تكن معرفة. وأجاز المبرد والفارسي إسناد نعم وبنس إلى الذي نحو: نعم الذي آمن زيد كما يسندان إلى

بعض النسخ شهاباً بالهاء بدل الموحدة الأولى. قوله: "والصحيح إلخ" وفرق بين هذا وبين ما أجازته في باب الإضافة من نحو:

الواهب المائة الهجان وعبدها

بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع في نحو:

الود أنت المستحقة صفوه

فالأولى أن يقال باب نعم وبنس لعدم تصرفهما أضيق من باب الإضافة. قوله: "فنعم

صاحب قوم إلخ" كأن الذي سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف إلى المحلى بأل

عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح. قوله: "ما ظاهره" أي: تركيب ظاهره، وإنما قال ما

ظاهره لإمكان تأويله بجعل الفاعل ضميراً مستتراً حذف تفسيره بناء على جواز حذف

التمييز في مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان.

قوله: "طرقوا" من الطروق وهو الإتيان ليلاً فقرروا جازهم أي: فأطعموا ضيفهم حتماً

وحر بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أي: دبت عليه الوحرة بفتحات وهي نوع من الوزغ

ووقف بالسكون على لغة ربيعة. قوله: "وإن لم تكن معرفة" أي: لأنها زائدة لازمة

وتعريفه بالعلمية. قوله: "كما يسندان إلخ" أي: بجامع إرادة

770- البيت من البسيط، وهو لكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر 5 / 213؛

وشرح شواهد الإيضاح ص 100؛ والمقاصد النحوية 4 / 17؛ وله أو لأوس بن مغراء

أو لحسان بن ثابت في خزانة الأدب 9 / 415، 417؛ وشرح المفصل 7 / 131؛

وليس في ديوان حسان؛ وبلا نسبة في المقرب 1 / 66؛ وجمع الهوامع 2 / 86.

771- البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر 5 / 206، 217؛ والمقاصد النحوية

4 / 19؛ وجمع الهوامع 2 / 85.

.....

ما فيه أل الجنسية، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس؛ لأن كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسراً للضمير المستتر فيهما إذا نزعته منه، والذي ليس كذلك، قال في شرح التسهيل ولا ينبغي أن يمنع؛ لأن الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرده الوصف به، الثاني ذهب الأكثرون إلى أن أل في فاعل نعم وبئس جنسية، ثم اختلفوا فقليل حقيقة. فإذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس؛ لأنه فرد من أفراد وهؤلاء في تقريره قولان: أحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للمدح جعل المدح للجنس الذي هو منهم، إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئاً على المخصوص. والثاني أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لأجله، وقيل مجازاً، فإذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيداً جميع الجنس مبالغة، ولم تقصد غير مدح زيد.

الجنس في كل. قوله: "كان مفسراً" أي: تمييزاً. قوله: "والذي ليس كذلك" أي: لأنه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسراً للضمير. قوله: "قال في شرح التسهيل إلخ" باقي عبارة شرح التسهيل على ما في الجمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقاً، ولا يمنع مطلقاً بل إذا قصد به الجنس جاز، وإذا قصد به العهد منع. هـ. وهو إنما ينتج على أن أل في نعم الرجل جنسية لا عهدية.

قوله: "ولا ينبغي أن يمنع" أي: والكلية السابقة غير مسلمة. قوله: "لأن الذي" أي: مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أي: بمنزلة اسم الفاعل الخلى بآل واسم الفاعل الخلى بآل يقع فاعلاً لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته، والمراد بكونه بمنزلته أنه مؤول به. قوله: "جنسية" أي: للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازاً كما يدل عليه تقريره الآتي وأل الجنسية بهذا المعنى هي الاستغرافية حقيقة أو مجازاً وبها عبر بعضهم. قوله: "فقليل حقيقة" أي: أنه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس قصداً أو تبعاً للممدوح كما يدل عليه ما بعده. وقوله فالجنس كله ممدوح أي: قصداً أو تبعاً وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أي: ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام، واعترض بأن العموم يؤدي إلى

التناقض في نحو: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشيء قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين، ولا تناقض عند اختلاف الجهة. قوله: "في تقريره" أي: تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله إنه أي: الحال والشأن. قوله: "جعل المدح للجنس" أي: قصدًا فجميع أفرادهم ممدوحة قصدًا على هذا القول. قوله: "حتى لا يتوهم" أي: فلا يتوهم كونه أي: المدح طارئًا على المخصوص، وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحتى تفرعية.

قوله: "عدوا المدح إلى الجنس" أي: جعلوه متجاوزًا للمخصوص إلى الجنس لا قصدًا بل تبعًا للمخصوص مبالغة في مدحه. قوله: "وقيل مجازًا" أي: جنسية مجازًا ووجهه أن المراد بمدحها الفرد المعين مدعي أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد

(42/3)

.....

وذهب قوم إلى أنها عهديّة، ثم اختلفوا فقبل المعهود ذهني كما إذا قيل اشتر اللحم ولا تريد الجنس، ولا معهودًا تقدم وأراد بذلك أن يقع إبهام، ثم يأتي بالتفسير بعده تفخيماً للأمر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح، فإذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو. واستدل هؤلاء بنثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك. وقد أجيب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين أو رجالاً رجالاً. وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا. الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم

لا لغيره من الجنس لا قصدًا ولا تبعًا. قوله: "فقبل المعهود ذهني" أي: حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم، كما هو شأن مدخول لام العهد الذهني ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلاً. قوله: "ولا معهودًا تقدم" أي: في الذكر صريحاً أو كناية أو في العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجي. قوله: "تفخيماً للأمر" أي: مدح ذلك الفرد؛ لأن التفسير بعد الإبهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه.

قوله: "وقيل المعهود هو الشخص الممدوح" أي: فتكون أل للعهد الخارجي. قوله: "فكأنك قلت زيد نعم هو" أي: فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجي الذكرى، وهذا ظاهر إذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فإذا آخر كما في نعم الرجل زيد فالظاهر أن الأمر كذلك، على القول بأن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة، وإن تأخر لفظاً بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره، أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما لا إظهار في مقام الإضمار، بل ولا تكون أل للعهد الذكرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم. وانظر أل حينئذٍ لأي أقسام العهد الخارجي.

قوله: "واستدل هؤلاء" أي: القائلون بأن أل للعهد مطلقاً ذهنياً أو خارجياً كما يرشد إليه تعليقه. قوله: "لم يسغ فيه ذلك" أي: لأن الجنس شيء واحد وإن أريد في ضمن جميع أفرادها كما هو مراد القائل بأنها للجنس كما مر. قوله: "للاستغراق" أي: للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريره السابقين. قوله: "أن هذا المخصوص" أي: المثنى أو المجموع يفضل أي: يفوق أفراد هذا الجنس أي: جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع، وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح. قوله: "إذا ميزوا" أي: فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجلاً رجلاً أي: حالة كونهم، أي: أولئك الأفراد رجلين رجلين في المثنى أو رجلاً رجلاً في المجموع. وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولاً، ثم عرف بالجنسية فهي لجنس الاثنين في ضمن جميع أفرادها التي هي مثنيات، ولفظ الجمع الذي في ضمن جميع أفرادها التي هي جموع، وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر إلا على القول بأن أفراد المثنى والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بأن أفرادها آحاد فلا. هـ. فغفلة؛ لأن محل الخلاف إذا لم تكن أل في المثنى لجنس الاثنين وفي المجموع لجنس الجمع، وإلا كانت أفراد المثنى مثنيات وأفراد المجموع جموعاً بلا خلاف للقطع

(43/3)

وبنس بتوكيد معنوي، قال في شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع، وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح في قوله:

772- لَعْمَرِي وما عَمَرِي عَلَيَّ يَهَيِّن ... لَيْسَ الْفَقَى الْمَدْعُو بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ

قال في شرح التسهيل: وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد، وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع مع نعته حينئذ؛ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت. وعلى هذا يحمل قول الشاعر:

773- نَعَمَ الْفَقَى الْمُرِيُّ أَنْتَ إِذَا هُمْ

بوجوب صدق المفهوم على أفرادهِ ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردًا لهما. فعوض بنواجذك على هذا التحقيق. قوله: "بتوكيد معنوي" أي: فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد؛ لأن الأول منافر للفظ والثاني منافر للمعنى. ولا يقاس الأول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض؛ لشذوذه، وأيضًا ليس المقام مقام تحقيق الإحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل، ولا رفع احتمال إرادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس، كذا قال الدماميني. قال سم: وهو يتأتى في المثني والجمع ا. هـ. قال في الهمع وقال أبو حيان: ومن يرى أن أل عهديه شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد. قوله: "فلا يمتنع" لأن إعادة اللفظ خشية نحو: سهو السامع عنه لا محذور فيه. قوله: "فمنعه الجمهور" أي: لأنه إن أفرد خولف المعنى وإن جمع خولف اللفظ، قاله الدماميني. وقال الفارسي؛ لأن النعت يخصه ويقلل شياعه فينافي المقصود منه وهو الجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازًا كما هو المشهور فيه. قوله: "لذلك القصد" أي: قصد الجنس على الوجه المتقدم.

قوله: "وأما إذا تؤول" أي: الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل أي: بأن أريد الاستغراق مجازًا ومثل ذلك ما إذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والإيضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقًا إذا قصد به التخصيص، ومثله أيضًا ما إذا أريد العهد. قوله: "لا مكان أن يراد بالنعت إلخ" بأن يراد بالنعت الجامع لكلمات جنس هذا النعت. قوله: "المري" بضم الميم وتشديد الراء نسبة إلى مرة أحد أجداده وتقام البيت:

772- البيت من الطويل، وهو ليزيد بن قنافة في خزانة الأدب 9/ 405، 407؛

والدرر 5/ 203؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1464؛ والمقاصد النحوية 4/

9؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 85.

773- عجزه:

حَضَرُوا لَدَى الْحِجْرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ

والبيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي س لمى في ديوانه ص 275؛ وخزانة الأدب 9/ 404؛ 407، 408؛ وشرح شواهد المغني 2/ 915؛ والمقاصد النحوية 4/ 21؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 71؛ ومغني اللبيب 2/ 587.

(44/3)

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسِرُهُ ... مُمَيِّزٌ كَنَعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ

وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما ا. هـ. وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي أن لا يجوز منهما إلا ما تباشره نعم "وَيَرْفَعَانِ" أيضًا على الفاعلية "مضمراً" مبهماً "يفسره مميّز كنعم قوماً معشره" وقوله:

774- نَعَمَ أَمْرًا هَرِمَ لَمْ تَعُرْ نَائِبَةً ... إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا
وقوله:

775- لَنَعَمَ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ ... بِأَسَاءَ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتَيْلَاءَ ذِي الْإِحْنِ
وقوله:

776- نَعَمَ أَمْرَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ ... كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

حَضَرُوا لَدَى الْحِجْرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ

والحجرات جمع حجرة بفتححتين وهي شدة الشتاء. قوله: "إلا ما تباشره نعم" أي: ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها ولو بواسطة، وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطي. قال البعض تبعاً لشيخنا وقد يقال الذي ينبغي الجواز مطلقاً ويعتفر في التابع ما لا يعتفر في المتبوع

ا. هـ. وأنت إذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ليس أصلاً مطرداً في كل موضع؛ ولذلك يقولون قد يغتفر إلخ، هان عليك هذا البحث. قوله: "مضمراً مبهماً" تقدم أن هذا من المواضع السبعة التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. قال الفارضي وندر جره بالباء أي: الزائدة نحو:

نعم بهم قومًا. قوله: "يفسره مميز" فإذا قلت: زيد نعم رجلًا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلًا. دماميني. قوله: "مميز" يجوز وصف هذا المميز نحو: نعم رجلًا صالحًا زيد وكذا فصله خلافًا لابن أبي الربيع نحو: {بُنْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} [الكهف: 50] ، همع. قوله: "كنعم قومًا معشره" ينبغي إذا جرينا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة قبله أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس، أو إعادة المبتدأ بمعناه على أن المراد به الشخص فعلم ما في كلام البعض تبعًا لسم من الخفاء والقصور. قوله: "نعم امرأ هرم" بفتح الهاء وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرف بمعنى عرض والوزر الملجأ. قوله: "لنعم مؤنلا" أي: ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أي: خيفت. والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهي الحقد. قوله: "كلاهما غيث وسيف غضب" أي: قاطع وفيه لف ونشر مرتب. قوله: "تقول عرسي إلح"

- 774- البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في شرح التصريح، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 275؛ وشرح التصريح 1/ 392؛ وشرح شذور الذهب ص 197.
- 775- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح أبي عقيل ص 454؛ وشرح عمدة الحافظ ص 782؛ والمقاصد النحوية 4/ 6.
- 776- الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص 782.

(45/3)

.....

ونحو: {بُنْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} [الكهف: 50] . وقوله:

777- تَقُولُ عَرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَه ... بُنْسَ امْرَأً وَإِنِّي بُنْسَ الْمَرْه

ففي كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل. ولهذا الضمير أحكام: الأول أنه لا يبرز في تنبيه ولا جمع استغناء بتنبيه تمييزه وجمعه، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائي عن العرب، ومنه قول بعضهم: مررت بقوم نعموا قومًا وهذا نادر. الثاني أنه لا يتبع. وأما نحو: نعم هم قومًا أنتم فشاذ. الثالث أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث

نحو: نعمت امرأة هند هكذا مثله في شرح التسهيل. وقال ابن أبي الربيع: لا تلحق وإنما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر. ونص الخطاب على جواز الأمرين. ويؤيد الأول قوله فيها ونعمت. الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص إلى أن المضممر كذلك. وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى المضممر كذلك.

وذهب بعضهم إلى أن المضممر للشخص، قال: لأن المضممر على التفسير لا يكون

عرس الرجل بالكسر امرأته، ولي بمعنى معي، والعمرة الصخب واختلاط الأصوات. قوله: "أنه لا يبرز" بل هو واجب الاستتار في الأحوال كلها كما أرشد إلى ذلك تمثيله، ونذر إبرازه مجرورًا بالباء كما مر عن الفارضي.

قوله: "أنه لا يتبع" أي: بشيء من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظًا ومعنى على التمييز بعده بخلاف المضمير العائد على ما قبله قاله يس. قوله: "نعم هم" الشاهد في هم فإنه توكيد للمضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص. قوله: "لحقته تاء التأنيث" أي: لحقت فعله وجوبًا بقربة مقابله بالقول الثالث. قوله: "لا تلحق" أي: يمتنع ذلك بقربة مقابله بالقول الثالث. قوله: "ويؤيد الأول" أي: القول بوجوب اللحق واعتراض بأن التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف، ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبأنه إنما يؤيد الأول بالنسبة إلى الثاني لا الثالث. قوله: "يراد به الشخص" أي: المعهود خارجًا وقوله إلى أن المضممر كذلك أي: يراد به الشخص بأن يجعل راجعًا إلى التمييز المراد به الشخص. قوله: "فذهب أكثرهم إلى أن المضممر كذلك" أي: يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد بأن يجعل راجعًا إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع المضمير التمييز وهو نكرة في سياق الإثبات فلا يعم، والمضمير كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن المضمير على القول بأن الظاهر يراد به المعهود الذهني، وفي سم على المختصر أنه كالظاهر حينئذٍ أيضًا.

قوله: "وذهب بعضهم إلى أن المضممر للشخص" هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فمضمير

777- الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص 773، 1176؛ وشرح ابن عقيل ص 455؛
وشرح عمدة الحفاظ ص 785؛ والمقاصد النحوية 4/ 29.

.....

في كلام العرب إلا شخصًا. ومفسر هذا الضمير شروط: الأول أن يكون مؤخرًا عنه، فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس الثاني أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين، وأما قولهم نعم زيد رجلًا فنادر. الثالث أن يكون مطابقًا للمخصوص في الأفراد وضديه والتذكير وضده. الرابع أن يكون قابلاً لأل فلا يفسر بمثل غير وأي وأفعل التفصيل؛ لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشتراط صلاحيته لها. الخامس أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسًا هذه الشمس لم يجوز؛ لأن الشمس مفرد في الوجود، فلو قلت نعم شمسًا شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور وفيه نظر. السادس لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فيها ونعمت. وقال في التسهيل لازم غالبًا استظهارًا على نحو: فيها ونعمت. ومن أجاز حذفه ابن عصفور.

تنبيه: ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرًا مستترًا فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلًا، وذهب الفراء إلى أن

بعضهم راجع إلى القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخل. قوله: "على التفسير" أي: مع التفسير. قوله: "لا يكون في كلام العرب إلا شخصًا" قد يمنع بأن الضمير كمفسره شخصًا وغيره فتدبر. قوله: "ومفسر هذا الضمير" خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط إذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله بئس الفحل فحلهم فحلًا. قوله: "أن يكون قابلاً لأل" أي: أو حالاً محل ما يقبلها فلا يرد فنعمًا هي على القول بأن ما تميز؛ لأنها وإن لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها أفاده زكريا. قوله: "وأفعل التفصيل" لعل مراده المضاف والمقرون بمن؛ لأن غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد. قوله: "نكرة عامة" أي: متكررة الأفراد كما يفيد كلامه فلا يرد أن النكرة في سياق الإثبات لا تعم وتقدم جواب آخر. قوله: "فلو قلت نعم شمسًا شمس هذا اليوم لجاز" أي: لأنك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الأيام كان شمسًا في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم. قوله: "وفيه نظر" وجه النظر بأن علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضًا، وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام وبهذا يستغنى عما أطل به البعض. قوله: "وصحح بعضهم إلخ" تقوية لما قبله.

قوله: "وإن فهم المعنى" أي: كما في الحديث، وقوله استظهاراً يعني اعتماداً، وقوله فيها ونعمت أي: فبالطريقة الحمديدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب. وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح؛ لأنه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه. قوله: "وذهب الكسائي إلخ" الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتي نظيره في شرح قول المصنف، وما ميز وقيل فاعل إلخ. قوله: "ويجوز عنده أن

(47/3)

وَجَمْعٌ تَمَيِّزٌ وَفَاعِلٌ ظَهَرَ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشتهَرَ

الاسم المرفوع كقول الكسائي إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً. والأصل في قولك نعم رجلاً زيد نعم الرجل زيد، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقول نعم رجلاً زيد، ويقبح عنده تأخيره؛ لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين: أحدهما قولهم نعم رجلاً أنت وبئس رجلاً هو فلو كان فاعلاً لاتصل بالفعل. الثاني قولهم نعم رجلاً كان زيد فأعملوا فيه الناسخ "وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم" أي: عن النحاة "قد اشتهر" فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده، وهو الصحيح لوروده نظماً ونثراً فمن النظم قوله:

778- نِعَمَ الْفَتَاةُ فِتْنَةً هِنْدُ لَوْ بَدَلْتُ ... رَدَّ التَّحِيَّةَ نُطْقًا أَوْ بِإِمَاءٍ

وقوله:

779- وَالتَّغْلِيْبُونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَخْلُهُمْ ... فَحَلًّا وَأُمُّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقُ

تأخر" أي: لأن الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها. قوله: "منقولاً" أي: محولاً عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي: حول إسناده عنه إلى الاسم الممدوح ونصب تمييزاً. قوله: "لوجهين" زيد ثالث وهو قولهم إخوانك نعم رجلاً، والفاعل لا يتقدم وفيه نظر، وإن أقره البعض وغيره؛ لأن الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عليهما. قوله: "لا تصل بالفعل" أي: بارزاً في المثال الأول ومستتر فيه في المثال الثاني. فإطلاق البعض استناره ليس في محله. قوله: "قولهم نعم رجلاً كان زيد" قد يناقش باحتمال زيادة كان إلا أن يقال الأصل عدم

الزيادة.

قوله: "فأعملوا فيه الناسخ" أي: والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ. قوله: "نطقًا" أي: بنطق بدليل أو بإيماء. قوله: "والتغليبيون" نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة؛ لاستئصال كسرتين مع ياء النسبة، وقد تكسر نقله شيخ الإسلام عن الجوهري. والتغليبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل. وأراد بالفحل الأب والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الألية، والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوي فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ، لكن المراد به هنا المرأة التي تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العيني وغيره. وعبرة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها ١. هـ. وكأن الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة

778- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 277؛ وخزانة الأدب 9/ 398؛ والدرر 5/ 209؛ وشرح التصريح 2/ 95؛ وشرح شواهد المغني ص 862؛ ومغني اللبيب 464؛ والمقاصد النحوية 4/ 32؛ وجمع الهوامع 2/ 86. 779- البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص 192؛ والدرر 5/ 208؛ وشرح التصريح 2/ 96؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 787؛ ولسان العرب 10/ 355 "نطق"؛ والمقاصد النحوية 4/ 7؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 455؛ وجمع الهوامع 2/ 86.

(48/3)

وقوله:

780- فَنِعَمَ الرَّادُّ زَادُ أَيْبِكَ زَادَا

ومن النثر ما حكى من كلامهم: نعم القليل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب. وقد جاء التمييز حيث لا إهام يرفعه لجرد التوكيد كقوله:

781- وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً وتأولوا ما سمع. وقيل إن أفاد معنى زائداً جاز وإلا فلا

كقوله:

782- فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

وقوله:

783- وَقَائِلَةٌ نِعَمَ الْفَقَى أَنْتَ مِنْ فَتَى

وتشد وسطها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل ينجر في الأرض. قوله: "ومن النثر ما حكى" في بعض النسخ إسقاط ما وليس بصواب. قوله: "وقد جاء التمييز إلخ" جواب عما يقال التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر. قوله: "وتأولوا ما سمع" أي: يجعل فتاة وفحلاً وزاداً وقتيلاً أحوالاً مؤكدة، أو زاداً مفعولاً به لتزود أول البيت. قوله: "إن أفاد معنى زائداً" أي: بنفسه كالمثال الثاني أو بتابعه كالمثال الأول والثالث. قوله: "كقوله فنعم المرء إلخ" مثال لما أفاد معنى زائداً وهو كونه تهامياً، فكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله وإلا فلا عن الأمثلة. وتهامي نسبة إلى تهامة بكسر الفوقية وهي ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز

780- صدره:

تزود مثل زاد أبيلك فينا

والبيت من الوافر، وهو لجرير في خزنة الأدب 9/ 394، 399؛ والخصائص 1/ 83، 396، والدرر 5/ 210؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 109؛ وشرح شواهد المغني ص 57؛ وشرح المفصل 7/ 132؛ ولسان العرب 3/ 198 "زود"؛ والمقاصد النحوية 4/ 30؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ص 862؛ وشرح ابن عقيل ص 456؛ ومغني اللبيب ص 462؛ والمقتضب 2/ 150.

781- البيت من الكامل، وهو لأبي طالب في خزنة الأدب 2/ 76، 9/ 397؛

وشرح التصريح 2/ 96؛ وشرح شواهد المغني 2/ 687؛ وشرح عمدة الحفاظ

ص 788؛ وشرح قطر الندى ص 242؛ ولسان العرب 5/ 144 "كفر"؛ والمقاصد

النحوية 4/ 8.

782 صدره:

تَحَيَّرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ

والبيت من الوافر، وهو لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في الدرر 5/

211؛ وشرح التصريح 1/ 399، 2/ 96؛ وشرح المفصل 7/ 133؛ والمقاصد

النحوية 3/ 227، 4/ 14؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 396؛ وخزنة الأدب

(49/3)

وما مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فاعِلٌ ... في نحو نَعَمْ ما يقول الفاضِلُ

أي: من متفت أي: كريم. وفي الأثر "نعم المرء من رجل لم يظاً لنا فراشاً ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتاناً" وصححه ابن عصفور "وما" في موضع نصب "مميز وقيل فاعل" فهي في موضع رفع، وقيل إنها المخصوص وقيل كافة "في نحو: نعم ما يقول الفاضل" {بُئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ} [البقرة: 90] ، فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال: الأول أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين. والثاني أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي: شيء والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي. وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال: الأول أنها اسم معرفة تام أي: غير مفتقر إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير: نعم الشيء شيء فعلت. وقال به قوم منهم: ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيويه والكسائي. والثاني أنها

وفي النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها، كيما كما بينا ذلك في باب التمييز. قوله: "من متفت" قال سم: قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مبين للفاعل ا. هـ. وتعقبه البعض فقال: هذا يقتضي المبانية في كل ما أفاد معنى زائداً، كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه ا. هـ. وهو

فاسد؛ لأنه لا يأتي فيما أفاد معنى زائداً بتابعه فاعرفه. قوله: "كنفا" أي: سترًا. قوله: "وما مميز إلخ" أورد عليه بناء على القولين الآخرين من أقوال كون ما تمييزاً أن ما مساوية للضمير في الإبهام، فكيف تكون مميزة له.

وأجيب بأن المراد منها شيء له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها مميز للضمير المستتر في نعم وبئس، وسكت عن من وهي مثل ما إلا أنها لا تكون معرفة تامة، بل هي إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله:

ونعم من هو في سر وإعلان

وتقدم الكلام على ذلك في الموصول. قوله: "في نحو: نعم ما يقول الفاضل" أي: من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فجملة فعلية. قوله: "أنها تميز" فيه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول: والثالث كالثاني إلا أن المخصوص ما أخرى ١. هـ. قوله: "لما الموصولة المحذوفة" أظهر في محل الإضمار للإيضاح. قوله: "والفعل صفة لمخصوص محذوف" أورد عليه وعلى ثاني أقوال كون ما تميزاً لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في وسيأتي أنه ضرورة. قوله: "والتقدير نعم الشيء شيء فعلت" بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل المراد به الجنس، فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساوياً كما في الجمع، لكنه لا يأتي على القول بأن أل

(50/3)

.....

موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي. والثالث أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفي بها وبصلتها عن المخصوص، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي. والرابع أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك، وإن كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك. والخامس أنها نكرة موصوفة في موضوع رفع والمخصوص محذوف، وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا: إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والأصل نعم ما ما صنعت، والتقدير نعم شيئاً الذي صنعت. هذا قول الفراء وأما القائلون بأنها كافة فقالوا: إنها كفت نعم كما كفت قل وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية.

تنبيهات: الأول في ما إذا وليها اسم نحو: فنعم هي ثلاثة أقوال: أحدها أنها نكرة تامة

في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص. وثانيها أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيويه. ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء. وثالثها أن ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب

للعهد الخارجي لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ؛ لأن اشتراط ما ذكر إنما هو على القول بأن أل للجنس فيما يظهر فتأمل. قوله: "أنها مصدرية" فيه أن الفاعل على هذا مجموع ما فعلت لا ما فقط، مع أن الكلام في أقوال القائلين بأن الفاعل ما، ولك دفعه بأن معنى قول الشارح سابقاً، وأما القائلون بأنها الفاعل أي: ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعيًا أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك وفيه ما علم من تقريرنا. قوله: "ولا حذف" فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل والمخصوص. قوله: "وإن كان لا يحسن إلخ" أي: لعدم وجود شرط فاعل نعم. قوله: "فقالوا إنها موصولة" أي: والفعل صلتها. قوله: "وأما القائلون بأنها كافة" بهذا صارت الأقوال تفصيلاً في ما المتلوة بجملة فعلية عشرة. قوله: "كفت نعم" لأن نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبهما الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بما نحو: ربما. قوله: "في ما إذا وليها إلخ" قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنحو: نعم ما يقول الفاضل، كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشيء اسمًا كان أو جملة فعلية، فإن لم يلها اسم ولا غيره نحو: دققته دقا نعمًا فقبيل، ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر، وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضًا في كلام المصنف بأن يراد بنحو: المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقًا. قوله: "وهي الفاعل" أي: والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير في الآية فنعم الشيء هي أي: الصدقات أي: إبدائها لأن الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع. قوله: "وابن السراج والفارسي" نقل في التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التي هي مفعولة لكم أي: الفعلة التي فعلتموها من إبداء الصدقات فلهما قولان في المسألة ومن هذا

وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء، الثاني الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية الثالث ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به وهو أن ما مميز وكذا عبارته في الكافية. وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائي "ويذكر المخصوص" بالمدح أو الذم "بعد" أي: بعد فاعل نعم وبئس نحو: نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه: أن يكون "مبتدأ" والجملة قبله خبر "أو" يكون "خبر اسم" مبتدأ محذوف "ليس يبدو أبدا" أو مبتدأ خبره محذوف وجوبًا والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه. قال ابن الباذل لا يميز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ، وأجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصيمري. وذكر في شرح التسهيل أن

يعلم أن الأقوال أربعة لا ثلاثة. قوله: "إن ما مركبة مع الفعل" أي: كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتي. قوله: "والمرفوع بعدها هو الفاعل" سكت عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف، أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق. قوله: "من الثلاثة" أي: أقوال التمييز وقوله من الخمسة أي: أقوال الفاعلية. قوله: "وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل" هذا عين الأول من الخمسة، فلو قال إلى أول الخمسة لكان أخصر، وقوله ونقله عن سيبويه والكسائي مكرر مع قوله سابقًا ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي. قوله: "ويذكر المخصوص" هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمي مخصوصًا؛ لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه يس.

قوله: "بعد" أي: وجوبًا على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية، وغالبًا على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح وهو المتجه الذي ينبغي أن تحمل عليه عبارته هنا، وفي الكافية عملاً بما قرروه من حمل الظاهر على الصريح. قوله: "حينئذ" أي: حين إذ ذكر بعد. قوله: "والجملة قبله خبر" والرباط عموم الفاعل أو إعادة المبتدأ بمعناه كما مر. قوله: "أو خبر اسم إلخ" والتقدير الممدوح زيد. وقوله أو مبتدأ إلخ والتقدير زيد الممدوح. قوله: "والأول هو الصحيح" أي: لسلامته من التقدير. ومما أورد على قول الإبدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الأصل أيضًا. قال الدماميني. ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل. الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل إلا حذف المبتدأ وهو كثير شائع. وأما الوجه الأول

فإن فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدأ وخلو الخبر المذكور من عائد إلى المبتدأ ووقوع الظاهر موقع المضمرة وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقي وعلى الأول تقديره ا. هـ. قوله: "قال ابن الباذش" هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله إلا مبتدأ أي: خبره الجملة قبله بقريضة أن الكلام في القول الأول، وأن قول ابن الباذش تأييد لكون القول الأول مذهب سيبويه فقول البعض أو محذوف الخبر وجوباً غير ملائم للسياق. قوله: "وهو غير

(52/3)

وإن يُقَدَّم مُشْعَرٌ بِهِ كَفَى ... كَالْعِلْمِ نَعَمِ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

سيبويه أجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور. قال في شرح التسهيل وهو غير صحيح؛ لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسده. وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل، ورد بأنه لازم وليس البديل بلازم؛ ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم "وإن يقدم مشعر به" أي: بالمخصوص "كفى" عن ذكره "كالعلم نعم المقتنى والمقتنى" فالعلم مبتدأ قولاً واحداً والجملة بعده خبره، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمَ الْعَبْدُ} وقوله:

784- إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَعَم ... سَمَ أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَةِ

صحيح" من هذا يمتنع أن يجعل قوله مبتدأ شاملاً له، لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف. قوله: "بشيء يسد مسده" أي: كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدأ. وهنا لم يشتغل المحل بشيء يسد مسد الخبر. قوله: "بدل من الفاعل" قال البعض أي: بدل اشتمال؛ لأنه خاص والرجل عام كما في الجمع ا. هـ. وهو إنما يظهر على جعل أل جنسية لا عهديّة وإلا كان بدل كل من كل.

قوله: "وليس البديل بلازم" قال يس: قد يقال لا مانع من كونه لازماً لكونه مقصوداً، وكونه تابعاً لا يقدح في اللزوم كتابع مجرور رب. قوله: "ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم" أي: قد لا يصلح فلا ينافي أنه قد يصلح نحو: نعم الرجل غلام الأمير. قال يس وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. قال في الارتشاف: قد

يجوز في الاسم إذا وقع بدلاً ما لا يجوز فيه إذا ولي العامل فإنهم حملوا إنك أنت قائم على البديل وإن كان لا يجوز أن أنت ا. هـ. والتعبير بقدر يفيد الجواب. قوله: "وأن يقدم مشعر به" أي: لفظ مشعر بمعنى المخصوص أي: دال عليه سواء صلح لأن يكون المخصوص نفسه لو آخر كما في مثال المتن أولاً نحو: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا} [ص: 44] ، هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى أي: عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصاً وإن صلح لكونه مخصوصاً لو آخر هذا ظاهر عبارته الذي جراه الشارح وسيأتي فيها وجه آخر. قوله: "فالعلم مبتدأ قولاً واحداً" المقصود نفي الخلاف المتقدم الذي في المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصاً مؤخرًا، فلا ينافي جواز نصبه على المفعولية محذوف أي: الزم العلم ورفع خبراً محذوف جوازاً أي: الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازاً أي: العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لأن يكون مخصوصاً لو آخر ليس على جميع الأوجه في العلم. وكلام البعض في هذه القولة والتي قبلها لا يخلو عن شيء كما يعلم من تقريرنا، وكان الأحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره

784- البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص 96؛ والدرر 217 / 5؛ والمقاصد النحوية 4 / 35؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8 / 209؛ وخزانة الأدب 9 / 388؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 793؛ وجمع الهوامع 2 / 87.

(53/3)

وَأَجْعَلْ كَيْئَسَ سَاءَ وَأَجْعَلْ فَعْلًا ... من ذي ثلاثة كَيْعَمٍ مُسَجَّلًا

وقوله:

785- إذا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ ... أُمَارِسَ فِيهَا كُنْتُ نَعَمَ الْمُمَارِسِ تنبيهان: الأول توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به، وهو خلاف ما صرح به في التسهيل. الثاني حق المخصوص أمران: أن يكون مختصاً أو أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس، فإن بابينه أول نحو: {بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا} [الجمعة: 5] ، أي: مثل الذين كذبوا ا. هـ. "وَأَجْعَلْ كَيْئَسَ" معنى وحكمًا "سَاءَ" تقول ساء

عن قوله قولاً واحداً ليرجع إليهما.

قوله: "عند تعذير حاجة" بعين مهملة فذال معجمة كما بخط الشارح أي: تعذرها
أمارس فيها أي: أتخيل في قضائها. قوله: "توهم عبارته" أي: حيث قال ويذكر
المخصوص بعد، ثم قال وأن يقدم مشعر به كفى، ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأن
يكون مخصوصاً إذا آخر، وإنما قال: توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر المخصوص
بعد أي: غالباً ويقول وأأن يقدم مشعر به كفى وأن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص
كفى عن ذكر المخصوص مؤخراً مع كون المقدم مخصوصاً إن صلح لأن يكون مخصوصاً
إذا آخر، وغير مخصوص إن لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح
وظاهر عبارته هنا وفي الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقاً كما مر
وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقاً قاله شيخنا. قوله: "هو خلاف ما
صرح به في التسهيل" أي: من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس. قوله: "أن يكون
مختصاً" أي: بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة؛ لأن شرطه أن يكون أخص من
الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه. قوله: "للإخبار به عن الفاعل" ومفسر الفاعل كالفاعل
فيتناول ما ذكر من الضابط نحو: نعم رجلاً زيد وبئس رجلاً عمرو سم.
قوله: "موصوفاً" حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح
زيد وفي بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل
يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه. واعلم أنه إذا كان المخصوص مؤنثاً جاز تذكير
الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكراً تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا
في التسهيل وشرحه للدماميني. قوله: "فإن بابينه" أي: في المعنى أول أي: بتقدير مضاف
في الثاني كما يؤخذ من الشرح. قوله: "معنى وحكماً" أي: في أصل المعنى وهو الذم فلا
يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب، وفي الأحكام الثابتة لبئس قيل المناسب حذف
المعنى؛ لأن مماثلتها لها في المعنى لا تحتاج إلى الجعل. ورد بأن المراد بالمعنى إنشاء الذم
العام وهو بالجعل لا معناها الأصلي قبل

جهل، وساء حطب النار أبو هب، وفي التنزيل: {وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا} [الكهف: 29] ، وساء ما يحكمون "واجعل فعلاً" بضم العين "من ذي ثلاثة كنعم" وبئس "مُسْجَلًا" أي: مطلقاً. يقال أسجلت الشيء إذا أمكنت من الانتفاع به، مطلقاً أي: يكون له ما لهما من عدم التصرف وإفادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهراً مصاحباً لأل، أو مضافاً إلى مصاحبها أو ضميراً مفسراً بتميز، وسواء في ذلك ما هو على فعل أصالة نحو: ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو، وما حول إليه نحو: ضرب رجلاً زيد وفهم رجلاً خالد.

تنبيهات: الأول من هذا النوع ساء فإن أصله سواً بالفتح فحول إلى فعل بالضم فصار قاصراً، ثم ضمن معنى بئس فصار جامداً قاصراً محكوماً له بما ذكرنا، وإنما أفردته

الجعل. قوله: "وساءت مرتفعاً" أي: مكاناً أي: نار مرتفع ليوجد شرط التمييز من كونه عين المميز. قوله: "واجعل فعلاً" يدخل فيه كما قاله سم حب مع غير ذا فيثبت له جميع ما ثبت لنعم من الأحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والإسناد إلى الضمير وغيره. قوله: "من ذي ثلاثة" أي: حالة كون فعل كائناً من فعل ذي ثلاثة أحرف وليس المراد محولاً من ذي ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن عبارة المصنف ظاهرة في الحوّل عن فعل بالفتح أو الكسر. قوله: "كنعم" أي: كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء سم. قوله: "مسجلاً" أما صفة مفعول مطلق لا جعل أي: جعلاً مطلقاً أي: في جميع الأحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب وإما حال من فعل أي: حالة كونه مطلقاً عن التقييد بضم العين أصالة. وما في كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر. قوله: "من عدم التصرف إلخ" ومن إجراء الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما في نحو: {سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ} [الأنعام: 136] و [النحل: 59] و [العنكبوت: 4] و [الحج: 21] ، مميز أو فاعل، وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبراً وأنه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعر به زكريا.

قوله: "وإفادة المدح أو الذم" أي: إفادة إنشائهما كما مر وما يفيد فعل غير وساء من

مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وإفادته المدح أو الذم أي: العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلناه فتنبه. وقوله واقتضاه فاعل أي: ومخصوص. قوله: "أو مضافاً إلى مصاحبها" أي: ولو بواسطة فدخل المضاف إلى المضاف إلى مصاحبها. قوله: "ما هو على فعل أصالة" قد يقال إن التحويل جار فيما ذكر تقديرًا كما قالوه في نحو: فلك وهجان فتكون حركاته غير حركاته الأصلية ١. هـ. دنو شري. وقد يدفع بأن الأصل عدم التقدير. قوله: "وما حول إليه" ثم إن كان معتل العين بقي قلبها ألفًا نحو: قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء وأوًا نحو: عزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزا ورمى همع. قوله: "ثم ضمن" أي: بعد تحويله وصيرورته قاصرًا معنى ببس أي: إنشاء الذم العام فكان الأولى أن يقول فصار جامدًا ويحذف قوله

(55/3)

بالذكر لخفاء التحويل فيه. الثاني إنما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحًا للتعجب منه مضمناً معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخفش. الثالث يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل وإضمامه على وفق ما قبله نحو:

786- حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى ... مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

وفهم زيد، والزيدون كرموا رجالاً نظراً لما فيه من معنى التعجب. الرابع مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل. وذكر ابن عصفور أن

قاصرًا فرارًا من التكرار، ودفعه بأن إعادة قاصر الدفع توهم تعديده بعد التضمنين، ردّ بأن هذا لا يتوهم مع التحويل إلى فعل بالضم؛ لأنها لازمة للزوم. قوله: "بما ذكرنا" أي: من كونه كبئس في أحكامه. قوله: "لخفاء التحويل فيه" أي: بسبب الإعلال، وأورد عليه أنه يقتضي ذكر نحو: زان وشان لوجود العلة المذكورة فالأولى أن يقال إنما أفرد؛ لأنه للذم العام فهو أشبه ببئس بخلاف نحو: جهل فإن الذم فيه خاص ولكثرة استعماله بخلاف غيره قاله الدماميني. قوله: "صالحًا للتعجب" بأن يستوفي شروطه المارة.

قوله: "يجوز في فاعل فعل إلخ" يؤخذ من هذا أن قوله سابقاً واقتضاء فاعل كفاعلهما إلخ ليس على سبيل الوجوب بل الأولوية. ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاعلهما ما نصه: هذا لا ينافي ما بعد؛ لأن ما بعد على الصحيح، وهذا على غيره مجازة لظاهر النظم ا. هـ. ويؤخذ أيضاً كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز إضمار فاعل فعل المذكور مفرداً مذكراً دائماً كفاعل نعم نحو: كرم رجلاً زيد أو رجلين الزيدان أو رجلاً الزيدون، وكلامه في غير ساء وإن كانت على وزن فعل؛ لأنها ملازمة لأحكام بئس لا تفارقها، كما استظهره الدماميني قال: وهذا إن تحقق كان وجهاً آخر لإفراد ساء بالذكر. قوله: "حب بالزور إلخ" أصل حب حبيب نقلت حركة الباء إلى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم. والزور بالفتح الزائر يستوي فيه المفرد وغيره. وصفحة كل شيء جانبه. واللام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضاً الشعر المجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكب سمي جمّة بضم الجيم وإذا لم يبلغ شحمة الأذن سمي وفرة. قوله: "نظراً لما فيه من معنى التعجب" راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالباء حملاً على أحسن بزيد، وجاز الاستغناء عن أل حملاً على ما أحسن زیداً، وجاز إضماره على وفق ما قبله حملاً على قولك: الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم. قوله: "وذكر ابن عصفور إلخ" في كلام السيوطي أن الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحولها، وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحاً فاعرفه. قوله:

786- البيت من المديد، وهو للطرمح بن حكيم في الدرر 5/ 232؛ والمقاصد النحوية 4/ 15؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص 687؛ ولسان العرب 4/ 335 "زور"؛ وجمع الهوامع 2/ 89.

(56/3)

وَمِثْلُ نَعْمَ حَبْدًا الْفَاعِلِ ذَا ... وَأَنْ تُرْدَ ذَمًّا فَفُلٌ لَا حَبْدًا

العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى فعل، بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل، وهي: علم وجهل وسمع ا. هـ. "ومثل نعم" في المعنى حب من "حبذا" وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس. قال في شرح التسهيل.

والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح، وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب، وقد أشار إلى ذلك بقوله "الفاعل ذا" أي: فاعل حب هو لفظ ذا على المختار. وظاهر مذهب سيبويه، قال ابن خروف: بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك. تنبيه: في قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا، ولهم فيه مذهبان: قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل، وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور، ونسبه إلى سيبويه. وأجاز بعضهم كون حبذا خبراً مقدماً "وإن"

"في المعنى" أي: إنشاء المدح العام أي: وفي الفعلية على الأصح والمضي والنقل إلى الإنشاء والجمود وتفارقها في أنها لا يجوز في لفظها إلا هيئة واحدة، وفي جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وإن احتيج إلى التأويل في المحلين ١. هـ. يس. قوله: "حب من حبذا" أشار به إلى أن في عبارة المصنف مسامحة؛ لأن المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وإنما ارتكبتها اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا، وأما قول البعض تبعاً لشيخنا إنما ارتكبتها إشارة إلى أن مماثلتها نعم إذا اتصلت بذا فيرده أنها تماثل نعم في نحو: حب رجلاً زيد مما قصد به إنشاء المدح والتعجب، وإن لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر. قوله: "وقريب من النفس" مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له، وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضاً حتى يعارض ما سينقله عن شرح التسهيل. قوله: "على الحضور" أي: حضور معناه لكونه محبوباً. قوله: "الفاعل ذا" هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فإذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة سم. قوله: "وزيد مبتدأ" أي: لأنه المخصوص كما علمت والرباط ذا أو العموم إن أريد به الجنس سم. قوله: "هذا" أي: ما ذكر من أن حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره حبذا.

قوله: "وأخطأ عليه" عداه بعلى لتضمينه معنى كذب، هكذا قال البعض وفيه من إساءة الأدب مع ابن عصفور ما لا يخفى، فالذي ينبغي أنه ضمنه معنى جار مثلاً، وقوله من زعم هو ابن عصفور كما سيأتي في الشرح. قوله: "فصار الجميع فعلاً" ضعف بأنه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين، وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له. قوله: "فصار الجميع اسماً" أي: بمنزلة قولك الحبوب ١. هـ. دماميني. وضعف بأن حبذا لو كان اسماً لوجب تكرار لا إن أهملت لا نحو: لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا في معرفة إن

أعملت عمل إن أو ليس وبقي وجه آخر وهو كون حب فعلاً والاسم الظاهر فاعله
وذا ملغاة. قوله: "وأجاز بعضهم" أي: بعض القائلين بأن حبذا اسم.

(57/3)

وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ لَا ... تَعْدِلُ بِذَا فَهُوَ يَضَاهِي الْمَثَلَا

ترد ذما فقل لا حبذا" زيد فهي بمعنى بئس. ومنه قوله:

787- أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ ... إِذَا ذُكِرْتُ مَيِّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا

"وأول ذا المخصوص" أي: اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعاً لذا لا يتقدم بحال.
قال في شرح التسهيل: أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في
هذا الباب. قال ابن بابشاذ: وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد في حبذا زيد حب
هذا، قال في شرح التسهيل: وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله، بل
المنع من إجراء حبذا مجرى المثل، ويجب في ذا أن يكون بلفظ الأفراد والتذكير "أيا كان"
المخصوص أي: أي شيء كان مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً "لا تعدل بذا"
عن الأفراد والتذكير "فهو يضاهي المثالا" والأمثال لا تغير، فتقول حبذا زيد

قوله: "فقل لا حبذا" أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد، ولا إنما تدخل على
فعل متصرف، وأجيب بأن الجمود نشأ بعد دخول لا فهي لم تدخل إلا على فعل
متصرف، وبأن النفي صار غير مقصود بل المقصود بلا حبذا إثبات الذم، وبالتالي يجاب
عن الاعتراض على الأول بأن لا إذا دخلت على فعل متصرف غير دعائي وجب
تكرارها. ويجاب أيضاً عنه بأنه لما نقل
إلى الإنشاء أشبه الفعل الدعائي.

قوله: "وأول ذا المخصوص" ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أي:
اجعل المخصوص واليا ذا وما في إعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر. قوله:
"لا يتقدم بحال" أي: لا على ذا ولا على حب. قوله: "وسبب ذلك" أي: امتناع
التقديم. قوله: "توهم كون المراد إلح" أي: فيكون في حب ضمير هو الفاعل عائد على
زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد. قوله: "وتوهم
هذا بعيد" وأيضاً هو موجود مع التأخير أيضاً، وإن كان أقوى مع التقديم، قيل وإنما كان

هذا التوهم بعيداً لاشتتار التركيب في غير هذا المعنى، وفيه أن التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد حبذا. قوله: "أيا كان" أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد، {أَيَّا مَا تَدْعُوا} [الإسراء: 110] ، وجملة لا تعدل بذا جواب الشرط على حذف فاء الجزاء، وقوله فهو إلخ تعليل للنهي عن العدول، وعلل مع أن التعليل ليس من وظائف المتن إشارة إلى رد توجيه ابن كيسان الآتي في الشرح أو هو جواب الشرط، وجملة لا تعدل بذا معترضة والباء في بذا إما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الأفراد والتذكير أو بمعنى عن، أي: لا تعدل عن لفظ ذا إلى غيره وضمير فهو يرجع إلى ذا بتقدير مضاف، أي: تركيبه أي: التركيب المشتمل عليه. قوله: "يضاهي المثالا" أي: في كثرة الاستعمال. وقوله والأمثال لا تغير

787- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ص 1920 والدرر 5/ 228؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1542؛ وله أو لكنزة أم شملة في المقاصد النحوية 4/ 12؛ وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 99؛ وجمع الهوامع 2/ 69.

(58/3)

وما سِوى ذا اَرْفَعُ بِحَبِّ أو فَجَرٌ ... بِالْبَا وَدُونِ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرُ

وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات، ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب هؤلاء الزيدون ولا حب ذي هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات. قال ابن كيسان: إنما لم يختلف ذا؛ لأنه إشارة أبداً إلى مذكر محذوف والتقدير في حبذا هند حبذا حسن هند وكذا باقي الأمثلة. ورد بأنه دعوى بلا بينة. تنبيهات: الأول إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلاً، وأما على القول بالتركيب فلا. الثاني لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد حبذا، وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف، وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصص نعم هذا على القول بأن ذا فاعل، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه. الثالث يحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم كقوله:

788- أَلَا حَبْدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا ... مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

أي: ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء، وسأذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا
مخصوص نعم آخرًا ا. هـ. "وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر بالبيا" نحو: حب زيد رجلًا

أي: فكذا ما شابهها. قوله: "لأنه إشارة إلخ" وقال الفارسي: لأن المراد منه الجنس هـمع.
قوله: "إلى مذكر محذوف" أي: مضاف إلى المخصوص. قوله: "ورد" أي: هذا التوجيه
بأنه دعوى بلا بينة أي: دليل لعدم ظهور هذا المقدر في شيء من كلام العرب.
فالصحيح ما مر من أنه إنما لم يختلف لشبهه بالأمثال. قوله: "وأما على القول بالتركيب
فلا" أي: لأن المجموع فعل أو اسم مبتدأ وذا ليس إشارة إلى شيء حتى يعتبر فيه
المطابقة. نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حبذا والزيدان مثلاً، ولم توجد
فيحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا، وجعل المجموع
اسماً بأنه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلاً فتأمل. قوله: "خبر مبتدأ واجب الحذف"
أي: أو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً على قياس ما تقدم. وذهب بعض إلى أنه بدل وبعض
آخر إلى أنه عطف بيان، ويردهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع، ويرد البديل أنه لا
يحل محل الأول، ويرد البيان وروده نكرة ا. هـ. دماميني. وفي رد البديل ما تقدم. قوله:
"لولا الحياء" جواب لولا محذوف أي: لولا الحياء يعني لذكرتهن. وقوله منحت أي:
أعطيت الهوى أي: هواي ما ليس بالمتقارب أي: القريب أي: ما لا طمع فيه.
قوله: "أو فجر بالبلاء" أي: على قلة بخلاف فاعل نعم فإن جره بالبلاء ممتنع وفاعل فعل
فإن جره بالبلاء كثير، والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف.
قوله: "نحو"

788- البيت من الطويل، وهو لمرار "أو لمرداس" بن هماس في الدرر 5/ 223؛
وشرح شواهد المغني ص798؛ والمقاصد النحوية 4/ 24؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب
ص558؛ وهمع الهوامع 2/ 89.

(59/3)

وحب به رجلاً "ودون ذا انضمام الحاء" من حب بالنقل من حركة العين "كثر" وينشد

بالوجهين قوله:

789- وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ ... أما مع ذا فيجب فتح الحاء

تبيينان: الأول قال في شرح الكافية: وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود به المدح، وقال في التسهيل: وكذا في كل فعل حلقي الفاء مرادًا به مدح أو تعجب، الثاني

حب زيد رجلًا" قال البعض: تبعًا اسم هذا صريح في أن فاعل حب يكون علمًا وليس كذلك بل يجب أن يكون اسم جنس محلى بأل أو مضافًا إلى المحلى بها أو ضميرًا مفسرًا بتمييز أو لفظ ما أو من، كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم ا. هـ. وما نقله عن تصريح الشاطبي وإن تبادر من عموم قول المصنف: واجعل فعلًا: من ذي ثلاثة كنعم مسجلًا

مخالف لقول الشارح سابقًا يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل وإضماره، على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن أل بنحو: فهم زيد ثم قال: نظرًا لما فيه من معنى التعجب ا. هـ. فتمثيل الشارح بنحو: حب زيد رجلًا موافق لما أسلفه سابقًا. قوله: "ودون ذا" حال من محذوف للعلم به أي: انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر. وقوله بالنقل أي: بسببه متعلق بانضمام. وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح في أن أصل حب حبيب بضم العين أي: صار حبيبًا وبه صرح غيره أيضًا. قوله: "وحب بها إلخ" صدره:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها

الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به أضعاف حدتها؛ ولهذا عداه بعن. ومقتولة أي: ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز. قوله: "فيجب فتح الحاء" أي: إن جعلنا كالكلمة الواحدة كما في التوضيح. قال المصريح: فإن جعلنا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان. قوله: "وهذا التحويل" أي: نقل حركة العين إلى الفاء. قوله: "في كل فعل مقصود به المدح" ظاهره سواء كان حلقي الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح في الارتشاف وإن نظر إلى كلامه في التسهيل قيد بحلقي الفاء.

789- صدره:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها

والبيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص263؛ وإصلاح المنطق ص35؛ وخزانة الأدب 9/ 427، 430، 431؛ والدرر 5/ 229؛ وشرح شواهد الشافية ص14؛ ولسان العرب 11/ 551 "قتل" 15/ 227 "كفى"؛ والمقاصد النحوية 4/ 26؛ وبلا

نسبة في أسرار العربية ص108؛ وسر صناعة الإعراب ص143؛ وشرح الأشموني 2/382؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/43، 77؛ وشرح ابن عقيل ص461؛ وشرح عمدة الحفاظ ص806؛ وشرح المفصل 7/129، 141؛ وجمع الهوامع 2/89.

(60/3)

قوله كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح. قال الشارح: وأكثر ما تجيء حب مع غير ذا مضمومة الحاء، وقد لا تضم حاؤها كقوله:

790- فَحَبَّدَا رَبًّا وَحَبَّ دِينًا

ا. هـ.

خاتمة: يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه: الأول أن مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه. الثاني أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم. الثالث أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب نعم؛ لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه، وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل. الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو: حبذا رجلاً زيد، وحبذا زيد رجلاً. قال في شرح التسهيل: وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق. والله أعلم.

قوله: "مدح أو تعجب" لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له في الحكم. ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم؛ لأنه نص فيما مضى على أن فعل الجاري مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب، وإنما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل؛ لأن هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقاً تضمن تعجباً أو لم يتضمنه بل فعلاً كان أو اسماً. دماميني. قوله: "لا يدل على أنه أكثر من الفتح" قال سم: قد يقال بل يدل؛ لأن المراد أكثر بالنسبة إلى الفتح فيفيد أنه أكثر منه. قوله: "فحبذا ربا وحب ديناً" من كلامه -صلى الله عليه وسلم- حين نزل في الخندق. والشاهد في حب ديناً. قوله: "وقد سبق بيانه" أي: بكون المصنف

صَرَحَ بتقديمه في التسهيل، وإن كانت عبارته هنا، وفي الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم. قوله: "أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم" فإنها تعمل فيه نحو: نعم رجلاً كان زيد. قوله: "نشأ من دخول نواسخ الابتداء" أي: لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ. قوله: "يجوز ذكر التمييز إلخ" مثل التمييز الحال كما في التسهيل نحو: حبذا مبدولاً المال وحبذا المال مبدولاً إذا قصد الحال دون التمييز. قوله: "إلا أن تقديم التمييز أولى" أي: لأكثريته فقوله وأكثر عطف علة على معلوم ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه، ومن هنا يعلم أن المراد بإيلاء المخصوص لذا إيقاعه بعده وإن لم يتصل به، فالمقصود نفي مقدمه على حبذا لا نفي الفصل بينه وبين ذا. والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الإشارة فجعل تالياً للضمير ذكره سم. وقوله نادر أي: شاذ.

790- قبله:

باسم الإله وباسمه بَدَيْنَا ... لو عَبَدْنَا غيره شَقِينَا
والرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص 107؛ والدرر 5/ 221؛ ولسان العرب 14/
67 "بدا"؛ والمقاصد النحوية 4/ 28؛ ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحفاظ
ص 802؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 88، 89.

(61/3)

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ:

صُغُ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... أَفْعَلُ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذَائِي

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ:

هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه. وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة أفعال إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال. وقد يعامل معاملة في ذلك أحب كقوله:

791- وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنَعَا

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم: {مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ} [القمر:

26] ، ونحو:

أفعل التفضيل:

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيراً وشرّاً؛ لأنهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو: أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل. ويدفع الأول بأن قوله أفعل أي: لفظاً أو تقديرًا وخير وشر من الثاني ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقاً في كمال أو نقص. قوله: "للزوم الوصفية ووزن الفعل" اعترضه البعض بأنه كان أولى حذف لزوم؛ لأن المقتضي لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم في اقتضاء منع الصرف، ولك دفعه بأن إضافة لزوم إلى الوصفية من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: للوصفية اللازمة أي: الأصلية؛ لأن الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف:

وألغين عارض الوصفية

إلخ فاعرفه. قوله: "ولا ينصرف" أي: لفظاً وتقديرًا وقوله: إلا أن الهمزة إلخ أي: فخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظاً لا تقديرًا. فقول البعض أي: لفظاً أو تقديرًا فيه ما فيه.

قوله: "حذفت في الأكثر من خير وشر" أي: في التفضيل، أما في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما خيره وما شره. دمايني. قوله: "لكثرة الاستعمال" أي: فهما شاذان قياساً لا استعمالاً وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهي كونهما لا فعل لهما. قوله: "في ذلك" أي: في حذف الهمزة لا في كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقده. قوله: "من الكذاب الأشر" بفتح

791- صدره:

وزادني كلفاً بالحب ما منعت

والبيت من البسيط، وهو للأحوص في ديوانه ص153؛ والأغاني 4/ 301؛ وتذكرة النحاة ص48، 604؛ والحماسة الشجرية 1/ 521؛ وشرح عمدة الحفاظ ص770؛ والعقد الفريد 3/ 306؛ وهو لمجنون ليلي في ديوانه ص158؛ وبلا نسبة في الدرر 6/ 266؛ وعيون الأخبار 2/ 5؛ ولسان العرب 1/ 292 "حب"؛ ونوادر أبي زيد ص27؛ وجمع الهوامع 2/ 166.

792- بلالُ خَيْرِ النَّاسِ وابنُ الأَخِيرِ

"صغ من" كل "مصوغ منه للتعجب" اسمًا موازنًا "أفعل للتفضيل" قياسًا مطردًا نحو: هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله "وأب" هنا "اللد أي" هنا لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة، وشذ بناؤه من وصف لا فعل له كهو أقمن به أي: أحق، وألص من شظاظ. هكذا قال الناظم وابن السراج. لكن حكى ابن القطاع لوص بالفتح إذا استتر. ومنه اللص بتثليث اللام. وحكى غيره لوصه إذا أخذه بخفية. ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره، وفي أفعل المذاهب الثلاثة. وسمع هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول كهو أزهى من

الشين وتشديد الراء. قوله: "ونحو: بلال خير الناس وابن الأخير" شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضي نحو: قول الشاعر بلال إلخ وبلال بمنع الصرف للضرورة. قوله: "من كل مصوغ منه" أخذ الكلية من مقام البيان لا من النكرة؛ لأنها في سياق الإثبات لا تدل على العموم، ومنه نائب فاعل مصوغ. قوله: "نحو: هو أضرب" عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها. قوله: "لكونه إلخ" علة لأب أو أي، وقوله ثمة أنسب بالثاني خلافًا للبعض.

قوله: "وألص من شظاظ" بكسر الشين المعجمة وطاءين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا. زكريا. قوله: "ومما زاد" أي: وشذ بناؤه مما زاد. قوله: "كهذا الكلام أخصر من غيره" أي: لصوغه من اختصر. وفيه شذوذ من جهة أخرى، وهي صوغه من المبني للمجهول. قوله: "وفي أفعل" أي: وفي بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب: الجواز مطلقًا والمنع مطلقًا، والجواز إن كانت الهمزة لغير النقل والمنع إن كانت للنقل. قوله: "وسمع إلخ" المثالان الأولان شاذان على القول بالمنع مطلقًا، وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقًا، والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقًا قياسي على غيره، والقفر مكان لا نبات فيه ولا ماء.

قوله: "كهو أزهى من ديك" حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه ا. ه. تصريح إلا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبني للمفعول لكثرة وندور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح. قال زكريا: وخص الديك بالذكر؛ لأنه ينظر إلى حسن ألوانه ويعجب بنفسه. قوله: "وأشغل من ذات النحيين" إنما كان مصوغًا

من المبني للمفعول؛ لأن المراد أنها أكثر مشغولية؛ لأنها أكثر شغلاً لغيرها، وإن كان يصاغ من المبني للفاعل إذا ناسب المقام ومن مجيء فعله مبنيًا للفاعل، {شَغَلْتَنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا} [الفتح: 11] ، فما ذكره ابن الناظم

792- الرجز بلا نسبة في الدرر 6/ 265؛ وشرح التصريح 2/ 101؛ وشرح عمدة الحافظ ص 770؛ وهمع الهوامع 2/ 166.

(63/3)

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِل ... لِمَانَعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِل

ديك، وأشغل من ذات النحيين، وأعني بحاجتك. وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعلي التعجب "وما به إلى تعجب وصل لمانع" من أشد وما جرى مجراه "به إلى التفضيل صل" عند مانع صوغه من الفعل، لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا

من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم. والنحيين تشبيه نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن. وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها فحلت نحياً، فقال لها: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، ثم حل الآخر، وقال لها: أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرًا رضي الله تعالى عنه. قوله: "وأعني بحاجتك" سمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه إلا أن يقال ما مر. قوله: "وفيه ما تقدم عن التسهيل" أي: من أنه قد يبنى فعلاً التعجب من فعل المفعول إن أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعال التفضيل إن أمن اللبس. قوله: "وما به إلخ" يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الإثبات فإن أشد يأتي هناك ولا يأتي هنا؛ لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح، والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين، على أنه كما قال اسم يتأتى التوصل بنحو: أشد إلى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذٍ على أنه مصدر المبني للمفعول، وإن كان بصورة مصدر المبني للفاعل، ومن فاقد الإثبات إذا أضيف العدم أو الانتفاء إلى المصدر

الصريح كما مر في التعجب. واعلم أن في قول المصنف وما به إلخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة، كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل، بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل اختياريًا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لعدم علة منع التقديم، وهي التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل، ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير:

وما به لمنتهى الجمع وصل

إلخ فكن على بصيرة. قوله: "به إلى التفضيل صل" قال الدماميني: ههنا بحث وهو أن أفعال التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه؛ فيلزم في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل، وهذا قيد يتخلف باعتبار القصد فإنك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلاً لا في شدته، وأن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو، ولا أشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالة على خلاف المقصود ١. هـ. قوله: "لكن أشد إلخ" دفع بالاستدراك توهم تساوي المنصوبين بعد أشد هنا وفي التعجب، وإن لم توهمه عبارة المصنف. قوله: "وينصب هنا إلخ" أخذه من قول المصنف في باب التمييز:

والفاعل المعنى انصب بأفعلا

(64/3)

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلَهُ أَبَدًا ... تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِنِ إِنْ جَرَّدًا

مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزًا فتقول زيد أشد استخراجًا من عمرو، وأقوى بياضًا، وأفجع موتًا "وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرًا أو لفظًا بمن إن جردا" من أل والإضافة جارة للمفضول. وقد اجتمعا في {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا} أي: منك. أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن.

تنبيهات: الأول اختلف في معنى من هذه، فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء الغاية وإليه ذهب سيوي، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعض فقال في هو أفضل من زيد: فضله على بعض ولم يعم. وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة، وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال، جاوز زيد عمرًا في الفضل: قال ولو

إلخ وبهذا يندفع ما يقال الإحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وأن نصبه على المفعول به، وكلاهما غير صحيح. قاله الشاطبي. قوله: "وأفجع موتاً" فيه أن هذا المثال ليس مما نحن فيه؛ لأن المقصود الإخبار بالزيادة في الفجعة لا في الموت فهو على الأصل. قوله: "صله أبداً" أي: إن أبقى على أصله من إفادة الزيادة على معين فإن عري عنها لم يجب وصله بمن لا لفظاً ولا تقديرًا كما ستعرفه. قوله: "تقديرًا" أي: بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد يذكر مع العلم نحو: {قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ التِّجَارَةِ} [الجمعة: 11] ، قاله الدماميني. قوله: "فيمتنع وصلهما بمن" أي: التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول. ووجه الامتناع أن الوصل في المجرد إنما وجب ليعلم المفضول، وهو مع الإضافة مذكور صريحًا، ومع أل في حكم المذكور؛ لأن أل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً وتعيينه يشعر بالمفضول، فعلى هذا لا تكون أل في أفعل التفضيل إلا للعهد؛ لئلا يعرى عن ذكر المفضول أفاده شارح الجامع. قوله: "اختلف في معنى من هذه" أي: على ثلاثة أقوال: قول المبرد، وقول سيبويه، وقول المصنف في شرح التسهيل. قوله: "لا ابتداء الغاية" أي: المسافة في ارتفاع نحو: خير منه أو انحطاط نحو: شر منه. قوله: "وإليه ذهب سيبويه" الضمير يرجع إلى أنها لا ابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد. قوله: "معنى التبعض" يؤخذ من قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعض كون مجرورها بعضاً لا التبعض المتقدم في حروف الجر، وحينئذ لا ينهض الوجه الأول من وجهي إبطال التبعض الآتين. قوله: "إلى أنها بمعنى المجاوزة" أي: مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب، فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إذا لم يمنع مانع. وهنا منع مانع وهو الاستعمال؛ لأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا من، وهذا الجواب الثاني ذكره المصرح والشمسي وهو أولى؛ لأن التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلاً للمنع يؤدي إلى عدم حسن

الابتداء مقصودًا لجاز أن يقع بعدها، إلى أن قال: ويبطل كونها للتبعيض أمران:
أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها، والآخر كون المجرور بها عامًا نحو: الله أعظم من
كل عظيم، والظاهر كما قاله المرادي ما ذهب إليه المبرد، وما رد به الناظم ليس
بلازم؛ لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به
ويكون ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء. الثاني أكثر ما
تحذف من ومجرورها إذا كان أفعل خبرًا كآلية، ويقل إذا كان حالًا كقوله:

793- دَنُوتٍ وَقَدْ خَلَنَّاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا

أي: دنوت أجمل من البدر، أو صفة كقوله:

794- تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي ... غَدًا بِجَنِّي بَارِدَ ظَلِيلٍ

أي: تروحي وأتى مكانًا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه. الثالث قوله صله يقتضي أنه لا

تقابل الأقوال الثلاثة فالأولى أن المفيد لها من وبقية التركيب قرينة على إرادة المجاوزة من
من فتدبر.

قوله: "كون المجرور بها عامًا" أي: إنه قد يكون عامًا. قوله: "من كل عظيم" أوضح منه
في العموم من كل شيء. قوله: "والظاهر ما ذهب إليه المبرد" أي: من كونها لابتداء
الغاية فقط، ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء إلا إذا منع منه مانع؛ لأنه
أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة إلى إخراجها عنه. قوله: "ليس بلازم" أي: في
جميع مواقع استعمال من الابتدائية. قوله: "لأن الانتهاء قد يترك إلخ" منه يعلم أن المراد
بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذي قصد بيان التفضيل عليه وإلا فالمفضل عليه في
الواقع قد يكون أكثر من ذلك. وكذا يقال في معنى كون المضاف إليه هو المفضل عليه
أفاده سم. قوله: "ويكون ذلك" أي: ترك الإخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه
أو لعدم قصد الإخبار به، فقول البعض إن قوله ويكون ذلك إلخ راجع للثاني فقط كما
هو الظاهر غير ظاهر. قوله: "كآلية" هي قوله تعالى: {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا} [الكهف: 34] ،
ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى: {وَأَعَزُّ نَفَرًا} [الكهف: 34] .

قوله: "أي: تروحي وأتى مكانًا إلخ" هذا التقدير إنما يناسب ما قاله بعضهم من أن
الخطاب للناقة. وتروحي بمعنى سيري في الرواح أي: العشي ولا يناسب ما قاله آخر
وصوبه العيني

793- عجزه:

فَطَلَّ فُوَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 290، 389؛ وشرح

التصريح 2/ 103؛ وشرح ابن عقيل ص 463؛ والمقاصد النحوية 4/ 50.

794- الرجز لأحيحة بن الجلاح في شرح التصريح 2/ 103؛ والمقاصد النحوية 4/

36؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 291، 390؛ وخزانة الأدب 5/ 57.

(66/3)

.....

يفصل بين أفعل وبين من، وليس على إطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل، وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله:

795- وَلَقَوْلِكَ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا ... مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى حَمَرٍ

ولا يجوز بغير ذلك. الرابع إذا بني أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينهما وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو: زيد أقرب من عمرو من كل خير، وأقرب من كل خير من عمرو. الخامس قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانها بمن المذكورة فأما قوله:

796- نَحْنُ بِغَرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا ... مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

من أن الخطاب لصغار النخيل. وتروحي من تروح النبت إذا طال. وأجدر على تقدير وخذي مكاناً أجدر. وقوله بأن ثقيلي فيه أي: تمكثي فيه وقت الظهيرة. وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نومه وزهوتها كما في العيني، بجني بارد ظليل أي: في مكان بارد ذي ظل.

قوله: "وليس على إطلاقه" أي: بل في مفهومه تفصيل فلا يعترض. قوله: "بمعمول أفعل" كقوله تعالى: {الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ} [الأحزاب: 6]. قوله: "بلو وما اتصل بها" مثل ذلك الفصل بالنداء ومن صرح بجوازه الدماميني والسيوطي. قوله: "لو بذلت لنا" لو للتمني أو شرطية حذف جوابها أي: لأحسنن إلينا مثلاً. والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد. وقوله:

على خمر صفة ماء أي: حاصل على خمر. قوله: "ولا يجوز بغير ذلك" يرد عليه النداء لما عرفت. قوله: "وأقرب من كل خير من عمرو" لا يقال هذا من صور الفصل بعمول أفعل ففي كلامه تكرار؛ لأننا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار. قوله: "بمن المذكورة" أي: الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الإضافة كقوله: فهم الأقربون من كل خير ... وهم الأبعدون من كل ذم وكقولك: زيد أقرب الناس مني. قوله: "الودي" بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية؛ وهي النخلة الصغيرة. والحياد جمع جواد وهو الذكر أو الأنثى من الخيل.

795- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الاشتقاق ص374؛ وجمهرة اللغة ص383؛ والدرر 5/ 297؛ وشرح عمدة الحفاظ ص764؛ ولسان العرب 1/ 804 "وهب"؛ والمقاصد النحوية 4/ 54؛ وجمع الهوامع 4/ 54.

796- البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص236؛ ولسعد القرقرة في فصل المقال ص210، 211؛ ولسان العرب 9/ 147 "سدف" ولسعد أو لقيس بن الخطيم في شرح شواهد المغني 2/ 845؛ والمقاصد النحوية 4/ 55؛ وللأنصاري في لسان العرب 15/ 386 "ودي"؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب 9/ 219.

(67/3)

وإن لمُنْكَوِرٍ يُضَفْ أو جُرْدًا ... أَلْزَمَ تَذْكِيرًا وأنْ يُوحِّدًا

وقوله:

797- وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

فمؤولان "وإن لمنكور يصف" أفعل التفضيل "أو جردا" من أل والإضافة "ألزم تذكيرًا وأن يوحدا" فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو، وهند أفضل امرأة وأفضل من

والسدف بفتح السين والبدال المهملتين والفاء الصبح. قوله: "ولست" بتاء الخطاب كما

قاله العيني، وحصى تمييز أي: عددًا وقام البيت:

وإنما العزة للكثير

أي: للفائق في الكثرة من كثرة بالتخفيف إذا غلبه في الكثرة، فقول البعض تبعًا للعيني
أي: الكثير فيه مساهلة. قوله: "فمؤولان" مما أول به الأول إلغاء المضاف إليه أو جعل
منا متعلقًا بمحذوف بدل من أعلمنا أي: أعلم منا. ومنع ابن جني الإضافة وجعل نا
مرفوعًا مؤكدًا للضمير في أعلم نائبًا عن نحن. ومما أول به الثاني جعل آل زائدة أو جعل
منهم متعلقًا بمحذوف. قوله: "ألزم تذكيرًا وأن يوحدا" لأن المجرد أشبه بأفعل في التعجب
وهو لا يتصل به علامة تنبيه ولا جمع ولا تأنيث، والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في
التنكير. قوله: "زيد أفضل رجل" أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل
اختصارًا وأضيف أفعل إلى رجل، وجاز كونه مفردًا مع كون أفعل بعض ما يضاف إليه
فالأصل أن يكون جمعًا لفهم المعنى وعدم التباس المراد. ووجب تنكيره؛ لأن القاعدة أن
كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة، فإن جئت بآل رجعت إلى الجمع وإن
جمعت أدخلت آل فإن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافًا إلى ضميرها، قلت: هذا
أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضده
والمذكر وضده على التوهم، كأنك قلت من أول الكلام، فإن أضفت أفعل إلى معرفة
ثبتت وجمعت وأنتت وهو القياس. وأجاز سيبويه الإفراد تمسكًا بقوله:
ومية أحسن الثقلين جيدًا ... وسالفة وأحسنه قذالا

أي: أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض. وظاهره وجوب تذكير
الضمير وإفراده في نحو: هذه أكرم امرأة وأعقله، وهذان أكرم رجلين وأعقله، وهكذا
والوجه عندي جواز

797- عجزه:

وإنما العزة للكثير

والبيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص193؛ والاشتقاق ص65؛ وأوضح
المسالك 3/ 295؛ وخزانة الأدب 1/ 185، 3/ 400، 8/ 250، 254؛
والخصائص 1/ 185، 3/ 236؛ وشرح التصريح 2/ 104؛ وشرح شواهد الإيضاح
ص351؛ وشرح شواهد المغني 2/ 902؛ وشرح المفصل 6/ 100، 103؛ ولسان
العرب 5/ 132 "كثر" 9/ 147 "سدف"؛ 14/ 183 "حصى"؛ ومغني اللبيب 2/
572؛ والمقاصد النحوية 4/ 38؛ ونوادر أبي زيد ص25؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة
ص422؛ وخزانة الأدب 2/ 11؛ وشرح ابن عقيل ص465؛ وشرح المفصل 3/ 6.

وَتَلُوْا أَل طِبْقُ وَمَا لِمَعْرِفَهٗ ... أَضِيْفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفَهٗ

دعد، والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر، والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد، والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد. ولا تجوز المطابقة. ومن ثم قيل في آخر أنه معدل عن آخر. وفي قول ابن هاني: 798- كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا

إنه لحن.

تنبيه: يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف كما رأيت. وأما {وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} فتقديره أول فريق كافر به "وتلو أَل طبق" لما قبله من مبتدأ أو

المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى فتأمل. قوله: "ومن ثم" أي: من أجل لزوم المجرد التذكير والإفراد. قيل في آخر جمع أخرى مؤنث آخر إنه معدل عن آخر الذي هو المستحق لأن يستعمل؛ لأنه على وزن أفعال التفضيل ومعناه في الأصل؛ لأن معناه الأصلي أشد تأخرًا وإن صار بمعنى مغاير.

قوله: "وفي قول ابن هاني" هو أبو نواس الحسن بن هاني. قوله: "من فقاقيعها" هي النفاخات التي تعلقو الماء أو الخمرة. قال يس: والحفوظ في البيت من فوقها بالواو. قوله: "إنه لحن" أي: حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير، وسيأتي تصحيحه في كلام الشارح. قوله: "يجب في هذا النوع" قال البعض: أورد عليه قوله تعالى: {ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ} [التين: 5] ا. هـ. أقول في البيضاوي وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه إن أسفل إما صفة أمكنة محذوفة أي: إلى أمكنة أسفل سافلين وهي النار أو أزمنة محذوفة أي: إلى أزمنة أسفل سافلين وهي أرذل العمر أو حال أي: رددناه أي: صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار، وعلى الوجه الثاني يكون الاستثناء بعد منقطعًا وعلى الأول والآخر متصلًا والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله: {ثُمَّ رَدَدْنَاهُ} لأنه في معنى الجمع لرجوعه إلى الإنسان المراد منه الجنس ا. هـ. أي: والجمع بالياء والنون على الأولين لتغليب العاقل. إذا علمت ذلك علمت أن الإيراد مدفوع وأن الاقتصار عليه قصور وتقصير، على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه

جامداً أما إذا كان مشتقاً كما في الآية فلا. والله أعلم. ويجب أيضاً كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة؛ لأن أفعل بعض ما يضاف إليه. قوله: "الموصوف" أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط، كالمبتدأ فهو أعم من الموصوف في قوله بعد من مبتدأ أو موصوف.

قوله: "فتقديره أول فريق كافر به" أي: وفرق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار

798- عجزه:

حصباء دُرٍّ على أرض من الذهب

والبيت من البسيط، وهو لأبي نواس في ديوانه ص34؛ وخزانة الأدب 8/ 277،
315، 318؛ وشرح قطر الندى ص316؛ وشرح المفصل 6/ 102؛ وبلا نسبة في
مغني اللبيب 2/ 380.

(69/3)

هذا إذا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ ... لم تَنْوِ فهو طَبَقُ ما بِهِ قُرِنَ

موصوف نحو: زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون،
والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضل. وكذلك مررت بزيد الأفضل وبهند
الفضلى إلى آخره. ولا يؤتى معه بمن كما سبق "وما لمعرفة أضيف ذو وجهين" منقولين
"عن ذي معرفة" هما المطابقة وعدمها "هذا إذا نويت" بأفعل "معنى من" أي: التفضيل
على ما أضيف إليه وحده، فتقول على المطابقة الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو
القوم وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء، والهندات فضل
النساء وفضليات النساء. ومنه: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَّابِرَ مُجْرِمِيهَا} [الأنعام:
123] ، وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهكذا إلى
آخره. ومنه: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ

المعنى وأفرد كافر باعتبار أفراد فريق في اللفظ. قوله: "طبق" أي: مطابق؛ لأن
اقتراحه بـأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب. قوله: "والزيدون الأفضلون" أي: أو
الأفاضل ولو زاده كما فعل في نظيره لكان أحسن. قوله: "ذو وجهين" فالمطابقة

لمشابهته المحلى بآل في الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من.
قوله: "هذا إذا نويت إلخ" ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة
وعلى كل ما سواه تارة أخرى، وعدم قصد التفضيل رأساً تارة أخرى يختص بالمضاف
إلى معرفة، والذي سينقله الشارح في التنبيه الآتي عن المصنف في شرح التسهيل صريح
في أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأساً وأن فيه حينئذ وجهين لزوم
الإفراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة، ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عري
المضاف إلى النكرة عن معنى التفضيل، أو قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره
نحو: الأشج والناقص أعدلا بني مروان ونحو: محمد - صلى الله عليه وسلم - أفضل
قرشي فتدبر. قوله: "معنى من" أي: المعنى الحاصل معها؛ لأن التفضيل ليس نفس
معناها، وإنما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح.
قوله: "ومنه" أي: من القول الجاري على المطابقة قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا} [الأنعام:
112 و123] إلخ. قال البعض: فأكابر مفعول أول جعلنا مضاف إلى مجرميها وفي كل
قرية المفعول الثاني ا. هـ. ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى. والأولى عندي على
الإضافة تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوي. ويحتمل أن في كل قرية ظرف لغو
متعلق بجعلنا، وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول، أو في كل قرية الثاني ومجرميها
بدل، وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا إضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من
أنه يلزم عليه المطابقة في المجرد وهي ممتنعة؛ لأن الإضافة منوية أي: أكابرها فتأمل.
قوله: "ومنه" أي: من القول الجاري على عدم المطابقة قوله تعالى: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ
النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ} [البقرة: 96] ، فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى.
قوله: "وهذا" أي: عدم المطابقة. قوله: "فإن قدر" أي: ابن السراج دفعاً لما يقال كيف
يوجب عدم المطابقة وقد وردت في أكابر مجرميها. قوله: "المطابقة في

(70/3)

أَحْرَصَ النَّاسِ} [البقرة: 96] ، وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجهه فإن قدر أكابر
مفعولاً ثانياً ومجرميها مفعولاً أول لزمه المطابقة في المجرد. وقد اجتمع الاستعمالان في
قوله - صلى الله عليه وسلم: "ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيامة؟

أحاسنكم أخلاقاً". "وإن لم تلو" بأفعل معنى من بأن لم تنو به المفاضلة أصلاً أو تنويها لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه "فهو طبق ما به قرن" وجهًا واحدًا كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، أي: عادلاهم، ونحو: محمد -صلى الله عليه وسلم- أفضل قریش، أي: أفضل الناس من بين قریش. وإضافة هذين النوعين لجرد التخصيص؛ ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلاف المنوي فيه معنى من فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه، فلذلك يجوز: يوسف أحسن إخوته إن قصد الأحسن من بينهم، أو قصد حسنهم، ويمتنع

الجرد" أي: وهي ممتعة كما مر في النظم. فإن قال: الإضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه. قوله: "وقد اجتمع الاستعمالان في قوله إلخ" أي: حيث أفرد أحب وأقرب وجمع حسن، وجعل الزمخشري أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة، فلذا بخلاف أحب وأقرب فإنهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف إليه وحده، فلذا أفرد. وقوله: أحاسنكم أخلاقاً استئناف بياني. قوله: "أو تنويهاً" بالنصب عطفاً على لم تنو وفي بعض النسخ أو تنوهاً بحذف الياء ولا وجه له.

قوله: "فهو طبق ما به قرن" من مبتدأ أو موصوف تشبيهاً بالخلي بآل في الخلو من لفظ من ومعناها. قوله: "وجهًا واحدًا" لا يقال هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور في أفعل العاري عن معنى التفضيل التزام الأفراد والتذكير لما ستعرفه من أن ما في شرح التسهيل في الجرد من آل والإضافة دون من. قوله: "كقولهم إلخ" فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب. قوله: "الناقص والأشج أعدلا بني مروان" أي: عادلاهم؛ لأنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل. والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند. والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة. قوله: "من بين قریش" أي: حال كونه من بينهم أي: من وسطهم وخيارهم. قوله: "الجرد التخصيص" أي: تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلاني مثلاً لا لبيان المفضل عليه سم. قوله: "إلى ما" أي: مضاف إليه ليس هو أي: أفعل بعضه أي: المضاف إليه الواقع عليه ما ولجریان الصفة على غير ما هي له أبرز الضمير. قوله: "إلا بعض ما أضيف إليه" أي: مشمولاً لما أضيف إليه بحسب المعنى الوضعي وإن كان غير مشمول له بحسب المراد منه في المقام إذ المراد من المضاف إليه غير الموصوف مما يشاركه في المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه قاله سم، وفي كلام الدماميني أن الحصر الذي ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين. قوله: "فلذلك" أي: لكون المنوي فيه معنى من لا يكون إلا بعض ما أضيف

إليه، وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلاً، أو نيتها لا على المضاف إليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك. قوله: "إن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم" لأن أفعال على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا

(71/3)

.....

إن قصد أحسن منهم.

تنبيه: يرد أفعال التفضيل عارياً عن معنى التفضيل نحو: {رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ}

يجب كونه بعض ما أضيف إليه وقوله. ويمتنع إن قصد أحسن منهم أي: لكون المنوي فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف إليه، وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف إليه، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه في إخوته. فلو قيل:

يوسف أحسن الإخوة صح لتحقيق الشرط؛ لأن يوسف أحد الإخوة.

قوله: "يُرد أفعال التفضيل إلخ" أعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم. وعبارة التسهيل واستعماله أي: استعمال أفعال التفضيل عارياً من الإضافة والألف واللام دون من مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم فاعل نحو: {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ} [النجم: 32] ، أي: عالم أو صفة مشبهة نحو: {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} [الروم: 27] ، أي: هين مطرد عند أبي العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على

السماع ولزومه الأفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة ا. هـ. مع إيضاح من الدماميني، ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والإضافة فلا ينافي ما مر، وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشركما إلخ؛ لأنه مضاف وأن محل وروده كذلك إذا لم يقتزن بمن فالمقتزن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلاً لا قياساً ولا سماعاً؛ لأن من هذه هي الجارة للمفضول. قاله الدماميني، ولا يرد عليه قولهم في التهكم:

أنت أعلم من الحمار، ولا قولهم: العسل أحلى من الخل؛ لحصول لمشاركة التقديرية. وصرح في التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعال المقرون بمن في غير التهكم وأن المفضل عليه في التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقاً وتقديراً نحو: أنت أعلم من الحمار،

والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التهمك أيضاً. وقال الدماميني أيضاً: وههنا تنبيهان: الأول قال في الكشف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أي: الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه. وتحرير هذا الموضع أن يقال لأفعل أربع حالات: إحداها وهي الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور: أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذي اشتق منه وبهذا الأمر كان وصفاً. والثاني مشاركة مصحوبه له في تلك الصفة. والثالث تمييز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات. الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفي. الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة، ولكن يخلع عنه قيد الأمر الثاني ويخلفه قيد آخر، وذلك أن الأمر الثاني وهو الاشتراك كان مقيداً بتلك الصفة فصار مقيداً بالزيادة، ألا ترى أن المعنى في المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة، وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل. الحالة الرابعة أن يخلع عنه الأمر الثاني وقيد الأمر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث

(72/3)

[الإسراء: 54] ، {هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} [الروم: 27] .

وقوله:

799- وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وزيادة مطلقة كما في يوسف أحسن إخوته ا. هـ. وقد تمنع دعواه خلع الأمر الثاني عنه في الحالة الرابعة.

ثم قال: التنبيه الثاني من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في المعنى بتوجيهين: أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى: {وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى} [يونس: 37] ، أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفي قوله تعالى: {ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا} [المجادلة: 3] ،

أن التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول، فيهن لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء

أن العود الموجب للكفارة هو العود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر، لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فصل فيه. الثاني أن أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره، فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد، والمفضول متروك أبداً في مثل ذلك لقصد التعميم، وهذا الثاني وإن أقره فيه أيضاً نظر من جهة أن الفعل الذي يسبك هو وما بعده في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل، فينبغي عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير، كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى: أعجبني صنعك. وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه: زيد أبعد الناس من كذبه، فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد. وهذا عن مظان التوجيه بمعزل. وقال الرضي: ليس المقصود في نحو: قولهم أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم من أن تقول كذا، تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول، بل المراد بعدهما عن الشعر والقول. وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن في مثله ليست تفضيلية، بل هي مثلها في قولك: أنا بعيد منه، تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل ا. هـ. باختصار.

وحاصل كلام الرضي أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض، ويرد عليه أيضاً أن فيه نسبة نحو: قول كذا والكذب إلى المخاطب، وقد يدفع هذا تنظير الدماميني في الثاني بأن نسبة ذلك إليه لتوهمه فيه لالتباسه به فافهم. قوله: "نحو: ربكم أعلم بكم إلخ" إنما أول في هذين الموضعين بما ذكر؛ لأنه لا مشارك لله سبحانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته ا. هـ. دماميني. قوله: "وإن مدت الأيدي إلخ" الشاهد في بأعجلهم

799- البيت من الطويل، وهو للشنقري في ديوانه ص59؛ وتخليص الشواهد ص285؛ وخزانة الأدب 3/ 340؛ والدرر 2/ 124؛ وشرح التصريح 1/ 202؛ وشرح شواهد المغني 2/ 899؛ والمقاصد النحوية 2/ 117، 14/ 51؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 124؛ وأوضح المسالك 1/ 295؛ والجنى الديني ص45=

وقوله:

800- إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

وقوله:

801- فَشَرَكُمَا لِحَيْرُكُمَا الْفِدَاءُ

وقاسه المبرد. وقال في التسهيل: والأصح قصره على السماع. وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه. قال: ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل، وتأولوا ما استدل به.

وأعجل فإنهما بمعنى العجل لا في أجشع؛ لأنه كأعور وأجهركما يؤخذ من قول العيني الأجشع الحريص على الأكل. لكن قول القاموس الجشع محركة أشد الحرص، وقد جشع كفرح فهو جشع صريح في أن الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل. قوله: "سمك السماء" أي: رفعها فهو متعد ومصدره سمك، ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة، وسيأتي وجه آخر. والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الأسطوانة. قوله: "فشركما إلخ" قبله: أتهجوه ولست له بكفاء قاله حسان يخاطب به من هجا النبي -صلى الله عليه وسلم-. قوله: "وحكى ابن الأنباري إلخ" إشارة إلى قول ثالث أن أفعل التفضيل لا يجرى عن معنى التفضيل لا سماعاً ولا قياساً. قوله: "وتأولوا ما استدل به" أما ربكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أي: أعلم بكم من غيره، العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة في مطلق علم. وأما وهو أهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر. وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل. وأما أعز وأطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله أعز وأطول أي: من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل:

= وجواهر الأدب ص54؛ وشرح ابن عقيل ص157؛ وشرح قطر الندى ص188؛

ومغني اللبيب 2/ 560 وجمع الهوامع 1/ 127.

800 البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه 2/ 155؛ والأشباه والنظائر 6/

50؛ وخزانة الأدب 6/ 539، 8/ 242، 243، 276، 278؛ وشرح المفصل 6/ 97، 99؛ والصاحي في فقه اللغة ص 257؛ ولسان العرب 5/ 127 "كبر"، 5/ 374 "عزز"؛ والمقاصد النحوية 4/ 42؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 467. 801- صدره:

أتهجوه ولست له بندٍ
والبيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص 76؛ وخزانة الأدب 9/ 232، 236، 237؛ ولسان العرب 3/ 420 "ندد" 6/ 316 "عرش".

(74/3)

وإن تكن بتلو من مُستَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا
كَمِثْلٍ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى ... إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًّا

قال في شرح التسهيل: والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الأفراد والتذكير. وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعًا كقوله:

802- إذا غابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ ... كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَانُمُ

قال: إذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث، فيكون قول ابن هاني:

703- كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَافِعِهَا

صحيحًا ا. هـ. "وإن تكن بتلو منه" الجارة "مستفهما فلهما" أي: لمن ومجرورها المستفهم به "كن أبدًا مقدمًا" على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف، إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قائل به "كمثل ممن أنت خير" ومن أيهم أنت أفضل، ومن كم دراهمك أكثر، ومن غلام أيهم أنت أفضل لأن

وأما فشركما لخيركما الفداء

فشرّ وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب؛ لأنهما يردان كذلك. هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الأمر. إنما يصح في بعض ما استدل به لا في كله فتدبر. قوله: "إذا غاب" أي: عدم. وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبدًا؛ لأن هذا الجبل لا يغيب. قوله: "وإن تكن بتلو من إلخ" بقي ما إذا كان الاستفهام بالهمزة، ويتجه أن يقال إن

أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول: أمن زيد أنت أفضل، فقد ذكر في علم المعاني أن المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسئول عنه قد وليها، وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير، فتقول: أنت أفضل من زيد ليليها المسئول عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم. قوله: "لا على جملة الكلام إلخ" وإنما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجازة لمثال المصنف لا يقال إذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة؛ لأننا نقول صدارته الواجبة له إنما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعّل. قوله: "الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي" لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة، إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فليكن ما فعله المصنف مثله، إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو

802- البيت من الطويل، وهو للفرزدق في شرح التصريح 2/ 102؛ وشرح شواهد المغني 2/ 799؛ والمقاصد النحوية 4/ 57، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي القالي 1/ 171، 2/ 47؛ وجمهرة اللغة ص 650؛ وخزانة الأدب 8/ 277؛ وسمط اللآلي ص 430؛ ولسان العرب 12/ 381 "عتم"؛ ومعجم البلدان 1/ 193 "أسود العين"؛ ومغني اللبيب 2/ 381.

803- راجع التخريج رقم 798.

(75/3)

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرَ وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتَا

الاستفهام له الصدر "ولدي إخبار" أي: وعند عدم الاستفهام "التقديم نزرًا وجدا" كقوله:

804- فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوّدت ... جئى النَّحْلِ بل ما زوّدت منه أطيب وقوله:

805- ولا عيب فيها غير أن سريعتها ... قَطُوفٌ وأن لا شيءٍ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ وقوله:

806- إذا سائرَتْ أسماءٌ يَوْمًا طَعِينَةً ... فأسماء من تلك الطعينة أُمْلَحُ

"ورفعه الظاهر نزر" أي: أفعّل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولا يرفع اسمًا ظاهرًا ولا ضميرًا بارزًا إلا قليلًا. حكى سيبويه. مررت برجل أكرم منه أبوه؛ وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع،

أفعّل تفضيل فتأمل. قوله: "التقديم نزرًا وجدًا" وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور. قوله: "أهلاً وسهلاً" أي: أتيتم أهلاً ومكاناً سهلاً. وقوله جنى النحل أي: شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه متعلق بأطيب. قال زكريا: ويجوز تعلقه بزودت، وحينئذ لا شاهد فيه. قوله: "ولا عيب فيها" أي: في النساء المذكورة فيما قبله. وقوله: غير أن إلخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم، والقطوف بفتح القاف وفي آخره فاء المتقارب الخطأ. قوله: "ظعينة" هي في الأصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت في الهودج ظعينة. وأملح من الملاحظة وهي الحسن. قوله: "ورفعه الظاهر" المراد به المصريح به فيشمل الضمير البارز المنفصل؛ ولهذا أدرجه الشارح في حيز تفسير كلام المصنف وإن أفرد فيه بالذكر. قوله: "يرفع الضمير المستتر" أي: لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظاً فلا يحتاج إلى قوة العامل سم. قوله: "إلا قليلًا" أي: شاذًا. قوله: "لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل" أي: مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى في مسألة الكحل. قوله: "في حال تجريده" مثلها حال إضافته إلى نكرة، وخص حالة التجريد بالذكر؛ لأنها الأصل فيه كما

804- البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب 8/ 269؛ والدرر 5/ 296؛ وشرح المفصل 2/ 60، والمقاصد النحوية 4/ 43؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 294، 295؛ وتذكرة النحاة ص 47؛ وشرح ابن عقيل ص 468؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 766؛ وجمع الهوامع 2/ 104.

805- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص 1600؛ وتذكرة النحاة ص 47؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 765؛ والمقاصد النحوية 4/ 44؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص 469.

806- البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص 835؛ وتذكرة النحاة ص 47؛ وشرح التصريح 2/ 103؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 766؛ والمقاصد النحوية 4/ 52؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 293؛ وشرح ابن عقيل ص 469.

وهذا إذا لم يعاقب فعلاً أي: لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه "ومتى عاقب فعلاً فكثيراً" رفعه الظاهر "ثبتاً" وذلك إذا سبقه نفي وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، فإنه يجوز أن

سيأتي، يعني فلما ضعف بعدم قبول العلامات في بعض أحواله انحطت رتبته في جميعها، فلم يعمل في الاسم الظاهر إلا بالشروط الآتية. قوله: "لا يؤنث إلخ" بهذا فارق الصفة المشبهة، فإنها تؤنث وتثنى وتجمع؛ فلهذا عملت في الظاهر كثيراً وإن لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت. قوله: "إذا لم يعاقب فعلاً" جارى فيه الناظم وإلا فالأحسن إسناد المعاقبة إلى الفعل، كما يشير إليه قول الشارح أي: لم يحسن إلخ فعلم أن قوله أي: لم يحسن إلخ تفسير باللازم فتفطن.

قوله: "إذا سبقه نفي إلخ" زاد غيره قيداً وهو أن يكون أفعال صفة لاسم جنس ليكون معتمداً عليه، ولم يكف النفي كما في اسم الفاعل؛ لأنه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل، وإنما اشترط سبق النفي ليكون أفعال التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله؛ وذلك لأن النفي إذا دخل على أفعال توجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيساً إلى حسن كحل عين زيد إما بأن يساويه أو يكون دونه، ومقام المدح يأبى المساواة فيرجع المعنى إلى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجامي، وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفي مجوّزاً لعمل اسم التفضيل في ظاهر لجاز العمل في نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه. وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الأصل، وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتاً لاتحادهما فيه ذاتاً فحصل في معناه التفضيليّ ضعف يقتضي أنه إذا زال بالنفي لم يبق لأفعال قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فإنه لا ضعف في معناه التفضيلي لا اختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتاً، فله قوة اقتضاء حكمه، وقيل إنما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضي ذلك لقوتها في العمل؛ وذلك لأن طلب النكرة للمخصص في الإثبات دون طلبها له في النفي؛ لأنه في الإثبات لزيادة

الفائدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذباً، فإنك إذا قلت: ما رأيت رجلاً، كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيت من الرجال بخلاف رأيت رجلاً، وفي هذا أيضاً ما تقدم إيراداً وجواباً. قوله: "وكان مرفوعه أجنبياً" أي: غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فالمراد نفي كونه سببياً بهذا المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببياً بمعنى أن للموصوف به تعلقاً ما كما في المثال قاله سم، واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلاً على نفسه باعتبارين لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض بإغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض.

قوله: "مفضلاً على نفسه باعتبارين" كان ينبغي أن يقول باعتبار آخر؛ لأن التفضيل أي

(77/3)

يقال: ما أريت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد، لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر؛ لأنه ليس له فعل بمعناه. وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت. وأيضاً فلو لم يجعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت. وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من إما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذي المحل فتقول من كحل عين زيد، أو من عين زيد، أو من زيد فتحذف

الزيادة إنما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى، إلا أن يجعل فيه اكتفاء والأصل ومفضولاً، فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج به نحو: ما رأيت رجلاً أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتاً؛ لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكل وأوقع التفاضيل بينهما بخلاف المثال المشهور فإنه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى. والظاهر الذي يرمز إليه صنيع الشارح أن هذه الشروط

شروط لعمل أفعال التفضيل مطلقاً في الظاهر لا لعمل أفعال من فقط، كما بينه البعض فانظره. قوله: "في عينه" حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق بأحسن، وفي عين زيد حال من الضمير المجزور بمن. قوله: "فإنه يجوز أن يقال إلخ" تعليل لمحذوف أي: وإنما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعال الفعل؛ لأنه يجوز إلخ. قوله: "لأن أفعال التفضيل إلخ" علة لقول المصنف:

ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتنا. قوله: "لأنه ليس له فعل بمعناه" أي: في الزيادة لعمل عمله، ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو: كاثري فكثرت أي: غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة في كل مادة كما قاله سم، نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت مع عملها في الظاهر، وأن أفعال التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالة على الزيادة، مع أنه لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه إطلاقهم.

وتعليلهم بما قدمه الشارح في قوله؛ وذلك لأنه ضعيف الشبه إلخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل، بل مع ضميمته التعليل الذي قدمه الشارح فتنبه. قوله: "يصح أن يقع إلخ" أي: بمعونة المقام. قوله: "لوجب كونه مبتدأ" أي: مخبراً عنه باسم التفضيل. قوله: "فيلزم الفصل" أي: ولو تقديرًا كما في ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فإن تقديره: ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها، فلو لم يجعل الكحل فاعلاً بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبي تقديرًا فلا يقال لزوم الفصل بأجنبي غير مطرد لعدمه في نحو: هذا المثال أفاده سم والأجنبي هنا المبتدأ والمراد بالأجنبي هنا: ما ليس من معمولات ذلك العامل، لا ما لا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرًا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبي بأن يقال: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فراراً من التزام مخالفة الأصل، وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدماً على الوصف بأن يقال: ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد فراراً من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة، والتزام مخالفة الأصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة. قوله:

(78/3)

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ ... أَوَّلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

مضافاً أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء نحو: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل. وقالوا: أما أحد أحسن به الجميل من زيد، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، ثم أضيف الجميل إلى زيد لملاسته إياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني. ومثله قوله -عليه الصلاة والسلام: "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم" من أيام العشر. والأصل من محبة الصوم في أيام العشر، ثم من محبة صوم أيام العشر، ثم من صوم أيام العشر، ثم من أيام العشر. وقول الناظم "كلن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق" والأصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر.

"فتقول من كحل عين زيد" قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلاً على نفسه بل على غيره بالذات، أما على أن أل في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر، وأما على أنها للجنس؛ فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردا الجزئي إلا أن يختار الثاني، ويقال لما كان الفرد مندرجاً تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتباري فافهم. قوله: "فتحذف مضافاً" أي: إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أي: إذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد. قوله: "وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء" أي: اختياراً وذلك إذا تقدم محل المفضل على أفعل كما في مثال الشارح، وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما في ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل، فاقترن البعض على الأول قصور ورأى بصرية على الظاهر، والكاف اسمية، وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض، ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك. قوله: "وقالوا إلخ" أي: فأدخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد، لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة؛ ولهذا ذكره الشارح هنا، ولم يكتف بقوله سابقاً وقد يحذف الضمير الثاني إلخ فافهم. قوله: "من حسن الجميل بزيد" كان عليه إسقاط حسن؛ لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين. لا يقال الداعي إلى ذكره تعلق بزيد به؛ لأننا نقول على حذفه يكون بزيد حالاً من مجرور من كما في نظائره، ولا حاجة إلى ما نقله شيخنا، والبعض عن اللقائي وأقراه من التكلف. ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي. قوله: "ما من أيام أحب" إلخ أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة إلا على قول من يجعل الصوغ منه مقيساً عند أمن اللبس، وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي إن كان من أحب الرباعي فإن كان من حب

الثلاثي فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى، وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المأخوذة.
قوله: "أولى" فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له؛ لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه
المادة فعل بهذا المعنى؛ لأن الفعل المستعمل منها ولي بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم
حسن قوله، ومتى عاقب فعلاً ولم يقل فعله ولا الفعل لنلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا
نقلاً عن يس قال:

(79/3)

تنبيهات: الأول إنما امتنع نحو: رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد،
ونحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، وإن كان أفعال فيهما يصح وقوع الفعل موقعه؛
لأن المعتبر في اطراد رفع أفعال التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بني منه
مفيداً فائدته، وهو في هذين المثالين ليس كذلك، ألا ترى أنك لو قلت: رأيت رجلاً
يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد، أو يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد
بمعنى يفوقه في الحسن فأنت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني.
وكذا القول في ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنة إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع
حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل، أو قلت: ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه، فأنت
موضع أحسن بمضارع حسنة إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بني منه أحسن،
ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعال التفضيل. ولو رمت أن توقع الفعل موقع
أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع. الثاني قال في شرح التسهيل: لم يرد هذا
الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نفي أو
استفهام فيه معنى النفي كقوله: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك، وهل في الناس
رجل أحق به الحمد منه

البعض وينازعه قول الشارح الآتي؛ لأن المعتبر في اطراد إلخ أ. هـ. أي: حيث قيد الفعل
بالذي بني منه أفعال، ويندفع بأن القيد مبني على الغالب فتدبر.
قوله: "إنما امتنع نحو: إلخ" المانع في المثال الأول عدم سبق النفي، وفي الثاني عدم كون
المرفوع أجنبياً. قوله: "مفيداً فائدته" أي: فائدة أفعال من الدلالة على التفضيل وعلى

الغريزة كما يؤخذ مما بعده. قوله: "ألا ترى أنك لو قلت إلخ" هذا متعلق بالمثال الأول، وقوله وكذا القول إلخ متعلق بالمثال الثاني. قوله: "كحلاً" مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق. قوله: "وعلى الغريزة في الثاني" لأن يحسن فيه مضارع حسنه إذا فاقه في الحسن فهو متعدد وأفعال الغرائز لازمة. قوله: "حيث تفوت الدلالة على التفضيل" أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين؛ نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما، والمراد بحسب المقام الأولى لا الثانية كما تقدم، ومثله: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الأب ومساواته، وإذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالأولى، وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد والمقام يعين الأولى، فالتركيبان مستويان في المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر تحكم. قوله: "على غير هذين الوجهين" يعني بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أي: فاقه في الحسن. قوله: "منه" أي: الحمد، وقوله بمحسن حال من مجرور من أي: حالة كونه ملابساً لمن ذكر. قوله: "أجمعوا إلخ" ينفيه قوله بعد وأجاز بعضهم إلخ، إلا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز فحكي الإجماع، أو يقال الإجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل، كما يؤخذ من

(80/3)

بمحسن لا يمن. الثالث قال في شرح الكافية: أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل، نحو: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} [الأنعام: 124]، فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم. ومنه قوله:

807- وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ١. هـ. خاتمة: في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر. قال في شرح الكافية: وجملة القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعدد بنفسه دال على حب أو بغض عدي باللام

تعليل الجيز وكما في شرح الدماميني على المغني فتدبر. قوله: "لا ينصب المفعول به" أي: بل يصل إليه بواسطة اللام نحو: هو أوعى للعلم فإن كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو: أكسي للفقراء الثياب أي: يكسوهم الثياب قاله الدماميني. قال المصريح: وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتميز إلا إذا كان فاعلاً في المعنى نحو: زيد أحسن الناس وجهًا ويجوز نصبه للباقي، وقال بعضهم: غلط من قال إن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: {هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا} [الإسراء: 84] ، وليس تمييزًا؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى.

قوله: "فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه" اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف، وحيث لا تتصرف وفي المرادي على التسهيل لم تجئ حيث فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأً.

١. هـ. وفي التسهيل أن تصرفها نادر، قال الدماميني: ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها. والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله؛ لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك. قال الشمني: بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل. قوله: "القوانسا" جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتئ بين أذني الفرس كما في القاموس. قوله: "لتجرده عن معنى التفضيل" رد بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديده كتعديده وخصوصيات الألفاظ لا تنكر وأجاب الدماميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكماً. قوله: "وجملة القول" أي: مجمله أي: مجموعته فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لا من الإجمال ضد التفصيل والبيان. قوله:

"دال على حب أو بغض" أي: على معناهما فيشمل

807- صدره:

أَكْرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ

والبيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص 69، والأصمعيات ص 205؛ وحماسة البحتري ص 48؛ وخزانة الأدب 8/ 319، 321؛ وشرح التصريح 1/ 339؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 441، 1700؛ ولسان العرب 6/ 184 "قنس"؛ ونوادر أبي زيد ص 59؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 344، 4/ 79؛ وأما ابن الحاجب 1/ 460؛ وخزانة الأدب 7/ 10؛ ومغني اللبيب 2/ 618.

النعته:

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى ... نَعَتْ وَتَوَكَّدَ وَعَطَفَ وَبَدَّلَ

إلى ما هو مفعول في المعنى ويألى إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو: المؤمن أحب لله من نفسه، وهو أحب إلى الله من غيره، وإن كان من متعدد بنفسه دال على علم عدي بالبلاء نحو: زيد أعرف بي وأنا أدري به، وإن كان من متعدد بنفسه غير ما تقدم عدي باللام نحو: هو أطلب للثأر وأنفع للجار، وإن كان من متعدد بحرف جر عدي به لا بغيره، نحو: هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد من الإثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخنى. وللفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل، نحو: ما أحب المؤمن لله وما أحبه إلى الله، وما أعرفه بنفسه وأقطعاه للعوائق وأغضه لظرفه وأزهد في الدنيا، وأسرعه إلى الخير، وأحرصه عليه، وأجدره به ا. هـ. وقد سبق بعض ذلك في بابيه والله تعالى أعلم.

النعته:

"يتبع في الإعراب الأسماء الأولى نعت وتوكيد وعطف وبدل" وتسمى لأجل ذلك

ما كان من مادة الكراهة مثلاً. قوله: "وهو أحب إلى الله من غيره" أي: يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر، قال البعض: وظاهره أنه حينئذٍ مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلاً ا. هـ. وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضاً من أن المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل، فالذي ينبغي عندي أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقاً، قاله مثلاً فتأمل. قوله: "وأحيد عن الخنى" بفتح الخاء المعجمة أي: أميل عن الزنا. قوله: "وقد سبق بعض ذلك في بابيه" فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل في أفعل التعجب في بابيه لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم.

النعته:

ويقال له الوصف والصفة، وقيل: النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو: عالم وفاضل، وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته، والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد، وأن الصفة تطلق مصدرًا بمعنى الوصف واسماً لما قام بالذات كالعلم والسواد. قوله: "في الإعراب" يرد عليه نحو: قام قام زيد ولا لا، وعطف النسق إذا لم يكن للمعطوف عليه

إعراب كالجمللة المستأنفة، والجواب أن المراد في الإعراب وجودًا أو عددًا فيدخل ما ذكر، ويرد أيضًا: يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعًا لضممة زيد وسعيد، فإن تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الإعراب. والجواب أن المراد الإعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الإعراب، مع أنهما تابعان لزيد وسعيد في إعراب غير ظاهر، بل هو محلي في المتبوع وتقديري في التابع منع من ظهوره

(82/3)

التوابع. فالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر. فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب. وبغير خبر حامض من قولك: هذا حلو حامض.

تنبيهات: الأول سيأتي أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وإنما خص

حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة إعراب لعدم الرفع، ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق. ثم المراد الإعراب لفظًا أو تقديرًا أو محلاً فيدخل نحو: حجر صب خرب، فخر بتابع حجر ورفع مقدر ونحو: رحم الله سيئويه الذي كان ماهرًا في العربية، فسيئويه والذي متوافقان في الإعراب محلاً.

فائدة: الجواز يختص بالجر وبالنعت قليلاً والتوكيد نادرًا على ما في التسهيل والمغني. وقال الناظم في العمدة: يجوز في العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه "وَأَرْجُلُكُمْ" في قراءة الجر، وضعفه في المغني بأن العطف يمنع التجاوز، وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف على الرؤوس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الإسراف؛ لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، وجيء بالغاية دفعًا لتوهم أنها تمسح؛ لأن المسح لم تضرب له غاية في الشرع كذا في الكشف، ويلزم عليه إما استعمال المسح في حقيقته بالنسبة إلى الرؤوس وفي مجازة وهو الغسل الشبيه بالمسح في قلة الماء بالنسبة إلى الأرجل. وصاحب الكشف ممن يمنعه وإما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير: وامسحوا بأرجلكم

فكون الأرجل معطوفة على الرؤوس على هذا باعتبار صورة اللفظ، وفي هذا حذف الجار وإبقاء عمله وهو ضعيف إلا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف. قال شيخنا السيد: قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء ا. ه. وفي الدماميني أن ابن جني أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أي: خرب جحره وإن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية، وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع، وعبرة المغني أنكر ابن جني الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والأصل خرب جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر، ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له، وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس.

قوله: "وعطف" أي: بيان أو نسق. قوله: "الحاصل" أي: في هذا التركيب والمتجدد أي: تركيب آخر. قوله: "غير خبر" حال من ضمير المشار. قوله: "فخرج بالحاصل والمتجدد" أي: بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن؛ لأنه المخرج لخبر المبتدأ أي: غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده. قوله: "حامض إلخ" مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو: الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظاً ولا ينافيه قول بعضهم أنه جزء خبر؛ لأنه ناظر إلى المعنى. قوله: "إن التوكيد" أي: اللفظي أما المعنوي فمختص بالأسماء كالنعت وعطف البيان؛ ولذلك كانت الأسماء أصلاً في ذلك. قوله: "لكونها الأصل في

(83/3)

الأسماء بالذكر لكونها الأصل في ذلك. الثاني في قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه. وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة

ذلك" فيكون تقديمها على الفاعل في عبارته للاهتمام لا للحصر. قوله: "إلى منع تقديم التابع إلخ" مثل التابع معموله فلا يجوز: هذا طعامك رجل يأكل. قال البعض: لأن المعمول لا يحل إلا حيث يحل عامله ا. ه. وهو منقوض بنحو: زيداً لم أضرب. وجوز

الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى: {وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا} [النساء: 63] ، فجعل في أنفسهم متعلقًا بليغًا.

فائدة: يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض كمعمول الوصف نحو: {ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ} [ق: 44] ، ومعمول الموصوف نحو: يعجبني ضربك زيدًا الشديد وعامله نحو: زيدًا ضربت القائم ومفسر عامله نحو: {إِنْ أَمُرُّهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ} [النساء: 176] ، ومعمول عامل الموصوف نحو: {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ، عَالِمُ الْغَيْبِ} [المؤمنون: 92] ، والمبتدأ الذي خبره فيه الموصوف نحو: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [إبراهيم: 10] ، الخبر نحو: زيد قائم العاقل والقسم نحو: زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو: {بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمُ عَالِمُ الْغَيْبِ} [سبا: 3] ، والاعتراض نحو: {وَأَنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} [الواقعة: 76] ، والاستثناء نحو: ما جاءني أحد إلا زيدًا خير منك، ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد: {وَلَا يَخْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ} [الأحزاب: 51] ، وبين المعطوف والمعطوف عليه: {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} [المائدة: 6] ، فصل به الأيدي والأرجل على قراءة نصب الأرجل وبين البديل والمبدل منه: {قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا، نِصْفَهُ} [المزمل: 3] ، بخلاف الأجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال: مررت برجل على فرس عاقل أبيض، وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته، فلا يقال: ضربت هذا زيدًا الرجل ولا الشعري طلعت العبور كذا في الهمع. واعتراض الأخير باستغناء الشعري في قوله تعالى: {وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى} [النجم: 49] ، وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوي وغيره، والاستثناء عليه من نصفه والضمير في منه وعليه للأقل من النصف كالثالث فيكون التخيير بين الأقل منه كالربع والأكثر منه كالنصف، ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلًا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلاثين والناقص عنه كالثالث. واعتراضه الشهاب القرافي بأنه يقتضي تسمية النصف قليلًا وهي غير معروفة في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل إلا قليلًا وأن المراد بالليل الليالي بناء على استغراقية أل وبالقليل منها ليالي الأعدار كالحرض والسفر فأبدل نصفه من الليالي التي لا عذر فيها والمعنى قم الليالي التي لا عذر فيها نصفها أي: نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف لكون الليل مفردًا مذكرًا في اللفظ، وأن المراد بالقليل في قوله: أو انقص منه قليلًا أو زد عليه أي: قليلًا هو السدس فخير - صلى الله عليه وسلم - بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه.

قوله: "إذا كان" أي: الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت، وفي بعض النسخ إذا كانت

(84/3)

وقد تقدم أحد الموصوفين، فنقول: قام زيد العاقلان وعمرو، ومنه قوله:

808- وَلَسْتُ مُقَرًّا لِلرَّجَالِ ظُلَامَةً ... أَيْ ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها. الثالث اختلف في العامل في التابع فذهب الجمهور إلى أن العالم فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه. الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع. قال في التسهيل: ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق أي: فيقال: جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد. الخامس قدم في التسهيل باب التوكيد على باب النعت، وكذا فعل ابن السراج وأبو علي والزمخشري وهو حسن؛ لأن التوكيد بمعنى الأول، والنعت على خلاف معناه؛ لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالاً من أحواله،

وهي ظاهرة. قوله: "ظلامه" قال البعض: منصوب بنزع الخافض أي: بظلامه ا. هـ. ولا حاجة إليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أي: ولست مبقياً ظلامه لأحد بل أزيلها، قال العيني: وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذاك إشارة إلى المذكور من الظلامه ا. هـ. والأحسن إرجاع الإشارة إلى إقرار الظلامه المفهوم من مقرا، وفتح ياء المتكلم جائز اختصاراً إجماعاً. فقول العيني حركت الياء للضرورة غير صحيح. قوله: "بشروط تذكر في موضعها" أي: عند قوله وحذف متبوع إلخ. قوله: "اختلف في العامل في التابع" أي: غير البدل بقريئة قوله فذهب إلخ؛ لأن مذهب الجمهور في البدل كما في الجمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازاً مع الظاهر ووجوباً مع الضمير نحو: مررت بزيد به فإعادة عامل الجر في نحوه واجبة، وبهذا يعلم ما في كلام الإسقاطي من الخلل، وزيف الدماميني الدليل بجعل الجار والمجرور الثاني بدلاً من الجار والمجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول وهو غير معاد. وأما مذهب غيرهم فهو: أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه. قوله: "فذهب الجمهور" وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية،

وقيل مقدر وفي النسق مقدر، وقيل: حرف العطف نيابة كذا في الدماميني والهمع، قال الدماميني: فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول ١. هـ. ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل. قوله: "ثم عطف البيان" أي: ثم يبدأ به بدءاً عرفياً أي: بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده، إلا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفي فيقدر له عامل يناسبه أي: ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره في الكل. قوله: "لأن التوكيد بمعنى الأول" أي: فهو كالجزم من النعت لدلالة النعت على الأول وزيادة الجزء مقدم على الكل، وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي

808- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر 6/ 17؛ ومغني اللبيب 2/ 617؛ والمقاصد النحوية 4/ 73؛ وجمع الهوامع 2/ 12.

(85/3)

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ ... بَوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط. وقدم في الكافية النعت كما هنا. وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجزولي نظراً لما سبق في التنبيه الرابع. "فالنعت" في عرف النحاة "تابع متم ما سبق" أي: مكمل المتبوع "بوسمه" أي: بوسم المتبوع أي: علامته "أو وسم ما به اعتلق" فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة، ومتم ما سبق مخرج للبدل والنسق، وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد؛ لأنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق؛ لأن الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله، إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه، والتوكيد والبيان ليسا كذلك. والمراد بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو: جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه، أو تخصيص نحو: جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه، أو تعميم نحو: يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم، أو مدح نحو: الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه، أو ذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، {رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا} ، أو تَرْحُمَ

المعنوي بالنفس والعين، وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لإفادة الشمول فتأمل. قوله: "وحالاً من أحواله" هذا في النعت الحقيقي، واقتصر عليه لكونه الأصل. قوله: "نظراً لما سبق إلخ" أي: من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع. قوله: "متم ما سبق" أي: المقصود منه أصالة إتمام متبوعه أي: إيضاحه أو تخصيصه كما سيأتي، فلا يرد النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالملاح والذم والتأكيد؛ لأن هذا أمر عارض، ومنه النعت الكاشف إذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الإيراد بوجه آخر. وبحث في التعريف بأنه غير مانع لشموله، لقولهم: يا هذا ذا الجملة، مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتي، والمراد ما سبق ولو تقديرًا ليشمل المنعوت المحذوف. قوله: "بوسمه" الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة، وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أي: بإفهام اسمه. ويطلق بالمعنى المصدري وهو الوسم بالسمة، وهي العلامة ولا تقدير على هذا. ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى في متبوعه، أو في سببي متبوعه والمراد الدلالة التضمنية، فلا يرد علمه من قولنا: نفني زيد علمه؛ لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيد مطابقة لا تضمنية.

قوله: "مخرج للبدل والنسق" لأنهما لا يتمان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص أي: لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافي عروض الإيضاح للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور. قوله: "أو في متعلقه" بكسر اللام أي: ما تعلق به وهو السبي. قوله: "ليسا كذلك" لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظي والمعنوي بالنفس والعين، وأما بكل وأجمع ففيه ما تقدم. قوله: "من توضيح" المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف، وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات، فالنعت في الأول جار مجرى بيان الجمل وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق أفاده في التصريح. قوله: "أو تعميم" مجيء النعت للتعميم وما بعده مجاز؛ لأن أصل وضعه

(86/3)

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلَا كَامُرُّ بِقَوْمٍ كَرَمًا

نحو: اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه، أو توكيد نحو: أمس الدابر المنقضي أمدّه لا يعود، أو إبهام نحو: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو: مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما لئيم أحدهما. ويسمى الأول من

هذه الأمثلة نعتًا حقيقيا والثاني سببياً "فليعط" النعت مطلقاً "في التعريف والتكثير ما" أي: الذي "لما تلا" وهو المنعوت "كامرر بقوم كرما" ويقوم كرماء آباؤهم، وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباؤهم.

تنبيهات: الأول ما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتكثير هو مذهب الجمهور. وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وجعل الأوليان صفة لآخران في قوله تعالى: {فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ} [المائدة: 107] ، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، وأجاز ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقوله:

809- أبيتُ كأني ساورتني ضئيلةٌ ... من الرُفْشِ في أنيائها السُّمُّ ناعٍ

للتوضيح أو التخصيص كذا في التصريح. قوله: "الرجيم" أي: الراجم للناس بالسوسة أو المرجوم بالشهب أو اللعنة، وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيداً لما فهم من لفظ الشيطان. قوله: "أو إجمام" ينبغي أن يزداد أو شك ويمثل له بمثال الإجمام إذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكاً فيه عليه الدماميني. ثم نقل عن ابن الخباز: أن النعت يجيء لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت، كقولك: جاء قاضي بلدك الكريم فيه إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذلك، ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف. وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لإفادة رفعة معناه نحو: {يَحْكُمُ بِنَا النَّبِيِّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا} [المائدة: 44] ، أجرى هذا الوصف على النبيين لإفادة عظم قدر الإسلام.

قوله: "في التعريف والتكثير" في بمعنى من البيانية لما الأولى، وقول شيخنا لما في لما تلا سهو والواو بمعنى؛ أو لأن الثابت للمتلا أحدهما. وقوله تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هي له، ولم يبرز جرياً على المذهب الكوفي. قوله: "بالمعرفة" متعلق بنعت. قوله: "وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة" أي: مطلقاً بقرينة مقابله بما بعده. قوله: "ساورتني" أي: واثبتني بمعنى وثبت عليّ فالمفاعلة على غير بابها ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها سنون كثيرة فقلّ لحمها واشتد سمها. والرفش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة

809- البيت من الطويل، وهو للناطقة الديباني في ديوانه ص33؛ وخزانة الأدب 2/ 457؛ والحيوان 4/ 248؛ والدرر 6/ 9؛ وسمط اللآلي ص489؛ وشرح شواهد المغني 2/ 902؛ والكتاب 2/ 89؛ ولسان العرب 4/ 507 "طور" 5/ 202 "نذر"، 8/

360 "نقع"؛ ومغني اللبيب 2/ 570؛ والمقاصد النحوية 4/ 73؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 117.

(87/3)

والصحيح مذهب الجمهور، وما أُوهم خلاف ذلك مؤول. الثاني استثنى الشارح من المعارف المعارف بلام الجنس قال: فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتة بالنكرة المخصوصة، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله:

810- وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي ... فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَغْنِيَنِي

أن يسبني صفة لا حال؛ لأن المعنى: ولقد أمر على لئيم من اللئام. ومنه قوله تعالى: {وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ} [يس: 37] ، وقولهم: ما ينبغي للرجل مثلك أو خير

جمع رقشاء وهي الحية التي لها نقط سود وبيض ومن تبعية. وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أي: بالغ في الإهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة؛ لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم نافع؛ لأنه بمعنى طري. قوله: "مؤول" أي: يجعل التابع بدلاً فالأوليان أي: الأحقان بالشهادة لقرايتهما ومعرفتهما بدل من آخران، وناقع بدل من السم.

ويصح جعل الأوليان خبر محذوف أي: هما الأوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلاً من الضمير في يقومان، وجعل ناقع خبراً ثانياً للسم. قوله: "المعرّف بلام الجنس" أي: لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين، وتسميها أهل المعاني لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن. قوله: "القرب مسافته من النكرة" أي: لعدم تعيين شيء من الأفراد فيهما.

قوله: "بالنكرة المخصوصة" أي: بإضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي للرجل إلخ، وقول البعض أي: بوصف أو إضافة كما يؤخذ من الأمثلة سهو منشؤه توهم أن منك صفة لخير، وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير، والمراد النكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية، وقد

يستفاد من تعبيره بالجواز أن الأحسن النعت بالمعرفة نظرًا للفظ وهو كذلك. قوله: "لا حال" جَوَز جماعة الحالية نظرًا لصورة التعريف، وما ردّ به من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يردّ بأننا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر، بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه. قوله: "وآية لهم الليل" أي: حقيقة الليل في ضمن فردّ ما من الليالي فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد الليل فلا اعتراض. قوله: "بالأخص" أي: الأقل

810- البيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول في الدرر 1/ 78، وشرح التصريح 2/ 11؛ وشرح شواهد المغني 1/ 310؛ والكتاب 3/ 24؛ والمقاصد النحوية 4/ 58؛ ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص 126؛ ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحري ص 171؛ وبلا نسبة في الأزهية ص 263؛ والأشباه والنظائر 3/ 90؛ والأضداد ص 132؛ وأما ابن الحاجب ص 631؛ وأوضح المسالك 3/ 206؛ وجواهر الأدب ص 307؛ وخزانة الأدب 1/ 357، 358، 3/ 201، 4/ 207، 208، 5/ 23، 503، 7/ 197، 9/ 119، 383؛ والخصائص 2/ 338، 3/ 330؛ والدرر 6/ 154؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 221؛ وشرح شواهد المغني 2/ 841؛ وشرح ابن عقيل ص 475؛ والصاحبي في فقه اللغة ص 219؛ ولسان العرب 12/ 81 "ثم"، 15/ 296 "منن"، ومغني اللبيب 1/ 102، 2/ 429، 645، وجمع الهوامع 1/ 9، 2/ 140.

(88/3)

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

منك أن يفعل كذا. الثالث لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو: رجل فصيح وغلّام يافع. وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويًا أو أعم. وقال الشلوين والفراء: ينعت الأعم بالأخص، قال المصنف: وهو الصحيح. وقال بعض المتأخرين: توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة أ. ه. "وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما" وهو التثنية والجمع والتأنيث "كالفعل فاقف ما قفوا" أي: يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه، فإن كان

جاريًا على الذي هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول: مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة، كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت. وإن كان جاريًا على ما هو لشيء من سببيه فإن لم يرفع السبي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقته للمنعوت؛ لأن مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهًا، وبرجلين كريمي الأب أو كريمين أبًا، وبرجلان حسان الوجوه أو حسان

شيوخًا. قوله: "يافع" بالتحية ثم الفاء أي: مراهق.

قوله: "فلا يكون النعت أخص" أي: أعرف كما في سم فنحو: بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لثلاثا يفضل التابع على المتبوع، وقد أسلفنا رده في باب النكرة والمعرفة. قوله: "أو أعم" أي: أقل تعريفًا. قوله: "ينعت الأعم بالأخص" قال البعض أي: فقط وإلا ساوى ما بعده ا. هـ. وترجاه شيخنا وفيه نظر إذ يبعد كل البعد أن القراء والشلوين يوجبان وصف الأعم بالأخص مع منع غيرهما أيًا، ولا يجيزان الوصف بالأعم أو المساوي مع إيجاب غيرهما إياه، وأي ضرر في كون ما بعده مساويًا له فيكون سوقه لتأييده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الأفاضل. قوله: "توصف كل معرفة بكل معرفة" أي: إلا اسم الإشارة فإنه لا يوصف إلا بذى أل إجماعًا وإنما وصفوه باسم الجنس المعرف بأن لبيان حقيقة الذات المشار إليها إذ لا دلالة لاسم الإشارة على حقيقتها، وألحق به الموصول؛ لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام؛ ولأن الموصول الذي يقع صفة ذو لام، وإن كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الإشارة كونه نعتًا من حيث دلالته على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث إيضاحه له، والأول مبني على ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقًا أو مؤوَّلًا به. والثاني مبني على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح. قوله: "لدى التوحيد إلخ" أي: عند ملاحظة التوحيد إلخ. قوله: "الواقع موقعه" أي: الذي يقع في محل النعت على خلاف الأصل.

قوله: "وطابقه في الأفراد إلخ" أورد عليه نحو: نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق. وأجيب بأن النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج. والبرمة من أعشار هي قطعها. والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع. وقيل أفعال في مثل ذلك واحد لا جمع كذا في الدماميني. قوله: "على ما هو إلخ" أي: على منعوت

وَأَنْعَتُ بِمُشْتَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرَبٍ ... وَشَبَّهَهُ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبُ

وجوهًا، وإن رفع السبي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل، فيقال: مررت برجال حسنة وجوهمهم، وبامرأة حسن وجهها، كما يقال: حسنت وجوهمهم وحسن وجهها.

تنبيهات: الأول يجوز في الوصف المسند إلى السبي المجموع الأفراد والتكسير فيقال: مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه. الثاني قد يعامل الوصف الرفع ضمير المنعوت معاملة رافع السبي إذا كان معناه له، فيقال: مررت برجل حسنة العين، كما يقال: حسنت عينه، حكى ذلك الفراء وهو ضعيف، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه.

الثالث أفهم قوله كالفعل جواز تنية الوصف الرفع للسبي، وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث، فيقال: مررت برجل كريمين أبواه، وجاءني رجل حسنون غلمان، الرابع ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع كما في صبور وجريح وأفعل من أ. هـ "وانعت بمشتق" والمراد به ما دل على حدث وصاحبه، وذلك اسم الفاعل كضارب

هو أي: النعت أي: معناه ثابت لشيء من سببه أي: هو سببه أو بعض أفراد سببه.

قوله: "كان" أي: النعت بحسبه أي: السبي وقوله في التذكير والتأنيث أي: وأما في الأفراد وضديه فسيأتي في التنبيه الأول والثالث. وقوله كما هو في الفعل أي: كحال هو أي: الحال في الفعل إذا وقع نعتًا مثلًا. قوله: "يجوز في الوصف إلخ" أي: على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتضاره على الأفراد والتكثير؛ وذلك لأن التصحيح إنما يجوز على لغة أكلوني البراغيث. وسيصرح بهذا في التنبيه الثالث، ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال. واختلف في الأفصح من الأفراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه، والمبرد قال في المغني: وهو الأصح وعكس الشلوبين وطائفة. وفصل آخرون فقالوا: إن كان النعت تابعًا لجمع فالتكسير أفصح وإن كان لمفرد أو مثنى فالأفراد أفصح، كذا في التصريح قال الدماميني: وإنما لم يضعف نحو: مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه؛ لأن اسم

الفاعل المشابه للفعل إذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يكسر

بخلافه إذا صحح ا. هـ. ووجه أفصحية التفسير إذا تبع جمعاً المشاكلة. قوله: "المجموع" فإن كان السببي مثنى تعين الأفراد على اللغة الفصحى.

فائدة: يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين، وإن لزم استتار الضمير في قاعدين مع جريان الصفة على غير من هي له؛ لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثاني للزوم وما ذكر في الأوائل أفاده في المغني. قوله: "قد يعامل إلخ" فيه إشارة إلى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر. قوله: "إذا كان معناه" أي: الوصف له أي: السببي. قوله: "أفهم قوله كالفعل إلخ" وأفهم أيضاً جواز نحو: برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو: بامرأة حسن نغمتها، لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم. قوله: "بأن لا يمنع منها مانع" ككون الوصف يستوي فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعال تفضيل مجرداً أو مضافاً لمنكور. قوله: "وانعت بمشتق إلخ" المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً أو مؤولاً به وهو رأي

(90/3)

وَنَعْتُوا بِجَمَلَةٍ مُنْكَرًا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة. "كصعب وذرب" وأفعال التفضيل كأقوى وأكرم، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح "وشبهه" أي: شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق في المعنى من الجوامد "كذا" وفروعه من أسماء الإشارة عبر المكانية "وذي" بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما "والمنتسب" تقول: مررت بزيد هذا، وذي المال، وذو قام، والقريشي، فمعناها الحاضر وصاحب المال، والقائم، والمنسوب إلى قريش "ونعتوا" بجملة" بثلاثة شروط: شرط في المنعوت وهو أن يكون "منكراً" إما لفظاً ومعنى نحو: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ}

الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدماميني. قوله: "وذلك اسم الفاعل" أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة. قوله: "ومهان" كان عليه أن يأتي بالمزيد في اسم الفاعل كما أتى به في اسم المفعول، وأن يأتي باللازم في اسم المفعول كما أتى به في اسم

الفاعل، ويمكن أن يجعل في كلامه احتباك.

قوله: "وذرب" بالذال المعجمة الحاد من كل شيء وبالمهملة المعتاد للأشياء الخبير بها.
قوله: "ليست مشتقة بالمعنى المذكور" لأنها لا تدل على صاحب الحدث أي: فاعله أو مفعوله بل هي مشتقة بالمعنى الأعم، وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر، فمفتاح مثلاً مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح، ومرمى مأخوذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي. قوله: "وهو" أي: المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أي: لهم في مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر. قوله: "في المعنى" أي: من جهة دلالة على معناه. قوله: "غير المكانية" أما هي كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهي ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها. قوله: "والموصولة" إنما يكون قول الناظم وذي شاملاً للموصولة على لغة إعرابها، أما على لغة البناء فلا؛ لأنها بالواو لزوماً على هذه اللغة لا بالياء. ومثلها في الوصف بما سائر الموصولات المبدوءة بجمزة الوصل بخلاف نحو: من وما. قوله: "وذي المال" هل يجوز أن يقال برجل ذي مال أبوه على أن ذي رافع للأب نقل ابن جني عن الأكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه.
قوله: "وذو قام" كذا في نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة، لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذي في كلام المصنف للموصولة؛ لأن شموله للموصولة إنما يجيء على لغة الإعراب؛ لأنها في كلامه بالياء وفي نسخ وذي قام بالياء وهي المناسبة للشمول المذكور.

قوله: "شرط في المنعوت إلخ" فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكوراً إن لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كما سيأتي ١. هـ تصريح. وأما أنا ابن جلا فضرورة. قوله: "أن يكون منكراً" أي: لتأول الجملة بالنكرة فنحو: جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة

(91/3)

إِلَى اللَّهِ {البقرة: 281} ، أو معنى لا لفظاً وهو المعروف بأل الجنسية كقوله:

811- وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي

وشرطان في الجملة: أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} [البقرة: 48] ، أي: لا تجزي فيه أو بدل منه كقوله:

812- كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقَ عَجْسِهَا ... عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ
أي: أخطأ غارها، فأل بدل من الضمير وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله: "فأعطيت ما

الجهول فيها اتصاف المسند إليه بالمسند في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو: جاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل وصف بجملة الجهول فيها اتحاد ذاتيهما في تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد، كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضي لا لكون الجمل نكرات وإن جرى على ألسنتهم، ووجهه بعضهم بما رده الرضي ثم قال: والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة؛ لأن التعريف والتكثير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسمًا، وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر.

قوله: "على ضمير يربطها بالموصوف" اقتصر على الضمير؛ لأن الرابط هنا لا يكون إلا للضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة، فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به، وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر، فقوي طلبه له فاكتفى بأي دليل يدل على ارتباط الجملة به، وأنها خبر عنه أفاده سم. ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضًا بالضمير. قوله: "أي: لا تجزي فيه" وهل حذف الجار والجرور معًا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل، ثم حذف منصوبًا قولان: الأول عن سيبويه. والثاني عن الأخفش. تصريح. قوله: "أو بدل منه" معطوف على ضمير. قوله: "كأن حفيف النبل" بالخاء المهملة أي: دويّ ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل، وضمير عجسها للقوس. والعجس بتثنية العين المهملة فجيء فسين مهملة مقبض القوس. والعوازب بعين مهملة وبعد الألف زاي جمع عازية من عزيت الإبل إذا بعدت في المرعى. ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ، والمطنف الذي يعلو الطنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه، وكان المعنى أخطأ غارها منطفها أي: العالي منها رأس الجبل الذي هو أي: ذلك المنطف كدليلها الذي تتبعه في السير وقيد بقوله أخطأ إلخ؛ لأن النحل إذا تاه عن محله عظم دويه.

812- البيت من الطويل، وهو للشنقري في ديوانه ص54؛ والأغاني 21/ 213؛
ولسان العرب 9/ 224 "طنف"؛ والمقاصد النحوية 4/ 85.

(92/3)

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصِبُ
وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا ... فَالْتَزِمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّنْذِيرَا

أعطيته خبراً" والثاني أن تكون خبرية أي: محتملة للصدق والكذب وإليه الإشارة بقوله:
"وامنع هنا إيقاع ذات الطلب" فلا يجوز مررت برجل أضربه أو لا تهنه، ولا بعد بعته
قاصداً إنشاء البيع "وإن أتت" الجملة الطلبية في كلامهم "فالقول أضمر تصب" كقوله:
813- جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ

أي: جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام.
تنبيهان: الأول ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية.
الثاني فهم من قوله:

أعطيت ما أعطيته خبراً أنها لا تقتزن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالاً
"ونعتوا بمصدر كثير" وكان حقه أن لا ينعت به جموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً
للمبالغة أو توسعاً

قوله: "فأعطيت ما أعطيته خبراً" أي: من أصل الربط وإن كان في النعت بالضمير
فقط، وفي الخبر به وبغيره على ما تقدم. قوله: "أن تكون خبرية" أي:
لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصصه، والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها
معلوماً للسامع قبل. ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم قبل. قوله: "وامنع هنا" أي:
لا في الخبر على المختار، وكالنعت الحال ففي المفهوم تفصيل. قوله: "جاءوا بمذق إلخ"
قبله:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط

وصف به قوماً ما أضافوه وأطالوا عليه، ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في
العشية يشبه لون الذئب في قلة البياض. والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة
مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء، والمراد به هنا الممدوق. قوله: "أن الوصف

بالجملة الفعلية أقوى " أي: لاشتغالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق، وأما
الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو: جاء رجل أبوه زيد، هكذا ينبغي تقرير
التوجيه، ونقل شيخنا عن الدماميني أن الماضي أكثر من المضارع. قوله: "لا تقتزن
بالواو" خلافاً للزمخشري كما في الدماميني. قوله:

813- قبله:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط
والرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 304؛ وخزانة الأدب 2/ 109؛ والدرر 6/ 10؛
وشرح التصريح 2/ 112؛ والمقاصد النحوية 4/ 61؛ وبلا نسبة في الإنصاف 1/
115؛ وأوضح المسالك 3/ 310؛ وخزانة الأدب 3/ 30، 5/ 24، 468، 6/
138؛ وشرح ابن عقيل ص 477؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 541؛ وشرح المفصل 3/
52، 53؛ ولسان العرب 4/ 248 "خضر"؛ 10/ 340 "مذق"؛ والمحتسب 2/
165؛ ومغني اللبيب 1/ 246، 2/ 585؛ وجمع الهوامع 2/ 117.

(93/3)

وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ ... فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا انْتَلَفَ

بحذف مضاف "فالتزموا الأفراد والتذكيرا" تنبيهاً على ذلك. فقالوا: رجل عدل ورضا
وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا في الجمع أي: هو نفس
العدل أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أي: عادل ومرضي وزائر.
تنبيهان: الأول وقوع المصدر نعتاً وإن كان كثيراً لا يطرد كما لا يطرد، وقوعه حالاً وإن
كان أكثر من وقوعه نعتاً. الثاني أطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة
كمزاد ومسير فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره "ونعت غير واحد إذا اختلف

"تنبيهاً على ذلك" أي: ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع؛ ولأن المصدر من حيث هو
مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان منبهاً على قصد المبالغة؛ لأن معنى قصد
المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازاً لكثرة وقوعه منه، والمعنى شيء واحد مذكر
على حذف المضاف؛ لأن المصدر يكون كذلك أي: مفرداً مذكراً لو صرح بالمضاف

نحو: هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا. قوله: "وهو عند الكوفيين إلح" قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أتيته ركضًا، فقال البصريون: إن ركضًا بمعنى راكضًا والكوفيون أنه على تقدير مضاف. وقد يقال إن كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده. قوله: "على التأويل بالمشق" أي: الذي بمعنى الفاعل كثيرًا كما في عدل وزور، وبمعنى المفعول قليلًا كما في رضا قاله الدماميني. فائدة: قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ما شئت من رجل؛ لأن ما مصدرية، ومثله قوله تعالى: {فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ} [الانفطار: 8] ، وارتضى في المغني أن ما شرطية حذف جوابها أي: فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت، وأن ما في الآية إما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أي: شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أي: وضعك في صورة أي صورة شاء، وإما شرطية، فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أي: ما شاء تركيبك ركبك عليها، وفي متعلقة بعدلك لا بركبك؛ لأن الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط. قوله: "لا يطرد" أي: بل يقتصر على ما سمع منه، ولما لم يستفد من هذا التنبيه أن المسموع منه غير ميمي أتى بالتنبيه الثاني لإفادة ذلك. ولي في المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتًا أو حالًا إما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني. اللهم إلا أن يدعي اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني، أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرًا نحو: زيد عدل فتدبر.

قوله: "ونعت غير واحد" بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها

(94/3)

فعاطفًا فرقه لا إذا ائتلف" مثال المختلف: مررت برجلين كريم وبخيل، ومثال المؤتلف: مررت برجلين كريمين أو بخيلين. ويستثنى من الأول اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعتيه،

فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سبويه وغيره كالزيايدي والزجاج والمبرد. قال الزيايدي وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان.
تنبيهات: الأول قيل يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظاً مجموع معنى كقوله:

فلا يفسر عاملاً. والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى أو جمعاً أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه أن نحو: زيد وعمرو إذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف، بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو: جاء زيد العاقل وعمرو الكريم. وما أجيب به من أن المراد بالتفريق ما يشمل إيلاء كل نعت منعوته يردده قوله فعاطفاً إلا أن يقال عاطفاً في الجملة وأيضاً على ما فسر به الدماميني يرد على قوله لا إذا اختلف نحو: أعطيت زيداً أباه مما اتفق فيه المنعوتان إعراباً لا بسبب العطف فإنه يمتنع جمعهما في وصف واحد، بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع؛ لأن التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولاً أولاً، وثانياً نص على ذلك الرضي فقول المصنف: لا إذا اختلف أي: فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع مانع أفاده سم. وفي هذا الإيراد نظر؛ لأن المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدماميني لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شيء من ذلك فتأمل.

قوله: "إذا اختلف" أي: لفظاً ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظاً كالضارب من الضرب بالعصا مثلاً، والضارب من الضرب في الأرض أي: السير فيها أو لفظاً لا معنى كالذهاب والمنطلق. قوله: "فعاطفاً فرقه" أي: ففرق النعت حال كونك عاطفاً بالواو فقط، إجماعاً إذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب في المرور، بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد أفاده الدماميني. وأما قول ابن الحاجب الإدغام: أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك، فمردود بخلاف ما إذا كان المنعوت واحداً فإنه يجوز العطف بغير الواو، حكى سيبويه مررت برجل راكب فذهب وبرجل راكب ثم ذهب قاله زكريا أي: لأن قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجل سائغ. قوله: "كريمين" أي: بالثنائية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق، نعم يجوز مررت بإنسانين صالح وصالحة إذ لم يتفقا إلا بالتغليب فالنعت مختلف في الحقيقة فجاز تفريقه نظراً لذلك وجمعه نظراً للاتحاد في التغليب. قوله: "ويستثنى من الأول" اعترض بأنه لا استثناء؛ لأن نعت اسم الإشارة لا يكون مختلفاً أصلاً فهو خارج بقوله إذا اختلف.
قوله: "فلا يجوز تفريق نعته" أي: لوجوب مطابقته له لفظاً، قال الدماميني: اختص نعت اسم الإشارة بأمور: منها هذا. ومنها وجوب كونه ذا أل. ومنها امتناع فصله من

موصوفه فلا يجوز مررت بهذا في الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل في الدار الكريم.
ومنها امتناع قطعه، وأما كونه جنسًا لا وصفًا فغالب لا لازم.
قوله: "فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير" أي: على النعتية بقريئة ما يأتي. قوله:
"قليل"

(95/3)

وَنَعْتَ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى ... وَعَمَلُ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

814- فَوَافَيْنَاهُمْ مِمَّا يَجْمَعُ ... كَأَسَدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبِ

وفيه نظر. الثاني قال في الارتشاف: والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع.
الثالث قال في التسهيل: يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبًا وعند التفصيل
اختيارًا "ونعت معمولي" عاملين "وحيدي معنى وعمل أتبع بغير استثناء" أي: أتبع مطلقًا

يندرج إلخ" أي: لأن المراد بغير الواحد كما مر ما دل على متعدد والنظر الذي ذكره
الشارح مبني على أن المراد به المثنى والمجموع فقط، وقد مر خلافه عن الدماميني وعليه
فالنظر غير وارد. قوله: "والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع" قال شيخنا:
انظره مع ما سيأتي من وجوب اتباع النكرة بنعت ا. هـ. ولا وجه للتوقف؛ لأن ما يأتي
فيما إذا اتحد المنعوت وتعدد نعته. قوله: "عند الشمول" أي: جمع النعوت في لفظ
واحد نحو: مررت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين صالحين وبرجل وأفراس سابقين،
ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر.
قوله: "وعند التفصيل اختيارًا" مراده بالتفصيل التفريق. قال الدماميني: تقول على
التغليب: مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات ا. هـ.
أي: أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله في جواز التغليب وعدمه ما إذا أوليت كل
منعوت بنعته. قوله: "وحيدي معنى وعمل" أي:

متحدين فيهما سواء اتحدا لفظًا أم لا فالأول نحو: جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكثاني
أمثلة الشارح، والثاني كبقية أمثله فعله ما في كلام البعض من المؤاخذه، واشترط
بعضهم ثالثًا وهو اتفاق المنعوتين تعريفًا وتنكيرًا فلا يجوز: جاء رجل وجاء زيد العاقلان
ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو العكس. ورابعًا وهو أن لا يكون أحد

المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز: جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته، فإن آخر اسم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف، وزاد الشاطبي شرطاً خامساً وهو: أن لا يكون أحد المنعوتين في جملة خبرية والآخر في جملة إنشائية فلا يجوز نحو: جاء زيد ومن عمرو العاقلان. وفيه أن العاملين في المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغني عن الشرط الخامس في منع نحو: هذا المثال. وقول البعض: إلا أن يقال في المثال مانعان لا ينهض وجهها لزيادة الشرط الخامس، ثم منع الشاطبي الاتباع في هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه. وفي الرضي منعه أيضاً وعلله بأنه لا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، فالذي ينبغي أن يمثل بنحو: بعث زيدا الجبة وبعثك الثوب الجديدين مقصوداً بإحدى الجملتين الإخبار وبالأخرى الإنشاء، ونحو: قام زيد وهل قام عمرو العاقلان. قوله: "أي: أتبع مطلقاً" أي: سواء كان المتبوعان مرفوعي فعلين أو خبري مبتدئين أو

814- البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص135؛ والمقاصد النحوية 77/4؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص544.

(96/3)

نحو: جاء زيد وأتى عمرو العاقلان، وهذا زيد وذاك خالد الكريمان، ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظرفين، وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين أو خبري مبتدئين، فإن اختلف العاملان في المعنى والعمل أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل نحو: جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أو الفاضلين، ونحو: جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين، ونحو: هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظرفان أو الظرفين، ولا يجوز الاتباع في ذلك؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل. تنبيهان: الأول إذا كان عامل المعمولين واحداً ففيه ثلاث صور: الأولى أن يتحد العمل والنسبة نحو: قام زيد وعمرو العاقلان. وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أماكنه من غير إشكال. الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى

منصوبين وقد مثل الشارح لذلك، أو محفوضين كسقت النفع إلى خالد وسبق لزيد
الكاتبين وكمررت بزيد وبعمرو الكاتبين. قال في الجمع: قال أبو حيان: ومقتضى مذهب
سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف والإضافة نحو: مررت بزيد وهذا
غلام بكر الفاضلين، والحرفين المختلفين لفظاً ومعنى نحو: مررت بزيد ودخلت إلى عمرو
الظرفين، أو معنى فقط نحو: مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين، والإضافتين
المختلفتين معنى نحو: هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين. قوله: "ورأيت زيداً" أي:
أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى. قوله: "وخصص بعضهم إلخ" هذا هو الذي أشار
الناظم إلى رده بقوله بغير استثنا. قوله: "وجب القطع" قال سم: فيه تأمل فإنه يجوز
إفراد كل بوصفه بجنبه ا. هـ. وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حالة جمع
النعتين لا مطلقاً. قوله: "على إضمار فعل" أي: كأمدح وأذم وأعني وأذكر. قال
الدماميني: قال المصنف في شرح عمدته: إذا كان المنعوت متعيناً لم يقدر أعني بل أذكر
ا. هـ. وللبحث فيه مجال فتأمل.

قوله: "أن يستقل" أي: ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملاً
بخلاف المتحدين معنى وعملاً فإنهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل
عاملين في معمول واحد. قوله: "والنسبة" أي: نسبة العامل إليهما بأن تكون على جهة
الفاعلية أو المفعولية مثلاً. قوله: "يجوز فيها الاتباع والقطع" ويجوز أيضاً إفراد كل
بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضي. قال الإسقاطي: وهل يجوز
تفريق النعتين مع تأخيرهما في الشاطبي ما يفيد المنع ا. هـ. ومقتضى القياس على ما يأتي
عن الرضي في الصورة الثانية الآتية في كلام الشارح الجواز إلا أن يفرق بين هذه
والصورة الثانية بأن في الصورة الثانية ما يرد كل نعت إلى منعوته إذا أخر النعت فيها
وفرقت، وهو اختلاف إعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها. وقد يقال لا
ضرر فيه إذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل. قوله: "في أماكنه" أي: القطع

(97/3)

نحو: ضرب زيد عمرا الكريمان، ويجب في هذه القطع قطعاً. الثالثة أن يختلف العمل

وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو: خاصم زيد عمرا الكريمان، فالقطع في هذه واجب عند البصريين، وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع، فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان. ونص ابن سعدان على جواز اتباع أي شيء؛ لأن كلاً منهما محاصم ومخاصم، والصحيح مذهب البصريين؛ قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هنذا العاقلة برفع العاقلة نعتاً هندا، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو: ضارب زيد عمرا، ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب. قال: ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز:

815- قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا ... الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا

وهي المواضع التي يتعين فيها المنعوت بدون النعت. قوله: "ويجب في هذه القطع قطعاً" المراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جمع النعتين وإلا فيجوز إفراد كل نعت، كما في الرضي وفيه أيضاً أنه يجوز تأخير النعتين مع إفرادهما فتقول: ضرب زيد عمراً الظريف الظريف لكن على أن الأول للثاني والثاني للأول؛ لأن اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معاً كما سبق مثل ذلك في الحال ١. هـ. ولا يخفى أن غاية ما يفيد هذا التعليل الأولوية دون الوجوب. فإن كان مراده الأولوية فذاك وإلا منعناه مع أن قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما؛ لأن فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل.

قوله: "قيل بدليل أنه لا يجوز إلخ" وجه التمرّض أن هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال يجوز لملاحظة المعنى في الاتباع التغليب، ولا تغليب هنا، وأيضاً عدم جواز ضارب إلخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم. وقد أشار الشارح إلى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن إلخ. قوله: "قد سالم" من المسألة وهي المصالحة. والأفعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والأنثى أفعى. والشجاع الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة. والشاهد في الأفعوان فإنه تابع للحيات لكن نصب نظراً إلى كونه مفعولاً معنى.

815- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 333؛ وجمهرة اللغة ص 1139؛ وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للديري، أو لعبد بني عباس في خزانة الأدب 11/ 411، 415، 416؛ والمقاصد النحوية 4/ 81؛ وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للتدمري أو لعبد بني الحسحاس في الدرر 3/ 6؛

وللعجاج أو لأي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للتدمري أو لعبد بني عبس في شرح شواهد المغني 2/ 973؛ ولمساور العبسي في لسان العرب 12/ 366 "ضمز"؛ ولعبد بني عبس في الكتاب 1/ 287؛ وللديري في شرح أبيات سيويه 1/ 201؛ ولأي حناء في خزنة الأدب 10/ 240؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 122؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 431، 2/ 483؛ وشرح أبيات سيويه 1/ 252؛ ولسان العرب 8/ 175 "شجع"، 12/ 319 "شجعم"؛ ومغني اللبيب 2/ 699؛ والمقتضب 2/ 283؛ والممتع في التصريف 1/ 241؛ والمنصف 3/ 69.

(98/3)

وإن نُعوت كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ ... مُفْتَقَرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتِبَتْ
واقْطَعَ أو أَتَبَعَ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا ... بدوْنِها أو بَعْضُها اقْطَعَ مُعْلِنًا

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظاً؛ لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان. وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدم الأفعوان. الثاني قوله: أتبع يوهم وجوب الاتباع وليس كذلك؛ لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه "وإن نعوت كثرت وقد تلت" أي: تبعت منعوتاً "مفتقراً لذكرهن" بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها "أتبع" كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب "واقطع" الجميع "أو أتبع" الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض "إن يكن" المنعوت "معيناً بدونها" كلها كما في قول خرنق:

قوله: "أسهل" أي: لسلامته من كثرة الحذف. قوله: "وسالمت القدم إلخ" أي: فيكون الأفعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسألة التي هي مفاعلة من الجانبين. قوله: "يوهم وجوب الاتباع" قال سم، وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما سيأتي أ. هـ. وفيه أن المصنف إنما ذكر القطع مع تعدد النعوت، وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا يندفع الإيهام هنا بكلامه الآتي. قوله: "وإن نعوت كثرت" مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين وإطلاقه شامل

للجمل، لكن سيأتي أن الواجب في المنعوت النكرة اتباع نعت واحد. قوله: "مفتقرًا لذكرهن" قال سم: هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه، وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبدًا متمم للمنعوت، وذلك يتضمن الافتقار إليه أبدًا؛ لأن ما يتم بغيره يفتقر إليه فليتأمل. هـ ويظهر أنه لا إشكال؛ لأن المراد بإتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الأصلي منه الإتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل. قوله: "أتبع كلها" أي: وجوبًا وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز. وأجيب بأن قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك. وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع؛ لأن تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالأولى في الجواب أن يقال لما كان القطع مشعرًا بالاستغناء منعه عند الحاجة لما فيه من التنافي إذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج. قوله: "واقطع الجميع إلخ" لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافًا للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت. واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتًا كما ذكره ابن هشام. قوله: "أو اقطع البعض وأتبع البعض" قد يشملها كلام المصنف بأن يراد واقطع الجميع أو البعض؛ لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله

(99/3)

.....

816- لا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَقَّةُ الْجُرُورِ

النازلون بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

فيجوز رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي، أو على القطع بإضمامهم، ونصبهما بإضمام أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما "أو بعضها اقطع معلنا" أي: إذا كان المنعوت مفتقرًا إلى بعض النعوت دون بعض وجب اتباع المفتقر إليه، وجاز فيما سواه القطع والاتباع. هكذا في شرح الكافية. تنبيهات: الأول إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع ولا

سم. قوله: "لا يبعدن قومي إلخ" دعاء لقومها خرج مخرج النهي. ويبعد مضارع بعد من

باب فرح أي: لا يهلكن والعدة بضم العين جمع عاد. والأزر بضممتين جمع إزار، ومعاقدها مواضع عقدتها. وكنى بالطيبين معاقد الأزر عن طهارتهم عن الفاحشة. قوله: "فيجوز رفع النازلين إلخ" سكت عن النعت الأول وهو الموصل لخفض إعرابه فيتبع أن أتبع الجميع، وكذا إن أتبع البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع كما سيذكره الشارح، ويقطع إن قطعت الجميع. قوله: "على ما ذكرنا" راجع لرفع الأول ونصب الثاني أي: على الاتباع أو القطع بإضمارهم في الرفع وعلى القطع بإضمار أمدح أو أذكر في النصب. قوله: "على القطع فيهما" أي: في الرفع والنصب، ولم يقل على ما ذكرنا كسابقه؛ لأن مما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع، وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع. قوله: "أو بعضها اقطع معلناً" مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفاً على الضمير في لذكرهن، أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير إعادة الخفض، أو على دونها ومفعول اقطع محذوف أي: وإن يكن المنعوت مفتقراً لذكر بعضها أو معيناً بدون بعضها أو معيناً ببعضها فاقطع ما سواه على الأول والأخير، أو فاقطعه دون ما سواه على الثاني، وعلى هذا يكون المتن مشتقاً على مسألتين: مسألة استغناء المنعوت عن جميع النعوت، ومسألة استغنائه عن بعضها وافتقاره إلى بعضها الآخر. وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولاً مقدماً لاقطع، على أن تقدير البيت، واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها إن يكن المنعوت معيناً بدونها، وعلى هذا فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايضة.

قوله: "قدم المتبع" هذا هو الراجح كما يشير إليه تقديمه. قوله: "وفيه" أي: في العكس

816- البيتان من الكامل، وهما للخرنق بنت هفان في ديوانها ص 43؛ والأشباه والنظائر 6/ 231؛ وأما المرتضى 1/ 205؛ والإنصاف 2/ 468؛ وأوضح المسالك 3/ 314؛ والحماسة البصرية 1/ 227؛ وخزانة الأدب 5/ 41، 42، 44؛ والدرر 6/ 14؛ وسمط اللآلي ص 548؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 16؛ وشرح التصريح 2/ 116؛ والكتاب 1/ 202، 2/ 57، 58، 64؛ ولسان العرب 5/ 214 "نضر"؛ والختسب 2/ 198؛ والمقاصد النحوية 3/ 602، 4/ 72؛ وبلا نسبة في رصف الملباني ص 416.

وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا ... مبتدأ أو ناصبًا لن يَظْهَرَا

يعكس، وفيه خلاف. قال ابن أبي الربيع: الصحيح المنع. وقال صاحب البسيط:
الصحيح الجواز. ولو فرق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميع فيجوز، والحالة
الثالثة وهي الافتقار إلى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبًا. الثاني إذا كان
المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الاتباع وجاز في الباقي القطع كقوله:
817- وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلٍ ... وشُعْنًا مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السَّعَالِي
الثالث يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو: إلهين اثنين، والملتزم نحو: الشعرى العبور،
والجاري على مشابهة نحو: هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه "وارفع أو انصب إن
قطعت" النعت عن التبعية "مضمرا مبتدأ أو ناصبًا لن يظهرا" أي: لا يجوز إظهارهما،

المستفاد من يعكس. قوله: "ولو فرق إلخ" وجهه أنه في حالة الاستغناء عن الجميع
يكون الاتباع كلا اتباع بخلاف حالة الافتقار. قوله: "إذا كان المنعوت نكرة إلخ" هل
يجري هذا في المعرف بأل الجنسية نظرا إلى أنه في المعنى نكرة فيه نظر سم. قوله: "تعين
في الأول إلخ" فلو كان نعت النكرة واحداً نحو: جاء رجل كريم لم يجز قطعه إلا في
الشعر، كما في الهمع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سبويه
يجوزه. قوله: "وجاز في الباقي القطع" أي: وإن لم يتعين مسمى النكرة إلا بالجميع؛ لأن
المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتبعية الأول. قوله: "ويأوي" الضمير للصائد
يغيب في صيده الوحش عن نسائه ثم يأتي إلهين فيجدهن في أسوأ حال، وعطل بضم
العين وتشديد الطاء جمع عاطلة وهي المرأة التي خلا جديها من القلائد. وشعثًا
منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي: وأخص شعثًا ليبين أن هذا الضرب من
النساء أسوأ حالًا من الضرب الأول الذي هو العطل، وهو جمع شعثناء وهي المغبرة
الرأس أي: التي لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله. والمراضيع جمع مرضع والياء
للإشباع أو جمع مرضاع فالياء قياسية، والسعالى جمع سعالاة بكسر السين كما في
القاموس وهي أخبت الغيلان.

قوله: "والملتزم" أي: الذي التزمت العرب النعت به نحو: الشعرى العبور والمراد أنه إذا
وقع بعدها وصف كان نعتا، لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى: {وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ
الشَّعْرَى} [النجم: 49] ، نقله شيخنا السيد عن الدماميني وهو أحسن مما قاله
البعض، وسميت العبور لعبورها الحجر. قوله: "لن يظهرا" ألفه للتثنية كما عليه حل

الشارح؛ لأن أو تنويعية وهي كالواو كما مر غير مرة فعلم ما في كلام البعض وإنما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمانة على

817- البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب 2 / 42، 432، 40 / 5؛ وشرح أبيات سيبويه 1 / 146؛ وشرح أشعار الهذليين 2 / 507؛ وشرح التصريح 2 / 117؛ والكتاب 1 / 399، 2 / 66؛ ولأبي أمية في المقاصد النحوية 4 / 63؛ وللهذلي في شرح المفصل 2 / 18؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1 / 322؛ وأوضح المسالك 3 / 317؛ ورصف المباني ص 416؛ والمقرب 1 / 225.

(101/3)

وَمَا مِنَ الْمُنْعَوَاتِ وَالنَّعْتِ عُقْلٌ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو: الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار هو. ونحو: {وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} [المسد: 4] ، بالنصب بإضمار أذم. أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارهما، فتقول مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول: هو التاجر وأعني التاجر "وما من المنعوت والنعت عقل" أي: علم "يجوز حذفه" ويكثر ذلك في المنعوت "وفي النعت يقل" فالأول شرطه إما كون النعت صالحاً لمباشرة العامل نحو: {أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ} [سبأ: 11] ، أي: دروعاً سابغات، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو في كقولهم: منا ظعن ومنا أقام: أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام. وكقوله:

818- لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمْ ... يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ

قصد إنشاء المدح أو الذم أو الترحم. قوله: "ونحو وامرأته إلخ" كان عليه أن يزيد ونحو: اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل ، وقوله بالنصب أي: حمالة. قوله: "أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص" أي: أو للتعميم أو للإبهام أو التفصيل، كما يدل عليه قول الموضح وإن كان لغير ذلك أي: لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أي: العامل. قوله: "فإنه يجوز إظهارهما" أي: لعدم قصد الإنشاء حينئذ. قوله: "فتقول مررت بزيد التاجر" مثال للنعت الموضح. قوله: "وأعني التاجر"

قال البعض أي: إن كان المنعوت غير متعين وإلا قدر اذكر ا. هـ. ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر؛ لأن مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت، مع أن محل القطع إذا تعين المنعوت بدون النعت. ومن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقاً، وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أماكنه فتدبر.

قوله: "وما من المنعوت والنعت إلخ" يشمل حذفهما معاً نحو: {لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا} أي: حياة نافعة إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت. قوله: "علم" فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على السامع نحو: رأيت طويلاً أي: شيئاً طويلاً نقله شيخنا عن الدماميني. قوله: "صالحاً لمباشرة العامل" أي: بأن يكون مفرداً إن كان منعوته فاعلاً أو مفعولاً مثلاً، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبراً مثلاً نحو: أنت يضرب زيداً بالياء التحتية أي: أنت رجل يضرب زيداً. قوله: "أي: دروعاً" بدليل {وَأَلَّنَّا لَهُ الْحَدِيدَ} . قوله: "ظعن" أي: سافر. قوله: "لو قلت إلخ" فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشارح بقوله: أصله إلخ، ومتعلق تيشم محذوف أي: في مقاتلتك، والحسب ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر

818- الرجز لحكيم بن معية في خزانة الأدب 5/ 62، 63؛ وله أو حميد الأرقط في الدرر 6/ 109؛ ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل 3/ 59، 61؛ والمقاصد النحوية 4/ 71؛ ولأبي الأسود الجمالي في شرح التصريح 2/ 118؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 320؛ والخصائص 2/ 370؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 547؛ والكتاب 2/ 345؛ وجمع الهوامع 2/ 120.

(102/3)

أصله لو قلت أحد يفضلها لم تأثم، فحذف الموصوف وهو أحد، وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء، وقدم جواب لو فاصلاً بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف، فإن لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في امتنع ذلك أي: إقامة الجملة وشبهها مقامه، إلا في الضرورة كقوله:

819- لَكُمْ قِبْصَةٌ مِنْ بَيْنِ أَنْتَرَى وَأَقْتَرَا

وقوله:

820- تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة
كميزان. قوله: "وكسر حرف المضارعة" أي: على غير لغة الحجازيين تصريح.
قوله: "والمبتدأ المؤخر" قال الشيخ خالد: إنما قدر مؤخرًا؛ لأن النكرة المخبر عنها
بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها ا. هـ. ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه
صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر فاندفع اعتراض سم
وأقره شيخنا والبعض، بما حاصله أن النفي يكفي مسوغًا للابتداء بالنكرة. قوله: "إلا
في الضرورة" أي: وإلا في قليل من النثر كما في قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ
الْمُرْسَلِينَ} [الأنعام: 34] ، أي: بناء على أن من لا تزداد في الإيجاب ولا داخله على
معرفة قاله في التصريح، ولا يلزم حذف الفاعل في غير المواضع المستثناة؛ لأن حذفه
الممنوع إذا لم يقم شيء مقامه في اللفظ ونعته هنا قائم مقامه في اللفظ، وإن لم يصلح
للفاعلية بنفسه قاله سم. قوله: "لكم قبصة إلخ" الخطاب لبني أمية يمدحهم. والقبصة
بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد في
قوله من بين أثرى أي: من أثرى أي: كثر ماله وأقتر أي: افتقر فحذف النكرة
الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة. قوله: "ترمي" بالتاء
الفوقية لرجوع ضميره إلى مؤنث وهي الكبداء في

819- صدره:

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْخَصِي

والبيت من الطويل وهو للكميت بن زيد في لسان العرب 3/ 205 "مسجد"، 7/ 68
"قبض" 14/ 111 "قرأ"؛ والمقاصد النحوية 4/ 84؛ وبلا نسبة إصلاح المنطق
ص397؛ والإنصاف 2/ 721؛ وشرح عمدة الحافظ ص548؛ ولسان العرب 5/ 71
"قتر".

820- الرجز بلا نسبة في الإنصاف 1/ 114، 115؛ وخزانة الأدب 5/ 65؛

والخصائص 2/ 367؛ والدرر 6/ 22؛ وشرح التصريح 2/ 119؛ وشرح شواهد المغني
1/ 461؛ وشرح عمدة الحافظ ص550؛ وشرح المفصل 3/ 62؛ ولسان العرب
13/ 370 "كون"، 421 "منن"؛ ومجالس ثعلب 2/ 513؛ واختسب 2/ 227؛

ومغني اللبيب 1/ 160؛ والمقاصد النحوية 4/ 66؛ والمقتضب 2/ 139؛ والمقرب
1/ 227، وجمع الهوامع 2/ 120.

(103/3)

وقوله:

821- كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيَشٍ ... يُقَعِّقُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

والثاني كقوله تعالى: {يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا} [الكهف: 79] ، أي: كل سفينة

صالحة. وقوله:

822- فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ

أي: شيئًا طائلاً وقوله:

قوله قيل:

مالك عندي غير سهم وحجر ... وغير كبداء شديدة التوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض، قاله

الداميني والشمي وغيرهما، وقوله بكفي كان أي: بكفي رجل كان. قوله: "كأنك من

جمال إلخ" أي: كأنك جمال من جمال. وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية

آخره شين معجمة. ويقعقع بالبناء للمفعول أي: يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف،

وإليه يرجع الضمير في رجليه وهو المحجوج لتقدير المنعوت، والشن بفتح الشين المعجمة

وتشديد النون القربة اليابسة، وهو أشد لنفور الإبل، ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة

النفور، والبيت يشهد لإقامة الجملة وإقامة شبهها. قوله: "والثاني" أي: حذف النعت.

قوله: "أي: كل سفينة صالحة" بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها

سفينة فلا فائدة فيه حينئذٍ أ. هـ. مغني. قوله: "فلم أعط شيئاً ولم أُمْنَعْ" ببناء الفعلين

للمجهول وصدوره:

وقد كنت في الحرب ذا تدرأ

بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أي: عدة وقوة قال العيني:

والشاهد في شيئاً إذ أصله شيئاً طائلاً فحذف الصفة، ولولا هذا التقدير لتناقض مع

821- البيت من الوافر، وهو للنابعة الجعدي في ديوانه ص126؛ وخزانة الأدب 5/ 67، 69؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 58؛ وشرح المفصل 3/ 59؛ والكتاب 2/ 345؛ ولسان العرب 6/ 373 "وقش"، 8/ 286، 287 "قعع"، 13/ 241 "شنن"؛ والمقاصد النحوية 4/ 67؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 284؛ وشرح المفصل 1/ 61؛ ولسان العرب 4/ 231 "خدر"، 6/ 264 "أقش"، 14/ 272 "دنا"؛ والمقتضب 2/ 138.

822- صدره:

وقد كنت في الحرب ذا تُدْرَأُ

والبيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص84؛ والدرر 6/ 25؛ وشرح التصريح 2/ 119؛ وشرح شواهد المغني 2/ 925؛ وشرح عمدة الحفاظ ص551؛ والشعراء والشعراء 2/ 752؛ ولسان العرب 1/ 72 "درأ"، والمقاصد النحوية 4/ 69؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 322؛ ومغني اللبيب 2/ 627؛ وهمع الهوامع 2/ 120.

(104/3)

.....

823- وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدَّيْنِ بِكَرٍّ ... مُهْفَهْفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

أي: فرع فاحم وجيد طويل.

تنبيهات: الأول قد يلي النعت لا أو إما فيجب تكررها مقرونين بالواو نحو: مررت
برجل لا كريم ولا شجاع، ونحو: ائتني برجل إما كريم وإما شجاع. الثاني يجوز عطف
بعض النعوت المختلفة المعاني على بعض نحو: مررت بزيد العالم والشجاع والكريم.
الثالث إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلاً منه المنعوت نحو: {إِلَى صِرَاطِ
الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ} [إبراهيم: 1]. الرابع إذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد
وأخرت الجملة غالباً نحو: {وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ} [غافر: 28]
، وقد تقدم

وسبقه إلى ذلك صاحب المغني وناقشه الدماميني بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحري الصدق. قال الشمني: وقد يقال هو وإن لم يناقضه عقلاً يناقضه عرفاً، والأظهر في تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى: {وَمَا تُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا} [الزخرف: 48] ، أي: السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعال التفضيل يقتضي زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه إثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى: {وَمَا تُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا} [الزخرف: 48] ، شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها، فيكون أكبر وغير أكبر فافهم. قوله: "لها فرع وجيد" الفرع الشعر التام والجيد العنق. قوله: "أي: فرع فاحم" أي: أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفيتين محبوبتين. قوله: "مقرونين بالواو" أي: في المرة الثانية كما هو ظاهر. قوله: "عطف بعض النعوت إلخ" أي: بجميع حروف العطف إلا أم وحتى كما صوبه الموضح في الحواشي، والأحسن في الجمل العطف وفي المفردات تركه كما قاله أبو حيان. قوله: "المختلفة المعاني" أما متفقتها فلا؛ لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه. وقال في الهمع: وإنما يحسن العطف عند تباعد المعاني نحو: هو الأول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما إذا تقاربت نحو: هو الله الخالق البارئ المصور. قوله: "مبدلاً منه المنعوت" قال البعض: أي: إن كان المنعوت معرفة أما إذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالاً نحو:

لمية موحشاً طلل ا. هـ. وأنت خبير بأن هذا ليس على إطلاقه فإن من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة في إعراب نعته بحسب العوامل وإعرابه هو بدلاً أو عطف بيان نحو: مررت بقائم رجل، وقصدت بلد كريم رجل، ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة

823- البيت من الوافر، وهو للمرقش الأكبر في شرح التصريح 2/ 119؛ وشرح اختيارات المفضل ص998؛ وشرح عمدة الحافظ ص552؛ والمقاصد النحوية 4/ 72؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 325.

.....
الجملة نحو: { وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ } [الأنعام: 92] ، { فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ }
[المائدة: 54] الآية ا. هـ.

خاتمة: من الأسماء ما ينعى وينعت به كاسم الإشارة نحو: مررت بزيد هذا وبهذا العالم،
ونعته مصحوب أل خاصة، فإن كان جامدًا محضًا نحو: بهذا الرجل فهو عطف بيان على
الأصح، ومنها ما لا ينعى ولا ينعى به كالمضمر مطلقًا خلافًا للكسائي في نعت ذي
الغيبة تمسكًا بما سمع نحو: صلى الله عليه الرؤوف الرحيم، وغيره يجعله بدلًا. ومنها ما
ينعت ولا ينعى به كالعلم. ومنها ما ينعى به ولا ينعى كأي نحو: مررن بفارس أي
فارس. ولا يقال جاءني أي فارس. والله أعلم.

المتقدم عليها حالًا غالب لا واجب على الأصح، وأن محل نصبه حالًا إذا قبل الحالية
ليخرج النعت في نحو: جاءني رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة إذا لم يمنع مانع من
نصبه حالًا ليخرج الوصف في نحو: المثالين المتقدمين. قوله: "أنزلناه مبارك" قال ابن
عصفور: الأحسن جعل مبارك خبرًا ثانيًا. قوله: " مصحوب أل خاصة" شامل
للموصول ذي أل كالذي والتي وإن كانت أل فيه زائدة وإنما خصوا نعته بمصحوب أل؛
لأنه مبهم وإبهامه لا يرفع بمثله؛ لأنه أيضًا مبهم ولا بالمضاف إلى معرفة؛ لأن تعريفه
مكتسب من المضاف إليه فهو كالعارية. كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذي أل
كمن وما فلماذا لم ينعى به اسم الإشارة.

قوله: "كالمضمر" أما أنه لا ينعى؛ فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا
حاجة لهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح
الوصف المادح أو الذم أو غيرهما طردًا للباب. وأورد عليه الشنواني أن اسم الله تعالى
أعرف المعارف فهو غني عن الإيضاح ومع ذلك ينعى للمدح. وأجيب بأنه نعت نظرًا
لأصله وهو الإله الذي هو اسم جنس أو إلحاقًا له بالأعم الأغلب، إذ الأصل في الاسم
الظاهر أن ينعى وأما أنه لا ينعى به؛ فلأنه ليس في الضمير معنى الوصفية؛ لأنه لا
يدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا. ويرد على تعليل عدم النعت به ما
إذا كان الضمير يرجع إلى مشتق لدلالته حينئذٍ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن
الضمير كمرجعه دلالة اللهم إلا أن يقال طردوا الباب فتأمل، قال في الهمع: وكالضمير
في أنه لا ينعى ولا ينعى به أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن
وقبل ويعد. قوله: "وغيره يجعله بدلًا" أي: بناء على أن البديل لا يشترط فيه الجمود.

قوله: "كالعلم" إنما نعت لإزالة الاشتراك اللفظي ولم ينعته به؛ لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه إذ هو موضوع لجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح أن يؤول بوصف وينعت به.

فائدة: يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنه: يا زيد الطويل ذو الجملة ومنعه جماعة منهم ابن جني قاله في الارتشاف.

فائدة ثانية: النعت بعد المركب الإضافي للمضاف؛ لأنه المقصود بالحكم وإنما جيء

(106/3)

التوكيد:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكِّدًا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدًا

التوكيد:

هو في الأصل مصدر ويسمى به، التابع المخصوص. ويقال أكد تأكيداً ووكد توكيداً. وهو بالواو أكثر. وهو على نوعين: لفظي وسيأتي، ومعنوي وهو التابع الرفع احتمال إرادة غير الظاهر. وله ألفاظ أشار إليها بقوله: "بالنفس أو بالعين الاسم أكداً مع ضمير طابق المؤكداً" أي: في الأفراد والتذكير وفروعهما، فتقول: جاء زيد نفسه أو عينه، أو نفسه عينه فتجمع بينهما، والمراد حقيقته. وتقول: جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا. ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول:

بالمضاف إليه لغرض التخصيص فلا يكون له إلا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل، فالنعت للمضاف إليه لا له؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله:

وكل أخ مفارقه أخوه ... لعمر أهلك إلا الفرقدان
أفاده في المغني.

التوكيد:

قوله: "ويسمى به إلخ" الأنسب بمقام النقل أن يقول: ثم سمي به إلخ. قوله: "وهو بالواو أكثر" وهي الأصل والهمزة بدل. قوله: "الرفع احتمال إلخ" إما أن يكون المراد بالرفع الإبعاد، وإما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوي فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر

أنه يبعد إرادة المجاز ولا يرفعها بالكلية؛ لأن رفعها بالكلية ينافي الإتيان بالألفاظ متعددة ولو صار بالأول نصاً لم يؤكد ثانياً وإنما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور؛ لأن رفع توهم السهو والغلط إنما يكون بالتأكيد اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرفع إلخ، ما عدا التوكيد حتى البديل فإنه وإن رفع الاحتمال في نحو: مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم، إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا. قوله: "بالنفس أو بالعين" أي: بهاتين المادتين بقطع النظر عن إفرادهما وغيره، وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين بيقيناً على إفرادهما وإن أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك، كما يصرح به قوله واجمعهما إلخ، فاندفع ما أطال به البعض عن البهوتي. واعلم أن في البيت إجمالاً بينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أي: في الأفراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم في النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله: مع ضمير طابق المؤكداً وإن زعمه البعض؛ لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة في التذكير والتأنيث فقط فاعرفه، وأوفي النظم لمنع الخلو. قوله: "فتجمع بينهما" أي: بلا عطف كما سيأتي، والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا في المرادي. قوله: "بباء زائدة" ومحل المجرور إعراب

(107/3)

واجمعهما بأفعل إن تبعاً ... ما ليس واحداً تكن مُتَّبِعاً

جاء زيد بنفسه وهند بعينها "واجمعهما" أي: النفس والعين "بأفعل إن تبعاً ما ليس واحداً تكن متبوعاً" فتقول: قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما. وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم، والهندات أنفسهن أو أعينهن. ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان، فعبارة هنا أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة، فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به.

تنبيه: ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكداً بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك في المجموع، وأما المثنى فقال الشارح: بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضاً الأفراد والثنية. قال أبو حيان: ووهم في

ذلك إذ لم يقل أحد من النحويين به. وفيما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن إياز في شرح الفصول: ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية. وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز في الجمع والإفراد والتثنية، والمختار الجمع نحو: {فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا} [التحريم: 4] ، ويترجح الإفراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله:

824- حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي
وكقوله:

المتبوع. قوله: "واجمعهما" الأمر مستعمل في الوجوب بالنسبة إلى الجمع، وفي الأولوية بالنسبة إلى المثنى. قوله: "بأفعل" أي: جمعًا ملابسًا لأفعل أو على أفعل. قوله: "ولا على أعيان" لو قال: ولا بالعين مجموعًا على أعيان لكان مستقيمًا. قوله: "ولا يؤكد به" أي: المختار وإلا ففي الدماميني عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشري والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان. قوله: "وقد صرح النحاة إلخ" لما لم يكن كلام ابن إياز رداً على أبي حيان بالنظر إلى الإفراد، أتى بهذا الرد الثاني؛ لأنه يرد عليه بالنظر إلى الإفراد والتثنية. ولأبي حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به؛ لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو بمعناهما؛ لأن المراد بهما الذات. قوله: "إلى متضمنه" بصيغة اسم الفاعل أي: ما اشتمل على المضاف. قوله: "والمختار الجمع" إما على التثنية؛ فالأن المتضايقين كالشيء الواحد فكروها الجمع بين تثنيتهما، وإما على الإفراد؛ فالأن الاثنين جمع في المعنى. قوله: "حمامة إلخ" تمامه:

824- عجزه:

سقاك من الغر الغواضي مطيرها
والبيت من الطويل، وهو للشماخ في ملحق ديوانه ص 438، 440؛ والمقاصد النحوية 4/ 86؛ وللمجنون في ديوانه من الطويل ص 113؛ ولتوبة بن الحمير في الأغاني 11/ 198؛ والدرر 1/ 154؛ والشعر والشعراء 1/ 453؛ وبلا نسبة في المقرب 2/ 129؛ وجمع الهوامع 1/ 51.

وَكَلَّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكَلَّا ... كَلَّتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا

825- وَمَهْمَهَيْنِ قَدْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ... ظَهَرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ

ا. هـ.

"وكلا اذكر في" التوكيد المسوق لقصد "الشمول" والإحاطة بأبغاض المتبوع "وكلا" و"كلتا" و"جميعًا" فلا يؤكد بمن إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو: جاء الجيش كله أو جميعه، والقبيلة كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن، والزبدان كلاهما

سقاك من الغر الغوادي مطيرها

والغر جمع غراء وهي البيضاء وهو صفة لمخدوف أي: من السحب الغر إلخ، والغوادي جمع غادية وهي السحابة الممطرة صباحًا، والمطير بفتح الميم كثير المطر. قوله: "ومهمهين إلخ" المهمه المكان القفر، والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد، والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذي لا نبات فيه، وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة. قاله العيني. والمراد بظهريهما ما ارتفع منهما، وقوله مثل ظهور الترسين أي: في الصلابة. قوله: "وكلا اذكر إلخ" اعلم أن كلا وشبهها في إفادة شمول كل فرد إن كانت داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أدواته لفظًا نحو:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

وما جاء كل القوم، وما جاء القوم كلهم، ولم آخذ كل الدراهم، ولم آخذ الدراهم كلها، أو رتبة نحو: كل الدراهم لم آخذ، والدراهم كلها لم آخذ توجه النفي إلى الشمول خاصة، وأفاد سلب العموم. وإلا بأن قدمت على أدواته لفظًا ورتبة توجه النفي إلى كل فرد، وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلوة والسلام كل ذلك لم يكن، وكالنفي النهي قال التفتازاني: والحق أن الشق الأول أكثرى لا كلي بدليل: {وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ} [لقمان: 18] ، {وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ} [البقرة: 276] ، {وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ حَلَافٍ مَّهِينٍ} [القلم: 10] . قوله: "يصح وقوع بعضها موقعه" أي: في نسبة الحكم إليه سواء كان على وجه إرادة البعض من لفظ الكل مجازًا مرسلاً أو إسناد ما للبعض إلى الكل مجازًا عقلياً أو تقدير المضاف، فقله: لرفع احتمال تقدير بعض إلخ فيه قصور، ولعله إنما اقتصر عليه؛ لأنه أقرب الاحتمالات الثلاثة فإذا اندفع هو اندفع أخواه بالأولى، ودخل في قول الشارح إلا ما له أجزاء إلخ نحو: زيد كله حسن، وعين

البقرة الوحشية كلها سواد؛ لأن المؤكد وإن كان غير متعدد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه. قوله: "تقدير بعض" أي: أو ما في معناه كأحد وإحدى بدليل قوله: بعد أو أحد الزيدين إلخ.

قوله: "والزيدان كلاهما إلخ" فائدة لا يتحد تأكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى

825- البيت من مشطور السريع، وهو لخطام الجاشعي.

(109/3)

والهندان كلتاها، لجواز أن يكون الأصل، جاء بعض الجيش، أو القبيلة أو الرجال أو الهندات، أو أحد الزيدين، أو إحدى الهندين. ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه. وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاها لامتناع التقدير المذكور. وأشار بقوله "بالضمير موصلاً" إلى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت. ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشري. ولا حجة في: {خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} [البقرة: 29]، ولا قراءة بعضهم: "إِنَّا كُلًّا فِيهَا" على أن المعنى جميعه وكلنا، بل جميعاً حال وكلا بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع في فيها. وذكر في التسهيل أنه يستغنى عن الإضافة إلى الضمير إلى مثل الظاهر المؤكد بكل، وجعل منه قول كثير:

726- يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما، فإن اتحدا معنى جاز وإن اختلفا لفظاً جزم به الناظم تبعاً للأخفش نحو: انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما. قال أبو حيان: ويحتاج ذلك إلى سماع. سيوطي سم. قوله: "لجواز أن يكون الأصل إلخ" فيه ما في التعليل الأول، ولو قال لجواز أن يكون المعنى إلخ لو في بالاحتمالات الثلاثة. قوله: "وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما إلخ" هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبي علي، وذهب الجمهور إلى الجواز كما قاله الدماميني، ووافق الناظم في تسهيله الجمهور. قوله: "لامتناع التقدير المذكور" أي: فلا فائدة في التأكيد حينئذ. قوله: "بالضمير موصلاً" حال من الألفاظ

المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به. قوله: "ولا يجوز حذف الضمير" والكلام مفروض فيما إذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو: كل في فلك يسبحون. قوله: "على أن المعنى إلخ" راجع للمنفى بالميم. قوله: "بل جميعاً حال" بمعنى مجتمعاً إن قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك. أوجب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه.

قوله: "وكلا بدل من اسم إن" وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا أفاد الإحاطة نحو: قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير. قوله: "أو حال من الضمير إلخ" قال في المغني: فيه ضعفان: تقدمه على عامله الظرفي وتنكير كل بقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى؛ لأن الحال واجبة التنكير. قوله: "بالإضافة إلى مثل الظاهر" أي: لحصول الربط به كما تقدم في الموصول. قوله: "وجعل منه إلخ" جعل أبو حيان كل الناس نعتاً أي: الكاملين في الحسن

826- صدره:

كم قد ذكرك لو أجزى بذكركم
والبيت من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص145؛ وخزانة الأدب 9/
35؛ وسط اللآلي ص469؛ وشرح شواهد المغني 2/ 518؛ وشرح عمدة الحفاظ
ص557؛ ولكثير عزة في الدرر 6/ 33؛ والمقاصد النحوية 4/ 88؛ وليس في ديوان
كثير، وبلا نسبة في مغني اللبيب 1/ 194.

(110/3)

واستعملوا أيضاً كُـل فاعله ... من عَمَّ في التوكيد مثل النَّافله
وبعد كُـلّ أكدوا بأجمعاً ... جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمِعَا
وَدُون كُـلّ قد يَجِيء أَجْمَع ... جَمْعَاءَ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعَ

"واستعملوا أيضاً ككل" في الدلالة على الشمول اسماً موازناً "فاعله من عم في التوكيد"
فقالوا: جاء الجيش عامته، والقبيلة عامتها، والزيدون عامتهم، والهندات عامتهن. وعد
هذا اللفظ "مثل النافله" أي: الزوائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن
أكثرهم أغفله، لكن ذكره سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكره،

فعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها في النافلة أي: تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول: اشترت العبد عامته كما قال تعالى: {وَيَعْقُوبُ نَافِلَةً} [الأنبياء: 72]. تنبيه: خالف في عامة المبرد وقال: إنما هي بمعنى أكثرهم "وبعد كل أكدوا بأجمعاً جمعاء أجمعين ثم جمعاً" فقالوا: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والزيدون كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع "ودون كل قد يجيء أجمع جمعاء أجمعون ثم جمع" المذكرات نحو: {لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} [الحجر: 39]، {لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ} [الحجر: 43]، وهو قليل بالنسبة لما سبق، وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبضع وبصعاء وأبضعين وبضع، فيقال: جاء الجيش كله أجمع أكتع أبضع، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبضعون، والهندات كلهن جمع كتع بصع. وزاد الكوفيون بعد أبضع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع. قال الشارح: ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب. وشذ قول بعضهم أجمع

والفضل. هـ. قوله: "واستعملوا أيضاً" أي: كما استعملوا غير عامة، وقوله: من عم أي: مشتقاً من مصدره، وقوله في التوكيد متعلق باستعملوا ويغني عنه قوله: ككل. قوله: "فاعله من عم" لم يقل عامة مع أنه أخصر؛ لأن فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم. قوله: "مثل النافلة" حال من فاعله، وقول الشارح: وعد هذا اللفظ مثل النافلة، حل معنى ولم يجعله زائداً بل مثل الزائد نظراً لكون البعض قد ذكره، وحينئذ لا يرد الاستدراك الذي ذكره الشارح؛ لأنه لم يجعله نافلة بل مثلها أفاده سم. قوله: "ويعقوب نافلة" حال من يعقوب أي: حالة كونه نافلة على ما طلبه إبراهيم من ولد صالح وهو إسحاق حيث قال: {رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ} فوهب له إسحق وولد لإسحق يعقوب.

قوله: "بمعنى أكثرهم" أي: فتكون بدل بعض من كل. قوله: "المذكورات" دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الألفاظ المذكورة في البيت الثاني للألفاظ المذكورة في البيت الأول. قوله: "بالنسبة لما سبق" أي: من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير.

قوله: "ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب" أي: بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الأثناء.

أبضع. وأشد منه قول الآخر: جمع بتع. وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين. ومنه قول الراجز:

827- يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَعًا ... تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إذا بكيت فَبَلَّتْنِي أَرْبَعًا ... إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرُ أَبْكِي أَجْمَعَا

وفي هذا الرجز أمور: أفراد أكتع عن أجمع، وتوكيد النكرة المحدودة، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل، والفصل بين المؤكد والمؤكد، ومثله في التنزيل: {وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْصِنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ} [الأحزاب: 51].

تنبيهات: الأول زعم الفراء أن أجمعين تفيد اتحاد الوقت، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقاً بدليل قوله تعالى: {لَأُغَوِّيَهُمْ أَجْمَعِينَ} [الحجر: 39]. الثاني إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيداً للتأكيد. الثالث لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب. الرابع لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال: قام زيد نفسه وعينه، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون. وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة

قال الفارسي: قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص في الإحاطة، ووليها أجمع؛ لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع، ووليّه أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع؛ لأنه من تكتع الجلد إذا انقبض، ففيه معنى الجمع ووليّه أبضع؛ لأنه من تبضع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع، وآخر أبتع؛ لأنه أبعد من أبضع؛ لأنه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالة على اجتماع أ. هـ. ببعض تلخيص.

وإذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما إذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة. قوله: "وأشد منه إلخ" أي: لأن في الأول حذف واسطة واحدة وهي أكتع، وفي الثاني حذف واسطتين وهما كتع وبضع. قوله: "بأكتع وأكتعين" لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الهمع. قوله: "إفراد أكتع عن أجمع" أي: وهو قليل. قوله: "وتوكيد النكرة المحدودة" أي: الموضوع لمدة لها ابتداء وانتهاء أي: وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي. قوله: "والتوكيد بأجمع إلخ" أي: وهو قليل بالنسبة للتأكيد مسبوقه بكل. قوله: "والفصل إلخ" أي: وهو خلاف الأصل. قوله: "إفادة العموم مطلقاً" أي: لا بقيد اتحاد الوقت. قوله: "لا يجوز في ألفاظ إلخ" أي: على المختار لمنافة القطع مقصود التوكيد. قوله: "فلا يقال إلخ" عللوه باتحاد معنى النفس

والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو: جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل إطلاقهم يخالفه فافهم.

827- الرجز بلا نسبة في الدرر 6/ 35، 41، وخزانة الأدب 5/ 169؛ وشرح ابن عقيل ص 385؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 562، 565؛ ولسان العرب 8/ 305 "كتع"؛ والمقاصد النحوية 4/ 93؛ والمقرب 1/ 240؛ وجمع الهوامع 2/ 123، 124.

(112/3)

وإن يُفد توكيد منكور قُبِل ... وعن نُحاة البَصْرَةِ المنع شَمِل

الخامس قال في التسهيل: وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر، يشير إلى قولهم: مطرنا الضرع والزرع، ومطرنا السهل والجبل، وضربت زيداً اليد والرجل، وضربته البطن والظهر. السادس ألفاظ التوكيد معارف: أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان: أحدهما أنه بينة الإضافة ونسب لسيبويه، والآخر بالعلمية علق على معنى الإحاطة "وإن يفد توكيد منكور" بواسطة كونه محدوداً وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة "قبل" وفقاً للكوفيين والأخفش، تقول اعتكفت شهراً كله. ومنه قوله:

828- يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ

قوله: "الضرع" بفتح الصاد المعجمة والزرع أي: جميعنا وكذا يقال فيما بعده. قوله: "وضربت زيداً إلخ" أي: إذا أريد باليد والرجل وبالبطن والظهر الجملة أما إذا أريد العضوان فقط فبدل بعض. قوله: "معارف" ومن ثم لم تنصب حالاً على الأصح كما في السيوطي أي: مع إضافتها فلا ينافي ما قدمه الشارح في خلق لكم ما في الأرض جميعاً إنا كلاً فيها. قوله: "بنية الإضافة" قيل هذا ينافي ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الإضافة، والحق أنه لا منافاة؛ لأن ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه سم. قال في المغني: يجب تجريد نحو: أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد. وأما قولهم: جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها، فهو جمع جمع كأفلس وفلس أي: بجماعاتهم

١. هـ. لكن نقل الرضي والبرماوي في شرح ألفية الأصول فتح الميم أيضاً.
 قوله: "بالعلمية" أي: الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية، ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الأول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل، إلا جمع وتوابعه فللوصفية والعدل كأخر كذا قال البعض. وظهره أن جمعاء وتوابعه كأجمع وتوابعه، ويبطله أنها ليست بوزن الفعل، ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين. ثم الذي قاله الدماميني أن منع الصرف على الأول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوي الإضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظي. قوله: "علق على معنى الإحاطة" أي: وضع على معنى هو الإحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة يورث اختلال الكلام، إذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الإحاطة، فلعل في العبارة حذف مضاف أي: ذي الإحاطة على أن الإحاطة مصدر المبني للمفعول فافهم. قوله: "وفاقاً للكوفيين والأخفش" فلا يشترط عندهم

828- صدره:

لكنه شاقه أن قيل ذا رَجَب
 والبيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين 2/ 910؛
 ومجالس ثعلب 2/ 407؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص 190؛ والإنصاف ص 450؛
 وأوضح المسالك 3/ 332؛ وتذكرة النحاة ص 640؛ وجمهرة اللغة ص 525؛ وخزانة
 الأدب 5/ 170؛ وشرح التصريح 2/ 125؛ وشرح شذور الذهب ص 551؛ وشرح
 قطر الندى ص 296؛ والمقاصد النحوية 4/ 96.

(113/3)

وَاعْنِ بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا ... عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلَا

وقوله:

829- تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

وقوله:

830- قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

"وعن نخاة البصرة المنع شمل" أي: عم المفيد وغير المفيد. ولا يجوز صمت
زمنًا كله ولا شهرًا نفسه "واغن بكلتا في مثنى وكلا عن" تثنية "وزن فعلاء ووزن أفعلا"
كما استغنى بتثنية سي عن تثنية سواء، فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان، ولا الهندان
جمعان، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياسًا معترفين بعدم السماع.

تطابق التوكيد والمؤكد تعريفًا وتنكيرًا. قوله: "رجب" هو كصفر إن أريد به معين فغير
منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بآل، وإلا فمنصرف نقله الدنوشري عن السعد
وغيره، ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقاني أن رجب من أسماء الشهور
مصروف، وإن أريد به معين كما في المصباح.
قوله: "الذلفاء" بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة. قوله: "قد صرت" بتشديد الراء
أي: صوتت البكرة أي: بكرة البئر كما في العيني وشيخ الإسلام زكريا فتفسير البعض
لها بالناقة فيه نظر. وهي بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها. قوله: "ولا يجوز صمت
زمنًا إلخ" أي: بإجماع الفريقين؛ لأن النكرة في الأول غير محدودة والتوكيد في الثاني ليس
من ألفاظ الإحاطة وفي نسخ فلا يجوز بالفاء وهي أولى. قوله: "واغن بكلتا إلخ" قال في
النكت: ظاهره أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل في المثنى والجمع؛ لأن
كلامه فيما تقدم عام خصوصًا أنه ذكر في التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا،
ورده أبو حيان وقال: إنه يحتاج إلى نقل وسماع من العرب. قوله: "في مثنى" أي: فيما
دل على اثنين وإن لم يسم في الاصطلاح مثنى ليدخل
نحو: جاء زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد كلتاها. قوله: "عن تثنية وزن إلخ" قدر تثنية؛
لأن نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه لغيره.
قوله: "فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعان" لو قال فلا يجوز جاء

829- قبله:

يا ليتني كنت صبيًا مُرضعًا

والرجز بلا نسبة في الدرر 6/ 35، 41؛ وخزانة الأدب 5/ 169؛ وشرح ابن عقيل
ص385؛ وشرح عمدة الحفاظ ص562، 565؛ ولسان العرب 8/ 305 "كنع"؛
والمقاصد النحوية 4/ 93؛ والمقرب 1/ 240؛ وجمع الهوامع 2/ 123، 124.
830- الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص291؛ والإنصاف 2/ 455؛ وخزانة
الأدب 1/ 181، 5/ 169؛ والدرر 6/ 39؛ وشرح ابن عقيل ص485؛ وشرح

عمدة الحفاظ ص 565؛ وشرح المفصل 3/ 44، 45؛ والمقاصد النحوية 4/ 95؛
والمقرب 1/ 240؛ وجمع الهوامع 2/ 124.

(114/3)

وإن تُؤكِّد الضمير المتَّصل ... بالنفس والعَيْن فَبَعْدَ المنفَصِل

تنبيهان: الأول المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث. قال في التسهيل: وقد يستغنى
بكليهما عن كليهما أشار بذلك إلى قوله:

831- يَمْتُ بِقُرْبَى الزَيْنَيْنِ كِلَيْهِمَا

وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملاً على المعنى للضرورة كأنه قال: بقربي
الشخصين. الثاني ذكر في التسهيل أيضاً أنه قد يستغنى عن كليهما وكليتهما بكليهما،
فيقال على هذا جاء الزيدان كليهما والهندان كليهما "وإن تؤكِّد الضمير المتصل" مستتراً

الجيشان أجمعان ولا القبيلتان جمعاوان لكان أولى؛ لأن ما مثل به لا يجوز. وإن قلنا
يجوز تشنية أجمع وجمعاء؛ لأنه لا يؤكِّد بأجمع وجمعاء إلا مفرد ذو أبعاد ومفردة ذات
أبعاد فبفرض جواز تشنيتهما إنما يؤكِّد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاد ومفردة ذات
أبعاد، إلا أن يدعي الفرق بين حالي التشنية والجمع وفيه ما فيه. قوله: "وأجاز ذلك
الكوفيون إلخ" وهل يجري خلافهم في تواع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء إلخ، في كلام
بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه نقله شيخنا. قوله: "يمت" بفتح الميم وتشديد
الفوقية أي: ينتسب أو بمعنى يتوسل بالقرابة وعليه يحتاج إلى تجريد يمت عن كونه بالقرابة
لئلا يتكرر قوله بقربي.

قوله: "وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث إلخ" يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما
قاله في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزينين بالشخصين
فارتكبه فكان إتيانه كليهما في محله، فليس المحل حينئذٍ لكليتهما فقط حتى يكون
الإتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كليتهما، ويحتمل أنه تأييد وإيضاح لما
قاله في التسهيل بين به وجه الاستغناء. قوله: "وأن تؤكِّد الضمير المتصل إلخ" قال
الفارضي: وإنما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع كما لو قلت: هند ذهبت
نفسها وسعدى خرجت عينها، إذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت، فإذا

قيل: ذهبت هي نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردًا للباب ا. هـ. وأيضًا إنما وجب ذلك؛ لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكروا أن يؤكدوه أولاً بمستقل من غير جنسه، فأكدوه أولاً بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدًا لتأكيد به المستقل من غير جنسه، وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة، أما إذا كان المؤكد اسمًا ظاهرًا أو ضمير رفع منفصلًا أو ضمير نصب مطلقًا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له إذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالم متصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال.

831- عجزه:

إليك وقربي خالد وحيب

والبيت من الطويل، وهو لهشام بن معاوية في المقاصد النحوية 4/ 106؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص 559؛ والمقرب 1/ 239.

(115/3)

عَنَيْتُ ذَا الرِّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا ... سَوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا
وما من التَّوَكُّيدِ لَفْظِي يَجِي ... مُكْرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

كان أو بارزًا "بالنفس والعين فبعد" الضمير "المنفصل" حتما "عنيت" المتصل "ذا الرفع" نحو: قم أنت نفسك أو عينك، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم، فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم، بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير، وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم، فالضمير جائز لا واجب. تنبيه: ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية، ونص عليه غيره. وعبرة التسهيل تقتضي عدم الوجوب ا. هـ "وأكدوا بما سواهما" أي: بما سوى النفس والعين "والقيد" المذكور "لن يلتزما" فقالوا: قوموا كلكم وجاءوا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل. ولو قلت: قوموا أنتم كلكم وجاءوا هم كلهم كلان حسنًا "وما من التوكيد لفظي يجي مكررًا" ما مبتدأ موصول ولفظي خبر مبتدأ محذوف هو العائد، والمبتدأ مع خبره صلة ما. وجاز حذف صدر الصلة وهو

قوله: "بالنفس والعين" إنما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فإنهما يستعملان في غير التوكيد كثيراً نحو: علمت ما في نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الألفاظ، فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها.

قوله: "نحو: قم أنت نفسك إلخ" ونحو: قمنا نحن أنفسنا ونحو: قاموا هم أنفسهم. قوله: "فيمتنع الضمير" لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير لكونه دون المضمير تعريفاً فلا يكون تكملة له. قوله: "ما اقتضاه كلامه هنا إلخ" وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبراً بمعنى الأمر فكأنه قال فأكدّه بعد المنفصل، والأمر للوجوب وإنما قدرنا كالمكودي فتوكيده لا فأكدّه كما فعل الشاطبي؛ لأن حذف المبتدأ هو المعهود في جواب الشرط نحو: {وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَنْتَوِسْ قَنْوُطٌ} [فصلت: 49].

قوله: "تقتضي عدم الوجوب" أي: عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفي الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال: لا يشترط في الفاصل كونه ضميراً ا. هـ. بل في الفارضي ما نصه: يجوز على ضعف جاءوا أعينهم وقاموا أنفسهم، وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة "عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ" بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم. وقال ابن هشام: الصواب أن أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعلیکم خبره أي: علیکم شأن أنفسکم ا. هـ. قوله: "يجيء" حذفت لامه للضرورة، أو على لغة قاله الشاطبي. قوله: "مكرراً" أي: إلى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام. قال: وأما تكرير {وَيَلَّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ} في سورة والمرسلات فليس بتأكيد، بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا {فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ} في سورة الرحمن ا. هـ. قوله: "وهو" أي: الجار والمجرور متعلق إلخ.

(116/3)

العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار، على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر إذ هو في تأويل المشتق، ومكرراً حال من فاعل يجي المستتر، وجملة يجي خبر الموصول، أي: النوع الثاني من نوعي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو

تقويته بموافقه معنى، كذا عرفه في التسهيل، فالأول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو: جاء زيد، ونكاحها باطل باطل باطل. وقوله:

832- فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرْءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

ونحو: قام قام زيد، ونحو: نعم نعم. وكقوله:

833- فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمَطُولُ

قوله: "إذ هو" أي: الخبر وهو لفظي وهذا تعليل لاستتار الضمير فيه. قوله: "هو إعادة اللفظ" قال السيوطي: ولا يضر نوع اختلاف نحو: فمهل الكافرين أمهلهم. قوله: "أو تقويته بموافقه" يوهم أن إعادة لفظه لا تقوية فيها، وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر في حده إلا أن يقال هو رسم، ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى وأعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين؛ لأن قوله مكرر أي: لفظاً ومعنى أو معنى فقط. قوله: "بموافقه" ظاهر في إرادة المرادف ويرد عليه نحو: عطشان عطشان فإنه توكيد لفظي مع أنه ليس بالمرادف، إذ لا يفرد والمرادف يفرد قاله الدماميني. ولك أن تقول إن نحو: عطشان مرادف وعدم إفراده عارض في الاستعمال، فلا يمنع المرادفة فاعرفه. قوله: "يكون في الاسم" استثنى من ذلك الاسم المحذر إذا ذكر العامل، فإنه لا يجوز أن يكرر توكيداً لئلا يجتمع العوض والمعوض منه؛ لما سيأتي من أنهم جعلوا التكرار نائباً عن الفعل، وعندي أنه يجوز تكراره توكيداً ولا يلزم الاجتماع المذكور؛ لأن جعلهم التكرار عوضاً عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فأعرفه فإنه متين. قوله: "ونكاحها باطل باطل باطل" أي: من قوله -صلى الله عليه وسلم: "أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها" إلخ. قوله: "المراء" هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة. قوله: "ونحو: نعم نعم" بفتح النون والعين وسكون الميم. قوله: "العناء" بفتح العين

832- البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة 4/ 76؛ وخزانة الأدب 3/ 63؛ ومعجم الشعراء ص 310، وله أو للعزمي في حماسة البحري ص 253؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص 686؛ وأوضح المسالك 3/ 336؛ والخصائص 3/ 102؛ ورصف المباني ص 137؛ وشرح التصريح 2/ 128؛ وشرح المفصل 2/ 25؛ والكتاب 1/ 279؛ وكتاب اللامات ص 70؛ ولسان العرب 15/ 441 "أيا"؛ ومغني اللبيب 679؛ والمقاصد النحوية 4/ 113، 308؛ والمقتضب 3/ 213.

833- صدره:

فتلك ولاية السوء قد طال مكثهم

والبيت من الطويل، وهو للكميت في الدرر 6 / 46؛ وشرح شواهد المغني 2 / 709؛
وشرح عمدة الحفاظ ص 571؛ والمقاصد النحوية 4 / 111؛ وليس في ديوانه؛ وبلا
نسبة في الدرر 4 / 73؛ ولسان العرب 12 / 563 "لوم"؛ ومغني اللبيب 1 / 298؛
وهمع الهوامع 2 / 125.

(117/3)

.....

والجملة "كقولك أدرجي أدرجي" وقوله:

834- لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

والثاني كقوله:

أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِينٌ

وقوله:

835- وَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ ... أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ

وقوله:

836- صَمِي لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ صَمَامٍ

المهملة والمد التعب. قوله: "لك الله لك الله" شطر بيت من الهزج.

قوله: "والثاني" أي: تقوية اللفظ بموافقته معنى، ويكون أيضاً في الاسم والفعل والحرف
والجملة كما في التصريح، وإن أوهم صنيع الشارح خلافه. قوله: "وقلن إلخ" الضمير
للسورة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان. وأول مشرب مبتدأ خبره
محذوف أي: لنا، وإن للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله، أو بالفتح مصدرية بتقدير
لام التعليل أي: لأن كانت إلخ. والدعائر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كعصفور
وهو الخوض، والضمير فيه للفردوس كذا قال العيني. وقضية قول الشمي المعنى أول
مشرب نشره يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ
مؤخر. قوله: "صمي" بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم
أصله اصممي بوزن اعلمي نقلت فتحة الميم الأولى إلى الصاد

834- تمامها:

أيا من لست أفلاه ... لا في البعد أنساه
لك الله على ذاك ... لك الله لك الله

والبيتان من الهزج، وهما بلا نسبة في الدرر 6 / 48؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 573؛
والمقاصد النحوية 4 / 97؛ وجمع الهوامع 2 / 125.

835- البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربيعي في ديوانه ص 76؛ وخزانة الأدب
10 / 103، 106، 107؛ وشرح شواهد المغني 1 / 362؛ والمقاصد النحوية 4 /
98؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص 360؛ وجواهر الأدب ص 373؛ والدرر 6 / 43؛
وشرح المفصل 8 / 122، 124؛ ولسان العرب 4 / 156 "جير" 4 / 287 "دعثر"؛
ومغني اللبيب 1 / 120.

836- صدره:

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا
والبيت من الكامل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص 61؛ وشرح شواهد الإيضاح
ص 437؛ ولسان العرب 3 / 439 "هود"، 12 / 345 "صمم" ومجالس ثعلب
ص 589؛ والمقاصد النحوية 4 / 112.

(118/3)

ولا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ ... إلا مع اللفظ الذي به وُصِّلَ
كذا الحروف غير ما تَحْصَلَا ... به جواب كَنَعَمْ وَكَبَلَى

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل.

تنبيه: الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل، وكثيراً ما يقترن بعاطف نحو: {كَلَّا
سَيَعْلَمُونَ} [النبا: 4] ، الآية ونحو: {أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} [القيامة: 34] ، ونحو: {مَا
أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ} [الانفطار: 17] الآية، ويأتي بدونه نحو قوله عليه الصلاة
والسلام: "\$والله لأغزون قريشاً" ثلاث مرات، ويجب الترك عند إتمام التعداد نحو:
ضربت زيداً ضربت زيداً ولو قيل ثم ضربت زيداً لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين
تراخت إحداهما عن الأخرى والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة ا. هـ "ولا تعد لفظ

ضمير متصل إلا مع اللفظ الذي به وصل " فتقول قمت قمت، وعجبت منك منك؛
لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال "كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب كنعم
وكبلى" وأجل

وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في الميم. والخطاب للأذن. وصمام
أصله فعل وهو توكيد لفظي، وقال كثير الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه
حرف النداء. ذكر العيني القولين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام
كقطام اسم للداهية ما نصه: وصمي صمام أي: زيدي يا داهية، وصمام صمام تصاموا
في السكوت ا. هـ. لكن الاستشهاد بالبيت مبني على القول الأول كما لا يخفى. وبما
قررناه يعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق.

قوله: "بعاطف" أي: وهو ثم خاصة كما في التصريح وجعل الرضي الفاء كثم ويؤيده:
{أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} [القيامة: 34] ، والمراد بعاطف صورة؛ لأن بين الجملتين تمام
الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني؛ ولأن الحرف
لو كان عاطفاً حقيقياً كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد. قوله: "ونحو:
{أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى}" قال في التوضيح الآية. قال صاحب التصريح: أي: ثم أولى لك
فأولى فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل بأولى لك فأولى، ولم يزد
فجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضي من أن الفاء كثم. وكل صحيح
خلافاً لمن اعترض على الشارح؛ لأن أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أي: لك أو أولى
فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتي. وعلى كل ففي ذلك تأكيد جملة بجملة. وقوله: {ثُمَّ
أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} تأكيد للجملتين. قال الشارح على التوضيح: ومعنى أولى لك التهديد
والوعيد، وهو من الولي وهو القرب، وأصله أولاه الله ما يكرهه، واللام مزيدة كما في
ردف لكم أو أولى له الهلاك. وقيل أفعل من الويل بعد القلب. وقيل أفعل من آل يؤول
بمعنى عقباه النار ا. هـ. قوله: "إلا مع اللفظ الذي به وصل" سواء كان اسماً أو فعلاً أو
حرفاً. قوله: "وعجبت منك منك" وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم
والمخاطب والغائب.

قوله: "كنعم وكبلى" نعم حرف تصديق للمخبر وإعلام للمستخبر ووعد للطالب.

وبمعنى

.....

وجيرو إي ولا لكونها كالجزة من مصحوبها، فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً نحو: {أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ} [المؤمنون: 35] ، ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً نحو: إن زيدا إن زيدا فاضل أو إن زيدا إنه فاضل وهو الأولى، ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت. وشذ اتصالهما كقوله:

نعم جبر وأجل وإي كما في المغني وأما بلى فلا تقع باطراد إلا بعد النفي مجرداً نحو: {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ} [التغابن: 7] ، أو مقروناً باستفهام حقيقي، كأن يقال: أليس زيد بقائم فتقول: بلى، أو توبيخي نحو: {أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ} [الزخرف: 80] ، أو تقريري نحو: {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ} [الأعراف: 172] ، أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بيلي رعباً للفظه وحده هذا هو الأكثر.

ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم رعباً لمعنى الهمزة والنفي الذي هو إيجاب، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ، فلا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار إلا زيد، ولهذا نازع جماعة كالسهيلي فيما حكي عن ابن عباس في الآية أنهم لو قالوا: نعم لكفروا. نعم لو أجيب {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ} بنعم لم يكف في الإقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل في الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله؛ لاحتمال نفي الوحدة كذا في المغني، وإنما كان التقرير مع النفي إيجاباً؛ لأن الهمزة للنفي ونفي النفي إيجاب؛ ولأن غرض المتكلم تقرير المخاطب بالإيجاب. وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفي وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع؛ لا لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي، وأقام زيد كقام زيد فإن أثبت القيام قلت: نعم، وإن نفيتها قلت: لا، ويمتنع بلى، وألم يقم زيد كلم يقم زيد فإن أثبت القيام قلت: بلى ويمتنع لا، وإن نفيتها قلت: نعم لكن إن كان الاستفهام تقريرياً وأمن اللبس جاز لك أن تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي، وأن لا لا تأتي إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتي بعدهما قاله في المغني.

قوله: "لكونها" أي: الحروف غير حروف الجواب. قوله: "ويعاد هو" أي: ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضمير إن في قوله أو ضميره إن كان ظاهراً. قوله: "وهو الأولى" لأنه الأصل، وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمّر. قيل من الثاني {فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [آل عمران: 107] ، ففي الثانية تأكيد للأولى وأعيد مع

الثانية ضمير رحمة، ولعله مبني على أن هم مبتدأ ثان، وخالدون خبره وفي رحمة الله متعلق بخالدون، أما على أن في رحمة الله خبر عما قبله، وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه. قال في المغني: ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر؛ لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار؛ لأن العرب لم تبدل مضمراً من مظهر ا. هـ. لكن ذكر في محل آخر أن النحويين أجازوا إبدال المضممر من المظهر.

قوله: "ولا بد من الفصل بين الحرفين" هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به. وعبرة

(120/3)

.....

837- إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ ... يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمًا
وأسهل منه قوله:

838- حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ ... أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ
وقوله:

839- لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ
وقوله:

840- لَا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا ... مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا
للفصل في الأولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف. وأشد منه قوله:

السيوطي أو حرف غير جوازي لم يعد اختياراً إلا مع ما دخل عليه أو مفصلاً. قوله: "يحلم" بضم اللام في المضارع وكذا الماضي. قوله: "حتى تراها" أي: المطي. والقرن جبل يقرن به البعيران. قوله: "تأسيًا" أي: اقتداء بمن قبلك من الصابرين. قوله: "للفصل في الأولين بالعاطف" قال شيخنا: والبعض فيه نظر بالنسبة لأول الأولين أعني قوله: وكأن وكان، فإن مجموع وكان الثانية تأكيد لمجموع، وكأنه الأولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف ا. هـ. ولا يخفى أن ما ذكرناه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كأن فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح لكن يرد على هذا أن العطف الذي يفصل به هو ثم، وكذا الفاء على قول الرضي لا الواو إلا أن

يجعل التقييد بتم والفاء للفصل بالعاطف قياسًا، وهذا سماع فتدبر. قوله: "وأشد منه"
أي: من قوله: أن إن

837- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 340؛ والدرر 6/ 54؛ وشرح التصريح 2/ 130؛ والمقاصد النحوية 4/ 107؛ وجمع الهوامع 2/ 125.
838- الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في الدرر 6/ 50؛ وشرح التصريح 2/ 130؛ والمقاصد النحوية 4/ 100؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 7/ 253؛
وأوضح المسالك 3/ 342؛ وشرح التصريح 1/ 317؛ وجمع الهوامع 2/ 125.
839- عجزه:

أو يحولن من دون ذاك حمام
والبيت من الخفيف، وهو للكميت بن معروف في الدرر 6/ 52؛ وشرح شواهد المغني 2/ 771؛ والمقاصد النحوية 4/ 109؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص 334، 406؛
وسر صناعة الإعراب 2/ 684؛ ومغني اللبيب 2/ 350؛ وجمع الهوامع 2/ 125؛
ويروى "الردى" مكان "الحمام".
840- الرجز بلا نسبة في تخلص الشواهد ص 278؛ وحاشية يس 2/ 130؛ وخزانة
الأدب 4/ 120؛ والجنى الداني ص 328؛ والدرر 2/ 102، 103، 6/ 52؛
والمقاصد النحوية 4/ 110؛ وجمع الهوامع 1/ 124، 2/ 125.

(121/3)

وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ ... أَكَّدَ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

841- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ
لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعًا على حرف واحد. وأسهل من هذا قوله:
842- فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بِمَا بَهْلَأَ الْمُؤَكَّدَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَا خْتَلَفَ اللَّفْظَيْنِ. أما
الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء؛ لأنها لصحة
الاستغناء بما عن ذكر الجواب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه، فتقول: نعم نعم،
وبلى وبلى، ولا لا. ومنه قوله:
843- لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةٍ إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا

"ومضمّر الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل " نحو: قم أنت، ورأيتك

الكریم إلخ. قوله: "لا يلفي" أي: لا يوجد. قوله: "وأسهل من هذا" أي: من قوله: ولا للمأبهم إلخ.

قوله: "لأن المؤكد" بفتح الكاف على حرفين أي: فبعد عن قوله: للمأبهم، وقرب نوع قرب لقوله: إن أن الكریم. وصح تأكيد عن بالباء؛ لأن الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه، ومن الأول، {فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا} [الفرقان: 59]، فهو تأكيد بالمرادف. قوله: "فيجوز أن تؤكد" الأنسب بقوله من غير اتصالها بشيء كسر كاف تؤكد فتدبر. قوله: "بثنة" بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته. قوله: "أكد به كل ضمير اتصل" لكن على وجه استعارته في

841- البيت من الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالي في خزانة الأدب 2/ 308، 312، 5/ 157، 9/ 528، 534، 10/ 191، 11/ 267، 287، 320؛ والدرر 5/ 147، 6/ 53، 256؛ وشرح شواهد المغني ص 773؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص 571؛ وأوضح المسالك 3/ 343؛ والجنى الداني ص 80، 345؛ والخصائص 2/ 282؛ ورصف المباني ص 202، 248، 255، 259؛ وسر صناعة الإعراب ص 282، 332؛ وشرح التصريح 2/ 130، 230؛ والصاحبي في فقه اللغة ص 56؛ والمختضب 2/ 256؛ ومغني اللبيب ص 181؛ والمقاصد النحوية 4/ 102؛ والمقرب 1/ 338؛ وجمع الهوامع 2/ 125، 158.

842- عجزه:

أصعد في علو الهوى أم تصوبا

والبيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص 21؛ وشرح التصريح 2/ 130؛ والمقاصد النحوية 4/ 103؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 354؛ وخزانة الأدب 9/ 527، 528، 529، 11/ 142؛ والدرر 4/ 105، 147؛ وسر صناعة الإعراب ص 136؛ وشرح شواهد المغني ص 774؛ ولسان العرب 3/ 251 "صعد"؛ ومغني اللبيب ص 354؛ وجمع الهوامع 2/ 22، 30، 78، 158.

843- البيت من الكامل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص 58؛ وخزانة الأدب 5/ 159؛ والدرر 6/ 47؛ وشرح التصريح 2/ 129؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 338؛ وشرح قطر الندى ص 291؛ والمقاصد النحوية 4/ 114؛ وجمع الهوامع 2/ 125.

.....

أنت، ومررت بك أنت، وزيد جاء هو. ورأيتني أنا.

تنبيه: إذا أتبع المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو: رأيتك إياك، فمذهب البصريين أنه بدل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد. قال المصنف: وقولهم عندي أصح؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت، والمرفوع تأكيد بإجماع.

خاتمة في مسائل منتورة: الأولى لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح. وأجاز الخليل نحو: مررت بزید وأتاني أخوه أنفسهما، وقدره هما صاحباي أنفسهما. الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الأصح، وأجاز الفراء مررت بالقوم إما أجمعين، وإما بعضهم. الثالثة لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعاً وعامة مطلقاً، فتقول: القوم قام جميعهم وعامتهم، ورأيت جميعهم وعامتهم، ومررت بجميعهم وعامتهم. وإلا كلاً وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره

توكيد ضمير النصب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع، أو المنصوب بمنفصل مرفوع. وينبغي أن لا يتوقف في جواز الأول. ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز: إياك أنت أكرمت وما أكرمت إلا إياك أنت. وفي المغني أن أنت من نحو: {إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} يصح كونه فصلاً أو توكيداً أو مبتدأ والأول أرجح فالثاني. قوله: "والمرفوع تأكيد بإجماع" أي: يجوز أن يكون توكيداً بإجماع كما يجوز أن يكون بدلاً فالإجماع إنما هو على جواز التوكيد.

قوله: "لا يحذف المؤكد" أي: لأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه. قوله: "وقدره إلخ" ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعينهما أنفسهما. قوله: "بإما" أما الفصل بغيرهما فتأبى كقوله تعالى: {وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ} [الأحزاب: 51]. قوله: "إما أجمعين وإما بعضهم" محط التمثيل قوله إما أجمعين؛ لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد بإما لا قوله وإما بعضهم، ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيداً بدليل: لم يجني القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم، حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد، فسقط ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الأشكال. قوله:

"وهو على حاله في التوكيد" أي: من إفادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو: طابت نفس زيد وفقئت عين عمرو؛ فإن المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما في التوكيد. ويرد عليه نحو: جاءني نفس زيد وعين عمرو أي: ذاتهما وفي التنزيل: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ} [الأنعام: 54] ، أي: ذاته. قوله: "مطلقاً" أي: مع الابتداء وغيره.

قوله: "جميعهم وعامتهم" الواو بمعنى؛ أو لأنه لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لما مر.

قوله: "مع الابتداء بكثرة" لأن الابتداء عامل معنوي فلا يبعد معموله وهو المبتدأ من التأکید وولي

(123/3)

بقلة فالأول نحو: القوم كلهم قائم، والرجلان كلاهما قائم، والمرأتان كلتاهما قائمة.

والثاني كقوله:

844- يَمِيدُ إِذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ ... فَيَصْنُدُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ
وقولهم كليهما وقمرًا: أي: أعطني كليهما. وأما قوله:

845- فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْهَدَى كَانَ كُلُّنَا ... عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتَّقَى
فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا. الرابعة يلزم تابعة كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقاً نعتاً لا توكيداً، نحو: رأيت الرجل كل الرجل، وأكلت شاة كل شاة.

الخامسة يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافاً إلى نكرة نحو: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} [آل

لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ؛ لأن رتبة العامل التقديم على المعمول. قوله: "فالأول" أي: ولي لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل. قوله: "نحو: القوم كلهم قائم" القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثاني، وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول، والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال: يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ.

قوله: "يميد" أي: يضطرب والضمير فيه وفي عليه وعنه لماء البئر وفي نسخ عنها فيكون

راجعاً إلى البئر وقوله فيصدر أي: يذهب عنه كلها أي: كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي: ريان. قوله: "لا كلنا" أي: حملاً على الكثير؛ لأنه إذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ مخبراً عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان، وإذا جعل كل اسماً لكان كان استعمالاً لها على ما ثبت لها بقلّة. قوله: "يلزم تابعية كل" أي: ولا يجوز قطعها وإن كانت كل التي بمعنى كامل نعتاً والنعت يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع. قوله: "بمعنى كامل" فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهافت، ويدفع بحمل المضاف إليه على الاستغراق. قوله: "إلى مثل متبوعه" أي: لفظاً ومعنى كذا قالوا، ومقتضى القياس على الاكتفاء في أي الوصفية والحالية بالإضافة إلى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك إلا أن يفرق فتدبر وقوله مطلقاً أي: سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد إليه تمثيله. قوله: "اعتبار المعنى" أي: معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف إليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف إليها كل.

844- البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص506؛ وشرح عمدة الحفاظ ص575؛ وبلا نسبة في الدرر 5/ 132؛ وشرح شواهد المغني 2/ 521؛ ومغني اللبيب 1/ 195؛ وجمع الهوامع 2/ 73.

845- البيت من الطويل، وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص11؛ وشرح شواهد المغني 2/ 521؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب 1/ 195.

(124/3)

العطف:

للعطف إما ذو بيان أو نسق ... والغرض الآن بيان ما سبق
فذو البيان تابع شبه الصِّفه ... حقيقة القصد به منكشفه

عمران: [185] {كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ} [المؤمنون: 53] ، ولا يلزم مضافاً إلى معرفة فتقول: كلهم ذاهب وذاهبون. والله أعلم.

العطف:

"العطف إما ذو بيان أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق" وهو عطف البيان "فذو

البيان تابع شبه الصفه حقيقه القصد به منكشفه" فتابع جنس يشمل جميع التوابع،
وشبه

قوله: "في خبر كل" قيد بالخبر؛ لأن ما فيه الضمير وليس خبراً، إن كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى، وإن كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى. ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى: {وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ} [الحج: 27]، بجعل يأتين استثناءً لا صفة وكذا، {مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ، لَا يَسْمَعُونَ} [الصافات: 7]، مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالاً فاسد معنى أيضاً، إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون. وأوجب ابن هشام الجمع في الكل الجموعي نحو: أعطاني كل رجل فأغنوني إذا كان حصول الغني من المجموع لا من كل واحد أفاده الدماميني، وجمع الأمرين قوله تعالى: {وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ} [الزمر: 70]، فأفرد أولاً وجمع ثانياً لدلالة كل نفس على متعدد، ففي مفهوم الخبر تفصيل. قوله: "فرحون" فيه الشاهد؛ لأنه الخبر. قوله: "ولا يلزم مضافاً إلى معرفة" بل يجوز رعاية لفظ كل في الأفراد والتذكير، ومعناها هذا ما درج عليه المصنف في تسهيله. وذهب ابن هشام إلى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها إذا أضيفت إلى معرفة نحو: {وَكُلُّهُمْ آتِيهِ} [مريم: 95]، {كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} [الإسراء: 36]، هذا كله إذا ذكر المضاف إليه فإن حذف فالذي صوبه ابن هشام أنه إن كان المقدر مفرداً نكرة وجب الأفراد كما لو صرح به، وإن كان جمعاً معروفاً وجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيهاً على حال المحذوف فيهما فالأول نحو: {قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ} [الإسراء: 84]، أي: كل أحد والثاني نحو: {وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ} [الأنفال]، أي: كلهم ا. هـ. دماميني باختصار.
العطف:

هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. وسمي هذا التابع عطف البيان؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به. قوله: "شبه الصفة" أي: في الإيضاح والتخصيص وغيرهما، فقد جاء للمدح على ما في الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح، وللتأكيد على ما ذهب إليه بعضهم في يا نصر نصر نصراً، لكن في الهمع عن المصنف أن الأولى جعله توكيداً لفظياً قال: لأن حق عطف البيان أن يكون للأول به زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك. قوله:
"حقيقة القصد إلح" أي: الأصل فيه ذلك فلا يرد عطف

فَأُولَئِئِهِ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ ... مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي
فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

الصفة مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد. وحقيقة القصد إلى آخره لإخراج النعت:
أي: إنه فارق النعت من حيث أنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببه
"فأولئيه من وفاق الأول" وهو المتبوع "ما من وفاق الأول النعت ولي" وذلك أربعة من
عشرة: أوجه الإعراب الثلاثة، والإفراد، والتذكير، والتنكير، وفروعهن. وأما قول
الزمخشري: أن مقام إبراهيم عطف بيان على آيات بينات فمخالف لإجماعهم. وقوله
وقول الجرجاني: يشترط كونه أوضح من متبوع فمخالف لقول سيويه في: يا هذا ذا
الجملة، إن ذا الجملة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة. وإن
كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته "فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين" لأن
النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به، نحو: لبست ثوباً جبة،
وهذا مذهب الكوفيين

البيان الذي للمدح ونحوه. قوله: "لإخراج النعت" اعترضه شيخنا بأن النعت كما في
التصريح خرج بقوله شبه الصفة؛ لأن شبه الشيء غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة
إلح؛ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للإخراج.
قوله: "من حيث أنه يكشف إلح" وكذا يفارقه من حيث أنه لا يكون إلا جامداً والنعت
لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً به على ما مر. قوله: "فأولئيه إلح" تفريع على قوله شبه
الصفة. وفي نفسي من عبارته شيء؛ لأنه إن جعل قوله أولاً من وفاق الأول بياناً لما
مقدماً عليه استغنى عن قوله ثانياً من وفاق الأول، وإن جعل قوله ثانياً بياناً لما
استغنى عن قوله أولاً، فعلى كل حال في كلامه تكرار. قوله: "النعت" أي: الحقيقي؛ لأنه يجب
في البيان أن يكون كالمين في الإفراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقي بخلاف النعت
السببي كما مر. قوله: "فمخالف لإجماعهم" أي: على وجوب مطابقة البيان والمبين
تعريفاً وتنكيراً وإفراداً وغيره وتذكيراً وغيره. ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا
يخفى وسننقل عن الرضي تجويز تخالفهما، ولا يجوز أن يكون بدلاً لتصريحهم بأن المبدل
منه إذا تعدد وكان البدل غير وافٍ بالعدة تعين القطع، فخرج عن البدلية فالوجه أنه

مبتدأ حذف خبره، أي: منها مقام إبراهيم. قوله: "أوضح من متبوعه" أي: أعرف وإنما أوجبا أوضحية البيان من المبين، ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت؛ لأن قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت؛ لأن البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت. قوله: "ذا الجملة" بضم الجيم الشعر الواصل إلى المنكب. قوله: "إن ذا الجملة عطف بيان" لم يجعله نعتاً لما مر أن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلياً بـأل.

قوله: "وإذا كان له إلخ" أشار به إلى أن قوله فقد يكونان إلخ مفرع على قوله فأوليه إلخ، لا على قوله شبه الصفة، حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسألة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل. قوله: "فقد يكونان إلخ" أتى به مع علمه مما قبله

(126/3)

وصالحاً لبدليّة يُرى ... في غير نحوياً غلامٌ يَعْمُرُ
ونحو بشرٍ تابع البكريّ ... وليس أن يُبدل بالمرضي

والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور، وجوزوا أن يكون منه: {أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ} [المائدة: 95]، فيمن نون كفارة ونحو: {مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ} [إبراهيم: 16] وذهب غير هؤلاء إلى المنع، وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف. قال ابن عصفور: وإليه ذهب أكثر النحويين. وزعم الشلوبين أنه مذهب البصريين. قال الناظم: ولم أجد هذا النقل من غير جهته. وقال الشارح: ليس قول من منع بشيء. وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً "وصالحاً لبدلية يرى في غير" ما يمتنع فيه إحلاله محل الأول كما في "نحو يا غلام يعمر" وقوله:

846- أَيْأَ أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا
"ونحو بشر تابع البكري" في قوله:

رداً على المخالف. قوله: "فيما سبق" أي: من المثال والآيتين، وقوله البدلية أي: بدل كل من كل. قوله: "ويخصون عطف البيان بالمعارف" احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول. ورد بأن بعض النكرات أخص من بعض

والأخص يبين الأعم. قوله: "وصالحاً لبديلية يرى" أشار بتعبيره بالصلاحية إلى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات؛ لأن الأصل في المتبوع أن لا يكون في نية الطرح، وأن لا يكون التابع كأنه من جملة أخرى. ومال الدماميني إلى أولوية الإبدال معللاً بما لا ينهض، فانظره في حاشية شيخنا وبقي قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الإبدال نحو: يا عبد الله كرز بالضم، فالأقسام ثلاثة: تعين الإبدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير الدماميني والإبدال عنده. وأما تساويهما فمنتف، وجعل البعض الأقسام أربعة لعله باعتبار القولين في رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى. ثم جواز الأمرين على مقصدين، فإن قصدت بالحكم الأول وجعلت الثاني بياناً له فهو عطف بيان. وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة له فهو بدل.

قوله: "يعمرأ" بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام. قوله: "عبد شمس ونوفلاً" فيمتنع كون عبد شمس بدلاً من أخوين لا لذاته، بل لعدم صحة ذلك في المعطوف. قوله: "ونحو بشر تابع البكري" أي: من كل تركيب عطف فيه اسم خال

846- عجزه:

أعيدُكُمَا بالله أن تحدثا حرباً

والبيت من الطويل، وهو لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية 1/ 61؛ والدرر 6/ 26؛ وشرح التصريح 2/ 132؛ والمقاصد النحوية 4/ 119؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 350؛ وشرح قطر الندى ص 300؛ وجمع الهوامع 2/ 121.

(127/3)

847- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا

فبشر عطف بيان من البكري "وليس أن يبدل" منه "بالمرضي" لامتناع أنا الضارب زيد. نعم الفراء يجيزه الإبدال.

تنبيه: يتعين أيضاً العطف ويمتنع الإبدال في نحو: هند ضربت زيداً أخاها، وزيد جاء

الرجل أخوه؛ لأن البدل في التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الأولى بخلاف العطف.

من أل على معرف بها مضاف إليه وصف محلى بها. قوله: "عليه الطير" خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري، وترقبه حال من المستتر في عليه، وقول البعض تبعًا للعين عليه متعلق بوقوعًا يلزم عليه تقديم معمول معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، والذي رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلي لا تقديم معمول معموله، ووقوعًا مفعول له حذف متعلقه أي: ترقبه لأجل وقوعها عليه. قوله: "وليس أن يبدل بالمرضي" راجع للصورة الثانية كما يشير إليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردًا على الفراء المجوز للإبدال. قوله: "لامتناع أنا الضارب زيد" لما مر من قوله ووصل أل بدا المضاف إلخ.

قوله: "يتعين أيضًا العطف إلخ" يعني أن في كلام الناظم قصورًا: لأنه لم يستوف الصور التي لا يصلح فيها البيان للبدلية. قوله: "في نحو: هند إلخ" أي: من كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال؛ لكون البدل على تقدير عامل آخر وإن صح حلوله محل المبدل منه، ومن صور تعيين البيان لامتناع حلول الثاني محل الأول نحو: يأبها الرجل غلام زيد، وكلا أخويك زيد وعمرو عندي، ويا زيد الحارث، ويا زيد هذا إذ يلزم على البدلية اتباع أي: في النداء بغير ذي أل وإضافة كلا إلى اثنين بتفريق وإدخال يا على ذي أل واسم الإشارة بدون وصف، واستثناء هذه الصور وصوري المتن مبني على أن البدل لا بد أن يصلح لحلوله محل الأول، ونظر في ذلك ابن هشام مع جزمه في المغني بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، وقد جوزوا في أنك أنت زيد كون أنت توكيدًا، وكونه بدلًا مع أنه لا يجوز إن أنت وفي المستوفي أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيد بدل من الرجل، ولا يلزم أن يجوز نعم زيد. وذكر الدماميني من صور تخلف ذلك فتنت هند حسن لها وأكلت الأرغفة جزء منها.

قوله: "من جملة أخرى" أي: بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل. قوله:

-
- 847- البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص 465؛ وخزانة الأدب 4/ 284، 5/ 183؛ والدرر 6/ 27؛ وشرح أبيات سيويه 1/ 6؛ وشرح التصريح 2/ 133؛ وشرح المفصل 3/ 73، 73؛ والكتاب 1/ 182؛ والمقاصد النحوية 4/ 121؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 441؛ وأوضح المسالك 3/ 351؛ وشرح

شذور الذهب ص320؛ وشرح ابن عقيل ص491؛ وشرح عمدة الحفاظ ص554،
597؛ وشرح قطر الندى ص299؛ والمقرب 1/ 248؛ وجمع الهوامع 2/ 122.

(128/3)

خاتمة: يفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل: الأولى أن العطف لا يكون مضمراً ولا
تابعاً لمضمراً؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق. وأما قول الزمخشري: أن أن اعبدوا
الله بيان للهاء في إلا ما أمرتني به فمردود. الثانية أن البيان لا يخالف متبوعه في

"يفارق عطف البيان البدل" قال الرضي: أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل
الكل من الكل وعطف البيان، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال: قالوا إن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان، والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو
الأول، والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في
سائر الأبدال إلا الغلط، فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر، وإنما
قلنا ذلك؛ لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولا بد لذكره من
فائدة صوتاً لكلام الفصحاء عن اللغو، وهي في بدل الكل كون الأول أشهر والثاني
مشتقاً على صفة نحو: بزيد رجل صالح أو العكس نحو: برجل صالح زيد والعالم زيد أو
مجرد الإبهام ثم التفسير نحو: برجل زيد وفي بدل البعض وبدل الاشتمال الأخير فادعاء
كون الأول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر، واشتماله على فائدة
يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر، فما كان من بدل الكل لإيضاح
الأول يسمى بعطف البيان. وأما فرقهم بأن البدل على تكرير العامل فإن سلم فيما
يكرر العامل فيه ظاهراً لم يسلم في غيره، وإن سلم فلنا أن ندعيه فيما سموه عطف
البيان. وفرقهم بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بخلاف البيان والمبين لنا
منعه بتجويز التخالف في البيان والمبين أيضاً ا. هـ. باختصار.

قوله: "في ثمان مسائل" زيد ثلاث أخرى: كون المتبوع في البدل في نية الطرح قيل غالباً.
وقال الزمخشري في المفصل: مرادهم بكون البدل في نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه

لا متمم لمتبوعه كالتأكيد والصفة والبيان لا إهدار الأول، ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً لم يستقم كلاماً ا. هـ. بخلافه في البيان، وكون حذفه في البديل جائزاً عند بعضهم وخرّج عليه المصنف كالأخفش قوله تعالى: {وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ} [النحل: 116] ، فجعل الكذب بدلاً من الضمير المحذوف أي: تصفه بخلافه في البيان، وكون البديل يجوز قطعه كما سيأتي بخلاف البيان إلا على قول. قوله: "نظير النعت في المشتق" أي: فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه. قوله: "بيان للهاء" ومنع هو كونه بدلاً من الهاء؛ لأن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده في المعنى بأنه لا أثر لتقدير عدم العائد مع وجوده حسا. قال: ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع: ضرب زيداً غلامه ويرد ذلك قوله تعالى: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} [البقرة: 124] ، والإجماع ا. هـ. ويجوز كونه بياناً لما أمرتني به أو بدلاً منه بتأويل قلت بأمرت إذ القول الحقيقي لا يعمل في العبادة

(129/3)

تعريفه وتنكيره كما مر. الثالثة: أنه لا يكون جملة بخلاف البديل فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتي. الرابعة: أنه لا يكون تابعاً لجملة بخلاف البديل. الخامسة: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البديل. السادسة: أنه لا يكون بلفظ الأول بخلاف البديل، فإنه يجوز فيه ذلك بشرط الذي ستعرفه في موضعه. هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر. السابعة: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البديل. الثامنة: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البديل، وقد مر قريباً ما ينبنى على هاتين، وسيأتي بيان ما يختص بالبديل في بابه إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

وأن على الجميع مصدريّة وجوز الزمخشري كونها مفسرة بتأويل قلت بأمرت واستحسنه في المعنى، قال: وعلى هذا فشرطهم في المفسرة أن لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي: باقياً على حقيقته واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربي وربكم.

وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذي أمر بقوله عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى وقت خطابه قومه على حد: {إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ} [النساء: 157] ، وأن يكون مقول الله اعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم عنهم بالخطاب.

قوله: "فمردود" أي: بما تقدم من كونه نظير النعت في المشتق فيجعل بدلاً أو خبر مبتدأ محذوف وانتصر الدماميني للزحخشي ورجح جواز كونه عطف بيان قال ولا يلزم من كون شيء نظير آخر أن يعطي سائر أحكامه، ألا ترى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب؛ ولذلك بني والضمير مطلقاً لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور ا. هـ. مع أن الكسائي يميز نعت الضمير. قوله: "أنه لا يكون جملة" يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة: قال يا آدم عطف بيان على فوسوس إليه الشيطان، وكما يشكل على هذا يشكل على قوله أنه لا يكون تابعاً لجملة. قوله: "بشرطه الذي ستعرفه في موضعه" هو كون الثاني معه زيادة بيان كما في قراءة يعقوب: {وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا} [الجمانية: 28] ، بنصب كل الثانية فإنه قد اتصل بها ذكر سبب الجئو. قوله: "هكذا قال الناظم وابنه" أي: تبعاً لابن الطراوة واحتجوا بأن الشيء لا يبين بنفسه. قوله: "وفيه نظر" وجهه أن كلا من البديل وعطف البيان مبين لمبتوعه وإن كان التبيين في البديل غير مقصود بالذات، وبجملة لكونه على تقدير العامل، وفي عطف البيان مقصوداً بالذات وبمفرد وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المبتوع إذا كان معه زيادة كالبدل. قوله: "ما ينبي على هاتين" فينبي على السابعة امتناع بدلية نحو: يعمر وبشر في يا غلام يعمر. و:

أنا ابن التارك البكري بشر

وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو: أخاها وأخوه في هند ضربت زيداً أخاها وزيد جاء الرجل أخوه، وبهذا يعرف ما في كلام البعض من القصور.

(130/3)

عطف النسق:

تالٍ بحرف مُتْبِعِ عطف النَّسْقِ ... كاخْصُصْ يُوَدِّ وثناء من صدق

عطف النسق:

"تال بحرف متبع عطف النسق" فتال أي: تابع جنس يشمل جميع التوابع. وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها. ومتبع يخرج نحو: مررت بغضنفر أي: أسد، فإن أسدًا تابع

عطف النسق:

تقدم معنى العطف، وأما النسق فقال الفاكهي: اسم مصدر بمعنى اسم المفعول، يقال: نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين ا. هـ. والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض، وفي الفارسي أن النسق بالتحريك مصدر، وقيل النسق بمعنى الطريقة والإضافة لأدنى ملايسة أي: عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقته، وهو ثلاثة أقسام: أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل فلا يجوز في ما جاءني من امرأة ولا زيد جر زيد؛ لأن من الزائدة لا تعمل في معرفة. الثاني العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمراً بالنصب خلافاً لابن جني، وكون المحل بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافاً للبغداديين ووجود المحرز أي: العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز أن زيدا وعمرو قائمان برفع عمرو. وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معاً نحو: ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد؛ لأن في العطف على اللفظ إعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز والصواب الرفع على إضمار مبتدأ. الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم، وأما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائماً ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائماً ولا قاعداً بالجر، والفرق بين القسمين الأخيرين أن العامل في العطف على المحل موجود دون أثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره.

قوله: "تال بحرف متبع عطف النسق" قال شيخنا أي: معطوف النسق تال مع حرف متبع ا. هـ. فأشار إلى أمور ثلاثة لا تحفاك. قوله: "بحرف" ولو تقديرًا؛ لأن حذفه العاطف جائز عند المصنف نظمًا ونثرًا وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده البهوتي. قوله: "متبع" أي: موضوع للاتباع وهو تشريك الثاني مع الأول في عامله غزى. قوله: "يخرج ما عدا عطف النسق منها" أي: وما عدا عطف البيان المسبوق بأي: التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو: {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ} [النبا: 4 و5] ، لأن هذا أيضًا إنما يخرج بقوله متبع أي:

محصل للاتباع. نعم إن جعلت الباء في قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف؛ لأن تبعية البيان المسبوق بأي: التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعطف ليست بسبب

(131/3)

فَالْعَطْفُ مَطْلَقًا بَوَاوِ ثُمَّ فَآ ... حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا

بحرف وليس معطوفاً عطف نسق، بل بيان؛ لأن أي ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير. وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتي ذكرها "كاخصص بود وثناء من صدق" فثناء تابع لود بالواو وهي حرف متبع "فالعطف مطلقاً بواو" و"ثم" و"فا" و"حتى" و"أم" و"أو" فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى. وهذا معنى. قوله مطلقاً "كفيك صدق ووفاً" وهذا ظاهر في الأربعة الأول. وأما أم وأو فقال المصنف: أكثر النحويين على أنهما يشركان في اللفظ لا في المعنى. والصحيح أنهما يشركان لفظاً

الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أي: والعاطف لكن الشارح لم يجر على هذا الوجه. قوله: "بل بيان" أي: عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف إلا هذا. قوله: "ليست بحرف متبع" لصحة حذفها لفظاً وتقديرًا والعاطف ليس كذلك. ورده الدماميني بأن العاطف قد يحذف لفظاً وتقديرًا إذا صح الكلام بدونه كما في الأخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة، وكما في أشكو إليك بئي وحزني، إذ يصح حذف الواو فيصير الثاني توكيداً. قوله: "على الصحيح" وقال الكوفيون: إنها عاطفة. قوله: "بل حرف تفسير" وقد ترد زائدة بين المبتدأ والخبر تأكيداً للاتحاد وزيادة في البيان كما قاله السيد الجرجاني، مثال ذلك قول صاحب المغني. وقالوا التقدير في قوله تعالى: {أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} [الزمر: 24] ، أي: كمن ينعم في الجنة أ. هـ. فزاد أي: بين المبتدأ وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم في الجنة وتكلف الدماميني جعلها تفسيرية يجعل خبر التقدير محذوفاً تقديره ثابت، وهذا يدل على أن ثم مقدراً فسره بقوله أي: كمن ينعم في الجنة فاحرص على هذه الفائدة تنفعك في مواطن عديدة.

قوله: "مطلقاً" حال من الضمير في الخبر أي: استقر حاله كونه مطلقاً عن التقييد

باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو جائز عند الأخفش والمصنف، ويجوز كونه حالاً من العطف على مذهب سيبويه. قوله: "لفظاً ومعنى" الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهي ثلاثة أقسام: ما يشرك في اللفظ فقط دائماً وهي ثلاثة: بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفي، إذ ما قبل بل ولكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس. وما يشرك لفظاً ومعنى دائماً وهو أربعة: الواو والفاء وثم وحتى. وما يشرك لفظاً فقط تارة ولفظاً ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو. فإن قلت الواو في عطف الجوار تشرك لفظاً فقط. قلت هي مشركة في المعنى أيضاً قطعاً؛ لأن العطف في مثل وأرجلكم بالخفض إنما هو على الوجوه، ولكنك ناسبت في الحركة بينه وبين ما قبله والإعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة. أفاده ابن هشام. قوله: "كفيك صدق ووفاً" لا حاجة إليه بعد قوله: كاخصص إلخ. قوله: "والصحيح أنهما يشركان إلخ" الخلاف لفظي؛ لأن القائل بعدم تشريكهما في المعنى أراد بالمعنى معنى العامل؛ لأن الاستقرار في الدار مثلاً إنما هو ثابت لأحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معاً، والقائل بتشريكهما في المعنى أراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل من متعاطفيها لثبوت استقراره في

(132/3)

وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبَ بِلَ وَلَا ... لَكِنْ كَلِمَ يَبْدُو امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً؛ لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصول المساواة إنما هو بأم، وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره. أما إذا اقتضيا إضراباً فإنهما يشركان في اللفظ فقط. وإنما لم ينبه عليه؛ لأنه قليل "وأتبعت لفظاً فحسب" أي: فقط بقية حروف العطف وهي "بل ولا" و"لكن كلم يبدو امرؤ لكن طالا" وقام زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو. والطلا الولد من ذوات الظلف.

تنبيه: اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهي: حتى وأم ولكن، أما حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافاً، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة فإذا قلت: أقائم زيد أم عمرو

فالمعنى أعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية، وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف، ثم اختلفوا على على ثلاثة أقوال: أحدها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين. والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة، وصححه ابن عصفور، قال: وعليه ينبغي أن يحمل مذهب

الدار وانتفائه عنه وصلاحيه كل منهما له أفاده الشاطبي. قوله: "ما لم يقتضيا إضراباً" أي: فإنهما حينئذ يشركان في اللفظ فقد كما سيأتي. قوله: "لأنه قليل" أي: ولأن إطلاقه مقيد بما يأتي في كلامه فلا اعتراض. قوله: "والطلا" أي: بفتح الطاء مقصوراً وأما الطلاء بالكسر ممدوداً فالخمر وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الأعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كذا في القاموس. قوله: "الولد من ذوات الظلف" وقيل ولد بقر الوحش فقط. قوله: "مما ذكره هنا" قيد به لوقوع الخلاف في أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا، وهي إما بالكسر وأي: وإلا وأين وكيف وهلا وليس.

قوله: "ليست بحرف عطف" أي: بل حرف ابتداء. قوله: "وإنما يعربون ما بعدها بإضمار" أي: بإضمار عامل، ففي نحو: جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيتك يضمرون جاء ورأيت والباء، ويجعلون حتى ابتدائية. قوله: "فالمعنى أعمرو وقائم" أي: فيكون ما بعدها في مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفي النصب والجر يقدر المناسب. قوله: "فذهب أكثر النحويين إلخ" فرض في المغني الخلاف فيما إذا وليها مفرد قال: فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو: ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو: قول زهير: إن ابن ورقاء إلخ، وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقتراها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه ١. هـ. والواو على قول ابن أبي الربيع زائدة وعلى الأول عاطفة جملة فيما يظهر. قوله: "ولا تستعمل إلا بالواو" أي: لا تستعمل عاطفة

(133/3)

فاعطف بواو سابقاً أو لاحقاً ... في الحكم أو مُصاحِباً موافقاً

سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالوا: إنها عاطفة، ولما مثلاً للعطف بها مثلاً بالواو. والثالث

أن العطف بها، وأنت مخير في الإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كيسان. وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد. ووافق الناظم هنا الأكثرين. ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقاً ليونس ا. هـ "فاعطف بواو سابقاً أو لاحقاً في الحكم أو مصاحباً موافقاً" فالأول نحو: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ} [الشورى: 3] ، والثالث نحو: {فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ} [العنكبوت: 15] ، وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب، وحكى عن قطرب وثعلب والربيعي. وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلى من

لا مطلقاً بدليل قوله:

إن ابن ورقاء لا تخشى بواده ... لكن وقائعه في الحرب تنتظر
والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة. قوله:
"وذهب يونس" مقابل قوله فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف. قوله:
"عطف مفرد على مفرد" ففي نحو: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ} الآية يجعل رسول معطوفاً بالواو
على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوباً بكان المحذوفة، والعطف من عطف الجمل،
وسأيتي في الشرح رد هذا القول بأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب
والسلب وسأيتي رد هذا الرد. قوله: "ووافق في التسهيل يونس" أي: في مجرد أن لكن
غير عاطفة لكن اختلفاً، فقال يونس: الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت، وقال
المصنف: جملة حذف بعضها. قوله: "فاعطف بواو" وترد للاستئناف نحو: {لَتُنَبِّئَنَّ لَكُمْ
وَنُقَرِّئُ فِي الْأَرْحَامِ} .

قوله: "لمطلق الجمع" هو بمعنى قول بعضهم للمجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد
بالإطلاق بل لبيان الإطلاق، فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية
بأنها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الإطلاق، مع أن الواو للمجمع بلا قيد، قال
الشنوائي: ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن
أن ذلك اصطلاح شرعي وما نحن فيه اصطلاح لغوي ا. هـ. والمراد بالجمع الاجتماع في
الحصول في عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وفي نسبة العامل إلى المتعاطفين
أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان. فإن قلت لو لم يؤت بالواو
في نحو: قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوماً فما فائدة الواو في
عطف الجمل التي لا محل لها. قلت: قال الدماميني: فائدتها في ذلك النص على حصول
المضمونين معاً، إذ لولاها لكان حصولهما ظاهراً فقط؛ لاحتمال كون الحاصل الثاني

فقط بأن يكون الأول غلطاً والثاني إضراباً عنه ا. هـ. باختصار وكونها للجمع مطلقاً
أحد قولين والثاني أنها للجمع في المفردات فقط والأول أوجه. قوله: "وحكي عن

(134/3)

واخصص بها عطف الذي لا يُغني ... متبوعه كاصطف هذا وابني

إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح.
تنبيه: قال في التسهيل: وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان،
وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة "واخصص بها" أي: بالواو "عطف الذي لا يغني

قطرب إلخ" بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضي عن الكسائي وابن درستويه. هـمع.
قوله: "قال في التسهيل إلخ" حاصله أنها وإن كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق
بالأمور الثلاثة، لكن استعمالها في الأمور الثلاثة الصادق بها مطلق الجمع متفاوت
فاستعمالها في المعية أكثر، وفي تقدم ما قبلها كثير وفي تأخره قليل، فتكون عند التجرد
عن القرائن للمعية بأرجحية ولتقدم ما قبلها برجحان ولتأخره بمرجوحية، فكلام التسهيل
كما في التصريح تحقيق للواقع لا قول ثالث.

قوله: "واخصص بها إلخ" قال الدماميني: يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك نحو:
سواء عليّ أقيمت أم قعدت فإنها عاطفة على ما لا يغني ا. هـ. قال في التصريح: أوجب
عنه بأن هذا كلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل سواء عليّ القيام والقعود،
فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو، قاله الموضح في الحواشي ا. هـ. واعلم أن الواو
تختص بأحد وعشرين حكماً ذكر الناظم منها ثلاثة: عطف ما لا يغني متبوعه وعطف
السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله، ذكر هذا في قوله آخر الباب:

وهي

انفردت. بعطف عامل مزال قد بقي معموله. الرابع عطف سبي على أجنبي في
الاشتغال ونحوه نحو: زيداً ضربت عمراً وأخاه، وزيد مررت بقومك وقومه. الخامس
عطف الشيء على مرادفه نحو: "شرعة ومنهاجاً". السادس فصلها من معطوفها بطرف
أو عدليه نحو: {وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا} . السابع جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة
نحو:

جمعت وفحشاً غيبة ونغيمة

وقيل لا تختص الواو بذلك، بل الفاء وثم وأو ولا كذلك. الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو: {وَأَرْجُلُكُمْ} في قراءة من جر. التاسع جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله:

كيف أصبحت كيف أمسيت

العاشر إيلاؤها لا إذا عطفت مفرداً بعد نهي نحو: {وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ} [المائدة: 2] ، أو نفي {فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ} أو مؤول بنفي نحو: {وَلَا الضَّالِّينَ} . الحادي عشر إيلاؤها إما مسبوقه بمثلها غالباً إذا عطفت مفرداً نحو: إما العذاب وإما الساعة. الثاني عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو: مررت برجلين كريم وبخيل. الثالث عشر عطف العقد على النيف إذا وقعا دفعة كأحد وعشرين، فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول: قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين. الرابع عشر عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو: محمد ومحمد في يوم واحد. الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو: {اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ} . أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فيشاركها فيه حتى نحو: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ}

(135/3)

.....

متبوعه" أي: لا يكتفي الكلام به "كاصطف هذا وابني" ويخاصم زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو، ولا يجوز فيها غير الواو. وأما قوله: بين الدخول فحومل، فالتقدير بين

[الأحزاب: 7] ، الآية ومات الناس حتى الأنبياء. ومثل العام والخاص الكل والجزء. السادس عشر العطف التلقيني من المخاطب نحو: {قَالَ وَمَنْ كَفَرَ} [البقرة: 126] . السابع عشر اقترانها ولكن نحو: {وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ} [الأحزاب: 40] . الثامن عشر والتاسع عشر العطف في التحذير والإغراء نحو: {نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} [الشمس: 13] ، ونحو: المروءة والنجدة. العشرون عطف أي: على مثلها نحو:

أبي وأليك فارس الأحزاب

الحادي والعشرون صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو:

من زيدًا وعمراً فإنهم شرطوا في حكاية العلم بمن أن لا يتبع، إلا إذا كان التابع ابنًا متصلاً بعلم أو علمًا معطوفًا بالواو، وعد في التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الأول لمزية في المعطوف نحو: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى} [البقرة: 238] ، وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد. وعد أيضًا من خصائصها امتناع الحكاية بمن إذا اقترنت بها فلا يقال: ومن زيدًا بالنصب حكاية لمن قال: رأيت زيدًا. وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو.

هذا ملخص ما في حاشية شيخنا، ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع، لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها في ذلك على الصحيح نحو: مات كل أب لي حتى آدم كما سيأتي، وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقي معموله يرد عليه ما سيأتي أن الفاء تشاركها في ذلك نحو: اشتريته بدرهم فصاعدًا، وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في التسهيل من أن أو كالواو في ذلك، بل مال الدماميني إلى أن الفاء أيضًا كالواو في ذلك كما سيأتي وقولنا فيما تقدم إذا عطفت مفردًا بعد نهي إلخ.

قال في المغني: ولم تقصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو؛ لأنه للمعية وأما: {وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ، وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ، وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ، وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ} [فاطر: 22] ، فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس ا. هـ. وإنما قرنوا الواو بلا في نحو: ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدًا ولا عمراً؛ لإفادة نفي القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهي عن ضربهما كذلك، ودفع توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاجتماع. وقولنا ما حقه التثنية أو الجمع أي: ما الأصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافي ما في التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر. مثال الأخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه: محمد ومحمد في يوم واحد أي: محمد ابني ومحمد أخي. قوله: "بين زيد وعمرو" ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد قاله ابن بري

والفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ ... وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بَانْفِصَالٍ

أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون "والفاء للترتيب باتصال" أي: بلا مهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو: {أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ} [عبسى: 21] ، وكثيراً ما تقتضي أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملة نحو: {فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ}

وغيره وبه يرد منع الحريري لذلك. دنوشري. قوله: "ولا يجوز فيها غير الواو" وإنما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها. قوله: "بين الدخول فحومل" الدخول بفتح الدال وحومل موضعان. قوله: "بين أماكن إلخ" أي: فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول إلخ ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل أجزاؤهما. قوله: "والفاء للترتيب" أي: المعنوي وقد تكون للترتيب الذكرى، وأكثر ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو: {فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً} [النساء: 153] ، والذي انحط عليه كلام سم في الآيات البينات أنه ليس المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشئين مثلاً في الذكر؛ لأن هذا القدر لازم للذكر مع إسقاط الفاء أيضاً، بل ترتيب مراتب المذكور في الذكر أي: بيان أن المذكور أولاً حقه أن يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر. قال: ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيراً فليتأمل ا. هـ. وقد تكون في غير ذلك كقوله تعالى: {ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ} [غافر: 76] ، وقوله تعالى: {وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ} [البقرة: 36] ، فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يحسن بعد جري ذكره. وأما الفاء من فأخرجهما من قوله تعالى: {فَأَرْزَقْنَاهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ} [البقرة: 36] ، فللترتيب المعنوي إن رجع ضمير عنها إلى الشجرة أي: أوقعهما في الزلة بسبب الشجرة وللذكرى إن رجع إلى الجنة أي: أذهبهما عنها ويرد على هذا أن الذي كانا فيه هو الجنة، فأين التفصيل إلا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون تفصيلاً بعد الإجمال قاله الدماميني.

قوله: "باتصال" أي: معه وهو في كل شيء بحسبه يقال: تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت. قوله: "أي: بلا مهلة" بضم الميم أي: تأخر كذا في المصباح وغيره. قوله: "نحو: أماته فأقبره" لا يقال الإقبار مسبب عن الإماتة، فالفاء للتسبب في هذه الآية أيضاً، وصنيع الشارح يوهم خلافه؛ لأننا نقول المراد بالتسبب أن

يكون المعطوف مسبباً عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة، والآية من الثاني لا الأول. قوله: "إن كان المعطوف جملة" أي: أو صفة نحو: {لَا كِلُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ، فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ} [الواقعة: 53] ، الآية وقد تجيء في ذلك لجرد الترتيب من غير سببية نحو: {فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ، فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ} [الذاريات: 27] ، ونحو: {فَالرَّاجِرَاتِ زَجْرًا، فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا} [الصافات: 2] ، وفي المغني وشرح الدماميني عليه أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود أو في غيره، كالشرف والحسنة أو على ترتيب موصوفاتها في الوجود أو في غيره نحو: زيد الصابح فالغنام فالآيب أي: الذي أغار على القوم صباحاً فغنم فأب أي: رجع، وجالس الأزهدي فالأورع، وولد

(137/3)

[القصص: 15] ، وأما نحو: {أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا} [الأعراف: 4] ، ونحو: "توضأ فغسل وجهه ويديه" الحديث، فالمعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء. وأما نحو: {فَجَعَلَهُ غُثَاءً} [الأعلى: 5] ، أي: جافاً هشيمًا أحوى أي: أسود، فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء، أو أن الفاء ثابتة عن ثم كما جاء عكسه وسيأتي "و ثم للترتيب بانفصال" أي: بمهلة وتراخ نحو: {فَأَقْبَرَهُ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ} [عبس: 22] ، وقد توضع موضع الفاء كقوله:

848- كَهَزَ الرُّدَيْنِي تَحْتَ الْعَجَاجِ ... جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

لزيد الشاعر فالكاتب، ورحم الله الخلقين فالملقصرين ١. ه بتلخيص وإيضاح. قوله: "وأما نحو: أهلكناها إلخ" إيراد على الترتيب؛ لأن مجيء البأس قبل الإهلاك وغسل الأعضاء الأربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا. ولا يظهر الثاني إذا كان المراد غسل جملة الأعضاء؛ لأن غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده، وإنما يظهر إذا كان المراد غسل كل منها على انفراد؛ لأنه الذي قبل الوضوء أي: في الجملة وإلا فغسل الرجلين بتمامهما ليس قبل الوضوء فتفطن. قوله: "فالمعنى أردنا إلخ" أو يقال الفاء في الآية والحديث للترتيب الذكرى ١. ه. تصريح أي: لأن ما بعد الفاء تفصيل

للمجمل قبلها. قوله: "وأما نحو: فجعله إلخ" إيراد على التعقيب؛ لأن جعله غثاء لا يتصل بإخراجه. قوله: "فالتقدير فمضت مدة إلخ" أي: فالمعطوف عليه محذوف. قيل هذا لا يدفع الاعتراض؛ لأن مضي المدة لا يعقب الإخراج، وأجيب بأنه يكفي أن أول أجزاء المضى يعقب الإخراج، وإن لم يحصل بتمامه إلا في زمن طويل ذكره الرضي والسعد وجعلاه منه: {فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُحْضَرَةً} [الحج: 63] ، قال في المغني: وقيل الفاء في هذه الآية يعني آية: {فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُحْضَرَةً} للسببية لا للعطف، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك أن يسلم فهو يدخل الجنة، ومعلوم ما بينهما من المهلة ا. هـ. قال الدماميني: الحق أن الأصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وإن عدمه في بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب إذ السبب التام لدخول الجنة في المثال مجموع الإسلام، واستمرار حكمه لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز ا. هـ. باختصار. قوله: "أو أن الفاء نابت عن ثم" أو يقال التعقيب في كل شيء بحسبه، قال في الجمع: قيل ترد الفاء للاستئناف نحو:

ألم تسأل الربع القواء فينطق

أي: فهو ينطق إذ لو كانت مجرد العطف جزم ما بعدها، أو للسببية نصب ونحو: {أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [النحل: 40] ، بالرفع قال ابن هشام: والتحقيق أنها في مثل ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده. قوله: "وثم" ويقال فم وثمر وثمرت قاله في التسهيل. قوله: "كقوله كهز إلخ" فإن الهز متى جرى في أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم

848- البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص292؛ والدرر 6/ 196؛ وشرح التصريح 2/ 140؛ وشرح شواهد المغني ص358؛ والمعاني الكبير 1/ 58؛ والمقاصد النحوية 4/ 131؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 363؛ والجنى الداني ص427؛ وشرح عمدة الحفاظ ص612؛ ومغني اللبيب ص119؛ وجمع الهوامع 131/ 2.

849- البيت من الخفيف؛ وهو لأبي نواس في ديوانه 1/ 355؛ وخزانة الأدب 11/ 37، 40، 41؛ والدرر 6/ 93؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص428؛ وجواهر الأدب ص364؛ ورصف المباني ص174؛ ومغني اللبيب 1/ 117.

.....

وأما نحو: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا} [الزمر: 6] ،
{ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}، ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا { [الأنعام: 153] ،
وقوله:

849- إِنَّ مِنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ... ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فقليل ثم فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: بلغني ما صنعت اليوم ثم ما
صنعت أمس أعجب، أي: ثم أخبرك أن الذي صنعتته أمس أعجب. وقيل إن ثم بمعنى
الواو وقيل غير ذلك. وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد إن الجد آتاه السودد
من

يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه فقال: الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب
والجري في زمن واحد، فتكون ثم بمعنى الواو، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات
لطيفة، والرديني صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح. والعجاج
الغبار، والأنابيب جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين، كذا في التصريح والاعتراض
أقوى من الجواب. وهز مصدر بمعنى اهتزاز كما في العيني مضاف إلى فاعله، والمشبه
اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح. قوله: "وأما نحو: إلخ" وجه الإيراد في الآية الأولى أن
خلق حواء قبل خلق الذرية، وفي الثانية أن إيتاء موسى الكتاب قبل توصية هذه الأمة
بالمشار إليه وفي البيت واضح. دماميني.

قوله: "هو الذي خلقكم إلخ" التلاوة وهو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل إلخ أو
خلقكم من نفس واحدة ثم جعل إلخ، والثاني هو الموافق لكون الكلام في ثم فكان عليه
حذف هو الذي، وأراد بالنفس الواحدة آدم ويزوجها حواء. قوله: "وقيل غير ذلك"
فمما قيل في الآية الأولى: إن العطف على محذوف أي: من نفس واحدة أنشأها ثم
جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أي: من نفس توحدت أي: انفردت ثم
جعل إلخ، أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء، وهذه الأجوبة
أنفع من جواب الشارح؛ لأنها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط، إذ
لا تراخي بين الإخبارين، نعم جوابه أعم إذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت
كما فعله كذا في المغني. قال الدماميني: ووجه الترتيب الإخباري في البيت أن سيادة
الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه، وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى سيادة الجد.
قوله: "وأجاب ابن عصفور عن البيت إلخ" حاصل جوابه أن السيادة لما سرت من

الابن إلى الأب ومن الأب إلى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد، فثم في البيت للترتيب الرتبي لا الخارجي. ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال:

(139/3)

.....

قبل الأب، والأب من قبل الابن.
تنبيه: زعم الأخفش والكوفيون: أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبته، وحملوها على ذلك قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا} [التوبة: 118] ، جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة. وقول زهير:
850- أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَى ... فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ عَادِيَا

ثم قد ساد قبل ذلك جده
لإمكان أن يجعل ساد في قوله، ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملاً في السيادة الرتبوية والخارجية، ويكون الإتيان بثم نظراً إلى السيادة الرتبوية. وقوله: قبل ذلك نظراً إلى السيادة الخارجية؛ لأن سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الأب الخارجيتين، وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب إنما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك. وأجاب سم عنه بأن اسم الإشارة راجع إلى وقت التكلم، ولا يخفى أن جوابنا أدق فاعرفه. قوله: "أتاه السوود" قال في القاموس: السوود والسوود والسوود بالهمز كقنفذ السيادة ا. هـ. والسين مضمومة في الأولين أيضاً كما ضبطت به في النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبي العز العجمي، ويصرح بضم السين في الثانية، والثالثة قول الصحاح الدال في سوود زائدة لإلحاق بنائه ببناء جندب وبرقع ا. هـ. لأن أول جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة. قوله: "إن ثم تقع زائدة" وتقع الفاء أيضاً زائدة كالفاء الثانية في قوله:

فإذا هلك فعد ذلك فاجزعي

والفاء في قوله تعالى: {فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ} [البقرة: 89] ، عند من جعل كفروا به جواب لما الأولى والثانية تأكيد والفاء زائدة، وكذا الواو عند الأخفش كما في الدماميني وعزاه في الهمع للكوفيين أيضاً، ومثل بآية: {حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا} [الزمر: 71، 73] ، وآية: {فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ} [الصفات: 103] ، فإحدى الواوين فيهما زائدة، وغير الأخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفاً والواو حالية بتقدير قد، والمعنى في الآية الأولى جاءوها حال فتح أبوابها إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح. قوله: {بِمَا رَحِبْتُ} أي: مع سعتها وضاق عليهم أنفسهم أي: من فرط الوحشة والغم {وَوَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ} أي: وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله إلا إلى استغفاره. قوله: "إذا أصبحت إلخ" الهوى بالقصر

850- البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر 1/ 111؛ وخزانة الأدب 8/ 490، 492؛ والدرر 6/ 89؛ ورصف المباني ص 275؛ وشرح شواهد المغني 1/ 282، 284؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 654؛ وشرح المفصل 8/ 96؛ ومغني اللبيب 1/ 117؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 264؛ وشرح شواهد المغني 1/ 358؛ وجمع الهوامع 2/ 131.

(140/3)

وَإِخْصَصُ بَفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَهِ ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء "واخصص بفاء عطف ما ليس" صالحاً لجعله "صله" لخلوه من العائد "على الذي استقر أنه الصلة" نحو: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك، وعكسه نحو: الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد، فكان الأولى

العشق وإرادة النفس، وكأن الثاني هو المراد في البيت يقول أصبح مريد الشيء وأمسى تاركاً له، يقال عدا فلان هذا الأمر إذا تجاوزه وتركه ا. ه دماميني. قال الشمني: وهذا يدل على أن عادياً بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة، وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية:

أراني إذا ما بتّ بتّ على هوى ... فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا
قال ابن القطاع: غدا إلى كذا أصبح إليه ا. هـ. كلام الشمني. وكما أنشده ابن مالك
أنشده السيراقي وقال: كذا رواية أبي بكر، ثم قال: يقول إن لي حاجة لا تنقضي أبداً ا.
هـ. قوله: "على تقدير الجواب" أي: فرج الله عنهم أو لجئوا إلى الله ثم تاب إلخ، فثم
عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما في:
{ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا} [التوبة: 118] ، ومعنى قبول توبته. قال الشمني: وقيل إذا
بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية
للفعل قبلها أي:

خلفوا إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم.

قوله: "على زيادة الفاء" لأنه عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم، وترد ثم للاستئناف كما في
قوله تعالى: {وَأَوَّلَ يُرَافُ كَيْفَ يُبَدِّئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ} [العنكبوت: 19] ، فجملة ثم
يعيده مستأنفة؛ لأن إعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى
عقب ذلك: {قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ} [العنكبوت: 20] ،

كذا في المغني. قوله: "واخصص بفاء إلخ" وفي التسهيل أنها تنفرد أيضاً بعطف مفصل
على مجمل متحدين معنى نحو: {وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي} [هود:
45] ، والترتيب في مثله ذكرى لا معنوي لاتحاد المتعاطفين معنى. قوله: "وعكسه"
بالنصب عطفًا على عطف في كلام الناظم.

قوله: "فيغضب هو زيد" يحتمل أن هو فاعل يغضب، فنكتة الإبراز دفع توهم كون زيد
فاعلاً ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذٍ في كل من الجملتين، لا كون الفعل
جرى على غير من هو له كما قيل؛ لأنه ممنوع بل هو جار على من هو له، ويحتمل أن
الفاعل ضمير مستتر في يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشري، وما قبله
ظاهر كلام التصريح، ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول،
ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب، فالأقصر على الأول تقصير، وفاعل
يغضب على الأخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذي.

قوله: "فكان الأولى إلخ" لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين: الأول أن أولوية التعبير
بعبارة تشمل مسألتي الصفة والخبر لا تنفرد على جريان الحكم في عكس صورة المتن
أيضاً، فلا يظهر

بَعْضًا بِحَتَّى اعْطَفَ عَلَى كُلِّ وَلَا ... يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

أن يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسألتي الصلة المذكورتين، والصفة نحو: مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد وبامرأة يضحك زيد فتبكي، والخبر نحو: زيد يقوم فتقعد هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله:

851- وإنسان عَيْني يَحْسِرُ الماء ... تَارَةً فَيَبْدُو وتاراتٍ يَجْمُ فَيَغْرُقُ

ويشمل أيضًا مسألتي الحال ولم يذكره نحو: جاء زيد يضحك فتبكي هند، وجاء زيد تبكي هند فيضحك، فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها، وذلك لما فيها من معنى السببية "بعضًا بحتى اعطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تلا" أي: للعطف بحتى شرطان: الأول أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، وأعجبتني الجارية حتى حديثها، ولا يجوز حتى ولدها. وأما قوله:

852- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

التفريع بالنسبة إليهما. الثاني أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسألتي كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل. قوله: "يحسر الماء" بحاء وسين مهملتين من بابي ضرب وقتل كما في المصباح أي: يرتفع وينزاح وقوله: يَجْمُ بضم الجيم وكسرهما أي: يكثر. قوله: "ويشمل أيضًا إلخ" الضمير يرجع إلى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف، وليس الضمير راجعًا إلى أن يقول كما في التسهيل، ويشمل بالنصب عطفًا على مدخول اللام في قوله سابقًا ليشمل إلخ؛ لعدم شمول ذلك القول مسألتي الحال كما قال ولم يذكره أي: في التسهيل اللهم إلا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال؛ لأنها صفة في المعنى، ويراد بقوله ولم يذكره أي: نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف، وبما قررناه اندفع تنظير شيخنا. قوله: "أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه" بأن يكون جزءًا منه أو فردًا أو نوعًا وقوله أو كبعضه أي: في شدة الاتصال. قوله: "فعلى تأويل ألقى ما يثقله" أي: تأويل ألقى الصحيفة والزاد ألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله، فالمعطوف بعض تأويلًا، وقد روي نعله بالأوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح. قوله: "والثاني أن يكون غاية إلخ" والتحقيق كما في المطول أن المعبر في حتى ترتيب أجزاء ما

851- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص460؛ وخزانة الأدب 2/ 192؛ والدرر 2/ 17؛ والمقاصد النحوية 1/ 578، 4/ 449؛ ولكثير في المحتسب 1/ 150، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 103، 7/ 257؛ وأوضح المسالك 3/ 362؛ وتذكرة النحاة ص668؛ ومجالس ثعلب ص612؛ ومغني اللبيب 2/ 501؛ والمقرب 1/ 83؛ وجمع الهوامع 1/ 98.

852- البيت من الكامل، وهو للمتللمس في ملحق ديوانه ص327؛ وشرح شواهد المغني 1/ 370؛ ولأبي "أو لابن" مروان النحوي في خزانة الأدب 3/ 21، 24؛ والدرر 4/ 113؛ وشرح التصريح 2/ 141؛ الكتاب 1/ 97؛ والمقاصد النحوية 4/ 134؛ ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء 19/ 149؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص269؛ وأوضح المسالك 3/ 365؛ والجنى الداني ص547، 553؛ وخزانة الأدب 9/ 472؛ والدرر 6/ 140؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 411؛ وشرح عمدة الحفاظ ص614؛ ورصف المباني ص182؛ وشرح قطر الندى ص304؛ وشرح المفصل 8/ 19؛ ومغني اللبيب 1/ 24؛ وجمع الهوامع 2/ 24، 36.

(142/3)

.....

فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله. والثاني: أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة. وقد اجتمعا في قوله:

853- فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ ... تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا

تنبيهات: الأول بقي شرطان آخران: أحدهما أن يكون المعطوف ظاهرًا لا مضمراً كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة، فلا يجوز: قام الناس حتى أنا، ذكره ابن هشام الخضراوي. قال في المغني: ولم أقف عليه لغيره. ثانيهما: أن يكون مفردًا لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه؛ لأنه لا بد أن يكون جزءًا ما قبلها، أو كجزء منه كما تقدم، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات هذا هو الصحيح، وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس:

قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن

تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو: مات كل أب لي حتى آدم أو في أثنائها نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في زمان واحد نحو: جاءني القوم حتى زيد إذا جاءوك معًا وزيد أضعفهم أو أقواهم. قوله: "زيادة أو نقص" أي: معنويين كمثالي الشارح أو حسين نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف، ونحو: المؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال الذرة. قوله: "حتى الكمأة" جمع كمي على غير قياس، وهو كما في القاموس الشجاع أو لابس السلاح.

قوله: "بقي شرطان آخران" زاد في التصريح نقلاً عن الموضح شرطاً آخر وهو أن يكون ما بعدها شريكاً في العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر. قوله: "أن يكون المعطوف ظاهراً لا مضمراً" قال الحفيد: لأن معطوفها

بعض مما قبلها أو كبعضه، ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهراً في أنه عين الأول لا بعضه، فيلزم عطف الشيء على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب ا. هـ. وما ذكره في ضمير الغيبة ليس على إطلاقه، فإنك لو قلت: زيد ضربت القوم حتى إياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها، مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الأول؛ لأن ما كان عيناً ليس بعضاً فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهراً لا ضميراً.

قوله: "الخضراوي" نسبة إلى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الأندلس. دماميني. قوله: "مفرداً" لو قال اسماً لكان أحسن؛ لأن المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه. قوله: "أن يكون جزءاً" أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئي ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم. قوله: "ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات" اعترضه الدماميني بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما

853- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص549؛ والدرر 6/ 139؛ وشرح شواهد المغني 1/ 373؛ وشرح عمدة الحفاظ ص615؛ ومغني اللبيب 1/ 127؛ وجمع الهوامع 2/ 136.

(143/3)

.....

854- سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ ... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ

فيمر رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سریت بهم. الثاني: حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزحشري. قال الشاعر:

855- رَجَائِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَّالْتُوا ... عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

الثالث: إذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور: الأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجار. وقال ابن الخباز: تلزم إعادته للفرق، وقيدته الناظم بأن لا يتعين

أقدر عليه حتى خدمته بنفسه كان المعطوف بها بعضاً مع أنه جملة، وصرح النحاة وأهل المعاني بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو: {أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ} [الشعراء: 132 و 133] ، وأقره الشمني. وأجاب عنه البعض بأن البعضية في المثال إنما تظهر بالنسبة إلى المعنى التضميني، وكلام القائل بالنسبة إلى المعنى المطابقي ولا بعضية فيه، ويرد بأن زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه، كما أن الخدمة بعض فعل ذلك، وحينئذٍ فالمعنى المطابقي بعض، وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح، ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر.

قوله: "تكل" أي: تتعب والمطي اسم جنس جمعي لمطية وهي الدابة. والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد، والأرسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أي: وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقاودها، بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها قاله الدماميني. قوله: "فيمر رفع تكل" والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعاً على حكاية الحال الماضية، وأما من نصب فهي الجارة، ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف إلى كلال مطيهم مغني. والذي يظهر لي أن تقدير هذا المضاف غير ضروري فتدبر. والواو على النصب عاطفة لمخدوف على سریت بهم تقديره: وسریت بهم حتى الجياد إلخ، فلا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها قاله الدماميني. قوله: "معطوفة بحتى" والصحيح أنها ابتدائية في الموضعين.

قوله: "بالنسبة إلى الترتيب" أي: إلى عدمه بدليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجي فلا ينافي أنها للترتيب الذهني كما مر بيانه. قوله: "تمالوتوا" أي: اجتمعوا. قوله: "وقيدته الناظم" أي:

854- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 93؛ والدرر 6 / 141؛

وشرح أبيات سيويه 2 / 420؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 228، 255؛ وشرح

شواهد المغني 1/ 374؛ وشرح المفصل 5/ 79؛ والكتاب 3/ 27، 626، ولسان
العرب 15/ 284 "مطا"؛ ومغني اللبيب 1/ 127، 130؛ وبلا نسبة في أسرار العربية
ص 267؛ وجواهر الأدب ص 404؛ ورصف المباني 5/ 181؛ وشرح المفصل 8/
19؛ ولسان العرب 15/ 124 "غزا"؛ والمقتضب 2/ 72؛ وجمع الهوامع 136.
855- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر 6/ 136؛ وشرح عمدة الحفاظ
ص 616؛ وجمع الهوامع 2/ 136.

(144/3)

وَأَمْ بِمَا اعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ

كونها للعطف نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة
نحو: عجبت من القوم حتى بنيتهم. وقوله:

856- جُودٌ يُمْنَاكَ فَاصٌّ فِي الْخَلْقِ حَتَّى ... بَائِسٌ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينًا

الرابع: حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن إلا في باب: ضربت القوم حتى زيداً
ضربته بالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد، أو ابتدائية وضربته
تفسير، وقد روى بهما قوله: حتى نعله ألقاها، وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية ونعله
مبتدأ وألقاها خبره ا. هـ. "وَأَمْ بِمَا اعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ" وهي الهمزة الداخلة على
جملة في

قيد الزوم قال في المغني: وهو حسن. قوله: "بأن لا يتعين إلخ" الضابط أنه متى صح
حلول إلى محلها كانت محتملة للأمرين وإلا تعينت للعطف. قوله: "نحو: عجبت من
القوم إلخ" إنما لم يصح الجر في المثال، والبيت لعدم صلاحية إلى في موضع حتى، ولكون
ما بعدها ليس آخرًا ولا متصلًا بالآخر هذا حاصل ما في المغني وشرحه كما قاله
شيخنا، وناقش الدماميني في التعليل الأول بأنه دعوى بلا دليل، وأي مانع من كون
العجب في المثال انتهى إلى البنين، وفيض الجود في البيت انتهى إلى البائس. وقد يقال
المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح، ثم البعضية التي هي شرط في العاطفة
ظاهرة في البيت، وكذا في المثال إن جعلنا الإضافة في بنيتهم على معنى من التبعية،
وعليه يحمل قول المغني: إنهم بعض القوم، فإن جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول

بنهم فيهم فافهم. قوله: "بائس" البائس من أصابه البؤس أي: الشدة، وقوله: دان بالإساءة دينًا بكسر الدال أي: تدين بالإساءة تدينًا أي: جعل الإساءة دينه لتكررها منه كثيرًا. قوله: "فالجر أحسن" لقلة العطف بحق، حتى أنكروه الكوفيون كما مر. قوله: "إلا في باب ضربت القوم إلخ" أراد ببابه أن يقع بعد الاسم التالي حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كما في المغني، فإن اشتغل برفعه نحو: قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر. قوله: "حتى زيدًا إلخ" أي: إذا كان زيد آخر القوم ليجوز شرط جواز الجر. قوله: "فالنصب أحسن إلخ" علله في المغني بأن الفعل لا يكون مؤكدًا بعد حتى الجارة نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعيين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل. وقال شيخنا: انظر لم كان غير الجر في هذا الباب أحسن ا. هـ. وقد توجه الأحسنية بأن في النصب مشكلة الضمير لمرجه في الإعراب. قوله: "وضربته تأكيد" أي: لضربت زيدًا الذي تضمنه قولك: ضربت القوم لدخول زيد في القوم لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعًا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدًا لضربت القوم بل لزيد. قوله: "بهما" أي: الجر والنصب وعليهما فألقاها تأكيد إلا إذا جعلت حتى في النصب ابتدائية وألقاها تفسير.

856- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر 6/ 142؛ وشرح شواهد المغني 1/ 377؛ ومغني اللبيب 1/ 128؛ وجمع الهوامع 2/ 137.

(145/3)

محل المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر نحو: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

قوله: "وأم بها اعطف إثر همزة التسوية" أي: بعدها ولا يجوز العطف بأو قياسًا، فقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا؛ لأن الصواب فيه الواو قاله في المغني. ثم ذكر أن قول الصحاح تقول: سواء عليّ قمت أم قعدت سهو، وأن قراءة ابن محيصن "وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْتُمْ" من الشذوذ بمكان ا. هـ. ونقل الدماميني عن السيرافي: أن سواء إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم

العطف بأم وإذا وقع بعدها فعلا بغير الهمزة جاز العطف بأو. قال الدماميني: وهذا نص صريح يقضي بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما في الصحاح، وقراءة ابن محيصن ا. ه. قال الشمي: ما في المغني هو مقتضى القياس إذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة ا. ه. وكأن من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى. ونقل الدماميني أيضاً عن سيويه جواز العطف بعد ما أدري وليت شعري مع الهمزة بأم وبأو، ثم قال: والعجب من إيراد المصنف يعني ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن في العطف بعد همزة التسوية، والفرض أن لا همزة في شيء من ذلك، وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر إن لم تذكر وتوصل بذلك إلى الرد ا. ه.

ويوافق ما في المغني ما سيذكره الشارح عند قوله: وربما حذفت الهمزة إلخ ثم ذكر الدماميني في قول المغني كقولهم يجب أقل الأمرين إلخ: أنه يدفع الخطأ في قولهم المذكور بجعل من بيانية لا أقل. قال الدماميني: فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعداً وأو لأحد الشيئين أو الأشياء؟ قلت: وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة. قال: فإذا قلت سواء عليّ قمت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما على سواء، وعليه فلا يكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأً كما قيل، فليس التقدير: قيامك أو قعودك سواء عليّ أو سواء عليّ قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي: الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك ا. ه. وإنما قال بمثل ذلك؛ لأن فرض كلام الرضي في أم وقد أسلفناه مع زيادة في الاستثناء. ثم قال في المغني: فإن كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا؛ لأنه إذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى: أحدهما عندك وإن أجيب بالتعيين صح؛ لأنه جواب وزيادة ا. ه.

وما مر من أن ابن محيصن يقرأ بأو سيأتي في الشارح عند قول المصنف: وربما حذفت الهمزة إلخ أنه يقرأ بأم فحرره. واعلم أن الظاهر أن التسوية في قولنا: سواء عليّ أقت أو قعدت مدلوله لسواء لا للهمزة، وفي قولنا ما أبالي أقت أم قعدت مستفادة من ما أبالي لا من الهمزة فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية. وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر.

قوله: "على جملة في محل المصدر" المناسب أن يقول على جملة هي معها في محل المصدر كذا في يس وفيه نظر. وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك بناء على قول

.....
أَنْذَرْتُمْ} [البقرة: 6] الآية، واسميتين كقوله:

857- وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا ... أَمْوِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ
ومختلفتين نحو: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُوهُمُ} [الأعراف: 193] الآية. وإذا عادلت بين
جملتين في التسوية فقليل: لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية، ولا يجوز: سواء علي أزيد
قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب، وأجازه الأخفش قياساً على الفعلية. وقد
عادلته بين مفرد وجملة في قوله:

858- سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بَتْ لَيْلَةً ... بِأَهْلِ الْقِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ
"أو" بعد "همز عن لفظ أي مغنيه" وهي الهمزة التي يطلب بها وبأم التعيين، وتقع

الجمهور إن ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر، ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو: {هَذَا
يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} [المائدة: 119] ، ومنها تسمع بالمعيدي خير من أن
تراه بناء على عدم تقدير أن، قاله في المغني. قوله: "ولست أبالي" أي: أكثرث فهو
متعد بنفسه؛ لأن معناه لا أفكر فيه ازدراء به فالجملة بعده في محل نصب، والفعل معلق
أفاده الدماميني. وقد يتعدى أبالي بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنواني نقلاً عن
النووي. قوله: أَمْوِي نَاءٍ أي: بعيد.

قوله: "نحو: سواء عليكم أدعوتوهم" أي: الأصنام أي: ونحو: سواء علي أزيد قائم أم
قعد فتم التمثيل. قوله: "فقليل لا يجوز إلخ" يرد عليه أنه سمع ذكر الاسمية بعدها في قوله
تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُوهُمُ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ} [الأعراف: 193] ، وفي قول
الشاعر: ولست أبالي إلخ كما قدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله،
وأجازه الأخفش قياساً على الفعلية المقتضي عدم السماع. وفي نسخ إسقاط قوله وإذا
عادلته بين الجملتين إلخ وهو أولى. قوله: "مغنيه" أي: مع أم كما أشار إليه الشارح فقد
حقق الدماميني أن أيا سادة مسد الهمزة وأم جميعاً لا الهمزة فقط. قوله: "وتقع" أي: أم
المسبوقة بهمزة التعيين. قوله: "بين مفردين غالباً" ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد
وجملة كقوله تعالى: {إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعِدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا} [الجن: 25] ،
وبين جملتين كما سيذكره الشارح.

قوله: "ويتوسط بينهما إلخ" ما لا يسأل عنه في الأول المسند؛ لأن السؤال عن المسند
إليه وفي الثاني بالعكس. وبيان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين
المطلوب تعيين أحدهما ويأتي أم المعادل الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر ما طلب

تعيينه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر: أزيد قائم أم عمرو وإن شئت
أخرت زيد قائم؛ لأنه غير

857- البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص 105؛ وبلا نسبة في
الأشباه والنظائر 7/ 51؛ وأوضح المسالك 3/ 368؛ وجواهر الأدب ص 187؛
والدرر 6/ 97؛ وشرح التصريح 2/ 142؛ وشرح شواهد المغني 1/ 134؛ ومغني
اللييب 1/ 41؛ والمقاصد النحوية 4/ 136؛ وجمع الهوامع 2/ 132.
858- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية 4/ 179.

(147/3)

بين مفردين غالباً، ويتوسط بينهما ما لا يسئل عنه نحو: {أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ
بَنَاهَا} [النازعات: 27] ، أو يتأخر عنهما نحو: {وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا
تُوعَدُونَ} [الأنبياء: 109] ، وبين فعليين كقوله:
859- فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي خُلْمٌ

مسؤول عنه، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقائم زيد أم قاعد. وإن شئت
أخرت زيداً؛ لأنه غير مسئول عنه، وقس على هذا نقله الدماميني عن ابن الحاجب
وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذي هو كما قاله نص في أن إيلاء
المستول عنه الهمزة أولى لا واجب، كما قاله الجماعة.
قوله: {أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا} هذا الاستفهام توبيخي لا حقيقي ولا ينافيه قول الشارح بعد؛
لأن الاستفهام معها على حقيقته؛ لأنه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقي ما
يطلب جواباً وإن كان توبيخاً أو إنكارياً بقربة المقابلة نقله البعض عن البهوتي، وهو
صريح في أن الاستفهام الإنكاري والتوبيخي يطلب جواباً وقد يمنع؛ لأن الأول بمعنى لم
يقع أو لا يقع، والثاني بمعنى ما كان ينبغي أو لا ينبغي، ولا يستدعي شيء من ذلك
جواباً. ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبراً مجرداً عن طلب الفهم وعن
التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم، ثم دعوى أن الاستفهام في الآية توبيخي يردها أن

تالي همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو: {أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ} [الصفات: 95]، صرح به في المغني وهذا منتف في الآية، فالظاهر أنه تقرير فتأمل. قال الدماميني: ووجه كونها في الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جملة أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقاً خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرًا ا. هـ. وكالآية في هذا قول زهير:

وما أدري ولست إخال أدري ... أقوم آل حصن أم نساء
وجعل الشمي أم في البيت بين جملتين بتقدير: أم هم نساء فارقًا بينه وبين الآية بأن فعل الدراية معلق في البيت، والتعليق إنما يكون عن جملة وهي هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله، وهو ما بعد أم جملة أيضًا. ويرد بأن المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدري أزيد أم

859- صدره:

فقمتم للطيف مُرتاعًا فأزفني

والبيت من البسيط وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب 5/ 244، 245؛ والدرر 1/ 190؛ وشرح التصريح 2/ 143؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1396، 1402؛ وشرح شواهد الشافية ص 190؛ وشرح شواهد المغني 1/ 134؛ ومعجم البلدان 1/ 256 "أميلح"؛ والمقاصد النحوية 1/ 259، 4/ 137؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 127؛ وأمالى ابن الحاجب 1/ 456؛ وأوضح المسالك 3/ 370؛ والخصائص 1/ 305، 2/ 330؛ والدرر 6/ 97؛ وشرح شواهد المغني 2/ 798؛ وشرح المفصل 9/ 139؛ ولسان العرب 15/ 376 "هيا"؛ ومغني اللبيب 1/ 41؛ وجمع الهوامع 2/ 132.

(148/3)

.....

إذ الأرجح أن هي فاعل بفعل محذوف. واسميتين كقوله:

860- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا ... شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنِ مَنَقَرٍ
الأصل أشعيث، فحذفت الهمزة والتنوين منهما.

عمرو في الدار نعم إن قلنا الهمزة بعد نحو: ما أدري، للتسوية وجبت قدير مبتدأ في البيت فقط؛ لأن همزة التسوية إنما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتي بسط ذلك. قوله: "أهي" بسكون الهاء ولم يجر بعد الهمزة إلا في الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل للناظم، وعادني أتايني والحلم بضميتين وتسكن اللام ما يراه النائم، والضمير يرجع إلى محبوبته التي رآها في المنام فلما استيقظ قال: أهي أتني حقيقة أم أتايني خيالها في النوم؟

باعتبار عادتهم في مبالغتهم بطريق التجاهل. ويوجد في بعض النسخ صدر البيت وهو:

فقلت للطيف مرتاعاً فأرّقني

أي: قمت لأجل خيال الحبوبة المرئي في النوم حالة كوني مرتاعاً للقائه هيبه، وأرّقني أي: أسهرني ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيئاً محققاً. قوله: "إذ الأرجح" تعليل لقوله بين فعليتين، وقوله بفعل محذوف أي: يفسره سرت. وإنما كان هذا أرجح؛ لأنه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة. وقال في التصريح: لأن الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال؛ لأنها متجددة، وأما عن الذوات فقليل ١. هـ. ومن ثم رجح النصب في أزيداً ضربته.

قوله: "لعمرك ما أدري إلخ" أي: ما أدري أي: النسيين هو الصحيح وإن كنت دارياً بغير ذلك وشعيت بالمثلثة آخره، وصحفه من رواه بالموحدة كما في شرح شواهد المغني للسيوطي. ومنقر ضبطه الدماميني والشمسي بكسر الميم وفتح القاف وبالراء قالوا: وهو أي: البيت هجو لشعيت أي: لهذا الحي بأنهم لم يستقروا على أب واحد، وضبطه في التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالألف؛ لأنه خبر لا نعت؛ ولهذا العلة كان حق شعيت التنوين. قوله: "فحذفت الهمزة والتنوين منهما" أي:

للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختياراً. ونقل الدماميني أن المختار اطراد حذفها اختياراً قبل أم المتصلة لكثرة نظمها ونثراً، ومنع الصرف لإرادة القبيلة ولا ينافيها الوصف بابن لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدماميني. هذا وكان على الشارح أن يزيد ومختلفين نحو: {أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ} [الواقعة: 59]، بناء على الأرجح من فاعلية أنتم لمحذوف على ما مر في أهي سرت، وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتستوي

11/ 122؛ وشرح التصريح 2/ 143؛ وشرح شواهد المغني ص 138؛ والكتاب 3/ 175؛ والمقاصد النحوية 4/ 138؛ ولأوس بن حجر في ديوانه ص 49؛ وخزانة الأدب 11/ 128؛ وللأسود أو للعين المنقري في الدرر 6/ 98؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 327؛ ولسان العرب 2/ 162 "شعث"؛ واحتسب 1/ 50؛ ومغني اللبيب 1/ 42؛ والمقتضب 3/ 294؛ وجمع الهوامع 2/ 132.

(149/3)

تنبيهان: الأول تسمى أم في هذين الحالين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. وتسمى أيضاً معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني. ويفترق النوعان من أربعة أوجه: أولها وثانيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن

الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني.

قوله: "متصلة" قال في الجمع: ويؤخر المنفي فيها بنوعيتها فلا يجوز: سواء عليّ ألم يجيء زيد أم جاء ولا ألم يقيم أم قام. قوله: "لا يستغنى بأحدهما عن الآخر" أما في الحال الأول؛ فلأن المقصود الإخبار بالتسوية، وهي لا تتحقق إلا بينهما، وأما في الثاني؛ فلأن المقصود طلب تعيين أحد الأمرين، فلا بد من ذكرهما. وقيل إنما سميت بذلك؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة المقصود بمثابة كلمة واحدة؛ لأنهما جميعاً بمعنى أي. ورجح هذا على الأول بأن الاتصال عليه راجع إلى أم نفسها وعلى الأول راجع إلى متعاطفيها، وعورض بأن الثاني إنما يأتي في أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية، فيترجح الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني أفاده في التصريح. قوله: "في إفادة التسوية" أي: في جملة إفادة التسوية أي: في الجملة التي تفيد التسوية، ومعنى معادلتها للهمزة في هذه الجملة أنه يليها عدل ما يلي الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلا من الهمزة وأم له دخل في إفادة التسوية فتدبر. قوله: "في النوع الأول" أي: أم بعد همزة التسوية وقوله في النوع الثاني أي: أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية إلخ. قوله: "ليس على الاستفهام"

أي: بل على الإخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام، فهي مجاز بالاستعارة. قال ابن يعيش: وإنما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية، إذ الأمر: إن اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين ا. هـ. وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للإنكار الإبطالي فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذباً نحو: {أَفَعَيَّنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ} ، ومنه {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} ، {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ} ؛ لأنها أبطلت ما بعدها من النفي فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا إنشائية؛ ولهذا صح عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير، أراد التقرير بما بعد النفي ويظهر أن الهمزة في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه، وأنها مسلطة على ما بعد العاطف أيضاً وللإنكار التوبيخي فيكون ما بعدها واقعاً أو يقع وفاعله ملوماً نحو: {أَكْذَبْتُمْ بَايَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا} [النمل: 84] ، {أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجِتُونَ} وللتهكم نحو: {أَصْلَاحُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يُعْبُدُ آبَاؤُنَا} [هود: 87] ، وللتعجب كقولك: أخلص زيد الأسير متعجباً وللاستبطاء نحو: {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ} [الحديد: 17] ، والجامع بين الاستفهام والمعاني المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فإن الاستفهام عن شيء يستلزم انتفاء علمه، والإنكار الإبطالي يستلزم انتفاء وقوع الشيء المنكر والتوبيخي يستلزم انتفاء لياقته والتهكم

(150/3)

الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها

يستلزم انتفاء تعظيم المتهم به، والتعجب يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المتعجب منه؛ ولهذا يقولون إذا ظهر السبب بطل العجب.

والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة وللأمر نحو: {أَأَسْلَمْتُمْ} [آل عمران: 20] ، أي: أسلموا وللتهديد كقولك لمن يسيء إليك وهو يعلم أنك أدبت فلاناً على إساءته إليك وأنت تعلم علمه بذلك: ألم أؤدب فلاناً على إساءته إليّ، وللتقرير بمعنى طلب إقرار المخاطب بما يعرفه من نفي أو إثبات، ولا يشترط أن يلي الهمزة كما صرح به غير واحد

كالفتازاني نحو: {أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ} [المائدة: 116] ، ونحو: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} [الزمر: 36] ، على احتمال وإنما لم يورد بعد الهمزة في الآيتين نفس المقرر به دفعا لتهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة مطلق الطلب، فإن الاستفهام طلب فهم المسئول عنه، والأمر طلب إيقاع المأمور به والتهديد يستلزم طلب ترك الشيء المهدد عليه والتقدير السابق طلب الإقرار، وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو: أضربت زيدا أي: إنك ضربتته ألبتة، قاله السعد والجامع: ترتب ثبوت الحكم. أما في هذا التقرير فظاهر، وأما في الاستفهام؛ فالأنه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت، فعلم أن للتقرير معنيين لكن استعماله في الثاني قليل بالنسبة للأول كما أشار إليه في شرح التلخيص، ولغير ذلك وهل تشارك الهمزة في الإنكار الإبطالي نحو: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} [فاطر: 3] ، والتقريب نحو: {هَلْ تُؤْتِي الْقُفَّارُ} [المطففين: 36] ، {هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ} [الفجر: 5] ، والأمر نحو: {فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُوْنَ} [المائدة: 91] ، هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطي على المغني لكن في المغني في بحث هل أنها تختص عن الهمزة بأن يراد بها النفي ولهذا جاز: هل قام إلا زيد دون أقام إلا زيد ولا ترد الهمزة في نحو: {أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ} [الإسراء: 40] ، من حيث إن الواقع انتفاء الإصفاء؛ لأنها للإنكار على مدعي الإصفاء، ويلزم منه النفي لا أنها للنفي ابتداء. وقد يكون الإنكار توبيخيا بمعنى ما كان ينبغي فعل كذا فيقتضي وقوع الفعل. فتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكار على مدعي وقوع الشيء ويلزمه النفي، وإنكار على من أوقع الشيء ويختص بالهمزة، وإنكار وقوع الشيء، وهذا معنى النفي وتختص به هل عن الهمزة ا. هـ. باختصار.

ورما استعير لهذه المعاني غير الهمزة، وهل من أسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب في: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ} [البقرة: 28] ، والإبطال في: {وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ} [آل عمران: 135] ، والتقريب في {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى} قرره ليقول: {هِيَ عَصَاي} نقله السيوطي عن أبي البقاء. وما ذكرته من توجيه الاستعارة في المعاني المذكورة هو ما ظهر لي فاعرفه. وفي شرح المغني للدماميني أن استفهام العارف المتجاهل حقيقي بحسب الادعاء. قوله: "وإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب إلخ" يعني أن جملة: سواء علي أقمت أم قعدت، وجملة: لست بأبالي أمت زيد أم عاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب؛ لأنه خبر بخلاف جملة: أزيد قائم أم عمرو

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنَّ ... كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

على حقيقته. والثالث والرابع. أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين. الثاني؛ قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء، بل كما تقع بعدها بعد: ما أبالي وما أدري وليت شعري ونحوهن "وربما أسقطت الهمزة" المذكورة "وإن كان خفا المعنى بحذفها أمن" كقراءة ابن محيصن: "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ" [البقرة: 6] ، وكما مر من قوله:

وجملة الاستفهام في قولنا: ما أدري أعمرى طويل أم قصير، أما مجموع ما أدري أعمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر فافهم هذا التحقيق. قوله: "وليست تلك" أي: الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أي: كالواقعة بعد همزة التسوية في الأمرين، وقوله: لأن الاستفهام إلخ تعليل للنفي في الأمرين. قوله: "لأن الاستفهام معها على حقيقته" أي: غالباً أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس إخباراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقريب ونحوها، فلا يرد أن الزمخشري جوز في قوله تعالى في سورة الأنعام: {أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ} [البقرة: 133] ، كون أم متصلة مقدراً قبلها معادها أي: أندعون على الأنبياء اليهودية أم إلخ، والهمزة فيه للإنكار التوبيخي، وفي قوله تعالى: {قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا} [البقرة: 80] ، كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير، ونقلهما في المغني ولم يتعقب واحداً منهما أفاده الشمني.

لكن الأظهر كون الهمزة في الآية الأولى أيضاً تقريرية فتأمل. قوله: "إلا بين جملتين" أي: غالباً فلا ينافي ما قدمه من أنها عادت بين مفرد وجملة كما في قول الشاعر:

سواء عليك النفر أم بت ليلة

قوله: "قد بان لك" أي: من الضابط السابق والاستشهاد بقوله: ولست أبالي إلخ.

قوله: "وما أدري إلخ" أنت خير بأن الذي تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدري ليست همزة تسوية، بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى: {وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ} [الأنبياء: 109] ، ويقول الشاعر: لعمرك ما أدري إلخ أي: لا أدري جواب هذا الاستفهام، وهذا هو الأقرب عندي، ومثل ما أدري: ليت شعري ولا يحضرنى ونحو ذلك، ثم رأيت الدماميني على المغني استظهر ما قلته مؤيداً له بقصر الرضي همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم: سواء، وقولهم: ما أبالي، وتصرفاته متعقباً بذلك ما في المغني من التعميم الذي جرى عليه الشارح، ورأيت بعضهم مال إلى

أنها للاستفهام بعد ما أبالي أيضاً كما يفيد ما مر عن الدماميني من كونه قلبياً معلقاً عن العمل في الجملة بعده، والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل. قوله: "حذفت الهمزة المذكورة" أي: الشاملة للنوعين المتقدمين بقريئة تمثيله بالمثالين الآتين. قال الفارضي: ونذر حذف أم ومعطوفها كقوله:

دعاني إليها القلب إني لأمره ... سميع فما أدري أرشد طلابها

التقدير: أرشد أم غي وإذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو: {هَلْ تُحْسِنُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا} [مريم: 98] ، وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث: "\$هل

(152/3)

وبانقطاع وبمعنى بل وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قَيَّدَتْ بِهِ خَلَتْ

861- شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ

وهو في الشعر كثير. ومال في شرح الكافية إلى كونه مطرداً "وبانقطاع وبمعنى بل وفَتْ" أي: تأتي أم منقطعة بمعنى بل. "إِنْ تَكُ مِمَّا قَيَّدَتْ بِهِ" وهو أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديرًا "خلت" ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب، وكثيراً ما تقتضي مع ذلك استفهاماً إما حقيقياً نحو: إنها لا بل أم شاء، أي: بل أهي شاء، وإنما قدرنا

"تزوجت بكراً أم ثيباً" ، وتكون أم بمعنى الهمزة نحو: أم ضربت زيداً التقدير: أضربت زيداً ا. هـ. وقوله: التقدير أرشد أم غي بحث فيه في المغني بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ.

قوله: "وبانقطاع إلخ" ظاهره أنها عاطفة قال شيخنا: وفي الرضي خلافه اهـ. وعليه يكون ذكرها هنا استطرادياً لتتميم أقسام أم. ثم رأيت في الدماميني ما يفيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال: فابن جني والمغاربة يقولون:

ليست للعطف أصلاً لا في مفرد ولا جملة. وابن مالك للعطف في المفرد قليلاً سمع من كلامهم أن هناك لا بلا أم شاء، وفي الجمل كثيراً. وجماعة للعطف في الجمل فقط، وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أي: أم أرى شاء. قوله: "وبمعنى بل" العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر. قوله: "وفت" الضمير فيه وفي قيدت وخلت راجع إلى أم في

قوله: وأم بها اعطف إلخ، والمراد بها ثم لفظها، كما أن المراد بها هنا ذلك فليس في الكلام استخدام ولا شبهة، وإن زعمه شيخنا. قوله: "إن تك مما قيدت به خلت" صادق بصور أن لا تسبق بأداة استفهام أصلاً بل تكون مسبقة بالخبر المحض نحو: {أم، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ} [السجدة: 1 و 2 و 3] ، وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو: {هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ} [الرعد: 16] ، وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالإنكار أي: النفي نحو: {أَلَمْ أَرْجُلْ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أُيْدٍ} [الأعراف: 195] ، الآية والتقرير أي: التثبيت أي: جعل الشيء ثابتاً نحو: {أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا} [النور: 50] ، الآية كذا في الدماميني عن الناطم وأبي حيان، وقد ينافي ما مر عن البهوتي والشمسي. ولو قيل إن التقريري فقط أعني المطلوب به إقرار المخاطب كالحقيقي لا اشتراكهما في طلب الجواب لكان وجهاً فتدبر.

قوله: "ولا يفارقها حينئذ" أي: حين إذ خلت مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو: {أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ} [البقرة: 108] . قوله: "أي: بل أهي شاء" كأنه في حال بعده عنها جزم بأنها إبل، فلما قرب منها رآها صغيرة فأضرب مستفهماً عن كونها شاء. وكأم فيه أم في نحو: أعندك زيد أم عندك عمرو، فقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة ظن أولاً كون زيد عنده، فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده

861- راجع التخريج رقم 860.

(153/3)

بعدها مبتدأ محذوفاً؛ لكونها لا تدخل على المفرد، أو إنكارياً نحو: {أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ} [الطور: 39] ، أي: بل أله البنات. وقد لا تقتضيه ألبتة نحو: {أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ} [الرعد: 16] ، أي: بل هل تستوي إذ لا يدخل استفهام على استفهام. ونحو: {لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ} [السجدة: 2 و 3] ، وقوله:

862- فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي ... هَنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين.

تنبيه: حصر أم في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى

قوله: "لا تدخل على المفرد" لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة.

فائدة: تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَنْظُرُوا} [الأعراف: 185] ، {أَفَلَمْ يَسِيرُوا} [غافر: 82، محمد: 10] ، {ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ} [يونس: 51] ، فالجمهور أن الهمزة قدمت من تأخير وأن هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم، وأن الهمزة كانت بعد هذه الأحرف فقدمت على العاطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير، والزمخشري أن الهمزة في محلها الأصلي والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير: أمكنوا فلم يسيروا ونحو ذلك، وحكي عنه موافقة الجمهور، وفي دعوى الزمخشري حذف الجملة، وفي دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف. فارضي. قوله: "نحو: أم له البنات" إذ لو قدرت للإضراب الخض لكان الكلام إخبارًا بنسبة البنات إليه تعالى والله تعالى منزّه عن ذلك.

قوله: "وقد لا تقتضيه" هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين: أنها أبدًا بمعنى بل والهمزة جميعًا، نقله في المغني عن ابن الشجري قال: والذي يظهر قول الكوفيين؛ لأنه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو: {أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ} [الرعد: 16] ، {أَمْ مَادَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} [النمل: 84] ، {أَمْنَ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ} [الملك: 20] ، قال الدماميني: والتحقيق أن أهل البلدين متفقون على أن أم تجيء للإضراب الجرد، وإنما الخلاف في تسميتها حينئذٍ منقطعة، فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو في أمر لفظي. قوله: "أم يقولون افتراه" إنما لم تقتض الاستفهام هنا، وفي البيت لعدم احتياج المقام إليه لكن جعل الدماميني معنى الآية: بل أيقولون على الإنكار التوبيخي. قوله: "في المتصلة والمنقطعة".

فائدة: جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين، وقد يجاب بلا مقصودًا بها نفي وقوع كل من الشئين أو الأشياء تخطئة للسائل في اعتقاده وقوع أحد الشئين أو الأشياء كما في قصة ذي اليمين، وهل يجاب بنعم مقصودًا بها إثبات كل من الشئين أو الأشياء تخطئة للسائل في اعتقاده

نسبة في أوضح المسالك 3/ 376؛ وشرح النصريح 2/ 144؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 620؛ والمقاصد النحوية 4/ 143.

(154/3)

خَيْرٌ أَبَحْ قَسَمَ وَأَبْهَمَ ... وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً تُمَيِّ

أَما تكون زائدة. وقال في قوله تعالى: {أَفَلَا تُبْصِرُونَ، أَمْ أَنَا خَيْرٌ} [الزخرف: 52]:
إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير، والزيادة ظاهرة في قول ساعدة في جؤية:
863- يا ليت شعري ولا مَنَحَى من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشيب من نَدَم
"خير" و"أبح" و"قسم بأو وأبهم واشكك" فالتخير والإباحة يكونان بعد الطلب

ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره، لكنه مقتضى القياس، وجواب الاستفهام مع المنقطعة
بلا أو نعم. وإذا توالى استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لأخيرها للإضراب إليه عما
قبله فاعرف ذلك.

قوله: "إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير" أي: على أن جملة: أنا خير مستأنفة وأما على
الأول، فجملة: أنا خير منه معطوفة على ما قبلها. ووجه المعادلة بينها وبين الجملة
قبلها أن الأصل أم تبصرون، فأقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب؛ لأنهم
إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بصراء، قاله في المغني وأورد عليه أن السبب لاعتقاده
كونهم بصراء قولهم: أنت خير كما تقرر، والمذكور هنا: أنا خير الذي هو مقوله لا
مقولهم. وأجيب بأن الأصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكي المقول بالمعنى. ثم
يصح أن يكون في الآية إقامة المسبب مقام السبب؛ لأن اعتقادهم خيريته مسبب عنده
عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المغني أن أم في الآية متصلة وبه، صرح الرمخشري في
الكشاف، والذي نص عليه سيبويه أنها منقطعة فإنه قال ما حاصله: إنه إذا كان ما بعد
أم نقيض ما قبلها فهي منقطعة نحو: أزيد عندك أم لا؛ وذلك لأن السائل لو اقتصر
على قوله: أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى
عنه في تتميم الاستفهام الأول وإنما يذكره الذاكر ليبين أنه عرض له ظن نفي أنه عنده
فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه، وكذا في الآية لو
اقتصر على قوله: أفلا تبصرون لاستدعى أن يقال له نبصر أو لا نبصر فكان في غنية

عن ذكر ما بعده، لكنه أفاد بقوله: أم أنا خير أنه عرض له ظن إبصارهم بعد ما ظن
أولا عدمه. قوله: "ابن جؤية" بالهمزة اسم أم الشاعر، وهو في الأصل تصغير جنوة وهي
حمرة تضرب إلى سواد.

قوله: "بأو" تنازعه الأفعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله.
قوله: "والإباحة" قال الشمني: ليس المراد بها الشرعية؛ لأن الكلام في معنى أو بحسب
اللغة قبل ظهور الشرع، بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي: وقت
كان وعند أي: قوم كانوا. قوله: "بعد الطلب" أي: صيغته وإن لم يكن هناك طلب كما
في الإباحة وبعض صور التخيير، فقول البعض إذ لا طلب في الإباحة والتخيير فيه
تساهل. قوله: "أو مقدرًا" نحو: {فَقَدِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ} [البقرة: 196]
، أي: ليفعل أي: الثلاثة قاله الشارح على التوضيح. قوله:

863- البيت من البسيط، هو لساعدة بن جؤية في الأزهية ص131؛ وخزانة الأدب
8/ 161، 162، 11/ 162؛ والدرر 6/ 115؛ وشرح أشعار الهذليين 3/ 1122؛
وشرح شواهد المغني 1/ 151؛ ومغني اللبيب 1/ 48، وجمع الهوامع 2/ 134؛ وبلا
نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص319؛ ولسان العرب 12/ 36 "أمم".

(155/3)

.....

ملفوظًا أو مقدرًا، وما سواهما فبعد الخبر. فالتخيير نحو: تزوج زينب أو أختها. والإباحة
نحو: جالس العلماء أو الزهاد، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير وجوازه في
الإباحة، والتقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، والإبهام نحو: {أَتَاَهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ
نَهَارًا} [يونس: 24] ، وجعل منه نحو: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}
[سبأ: 24] ، والشك نحو: {لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ} [الكهف: 19] ، "وإضراب بها
أيضا نفي"

"وما سواهما فبعد الخبر" صرح الشاطبي بأن الذي يختص بالخبر الشك والإبهام وأما
الباقي فيستعمل في الموضوعين، وكلام المغني يشعر به نقله شيخنا.

قوله: "امتناع الجمع في التخيير" فإن قلت: قد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع. قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير الآتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتي كل منهن فدية، بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك ا. هـ. مغني وآية الكفارة فكفارته إطعام عشرة مساكين إلخ، وآية الفدية: {فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ} . قوله: "والتقسيم" أي: تقسيم الكلي إلى جزئياته أو الكل إلى أجزائه. قال شيخنا: وعبر عنه في التسهيل بالتفريق الجرد أي: من الشك والإبهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهملة ا. هـ. وبه يعرف ما في كلام البعض. قوله: "والإبهام" أي: على السامع.

قوله: "وجعل منه نحو: وأنا أو إياكم إلخ" قال في المغني: الشاهد في الأولى ووجهه الشمي بأن اعتبار الإبهام في إحداها يعني عن اعتباره في الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها، وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيهما وإن كان اعتباره في الأولى أكد. وقال الدماميني: في الأولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين، أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله تعالى وعبدته فهو على هدى، وإن من عبد غيره فهو في ضلال مبين توطئاً لنفس المخاطب؛ ليكون أقبل لما يلقي إليه. وقال بعضهم: الشاهد في الثانية؛ لأن الشرط تقدم كلام خبري، وهو إنما يتحقق بقوله: {لَعَلَى هُدًى} لأن ما قبله ليس كلاماً، وقد يقال: إنا لعل على هدى أو في ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس، إذ لا يتعين كونه خبراً عنهما وإن صلح لذلك؛ لأنه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وإنما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل؛ لأن صاحب الحق كأنه مستعل على جواد يركض به حيث شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في بحر لا يدري أين يتوجه، ومما ظهر لي أن الآية وإن كانت للإبهام ظاهراً، إلا أنها ترمز إلى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها، ولاقتضاء الترتيب أيضاً ذلك فاعرفه.

قوله: "والشك" الفرق بينه وبين الإبهام أن المتكلم عالم بالحكم في الإبهام دون الشك. غزي. قوله: "واضراب بها أيضاً نبي" قيل: إنها حينئذٍ غير عاطفة كأم الإضرابية على رأي

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا ... لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِّ مَنَفَذًا

أي: نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبي علي وابن برهان وابن جني مطلقًا تمسكًا بقوله:

864- كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

وقراءة أبي السمال: "أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا" [البقرة: 100] ، بسكون الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل نحو: ما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو، ويؤيده أنه قال في: {وَلَا تُطْعُ مِنْهُمْ أَمَّا أَوْ كَفُورًا} [الإنسان: 24] ولو قلت: أو لا تطع كفورًا انقلب المعنى، يعني أنه يصير إضرابًا عن النهي الأول ونهيًا عن الثاني فقط "وربما عاقبت أو "الواو" أي: جاءت بمعناها "إذا لم يلف ذو النطق لبس منفذًا" أي: إذا أمن اللبس كقوله:

865- قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ... مَا بَيْنَ مُلْحِمٍ مُّهِرٍ أَوْ سَافِعٍ وقوله:

الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضي والسعد كما في يس، وقيل عاطفة وإن كان بعدها جملة. إذ العطف يكون في المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم في أم الإضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف. قوله: "مطلقًا" أي: سواء تقدمها نفي أو نهي أولاً، وسواء أعيد العامل أو لا. قوله: "كانوا" أي: العيال المذكورون في البيت قبله. وقوله أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا في قراءة أبي السمال، وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره. قوله: "بسكون الواو" المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات إلا الذين فسقوا، بل نقضوا عهد الله مرارًا كثيرة. قوله: "ونسبه" أي: مجيء أو للإضراب بقطع النظر عن الإطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين. قوله: " وإعادة العامل" يعني مع حرف النفي أو حرف النهي شمني.

قوله: "ويؤيده" أي: يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتي للإضراب بشرطين. قوله: "أو سافع" أي: قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبته. قال الدماميني: لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملحم أو فريق سافع إذ كل واحد من القسمين ذو تعدد ا. هـ. واستبعد؛ لأن الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين

864- البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص745؛ وجواهر الأدب ص217؛

والدرر 6/ 116؛ وشرح شواهد المغني 1/ 201؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 627؛
ومغني اللبيب 1/ 64، 272؛ والمقاصد النحوية 4/ 144؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة
ص 121؛ وجمع الهوامع 2/ 134.
865- البيت من الكامل، وهو لعمر بن معدى كرب في ديوانه ص 145؛
ولحميد بن ثور في ديوانه ص 111؛ وشرح التصريح 2/ 146؛ وشرح شواهد المغني 1/
200؛ والمقاصد النحوية 4/ 146؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 218؛ وأوضح
المسالك 3/ 379؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 29؛ وشرح عمدة الحفاظ
ص 628؛ ولسان العرب 8/ 158 "سفع"؛ ومغني اللبيب 1/ 63.

(157/3)

866- فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضَجٍ ... صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ
وقول الراجز:
867- إِنَّ بَهَا أَكْتَلُ أَوْ رَزَامًا ... خَوِيرَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا
وقوله:

868- وَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا ... صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ
وجعل منه: {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةِ آلِفٍ أَوْ يَزِيدُونَ} [الصفات: 147] ، أي: ويزيدون.

قسمين لا يخرجون عنهما لا أنهم ثابت لهم إحدى البيئتين. قوله: "فضل طهاة اللحم
إلخ" الطهاة جمع طاه وهو الطباخ، وصفيف شواء مفعول منضج وهو ما فرق، وصف
على الجمر وهو شواء الأعراب، وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أي: وطابخ
قدير أي: مطبوخ في القدر ومعجل صفة قدير، وقول العيني قدير معطوف على شواء
غير ظاهر وإن أقره شيخنا كما لا يخفى.

قوله: "إن بها أكتل إلخ" ضمير بها للأرض المذكورة قبل، وأكتل بفوقية مفتوحة، ورزام
براء مكسورة فزاي اسما رجلين، وخويرين تشنية خويرب تصغير خارب وهو اللص كما
قاله الدماميني والشمسي. وفي شرح شواهد المغني للسيوطي أنه لص الإبل حال من
ضمير ينقفان قدمت على عاملها أو من المستكن في بها، وقول البعض حال مما قبله لا

يتمشى على مذهب الجمهور المانعين مجيء الحال من المبتدأ في الحال، أو الأصل وينقنان بضم القاف من النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماميني والشمسي والسيوطي، فيحتاج الكلام إلى التجريد. والهام اسم جنس جمعي لهامة وهي الرأس فقول البعض والهام الرأس فيه تساهل. وإنما كانت أو في البيت بمعنى الواو لقوله خويرين بالثنية ولو كانت على بابها لأحد الشيين لقال خويريا بالإفراد. قوله: "أشرفت" بالبناء للمجهول أي: صوّيت نحو: العدو وكني بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الأسر. قوله: "وجعل منه وأرسلناه إلخ" فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو والفراء بمعنى بل فتكون للإضراب عن الإخبار بأنهم مائة ألف بناء على حزر الرأي: مع علمه تعالى

866- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص22؛ وجمهرة اللغة ص929؛ وجواهر الأدب ص211؛ وخزانة الأدب 11/ 47، 240؛ والدرر 6/ 161؛ وشرح شواهد المغني 2/ 857؛ وشرح عمدة الحافظ ص628؛ ولسان العرب "صفف"، 15/ 16 "طها"؛ والمقاصد النحوية 4/ 146؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص233؛ ومغني اللبيب 2/ 460؛ وجمع الهوامع 2/ 141.

867- الرجز للأسدي في الأزهية ص116؛ وشرح شواهد المغني 1/ 199؛ ولرجل من بني أسد في الكتاب 2/ 149؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص288؛ ولسان العرب 1/ 349 "حزب"، 11/ 582 "كتل"، 14/ 55 "أوا"؛ ومغني اللبيب 1/ 63.

868- البيت من الطويل، وهو لجعفر بن علبة الحارثي في الدرر 6/ 119؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص45؛ وشرح شواهد المغني 1/ 203؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب 12/ 65؛ وجمع الهوامع 2/ 134.

(158/3)

هذا مذهب الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين.

تنبيهات: الأول أفهم قوله وربما أن ذلك قليل مطلقاً. وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيراً، وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً، فالإباحة كما تقدم،

والمصاحبة نحو: قوله عليه الصلاة والسلام: "فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد"
والمؤكد نحو: {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا} [النساء: 112] . الثاني: التحقيق أن أو
موضوعة لأحد الشئتين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى بل
والواو. وأما

بزيادتهم إلى الإخبار عن تحقيق، وبعض البصريين للإبهام وقيل للشك مصروفًا للرأي
كذا في المعنى بزيادة. قال البعض: ويزيدون صفة موصوف محذوف معطوف على ما
قبله أي: أو جماعة يزيدون ا. هـ. وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم
مجرور بمن أو في ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى، أي: إلى جماعة
يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل. قوله: "مطلقًا" أي: سواء كانت أو للإباحة أو لا.
قوله: "وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو" أي: تجيء بمعنى الواو فتكون للجمع
وقوله: في الإباحة أي: في صورة الإباحة أي: في الصورة التي يظن أن أو فيها للإباحة
أي: لأحد الشئتين مع جواز الجمع بينهما وإن لم تكن أو في حالة كونها بمعنى الواو
للإباحة؛ لأنها حينئذٍ للجمع وأو التي للإباحة لأحد الشئتين مع جواز الجمع بينهما كما
سيزكره الشارح عن ابن هشام. وقوله كثيرًا أي: لأنه يكثر إرادة الجمع في نحو: جالس
الحسن أو ابن سيرين. هذا هو الذي أفهمه في هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت
من عدم فهم العبارة كفهمنا.

الاعتراض الأول ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة إلا في معاقبة
أو للواو في الإباحة وهذا لم يردده المصنف هنا لذكره إياه فيما تقدم بقوله: أبخ والذي
أراد به هنا وجعله قليلًا إنما هو القسمان الأخيران الموصوفان في التسهيل أيضًا بالقلة.
الثاني ما ذكره شيخنا وأقره أن الإباحة معنى أو أصالة فلا ضرورة إلى جعلها في صور
الإباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو في حال معاقبتها الواو
في الإباحة لأحد الشئتين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت.
الثالث ما ذكره أيضًا البعض وأقره أن قوله: كثيرًا يوهم أن أو في الإباحة قد لا تعاقب
الواو وليس كذلك، فكان الأولى أن يقول: تعاقب الواو في الإباحة لزومًا وقد تعاقبها
في غيرها، ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التي يظن أن أو
فيها للإباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون
للإباحة في الواقع أيضًا، فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزومًا. هذا هو
تحقيق المقام وعليك السلام.

قوله: "نحو: {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا} " حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذي بين

العبد وربّه والإِثم على مظالم العباد. قوله: "وقد تخرج إلى معنى بل والواو" أي: مجازاً.
قوله:

(159/3)

بقية المعاني فمستفادة من غيرها. الثالث: زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع: أحدها في التقسيم كقولك: الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله:

869- كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

ومن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية. قال في المغني: والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس. ثانيها الإباحة. قاله الزمخشري وزعم أنه يقال: جالس الحسن وابن سيرين أي: أحدهما وأنه لهذا قيل: {تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ} بعد ذكر ثلاثة وسبعة؛ لنلا يتوهم إرادة الإباحة. قال في المغني أيضاً:

"وأما بقية المعاني إلخ" ذكره في المغني قال: ومن العجب أنهم ذكروا من معاني صيغة أفعل التخيير والإباحة ومثله بنحو: خذ من مالي درهماً أو ديناراً وجالس الحسن أو ابن سيرين، ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثله بالمثاليين المذكورين ا. هـ. وأجيب بأن كلا من الصيغة وأو تدل على ما ذكر فحيث مثل بالمثاليين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بمما لأو قطع النظر فيهما عن الصيغة. وقال التفتازاني في تلويحه: أن التخيير والإباحة قد يضافان إلى صيغة الأمر، وقد يضافان إلى كلمة أو. والتحقيق أن كلمة أو لأحد الأمرين أو الأمور، وأن جواز الجمع وامتناعه إنما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن. قوله: "فمستفادة من غيرها" أي: معها؛ وذلك لأنها تفيد أحد الشئين وغيرها يفيد امتناع الجمع إذا كانت للتخيير، وجوازه إذا كانت للإباحة وهكذا وقوله من غيرها أي: من القرائن.

قوله: "ومن ذكر ذلك الناظم إلخ" قال البعض: انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو في التقسيم أجود من أو فإنه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو ا. هـ. وقد يقال إن له في المسألة قولين. واعلم أن لكل من الواو وأو في التقسيم وجهًا لاجتماع الأقسام في الدخول تحت المقسم، وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجًا، وإن كانت الواو فيه

أكثر. قوله: "قاله الزمخشري" وافقه الناظم وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعاً عما ذكره في المغني كما قاله الدماميني، وسبقهم إلى ذلك السيرافي في شرح الكتاب. قوله: "أي: أحدهما" أي: مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الإباحة. قوله: "لئلا يتوهم إرادة الإباحة" ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم إرادة التخيير.

869- صدره:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

والبيت من الطويل، وهو لعمر بن براقة في أمالي القاضي 2/ 122؛ والدرر 4/ 210؛ وسمط اللآلي ص 749؛ وشرح التصريح 2/ 21؛ وشرح شواهد المغني 1/ 202، 500، 2/ 725، 778؛ والمؤتلف والمختلف ص 67؛ والمقاصد النحوية 3/ 332؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 97؛ والجنى الداني ص 166، 482؛ وجواهر الأدب ص 133؛ وخزانة الأدب 10/ 207؛ والدرر 6/ 81؛ وشرح ابن عقيل ص 371؛ ومغني اللبيب 1/ 65؛ وجمع الهوامع 2/ 38، 130.

(160/3)

ومثل أو القصد إما الثانيه ... في نحو إما ذي وإما النائية

والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بأو. ثالثها: التخيير قاله بعضهم في قوله: 870- قالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا ... فقلت البكا أشقى إذاً لغليبي أي: أو البكا إذ لا يجمع بين الصبر والبكا. ويحتمل أن يكون الأصل من الصبر والبكا أي: أحدهما ثم حذف من كما في قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ} ويؤيده أن أبا علي الفارسي رواه بمن ا. هـ. "ومثل أو في القصد الثانية في نحو" تزوج "إما ذي وإما النائية" وجاءني إما زيد وإما عمرو.

تنبيهات: الأول ظاهر كلامه أنها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في أو، وليس كذلك فإنها لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له أن ورود أو لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالإحاطة إنما هي على المعاني المتفق عليها ولم يذكر الإباحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة. الثاني ظاهره أيضاً أنها مثل أو في العطف والمعنى وهو ما ذهب إليه أكثر

النحويين. وقال أبو علي وابن كيسان: وبرهان هي مثلها في المعنى فقط، ووافقهم الناظم وهو الصحيح، ويؤيده قولهم: إنما مجامعة للواو لزومًا والعاطف لا يدخل على العاطف. وأما قوله:

871- يا ليتما أُمُّنا شَالَتْ نَعَامَتُها ... إِمّا إلى جَنَّةٍ إِمّا إلى نار

قوله: "أن هذا أمر" أي: إذن. قوله: "قالوا نأت إلخ" من الطويل ودخله الثلم وهو حذف فاء فعولن، ويروى وقالوا ولا ثلم فيه حينئذٍ، وقوله نأت أي: بعدت، والغليل حرارة العطش، لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق. قوله: "رواه بمن" أي: بدل لها. قوله: "إما" ذهب سيبويه إلى أنها مركبة من أن وما، وذهب غيره إلى أنها بسيطة وهو الظاهر؛ لأن الأصل البساطة، وقوله: الثانية احتراز عن الأولى، فإنه لا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو: قام إما زيد وإما عمرو لكن لا مانع من نسبة المعاني للأولى أيضًا لتلازمهما غالبًا، والثانية البعيدة. قوله: "ظاهر كلامه" أي: حيث أطلق القصد فشمل جميع المعاني المقصودة. قوله: "والعذر له" أي: في الإطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين. قوله: "ظاهره أيضًا" أي: حيث أطلق القصد فشمل العطف إذ هو مما يقصد. قوله: "مثل أو في العطف والمعنى" ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمنه في لكن كما مر.

قوله: "والعاطف لا يدخل على العاطف" أي: فالعاطف إنما هو الواو الداخلة على إما. قوله: "وأما قوله إلخ" إيراد على قوله لزومًا. قوله: "شالت نعامتها" كناية عن موتها؛ لأن النعامة

870- البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص114؛ وأما القالي 2/ 64؛ وشرح شواهد المغني 2/ 581؛ والمقاصد النحوية 3/ 404؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص480؛ ومغني اللبيب 2/ 308.

871- البيت من البسيط، وهو للأحوص في ملحق ديوانه ص221؛ ولسان العرب 14/ 46 "أما"؛ ولسعد بن قرط في خزانة الأدب 11/ 86، 87، 88، 90، 92؛ والدرر 6/ 122؛ وشرح التصريح 2/ 146؛ وشرح شواهد المغني 1/ 186؛ وشرح عمدة الحفاظ ص643؛ واحتسب 1/ 284، 2/ 314؛ والمقاصد النحوية 4/ 153؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 382؛ وتذكرة النحاة ص120؛ والجني الداني

ص 533؛ وجواهر الأدب ص 414؛ ورصف المباني ص 102؛ وشرح المفصل 6 / 75؛
ومغني اللبيب 1 / 59؛ وجمع الهوامع 2 / 135.

(161/3)

فشاذ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء، وفتح همزتها لغة تميم، وبها روي البيت المذكور، وقد يقال: إن قوله في القصد إشارة إلى ذلك أي: إنها مثلها في القصد أي: المعنى لا مطلقاً، سيما أنه لم يعدّها في الحروف أول الباب. وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها. الثالث مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها نحو: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، وقراءة أي: "وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ" [سبأ: 24]. وقوله:

872- فَإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامتة. قوله: "وكذا فتح همزتها وإبدال ميمها إلخ" أي: شاذان أيضاً على سبيل الاجتماع وإلا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية. تصريح فضمير ميمها يرجع إلى المفتوحة الهمزة كما في البيت لا ميم إما مطلقاً وإن ثبت الإبدال مع الكسر أيضاً كما في الدماميني عن المصنف. قوله: "أي: المعنى" فيه إشارة إلى أن القصد بمعنى المقصود، وجمل القصد على المعنى مبني على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لا اختلافهم في العطف. قوله: "وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين إلخ" أي: وإن كان هذا النقل غير مسلم لما مر في الشرح. قوله: "لمصاحبتها لها" أي: لبعضها وهو الواو. قوله: "مقتضى كلامه" أي: حيث قال الثانية في نحو: إلخ وهذا أولى مما ذكره البعض. قوله: "لا بد من تكرارها" أي: إما لا بقيد كونها الثانية. قوله: "غثي من سميني" غثي من غثت الشاة غثاً من باب ضرب أي: ضعفت. ويقال في الكلام الغث والسمين أي: الرديء والجيد، ولعل المعنى فأعرف بك الرديء والجيد مني لتبيينك لي الرديء وإبعادك لي عنه، والجيد وإعانتك لي عليه. ويوجد في بعض النسخ بين البيتين:

فلو أنا على حجر ذبحنا ... جرى الدميان بالخبر اليقين
وروي مؤخرًا عنهما وهو المنتجه. قال شيخنا: وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال
وأنشده

872- البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدى في ديوانه ص211، 212؛ والأزهية
ص140، 141؛ وخزانة الأدب 7/ 489، 11/ 80؛ والدرر 6/ 129؛ وشرح
اختيارات المفضل ص1266، 1267؛ وشرح شواهد المغني 1/ 190، 191؛ ومغني
اللبيب 1/ 61؛ وله أو لسحيم بن وثيل في المقاصد النحوية 1/ 192، 4/ 149؛
وبلا نسبة في الجنى الداني ص532؛ وجواهر الأدب ص415؛ والمقرب 1/ 232؛
وهمع الهوامع 2/ 135.

(162/3)

وَأَوَّلَ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَلَا ... نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ إِثْبَاتًا تَلَا

وَالَا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِنِي
وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله:

873- تِلْمٌ بَدَارٌ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا ... وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَلِيلُهَا
أي: أما بدار. والفراء يقيس هذا فيجيز: زيد يقوم وإما يقعد، كما يجوز: أو يقعد.
الرابع ليس من أقسام أما التي في قوله: {فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا} ، بل هذه أن
الشرطية وما الزائدة "وأول لكن نفيًا أو نهيًا" نحو: ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب
زيدًا لكن عمرا.

تنبيه: يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفردًا، وأن لا تقترن بالواو كما
مثل، وقد سبق ما في هذا الثاني. وهي حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب نحو: قام زيد
لكن عمرو لم يقم، ولا يجوز لكن عمرو خلافًا للكوفيين أو تلتها جملة. كقوله:

ابن دريد مع بيتين غير هذين:
لعمرك إنني وأبا رباح ... على طول التجاور منذ حين
ليبغضني وأبغضه وأيضًا ... يراني دونه وأراه دوين

فلو أنا على حجر إلخ، يريد أنهما لشدة العداوة لا يختلط دماؤهما، فلو ذبحا على حجر لا فتزق الدميان ١. هـ. ثم رأيت في الفارضي في باب النسب أن العرب تقول: إن دم المتباغضين لا يجتمع ١. هـ. قوله: "وقد يستغنى عن الأولى" أي: لفظاً لا تقديراً دمايين. فقلوه كما يجوز أو يقعد تشبيهه في مطلق الجواز إذ لا يحتاج إلى تقدير مع أو بخلاف إما، ثم ذكر الدمايين أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء يميز الاستغناء عن إما الأولى لفظاً وتقديراً وإجراءها مجرى أو. قوله: "تلم" الضمير يرجع إلى النفس المذكورة في البيت قبله من ألم إذا نزل. وفي بعض النسخ قماض بالبناء للمجهول من هاض العظم إذا كسره بعد جبره، وعهد الدار ما عهد فيها. قوله: "وقد سبق ما في هذا الثاني" أي: من الخلاف في شرح قوله وأتبع لفظاً فحسب إلخ. قوله: "وهي إلخ" شروع في محترزات الشروط فكان الأولى التعبير بالفاء. قوله: "ولا يجوز لكن عمرو" أي: على أن عمرو معطوف كما في التوضيح، أما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيجوز. قوله: "أو تلتها جملة" أي: أو سبقت بنفي، لكن تلتها جملة فلا ينافي أن المسبوقة بإيجاب لا يتلوها إلا الجملة.

873- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ص 1902؛ وشرح شواهد المغني 1/ 193؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 642؛ والمقاصد النحوية 4/ 150؛ وللفرزدق في ديوانه 2/ 71؛ وشرح المفصل 8/ 102؛ والمنصف 3/ 115؛ ولذي الرمة أو للفرزدق في خزنة الأدب 11/ 76، 78؛ والدرر 6/ 124؛ وبلا نسبة في الأزهية ص 142؛ والجني الداني ص 533؛ ورصف المباني ص 102؛ ومغني اللبيب 1/ 61؛ والمقرب 1/ 132؛ وجمع الهوامع 2/ 135.

(163/3)

874- إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ ... لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أو تلت واوًا نحو: {وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ} [الأحزاب: 40] ، أي: ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفاً بالواو؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب "ولا نداء أو أمراً أو إثباتاً تلا" لا مبتدأ خبره تلا، ونداء وما بعده مفعول بتلا. وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا. والتقدير لا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً، أي:

للعطف بلا شرطان: أحدهما إفراد معطوفها والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقاً نحو: اضرب زيداً لا عمرًا وجائني زيد لا عمرو، أو ببدء خلافاً لابن سعدان نحو: يابن أخي لا ابن عمي قال السهيلي: وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز: جاءني زيد لا رجل وعكسه،

قوله: "ورقاء" اسم رجل، بواو جمع بادرة وهي الحدة. تصريح.
قوله: "أي: ولكن كان رسول الله إلخ" حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هي العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم في الشرح بقية الأقوال. وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو، ويجاب بأن المراد بكونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافي عطفها بغيرها أفاده سم. قوله: "لأن متعاطفي الواو المفردين إلخ" بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو: قام زيد ولم يقم عمرو، وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو إيجاباً وسلباً إذا لم يصحبها ما يقتضي الاختلاف كلكن فتأمل.
قوله: "أي: للعطف بلا إلخ" فيه مسامحة فإن الشرط الأول لا يفيد كلام المصنف.
قوله: "شرطان" بقي شرط ثالث وهو: أن لا تقترن بعاطف فإذا قيل: جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفي. وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في {وَلَا الضَّالِّينَ} . مغني. قوله: "إفراد معطوفها" أي: ولو تأويلًا فيجوز: قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذًا من قول الهمع ولا يعطف بما جملة لا محل لها في الأصح.

قوله: "وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر" قال البعض: هو ظاهر فيما إذا كان المتناول والأعم الثاني لا الأول ا. هـ. ولك أن تقول جوازًا: جاءني رجل لا زيد إذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام، وقد علل الفارضي وغيره عدم جواز جاءني زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض. لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقريضة العطف المقتضي للمغايرة فلا تناقض؛ لأننا نقول المغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب

703؛ واللمع ص 180؛ ومغني اللبيب 1/ 292؛ والمقاصد النحوية 4/ 178؛ وبلا
نسبة في أوضح المسالك 3/ 385؛ وجمع الهوامع 2/ 137.

(164/3)

ويجوز جاءني رجل لا امرأة. وقال الزجاجي: وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل
ماض فلا يجوز: جاءني زيد لا عمرو، ويرده قوله:

875- كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ ... عُقَابُ تَنُوفٍ لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

تنبيهات: الأول في معنى الأمر الدعاء والتحضيض. الثاني: أجاز الفراء العطف بها على
اسم لعل كما يعطف بها على اسم أن نحو: لعل زيدًا لا عمرًا قائم. الثالث: فائدة
العطف بها قصر الحكم على ما قبلها إما قصر أفراد كقولك: زيد كاتب لا شاعر ردا
على

مدلول اللفظ، وكالمثالين المذكورين في الامتناع: قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد.
نعم قال: التقى السبكي كما حكاه عنه ولده في شرح التلخيص يخطر لي جواز: قام
الناس لا زيد إن أريد إخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء، لكن لم أر أحداً من
النحاة عدلاً من حروف الاستثناء فاعرف ذلك.

قوله: "وقال الزجاجي وأن لا يكون إلخ" علل بأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح
أن يقال: لا جاء عمرو إلا على الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير
العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيدًا قائمًا ولا قاعدًا ذكره البعض، ثم رأيت في المغني
أي: لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو. قوله: "كأن دثارًا إلخ" دثار بكسر الدال المهملة
وفتح المثلثة اسم راع واللبون النوق ذات اللبن، وحلقت ذهبت وتنوف بفتح الفوقية
وضم النون وفتح الفاء جبل عال. والقواعل بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة
وكني بذلك عن عدم عود هذه اللبون.

قوله: "الدعاء" نحو: رحم الله أبا بكر لا أبا جهل وقوله والتحضيض نحو: هلا تضرب
زيدًا لا عمرًا، قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضي فقال: لا تجيء لا بعد الاستفهام
والعرض والتمني والتحضيض ونحو: ذلك ولا بعد النهي ولا يعطف بها الاسمية ولا

الماضي، فلا يقال: قام زيد لأقعد؛ لأنها موضوعة لعطف المفردات، وإنما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعه الاسم، ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف. لا يقال: قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول: قام زيد وعمرو وبكر، بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر، وكانت هي العاطفة ولا تأكيد لكنه قال في الكلام على بل قبل لا تجيء بل بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض، والأولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الأمر والنهي كالتحضيض والعرض ا. هـ. والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبي حيان، ثم القلب إلى جواز مجيء لا بعد الاستفهام أميل نحو: أقام زيد لا عمرو. قوله: "إما قصر أفراد إلخ" لم يذكر قصر التعيين مع أنها تكون له نحو: زيد كاتب لا

875- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص94؛ وجمهرة اللغة ص949؛ والجنى الداني ص295؛ وخزانة الأدب 11/ 177، 178، 181، 184؛ والخصائص 3/ 191؛ وشرح التصريح 2/ 150؛ وشرح شواهد المغني 1/ 441، 2/ 616؛ ولسان العرب 8/ 342 "ملع"؛ ومغني اللبيب 1/ 242؛ والمقاصد النحوية 4/ 154؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 388؛ ومجالس ثعلب ص466؛ والممتع في التصريف 1/ 104.

(165/3)

وبل كلكن بعد مصحوبيها ... كلم أكن في مربع بل تئها
وانقل بها للثان حكم الأول ... في الخبر المثبت والأمر الجلي

من يعتقد أنه كانت وشاعر، وإما قصر قلب كقولك: زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل. الرابع أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو: أعطيتك لا لتظلم أي: لتعديل لا لتظلم "وبل كلكن" في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها "بعد مصحوبيها" أي: مصحوبي لكن وهما النفي والنهي "كلم أكن في مربع تئها" المربع منزل الربيع، والتهيء الأرض التي لا يهتدى بها، ونحو: لا تضرب زيدا بل عمرا "وانقل بها للثان حكم الأول" فيصير كالمسكوت عنه "في الخبر المثبت والأمر الجلي" كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو. وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي فتكون ناقله

شاعر للمتردد في أي: الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين.
قوله: "كقولك زيد كاتب لا شاعر" في تمثيله لقصر الأفراد بما ذكر ولقصر القلب
بقولك: زيد عالم لا جاهل إشارة إلى ما قالوه من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين في
قصر الأفراد دون قصر القلب. قوله: "قد يحذف المعطوف عليه بلا إلخ" قال شيخنا:
كان الأولى تأخيرهِ إلى قول الناظم:

وحذف متبوع بدا هنا استبح

قوله: "وبل كلكن" اعترض بأنه إحالة على مجهول؛ لأنه لم يذكر أولاً معنى لكن وأجيب
بأن وجه الشبه الذي ذكره الشارح مشهور في لكن فالإحالة على مشهور بين النحاة.
قوله: "في تقرير إلخ" أي: تثبيته في ذهن السامع والحاصل أنها مع النفي والنهي تفيد
أمرين: تأكيد وهو تقرير ما قبلها وتأسيس وهو إثبات نقيضه لما بعدها، ومع الخبر
المثبت والأمر أمرين تأسيسين إزالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله
لما بعدها. قال الشمني: قال الرضي: وظاهر كلام الأندلسي وهو الظاهر أنها بعد النفي
والنهي أيضاً تصير الحكم الأول كالمسكوت عنه ا. هـ. وفي كون هذا هو الظاهر نظر،
وقد عد في المعنى من الأمور التي اشتهرت بين العرب والصواب خلافها قولهم بل
حرف إضراب، قال وصوابه حرف استدراك وإضراب فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن
سواء ا. هـ. قوله: "للثان" حذف ياءه للضرورة. قوله: "فيصير" بالنصب بأن مضمرة في
جواب الأمر وقوله: كالمسكوت عنه أي: أصالة وإن صار مسكوتاً عنه لعارض
الإضراب فصح الإتيان بالكاف. ومعنى كون زيد في قولك: قام زيد بل عمرو
كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه.

قوله: "والأمر الجلي" أي: الظاهر واحترز به عن العرض والتحضيض كما في الغزي ومر
خلافه عن الرضي. قوله: "ذلك" أي: النفل. قوله: "وعلى ذلك" أي: الجواز المذكور.
وقوله بل قاعداً أي: بالنصب على معنى بل ما هو قاعداً. وأورد على المبرد وعبد
الوارث أنه يلزمهما أن ما لا تعمل في قائماً شيئاً؛ لأن شرط عملها بقاء النفي في
المعمول وقد انتقل عنه. وأجيب بأن انتقاضه بعد مضي العمل لا يضر قياساً على
النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد

.....

لمعناها إلى ما بعدها، وعلى ذلك فيصح ما زيد قائماً بل قاعداً وبل قاعد، ويختلف المعنى. قال الناظم: وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب: ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته. ولا بد لكونها عاطفة من أفراد معطوفها كما رأيت، فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح. وتفيد حينئذ إضراباً عما قبلها إما على جهة الإبطال نحو: {وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ} [الأنبياء: 26] ، أي: بل هم عباد ونحو: {أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ} [المؤمنون: 70] ، وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا} [الأعلى: 14] ، {وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا} [المؤمنون: 62] ، وادعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه، والصواب ما تقدم.

تبيينان: الأول لا يعطف ببل بعد الاستفهام؛ فلا يقال أضربت زيدا بل عمراً ولا نحوه. الثاني: تزداد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب كقوله:

النفي المنتقض بعدهما نحو:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم ... إلا يزيدهم حبا إلي هم
 قوله: "وبل قاعد" أي: على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أي: بل هو قاعد. قوله: "ويختلف المعنى" لأن النصب يقتضي انتفاء القعود والرفع يقتضي ثبوته. قوله: "ومنع الكوفيون إلخ" تورك على النظم بأنه يوهم كثرة العطف ببل في الخبر المثبت والأمر الجلي؛ لأنه ذكره مع العطف بها بعد النفي والنهي من غير تفصيل فتأمل. قوله: "وشبهه" هو النهي. قوله: "وتفيد حينئذ" أي: حين إذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها في حال عطفها المفرد ليست للإضراب.

قال شيخنا: وفي شرح الفارسي خلافة ا. هـ. وفي المغني أنها للإضراب في الأمر والإيجاب. قوله: "نحو: وقالوا {اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ} إلخ" أي: قبل في نحو ذلك للإضراب الإبطالي بناء على المضرب عنه المقول بالميم، أما إذا كان المضرب عنه القول فالإضراب انتقالي إذ الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال. قوله: "والصواب ما تقدم" أجيب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون في القرآن بيقين إلا على وجه الانتقال، والآيتان الأوليان ليست بل فيهما للإضراب الإبطالي بيقين

لا احتمال أنها للإضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر. قوله: "الأول إلخ" هذا التنبيه يستفاد من النظم. قوله: "لا يعطف ببل" مثلها لكن ولا على ما مر.
قوله: "ولا نحوه" بالرفع أي: نحو: هذا التركيب نحو: هل ضربت زيدًا بل عمرًا. قوله: "تزداد قبلها لا" المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولا لنفي ما بعدها كما قاله الشمني فلا ينافي أنها نافية للإيجاب قبلها. قوله: "لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب" اعلم أن لا بعد

(167/3)

وإن على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل

876- وَجْهَكَ الْبَدْرُ لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ ... يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَقُولُ
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله:

877- وَمَا هَجَرْتُكَ لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا ... هَجَرْتُ وَبُعْدُ تَرَاخَى لَا إِلَى أَجَلٍ
"وإن على ضمير رفع متصل" مستتر كان أو بارزاً "عطفت فافصل بالضمير المنفصل" نحو: {لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ} [الأنبياء: 54] ، "أو فاصل ما" إما بين العاطف والمعطوف عليه، وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به في نحو: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ} [الرعد: 23] ولا في نحو: {مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} [الأنعام: 148] ، وقد

الإيجاب لنفي الإيجاب الذي قبلها وصيرورته نصا في النفي بعد صيرورته بحرف الإضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره، وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الإضراب، إذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسي أفاده الدماميني، وقوله: عن جعل متعلق بالإضراب، وقوله: بعد الإيجاب متعلق بتزاد ومثله قوله: الآتي بعد النفي. ومقتضى جعله بل في قوله: بل الشمس للإضراب، الذي قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها في قوله: بل الشمس داخلة على جملة، أي: بل هو الشمس وليس بلازم كما يفيد ما مر عن شرح الفارضي والمغني، ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقاً وتفيد حينئذٍ إضراباً، على معنى أنها إذا تلاها جملة لا تكون إلا للإضراب بخلاف ما إذا تلاها مفرد فإنها للإضراب في الأمر والإيجاب دون النفي والنهي فافهم.

قوله: "كسفة أو أفول" الكسفة التغير إلى سواد والأفول الغيبوبة. قوله: "ضمير" قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره. قوله: "فافصل بالضمير المنفصل" أي: لأن المتصل المرفوع كالجاء مما اتصل به، فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة، فإذا أكد بالمنفصل دل إفراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله فحصل له نوع استقلال، ولم يجعل العطف على هذا التوكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيداً للمتصل وهو باطل.

قوله: "أو فاصل ما" قال الشيخ خالد: ما اسم نكرة في موضع جر نعت لفواصل بمعنى أي: فاصل كان، وجوز المكودي أن تكون ما زائدة ا. هـ. وإنما اكتفى بأي فاصل؛ لأن فصل الكلام قد يعني عما هو واجب نحو: أتى القاضي بنت الواقف؛ فلأن يعني عما هو غير واجب أولى. قوله:

-
- 876- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر 6 / 135؛ وشرح التصريح 2 / 148؛ ومغني اللبيب 2 / 113؛ وجمع الهوامع 2 / 136.
- 877- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر 6 / 138؛ وشرح التصريح 2 / 148؛ وشرح شواهد المغني 1 / 348؛ ومغني اللبيب 1 / 113؛ وجمع الهوامع 2 / 136.

(168/3)

أو فاصل ما وبلا فصل يرد ... في التظم فاشيا وضعفه اعتقد
وعود حافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازماً قد لجعلا

اجتمع الفصلان في: { مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ } [الأنعام: 91] "وبلا فصل يرد في النظم فاشياً وضعفه اعتقد" من ذلك قوله:

878- وَرَجَا الْأُخَيْطَلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... ما لم يكن وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالاً وقوله:

879- قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كِنَعِاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا وهو على ضعفه جائز في السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم، برفع العدم عطفًا على الضمير المستتر في سواء؛ لأنه مؤول

بمشتق أي: مستو هو والعدم وليس بينهما فصل "وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلاً" في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو: {فَقَالَ لَهَا

"وضعه اعتقد" أي: على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياساً على البديل نحو: أعجبتني جمالك. والفرق على الأول أن الثاني في العطف غير الأول غالباً، فلا بد من تقوية الأول بخلاف البديل. وكالبديل التأكيد إلا النفس والعين كما مر في محله. قوله: "ورجا الأخطل" تصغير الأخطل. ومن في قوله من سفاهة رأيه تعليلية، وما مفعول رجا واللام في قوله: لينا لا لام الجحود وألفه للتثنية. قوله: "وزهر" أي: ونسوة زهر كحمر جمع زهراء. وأصل تمادى تنهادى أي: تتبخر فحذفت إحدى التاءين والفلأ اسم جنس جمعي للفلاة وهي الصحراء. والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش تعسفن أي: أخذن على غير الطريق رملاً أي: في رمل وقيد بقوله تعسفن إلخ؛ لأنه أقوى في التبخر. قوله: "وعود خافض" شامل للحرفي والاسمي، لكن لا يعاد الاسمي إلا إذا لم يلبس فإن ألبس نحو: جاءني غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجوز نعم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود، والذي ارتضاه الدماميني أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضي؛ لئلا يلزم إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو: المال بيني وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور راجع حاشية شيخنا. قوله: "وعليه" أي: اللزوم جمهور البصريين؛ لأن الجار والضمير المجرور كالشيء

878- البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص57؛ والدرر 6/ 149؛ وشرح التصريح 2/ 151؛ والمقاصد النحوية 4/ 160؛ وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 476؛ وأوضح المسالك 3/ 390؛ والمقرب 1/ 234؛ وجمع الهوامع 2/ 138.

879- البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص498؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 101؛ وشرح عمدة الحفاظ ص658؛ وشرح المفصل 3/ 76؛ واللمع ص184؛ والمقاصد النحوية 4/ 161؛ وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 79؛ والخصائص 2/ 386؛ وشرح ابن عقيل ص501؛ والكتاب 2/ 379.

(169/3)

وَلَيْسَ عِنْدِي لَزِمًا إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّشْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا

وَلِلْأَرْضِ { [فصلت: 11] ، {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ { [المؤمنون: 12] ، {قَالُوا نَعْبُدُ
إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ { [البقرة: 133] ، قال الناظم: "وليس" عود الخافض "عندي لازماً"
وفاً لـ يونس والأخفش والكوفيين "إذ قد أتى في النظم والنشر الصحيح مثبتاً" فمن
النظم قوله:

880- فاذهبُ فما بك والأيام من عَجَبٍ

وقوله:

881- وما بينها والكعبِ غَوَظٌ نَفَانِفُ

الواحد فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة، وقيل غير ذلك كما
بينه شيخنا. قوله: "وليس عندي لازماً" اختاره أبو حيان وقال: ينبغي أن يقيد جواز
العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصاً بـ "الضمير
احتراراً من الضمير المجرور بلولاً على مذهب سيبويه، فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه
بالجر أي: لا بإعادة الجار ولا بدونها أي: ولا عطف الضمير عليه إلا بإعادة الجار، فلو
رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعاً ففي جوازه نظر ا. هـ. دمايني. قوله:
" فاذهب إلخ" جواب شرط محذوف أي: إذا كنت فعلت المهجو والشتيم المذكورين في
صدر البيت أعني قوله:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فإن ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الأيام. قوله: "وما بينها إلخ"
صدره:

نعلق في مثل السواري سيوفنا

روي نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنياً للفاعل، وسيوفنا بالنصب على المفعولية، وروي
تعلق بـ "تاء التانيث مبنياً للمجهول وسيوفنا بالرفع على النيابة عن الفاعل، والسواري
جمع سارية وهي الأسطوانة والواو في وما حالية وما مبتدأ خبره، غوط جمع غائط وهو
المكان المظلم الواسع وكفي بذلك عن طول القامة، ونفانف صفته جمع نفنف وهو
الهواء بين الشيئين ويقال للهواء

880- صدره:

فاليوم قرئت تهجونا وتشتمنا

والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف ص464؛ وخزانة الأدب 5/ 123،
 126، 128، 129، 131؛ والدرر 2/ 81، 6/ 151؛ وشرح أبيات سيبويه 2/
 207؛ وشرح ابن عقيل ص503؛ وشرح عمدة الحفاظ ص662؛ وشرح المفصل 3/
 78، 79؛ والكتاب 2/ 392؛ واللمع في العربية ص185؛ والمقاصد النحوية 4/
 163؛ والمقرب 1/ 234؛ وجمع الهوامع 2/ 139.
 881- صدره:

نُعلّق في مثل السّوّاري سُيوفنا
 والبيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص53 "وفيه نتائف بدل نفائف؛
 والحيوان 6/ 494؛ والمقاصد النحوية 4/ 164؛ وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 465؛
 وشرح عمدة الحفاظ ص663؛ وشرح المفصل 3/ 79؛ ولسان العرب 7/ 365
 "غوط".

(170/3)

والفاء قد تُحذف مع ما عَطَفَتْ ... والواو لا لَبَسَ وهي انْفَرَدَتْ

وهو كثير في الشعر. ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما: {تَسَاءَلُونَ بِهِ
 وَالْأَرْحَامَ} [النساء: 1] ، وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه قيل ومنه: {وَصَدَّ عَنْ
 سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} [البقرة: 217] ، إذ ليس العطف على السبيل؛
 لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته.
 تنبيهان: الأول في المسئلة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو: مررت بك
 أنت وزيد، وهو مذهب الجرمي والزيادي. وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز مررت به
 نفسه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد. الثاني أفهم كلامه جواز العطف على الضمير
 المنفصل مطلقاً، وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو: أنا وزيد قائمان، وإياك والأسد،
 ونحو: {جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ} [المرسلات: 38] ، "والفاء قد تحذف مع ما عطفت

الشديد كذا في العيني، ومثل السواري صفة لمحذوف أي: في قامات مثل السواري طولاً،
 ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر. قوله: "وغيرهما" كحزمة من
 السبعة. قوله: "تساءلون به" قال شيخنا بتخفيف السين ا. هـ. وأما ما قيل إن الواو

للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب في قوله: واتقوا الله، ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضي وغيره وإن كان قسم خبر محذوف تقديره والأرحام أنه لمطلع على ما تفعلون، كما قيل كان زيادة في التكلف. قوله: "قيل ومنه إلخ" وقيل خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفاً على به وصوبه في المغني وكذا يقال في مثل هذه الآية. وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ إلا في مواضع تقدمت في حروف الجر ليس هذا منها، اللهم إلا أن يقال محل المنع إذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثال الجار.

قوله: "لأنه" أي: السبيل صلة المصدر أي: فكذا ما عطف على السبيل. قوله: "حتى تكمل معمولاته" لنلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي. قوله: "إذا أكد الضمير جاز" أي: قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد، والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به، وفرق الأول بأوجه: منها أن الضمير المجرور أشد اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل، ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر توكيده جواز العطف. قوله: "جواز العطف على الضمير المنفصل إلخ" أي: لأن كلا من المذكورين ليس كاجزاء فأجري مجرى الظاهر وقوله مطلقاً أي: مرفوعاً كان أو منصوباً. قوله: "والفاء قد تحذف إلخ" هذه الأبيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف، وأن تكون إلى جانب قوله واخصص بقاء البيت ا. هـ. نكت. قوله: "إذ لا لبس" أي: وقت عدم اللبس فإذ ظرفية لا تعليلية كما يشير إليه قول الشارح هو قيد فيهما.

(171/3)

.....

والواو إذ لا لبس" هو قيد فيهما، أي: تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله في الفاء: {اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ} ، أي: فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا. ومثاله في الواو قوله: 882- فما كان بين الخير لو جاء سالماً ... أبو حُجْرٍ إلا ليالٍ قلائلُ

أي: بين الخير وبين، وقولهم: راكب الناقة راكب الناقة طليحان أي: والناقة، ومنه: {سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ} [النحل: 81] أي: والبرد.

تنبيهان: الأول أم تشاركهما في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله:

883- فما أدري أرشد طلائها

أي: أم غي. وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها. الثاني قد يحذف العاطف وحده، ومنه

قوله: "أن اضرب إلخ" الصواب حذف أن أو إبدال، فانفجرت بفانبحست؛ لأن الآية التي فيها فانفجرت هكذا فقلنا: اضرب إلخ، والآية التي فيها أن هكذا: {وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ} [الأعراف: 160] ، وقوله بعد في غالب النسخ معطوف على فقلنا: يدل على أنه أراد آية فقلنا: اضرب إلخ، فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلناك اضرب إلخ، وقد وجد ذلك في بعض النسخ. قوله: "أي: فضرب فانفجرت" قال البهاء السبكي: طوى ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال، حتى إن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر، ثم قيل فضرب كله محذوف. وقال ابن عصفور: حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه. دمايني. قوله: "معطوف على فقلنا" فيه مسامحة ظاهرة. قوله: "بين الخبر" خبر كان مقدم وقوله: أبو حجر بضم الحاء والجيم. قوله: "طليحان" أي: ضعيفان فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف. ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد وحينئذ لا شاهد فيه، لكن قال في المعني: هذا لا يتأتى في نحو: غلام زيد ضربتهما.

قوله: "أي: أم غي" إنما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائماً لا تكون إلا معادلة بين

882- البيت من الطويل، وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ص120؛ وشرح التصريح 2/ 153؛ وشرح عمدة الحفاظ ص648؛ والمقاصد النحوية 4/ 167؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 396.

883- تمامه:

دعاني إليها القلب إني لأمره ... سميع فما أدري أرشد طلائها

والبيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخلص الشواهد ص140؛ وخزانة الأدب 11/ 251؛ والدرر 6/ 102؛ وشرح أشعار الهذليين 1/ 43؛ وشرح عمدة

الحافظ ص 655؛ وشرح شواهد المغني ص 26، 142؛ ومغني اللبيب ص 13؛ وبلا
نسبة في جمع الهوامع 2 / 132.

(172/3)

بِعَظْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ ... مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِيَوْمِهِمِ اتَّقِي

قوله:

884- كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا ... يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت. وفي الحديث: "تصدق رجل دينار من درهمه من
صاع بره من صاع تمره" وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: أكلت خبزًا لحماً تمرًا،
أراد خبزًا ولحماً وتمرًا، ولا يكون ذلك إلا في الواو وأو "وهي" أي: الواو "انفردت" من
بين حروف العطف "بعطف عامل مزال" أي: محذوف "قد بقي معموله" مرفوعًا كان
نحو: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} [البقرة: 35، الأعراف: 19] ، أي: وليسكن
زوجك، أو منصوبًا نحو: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} [الحشر: 9] أي: وألقوا

شيئين إما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كالبيت فإن طلابها حاصل فلا يسأل عن
حصوله وإنما يسأل هل هو رشد أو غي. وقد أسلفنا في مبحث أم تنظير ابن هشام في
ذلك فتنبه. بقي أن الزمخشري أجاز حذف ما عطف عليه أم فقال في أم كنتم شهداء:
يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادها أي: أتدعون على الأنبياء
اليهودية أم كنتم شهداء، وجوز ذلك الواحدي أيضًا، وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى
يعقوب من إيحاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء نقله في المغني وأقره. قوله: "قد يحذف
العاطف وحده" أي: على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن جني والسهيلي. وإنما
جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقًا؛ لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار. قوله:
"ومنه قوله إلخ" خرج المانع الأمثلة على بدل الإضراب كما في الدماميني ويحتمل بعضها
الاستئناف كالبيت.

قوله: "إلا في الواو وأو" كذا في نسخ وفي نسخ أخرى إسقاط قوله وأو والأولى هي
الموافقة لقوله في التسهيل ويشاركها أي: الواو في ذلك أو، ومثله الدماميني بقول عمر
رضي الله تعالى عنه: صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار وقباء. وقال في

المعني: حكى أبو الحسن: أعطه درهمًا درهمين ثلاثة، وخرج على إضمار أو ويحتمل
البديل المذكور ا. ه. قال الدماميني: وظاهره أن الفاء لا تشاركهما في ذلك وقد قيل في
علمته النحو بابا بابا إن تقديره بابا فبابا، ويشهد لذلك قولهم: ادخلوا الأول فالأول.
قوله: "بعطف عامل إلخ" أو رد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملاً حذف وبقي
معموله نحو: اشتريته بدرهم فصاعداً؛ لأن تقديره فذهب الثمن صاعداً. قوله: "أي:
وليسكن زوجك" فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل
عليه كذا في التصريح، قال سم ويمكن أن يقال: إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر
لا نفسه أي: ويسكن والجملة حينئذٍ خبرية لفظاً إنشائية معنى. قوله: "تبوأ الدار" أي

884- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 134؛ والخصائص
1/ 290، 2/ 280؛ والدرر 6/ 155؛ وديوان المعاني 2/ 225؛ ورصف المباني
ص414؛ وشرح عمدة الحفاظ ص641؛ وجمع الهوامع 2/ 140.

(173/3)

وَحَذَفَ مَتَّبِعُ بَدَا هُنَا اسْتَبَحَ ... وَعَظْفُكَ الْفَعْلُ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

الإيمان، أو مجروراً نحو: ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء قمر، أي: ولا كل سوداء. وإنما
لم يجعل العطف فيهن على الموجود "دفعاً لوهم اتقي" أي: حذر وهو أنه يلزم في الأول
رفع فعل الأمر للاسم الظاهر، وفي الثاني كون الإيمان متبوعاً وإنما يتبأ المنزل، وفي الثالث
العطف على معمولي عاملين. ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه لعدم
الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم "وحذف متبوع" أي:
معطوف عليه "بدا" أي: ظهر "هنا" أي: في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء؛
لأن الكلام فيهما "استبح" كقول بعضهم: وبك وأهلاً وسهلاً جواباً لمن قال له: مرحباً
بك، والتقدير ومرحباً بك وأهلاً ونحو: {أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا} [الزخرف: 5]
، أي: أهملكم فنضرب، ونحو: {أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ} [سبا: 9] ، أي: أعموا
فلم يروا. وأما حذفه مع أو في قوله:

نزلوها وأما تبوأ له فبمعنى هياً له. قوله: "أي: وألفوا الإيمان" أي: فالعطف من عطف

الجميل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أي: آثروا الدار والإيمان والوجهان في:

وزججن الحواجب والعيونا

قوله: "وهو أنه يلزم إلخ" كذا في التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعاً لوهم اتقى، بل كان المناسب إذا كان المراد هذا أن يقال دفعاً لأمر اتقى، إلا أن يقال المراد بالوهم الخطأ. قوله: "يلزم في الأول إلخ" قد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً ١. هـ. مغني فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه. قوله: "متبوعاً" أي: منزولاً. قوله: "على معمولي عاملين" مختلفين العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة. قوله: "في تقييد الأنصار" كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة في الأنصار. وفي نسخ المهاجرين وهي غير موافقة إلا أن تقرأ بفتح الجيم أي: المهاجر إليهم.

قوله: "وحذف متبوع بدا هنا استبح" لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل في أم حسبتم أن تدخلوا الجنة إن أم متصلة بالتقدير: أعلمتم أن الجنة حفت بالمكارة أم حسبتم. ومر عن الزمخشري والواحدي تجويز ذلك في أم كنتم شهداء، وأسلف الشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو: أعطيتك لا لتظلم أي: لتعدل لا لتظلم. قوله: "وبك وأهلاً" الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول كالواو في وعليكم السلام جواباً لمن قال: السلام عليكم، والثانية لعطف أهلاً على مرحباً المقدر عطف مفرد على مفرد وهي محل الاستشهاد كذا في التصريح، وقوله: والثانية إلخ مبني على أن العامل في الجميع واحد أي: صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجملة وقدر لكل واحد ما يناسبه، وسيبويه يجعل مرحباً وأهلاً منصوبين على

(174/3)

885- فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا

أي: فهل لك من أخ أو من والد فنادر.

تبيينها: الأول قال في التسهيل: ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء

قليلاً. الثاني: قال فيه أيضًا وقد يتقدم المعطوف بالواو وللضرورة. وقال في الكافية: ومتبع بالواو قد يقدم موسطاً أي: يلتزم ما يلزم. وظاهره جوازه في الاختيار على قلة. قال في شرحها قد يقع أي: المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرج التقديم إلى التصدير أو إلى

المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبرلاوي. قوله: "قال في التسهيل إلخ" تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة.

قوله: "وقد يتقدم المعطوف بالواو" خالف هشام في التخصيص بالواو وأجراه في الفاء وثم وأو ولا قاله السيوطي.

فائدة: فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسمًا نحو: قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدًا لكن في الدار عمرًا، أم فعلًا نحو: قام زيد ثم في الدار قعد أو بل والله قعد ا. هـ. همع. وألحق أبو حيان الحال بالظرف؛ لأنها مفعول فيه في المعنى وبني عليه إعرابه أشد من قوله تعالى: {فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا} [البقرة: 200]، حالًا من ذكر المعطوف على كذاكم قال: لأن المعنى اذكروا الله ذكرًا كذاكم آباءكم أو ذكرًا أشد فأشد في الأصل صفة ذكرًا، فلما قدم عليه أعرب حالًا منه، وجوز وجهًا آخر وهو أن يكون ذكرًا مصدرًا لاذكروا، ويكون كذاكم آباءكم في موضع نصب على الحال من ذكرًا وأشد معطوف على كذاكم فتكون حالًا معطوفة على حال، وعدل كما قاله إلى هذين الوجهين عن كون ذكرًا تمييزًا لاقتضائه أن الذكر ذاك، ومنهم من التزمه على الإسناد المجازي من وصف الشيء بوصف صاحبه نحو: جده أجد. وفي الكشف أن أو أشد ذكرًا في موضع جر عطف على ضمير المخاطبين في كذاكم مثل ذكر قریش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرًا، أو في موضع نصب عطف على آباءكم أي: أو أشد ذكرًا من آباءكم على أن ذكرًا من فعل المعلوم أو المجهول قال التفتازاني: وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنياً للفاعل، وقد يؤخذ مبنياً للمفعول، والمعنى على الأول أو قوم أشد ذاكرية، وعلى الثاني أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد ذكرًا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير: أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرًا.

قوله: "للضرورة" تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارًا

يُوسَمُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيُفْضِلُ

والبيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في الدرر 6 / 156؛ وشرح أشعار
الهذليين 2 / 537؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 670؛ والمقاصد النحوية 4 / 182؛
وللهذلي في همع الهوامع 2 / 140.

(175/3)

.....

مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت: موسطاً أن يلتزم ما يلزم، فلا يجوز
وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه، ولا ما أحسن وعمراً زيداً، ولا ما
وعمراً أحسن زيداً لعدم تصرف العامل. ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة:
886- كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحَهَا ... وَرَمَى السَّفَى أَنْفَاسَهَا بِسَهَامِ
جَنُوبٍ دَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ ... بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّفِيرِ خِيَامُ
أراد لاحها جنوب ورمى السفى. ومنه قول الآخر:
887- وَأَنْتَ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ ... وَلَا الْعَنْزِيُّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِئًا

بقلة. قوله: "إن لم يخرج التقديم إلخ" أي: ولم يكن المعطوف مخفوضاً فلا يجوز: مررت
وزيد بعمرو، ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافاً
لثعلب كذا في السيوطي والدمامي. قوله: "أو تقدم عليه" عطف على مباشرة أي: أو
يخرجه التقديم إلى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الأخير وفي نسخ أو التقديم عليه
وهي ظاهرة. قوله: "وفوات توسطه" عطف لازم. قوله: "كأنا على أولاد" أي: حمر
أولاد أحقب أي: أولاد فحل من الحمير أحقب أي: في موضع الحقيبة منه وهو مؤخره
بياض لاحها بالحاء المهملة أي: غيرها. والسفي بفتح السين المهملة والفاء قال في
القاموس: هو التراب، والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفاة ا. هـ. والمعنى الأول
والثالث يناسبان هنا. وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفاً لما في
القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام؛ لأن معناه بشوك كالسهم كما قاله هو وسيأتي،
أنفاسها أي: الأولاد على حذف مضاف أي: محل أنفاسها، بسهام متعلق برمي أي:
بشوك كالسهم، جنوب فاعل لاحها والجنوب ربح معلومة. دوت بالبدال المهملة قال

في القاموس: دوي الماء أي: علاه ما تسفيه الريح ا. هـ. فقول البعض أي: جفت فيه نظر. وأما ذوي بالمعجمة ففي القاموس ذوي البقل كرمي ورضي ذوياً كصلى ذبل وأذواه الحر ا. هـ. عنها أي: عن الجنوب أي: من أجلها، التناهي فاعل ذوت وهي جمع تنهية وهي الموضع الذي ينتهي الماء إليه ويجبس فيه، وأنزلت بها أرجع البعض الضمير لأولاد أحقب وعليه فأنزلت عطف على لاحها ولعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام، ويحتمل رجوعه إلى الجنوب فتكون الباء في بها سببية. قال البعض: والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر ا. هـ. وفي القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة، وذكر للسفير معاني أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضاً. وفي البيت من عيوب القافية الإقواء. قوله: "ومنه قول الآخر" قال بعضهم: هو من كلام ذي الرمة فكان الموافق الإتيان بالضمير

886- البيتان من الطويل، وهما لذي الرمة في ديوانه ص1071، وشرح أبيات سيبويه 1/ 483؛ والكتاب 2/ 99، 100؛ ولسان العرب 12/ 210 "سهم"؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص862.

887- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 347.

(176/3)

واعطف على اسم شبه فعل فعلا ... وعكسا استعمل تجده سهلا

أراد لا أظن قضاءه جائياً هو ولا العنزي "وعطفك الفعل على الفعل يصح" بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو: {لِنُخَيِّ بِه بِلْدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ} [الفرقان: 49] {وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ} [محمد: 36] أم اختلفا نحو: قوله تعالى: {يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ} [هود: 98] ، {تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي} [الفرقان: 10] الآية "واعطف على اسم شبه فعل فعلا" نحو: {صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ} [الملك: 19] ، {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا، فَأَثَرْنَ}

العائد على ذي الرمة بدل التعبير بالآخر. قوله: "وأنت" بكسر التاء؛ لأن الخطاب لمحبوته، والعنزي بفتح العين المهملة والنون بعدها زاي نسبة إلى عنزة قبيلة، وهو أحد

رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلاً فضرب بهما المثل. قوله: "وعطفك الفعل إلخ" قال ابن هشام: قال بعض الطلبة: لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال؛ لأن نحو: قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد؛ لأن في أحد الفعلين ضميراً. قلت له: فإذا قلت: يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبني أن يقوم زيد ويخرج عمرو فيا لها خجلة وقع فيها ا. هـ. سيوطي. ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه ا. هـ سم. قوله: "بشرط اتحاد زمانيهما" أي: مضيّاً أو حالّاً أو استقبالاً.

قوله: "سواء اتحد نوعهما" أي: المتعاطفين بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين. قوله: "نحو: يقدم قومه إلخ" فأوردتهم معطوف على يقدم؛ لأنه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء. قال شيخ الإسلام زكريا: ويحتمل أن يكون أوردتهم معطوفاً على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف في اللفظ، ويرد عليه وإن أقره شيخنا والبعض أن زمي المتعاطفين حينئذٍ مختلفان لمضي زمن الاتباع واستقبال زمن الإيراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل، إلا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذٍ للقاء فتدبر. ثم يحتمل أن يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا في كثير من الأمثلة لكن لا يضر الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد. قوله: "تبارك الذي إلخ" الشاهد في ويجعل على قراءة الجزم عطفاً على جعل الذي هو في محل جزم.

قوله: "فالمغيرات صبحاً" ظاهره أن أثرن معطوف على مغيرات وبه صرح في التصريح مع أنهم قالوا: إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتباً، فإن كان مرتباً فالعطف على ما يليه، كما نقل عن الكمال ابن الهمام وإذا عطف بمرتب أشياء، ثم عطف بغير مرتب شيء فهو على ما يليه، كما يؤخذ من كلام المغني في أول الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها، وينظر بكل تقدير محل أثرن من الإعراب، فإنه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الأفعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده، إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط إلا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الأفعال إذا كان ذلك على

[العاديات: 3] . لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل، إذ المعطوف في المثال الأول في

تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس "وعكسًا استعمل تجده سهلاً" كقوله:

888- أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَيَّ أَوْ دَارِجٍ

889- يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرِ

سبيل الاستقلال أما على سبيل التبع كما هنا فيدخل، فإن قلت: صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم لم تكن جملة فأتزن في محل جر؟ قلت: الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها ا. هـ. دنوشري. وأجاب الإسقاطي بأن الذي يظهر أن أثن لا محل له من الإعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل، وما فيها من إعراب ليس بطريق الأصالة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق العارية من أل الموصولة؛ لكونها على صورة الحرف نقلوا إعرابها إلى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرًا لأصلها.

قوله: "إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه" أي: لأن صفات حال والأصل في الحال الأفراد فيقبضن مؤول بقابضات، وهذا على سبيل الأولوية إذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه، وكذا يقال في نظائره وفي الكلام حذف مضاف أي: في تأويل مثل المعطوف عليه، وكذا يقال فيما بعده. قوله: "وفي الثاني بالعكس" أي: لأن المعطوف عليه صلة وحققها أن تكون جملة فالمغيرات مؤول باللاتي أغرن. قوله: "أم صبي إلخ" صدره:

يا رب بيضاء من العواهج

جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق، والمراد هنا المرأة التامة الخلق. ويجوز في أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خبر محذوف، والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الأول؛ لأنه وصف والأصل فيه الأفراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتي ما فيه، والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة.

قوله: "يقصد إلخ" صدره:

بات يعيشها بعضب باتر

ضمير يعيشها للمرأة؛ لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر أي: السيف

القاطع.

888- صدره:

يا رب بيضاء من العواهج

والرجز لجندب بن عمرو في خزنة الأدب 4 / 238؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 394؛ وسر صناعة الإعراب 2 / 641؛ وشرح التصريح 2 / 152؛ ولسان العرب 2 / 331 "كهج"؛ والمقاصد النحوية 4 / 173.

889- صدره:

بات يُعَشِّيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ

والرجز بلا نسبة في خزنة الأدب 5 / 140، 143، وشرح ابن عقيل ص 506؛ ولسان العرب 11 / 600، "كهل"، 15 / 62 "عشا"؛ والمقاصد النحوية 4 / 174.

(178/3)

وجعل منه الناظم {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْحَيِّ} [يونس: 31] ،
وقدر الزمخشري عطف مخرج على فائق، وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المعطوف في
البيتين في تأويل المعطوف عليه، والذي يظهر عكسه؛ لأنه المعطوف عليه وقع نعتاً
والأصل فيه أن يكون اسماً.

خاتمة: في مسائل متفرقة: الأولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو
بمعناه لمباشرة العامل، فالأول نحو: قام زيد وعمرو، والثاني نحو: قام زيد وأنا، فإنه لا
يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه
لمباشرة العامل، أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل، وذلك كالمعطوف على
الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو: أقوم
أنا وزيد، ونقوم نحن وزيد، وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أي: وليسكن
زوجك، وكذلك باقيها، وكذلك المضارع المفتوح بتاء التأنيث نحو: {لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ
بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ} [البقرة: 233] ، قال الناظم: قال الشيخ أبو حيان: وما
ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعرين من أن زوجك معطوف

على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنت. الثانية لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد. الثالثة: لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم

ويقصد من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لعصب في تأويل قاصد؛ لأنه وصف والأصل فيه الأفراد وجعله العيني حالاً ويرده جر المعطوف. والأسوق جمع ساق. قوله: "والذي يظهر عكسه إلخ" أقول هذا إنما يتم في البيت الثاني أما في الأول فلا؛ لأن ما علل به معارض بوجود قد في الأول بل وجودها فيه أقوى مما علل به؛ لأنها تبعد كون الفعل في تأويل الاسم، فالوجه أن المؤول في البيت الأول الثاني، وفي الثاني الأول فعليك بالإنصاف. قوله: "فإنه لا يصلح قام أنا" أي: هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال إنما قام أنا فأنا قد باشرت العامل.

قوله: "من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن" أي: ويغتر في الثواني ما لا يغتر في الأوائل، وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضاً على هذين القولين نحو: ادخلوا أولكم وآخركم، فيقدر عامل على الأول ويكون من إبدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج إليه على الثاني. قوله: "لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف" أي: بنفسه وهذا مستفاد من قوله في المسألة الأولى، أو ما هو بمعناه فإنه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض. قوله: "منعه البيانون" قال السيد: منع

(179/3)

زيد واختصم عمرو. الرابعة: في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانون والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو: {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا} [البقرة: 25] ، في سورة البقرة: {وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ} [الأحزاب: 47] ، في سورة الصف. قال أبو حيان: وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو والعاقلان على أن يكون العاقلان خبراً محذوف، ويؤيده قوله:

البيانين إنما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل، فإن ذلك جائز فيها وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى: {وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ} [آل عمران: 173] ، وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول إذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك: زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات، فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنشائية بخلاف ما لا محل لها ا. هـ. شمني.

قوله: "وأجازه الصفار إلخ" قال البهاء السبكي: أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين؛ لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة ا. هـ. شمني. وفيه عندي نظر وإن أقره شيخنا والبعض؛ لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافية استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم. قوله: "بنحو: وبشر إلخ" أي: لأنه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر. وأجيب بأن الكلام منظور فيه إلى المعنى فكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك. قوله: " {وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ} في سورة الصف " أي: لأنه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر. وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه؛ لأنك تقول قوموا واقعدوا يا زيد.

قوله: "على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف" أي: لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر، وعن الرضي منع جمع النعتين اتباعاً وقطعاً في مثل هذا كما في سم، ثم رأيت ما يؤيده في المعنى وعبارته. وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تثني إلا من أثبتته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة. وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفار إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه المقام ا. هـ.

والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذي هو تابع فصيح المسألة يجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف وهذا غلط ظاهر، فإن سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع الوصف المقطوع حيث قال: رفعت أو نصبت، وإنما مراد الصفار أن الوصف إذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزاً لفقد ما بني

سيبويه عليه المنع، فثبت حينئذٍ جواز عطف الخبر على الإنشاء، وجوابه قول المغني ولا حجة إلخ قاله الدماميني.

(180/3)

890- وإن شِغَائِي عِبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ ... وهل عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ وقوله:

891- تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ ... وَكُحْلٍ أَمَاقِيكَ الْحِسَانِ بِإِثْمِدِ الخامسة: في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال: أحدها الجواز مطلقاً وهو المفهوم من قول النحويين في نحو: قام زيد وعمرو أكرمته أن نصب عمرو أرجح؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما. والثاني المنع مطلقاً. والثالث: لأبي علي يجوز في الواو فقط. السادسة: في العطف على معمولي عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو: إن زيداً ذاهب وعمراً جالس، وعلى معمولات عامل واحد. نحو: أعلم زيداً عمرًا بكرًا جالسًا، وأبو بكر خالدًا سعيدًا منطلقًا، وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو: إن زيداً ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر. وأما معمولاً عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً؛ فقال الناظم هو ممتنع إجماعاً نحو: كان آكلًا

قوله: "عبرة" بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أي: مراقبة والرسم الأثر والدارس المنمحي، والمعول مصدر ميمي بمعنى التعويل أي: البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه، كذا في الشمي وبه يعرف ما في كلام البعض وبحث في الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه إنكاري فهو خبر معنى وحينئذٍ لا شاهد فيه. قوله: "تناعي غزالًا" التاء للخطاب أي: تكلمه بما يسره. والأماقي جمع موق وهو طرف العين مما يلي الأنف. واللاحظ بفتح اللام طرفها مما يلي الأذن والإثم بفتح الهمزة والميم حجر يكتحل به، وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي: فافعل كذا وكحل إلخ وحينئذٍ لا شاهد فيه. قوله: "مطلقاً" أي: بالواو وغيرها. قوله: "على معمول أكثر من

عاملين" إضافة معمول إلى أكثر جنسية بدليل المثال فإن فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل. قوله: "وأما معمولاً عاملين إلخ" الأصح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه من المنع مطلقاً لقيام العاطف مقام العامل، والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه. وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون إما من عطف الجمل كما في قولهم في الدار زيد

890- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص9؛ وخزانة الأدب 3/ 448؛ 5/ 277، 280، 11/ 292؛ والدرر 5/ 139؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 257، 260؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 449؛ وشرح شواهد المغني 2/ 772؛ والكتاب 2/ 142؛ ولسان العرب 11/ 485 "عول"، 709 "هلل"؛ والمنصف 3/ 40؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 9/ 274، 11/ 29؛ والدرر 6/ 154؛ وشرح شواهد المغني 2/ 872؛ ومغني اللبيب 2/ 350؛ وجمع الهوامع 2/ 77، 140. 791- البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص 134؛ وشرح شواهد المغني 2/ 872، 873؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب 2/ 483.

(181/3)

طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة، قيل منهم الأخفش وإن كان أحدهما جاراً فإن كان مؤخرًا نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدماً نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج. وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف جاز وإلا امتنع. والله أعلم.

والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة بنصب ثمرة وشحمة.

بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو: إن زيدًا ضارب عمرًا وبكرًا قاتل خالدًا ونحو: إن زيدًا ضارب أبوه عمرًا وأخاك غلامه بكرًا، والظاهر أنه كالعطف على معمولي عاملين فتأمل.

فائدة: قال الرضي: كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه بطابقهما مطلقًا نحو: زيد وعمرو جاآني ومات الناس حتى الأنبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه. وأما قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} [التوبة: 34] ، فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ} [التوبة: 62] ، أي: يرضوا أحدهما؛ لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر ونحو: زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول؛ لدلالة خبر الثاني أو العكس، ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه، ويجوز تقديم الخبر نحو: زيد قام وعمرو على الحذف من الثاني لدلالة خبر الأول وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفًا على المبتدأ، إذ لو كان كذلك لقبل قاما. وأما الفاء وثم فإن كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم: يجب حذف الخبر من أحدهما نحو: زيد فعمرو قام، وزيد ثم عمرو قام، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو: زيد قام فعمرو أو ثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة؛ لأن تفاوتهما بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير، وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو: زيد ثم عمرو قاما إذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء، وثم إذ يقال قام الرجلان مع ترتبهما، والإضمار كالإظهار في هذا وإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقًا نحو: جاءني زيد فعمرو فقامت لهما وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان، وأما لا وبلى وأو وأم وأما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فإن قصدت أحدهما وذلك واجب في الإخبار وجب إفراد الضمير نحو: زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام، وأزيد أم عمرو أتاك، وزيد أو هند جاءني إذ المعنى أحدهما جاءني ويغلب المذكر كما رأيت، وتقول في غير الإخبار جاءني إما زيد وإما عمرو فأكرمته وأزيدًا ضربت أم عمرًا فأوجعته، وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته، وإن قصدتهما معًا وجبت المطابقة نحو: زيد لا عمرو جاءني مع أي دعوتهما وزيد أو

البدل:

التابع المقصود بالحكم بلا ... واسطة هو المسمى بدلاً

البدل:

"التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى" في اصطلاح البصريين "بدلاً" وأما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير، فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى

عمرو جاءني وقد ذهبت إليهما قال تعالى: {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا} [النساء: 135] ، وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى أن يكن غنياً أو فقيراً فلا بأس، فإن الله أولى بالغني والفقير، لكن يجوز في أو التي للإباحة المطابقة وإن كان المراد أحدهما نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثهما؛ لأنها لجواز الجمع بين الأمرين تشبيه الواو ا. هـ. ملخصاً.

البدل:

قوله: "التابع إلخ" هذا معنى البدل اصطلاحاً وأما معناه لغة فالعوض. قال بعضهم: كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحد جامع مانع مع قوله في عطف البيان وصالحاً لبديلية يرى؟ أجيب بأن جواز الأمرين باعتبار قصدين فإن قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بياناً له، فهو عطف البيان وإن قصد به الثاني وجعل الأول كالتوطئة له فهو البدل. وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة في تعريف كل منهما. قوله: "المقصود" أي: وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لإخراج الشارح به ما عطف نسقاً بغير بل، ولكن بعد الإثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معاً. فإن قلت: يخرج عن ذلك بدل البداء؛ لأن متبوعه أيضاً مقصود كما يأتي، قلت: المراد المقصود قصداً مستمراً ومتبوع بدل البداء وإن قصد أولاً، لكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه فقصدته لم يستمر وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض. قوله: "بالحكم" أي: المنسوب إلى متبوعه نفيًا أو إثباتاً ا. هـ.

تصريح. قوله: "بلا واسطة" المراد بها حرف العطف وإلا فالبدل من الجور قد يكون بواسطة نحو: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ} [الأحزاب: 21] ، ا. هـ. زكريا ونحو: {تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا} [المائدة: 114] . قوله:

"بالترجمة" أي: عن المراد بالمبدل منه والتبيين له، قال البعض: وهو مبني على أن عطف البيان هو البدل ا. هـ. والظاهر أن هذا البناء غير لازم؛ لأن البدل لا يخلو عن بيان

وإيضاح، وإن لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل. وقوله بالتكرير أي: للمراد من المبدل منه، ولا يخفى أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر في البديل المبين فافهم. قوله: "يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان" فإنها ليست مقصودة بالحكم وإنما هي مكملات للمقصود بالحكم. قوله: "وعطف النسق إلخ" قال في التوضيح: وأما النسق فثلاثة أنواع: أحدها ما ليس مقصودًا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو

(183/3)

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِل ... عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بَبِل

المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات. وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده "مطابقًا أو بعضًا أو ما يشتمل عليه يلفى أو كمعطوف ببل" أي: يجيء البديل على أربعة أنواع: الأول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما يطابق معناه نحو: {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ} [الفاتحة: 6 و7] ، وسماه الناظم البديل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ} {إبراهيم: 1} ، في قراءة الجر، وإنما يطلق كل على ذي

فالثاني ليس بمقصود في الأمثلة الثلاثة، أما الأول فواضح؛ لأن الحكم السابق منفي عنه وأما الأخيران؛ فلأن الحكم السابق هو نفي الحجيء والمقصود به إنما هو الأول. النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم، وذلك كالمعطوف بالواو نحو: جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الأول. النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف ببل بعد الإثبات نحو: جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة ا. هـ.

قوله: "ولكن بعد الإثبات" صريح في أن لكن تعطف بعد الإثبات والذي تقدم أنها لا تعطف إلا بعد النفي أو النهي، نعم تقدم أنها تعطف بعد الإثبات على رأي: الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم. قوله: "مطابقًا" مفعول ثان ليلفي مقدم عليه والأول جعل نائب فاعله. قوله: "أو بعضًا" شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه،

فيجوز جدد زيد أنفه ولا يجوز: قطع زيد أنفه؛ لأنه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه ١. هـ. دماميني قال شيخنا: ومثله في ذلك بدل الاشتمال كما يأتي فعلى هذا لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه ١. هـ. أي: إجمالاً كما يأتي، وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فإن غاية أمره الإجمال وهو من مقاصد البلغاء وأي: فرق بين قطع زيد أنفه، وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل. قوله: "أو ما يشتمل" بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أي: أو بدلاً يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدلاً يشتمل هو أي: المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلاً يشتمل هو أي: العامل عليه، فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية في كلام الشارح، كذا قال البعض. وفيه أنه يلزم على الأخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر.

قوله: "أو كمعطوف ببل" أي: بعد الإثبات وهذا التشبيه إنما يتم في بدل الإضراب دون بدلي الغلط والنسيان؛ لأن بدل الإضراب هو المشارك للمعطوف ببل في قصد المتبوع أولاً قصداً صحيحاً، ثم الإضراب عنه إلى التابع بخلاف بدلي الغلط والنسيان كما ستعرفه إلا أن يقال التشبيه في مجرد كون الثاني مبيئاً للأول، بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملاً عليه. قوله: "مما يطابق معناه" أي: يطابق معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة، فلا يرد أنهما كثيراً ما يتغايران بحسب المفهوم نحو: جاء زيد أخوك، ثم التغاير الذي تقتضيه المطابقة ظاهر إن اختلفا مفهوماً وإلا

(184/3)

أجزاء وذلك ممتنع هنا. والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر نحو: أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه. ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} [المائدة: 71] أو مقدر نحو: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: 91] أي: منهم. والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه، وسرق زيد ثوبه أو فرسه، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور

جعل التغيرات باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما في كلام البعض. قوله: "في قراءة الجر" أما في قراءة الرفع، فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو الله ا. هـ. غزي. قوله: "وذلك" أي: المذكور من الأجزاء أو التجزي المفهوم من قوله: ذي أجزاء ممتنع هنا أي: في اسم الله تعالى؛ لأن مسماه لا يقبل التجزي. قوله: "قليلاً" أي: بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبداً. قوله: "ولا بد من اتصاله بضمير إلخ" بخلاف البديل المطابق فإنه لا يحتاج لرباط لكونه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرباط هذا، وقال المصنف في شرح كافيته: اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه، والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر ا. هـ. وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط في البدلين.

قوله: "ثم عموا إلخ" قال حفيد الموضح: إن جعلت كثيراً بدلاً من الضميرين المتصلين أعني الواوين لزم منه توارد عاملين على معمول واحد، وإن جعلته بدلاً من أحدهما وبديل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البديل ا. هـ. وأجاب المصريح بأن كثيراً بدل من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير؛ لأنه مقدم رتبة، والأصل والله أعلم. ثم عموا كثير منهم وصموا، ويلزم عليه الفصل بين البديل والمبدل منه بأجنبي وهو ممنوع فتأمل. قوله: "نحو: والله على الناس إلخ" أي: بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان أوجه أخرى في باب إعمال المصدر. قوله: "وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الاجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه" كذا في نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره. وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه، أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالأول: كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو: سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها سم ما نصه لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للباس الذي اشتمل عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم للمركوب المشتمل عليه المتبوع، ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبديل الاشتمال يقتضي حسن الاقتصار على المبدل منه؛ لأن ذلك شرط في صحته ا. هـ.

قوله: "يشتمل عامله على معناه إلخ" أي: يدل عليه دلالة إجمالية لكونه لا يناسب

وذا للإضرابِ اعزُّ إنْ قَصْدًا صَحِبَ ... ودونَ قَصْدٍ غَلَطَ به سَلَبٌ

ومثله قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} [البقرة: 217] ، ومثل
المقدر قوله تعالى: {قَتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ} [البروج: 4] ، أي: النار فيه، وقيل
الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير، والرابع البديل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها
بقوله: "وذا للإضراب اعز إن قصدًا صحب ودون قصد غلط به سلب" أي: تنشأ
أقسام هذا النوع الأخير من

إلى ذات المبدل منه ففي قولك: أعجبنى زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات
زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من
صفاته كعلمه أو حسنه. وفي قولك: سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد
نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه، فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في
الظاهر على ذلك البديل إجمالاً هذا هو المراد بالاشتغال كما حققه سعد الدين ويرد
عليه أنه لا يطرد؛ لأن بعض صور بدل الاشتغال قد لا يدل العامل فيه على البديل
الدلالة المذكورة كما في: {قَتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ} [البروج: 4] ، بناء على أن
النار بدل اشتغال من الأخدود كما سيذكره الشارح. وقال ابن غازي معنى اشتغال
العامل على البديل أن معنى العامل متعلق بالبديل وإن تعلق في اللفظ بغيره، وأورد عليه
أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتغال. وقد يقال وجه التسمية لا
يوجبها. بقي ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتغال بما سبقه إجمالية كما مر ولا
يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدماميني عن المبرد وأقره، وعبارته: لا نقول
من بدل الاشتغال قتل الأمير سيفه وبنى الوزير وكلاؤه؛ لأن شرط بدل الاشتغال أن
لا يستفاد مما قبله معيناً بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة إلى بيان الإجمال الذي
فيه، وههنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفاً من قولك: قتل الأمير أن القاتل سيفه وكذا
في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلاً ا. هـ.

فعلى هذا يشكل هذا التابع من أي: التوابع فتأمل. وعلم مما مر ما نقله الدماميني عن
المبرد من أن نحو: ضربت زيداً عبده ليس بدل اشتغال بل بدل غلط؛ لأن ما قبل
البديل لا يدل عليه؛ لأن ضربت زيداً مفيد بغير احتياج إلى شيء آخر لمناسبة العامل

المبدل منه. قوله: "قتل أصحاب الأخدود" هو شق في الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقاً عظيماً في الأرض وملأه ناراً، وقالوا: من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك أ. هـ. تصريح. ومنه يؤخذ أن أل في الأخدود للجنس؛ لأن الأخاديد ثلاثة لا واحد. قوله: "وقيل الأصل ناره إلخ" وقيل أراد بالأخدود النار مجازاً لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أي: أخدود النار والبديل على هذين بدل كل وقيل: النار بدل إضراب أفاده زكريا.

قوله: "وذا للإضراب إلخ" أي: أنسب هذا البديل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب، كأن تقول بدل إضراب إن سحب البديل قصد المتبوع أي: قصدًا صحيحًا كما قاله سم. قوله: "ودون قصد" منصوب على الظرفية لمحذوف أي: وإن وقع دون قصد أي: دون قصد صحيح بأن لا يقصد أصلاً بل يسبق إليه اللسان أو يقصد، ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي: فهو بدل غلط والهاء عائدة على البديل وسلب في موضع الصفة

(186/3)

كَزْرُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَا ... وَاَعْرِفُهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مَدَى

كون المبدل منه قصد أولاً؛ لأن البديل لا بد أن يكون مقصوداً كما عرفت في حد البديل، فالمبدل منه إن لم يكن مقصوداً ألبتة، وإنما سبق اللسان إليه، فهو بدل الغلط أي: بدل سببه الغلط؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصوداً فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبذل نسيان أي: بدل شيء ذكر نسياناً، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبديل صحيحاً فبذل الإضراب ويسمى أيضاً بدل البداء. ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله: "كزره خالداً وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى" فخالداً بدل كل من كل، واليداء بدل بعض، وحقه بدل اشتغال، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير، فإن النبل اسم جمع للسهم، والمدى جمع مدية وهي السكين، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل فبذل غلط، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ

المدى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأحسن أن يؤتى فيهن ببل.

لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي: سلب
يبدل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني وجري على هذا المرادي. ويصح رجوع
الضمير للغلط بمعنى الخطأ أي: رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم للأول. والصفة
على الاحتمال الأول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني، والأقرب عليه أن
الغلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل.

قوله: "لأن البدل إلخ" علة لمحذوف أي: لا من كون البدل مقصوداً أولاً؛ لأن البدل
إلخ. قوله: "أي: بدل سببه الغلط" أي: بذكر الأول فالإضافة في بدل الغلط من إضافة
المسبب إلى السبب وإن كانت في بدل الكل وبدل البعض للبيان، وقوله: لا أنه نفسه
غلط أي: كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض. قوله: "بدل البداء" بفتح
الموحدة والبدال المهملة مع المد أي: الظهور سمي بذلك؛ لأن المتكلم بدا له ذكره بعد
ذكر الأول قصداً. قوله: "اليدا" بدل بعض من الضمير والضمير الواجب في بدل
البعض مقدر أي: اليد منه أو الأصل يده، ثم نابت أل عن الضمير على القولين
المتقدمين. قوله: "وذلك" أي: احتمال الأقسام الثلاثة. قوله: "فإن النبل إلخ" محط بيان
التقادير المختلفة قوله: "فإن كان المتكلم إلخ، وإنما قدم قوله: "فإن النبل إلخ، لتوقف
اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى. قوله: "جمع مدية" بضم الميم وقد تكسر نقله
شيخنا عن الشارح، والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر. قوله: "وهي السكين" قيد
غيره بالعظيمة. قوله: "والأحسن أن يؤتى فيهن" أي: في أوجه المثل المتقدمة ببل؛ لنلا
يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أي: نبلاً حاداً كما يقال رأيت رجلاً حماراً أي: بليداً كما
في التصريح ومعلوم أنه إذا أتى فيهن

(187/3)

تنبيهات: الأول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله:
892- كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا ... لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلٍ

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت. الثاني رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل، فقال: العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه، فإذا قلت: أكلت الرغيف ثلثه إنما يريد أكلت بعض الرغيف، ثم بينت ذلك البعض، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم. الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال: فقليل هو الأول، وقيل الثاني،

ببل خرج مدى عن كونه بدلاً وصار عطف نسق.

قوله: "كأني غداة البين إلخ" الغداة أول النهار والبين الفراق وتحملوا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة، وهي شجرة الطلح، وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاء من يخرج حب الحنظل، أراد أنه في تلك الغداة دمعت عينه كثيراً كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته. قوله: "وتأولوا البيت" بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل سم. قوله: "العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص" أي: على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا إشارة إلى رد بدل البعض إلى بدل الكل وقوله وتحذف المضاف وتنويه أي: على طريق المجاز بالحذف وهذا إشارة إلى رد بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل، وقوله: فإذا قلت إلخ، راجع للوجهين قبله. وقوله: إنما تريد أكلت بعض الرغيف أي: على وجه إطلاق اسم الكل وإرادة الجزء مجازاً مرسلاً، أو على وجه تقدير المضاف مجازاً بالحذف، وقوله: وبدل المصدر إلخ راجع لقوله وتحذف إلخ. فإن قلت: كلام السهيلي على الوجه المذكور يقتضي أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بأن يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة. قلت: المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتمال لا يطرد؛ لأنه وإن تأتى في نحو: نفعي زيد علمه لا يتأتى في نحو: سرق زيد فرسه. قوله: "وبدل المصدر" أي: سواء كان باقياً على مصدريته أو مراداً منه غير معناه المصدري كالعلم في نفعي زيد علمه إذ الظاهر أنه بمعنى معلومه. واقتصر على المصدر؛ لأنه الغالب في بدل الاشتمال وإلا فقد يكون غير مصدر كما في سرق زيد ثوبه أو فرسه. قوله: "من صفة" أي: من هذا اللفظ كما قاله شيخنا، فمضافة بالنصب على الحال، والمراد هذا اللفظ وما في معناه كوصف وحال. فإذا قلت: أعجبنى زيد علمه إنما تريد أعجبنى صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة. قوله: "اختلف في المشتمل إلخ" قال البعض: الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط وإلا لم يتأت الاطراد في شيء من الأقوال أ. هـ. وفيه أن الاشتمال بالمعنى

892- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص9؛ وخزانة الأدب 4/
376، 377؛ والدرر 6/ 60؛ ولسان العرب 9/ 339 "نقف"؛ والمقاصد النحوية 4/
201.

(188/3)

وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الأولين. وذهب في التسهيل إلى الأول. الرابع: رد المبرد وغيره بدل الغلط، وقال: لا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثراً. وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة:

893- لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسَ

فاللعل بدل غلط؛ لأن الحوة السواد واللعل سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين. ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله. الخامس: قد فهم من كون البدل تابعاً أنه يوافق متبوعه في الإعراب، وأما موافقته إياه في الأفراد والتذكير والتذكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل: أما التذكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ} [إبراهيم: 1] ، في قراءة الجر، والنكرة من النكرة نحو: {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا} [النبا: 32] ، والمعرفة من النكرة نحو: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ} [الشورى: 52] والنكرة من المعرفة نحو: {لَتَسْفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ} [العلق: 15 و16] ، وأما الأفراد والتذكير

المذكور يوجد في بدل البعض وبدل الكل إلا أن يقال وجه التسمية لا يوجبها فتأمل. وانحط كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه. قوله: "يحتمل الأولين" ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما، ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالمبدل منه إشعاراً قريباً بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذي أشعر به لفظ البدل إشعاراً قريباً، أو بالعكس وظاهره أيضاً أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيد ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملاً للمذاهب الثلاثة. قوله: "لمياء" فعلاء

من اللمى كالفتى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن. قوله: "لإمكان تأويله" كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أي: حوة لعساء. هذا وقد قيل كل من الحوة، واللحس حمرة تضرب إلى سواد، وعليه فلحس بدل كل من كل فلا شاهد فيه. قوله: "قد فهم من كون البدل تابعاً إلخ" أي: لما علمت سابقاً من أن التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد. قوله: "وفيه تفصيل" أي: فيما ذكر من الموافقة. قوله: "بل تبدل المعرفة من المعرفة إلخ" محط الإضراب القسمان الأخيران، وإنما أتى بالقسمين الأولين تكميلاً للأقسام. قوله: "مفازاً" أي: مكان فوز أو فوزاً وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتي ما فيه وقوله

893- عجزه:

وفي اللّثا وفي أنيها شنبٌ
والبيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص 32؛ والخصائص 3/ 291؛ والدرر 6/ 56؛ ولسان العرب 1/ 507 "شنب"، 6/ 207 "لعس" 14/ 207 "حواء"؛
والمقاصد النحوية 4/ 203؛ وجمع الهوامع 2/ 126.

(189/3)

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا ... تُبدله إلا ما إحاطة جلا

وأضدادهما: فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التشبيه والجمع ككون أحدهما مصدراً نحو: {مَفَازًا، حَدَائِقُ} [النبأ: 32] ، أو قصد التفصيل كقوله:
894- وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ ... وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ
وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها" ومن ضمير الحاضر "متكلمًا كان أو مخاطبًا" الظاهر لا تبدله" أي: يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره في أمثله، ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب "إلا ما إحاطة جلا" أي: إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو: {تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا

وأعناباً عطف على مفازاً كما في الجلالين. قوله: "بالناصية" هي ناصية أبي جهل، وقوله: كاذبة من الجاز العقلي. قوله: "ككون أحدهما مصدراً" نظر فيه بأن المراد المطابقة في

المعنى، وهي حاصلة؛ لأن المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بأن مرادهم المطابقة في اللفظ، كما يدل عليه التعبير بالثنائية والجمع. قوله: "مفازًا حدائق" أي: فلم يقل مفاوز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه، والذوات لا تكون نفس الحدث، ويجاب بأن ذلك على حد زيد عدل. قوله: "أو قصد التفصيل" عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة معه؛ لأن البديل ليس كل واحد من شقي التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه، وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكّمًا جعل في كل منهما دفعًا للتحكم، فاندفع بحث الدماميني بأنه إذا كان مجموعهما هو البديل فما العامل في كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بديل قال، وهذا في البديل كقولهم في الخبر: الرمان حلو حامض. ونقل الطبرلاوي عن سم أنه قال: الظاهر أن المسمى بالبديل اصطلاحًا هو الأول فقط، وإن كان البديل في المعنى هو المجموع فليتأمل. قوله: "فشلت" بفتح الشين المعجمة أي: بطلت حركتها. قوله: "ومن ضمير الحاضر" أي: البارز؛ لأن ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقًا فإن ورد ما يوهم ذلك قدر للثاني فعل من جنس الفعل المذكور نحو: تعجيبني جمالك ويكون من إبدال الجملة.

قوله: "أي: يجوز إبدال الظاهر إلخ" بيان للمفهوم، وقوله: ولا يجوز إلخ بيان للمنطوق، وإنما لم يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته؛ لأن ضمير الحاضر في غاية الوضوح. قوله: "ومن ضمير الغائب" أي: البارز أخذًا من أمثلتهم وإن لم يحضرنى الآن التصريح به، فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر، فلا يقال: هند أعجبتني جمالها على الإبدال كما لا يقال: تعجيبني جمالك على الإبدال. قوله: "إلا ما إحاطة جلا" قال البعض: أي: الإبدال كل أظهر إحاطة وشمولًا والتقيد ببديل الكل مستفاد من التعبير بالإحاطة ومن المقابلة ا. هـ. وهو صريح في أن ما

894- البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص99؛ وأما المرتضى 1/ 46؛ وخزانة الأدب 5/ 211، 218؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 542؛ والكتاب 1/ 433؛ والمقاصد النحوية 4/ 204؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 3/ 68؛ ومغني اللبيب ص472؛ والمقتضب 4/ 290.

أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَلَا ... كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَلَا

وَأَخْرَجْنَا { [المائدة: 114] ، وقوله:

895- فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ... ثَلَاثَتُنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب: أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين، والثاني الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين. والثالث: أنه يجوز في الاستثناء نحو: ما ضربتكم إلا زيدًا وهو قول قطرب "أو اقتضى بعضًا" أي: كان بدل بعض نحو: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ} [الأحزاب: 21] وقوله:

896- أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ ... رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنُهُ الْمَنَاسِمِ

واقعة على بدل كل ويطله العطف الآتي في كلام المصنف، وقول الشارح أي: إلا إذا كان البديل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل؛ لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعدما والمعنى إلا ظاهرًا كان بدل كل وجلا إحاطة، بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذي ينبغي حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل. قوله: "لأولنا وآخرنا" أي: لجميعنا؛ لأن عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجميع. قوله: "فما برحت أقدامنا إلخ" قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي - صلى الله عليه وسلم - من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلي، وهم المراد من قوله: ثلاثتنا ومات رضي الله تعالى عنه بالصفراء، وهم راجعون كذا في العيني، والشاهد في: ثلاثتنا فإنه بدل من نا في مكاننا، وأزيروا مبني للمجهول وضميره للكفار، والمنائيا جمع منية على غير قياس؛ لأن قياسه المنايا وأصله المنايا بياءين ففعل فيه ما يأتي في التصريف. قوله: "أحدها المنع" لعدم الفائدة إذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح كما مر. قوله: "نحو: ما ضربتكم إلا زيدًا" نظر فيه سم بأن زيدًا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ويظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل. قوله: "أو اقتضى بعضًا" إلخ" سكت عن بدل الإضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجواز ذلك كما نقله شيخنا.

قوله: "نحو: لقد كان لكم إلخ" أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة إلى من يرجو الله ومن لا يرجوه، وليس كذلك ولذا زعم الأخفش أنه بدل كل، والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى: {قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ} [الأحزاب: 18] ، إلخ

فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الدم، والموصوفون بذلك هم المخالطون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر، نقله الدنوشري عن شرح اللباب. قوله: "والأداهم" جمع أدهم وهو القيد

895- البيت من الطويل، وهو لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في المقاصد النحوية 4/ 188؛ ول بعض الصحابة في شرح عمدة الحفاظ ص588؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية.

896- الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب 5/ 188، 189، 190؛ والدرر 6/ 62، والمقاصد النحوية 4/ 190؛ ولا نسبة لإصلاح المنطق ص226، 294؛ وشرح أبيات سيويه 1/ 124؛ وشرح التصريح 2/ 160؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص21؛ وشرح شذور الذهب ص572؛ وشرح ابن عقيل ص510؛ وشرح المفصل 3/ 70؛ ولسان العرب 3/ 463 "وعد"، 12/ 210 "رهم"؛ ومجالس ثعلب ص274؛ وجمع الهوامع 2/ 127.

(191/3)

وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الْهَمَزُ يَلِي ... هَمَزًا كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُم عَلِي

"أو اشتمالاً" أي: كان بدل اشتمال "كأنك ابتهاجك استمالاً" وقوله: 897- بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَأُنَا ... وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا تنبيه: قال في التسهيل: ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يفد إضراباً ا. هـ "وبدل" المبدل منه "المضمن" معنى "الهمز"

والشئنة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا لقدم الإنسان. قوله: "ابتهاجك" أي: فرحك استمالاً السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أي: أملت القلوب إليك أو صيرتها مائلة إليك قال سم: وجرى في قوله استمالاً على الأكثر من مراعاة البدل وإلا لقال استملت. قوله: "وسناؤنا" السناء بالمد كما في البيت الشرف وبالقصر النور. وقوله: مظهرًا جعله شيخنا مصدرًا ميميًا بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مرادًا به الجنة؛ لأن قائل هذا البيت النابعة

الجعدي الصحابي.

قوله: "ولا يبدل مضمر من مضمر" أي: مطلقاً؛ لأنه لم يسمع، ونحو: قمت أنت ومررت بك أنت تأكيد اتفاقاً، وكذلك رأيتك إياك عند الكوفيين والناظم ا. هـ. توضيح.
قوله: "ولا من ظاهر" أي: ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسألة المتن. ومقتضى إطلاقه المنع في كل بدل وفي جمع الجوامع. وشرحه للسيوطي ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال؛ لأنه لم يسمع ولو سمع لكان توكيداً لا بدلاً، وأجازه الأصحاب نحو:

رأيت زيداً إياه، وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلف، فقليل يجوز نحو: ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل يمتنع. قال أبو حيان: وهو كاخلاف في إبدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع ا. هـ. يس. قوله: "إن لم يفد إضراباً" نحو: إياك إياي قصد زيد فإن دعوى التأكيد في مثل هذا لا تتأتى ا. هـ. دماميني ونحو: عمراً إياي قصد زيد فعلم أن قوله إن لم يفد إضراباً قيد في كل من عدم إبدال المضمر من المضمر وعدم إبدال المضمر من الظاهر فاعرفه.

قوله: "وبدل المضمن إلخ" خرج ما صرح معه بأداة الاستفهام أو الشرط فلا يلي البديل ذلك نحو: هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا إن تضرب أحداً رجلاً أو امرأة أضربه ا. هـ. سم عن شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذكر الحرف في صورة التصريح لقوة المصريح به فلا يحتاج إلى ذكر ثانياً بخلاف المضمن. قوله: "معنى الهمزة" مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف إليه وجعله

897- البيت من الطويل، وهو للنابعة الجعدي في ديوانه ص 68؛ وخزانة الأدب 3/ 169، 7/ 419؛ وشرح التصريح 2/ 161؛ ولسان العرب 4/ 523، 529 "ظهر"؛ والمقاصد النحوية 4/ 193؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 406.

(192/3)

وَيُبَدِّلُ الْفَعْلُ مِنَ الْفَعْلِ كَمَنْ ... يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ

المستفهم به "يلي همزاً" مستفهماً به وجوباً "كمن ذا أسعيد أم علي" وكم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وما صنعت أخيراً أو شراً؟ وكيف جئت أراكباً أو ماشياً؟

تنبيه: نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو: من يقيم إن زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيرًا أو شرا تجز به، ومتى تسافر إن ليلاً أو نهاراً أسافر معك "ويبدل الفعل من الفعل" بدل كل من كل، قال في البسيط باتفاق كقوله:
898- مَتَى تَأْتِنَا ثُلُمِمَ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَحْدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجَا

الشيخ خالد منصوباً مفعولاً ثانياً للمضمن. قوله: "بل همزاً مستفهماً به وجوباً" ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى. قوله: "أسعيد أم علي" فسعيد بدل من من بدل تفصيل. قوله: "بدل اسم الشرط" فإنه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل، وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط، ففي الكشف أن يومئذ بدل من إذا في قوله تعالى: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا} [الزلزلة: 1] ، وكذا قال أبو البقاء، ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام، وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكاله؛ لأنك إذا قلت: من يقيم إن زيد وإن عمر وكان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز في الأصح، وإن جعلنا ما بعد إن فاعلاً بمحذوف امتنعت المسألة لتخالف العامل؛ ولأن إن لا يضمم الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو: {وإن امرأة خافت} وجوابه: أن إن إنما جيء بها ببيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور ا. هـ. تصريح.

فائدة: اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالاً في قوله -صلى الله عليه وسلم: "أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه"، حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أي: مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلي حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين، فعند ذلك أجبت بأن محل وجوب إيلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط إذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذاً من الأمثلة التي ذكروها، فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب. وقد خرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة.

قوله: "ويبدل الفعل من الفعل" قال ابن هشام: ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز إن جئتني

والدرر 6/ 69؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 66؛ وسر صناعة الإعراب ص 678؛ وشرح
المفصل 7/ 53؛ وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 66؛ ورصف المباني ص 32، 335؛
وشرح قطر الندى ص 90؛ وشرح المفصل 10/ 20؛ والكتاب 3/ 86؛ ولسان العرب
5/ 242 "نور"؛ والمقتضب 2/ 63؛ وجمع الهوامع 2/ 128.

(193/3)

وبدل اشتمال على الصحيح "كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن" ومنه: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ
يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ} [الفرقان: 68] وقوله:
899- إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا ... تؤخذ كرها أو تحيء طائعا
ولا يبدل بدل بعض: وأما بدل الغلط فقال في البسيط: جوزه سيبويه وجماعة من
النحويين والقياس يقتضيه.
تنبيه: تبدل الجملة من الجملة نحو: {أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ}

تمش إلي أكرمك. قوله: "تلمم بنا" في كونه بدل كل من كل نظر فإن الإتيان المجيء،
والإلزام النزول، وما تحل به البعض من أن المراد بإتيانهم النزول بهم مجازاً يزيفه أنه لا
قربة على ذلك، فالمتجه أنه بدل اشتمال. قوله: "كمن يصل إلينا" أي: معشر الكرام
الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل أن الشخص قد يصل ويستعين ولا
يعان. قوله: "يستعن بنا" فيستعن بدل اشتمال من يصل؛ لأن وصول قاصد الاستعانة
يشتمل على الاستعانة، فاندفع ما قيل إن الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة.
وجعله الشاطبي بدل إضراب أو غلط، فراجعه قال شيخنا: على القول بأن البدل من
جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب
آخر، والتقدير من يصل إلينا يعن من يستعن بنا يعن أ. هـ.

قوله: "يضاعف له العذاب" فهو بدل اشتمال من يلق أثاماً؛ لأن لقي الأثام أن يحصل
له العذاب مضاعفاً، وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله الغزي عن بعضهم من أن
هذه الآية من بدل الكل؛ لأن لقي الأثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر. قوله: "أن
علي الله إلخ" الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلي خبران والله نصب بنزع

الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم إن وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أي: أخذ كره أو حال أي: كارهًا وهذا أنسب بقوله: طائعًا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج إلى تكلف تقدير الموصوف، وتأويل كرهًا باسم مفعول؛ وبهذا يعلم ما في كلام العيني الذي درج عليه شيخنا والبعض. قوله: "ولا يبدل بدل بعض" نقل في التصريح أن الشاطبي أثبتته ومثل له بنحو: إن تصلّ تسجد للرحمن يرحمك، لكن قال الفارضي: إنه يحتمل بدل الاشتمال؛ فإن الصلاة تشتمل على السجود ا. هـ. وفيه عندي وإن أقره شيخنا نظر؛ لأن الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه وإلا لزم أن كل بدل بعض بدل اشتمال. قوله: "والقياس يقتضيه" ومثله الشاطبي بنحو: إن تطعم زيدًا تكسه أكرمك. قوله: "تبدل الجملة من الجملة إلخ" أي: إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد

899- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 5/ 203، 204؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 402؛ وشرح التصريح 1/ 161؛ وشرح ابن عقيل ص 511؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 591؛ والكتاب 1/ 156؛ والمقاصد النحوية 4/ 199؛ والمقتضب 2/ 63.

(194/3)

[الشعراء: 132 و 133] ، وقوله:

900- أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا

وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم إبدالها من المفرد كقوله:

901- إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةٌ ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

على ما قاله الدنوشري وأقره شيخنا. والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديرًا، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل، وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز كذا في التصريح. قال في المغني: جوز أبو البقاء في قوله تعالى: {مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ} [البقرة: 253] ، كونه بدلاً من فضلنا بعضهم على بعض، ورده بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقدّم دليل على امتناع

ذلك ا. هـ. بقي إبدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وإبدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الأول فجوزه ابن هشام نحو: زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق وأما الثاني فجوزه أبو حيان وجعل منه: {وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، قِيَمًا} [الكهف: 1] ، فجعل قِيَمًا بدلًا من جملة ولم يجعل له عِوَجًا، وأما الثالث فأثبتته سيبويه وجعل منه: {أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ} [المؤمنون: 35] ، الآية فجعل أن الثانية بدلًا من الأولى لا تأكيدًا والظاهر ما مر في باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به.

قوله: "نحو: أمدكم بما تعلمون إلخ" فجملة أمدكم بأنعام وبنين إلخ بدل من جملة أمدكم بما تعلمون، ولا يخفى أنها صلة الذي في قوله: {وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ} [الشعراء: 132] ، فلا محل لها بإطلاق التبعية على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح، وقال الدماميني والشمسي: إطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي ومثل بالآية في التصريح لبدل البعض وهو الظاهر؛ لأن ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده، إلا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عاما مرادًا به الخصوص. قوله: "أقول له ارحل لا تقيمن عندنا" التمثيل به لبدل الكل مبني على أن الأمر بالشيء عين النهي عن ضده، ومثل به في التصريح لبدل الاشتمال وهو مبني على أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده. قال الدماميني: لا تتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول ا. هـ. قال في التصريح: وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض في الاشتمال في الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها. قوله: "إبدالها من المفرد" إنما صح ذلك لرجوع الجملة في التقدير إلى المفرد كما في التصريح.

900- عجزه:

وإلا فكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمًا

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 5/ 207، 8/ 463؛ وشرح التصريح 2/ 162؛ وشرح شواهد المغني 2/ 839؛ ومجالس ثعلب ص 96؛ ومعاهد التنصيص 1/ 278؛ ومغني اللبيب 2/ 426؛ والمقاصد النحوية 4/ 200.

(195/3)

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما.
وجعل منه الناظم نحو: عرفت زيدًا أو من هو.

خاتمة في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه: الأولى قد يتحد البديل والمبدل منه لفظًا
إذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب: "وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى
كِتَابِهَا" [الجاثية: 28] بنصب كل الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو. الثانية
الكثير كون البديل معتمدًا عليه، وقد يكون في حكم الملغى كقوله:

902- إِنَّ السُّيُوفَ غُدُّوْهَا وَرَوَاحِهَا ... تَرَكْتُ هَوَازِنَ مِثْلِ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

الثالثة: قد يستغنى في الصلة بالبديل عن لفظ المبدل منه، نحو: أحسن إلى الذي

صحبت زيدًا: أي: صحبته زيدًا. الرابعة: ما فصل به مذكور وكان وافيًا به يجوز فيه

البديل

قوله: "أبدل كيف يلتقيان إلخ" الظاهر أنه بدل اشتمال وكذا في عرفت زيدًا أبو من
هو. قوله: "تعذر التقائهما" أشار بذلك إلى أن الجملة في تأويل المفرد وإلى أن الاستفهام
تعجبي قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب
الشكوى. قوله: "أبو من هو" أبو مبتدأ ومن مضاف إليه وهو خبر والجملة بدل من
زيدًا بدل اشتمال لا مفعول ثان؛ لأن عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد. قوله: "سبب
الجثو" هو دعاء كل أمة إلى قراءة كتابها. قوله: "كون البديل معتمدًا عليه" أي: اعتمد
عليه ما بعده في الحالة التي له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو: إن زيدًا عينه حسنة وإن
هكذا جفنها فاتر بنصب العين والجفن، فأنت الخبر في الأول وذكر في الثاني، ولولا أن
المعتمد عليه في ذلك هو البديل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني أ. هـ.
دماميني وفي كلام البعض أن الخبر عند اعتماد البديل للبديل وعند اعتماد المبدل منه
للمبدل منه وفيه نظر، إلا أن يراد بكون الخبر للبديل أن البديل هو المخبر عنه في المعنى
فتأمل. قوله: "تركت" فيه الشاهد فإنه خبر أنثه اعتمادًا على المبدل منه. والأعصب
بعين مهملة فصاد معجمة فموحدة ولد البقرة إذا طلع قرنه، وقيل ما كسر قرنه وهو
أنسب بالمقام.

قوله: "زيدًا" يصح نصبه بدلًا من الهاء المقدرة وجره بدلًا من الذي ورفع خبر مبتدأ
محذوف قاله الشارح على التوضيح. قوله: "ما فصل به مذكور" أي: مبدل منه مذكور.
قال شيخنا نقلًا عن السيوطي: وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضًا نحو: مررت بزيد

أخوك نص عليه سيبويه والأخفش ا. هـ. ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف، وتقدم جواز قطع

901- البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب 5/ 208؛ وشرح التصريح 2/ 162؛ وشرح شواهد المغني 2/ 557، والمقاصد النحوية 4/ 201؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 408؛ والمختسب 2/ 165؛ ومغني اللبيب 1/ 27، 426 والمقتضب 2/ 329؛ وجمع الهوامع 2/ 128.

902- البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص 329؛ وخزانة الأدب 5/ 199، 201؛ ولسان العرب 1/ 609 "عضب"؛ وبلا نسبة في جهرة اللغة ص 354.

(196/3)

النداء:

مدخل

وللمُنَادَى النَّاءُ أو كَالنَّاءِ يَا ... وَأَيُّ وَآكُذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

والقطع نحو: مررت برجال قصير وطويل وربعة، وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف، نحو: مررت برجال طويل وقصير، فإن نوى معطوف محذوف فمن الأول، نحو: اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب، التقدير وأخواتهما لثبوتها في حديث آخر. والله تعالى أعلم.

النداء:

فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد. واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده، يقال: فلان أُنْدَى صوتاً من فلان إذا كان أبعد صوتاً منه "وللمنادى الناء" أي: البعيد "أو" من هو "كالناء" لنوم أو سهو، أو ارتفاع محل، أو

النعته وهناك قول بجواز قطع التوكيد. قوله: "وكان وافياً به" أي: مستوعباً لأنواعه. قوله: "وربعة" بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذي بين الطويل والقصير. قوله: "تعين قطعه" أي: لأنه حينئذٍ بدل بعض من غير رابط كما في المغني وبهذا يتبين بطلان

قول البعض محل التعيين إذا جعل بدل كل، فإن جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور إلا كونه بدل بعض؛

لأن الغرض أنه لم ينو معطوف محذوف فلا تكن من الغافلين. قوله: "فمن الأول" أي: ما كان فيه البدل وافيًا بالمبدل منه فيجوز فيها الأمران البدل والقطع.
النداء:

هو لغة الدعاء بأي: لفظ كان واصطلاحًا طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقي والمجازي المقصود به الإجابة كما في نحو: يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل؛ لأن يا لطلب الإقبال لسماع النهي والنهي عن الإقبال بعد التوجه، واعترض نيابة حرف النداء عن أدعو؛ بأن أدعو خبر والنداء إنشاء، وأجيب بأن أدعو نقل إلى الإنشاء وإنما ينادى المميز وأما نحو: يا جبال ويا أرض فقبيل: إنه من باب المجاز لتشبيه ما ذكر بالمميز في الانقياد واستعارته في النفس له على طريق الاستعارة بالكناية، ويا تخيل ولك أن تقول: من الجائز أن الله لما ذكر حال الخطاب تمييزًا فلم يقع النداء إلا للمميز، وهزمة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما في الغزي.

قوله: "ثم مع القصر" أي: ثم أشهرها كسر النون مع القصر أي: بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أي: ثم أشهرها ضمنها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه وقدر بعضهم خبرًا في الموضعين أي: ثم كسرهما مع القصر يلي الأول ثم ضمها مع المد يلي الثاني. هذا وقد أسلفنا في مبحث علامات الاسم نقلًا عن المصباح أن في النداء لغة رابعة وهي الضم مع القصر فتنبه. قوله: "واشتقاقه" أي: أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما في المادة وإنما فسرنا الاشتقاق بالأخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى. قوله: "وللمنادى إلخ" في حاشية المغني

(197/3)

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَاوُ لِمَنْ نُدِبُ ... أَوْ يَا وَغَيْرُ وَاوُ لَدَى اللَّيْسِ اجْتُنِبْ

انخفاضه، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء "يا وأي" بالسكون وقد تمد هزمتها "وأكدًا أيًا ثم هيا" وأعمها يا فإنها تدخل في كل نداء، وتتعين في الله تعالى "والهمز" المقصور "للداني" أي: القريب نحو: أزيد أقبل "ووا لمن ندب" وهو المتفجع عليه أو

المتوجع منه، نحو: واولداه وارأساه "أو يا" نحو: يا ولداه يا رأساه "وغيروا" وهو يا "لدى
اللبس اجتنب" أي: لا تستعمل يا في الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله:
903- حَمَلَتْ أُمًّا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ ... وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

للسيوطي ما نصه: حكى أبو حيان: أن بعضهم ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال
تتضمن ضمير المنادي فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة؛ لأنها تأتي حرفاً
للاستفهام وفعل أمر من وأي: بمعنى وعد ولها في ذلك نظائر ا. هـ. أي: كعلى والمنادي
في عبارته بكسر الدال.

قوله: "الناء" بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده. قوله: "أي: البعيد" قال
شيخنا: الضابط في البعد وضده العرف ا. هـ. قيل إنما نودي البعيد بالأدوات الآتية
المشتملة على حرف المد؛ لأن البعيد يحتاج في ندائه إلى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر
في غير أي: بقصر الهمز. قوله: "من هو كالناء" هذا حل معنى لا حل إعراب حتى
يقال: إن الشارح حمل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول
وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك في عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى
مثل معطوفة على الناء. قوله: "أو ارتفاع محل" أراد به ما يعم المحل الحسي والمحل
المعنوي الذي هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادي بنداء العبد لربه. قوله: "ثم
هيا" قيل هي فرع أي بإبدال الهمزة هاء، وقيل: أصل فليست هاؤها بدلاً من همزة أي
وكلامه محتمل للقولين، وإن كان إلى الثاني أقرب، ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما
دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا.

قوله: "وأعمها يا" أي: باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه. قوله: "تدخل في كل
نداء" ولا يقدر عند الحذف سواها. قوله: "في الله تعالى" أي: لفظ الله تعالى مدلوله عن
كل ما لا يليق، وكما تتعين في لفظ الجلالة تتعين في المستغاث وأيها وأيتها؛ لأن الأربعة
لم يسمع نداؤها إلا بيا لا لبعدها حقيقة أو تنزيلاً؛ لأنه غير لازم. قوله: "ووا لمن ندب
إلخ" قال الرضي: وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل ا. هـ. وقال في المغني: أجاز
بعضهم استعمال وا في النداء الحقيقي. قوله: "وا ولداه" فوا حرف نداء وندبة وولدا
منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة،
والألف للندبة والهاء للسكت. قوله: "وهو يا" أخذ هذا الحصر من قوله:
قبل ووا لمن ندب أو يا. قوله: "وقمت فيه إلخ" فصدور ذلك بعد موت

التصريح 2/ 164، 181؛ وشرح شواهد المغني 2/ 792؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 289؛ والمقاصد النحوية 4/ 229؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 9؛ وشرح قطر الندى ص 222؛ ومغني اللبيب 2/ 372؛ وجمع الهوامع 1/ 180.

(198/3)

وَعَيَّرُ مُنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعْرَى فَاغْلَمَا

فإن خيف اللبس تعينت وا.

تنبيهات: الأول من حروف نداء البعيد أي بمدى الهمزة وسكون الياء، وقد عدها في التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية. الثاني ذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب، ويا لهما. وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأي للمتوسط ويا للجميع، وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيداً وعلى منع العكس "وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثاً قد يعرى" من حروف النداء لفظاً "فاعلما" نحو: {يُؤَسَفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} [يوسف: 29] ، {سَنَفَرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ} [الرحمن:]

عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الألف؛ لأنها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتي أفاده سم. قوله: "فإن خيف اللبس إلخ" فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد: وازيد بالواو إذ لو أتيت بيا لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء. قوله: "من حروف نداء البعيد أي إلخ" هذا مكرر مع قوله سابقاً، وقد تمد همزتها إلا أن يقال: أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية. قوله: "ذهب المبرد إلخ" انظر ماذا يقول في أي وآ بمد الهمزة فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أولهما فإن أراد بقوله: وأي والهمزة للقريب مقصورتين ومدودتين فلا إشكال، ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان.

قوله: "على أن نداء القريب بما للبعيد" أي: في غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله: يجوز توكيداً إذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل، والمراد توكيد النداء إيذاناً بأن الأمر الذي يتلوه مهم جداً كما أفاده في الكشف. قوله: "وعلى منع العكس" أي: لعدم تأتي التوكيد في صورة العكس،

ومحل منعه إذا لم ينزل البعيد منزلة القريب وإلا جاز نداؤه بما للقريب إذ لا مانع منه حينئذٍ كما قاله سم. قوله: "قد يعرى من حروف النداء لفظاً" وإن لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه، فقد قال الدماميني: لا نسلم أن العوضية تنافي الحذف بدليل إقام الصلاة ا. هـ. وقال بعضهم: يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محل أشبهت العوض ا. هـ. أما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فذهب ابن مالك إلى جوازه قبل الأمر والدعاء، واستشهد على ذلك ووجه الدماميني جوازه قبل الأمر والدعاء بأنهما مظنة النداء، ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف. وذهب أبو حيان إلى منعه وعلله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف، ولم يرد بذلك سماع عن العرب، ويا في الشواهد للتنبيه كهي قبل ليت ورب وحبذا على ما صرح به في التسهيل، وعلله في شرحه بأن مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف.

قوله: "نحو: يوسف أعرض عن هذا" أشار بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً به ولا فرق في المفرد بين أن يكون مقصوداً للنداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كأبي: ولا بين أن يكون معرباً قبل النداء كيوسف أو مبنياً قبله كمن

(199/3)

31] ، {أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ} [الدخان: 88] ، نحو: خيراً من زيد أقبل، ونحو: من لا يزال محسنًا إلي، أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها؛ لأن الأولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه، ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر. تنبيهان: الأول عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه، ولفظه: ولا يلزم الحرف إلا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب، وعد في التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر. الثاني أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقاً نحو: وشذ يا إياك قد كفيتك وقوله:

904- يا أَبَجَرَ ابْنِ أَبَجَرَ يا أَنْتَا

أو معرباً قبله في بعض الأحوال ومبنيًا في البعض الآخر كأبي، هذا ما ظهر لي.

وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه. فعلم أن المنادى في المثال الأخير وهو من مفرد؛ لأنه اسم موصول لا شبيه بالمضاف؛ لأنه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبني على ضم مقدر كما قاله سم. قوله: "أن أدوا إليّ عباد الله" أي: أدوا إليّ الطاعة يا عباد الله، وهذا أحد وجهين؛ الثاني: أن عباد الله مفعول أدوا كقوله: {فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ} ولا شاهد فيه حينئذ. قوله: "مع المضمّر" أي: لقلّة ندائه. قوله: "والمتعجب منه" نحو قولهم: يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهم. قوله: "إلا مع الله" لأن ندائه على خلاف الأصل لوجود أل فيه، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل أفاده سم. قوله: "والمتعجب منه"؛ لأنه كالمستغاث لفظاً وحكماً.

قوله: "المنادى البعيد" أي: حقيقة أو تنزيلاً؛ لأن مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه. قوله: "والصحيح منعه مطلقاً" ظاهره أن الخلاف جارٍ في مطلق الضمير، وليس كذلك بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط. وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقاً كما في التصريح فلا يقال: يا أنا ولا يا هو. ولا يرد أنه سمع يا هو يا من لا هو إلا هو؛ لأن هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير ا. هـ.

ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع في عبارته الإطلاق أي: والصحيح منع ندائه المضمّر حالة كون المضمّر مطلقاً عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيداً بذلك، ويمكن أيضاً أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب فقط، ويكون معنى قول الشارح مطلقاً سواء كان ضمير رفع أو نصب، أخذاً مما بعده أو يكون معناه نثراً أو نظماً أخذاً مما بعده أيضاً فاعرف ذلك. قوله: "وشذ يا إياك قد كفيتك" جعل بعضهم يا فيه للتنبيه وإيا مفعول فعل

904- الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص216؛ وشرح التصريح 2/ 164؛
والمقاصد النحوية 4/ 232؛ ولسالم بن دارة في خزانة الأدب 2/ 139، 143،
146؛ والدرر 3/ 27؛ ونوادير أبي زيد ص163؛ وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 325؛
وأوضح المسالك 4/ 11؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 359؛ وشرح عمدة الحفاظ
ص301، وشرح المفصل 1/ 127، 130؛ والمقرب 1/ 76؛ وجمع الهوامع 1/
174.

وذاك في اسم الجنس والمُشار له ... قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ

"وذاك" أي: التعري من الحروف "في اسم الجنس والمُشار له قل ومن يمنعه" فيهما أصلاً ورأساً "فانصر عاذله" بالذال المعجمة أي: لائمه على ذلك، فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه، فمن ذلك في اسم الجنس قولهم: أطرق كراً، وافند مخنوق، وأصبح ليل. وفي الحديث: "ثوي حجر" وفي اسم الإشارة قوله:

905- إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي ... بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ

محذوف يفسره المذكور. قوله: "يا أبحر" بموحدة فحيم فراء قال في القاموس: الأبحر الذي خرجت سرتة والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيهما ا. هـ. وتماهه:

أنت الذي طلقت عام جعتا

وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الأولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيداً والموصول خبراً. قوله: "أي: التعري" أي: المفهوم من يعري ولم يقل أي التعرية مع أنها مصدر يعري؛ لأن التعري أوفق بتذكير اسم الإشارة. قوله: "في اسم الجنس" أي: المعين كما سيأتي في الشرح.

قوله: "والمُشار له" اعترض بأن حقه أن يقول: والمُشار به وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف أي: ولفظ المُشار له من حيث إنه مُشار له، وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أي: واسم المُشار له أي: الاسم الدال عليه من حيث أنه مُشار إليه. وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقاً وقيده الشاطبي بغير المتصل بالخطاب. قوله: "أصلاً ورأساً" العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط. وأما قول البعض المراد بمنعه أصلاً منع القياس عليه ومنعه رأساً منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده

الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال: ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة.

قوله: "أطرق كراً" أصله يا كروان رخم بحذف النون وحذفت معها الألف لكونها ليناً زائداً ساكناً مكماً أربعة. قال الناظم: ومع الآخر احذف الذي تلا إلخ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتماهه: إن النعام في القرى. وهو مثل يضرب لمن تكبر

وقد تواضع من هو أشرف منه، أي: اخفض يا كراً عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقاً منك وهو النعام قد صيد. تصريح بزيادة. قوله: "وافتد مخنوق" مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يئجل بافتداء نفسه بماله ا. هـ. تصريح. قوله: "وأصبح ليل" مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء أي: صر صبحاً ا. هـ. تصريح. ولو قال: أي انت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح. قوله: "ثوي حجر" قاله - صلى الله عليه وسلم - حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل، وكان رخاماً كما في الفارضي. قوله: "إذا هملت عيني" أي: أسالت الدموع لها أي: لأجل

905- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص1592؛ والدرر 3/ 24؛ وشرح التصريح 2/ 165؛ وشرح عمدة الحفاظ ص297؛ والمقاصد النحوية 4/ 235؛ وهمع الهوامع 1/ 174؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 15؛ ومغني اللبيب 2/ 641. ش

(201/3)

وقوله:

906- إِنَّ الْأَلَى وَصَفُوا قَوْمِي هُمْ فِيهِمْ ... هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا

وقوله:

907- ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الر ... رأس شيباً إلى الصبا من سبيل

وجعل منه قوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ} [البقرة: 85] وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد، على شذوذ أو ضرورة، ولحنوا المتنبي في قوله:

908- هَذِي بَرَزَتْ لَنَا فَهَجَتْ رَسِيْسًا

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة على السماع إذا لم يرد إلا في الشعر، وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم

الحيوية وبمثلك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد. قال البعض:
ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه ا. هـ. ومما يبعده
تذكير اسم الإشارة مع تأنيث لوعة. قوله: "قومي لهم" قومي خبر إن ولهم متعلق بصلة
الموصول، وهي وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبي للضرورة واعتصم
أي: استمسك. قوله: "ذا ارعواء" أي: يا ذا ارعو ارعواء أي: انكف عن دواعي الصبا
انكفاً. قوله:

"وجعل منه قوله تعالى إلخ" لم يقل وقوله تعالى؛ لأن ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء
بمعنى الذين خبر أنتم. قوله: "على شذوذ" أي: في النثر أو ضرورة في النظم. قوله:
"ولحنوا المتنبي" قد يمنع التلحين بأن المتنبي كوفي، ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف
النداء من اسم الإشارة. قاله الدماميني. قوله:

"هذي" أي: يا هذي وجعله بعضهم مفعولاً مطلقاً أي: برزت هذه البرزة وحينئذ لا
شاهد فيه. ورده الناظم بأنه لا يشار إلى المصدر على طريق المفعول المطلق إلا منعوتاً
بذلك المصدر نحو: ضربته ذلك الضرب لكن تقدم في باب المفعول المطلق أن غير
الناظم لا يشترط ذلك فهجت أي: أثرت رئيساً أي: هما. وتماه:

ثم انصرفت وما شفيت نسيئاً

بنون مفتوحة أي: بقية النفس. قوله: "إذ لم يرد إلا في الشعر" أي: لم يرد نصاً إلا في

906- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص298.

907- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص513؛ والمقاصد
النحوية 4/ 230.

908- عجزه:

ثم انثنيت وما شفيت نسيئاً

والبيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه 2/ 301؛ ومغني اللبيب 2/ 641؛ وبلا
نسبة في المقرب 1/ 177.

(202/3)

وابن المعرف المندى المفردا ... على الذي في رَفْعِهِ قد عُهِدا

الجنس فقال وقولهم في هذا أصح.

تنبيه: أطلق هنا اسم الجنس وقيدته في التسهيل بالمبنى للنداء، إذ هو محل الخلاف، فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه. فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع: المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت "وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا" أي: إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران: التعريف والإفراد فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً. وسواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو: يا

الشعر فلا ترد الآية لقبولها التأويل. قوله: "إذ هو محل الخلاف" يقتضي أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقاً، وليس كذلك فقد صرح المرادي بأن بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضاً نحو: رجلاً خذ بيدي وأجاب بعضهم بجعل أل في الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين، فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقاً منهما، وهذا لا ينافي حكاية قول فيه عن بعض النحاة وإنما يصح هذا الجواب إذا كان البعض المجيز من غير الفريقين فراجع. قوله: "على أن الحرف يلزمه" أي: على الصحيح لما مر عن المرادي خلافاً لما يوهمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه.

قوله: "وابن المعرف إلخ" إنما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو: أدعوك المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها إفراداً وتعريضاً، وإنما احتيج إلى قولنا المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية؛ لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني، وخرج بقولنا ومماثلته لها إفراداً وتعريضاً المضاف والشبيه به؛ لأنهما لم يمثالا الكاف الاسمية إفراداً والنكرة غير المقصودة؛ لأنها لم تماثلها تعريضاً. وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك في الخطاب والإفراد بلا واسطة، ويرد عليه وجود هذه العلة في النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها وبنى على حركة للإعلام بأن بناءه غير أصلي وكانت ضمة؛ لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة، أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة. قاله الفاكهي. وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق، وأجيب بأنه قليل فلا ينظر إليه.

قوله: "المنادى" ليس بقيد بل بيان لموضوع المسألة؛ لأن الكلام في أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة ا. هـ. غزي. قوله: "في رفعه" أي: رفع نظيره على ما قاله الغزي، أو المراد رفعه في غير النداء، أو المراد رفعه على فرض إعرابه، وإلى هذا يشير

قول الشارح: على ما يرفع به لو كان معرباً، فاندفع ما يقال الرفع إعراب فينافي قوله وابن. قوله: "على ما يرفع به" من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف. قوله: "سابقاً على النداء" كالعلم والصحيح بقاءه على تعريفه

(203/3)

.....

زيد أو عارضاً فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو: يا رجل أقبل تريدك رجلاً معيناً. والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به كما في باب لا، فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو: يا معد يكرب ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويا رجلاًن ويا مسلمون، وفي نحو: يا موسى ويا قاضي ضمة مقدرة. تنبيهات: الأول قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال

بالعلمية وازداد بالنداء وضوحاً. وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء، ورده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فإنهما لا يقبلان التنكير. فإن قلت: العلم إذا أريد إضافته نكر فما الفرق قلت: ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه، فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الإضافة لغواً، وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء؛ فلا حاجة إلى تنكير المنادى إذا كان معرفة سم.

قوله: "بسبب القصد" أي: قصد المنكر بعينه وقوله والإقبال أي: إقبال المتكلم على المنادى أي: إلقائه الكلام نحوه، وليس المراد إقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على إقبال المنادى، حتى إنه إذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل. والعطف من عطف اللازم قال الدماميني: التعريف لم يحصل بمجرد القصد والإقبال بل بهما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه في أنت رجل عالم مع وجود القصد والإقبال، وحينئذٍ فقول الشارح بسبب القصد والإقبال أي: مع كون الكلمة مناداة. قوله: "المركب المزجي" المراد به ما يشمل العددي كخمسة عشر؛ لأنه أيضاً من المفرد، نعم أجرى الكوفيون اثني عشر واثنتي عشرة مجرى المضاف كما سيأتي في الشرح. قوله: "والمثنى والمجموع" الظاهر كما

قال البعض أن نحو: يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم؛ لأن العلمية زالت إذ لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره؛ ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والإقبال. قوله: "ويا قاضي" بحذف التنوين اتفاقاً لحدوث البناء وإثبات الياء، إذ لا موجب لحذفها. قاله الخليل. وذهب المبرد إلى أن الياء تحذف؛ لأن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها، ومحل الخلاف بينهما إذا لم يصير بحذف الياء ذا أصل واحد وإلا ثبتت الياء اتفاقاً كما في مراسم فاعل من أرى. قاله في التسهيل.

قوله: "ويجوز نصب ما وصف" أي: بمفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أي: جوازاً برجحان بل أوجه كثير ذاهبين إلى أنه من شبيهه المضاف كما يفيد قول الهمع، أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فمن شبيهه المضاف فتتصب وجوز الكسائي فيها البناء ا. هـ. وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده. ويؤخذ من التصريح أن الأحوال ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف وصفته بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة؛ لأنه حينئذٍ من شبيهه المضاف، ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على

(204/3)

وَأَنؤِ انْضِمَامَ مَا بَنُوا قَبْلَ النِّدَا ... وَلِيُجَرَ مُجَرًى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

وحكاية في شرحه عن الفراء وأيده بما روي من قوله -صلى الله عليه وسلم- في سجوده: "\$يا عظيمًا يرجى لكل عظيم" وجعل منه قوله:

909- أَدَارًا يَحْزَوَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً

الثاني: ما أطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو: يا لزيد لعمر، ونحو: يا للماء والعشب، فإن كلا منهما مفرد وهو معرب. الثالث: إذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت: يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف، وإنما بني على الألف؛ لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت. وقال الكوفيون: يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة بالياء إجراء لهما مجرى المضاف "وانو انضمام ما بنوا قبل النداء" كسيبويه وحذام في لغة الحجاز

النداء بأن يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود، ثم يرد الوصف ويجوز كل في احتمال الأمرين. واستشكل الدماميني جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة، والثلاثة لا يوصف بها إلا النكرات، قال: وغاية ما يتمحل له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر أنه وصف بها قبل النداء، ثم جاء النداء داخلاً على الموصوف وصفته جميعاً لا داخلاً على المنادى فقط، ثم وصف بعده ا. هـ. وجوابه المذكور إنما يتم على النصب. وأجاب في التصريح بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية ثم نقل عن الموضح أن الجملة أي: في نحو: يا عظيمًا يرجى لكل عظيم حال من الضمير المستتر في الوصف لا نعت في حالة النصب؛ لأنها حينئذٍ عاملة فيما بعدها، قال: فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتاً ا. هـ. قال شيخنا: وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب إلخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف.

قوله: "هجت" أي: أثرت والعبارة الدمع. قوله: "قيده في التسهيل" هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف في الاستغاثة إذا استغيث اسم منادى خفصاً باللام فما هنا مقيد بما سيأتي أفاده سم. قوله: "إجراء لهما مجرى المضاف" أي: لشبههما به في الصورة. قوله: "وانو انضمام ما بنوا قبل النداء" فإن قيل المبنيات إنما يحكم على محلها فلا يقدر فيها، فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة إعراب ا. هـ. فارسي أي: وحركة البناء لا تكون محلية؛ لأنها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياته فانحصرت في حركة الإعراب. قوله: "ما بنوا" أي: أو حكوا كما سيذكره الشارح. قوله: "في لغة الحجاز" راجع لخدام فقط أي: وأما في لغة تميم فهو معرب فيكون في حالة النداء مبنياً على الضم بناء

909- عجزه:

فمَاءُ الْهُوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ

والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص456؛ وخزانة الأدب 2/ 190؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 488؛ والكتاب 2/ 199؛ والمقاصد النحوية 4/ 236، 579؛ وبلا نسبة في الأغاني 10/ 119؛ وأوضح المسالك 4/ 388؛ والمقتضب 4/ 203.

والمُفْرَدَ المنكُورَ والمُضَافَا ... وَشَبَّهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافَا

وخمسة عشر "وليُجر مجرى ذي بناء جددًا" ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول: يا سيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو: يا زيد الفاضل، والمحكي كالمبني تقول يا تأبط شرا المقدام والمقدام "والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادِمًا خلافاً" أي: يجب نصب المنادى حتمًا في ثلاثة أحوال: الأول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ:

يا غافلًا والموت يَطْلُبُهُ

وقول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي. وقوله:

910- أيا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْ

مجددًا. قوله: "وليُجر مجرى ذي بناء جددًا" يحتمل أن المراد يجري مجراه في كونه في محل نصب، وعلى هذا يرجع اسم الإشارة في قول الشارح، ويظهر أثر ذلك إلى ما ذكر من نية الضم ونصب الحل، ويحتمل أن المراد مجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار إليه الفارسي، وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله: ويظهر أثر ذلك في تابعه ويقتصر على قوله: فتقول يا سيبويه العالم إلخ فتدبر.

قوله: "برفع العالم" أي: مراعاة للضم المقدر ونصبه أي: مراعاة لحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسرة البناء؛ لأنها لأصلاتها بعيدة عن حركة الإعراب بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعة، وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة؛ لأن التحقيق أنها حركة اتباع. قوله: "والمحكي كالمبني" مقتضاه أن المحكي ليس بمبني وهو مذهب السيد؛ ولهذا جعل إعرابه تقديرًا وهو أوجه مما في التصريح أنه مبني، ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الإعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم. ومعنى كونه كالمبني أنه يبني على ضم منوي ويرفع تابعه وينصب. قوله: "والمضافا" أي: لغير ضمير الخطاب أما المضاف إليه فلا ينادى، فلا يقال: يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وإضافته إلى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايقين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة أفاده الدنوشري نقلًا عن المتوسط، وهو أولى مما ذكره البعض.

قوله: "يا غافلًا والموت يطلبه" قال البعض: الواو استئنافية ليصح كونه مثالًا للنكرة غير

المقصودة إذ لو جعلت حالة لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا مما نحن بصددده ا. هـ.
وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالأولى عندي أنه من شبيه المضاف لا
من المفرد وإن درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر.
قوله: "أيا راكبًا أما عرضت فبلغن" تمامه:

910- عجزه:

نداماي من نجران أن لا تلاقيا

=

(206/3)

.....

وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع. الثاني: المضاف سواء كانت الإضافة محضة نحو:
{رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا} [آل عمران: 147، الحشر: 10] ، أو غير محضة نحو: يا حسن
الوجه. وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة. الثالث: الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل
به شيء من تمام معناه نحو: يا حسنًا وجهه ويا طالعًا جبلًا ويا رقيقًا بالعباد ويا ثلاثة
وثلاثين فيمن سميت بذلك، ويمتنع في هذا إدخال يا على ثلاثين خلافًا لبعضهم، وإن
ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت غير معينة نصبتهم أيضًا وإن كانت معينة

نداماي من نجران أن لا تلاقيا

أصل أما إن ما فادغمت نون الشرطية في ميم ما الزائدة وعرضت أي: أتيت العروض
وهي مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن. تصريح. قوله: "أحال وجود هذا
النوع" أي: نداء غير المقصود مدعيًا أن نداء غير المعين لا يمكن. قوله: "وعن ثعلب
إجازة الضم" فيه تورك على قول الناظم عاد ما خلافًا إلا أن يقال المراد خلافًا معتدًا
به، أو عادما في الجملة. قوله: "ما اتصل به شيء من تمام معناه" أي: متممه بأن يكون
معمولًا أو معطوفًا قبل النداء كما يفيد كلام التسهيل، وصرح به في التصريح أو نعتًا
على ما مر من الخلاف فالموصول نحو: يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما في
سم، والمعمول إما مرفوع أو منصوب أو مجرور؛ ولهذا عدد الأمثلة. قوله: "ويا طالعًا

جبالاً" هو معرفة بدليل نعتة بمعرفة، ولا يقال موصوفه المقدر نكرة؛ لأنه تنوسي بإقامته مقامه؛ ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله الشنوائي. ثم نقل عن الرضي جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال: لكون التعريف مجددًا، قال: وينبغي أن نعت شبه

المضاف كذلك. قوله: "فيمن سميته بذلك" أي: حالة كونه مستعملاً فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطول بلا خلاف: الأول لشبهه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب.

قوله: "ويمتنع في هذا إدخال يا إلخ" أي: لأن ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر إلى الأصل المنقول عنه. قوله: "نصبتهما أيضاً" أي: وجوباً أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلعطفه على المنصوب. قوله: "وإن كانت" أي: الجماعة معينة إلخ قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذي قاله محله فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وإنما قلت ذلك؛ لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفرد المعين، وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان إذا كان مع أل إلا إذا أريد به معين أما إذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل

= والبيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر 6 / 243؛
وخزانة الأدب 2 / 194، 195، 197؛ وشرح اختيارات المفضل ص 767؛ وشرح
التصريح 2 / 167؛ وشرح المفصل 1 / 128؛ والعقد الفريد 5 / 229؛ والكتاب 2 /
200؛ ولسان العرب 7 / 173 "عرض"؛ والمقاصد النحوية 4 / 206؛ وبلا نسبة في
خزانة الأدب 1 / 413، 9 / 223؛ ورصف المباني ص 137؛ وشرح شذور الذهب
ص 145؛ وشرح ابن عقيل ص 515؛ وشرح قطر الندى ص 203؛ والمقتضب 4 /
204.

(207/3)

ضممت الأول وعرفت الثاني بأل ونصبته أو رفعته، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل، ومنع ابن خروف إعادة يا وتخييره في إلحاق أل مردود.

تنبيه: انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر، فأصل يا زيد عنده أَدْعُو زَيْدًا، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل، فعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزأها فعند سيبويه جزأها أي: الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي: الفعل والفاعل مقدر

الظاهر فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين سم. قوله: "ضممت الأول" أي: لأنه نكرة مقصودة تصريح. قوله: "وعرفت الثاني" قال في التصريح وجوباً؛ لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهي أل ا. هـ. ولم يكتف بحرف النداء؛ لأنه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل، وهو ما نقله السيوطي عن الأخفش. ونقل عن المبرد الجواز قال سم. وقياس قول المبرد الجواز في مسألتنا بدون أل. قوله: "ونصبته" أي: عطفاً على محل الأول أو رفعته أي: عطفاً على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتي:

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ... ففيه وجهان ورفع ينتفى
قوله: "فيجب ضمه" قال شيخنا: أي: بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو ا. هـ. ولو قال: فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح. قوله: "وتجريده من أل"؛ لأنه لا يجمع بين يا وأل إلا مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بأل كما يأتي. قوله: "مردود" كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ، وهو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد: نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض. وهذا الجواب أولى لإيهام ما قبله أن ابن خروف لو قال بأحد الأمرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم. ووجه رد الأول أن الثاني ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه، ووجه رد الثاني أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لا أنه مخير فيه. وللبعض هنا كلام لا يساوي التعرض له ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل. قوله: "إفادته فائدته" هي طلب الإقبال، وعلم من كلامه أن شرط الحذف، وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سد مسده عند سيبويه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ والعمل.

قوله: "نصبه بحرف النداء إلخ" في الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به. قوله: "يا زيد جملة" أي: مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة، كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول الاحتمالين الآتين في تقرير

مذهب المبرد. قوله: "والفاعل مقدر" أي: محذوف تبعًا لحذف الفعل الذي استتر فيه ويحتمل أن المراد مستتر في يا؛ لأنها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر في الفعل، ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرًا عليه

(208/3)

ونحو زيدِ ضُمِّ وافتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ

والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظًا أو تقديرًا إذ لا نداء بدون المنادى "ونحو زيد ضم وافتحن من نحو أزيد بن سعيد لا تهن" أي: إذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بابن متصل به مضاف إلى علم نحو: يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح، ومنه قوله:

911- يا حَكَمُ بْنُ الْمُثَنَّرِ بْنِ الْجَارُودِ ... سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ تَمْدُودُ

ولكن الأول أوفق بكلامه في تقرير مذهب سيبويه، وعلى الثاني يكون يا زيد بنفسه جملة، وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم: أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادى بكسر الدال فتنبه. قوله: "أو تقديرًا" اعترضه شيخنا بأن التقدير ينافي وجوب الذكر، وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة، وكلام الشارح مبني على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسًا قبل الأمر والدعاء كما مر بيانه. قوله:

"ونحو" مفعول ضم

ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو: وتحن بفتح التاء مضارع وهن أي: ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما. قوله: "بابن متصل" أنت خير بأن المراد بابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال: متصل مضاف فكان حقه أن يقول: متصلًا مضافًا بالنصب على الحال.

قوله: "مضاف إلى علم" أعم من أن يكون مفردًا أو غيره. حفيد سم. قوله: "جاز فيه الضم" أي: على الأصل والفتح إما على الاتباع لفتحة ابن إذ الحاجر بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف، وجعلهما شيئًا واحدًا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعًا للشيخ عبد القاهر، أو على اقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد؛ لأن ابن الشخص تجوز إضافته إليه لملاسته إياه

حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين، فعلى الوجه الأولى فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بنية وعلى الثالث فتحة إعراب، وفتحة ابن على الأول والثالث فتحة إعراب وعلى الثاني فتحة بناء ا. هـ. تصريح ببعض تغيير. ونقل شيخنا عن حواشي الجامي أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بـابن إذا كان أي: العلم الموصوف بـابن مفتوحاً، ثم نقل عن الطبري ما نصه: واعلم أنه لا يجوز في تابع العلم الموصوف بـابن إلا النصب نحو: يا زيد ابن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره ا. هـ. ومقتضى النقل الأول تصور رفعه إذا ضم العلم الموصوف بـابن ومقتضى الثاني عدم تصور رفعه مطلقاً، وكأن المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره.

قوله: "يا حكم بن المنذر إلخ" من الرجز المذيل شذوذاً كما قرر في محله والسرادق

911- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص172؛ وللكذاب الحرمازي في شرح أبيات سيبويه 1/ 472؛ والشعر والشعراء 2/ 689؛ والكتاب 2/ 203؛ ولرؤية أو للكَذاب الحرمازي في شرح التصريح 2/ 169؛ ولسان العرب 10/ 158 "سردق" والمقاصد النحوية 4/ 210؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 22؛ ورصف المباني ص356؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 526؛ وشرح المفصل 2/ 5؛ والمقتضب 4/ 232.

(209/3)

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا ... أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُتِمًا

تنبيه: شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر، فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم، وكلامه لا يوفي بذلك وإن كان مراده "والضم إن لم يَلِ الابن علماً ويل الابن علم قد حتما" الضم مبتدأ خبره قد حتما وإن لم يل شرط جوابه محذوف، والتقدير فالضم متحتم أي: واجب. ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ. واستغنى بالضمير الذي في حتم رابطاً؛ لأن جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزيلهما منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف. ومعنى البيت أن الضم متحتم أي: واجب إذا فقد شرط من الشروط

المذكورة كما في نحو: يا رجل ابن عمرو، ويا زيد الفاضل ابن عمرو، ويا زيد الفاضل
لانتفاء علمية المنادى

بضم السين المهملة ما يمد فوق صحن الدار. قوله: "شرط جواز الأمرين" حاصل ما
ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط في التسهيل سابعاً، وهو أن يكون
المنادى ظاهر الضم بأن يكون صحيح الآخر وسيدكره الشارح. وشرط النووي في شرح
مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم في العلمين التذكير وغلطوه فنحو: يا زيد
بن فاطمة كذا بن عمرو كذا في الفارضي قال شيخنا: وينبغي أن يزداد كون لفظ ابن
مفرداً لا مثنى ومجموعاً، ولا يخفى أخذ هذا من صنيع المصنف.

قوله: "وكلامه لا يوفى بذلك" أي: لأن ابنا في المثال محتمل للوصفية وغيرها. قوله:
"ويل الابن علم" معطوف على يل الأول والواو فيه بمعنى؛ أو لأن انتفاء أحدهما كاف
في تحتم الضم. قوله: "وعلى هذا فلا حذف" أي: للجواب بل هو مذكور لكن فيه
حذف فاء الجواب للضرورة وفي الاحتمال الأول أيضاً ارتكاب ضرورة؛ لأن شرط
حذف الجواب أن يكون الشرط فعلاً ماضياً فحيث كان مضارعاً كان حذفه مخصوصاً
بالشعر قاله الشيخ خالد. قوله: "ومعنى البيت أن الضم متحتم أي: واجب إذا فقد
شرط من الشروط المذكورة" يعني الشروط الأربعة المشار إليها في قوله: والضم إلخ
بدليل بقية كلامه، وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الأربعة وغيرها حتى يصح
اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت إلا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط
أربعة، فكيف قال من الشروط المذكورة. لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط إفراد العلم
الموصوف بابن؛ لأننا نقول هذا إلى إفادة مثاله اشتراط إفراد العلم المضاف إليه ابن أيضاً
وهو باطل. وإذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متناً وشرحاً، قلنا خرج
بكون المنادى مفرداً نحو: يا عبد الله بن زيد، وبالعلم نحو: يا رجل ابن زيد، وبكونه بعده
ابن نحو: يا زيد الفاضل، وبكونه متصلاً به نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، وبكونه صفة
له نحو: يا زيد ابن عمرو على أنه بدل، وبكونه مضافاً إلى علم نحو: يا زيدا ابن أخينا
فيجب النصب في الأول والضم في

البقية.

قوله: "يا رجل ابن عمرو" في وجوب الضم في هذا المثال نظر؛ لأنه تقدم أنه يجوز
نصب

في الأولى، واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة، ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله:

912- فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى ... بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

بفتح عمر، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت. ونحو: يا زيد ابن أخينا لعدم إضافة ابن إلى علم هو مراد عجز البيت.

تنبيهات: الأول لا إشكال أن فتحة ابن فتحة إعراب إذا ضم موصوفه، وأما إذا فتح فكذلك عند الجمهور. وقال عبد القاهر: هي حركة بناء؛ لأنك ركبته معه. الثاني: حكم ابنة

النكرة المقصودة الموصوفة في قوله: ويجوز نصب ما وصف إلخ إلا أن يجعل وجوب الضم نسبياً بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه. قوله: "ويا زيد الفاضل" يصدق هنا أنه لم يل الابن علماً لصدق السالبة بنفي الموضوع سم، وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفي الموضوع صدق لم يل الابن علماً بيا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل. قوله: "واتصال الابن إلخ" أي: وانتفاء اتصال إلخ وكذا قوله والوصف به إلخ.

قوله: "ولم يشترط هذا" أي: كون الوصف ابناً فأجازوا الفتح مع كل وصف نصب، قال في التصريح، بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو: لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا ١. هـ. قوله: "فما كعب بن مامة" هو الذي أثر رفيقه بالماء ومات عطشاً. ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائي المشهور ١. هـ. ورواية المغني والعيني وابن سعدى، قال السيوطي في شرح شواهده: هو أوس بن حارثة الطائي وسعدى أمه ١. هـ. وكذا قال العيني وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطي وغيره. قوله: "بفتح عمر" خرج على أن أصله يا عمرًا بالألف عند من يجوز إلحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب، أو أن أصله يا عمرًا بالتونين للضرورة، ثم حذف لالتقاء الساكنين ١. هـ. زكريا وفي التخريج الثاني نظر ظاهر.

قوله: "فكذلك عند الجمهور" أي: لأن مذهبهم أن الفتح في الأول ليس للتركيب بل للاتباع أو لإضافته إلى ما بعد ابن. نعم إعرابية فتحة ابن علي الإضافة المذكورة غير

ظاهرة؛ لأن ابن علي الإضافة مقحم بين المتضايين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم إلا أن يجعل مضافاً تقديرًا إلى مثل ما أضيف إليه ما قبله مقدراً قبله يا أو أعني مثلاً فتأمل.
قوله: "لأنك ركبتك معه" أي

912- البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب 4/ 442؛ والدرر 3/ 34؛
وشرح التصريح 2/ 169؛ وشرح شواهد المغني ص 56؛ والمقاصد النحوية 4/ 254؛
واللمع ص 194؛ والمقتضب 4/ 208؛ وبلا نسبة في
أوضح المسالك 4/ 23؛ وشرح ابن عقيل ص 291؛ وشرح قطر الندى ص 210؛
ومغني اللبيب ص 19؛ وجمع الهوامع 1/ 176.

(211/3)

.....

فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو: يا هند ابنة زيد، خلافاً لبعضهم ولا أثر
للوصف ببنت هنا فنحو: يا هند بنت عمرو واجب الضم. الثالث: يلتحق بالعلم يا
فلان بن فلان ويا ضل بن ضل. ويا سيد بن سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب
الكوفيين. ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام الضم. الرابع: قال في
التسهيل: وربما ضم الابن اتباعاً، يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من يا
زيد ابن عمرو بالضم اتباعاً لضمه الدال. الخامس: قال فيه أيضاً: ومجوز فتح ذي
الضممة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظاً وألف ابن في الحالتين خطأ وإن نون
فللضرورة. السادس: اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة، وعبارته:
ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعاً وكلامه هنا يحتمله، فنحو: يا عيسى ابن مريم
يتعين فيه تقدير الضم إذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه

تركيب خمسة عشر والظاهر في إعرابه على هذا القول أن يقال: زيد ابن منادى مبني
على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي، وحركة زيد على هذا
حركة بنية. قوله: "ولا أثر للوصف ببنت هنا" الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هي ابن
بزيادة التاء بخلاف بنت فإنها بعيدة الشبه، أو كثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب

دون بنت. وفي التصريح أن امتناع الفتح لتعذر الاتباع؛ لأن بينهما حاجزاً حصيناً وهو تحرك الباء الموحدة ا. ه. وهو لا يأتي إلا على القول بأن الفتح للاتباع ومثل الوصف ببنت الوصف ببني تصغير ابن.

قوله: "يلتحق بالعلم إلخ" أي: لكثرة استعمال المذكورات كالعلم. قوله: "ويا ضل ابن ضل" بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه. قوله: "ومجوز فتح ذي الضمة" مبتدأ خبره يوجب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة. قوله: "في غيره" أي: غير النداء كجاء زيد بن عمرو. قوله: "وألف ابن" أي: إذا لم تقع ابتداء سطر كما في الدماميني عن ابن الحاجب ولم تكن البنية مجازية، ولم يثن الابن ولم يجمع كما في الفارضي. وقوله في الحالتين أي: النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت في غير النداء، إذ لا يجوز فتحه في النداء وهو خلاف ما في الدماميني، حيث قال: فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هنداً ونحوه، فيقولون: هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال.

قوله: "وإن نون فللضرورة" كقوله:

جارية من قيس بن ثعلبة

ولا فرق في العالم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجود تنوين المضاف إليه، وكتابة ألف ابن إذا كان الموصوف بـابن مضافاً كما في: قام أبو محمد بن زيد واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف، واختاره أيضاً المصنف إذا كان المضاف إليه ابن مضافاً. قوله: "يحتمله" بل هو أقرب إلى تمثيله بنحو: أزيد بن

(212/3)

واضمُّم أو انصب ما اضطرَّاراً نُونا ... مما له استحقاق ضمِّدٍ بَيْنَا

خلاف ا. هـ "واضمم أو انصب ما اضطرَّاراً نُونا" مما له استحقاق ضم بينا" فقد ورد السماع بهما، فمن الضم قوله:
913- سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا
وقوله:

914- لَيْتَ التَّحِيَّةُ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا ... مَكَانَ يَا جَمَلٌ حَيَّتَ يَا رَجُلٌ

سعيد. قوله: "وفيه خلاف" فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ا. هـ. دماميني
فالضمة على الأصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الإضافة إلى ما بعد ابن كما
في: يا زيد بن سعيد. قوله: "واضمم أو انصب" في عبارته إشارة إلى بناء المنون اضطراراً
إذا ضم وإعرابه رجوعاً إلى الأصل في الأسماء إذا نصب. قال سم: وظاهره جواز
الوجهين ولو فيما ضمه مقدر، ويفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف
ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا ا. هـ. وإذا ضمنت المنادى المفرد المنون ضرورة
فلك في نعت الضم والنصب، وإن نصبته تعين نصب نعته فإن نون مقصور نحو: يا فتى
للضرورة فإن نوى الضم جاز في نعت الوجهان أو النصب تعين نصب نعته كذا في شرح
التسهيل للمراي وغيره. قوله: "مما له استحقاق ضم بينا" يحتمل أن مما حال من ما
واستحقاق مبتدأ، وله متعلق بين مضمناً معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما، ومن
الأوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة
لضم، قال: واحترز به من الضم المقدر فإنه لا يضطر إلى تنوينه فإن الحرف الذي
قدرت فيه الضمة ساكن نحو: يا قاضي ويا فتى فإذا نون حذف لالتقاء ساكنين مع
التنوين فلم يفد التنوين في وزن الشعر شيئاً ا. هـ. قال شيخنا وتبعه البعض: وقد يقال
فائدته تظهر فيما إذا اضطر إلى التحريك عند النقاء الساكنين فينون ثم يحرك أي:
فالأولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقاً. قوله: "ليت إلخ" قبله:
حيثك عزة بعد الهجر وانصرفت ... فحي ويحك من حياك يا جمل
وقوله: فأشكرها بالنصب جواب التمني. وقوله: مكان جعله العيني منصوب على
الظرفية ولم

913- عجزه:

وليس عليك يا مَطَرُ السَّلَامُ

والبيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص189؛ والأغاني 15/ 234؛ وخزانة
الأدب 2/ 150، 152؛ 6/ 507؛ والدرر 3/ 21؛ وشرح أبيات سيويه 2/ 605،
3/ 25؛ وشرح التصريح 2/ 171؛ وشرح شواهد المغني 2/ 766؛ والكتاب 2/
202؛ وبلا نسبة في الأزهية ص164؛ والأشباه والنظائر 3/ 213؛ والإنصاف 1/
311؛ وأوضح المسالك 4/ 28؛ والجنى الداني ص149؛ والدرر 5/ 182؛ وورصف
المباني ص177، 355؛ وشرح شذور الذهب ص147؛ وشرح ابن عقيل ص517؛

ومجالس ثعلب ص 92، 542؛ والمحتسب 2 / 93.

914- البيت من البسيط، وهو لكثير عزة في ديوانه ص 453؛ والدرر 3 / 22؛
والشعر والشعراء 1 / 518؛ والمقاصد النحوية 4 / 214؛ وبلا نسبة في همع الهوامع
1 / 173.

(213/3)

وَبَاضْطَرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَآلٍ ... إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِي الْجُمْلِ

ومن النصب قوله:

915- أَعْبَدًا حَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيبًا

وقوله:

916- ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْوَاقِي

واختار الخليل وسيبويه الضم. وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد النصب.
ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس "وباضطرار خص جمع

يذكر متعلقه ولعل التقدير: أتمنى يا رجل حييت في مكان يا جمل حييت. قوله: "أعبدًا
إلخ" لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل أن الموصوف
يجوز نصبه، كما مر ونص الرضي على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم،
وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك. وشعبي بضم الشين المعجمة
وفتح العين المهملة والباء الموحدة. قوله: "ضربت صدرها إلخ" أي: متعجبة من نجاتي
مع ما لقيت من الحروب، فإلي بمعنى مني، وعادة النساء الضرب على صدورهن عند
رؤية مهول، وأصل أواقي وواقي جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ، فأبدلت الواو
الأولى همزة كما سيأتي في قول الناظم، وهمزًا أول الواوين رد إلخ.

قوله: "ووافق الناظم والأعلم إلخ" وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم
والإعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع
للفرع ا. هـ. حفيد قال السيوطي: والمختار عندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم
لعدم الإلباس فيه، والضم في النكرة المقصودة؛ لئلا تلتبس بالنكرة غير المقصودة إذ لا
فارق مع التنوين للضرورة إلا الحركة لاستوائهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأي

لأحد ا. هـ. وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه؛ لأنه كما لا إلباس في نصبه لا إلباس في ضمه فلا يتم التعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة

915- عجزه:

أُلُوْمًا لا أبا لك واغتربا

والبيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص 650؛ وإصلاح المنطق ص 221؛ والأغاني 21 / 8؛ وجمهرة اللغة ص 1181؛ وخزانة الأدب 2 / 183؛ وشرح أبيات سيويه 1 / 98؛ وشرح التصريح 1 / 331، 2 / 171، 289؛ والكتاب 1 / 339، 344؛ ولسان العرب 1 / 503 "شعب"؛ ومعجم ما استعجم ص 799، 861؛ والمقاصد النحوية 3 / 49، 4 / 506؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 221؛ ورصف المباني ص 52.

916- البيت من الخفيف، هو للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب 2 / 165؛ والدرر 3 / 22؛ وسمط اللآلي ص 111؛ ولسان العرب 15 / 401 "وقي"؛ والمقاصد النحوية 4 / 211؛ والمقتضب 4 / 214؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص 177؛ وسر صناعة الإعراب 2 / 800؛ وشرح التصريح 2 / 370؛ وشرح شذور الذهب ص 146؛ وشرح ابن عقيل ص 517؛ وشرح المفصل 10 / 10؛ والمنصف 1 / 218؛ وجمع الهوامع 1 / 173.

(214/3)

.....

يا وأل" في نحو: قوله:

917- عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي ... عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانُ

وقوله:

918- فَيَا لُغْلَامَانِ اللَّذَانِ فَرًّا ... إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافاً للبغداديين في ذلك "إلا مع الله" فيجوز إجماعاً للزوم أل له حتى صارت كالجزم منه فتقول: يا الله بإثبات الألفين، ويا الله بحذفهما، ويا الله بحذف الثانية فقط "و" إلا مع "محكي الجمل" نحو: يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك،

نص على ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو: الذي والقي وصوبه الناظم. وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو: الأسد شدة

إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب أولى فتدبر. قوله: "جمع يا" أي: مثلاً لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم. قوله: "المتوج" أي: الذي على رأسه تاج، ويجوز فيه الرفع والنصب ا. هـ. عيني وأراد بعدنان: القبيلة المعهودة بدليل التأنيث في قوله: عرفت، فقول البعض: تبعاً للعيني وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا. قوله: "ولا يجوز ذلك في الاختيار"؛ لأن النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتي تعريف ا. هـ. تصريح وفي الحفيد أن النحويين مختلفون في نداء العلم الذي فيه أل كالحرث وأن ابن هشام اختار المنع، ثم بحث أنه لا مانع من ندائه؛ لأنهم إنما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرفان، وذلك غير لازم هنا؛ لأن أل هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع لأجل الصورة اللفظية إلا أنه ينتقض بنحو: يا المنطلق زيد ا. هـ. قال سم: ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبرد فيما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو: الذي والتي إلا أن يفرق بتأتي إسقاط أل في العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو: الذي والتي مسمى بهما وفيه تأمل ا. هـ.

قوله: "نحو: يا المنطلق زيد" بقطع الهمزة؛ لأن المبدوء بهمزة الوصل فعلاً أو غيره إذا سمي به يجب قطع همزته كما أفاده في التصريح، قال البعض: وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الأوجه الثلاثة ا. هـ. وأنت خبير بأن لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الأوجه الثلاثة. قوله: "نحو: الذي والتي" أي: مع الصلة إذ هو محل الخلاف، وأما مجرد الموصول المسمى به فوافق قوله في التصريح أي: متفق على منع ندائه. قوله: "وصوبه الناظم" قال أبو حيان: والذي نص عليه سيبويه المنع، وفرق بينه وبين الجملة أن

-
- 917- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 32؛ والدرر 3/ 31؛ وشرح التصريح 2/ 173؛ والمقاصد النحوية 4/ 245؛ وجمع الهوامع 1/ 174.
- 918- الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص 230؛ والإنصاف 1/ 326؛ والدرر 3/ 30؛ وخزانة الأدب 2/ 294؛ وشرح ابن عقيل ص 518؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 299؛ وشرح المفصل 2/ 9؛ واللامات ص 53؛ واللمع في العربية ص 196؛ والمقاصد النحوية 4/ 215؛ والمقتضب 4/ 243؛ وجمع الهوامع 1/ 174.

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيزِ ... وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيبِ

أقبل، وهو مذهب ابن سعدان. قال في شرح التسهيل: وهو قياس صحيح؛ لأن تقديره: يا مثل الأسد أقبل، ومذهب الجمهور المنع "والأكثر" في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ويقال: "اللهم بالتعويض" أي: بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء "وشد يا اللهم في قريب" أي: شد الجمع بين يا والميم في الشعر كقوله: 919- إِيَّيْ إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمَّا ... أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام، والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرف فلا يجوز نداؤه همع.

قوله: "نحو: يا الأسد شدة أقبل" قال شيخنا: وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب؛ لأن شدة تميز ا. هـ. وفيه أن شدة ليس تمييزاً للأسد تمييز مفرد حتى يكون الأسد عاملاً في شدة فيكون من الشبيه بالمضاف، بل هو تمييز نسبة عامله مثل الحذوفة التي بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرًا. ويكون نصب الأسد لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب. قوله: "لأن تقديره يا مثل الأسد" أي: فالمنادى في الحقيقة لم تدخل عليه أل، واعترضه الشاطبي بلزوم جواز نحو: يا القرية؛ لأن تقديره يا أهل القرية، ولا يقول به الناظم وابن سعدان. قال سم: ويمكن الفرق بأن وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ في قوله: يا مثل الأسد، ولا كذلك ما أورد فتأمل. قوله: "ويقال اللهم بالتعويض" فهو منادى مبني على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب حذفه منه حرف النداء، وعوض عنه الميم. قال شيخنا: ويحتمل أن يكون مبنيًا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجاء منه ا. هـ. أي: فيكون جعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الإعراب على الهاء في نحو: عدة وزنة بجامع العوضية، والمتجه الأول والفرق أن التعويض في نحو: عدة وزنة عن جزء الكلمة، فلصيرورة الهاء جزءًا وجه قوي، وفي اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزءًا أو كالجاء وجه قوي. قوله: "أي: بتعويض الميم المشددة إلخ" وإنما أخرت تبركًا بالبداء باسم الله تعالى ا. هـ. سم ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه بخلاف البدل، واختيرت الميم عوضًا عن يا للمناسبة بينهما. فإن يا للتعريف والميم تقوم

مقام لام التعريف في لغة حمير كقوله:

يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض. قوله: "إني إذا ما حدث إلح"

919- الرجز لأبي خراش الهذلي في الدرر 3/ 41؛ وشرح أشعار الهذليين 1346؛
والمقاصد النحوية 4/ 216؛ ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب 2/ 295؛ وبلا
نسبة في أسرار العربية ص 232؛ والإنصاف ص 341؛ وأوضح المسالك 4/ 31؛
وجواهر الأدب ص 96؛ ورصف المباني ص 306؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 419، 2/
430؛ وشرح ابن عقيل ص 519؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 300؛ ولسان العرب 13/
469، 417 "أله"؛ واللمع في العربية ص 197؛ والمختضب 2/ 238؛ والمقتضب 4/
242؛ ونوادر أبي زيد ص 165؛ وهمع الهوامع 1/ 178.

(216/3)

تنبيهات: الأول مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة، وهي: أمنا بخير،
وليست عوضاً عن حرف النداء؛ ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار. الثاني قد
تحذف أل من اللهم كقوله:

920- لاَهُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَبَّتِجْ

وهو كثير من الشعر. الثالث قال في النهاية: تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء: أحدها
النداء المحض نحو: اللهم أثبتنا. ثانيها أن يذكرها الجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع

الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم نزل ا. هـ. زكريا.

فائدة: لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الأسماء المختصة بالنداء،
وأجاز المبرد وصفه بدليل: {قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [الزمر: 46] ، {قُلِ
اللَّهُمَّ مَا لَكَ الْمُلْكُ} [آل عمران: 26] ، ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء
المستأنف ا. هـ. دمايني وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأن اللهم بالاختصاص والتعويض
خرج عن كونه متصرفاً، وصار مثل حيهل إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع

بقائهما على معنييهما بخلاف، مثل: سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءاً من الكلمة. قوله: "بقية جملة محذوفة إلخ" رد بأنه يقال اللهم لا تؤمهم بخير، وبأنه كان يحتاج إلى العاطف في نحو: اللهم اغفر لي. قوله: "حجّج" بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض النسخ حجّج بالياء.

قوله: "على ثلاثة أنحاء" جمع نحو: بمعنى قسم أي: حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملابسة، وقوله: أحدها النداء أي: استعمالها في النداء؛ فصح كلام الشارح وتناسب، واندفع اعتراض البعض بأن المناسب لقوله: أحدها النداء أن يقول: وهذه اللفظة ثلاثة معان، واعتراضه على قوله: ثانيها أن يذكرها الجيب بأن المناسب لما قبله أن يقول: ثانيها تمكين الجواب إلخ، وعلى قوله: ثالثها أن تستعمل دليلاً إلخ، بأن المناسب أن يقول: ثالثها الندرة إلخ فتأمل. قوله: "ثانيها أن يذكرها الجيب إلخ" قال شيخنا وتبعه البعض: إن اللهم في الموضعين الأخيرين خرجت عن النداء، والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب، وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم خروجها في الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة، وقد يشير إليه قول الشارح في الموضع الأول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء

920- عجزه:

فلا يَزَالُ شاحجٌ يَأْتِيكَ بَعَجٌ

والرجز لرجل من اليمانيين في الدرر 3/ 40؛ والمقاصد النحوية 4/ 570؛ وبلا نسبة في الدرر 6/ 229؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 177؛ وشرح التصريح 2/ 367؛ وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 287؛ وشرح شواهد الشافية ص 215؛ وشرح المفصل 9/ 75، 10/ 50؛ ولسان العرب 10/ 103 "دلق"؛ ومجالس ثعلب 1/ 143؛ واحتسب 1/ 75؛ والمقرب 2/ 166؛ والممتع في التصريف 1/ 355؛ ونوادر أبي زيد ص 164؛ وجمع الهوامع 1/ 178، 2/ 157.

(217/3)

فصل: تابع المنادى ذي الضم المضاف دون أل

تابع ذي الضمّ المضاف دون أل ... أَلْزَمُهُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

كأن يقول لك القائل: أزيد قائمك فتقول له: اللهم نعم أو اللهم لا. ثالثها: أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك: أنا أزورك اللهم إذا لم تدعني، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل.

فصل:

"تابع" المنادى "ذي الضم المضاف دون أل ألزمه نصباً" مراعاة لمحل المنادى

المحض، ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب؛ لأن خروج الكلمة عن معناها الأصلي لا يستلزم خروجها عما لها من إعراب أو بناء أو تركيب، فالمتجه عندي أنها باقية على تركيبها، وأنه يقال: اللهم منادى أي: ولو صورة مبني على ضم إلى آخر ما مر فتأمل. قوله: "إذا لم تدعني" يسكون الدال وضم العين المهملة.

فصل:

قوله: "تابع ذي الضم" لو قال: ذي البناء لشمّل نحو: يا زيدان ابني عمرو ويا زيدون أصحاب بكر، والمراد الضم: لفظاً أو تقديرًا كيا سبيويه ذا الفضل. وخرج المنصوب فإن تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقاً نحو: يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيراً من عمرو فاضلاً والمستغاث المجرور فإن تابعه يتعين جره كما صرح به الرضي، وأما المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاث فلا ترفع توابعه كما صرح به أيضاً الرضي نحو: يا زيداً وعمراً ولا يجوز وعمرو؛ لأن المتبوع مبني على الفتح قاله سم. وأنا أقول: سيأتي في باب الاستغاث من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل، وصرح به في الهمع أيضاً ويرد على نصب النسق المعرف الخالي من أل كعمرو، والبدل التابعين للمستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاث ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم إلا أن يخص صورة المستغاث المذكور، وهو بعيد ويرد على التعليل بأن المتبوع مبني على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيًا على ضم مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، بل هذا هو الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه، وحينئذٍ يجوز في تابعه الرفع والنصب فاعرفه.

قوله: "المضاف" بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف إذا كانت إضافته محضة، وإلا جاز رفعه كما صرح به السيوطي، ويشير إليه الشارح، لكن إنما ينعت المنادى المضموم بمضاف إضافة غير محضة إذا كان نكرة مقصودة؛ لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة؛ لكون تعريفها طارئاً فلا يقال كيف ينعت المضموم المضاف إضافة غير

محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف، فيتعين نصبه كما صرح به السيوطي، وجوز الرضي رفعه ويؤيده تجويز السيوطي رفع المضاف إضافة غير محضة؛ لأنها على تقدير الانفصال، فضارب

(218/3)

وما سواه ارفع أو انصب واجعلا ... كمستقل نسقا وبدلاً

نعتاً كان "كأزيد ذا الحيل" أو بياتاً نحو: يا زيد عائد الكلب، أو تأكيداً نحو: يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم.

تنبيهان: الأول أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو: يا زيد صاحبنا، والصحيح المنع؛ لأن إضافته محضة، وأجازه الفراء في نحو: يا تميم كلهم وقد سمع، وهو محمول عند الجمهور على القطع أي: كلهم يدعى. الثاني: شمل قوله ذي الضم العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل النداء؛ لأنه يقدر ضمه كما مر "وما سواه" أي: ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الإضافة والخلو من أل، وذلك شينان: المضاف المقرون بأل، والمفرد "ارفع أو انصب" تقول: يا زيد الحسن الوجه والحسن

زيد في تقدير ضارب زيداً وضارب زيداً شبيه بالمضاف. وقوله: دون أل حال من تابع أو من الضمير في المضاف، فقول البعض تبعاً للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور.

قوله: "نعتاً إلخ" أشار به إلى أن المراد بالتابع ما عدا البدل والنسق بقريئة المقابلة. قوله: "كلهم أو كلكم" أشار به إلى أن الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظراً إلى كون لفظ المنادى اسماً ظاهراً، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ولفظ الخطاب نظراً إلى كون المنادى مخاطباً فعلمت أنه يجوز أيضاً: يا زيد نفسه ونفسك قاله الدماميني، ثم قال: ويجوز: يأبها الذي قام ويأبها الذي قمت، وقد توهم بعض الناس أنك إذا قلت: يأبها الذي قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك؛ لأن الالتفات من خلاف الظاهر، وكلا الفريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى ١. هـ. ملخصاً، وفيه نظر؛ لأن مقتضى الظاهر إذا سلك أحد الطريقين في كلام أن لا يعدل إلى غيره فيه فتدبر. قوله: "الأول إلخ" عبارة السيوطي في جمع الجوامع

وجوز الكوفيون وابن الأنباري رفع النعت المضاف إضافة محضة، والفراء رفع التوكيد والعطف نسقًا ا. هـ. بزيادة من شرحه.

قوله: "لأن إضافته محضة" أي: لغلبة الاسم على صاحب، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطي كما مر. قوله: "على القطع" قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول. قوله: "والمبني قبل النداء" يوهم صنيعه أن المبني قبل النداء قسم مابين للقسمين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن، مثال العلم المبني قبل النداء يا سيبويه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء: يا من خلقتني أي: يا إلهًا خلقتني. قوله: "أي: ما سوى التابع" أي: من تابع المضموم خاصة.

قوله: "المضاف المقرون بأل" أي: تابع ذي الضم المضاف المقرون بأل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضي والمضاف إضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار إليه الشارح. ووجه جواز الأمرين في الأول والثالث والرابع إلحاقها بالمفرد؛ لأن غير المحضة ومنها إضافة المقرون كإضافة، فإن قلت فلم لم يلحق الشبيه والمضاف إضافة غير

(219/3)

الوجه، ويا زيد الحسن والحسن، ويا غلام بشر وبشرًا، ويا تميم أجمعون وأجمعين، فالنصب اتباعًا للمحل، والرفع اتباعًا للفظ؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة.

تنبيهان: الأول شمل كلامه أولًا وثانيًا التوابع الخمسة، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان، وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق. الثاني: ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء "واجعلا كمستقل" بالنداء "نسقًا" خاليًا عن أل "وبدلاً" تقول: يا زيد بشر

محضة به إذا نوديا مستقلين قلت محافظة على إعرابهما الذي هو الأصل فألحقا به تابعين لمشابتهما له مع حصول الإعراب لفظًا أو تقديرًا، وهذا في حالة رفعهما على القول بأنه اتباع لا إعراب كما سيأتي ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الإعراب فروع

الإعراب في الحالين ا. هـ. سم ببعض تغيير، فإن قلت لم لم يجز في التابع المفرد البناء كما جاز في تابع اسم لا المفرد نحو: لا رجل ظريف فيها؟ قلت؛ لأن المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا في التابع والمنفي بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالباً فكأن لا باشرت التابع وذلك؛ لأن معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفي على القيد فحصل الفرق بين التابعين.

قوله: "والمفرد" دخل فيه نعت النكرة المقصودة معروفاً بأل أو لا فيجوز: يا رجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالمًا نعم إن نصبت رجلاً لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفتها. قوله: "ارفع" ظاهره أن رفع التابع المذكور إعراب. واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضي رفع التابع بل هناك ما يقتضي نصبه، وهو أدعو وأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنياً للمجهول، وهو مع ما فيه من التكلف يؤدي إلى التزام قطع التابع. وقال السيوطي في متن جمع الجوامع وشرحه: واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع؛ لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه في النهاية ا. هـ. والمتجه وفقاً لبعضهم أن ضمة التابع اتباع لا إعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعاً للفظ إشارة إليه، وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تسمح فاعرفه. قوله: "ويا غلام بشر" أي: بتتوبين بشر؛ لأنه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه. قوله: "أولاً" أي: في قوله:

تابع ذي الضم وثانياً أي: في قوله: وما سواه. قوله: "ومراده النعت إلخ" أي: بقرينة أفراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتي مخصص لما تقدم وقوله: والتوكيد أي: لفظياً أو معنوياً.

قوله: "ظاهر كلامه إلخ" عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما يأتي بأن ذلك أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع أل إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذي هو كالعامل وإن بعد من حيث أل التي لا تجامع حرف النداء. قوله: "على السواء" كلام ابن المصنف يقتضي ترجيح النصب سم. قوله: "وبدلاً" لم يقيده أيضاً بالخلو من أل؛ لأنه لا يكون في النداء إلا خالياً من أل؛ ولهذا قال

وإنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا نُسَقَا ... ففِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

بالضم، وكذلك يا زيد وبشر، وتقول: يا زيد أبا عبد الله وكذلك يا زيد وأبا عبد الله، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب؛ لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل.

تنبيه: أجاز المازني والكوفيون: يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا "وإن يكن مصحوب أَلْ ما نسقا ففيه وجهان" الرفع والنصب "ورفع ينتقى" أي: يختار وفقاً للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر، وأما قراءة السبعة: {يَا جِبَالَ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ} [سبأ: 10] ، بالنصب فللعطف على فضلاً من: {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً} [سبأ: 10] ، اختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب؛ لأن ما فيه أَلْ لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكاً بظاهر الآية إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب. وقال المبرد: إن كانت أَلْ معرفة فالنصب وإلا فالرفع؛ لأن المعروف

السيوطي في جمع الجوامع وشرحه: لا يبدلان أي: النكرة المقصودة والإشارة ولا ذو أَلْ من المنادى. قال سم: وكأن وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه أَلْ، لكن نقل الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت في عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو: يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسألة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه. قوله: "يا زيد بشر بالضم" أي: بلا تنوين وكذا يضم بشر بلا تنوين في صورة العطف. قوله: "وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب" أي: إنهما معه كالمستقل بالنداء فيعاملان تابعين له بما يعاملان به مستقلين بالنداء. قوله: "لأن البدل في نية تكرار العامل" ظاهر على مذهب غير المصنف أما على ما ذهب إليه من أن العامل في المبدل عامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمباشر له العامل، ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أي في نحو: يأبها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأي صلة إليه وجب رفعه. قوله: "أجاز المازني" أي: قياساً على المنسوق المقرون بأل وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين في المقرون. وفي تعبيره بالأجازة إشارة إلى أنهم يميزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر وإن توقف شيخنا فقال: وهل المراد مع إجازتهم الضم أو الرفع ا. هـ. قوله: "ما نسقا" ظاهره ولو مضافاً نحو: يا زيد والحسن الوجه ولا بعد فيه. قوله: "ففيه

وجهان الرفع والنصب" لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبهه النعت. سيوطي. قوله:
"ورفع" سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارضي.
قوله: "لما فيه من مشاكلة الحركة" أي: مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة
الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم. قوله: "فللعطف على فضلاً" وقال ابن
معطي: مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل
مفعول محذوف أي: وسخرنا له الطير. قوله: "فلا يجعل كلفظ ما وليه" أي: فلا

(221/3)

وأياً مصحوبٌ أَل بعدُ صِفَه ... يلزَم بالرَّفْع لدى ذِي المَعْرِفَةِ

يشبه المضاف.

تنبيه: هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار، والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف
على نكرة مقصودة نحو: يا رجل الغلام فلا يجوز فيه عند الأخفش، ومن تبعه إلا الرفع
"وأياً مصحوبٌ أَل بعد صِفَه يلزم بالرفع لدى
ذي المعرفة" يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوباً فأياً مبتدأ ويلزم
خبره، ومصحوب مفعول مقدم يلزم، وصفة نصب على الحال من مصحوب أَل
وبالرفع في موضع الحال من مصحوب أَل وبعد في موضع الحال مبني على الضم لحذف
المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أي. والتقدير: وأياً يلزم مصحوب أَل حال كونه
صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعاً بعدها. ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعاً على أنه مبتدأ
ويكون خبره يلزم والجملة خبر أيها والعائد على المبتدأ محذوف أي: يلزمها ويجوز أن
يكون صفة هو الخبر. والمراد إذا نوديت أي: فهي

تطلب مشاكلته له. قوله: "إن كانت أَل معرفة" أي: كما في الآية فالنصب أي:
فالمختار النصب لما في الشرح من أن المعارف يشبه المضاف أي: من حيث تأثر ما فيه
أَل المعرفة بتعريف أَل وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها. قوله: "وإلا فالرفع"
أي: وإلا تكن للتعريف كالتى من بنية الكلمة نحو: اليسع والتي للمح الصفة نحو:
الحرث فالمختار الرفع؛ لأن أَل حينئذٍ كالمعدومة. قوله: "إلا الرفع" ترد عليه الآية إلا أن
يمنع عطف والطير على جبال سم.

فائدة: إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كذا زيد الظريف صاحب عمرو فإن قدر الثاني نعتاً للمنادى نصب لا غير أو نعتاً لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت. دمايني. وقوله: لفظ به كما يلفظ بالتابع إن أراد على سبيل الأولوية للمشكلة فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندي، ولم لا يجوز النصب مراعاة لحل نعت المنادى فعليك بالإينصاف. قوله: "مصحوب أل" سيأتي أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول. قوله: "بالرفع" ظاهره ولو كان مضافاً نحو: يأتيها الحسن الوجه ولا بعد فيه. قوله: "وبعد في موضع الحال" أي: من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أل كما يشير إلى جواز الأمرين قوله: الآتي واقعة أو واقعاً، فالأول ناظر للأول والثاني للثاني. قوله: "في موضع الحال مبني على الضم" هذا مبني على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة حالاً كما نبه عليه شيخنا. قوله: "مرفوعة" مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب أل وإلا لقال مرفوعاً إلا أن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب أل صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر. قال البعض: لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته بأجنبي ا. هـ. وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبياً بل هو العامل في بالرفع؛ لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فيكون يلزم عاملاً في مصحوب أل وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدبر. قوله: "والعائد على المبتدأ" أي: الأول

(222/3)

.....

نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو: يأتيها الإنسان يأتيها النفس ويلزم تابعها الرفع، وأجاز المازني نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة. قال الزجاج: لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأي وصلة إلى ندائه. وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل

أما العائد على المبتدأ الثاني فمستتر في يلزم، وكذا العائد على أيها في الإعراب الأول.

قوله: "ويجوز أن يكون صفة هو الخبر" أي: والجملة خبر أي: وعائدها محذوف أي: صفة لها أو بعدها ويلزم إما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولاً بزيادة الياء تكلف مستغنى عنه، وإن اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض.

قوله: "والمراد إذا نوديت أي: إلخ" لا يخفى أن ما ذكر إلى قوله: ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقاً ولا مفهوماً فكيف يراد منه. وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أي: مبنية على الضم مقرونة بما مراداً بما معين غير نافع في قوله: وقد تضم إلى قوله: ويلزم تابعها الرفع. قوله: "لتكون عوضاً إلخ" علة تلزمها. قوله: "عوضاً عما فاتها إلخ" كما عوضوا عنه ما في: {أَيَّأَ مَا تَدْعُوا} [الاسراء: 110] ، وخصها بالنداء؛ لأنه موضع تنبيه وما بالشرط؛ لأنها مبهمه فتوافق الشرط. دماميني. قوله: "وتؤنث" أي: على سبيل الأولوية لا الوجوب كما في الدماميني والهمع عن صاحب البديع.

قوله: "ويلزم تابعها الرفع" فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل. قوله: "قال الزجاج إلخ" فيه نظر؛ لأن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب؛ ولأنه قرشء شاذ: {قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ} [الكافرون: 1] ، وهي تعضد المازني قاله السندوي.

قوله: "أن المقصود بالنداء هو التابع" ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محله نصباً؛ لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولاً به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيدكره الشارح أيضاً أنه لو وصفت صفة أي: تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذي محل له محل متبوعه وحينئذٍ ينبغي أن يكون محل تابع أي: نصباً وأن يصح نصب نعته، ويؤيده ما قدمناه عن الدماميني في يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه إن قدر صاحب عمرو نعتاً للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت إن رفعاً فرفع وإن نصباً فنصب، على ما بيناه سابقاً اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أي: لعدم سماعه أصلاً نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أي: محل نصب ولا يجوز نصب نعته على أن رفع التابع إعراب وأن عامله فعل مقدر مبني للمجهول أي: يدعي العاقل كما مر لكن ما بعد أي: على هذا ليس تابعاً لأي في الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل.

.....

عنه هذا الكلام ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده. وإلى التعريض بمذهب المازني الإشارة بقوله: لدى ذي المعرفة، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقاً، وقد قيل عطف بيان. قال ابن السيد: وهو الظاهر. وقيل إن كان مشتقاً فهو نعت وإن كان جامداً فهو عطف بيان وهذا أحسن.

تنبيهات: الأول يشترط أن تكون أل في تابع أي جنسية كما ذكره في التسهيل فإذا قلت: يا أيها الرجل فال جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة. وأجاز الفراء والجرمي اتباع أي بمصحوب أل التي للمح الصفة نحو: يا أيها الحرث، والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجاز. الثاني: ذهب الأخفش في أحد قوليهِ إلى أن المرفوع بعد أي خبر لمبتدأ محذوف، وأي موصولة بالجملة، ورد بأن بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية

قوله: "وأي: وصلة إلى ندائه" إنما آثروا أياً؛ لأنها لوضعها على الإبهام واحتياجها وضعاً إلى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة بكونه وضع مبهماً مشروطاً بإزالة إبهامه بالإشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها في التوصل إلى نداء ما فيه أل. وأما ضمير الغائب فإنه وإن وضع مبهماً مشروطاً بإزالة إبهامه لكن بما قبله غالباً، وهو المفسر، وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه ما بعده لكنه جملة ا. هـ. دمايني عن الرضي باختصار، وأيضاً ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء. قوله: "إنه صفة له مطلقاً" أي: مشتقاً كان أو جامداً لتأول الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر؛ أو لأن كثيراً من المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقاً أو مؤولاً به، بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية. قوله: "وقد قيل عطف بيان" ظاهره مطلقاً لتصح المقابلة. قوله: "جنسية" أي: لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التي للمح الأصل كالحرث ولا التي للعهد كالزبدان ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم، فعلم ما في كلام البعض من القصور. والمراد أنها جنسية بحسب الأصل أي: قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه فلا ينافي في أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره. قوله: "وصارت بعد للحضور" أي: بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية أفاده سم. قوله: "أن يكون

ذلك عطف بيان "أي: لا نعتًا؛ لأن العلم لا ينعت به هكذا ينبغي التعليق. قوله: "وأي: موصولة بالجملة" والتقدير: يا من هو الرجل. وقال الفارسي: التقدير يا لذي هو الرجل ا. هـ. قال شيخنا: والأول أولى؛ لأن يا لا تدخل على نحو: الذي على الراجح كما مر. قوله: "لجاز ظهور المبتدأ" أي: لأن هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ. وله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره؛ فلهذا التزموا حذف المبتدأ

(224/3)

وأيُّ هذا أيُّها الذي وَرَدَ ... وَوَصَفُ أَيِّ بِسْوَى هذا يُرَدُّ

والظرف. الثالث: ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة. فإذا قلت: يأبها الرجل تريد يأبها ذا الرجل، ثم حذف ذا اكتفاء بها. الرابع: يجوز أن توصف صفة أي، ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله: 921- يَأْبُهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي ... لَا تُوعِدِي حَيَّةً بِالنَّكَرِ "وأي: هذا أيها الذي ورد" أيهذا مبتدأ وأيها الذي عطف عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبر، ووحده الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف، والتقدير لفظ: أيهذا وأيها الذي ورد أو هو من باب: 922- نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ راضٍ.

وقوله: ولجاز وصلها إلخ وله أن يقول: التزموا فيها ضربًا من الصلة كما التزموا فيها ضربًا من الوصف على رأيكم. همع. قوله: "يأبها الجاهل إلخ" التنزي نزع الإنسان إلى الشر. والنكر بفتح النون وسكون الكاف آخره زاي اللسع أي: لا توعديني باللسع حالة كونك مشبهًا للحية في ذلك. قوله: "وأيهذا إلخ" نحو: أيهذا الرجل فأبي: منادى مبني على الضم في محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أي: في محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضممة ظاهرة ونحو: يأبها الذي قام فالذي صفة أي في محل رفع، وهذا كله مبني على أن حركة التابع إعراب. وتقدم ما فيه قال شيخنا، ولعل مذهب المازني يجري هنا أيضًا فيجوز كون ذا

والذي في محل نصب. قوله: "للضرورة" بل تقدم أن الواو العاطفة تحذف اختياريًا. قوله: "من باب نحن بما عندنا إلخ" أي: من الحذف من الأول لدلالة الثاني، ويحتمل كلام المصنف العكس، وفي الأولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثاني؛ لأن الأواخر أليق بالحذف من الأوائل، وقيل من الأول لعدم الفصل. وتام البيت "والرأي: مختلف" وهو كما قال شيخنا من المنسرح. قوله:

921- الرجز لرؤية في ديوانه ص 63؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 471؛ وشرح المفصل 6/ 138؛ والمقاصد النحوية 4/ 219؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 169؛ وجمهرة اللغة ص 825؛ والكتاب 2/ 192؛ والمقتضب. 922- تمامه:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راض والرأي مختلف
والبيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص 239؛ وتخليص الشواهد ص 205؛ والدرر 5/ 314؛ والكتاب 1/ 75؛ والمقاصد النحوية 1/ 557؛ ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في الدرر 1/ 147؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 279؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 128، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف 1/ 95؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 100، 6/ 65، 7/ 116؛ وأما ابن الحاجب 2/ 726؛ وخزانة الأدب 10/ 295، 476؛ وشرح ابن عقيل ص 125؛ والصاحبي في فقه اللغة ص 218؛ ولسان العرب 3/ 360 "قعد"؛ ومغني اللبيب 2/ 622؛ والمقتضب 3/ 112، 4/ 73؛ وجمع الهوامع 2/ 109.

(225/3)

وذو إشارة كأي في الصفه ... إن كان ترْكُها يُفِيْتُ المعرفة

أي: ورد أيضًا وصف أي في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل كقوله: 923- أل أيها ذا الباخعُ الوجْدُ نَفْسَه ... لشيء نَحْتُهُ عن يَدَيْهِ المقادِرُ ونحو: {يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ} [الحج: 6] ، ووصف أي بسوى هذا الذي ذكر "يرد" فلا يقال: يأيها زيد ولا يأيها صاحب عمرو. تنبهان: الأول يشترط لوصف أي باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر

كلامه وفقاً للسيرافي وخلافاً لابن كيسان فإنه أجاز يأيها ذاك الرجل. الثاني لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتاً بذى أل وفقاً لابن عصفور والناظم كقوله:
924- أَيْهَذَانِ كُلاً زَادَ كُماً ... وَدَعَانِي وَاعِلاً فَيَمْنُ وَعَل
واشترط ذلك غيرهما "وذو إشارة كأى في الصفة" في لزومها ولزوم رفعها كونها

"ألا أبهذا الباخع" أي: المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول، ولا يصح جر الوجد بإضافة الباخع إليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل المتعدي إلى مرفوعه.
قوله: "ووصف أي بسوى هذا يرد" قال الشاطبي: حشو لا فائدة فيه ويجب بأنه لما علم بقوله: وأي هذا إلخ، أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء آخر فدفعه بهذا ا. هـ. طبلاوي واسم الإشارة في قوله: سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الإشارة والموصول المقرون بآل. قوله: "خلوه من كاف الخطاب" أي: لأنه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله بكاف المخاطب يقتضي أن المشار إليه غير المخاطب فيحصل التنافي. ولابن كيسان أن يجعل الخطاب في مثل: يا ذاك للمشار إليه فلا يحصل التنافي لكن يمنعه ما تقدم في باب اسم الإشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه إلا أن يخصه بغير النداء فتأمل. قوله: "ودعاني" أي: أتركاني. والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم يدع.
قوله: "في لزومها إلخ" أي: لا في لزوم أفراد موصوفها، بل يراعى حال المشار إليه نحو: يا هذان الرجلان ويا هؤلاء الرجال. وأل في قوله: الصفة عهدية أي: الصفة المذكورة في أي إلا أنها تتناول اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة، وكأنه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة فكأنه معلوم الانتفاء سم. قوله:

923- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص1037؛ وشرح المفصل 2/
7؛ ولسان العرب 8/ 5 "بخع"؛ والمقاصد النحوية 4/ 217؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 474؛ ولسان العرب 15/ 312 "نحا"؛
والمقتضب 4/ 259.

924- البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر 3/ 33؛ وشرح شذور الذهب
ص199؛ وشرح عمدة الحفاظ ص281؛ ومجالس ثعلب ص52؛ والمقاصد النحوية 4/
239، 240؛ وجمع الهوامع 1/ 175.

في نحو سَعَدَ سَعَدَ الأوس يَنْتَصِبُ ... ثَانٍ وَضُمَّ وَاْفَتْحَ أَوَّلًا تُصِبُ

بأل على ما مر. نحو: يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام هذا "إن كان تركها" أي: ترك الصفة "يفيت المعرفة" أي: بأن تكون هي مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها مجرد الوصلة إلى ندائها كقولك: لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم. أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك، ويجوز في صفته حينئذ ما يجوز في صفة غيره من المناديات المبنيات على الضم "في نحو" يا "سعد سعد الأوس" وقوله:

925- يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لا أبا لَكُمْ

وقوله:

926- يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبْلُ

"على ما مر" لعل مراده على ما مر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح. قوله: "نحو: يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام" ونحو: يا هذا الرجل ويا هذا الذي قام ويا هؤلاء الكرام فيها للتنبيه واسم الإشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده له صفة مرفوعة. قوله: "يفيت المعرفة" أي: يفوت على المخاطب بالمنادى. قوله: "بأن تكون هي" أي: الصفة. قوله: "هو المقصود بالنداء" بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما إذا وضع المتكلم يده عليه. قوله: "فلا يلزم شيء من ذلك" مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بأل فيقتضي صحة يا هذا رجل وليس كذلك، ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الإشارة إلى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرئها بأل، فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أي: بل بعضها وهو القرن بأل هكذا ينبغي الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر. قوله: "في نحو: سعد سعد الأوس" أي: من كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً مكرراً ووقع بعد المرة الثانية مضاف إليه. وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه كما في التصريح. قوله: "زيد اليعملات" بفتح الميم أضيف زيد إلى اليعملات؛ لأنه كان يحدوها وهي

لا يُلْفِيَنَّكُمْ فِي سِوَةِ عُمَرُ

والبيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص212؛ والأزهية ص238؛ والأغاني 21/349؛ وخزانة الأدب 2/298؛ 301، 4/99، 107؛ والخصائص 1/345؛
والدرر 6/29؛ وشرح أبيات سيبويه 1/142؛ وشرح شواهد المغني 2/855؛
وشرح المفصل 2/10؛ والكتاب 1/53، 2/205؛ واللامات ص101؛ ولسان
العرب 14/11 "أي"؛ والمقاصد النحوية 4/240؛ والمقتضب 4/229؛ ونوادر أبي
زيد ص139؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 4/204؛ وأمالى ابن الحاجب 2/725؛
وجواهر الأدب ص199، 421 وخزانة الأدب 8/317، 10/191؛ ورصف المباني
ص245؛ وشرح ابن عقيل ص522؛ وشرح المفصل 2/105، 3/21؛ ومغني
اللبيب 2/457؛ وجمع الهوامع 2/122.
926- الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص99؛ وخزانة الأدب 2/302، 304؛
والدرر 6/28؛ وشرح أبيات سيبويه 2/27؛ وشرح شواهد المغني 1/433، 2/
855؛ ولبعض بني جرير في شرح المفصل 2/10=

(227/3)

.....

"ينتصب ثان" حتمًا "وضم وافتح أولاً تصب" فإن ضمته؛ فالأنة منادى مفرد معرفة،
وانتصاب الثاني حينئذ؛ لأنه منادى مضاف أو تأكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار
أعني. وأجاز السيرافي أن يكون نعتًا وتأول فيه الاشتقاق. وإن فتحته فثلاثة مذاهب:
أحدها وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني. والثاني مقحم بين
المضاف والمضاف إليه. وعلى هذا قال بعضهم: يكون نصب الثاني على التوكيد وثانيها

جمع يعملة وهي الناقّة القويّة الحمولة. والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راکع
أ. هـ. زكريا وعبارة القاموس وهي الناقّة الشديدة النجبية المعتملة المطبوعة على العمل،
والحمل يعمل ولا يوصف بهما إنما هما اسمان أ. هـ. ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر
الشمي لكان أنسب باليعملات.

قوله: "لأنه منادى مضاف" فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه

ذكر حرف النداء، ولا يجوز ذلك في البدل، وإن قيل إنه على تقدير تكرار العامل إذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به.

شاطبي. قوله: "أو توكيد" قاله المصنف. قال أبو حيان: ولم يذكره أصحابنا؛ لأنه لا معنوي وهو ظاهر ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف؛ لأن الأول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالإضافة؛ لأنه لم يصف حتى سلب تعريف العلمية ا. هـ. قال ابن هشام: وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول. قال سم: ولا يخفى أن كلا الأمرين إنما يرد على المصنف إذا سلم أنه مانع وإلا فقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظي فإنه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول. قوله: "وتأول فيه الاشتقاق" أي: جعله مشتقاً بتأوله بالمنسوب إلى الأوس وضعفه الشاطبي بأن النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع.

قوله: "والثاني مقحم" أي: زائد بناء على جواز إقحام الأسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضامين وهما كالشيء الواحد، وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم إضافته ا. هـ. تصريح وعليه ففتحته غير إعراب؛ لأنها غير مطلوبة لعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر، وإن كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزاً حصيناً، لكن صرح الشارح بأن نصب الثاني توكيد وبيوافقه تفسير الحفيد الإقحام بالتأكيد اللفظي، وعلى هذا فالفتحة فتحة إعراب ولا يبعد أن الفصل بالثاني مغتفر؛ لأنه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظاً ومعنى وأن عدم تنوين الثاني على هذا الوجه والذي قبله للمشكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل إلخ. وقوله وكان يلزم إلخ فتأمل ولا يصح إعرابه بدلاً أو عطف بيان كما كان في صورة الضم؛ لأنهما ما يكونان بعد تمام الاسم الأول والأول لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الضم فإن الاسم الأول فيهما غير مضاف.

(228/3)

وهو مذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة، وثالثها: أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الأعلام.

تنبيهات: الأول صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين، الثاني: مذهب البصريين أنه

لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علمًا بل اسم الجنس نحو: يا رجل رجل قوم والوصف نحو: يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم، وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونًا نحو: يا صاحبًا صاحب زيد، الثالث: إذا كان الثاني غير مضاف نحو: يا زيد زيد جاز ضمه بدلًا، ورفع ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل.

قوله: "إلى محذوف" أي: مماثل لما أضيف إليه الثاني. قوله: "ونصبه" أي: الثاني على الأوجه الخمسة بل الستة وهي أن يكون منادى مستأنفًا أو منصوبًا بأعني أو عطف بيان أو بدلًا أو توكيدًا أو نعتًا وكأنه لم ينظر إلى السادس لضعفه. قوله: "أن الاسمين ركبًا" قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له إذ المركب شيان فقط قاله في التصريح، وقال الفارسي: الاسمان مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد. قوله: "ففتحتهما فتحة بناء" فيه أن فتحة الأول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بأن المراد ففتحة مجموعهما الذي هو المركب وفتحته هي فتحة آخره، ولو قال ففتحة الثاني فتحة بناء لكان واضحًا. ثم هذا القول لا يشمل قول المصنف ينتصب ثان إلا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الإعراب وغيره. قوله: "أمثل الوجهين" أي: أحسنهما وأشار هنا إلى أمثليته بتقديمه. قوله: "بل اسم الجنس" مبتدأ خبره كالعلم.

قوله: "وخالف الكوفيون إلخ" عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونًا. قوله: "جاز ضمه بدلًا" نقله المصنف عن الأكثر ورده بأنه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه إلا ومع الثاني زيادة بيان، وجوز الدماميني أن يكون منادى ثانيًا وأن يكون تأكيدًا لفظيًا وقوله ضمه بدلًا أي: بناءً على الضم ومن لازمه عدم التنوين. قوله: "عطف بيان" رده المصنف في شرح الكافية فقال: إنه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين؛ لأن الشيء لا يبين نفسه. قوله: "على اللفظ أو المحل" لف ونشر مرتب.

(229/3)

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

واجعل مُنادَى صَحَّ إن يُضَفَّ لِيَا ... كَعَبْدٍ عَبْدِي عَبْدًا عَبْدًا عَبْدِيَا

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

"واجعل منادى صح" آخره "إن يصف ليا" المتكلم "كعبد عبدي عبد عبدا عبديا"
والأفصح والأكثر من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو: {يا
عِبَادِ فَاتَّقُونِ} [الزمر: 16] ، ثم الثاني: وهو ثبوتها ساكنة نحو: {يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ
عَلَيْكُمْ} [الزخرف: 68] ، والخامس: وهو ثبوتها مفتوحة نحو: {يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ
أَسْرَفُوا} [الزمر: 53] ، وهذا هو الأصل، ثم الرابع: وهو قلب الكسرة فتحة والياء
ألفاً نحو: {يَا حَسْرَتًا} [يس: 30] . وأما المثال الثالث وهو حذف الألف والاجتزاء
بافتحة فأجازه الأخفش والمازني والفارسي كقوله:

927- ولستُ براجعٍ ما فات مِنِّي ... بلَهْفَ ولا بليتَ ولا لو إِنِّي

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

أفردته بترجمة؛ لأن له أحكاماً تخصه، وتقدم أن الأصل في ياء المتكلم قيل السكون،
وقيل الفتح وجمع بأن السكون أصل أول إذ هو الأصل في كل مبني والفتح أصل ثان
إذ هو الأصل فيما وضع على حرف واحد. قوله: "صح آخره" بأن يكون آخره حرفاً
غير لين أو ليناً قبله ساكن كدلو وظي وهذا القيد يخرج نحو: مسلمي تشنية وجمعاً وجوز
العصام حذف يائه لدلالة ياء التشنية والجمع على الإضافة وعدم التباسه بالمفرد عند
الحذف، قال سم: وفيه نظر في الجمع لالتباسه حينئذٍ بالمفرد في صورة اثبات يائه ساكنة
ا. هـ. ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتي. قوله:
"عبدًا" ينبغي أن يكون منصوباً بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة؛ لأنها
لأجل الألف سم. قوله: "وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة" نقل البعض عن الحفيد
أنه قيد ذلك بأن يشتهر الاسم بالإضافة إلى الياء أولاً، فلا يقال في يا عدوي: يا عدو؛
لأنه لا دلالة على الياء. والذي في التوضيح وشرحه إنما هو اشتراط الاشتهار بالإضافة
في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم.

قوله: "والخامس" عطفه على الثاني بالواو إشارة إلى أنهما في مرتبة للقول بالأصالة في
كل، وجعل السيوطي السكون أفصح من الفتح، ولعل وجهه أن السكون أخف من
الفتح. قوله: "والياء ألفاً" أي: لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن الألف أخف من الياء ا.
هـ. تصريح. والظاهر أن هذه الألف اسم؛ لأنها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بأنها
مضاف إليه، وأنها في محل جر سم.

قوله: "وهو حذف الألف" فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز، ويجاب

927- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 63، 179؛
والإنصاف 1/ 390؛ وأوضح المسالك 4/ 37؛ وخزانة الأدب 1/ 131؛
والخصائص 3/ 135؛ ورصف المباني ص288؛ وسر صناعة الإعراب 1/ =

(230/3)

أصله بقولي يا لهفا. ونقل عن الأكثرين المنع. قال في شرح الكافية وذكروا أيضًا وجهًا
سادسًا وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضمومًا كالمنادى المفرد. ومنه
قراءة بعض القراء: "رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ" [يوسف: 33] ، وحكى يونس عن بعض
العرب: يا أم لا تفعلني وبعض العرب يقولون: يا رب اغفر لي ويا قوم لا تفعلوا. أما
المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو: يا فتاي ويا قاضي.
تنبيهان: الأول ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله، أما
الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير، وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو: يا مكرمي
ويا ضاري. الثاني: قال في شرح الكافية: إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء
مشددة كبني، قيل يا بني أو يا بني لا غير فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارًا
من

وفرق بين الإبدال والتعويض سم. على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل وأقام الصلاة
وأجاب إيجابًا.

قوله: "ونقل عن الأكثرين المنع" أي: ولا دلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد
ب هذه اللفظة ولا نداء. قوله: "وجهًا سادسًا" يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم
يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديرًا
بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة. وتعرفه بالإضافة المنوية كما اختاره
المصنف لا محلا. وتعرفه بالقصد كما قيل، وإلا لم يكن لغة في المضاف. قال أبو حيان:
والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف

للباء ا. هـ. أي: إنه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر فإن مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه، وقد يوجه ما قاله أبو حيان، وإن قلنا تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه، وإن لم يكن منه حقيقة أفاده سم، قال في التصريح وإنما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكسر نداؤه مضافاً كالرب تعالى والأب والأم والابن حملاً للقليل على الكثير.

قوله: "أما المعتل آخره" بأن يكون آخره حرفاً ليناً قبله حركة مجانسة له وأما ما حذف لامه كأخ فلا ترد لامه خلافاً للمبرد، ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره. قوله: "وهي ثبوت يائه مفتوحة" وتسكين ورش محياي من إجراء الوصل مجرى الوقف. قوله: "فيما إضافته للتخصيص" كان الأولى للتعريف والمراد فيما إضافته محضة بقرينة المقابلة. قوله: "المشبه للفعل" أي: المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال. قوله: "فإن ياءه ثابتة لا غير" قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملاً يشبه الفعل. قوله: "وهي إما مفتوحة أو ساكنة" أي: إن لم يكن الوصف مثنى أو مجموعاً على حده وإلا تعين الفتح نحو: يا ضاري ويا ضاري. قوله: "كبي"

= 521، 2 / 728؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 512؛ وشرح قطر الندى ص 205؛
ولسان العرب 9 / 321 "هف"؛ واحتسب 1 / 277؛ والمقاصد النحوية 4 / 248؛
والمقرب 1 / 181، 2 / 201؛ والممتع في التصريف 2 / 622.

(231/3)

وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفُ الْيَا اسْتَمَرَّ ... فِي يَابَنَ أَمْ يَابَنَ عَمَ لَا مَفَرَّ

توالي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه. والفتح على وجهين: أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفاً ثم التزم حذفها؛ لأنها بدل مستقل. الثاني: أن ثانية ياء بني حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت؛ لأن أصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه ا. هـ. وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم "وفتح أو كسر وحذف الياء" والألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال "استمر في" قولهم "يابن أم" و"يا ابنة أم" و"يابن عم" و"يا ابنة عم" لا مفر" أما الفتح ففيه قولان: أحدهما أن الأصل أما وعمما بقلب الياء ألفاً فحذفت

الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها. الثاني أنهما جعلاً اسماً واحداً مركباً وبني على الفتح والأول قول

أي: تصغير ابن وأصله بنو بفتحيتين، وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام الحذوفة فيبقى بنو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون وتدغم الياء في الياء، وعلى القول بأن لامه ياء يكون فيه ما عدا القلب. قوله: "قيل يا بني بكسر الياء أو يا بني بفتحها لا غير، أورد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها في السبع وهي إسكان الياء مخففة، ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التي هي لام الكلمة وأبقى الأولى وهي ياء التصغير ساكنة. قوله: "على التزام حذف ياء المتكلم" أي: وإبقاء الياء الثانية على كسرها لأجل ياء المتكلم. قوله: "مع أن الثالثة" كان الأوضح؛ ولأن الثالثة؛ لأن هذا تعليل آخر لالتزام الحذف. قوله: "أبدلت ألفاً" أي: بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة. قوله: "ثم التزم حذفها" أي: وبقيت الفتحة دليلاً عليها. قوله: "مستثقل" أي: حرف مستثقل وهو الياء أي: وبدل الثقيل ثقيل. قوله: "ففتحت؛ لأن أصلها الفتح" وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك؛ لئلا يلتقي ساكنان والفتح أخف سم. قوله: "بقية الأحكام" أي: بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوباً إذا لم يكن واحداً من الأمور الأربعة المتقدمة في قوله:

آخر ما أضيف لليا أكسر إذا

لم يك معتلاً إلخ وسلامة الألف مطلقاً إلى آخر ما مر أي: فلا نعيد تلك الأحكام هنا. قوله: "وفتح أو كسر" أي: للميم وأجاز قوم ضمها أيضاً سم. قوله: "وحذف اليا" أي: مع الكسر والألف أي: مع الفتح ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش لكن حذف الألف، إنما يأتي على قول الكسائي الآتي ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه المصنف. قوله: "استمر" أي: اطرء، وفي نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه إلى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأول بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر. قوله: "ويا ابنة عم" في التصريح أن بنتا كابتة. قوله: "فحذفت الألف وبقيت الفتحة" قد تقدم منع الجمهور لهذا في غير هذه الصورة

الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش، والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين، وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب. قال في الارتشاف: وأصحابنا يعتقدون أن: ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياهم من أحد عشر إذا أضافوه إليها. وأما إثبات الياء والألف في قوله:

928- يابنُ أُمِّي ويا شَقِيقَ نَفْسِي

وقوله:

929- يا ابْنَةَ عَمَّا لا تُلُومي واهْجَعِي

فضرورة. أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو: يابن أخي ويا ابن خالي

نحو: يا عبد وهم لا يمنعون ذلك هنا، والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم، وقوله: قد تقدم أي: في قول الشارح ونقل عن الأكثرين المنع. قوله: "والثاني أنهما" أي: ابنا وما بعده. قوله: "وبني" أي: المجموع على الفتح فيكون نحو: يابن أم مبني على ضم مقدر كخمسة عشر، ونقل السيوطي عن الرضي أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف إلى الياء المحذوفة. قوله: "من غير تركيب" هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما في الارتشاف. قوله: "قال في الارتشاف إلخ" هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج إلخ. قوله: "وحذفوا الياء" أي: وأبقوا الكسرة دليلاً عليها؛ لأن الكلام في الكسر. قوله: "ويا شقيق" تصغير شقيق. قوله: "فضرورة" وقال بعضهم: هما لغتان قليلتان، قيل وقلب الياء ألفاً أجود من إثباتها وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان الإسكان والفتح فالحاصل خمسة أوجه، ونص بعضهم على أن الخمسة لغات، ومر قريباً لغة سادسة وهي الضم. قوله: "فالياء فيه ثابتة لا غير" ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى تصريح أي: مع عدم سماع حذفها في غير يابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضاً.

928- عجزه:

أنت خلّفتني لدَهْرٍ شديد

والبيت من الخفيف، وهو لأبي زيد في ديوانه ص48؛ والدرر 5/ 57؛ وشرح التصريح 2/ 179؛ والكتاب 2/ 213؛ ولسان العرب 10/ 182 "شقق"؛ والمقاصد النحوية

4/ 222؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 40؛ وشرح قطر الندى ص 207؛ وشرح
المفصل 2/ 12؛ والمقتضب 4/ 250؛ وجمع الهوامع 2/ 54.
929- الرجز لأبي النجم في خزنة الأدب 1/ 364؛ والدرر 5/ 58؛ وشرح أبيات
سيبويه 1/ 440؛ وشرح التصريح 2/ 179؛ وشرح المفصل 2/ 12؛ والكتاب 2/
214؛ ولسان العرب 12/ 424 "عمم"؛ والمقاصد النحوية 4/ 224؛ ونوادر أبي زيد
ص 19؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 41؛ ورصف المبانى ص 159؛ وشرح قطر
الندى ص 208؛ والمقتضب 4/ 252؛ وجمع الهوامع 2/ 54.

(233/3)

وفي النداء أبتِ أمتِ عرض ... واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض

فالياء فيه ثابتة لا غير، ولهذا قال في يابن أم يابن عم ولم يقل في نحو: يابن أم يابن عم.
تنبيه: نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ: {قَالَ يَا ابْنَ أُمٍّ} [طه:
94] بالوجهين "وفي النداء" قولهم يا "أبت" ويا "أمت" بالتاء "عرض" والأصل يا أبي ويا
أمي "واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض" ومن ثم لا يكادان يجتمعان، ويجوز فتح التاء
وهو الأقيس وكسرها وهو الأكثر، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة.
تنبيهات: الأول فهم من كلامهم فوائد: الأولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب
وأم لا يكون إلا في النداء. الثانية أن ذلك مختص بالأب والأم. الثالثة أن التعويض
فيهما ليس بلام فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة فهم ذلك من
قوله: عرض. الرابعة منع الجمع بين التاء والياء؛ لأنها عوض عنها وبين التاء والألف؛
لأن الألف بدل من الياء. وأما قوله:

قوله: "ولهذا قال في يابن أم يابن عم" ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم؛ لأن ابنة هي ابن
بزيادة التاء. قوله: "وفي النداء أبت أمت عرض" وكل منهما منصوب؛ لأنه معرب فإنه
من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل
بالفتحة لأجل التاء؛ لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء؛ لأنها في موضع الياء التي
يسبقها إعراب المضاف إليها سم. قوله: "ومن الياء التا عوض" إنما عوض تاء التأنيث
عن الياء إذا أضيف إليها الأب أو الأم؛ لأن كلا منهما مظنة التفعيم والتاء تدل عليه

كما في علامة ا. هـ. حفيد. ووجهه في الكشف بأن تاء التأنيث وباء الإضافة متناسبتان في أن كلا منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره، وفيما ذكر تصريح بأن التاء حرف لا اسم إذ لم تنقلب الياء إليها بخلاف الألف في نحو: يا عبدًا كما مر بيانه. قوله: "ويجوز فتح التاء إلخ" كان الأولى والفتح أقيس والكسر أكثر؛ لأن جواز كل مستفاد من عبارة المصنف. قوله: "وهو الأقيس" لأن التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الأصل ا. هـ. حفيد. قوله: "وهو الأكثر" أي: لأن الكسر عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء التاء؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا. قوله: "لا يكون إلا في النداء" أخذ الحصر من تقديم الجار والجرور. قوله: "مختص بالأب والأم" أي: لأنه لم يقل نحو: أبت أمت. قوله: "من الأوجه السابقة" أي: في المنادى المضاف لياء المتكلم. قوله: "فهم ذلك من قوله: عرض" نظر فيه سم بأن العروض لا ينافي اللزوم، وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم. قوله: "وبين التاء والألف" مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما؛ لأنه جمع بين عوضين بخلاف ما قبله سم أي: فإن فيما قبله جمعا بين العوض والمعوّض عنه وفي

(234/3)

930- أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فِيْنَا فَيَا أَيُّهَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي الْعِيْشِ مَا دُمْتُ عَائِشَا

فضرورة، وكذا قوله:

931- يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه. وقال في شرح الكافية الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدًا أو مستغائبًا به أو مندوبًا، وليست بدلًا من ياء المتكلم، وجوز الشارح الأمرين. الثاني: اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: يا أبت ويا أمت بالضم، وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغات: الست السابقة في نحو: يا عبد، وهذه الأربعة، أعني تثليث التاء والجمع بينهما وبين الألف في نحو: يا أبتا على ما مر. الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال في التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز،

وقد قرئ بالوجهين في السبع، ورسمت في المصحف بالتاء.

قوله: بين عوضين تغليب؛ لأن الألف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر، ووقع للبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره. قوله: "التي يوصل بها آخر المنادى إلخ" أي: بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاث والمندوب. قوله: "وجوز الشارح الأمرين" أي: كونها عوضاً عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى. قوله: "على ما مر" أي: على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الألف هي التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلاً عن ياء المتكلم، لا على القول بأنها بدل عن ياء المتكلم؛ لأن الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد في اللغات، وإلا كانت إحدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء، وبهذا يعرف ما في كلام البعض. قوله: "إبدال هذه التاء هاء" أي: في الوقف. قوله: "على أنها تاء التأنيث" أي: بحسب الأصل. قوله: "ورسمت في المصحف بالتاء" أي: فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدماميني.

930- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 178؛ والمقاصد النحوية 4/ 251.

931- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص 181؛ وخزانة الأدب 5/ 362، 367، 368؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 164؛ وشرح شواهد المغني 1/ 433؛ وشرح المفصل 7/ 123، 2/ 90؛ والكتاب 2/ 375؛ والمقاصد النحوية 4/ 252؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 336؛ والإنصاف 1/ 222؛ والجنى الداني ص 446، 470؛ والخصائص 2/ 96؛ والدرر 2/ 159؛ ورصف المباني ص 29، 249، 355؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 406، 2/ 493، 502؛ وشرح المفصل 2/ 12، 3/ 118، 120، 8/ 78، 9/ 33؛ واللامات ص 135؛ ولسان العرب 14/ 349 "روي"؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص 130؛ والمقتضب 3/ 71؛ ومغني اللبيب 1/ 151، 2/ 699؛ وجمع الهوامع 1/ 132.

(235/3)

أسماء لازمت النداء:

وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخَصُّ بِالْإِنْسَانِ... لَوْ كَانَ نَظْمًا كَذَا وَاطَّرَدَا

أسماء لازمت النداء:

"وفل بعض ما يخص بالندا" أي: لا يستعمل في غير النداء، ويقال للمؤنثة: يا فلة، واختلف فيهما فمذهب سيبويه أنهما كناية عن نكرتين، ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما، ورده الناظم بأنه لو كان مرخماً لقليل فيه فلا ولما قيل في التأنيث فلة. ومذهب الشلوبيين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو: زيد وهند بمعنى فلان وفلانة، وعلى ذلك مشى الناظم وولده. قال الناظم في شرح التسهيل وغيره: أن يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة، قال: وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم، وأن أصلهما فلان وفلانة، وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين و"لؤمان" بالهمز وضم اللام، وملازم وملازمان بمعنى عظم اللؤم

أسماء لازمت النداء:

يجوز كون لازمت فعلاً ماضياً كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافاً إلى النداء أو منوناً ناصباً النداء على المفعولية سم. قوله: "بعض ما يخص بالنداء" أشار إلى أن هناك ألفاظاً آخر تختص بالنداء كأبت وأمت. قوله: "أي: لا يستعمل في غير النداء" أشار به إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه. قوله: "عن نكرتين" أي: من جنس الإنسان لا مطلقاً. قوله: "بأنه لو كان" أي: المذكور من فل وفلة مرخماً أي: مرخم فلان وفلانة لقليل فيه أي: في بعضه وهو فل بقريئة ما بعده فلا؛ لأنه لا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسياً فصاعداً وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يا فلا. وقوله: ولما قيل في التأنيث فلة أي: بل كان يقال فلان، وكان الأخصر والأوضح أن يقول: ورده الناظم بأنهما لو كانا مرخين لقليل في الأول فلا وفي الثاني فلان.

قوله: "ومذهب الشلوبيين إلخ" الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنايةتان عن العلم عند الكوفيين، أيضاً اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبيين ومن معه. قوله: "كناية عن العلم" أي: الشخصي لمن يعقل وكأن الظاهر كنايةتان. قوله: "وهما الأصل" المراد بالأصل هنا وفي قوله الآتي وأن أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما

يحذف الألف والنون لا بالترخيم، والحاصل أن الشلوين والناظم ومن وافقهما يقولون
هما كنايةتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفاً لا ترخيماً.
والكوفيون يقولون هما كنايةتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص
الترخيم. وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل

(236/3)

في سَبِّ الأَنْثَى وَزَنُّ يا خَبَاثِ ... والأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

"نومان" بفتح النون بمعنى كثير النوم "كذا" أي: مما يختص بالنداء.
تنبيهان: الأول الأكثر في بناء مفعلان نحو: ملأمان أن يأتي في الدم، وقد جاء في المدح
نحو: يا مكرمان حكاه سيبويه والأخفش، ويا مطيبان. وزعم ابن السيد أنه يختص بالدم،
وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء. الثاني: قال في شرح الكافية: إن هذه
الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه
خلافًا، أجاز بعضهم القياس عليه فتقول: يا مخبثان وفي الأنثى يا مخبثانة "واطرادا في
سب الأنثى وزن" يا فعال نحو: "يا خباث" يا لكاع يا فساق وأما قوله:
932- أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي ... إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعِ
فضرورة "والأمر هكذا" أي: اسم فعل الأمر مطرد "من الثلاثي" عند سيبويه نحو:

الخاتمة أن مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف، كما أن الأمر كذلك على مذهب
سيبويه الصحيح فيه نظر. قوله: "بالهمز" أي: الساكن. قوله: "أي: مما يختص بالنداء"
بيان لوجه الشبه. قوله: "يا مكرمان" بفتح الراء زكريا، وهو العزيز المكرم. دماميني.
قوله: "تصحيف مكذبان" أي: تحريفه وسماه تصحيفاً لقربه من التصحيف لقرب رسم
الدال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها. قوله: "وليس
بشيء" مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده.
قوله: "مقصورة على السماع" ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها. قوله:
"وهو" أي: الاجماع. قوله: "فتقول يا مخبثان إلخ" قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه
قول الهمع الذي سمع منه أي: من مفعلان ستة ألفاظ: مكرمان وملأمان ومخبثان
وملكعان ومطيبان ومكذبان. قال: وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة

ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء، والأصل رجل مقول فيه يا مكرمان. قوله: "وزن يا فعال" أي: موازن ثاني يا فعال وكذا يقال في قوله الآتي: وشاع في سب الذكور وزن يا فعل وفي الإتيان بيا هنا، وفيما يأتي إشارة إلى اختصاص سب الأنثى والذكور المذكورين بالنداء. قوله: "قعيدته" سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أي: خسيصة. قوله: "فضرورة" وقيل التقدير: قعيدته يقال لها يا لكاع. قوله: "والأمر هكذا إلخ" وجه ذكره هنا مناسبتة لنحو: خباث المتعلق بما هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أي: فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله: هكذا أي: كخباث في الوزن لا في النداء. قوله: "أي: اسم فعل

932- البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ملحق ديوانه ص156، وجمهرة اللغة ص662؛ وخزانة الأدب 2/ 404، 405؛ والدرر 1/ 254؛ وشرح التصريح 2/ 180؛ وشرح المفصل 4/ 57؛ والمقاصد النحوية 1/ 473، 4/ 229؛ ولأبي الغريب النصري في لسان العرب 8/ 323 "لكع"؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 45؛ والدرر 3/ 39؛ وشرح شذور الذهب ص120؛ وشرح ابن عقيل ص76؛ والمقتضب 4/ 238؛ وجمع الهوامع 1/ 82، 178.

(237/3)

.....

نزال وتراك من نزل وترك.
تنبيهان: الأول أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط: الأول أن يكون مجرداً فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو: دراك من أدرك. الثاني: أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص. الثالث: أن يكون متصرفاً. الرابع: أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر. الثاني ادعى سيويه سماعه من غير الثلاثي شذوذاً كقرقار من قرقر في قوله:
933- قالت له ريح الصبا قرقار
وعرعار من عرعر في قوله:

الأمر" أي: فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا: فكلامه على حذف مضاف أي: ودال الأمر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه أن دال الأمر أعم من اسم فعل الأمر.

قوله: "من الثلاثي" جعله الشارح مختصاً بقوله: والأمر هكذا، مع أنه يعود لما قبله أيضاً فالوجه تعليقه باطراد سم، وعليه فالأمر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الأمر مبتدأ هكذا حال ومطرود خبر أو هكذا خبر أول ومطرود خبر ثان. قوله: "عند سيبويه" وقال المبرد: هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد، إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب.

قال الأندلسي: ومنع المبرد قوي، فالأولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرود على أنه أراد بالاطراد الشيعاء ١. هـ. دماميني وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أي: في فعال سبا وفعال أمرًا أي: فلا يقال يا قباح قياساً على فساق ولا قعاد قياساً على نزال ١. هـ. ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فعال سبا وفعال أمرًا، والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقاً باطراد في كلام المتن ومطرود في كلام الشارح على التنازع وإن كان الأقرب إلى صنيع الشارح تعلقه بمطرود في كلامه فعلم ما في قول البعض أن عند سيبويه متعلق باطراد. قوله: "على هذا النوع" قال البعض: أي: على ما ورد منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل ١. هـ. وهو موافق لقول شيخنا أي: نوع نزال ١. هـ. وقال شيخنا السيد: قوله: على هذا النوع أي: وكذا ما قبله أو يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل ١. هـ. وهذا هو الموافق لما في التوضيح وشرحه فانظره.

قوله: "أن يكون مجرداً" أي: عن الزوائد، وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثياً؛ لأن الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد. قوله: "متصرفاً" فخرج نحو: نعم وبئس. قوله: "ادعى سيبويه سماعه" أي: سماع اسم فعل الأمر المبني على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال. قوله: "كقرقار" أي:

صوت وعرعار أي: العب. قوله: "يدعو وليدهم" أي: صغيروهم بما عرعار

934 صدره:

مُتَكِنِّي جَنِّي عكاظ كِلَيْهِمَا

والبيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص56؛ وخزانة الأدب 6/ 312؛
وشرح المفصل 4/ 52؛ ولسان العرب 4/ 561 "عرر"؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة
ص197.

(238/3)

وشاعَ في سَبِّ الذكورِ فُعلٌ ... ولا تَقْسءَ وَجُرَّ في الشعرِ فُلٌ

وقاس عليه الأخفش. ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي. وذهب إلى
أن قرقار وعرعار حكاية صوت، وحكاه عن المازني. وحكى المازني عن الأصمعي عن
أبي عمرو مثله. والصحيح ما قاله سيبويه؛ لأن لو كان حكاية صوت لكان الصوت
الثاني مثل الأول نحو: غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني
علم أنه محمول على عرعر وقرقر "وشاع في سب الذكور" يا "فعل" نحو قولهم: يا فسق
يا لكع يا غدر يا خبث "ولا تقس" عليه بل طريقه السماع، واختار ابن عصفور كونه
قياساً ونسب لسيبويه "وجر في الشعر فل" قال الراجز:
935- في جُحَّةِ أُمْسِكْ فُلَاتًا عن فُلٍ

أي: هلموا للعرعة وهي لعبة الصبيان ا. ه. فارضي. ووليد فاعل يدعو كما قاله
شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بما. قوله: "حكاية صوت" أي: قرقار حكاية صوت
الرعد، وعرعار حكاية صوت الصبيان.
قوله: "لكان الصوت الثاني" أي: لكان اسم الصوت الثاني. وقوله: مثل الأول تصدق
المماثلة بأن يقال عرعر وقرقر وبأن يقال عارعار وقارقار. قوله: "علم أنه" أي: ما ذكر
محمول على عرعر وقرقر بصيغة الأمر أي: دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل.
قوله: "يا فسق إلخ" هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكع وغادر وخبيث.
قوله: "يا لكع" ذكر في القاموس من معاني اللكع اللئيم والعبد والأحمق والصغير
الوسخ، قيل قد يرد في غير النداء كحديث: "لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس
في الدنيا لكع ابن لكع" وقوله عليه الصلوة والسلام في الحسن بن علي رضي الله

عنهما: "أين لكع" أي: الصغير. وقيل هو في الحديثين ليس من المختص بالنداء، بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطم ومؤنثه لكعة. أما المختص بالنداء فغير منصرف؛ لأنه معدول عن الكع ومؤنثه لكاع. قوله: "بل طريقه السماع" أي: والمسموع منه الألفاظ الأربعة المذكورة.

قوله: "في لجة" متعلق بتدافع الشيب في بيت آخر. واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات في الحرب. وقوله: أمسك فلاناً عن فل مقول لقول محذوف أي: في لجة مقول فيها أمسك فلاناً

935- الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص 407؛ وخزانة الأدب 2 / 389؛ والدرر 3 / 37؛ وسمط اللآلي ص 257؛ وشرح أبيات سيبويه 1 / 439؛ وشرح التصريح 2 / 180؛ وشرح المفصل 5 / 119؛ وشرح شواهد المغني 1 / 450؛ والصاحبي في فقه اللغة 229؛ والطرائف الأدبية ص 66؛ والكتاب 2 / 248، 3 / 452؛ ولسان العرب 2 / 355 "لجج"؛ 13 / 324، 325 "فلن"؛ والمقاصد النحوية 4 / 228؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 43؛ وشرح ابن عقيل ص 527؛ وشرح المفصل 1 / 48؛ والمقتضب 4 / 238؛ والمقرب 1 / 182؛ وجمع الهوامع 1 / 177.

(239/3)

.....

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله:

936- دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِجٍ فَأَبَانَ

أي: درس المنازل. وليس هو فل المختص بالنداء إذ معناهما مختلف على الصحيح، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس، وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفتان. فالمختص مادته ف ل ي فلو صغرته قلت فلي، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف.

خاتمة: يقال في نداء المجهول والمجهولة يا هن ويا هنة، وفي التثنية والجمع يا

عن فل. أي: امنع فلاناً عن فلان. يصف الشاعر إبلاً أقبلت وقد أثارَت أيديها الغبار،

وشبه تراحمها ومدافعة بعضها بعضاً بقوم في لجة يدفع بعضهم بعضاً، فيقال أمسك فلاناً عن فلان أي: احجز بينهم. قوله: "والصواب إلخ" اعتراض على قول المصنف: وجّر في الشعر فل المقتضى أن فل الجرور في الشعر هو فل الحدث عنه وهو المختص بالنداء. قوله: "درس المنا إلخ" درس عفا، ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع، وكذلك أبان بالوحدة. تصريح. وفي القاموس أن درس يأتي لازماً بمعنى عفا، ومتعدياً يقال درسته الريح. قوله: "أن المختص" بدل من ما مر أو بيان. وقوله: كناية عن اسم الجنس أي: على قول سيبويه. قوله: "وفلان" أي: الذي هو أصل فل الواقع في البيت مجروراً أي: وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع في البيت؛ لأن أصله فلان كما مر. قوله: "فالمختص مادته ف ل ي" أي: بالفك في هذا وما بعده كما في النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول من غير نظر إلى كونه فعلاً أو غيره. قوله: "وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف" لعله يشير بهذا إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله: والصواب إلخ. وحاصله أن هذا التصويب إنما يظهر على مذهب سيبويه؛ لأن اختلاف المعنى والمادة الذي ذكره إنما يأتي على مذهبه دون مذهب المصنف؛ لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلاناً كما مر. ومذهبه في الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين. فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه. قوله: "في نداء الجاهل" أي: الجاهل اسمه. قوله: "يا هن إلخ" أي: لكن هن في الأصل كناية عن اسم الجنس وإن استعمل كثيراً كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر في مبحث الأسماء الستة.

931- عجزه:

فتقادت بالحبس فالسُوبان

والبيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص138؛ والدرر 6/ 308؛ وسمط اللآلي ص13؛ وشرح التصريح 2/ 180؛ وشرح شواهد الشافية ص397؛ ولسان العرب 8/ 37 "تلع"، 13/ 5 "أبن"؛ والمقاصد النحوية 4/ 246؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 44؛ وجمع الهوامع 2/ 156.

الاستغاثة:

إذا استغيث اسمٌ منادى خُفِضَ ... باللام مفتوحاً كيا للمرتضى

هنان ويا هنتان ويا هنون يا هنات، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو: يا هناء
ويا هنتاه بضم الهاء وكسرهما وفي التثنية والجمع يا هنانيه ويا هنتانيه ويا هنوناه ويا
هناتوه. والله أعلم.

الاستغاثة:

"إذا استغيث اسم منادى" أي: نودي ليخلص من شدة أو يعين على مشقة "خفضاً"
غالبًا "باللام مفتوحاً" حال من اللام "كيا للمرتضى" وقول عمر - رضي الله عنه: يا لله،

قوله: "ويا هنة" بسكون النون كما في الدماميني. قوله: "ويا هنون" جمع جمع المذكر
السالم شذوذاً؛ لأن مفرده ليس علماً ولا صفة، بل لم يستكمل شروط باب سنين. قوله:
"بضم الهاء وكسرهما" أي: الهاء الأخيرة كما في الفارضي، فالضم تشبيهاً بهاء الضمير
والكسر على أصل التقاء الساكنين. واعلم أنه سيأتي للشارح في باب الندبة أن هذه
الهاء لا تثبت وصلاً بل وفقاً ساكنة وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة. وأجاز
الفراء إثباتها وصلاً بالوجهين. فقولوه: هنا بضم الهاء وكسرهما أي: على مذهب الفراء أو
حيث ثبتت في الوصل لضرورة نظم، وإلا فهي ساكنة. قوله: "يا هنانيه ويا هنتانيه"
بقلب ألف الندبة ياء فيهما لمجانسة كسر نون التثنية، وفيه البحث الآتي. قوله: "ويا
هناتوه" بقلب ألف الندبة واو المناسبة ضمة التاء. وبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة
أخف من قلب الحرف. فهلا قلبت كسرة نون التثنية في يا هنانيه ويا هنتانيه فتحة
حفظاً للألف؟ وهلا قلبت ضمة التاء في يا هناتوه فتحة حفظاً للألف؟ كما فعل ذلك
في يا هناء ويا هنتاه. والله أعلم.

الاستغاثة:

قوله: "إذا استغيث اسم" شامل للمضاف وشبهه. وأما النكرة غير المقصودة فتزد فيها
الشاطبي، وإيقاع الاستغاثة على الاسم أي: اللفظ اصطلاحاً، فإن المستغاث حقيقة
المعنى أي: مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم ا. ه سم. قوله: "منادى" فائدته التنبيه
على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون إلا منادى، ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم
يفهم ذلك سم. قوله: "أو يعين على مشقة" أي: على دفعها والتعبير بالإعانة يقتضي
مشاركة المستغيث للمستغاث في الدفع فحصل التغير بين المتعاطفين. قوله: "غالبًا" من
غير الغالب ما سيأتي في قوله: ولام ما استغيث عاقبت ألف. وقول الشارح: وقد يخلو

منهما. قوله: "باللام" إنما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة؛ لأن لامها للتخصيص
أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء، وكذا المتعجب
منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته. قاله الدماميني.

(241/3)

.....

فخفضه للتخصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى،
وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله. وإنما أعرب مع كونه منادى مفردًا
معرفة؛ لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهًا بالمضاف. وقد فهم من النظم فوائد: الأولى أن
استغاث متعد بنفسه لقوله: إذا استغيث اسم، والنحويون يقولون مستغاث به قال الله
تعالى: {إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ} [الأنفال: 9] ، وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين.
الثانية: أن المستغاث معرب مطلقًا. الثالثة: أنه يجوز اقترانه بأل وإن كان منادى؛ لأن
حرف النداء لم يباشرها، فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه.
تنبيهات: الأول يختص المستغاث من حروف النداء بيا، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله
بعد: إن كررت يا. الثاني ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم فأما
معها فتكسر نحو: يا لي. وقد أجاز أبو الفتح في قوله:

قوله: "وقول عمر" أي: لما طعنه أبو لؤلؤة الجوسي قال: يا الله للمسلمين كما في
الدماميني. قوله: "للتخصيص على الاستغاثة" إذ لو قيل يا زيدًا أو يا زيد احتمل
التركيب غير الاستغاثة من الندبة في الأول والنداء المحض في الثاني. ويرد على كونها
للتخصيص على الاستغاثة قولك: يا للعلماء متعجبًا من كثرتهم إلا أن يجعل التخصيص
إضافيًا أي: بالإضافة إلى الندبة والنداء المحض فتدبر. قوله: "لوقوعه موقع المضمر"
أي: الذي تفتح معه اللام فلا ترد ياء المتكلم، أو مراده بالمضمر كاف الخطاب؛ لأنها
التي يقع موقعها المنادى. وقيل؛ لأن اللام بقية آل كما سيأتي. قوله: "لكونه منادى"
أي: والمنادى واقع موقع الكاف. قوله: "وبين المستغاث من أجله" شامل للمنتصر عليه
والمنتصر له. قوله: "أعطاه شبهًا بالمضاف" أي: لأن اللام ومجرورها كلمتان كالمضافين؛
أو لأن اللام أضافت معنى الفعل إلى مجرورها.

قوله: "متعد بنفسه" لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن؛ لأن النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه، كما توهمه عبارة الشارح، وإنما يفيد جواز ذلك فاعرفه. قوله: "معرب مطلقاً" أي: مفرداً أو غيره ومحله كما قاله سم إن جر باللام وكان معرباً قبل النداء، فإن خلا من اللام كان كغيره من المناديات وإن كان مبنياً قبل النداء فهو باق على بنائه كيا لهذا. فهذا مبني على السكون في محل نصب. قوله: "لم يباشرها" أي: أل بل فصل بينهما اللام. قوله: "يختص المستغاث إلخ" أي: لأن الاستغاثة كالبعد لاحتياجها إلى مد الصوت؛ لأنه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها، فلا يقال: إن يا للمنادى البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقرب إلا إن كان كالبعيد أفاده سم، بقي أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمزة في قوله:

(242/3)

937- فَيَا شَوْقَ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ التَّوَى ... وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبَ مَا أَصْبَى
أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه، والصحيح وفقاً لابن عصفور أن يا لي حيث وقع مستغاث له، والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتي من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر، فيصير التقدير يا أدعو لي وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها، الثالث: اختلف في اللام الداخلة على المستغاث: فقليل هي بقية آل والأصل يا آل زيد، فزيد مخفوض بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا: فقليل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن

أعام لك ابن صعصعة بن سعد

إلا أن يقال هو ضرورة أو شاذ. قوله: "فيا شوق إلخ" يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة. وما تعجبية. والنوى البعد وما أصبى أي: ما أميلك إلى الهوى. قوله: "بناء على ما سيأتي إلخ" قيد بذلك ليتأتى المقتضى لكن المستغاث به في يا لي محذوفاً وهو لزوم عمل فعل في ضميري واحد على تقدير كون المستغاث به في يا لي هو المذكور، إذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في يا لي محذوفاً؛ لأنه لا

يلزم حينئذٍ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل في ضميري واحد؛ لعدم الفعل العامل. قوله: "فيصير التقدير إلخ" تفريع على منفي محذوف معطوف على قوله محذوف أي: والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير إلخ. وقوله: وذلك إلخ في معنى التعليل لهذا المنفي، ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال: إذ لو كان مستغاثاً به لكان التقدير إلخ لكان أوضح.

قوله: "يا أدعو لي" أي: فيلزم عمل فعل في ضميري واحد وهما الضمير المستتر في أدعو، والياء إذ هما لواحد وهو المتكلم والأولى حذف يا. قوله: "وذلك" أي: عمل الفعل في ضميري واحد غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها أي: من أفعال القلوب. وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت. وأورد عليه أن عمل الفعل في ضميري واحد لازم على جعل الياء مستغاثاً له أيضاً إذ في قولك: ادعو قومي لي عمل أدعو في الضمير المستتر وفي الياء. وأجيب بأن المحذور عمله فيهما على وجه كون الثاني مفعولاً به وإذا جعلت الياء مستغاثاً له لم يكن مفعولاً به؛ لأن مدخول لام التعليل ليس مفعولاً به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما إذا جعلت مستغاثاً به. قوله: "والأصل يا آل زيد" أي: فحذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، وضعفه الرضي بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو: يا للدواهي، وقد يرد بأن يعتبر لها آل يناسبها فافهم. قوله: "عن الكوفيين" استدلووا بقوله: إذا الداعي المثوب قال يا لا

937- البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه 1/ 185؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب 1/ 208.

(243/3)

وافتَحَ مَعَ المعطوفِ إن كرَّرتَ يا ... وفي سوى ذلك بالكسرِ انْتِيَا

خروف. وقيل ليست بزائدة فتتعلق، وفيما تتعلق به قولان: أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور. والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني. الرابع: إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو: يا لزيد الشجاع للمظلوم. وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملاً على الموضع "وافتح" اللام "مع" المستغاث

"المعطوف إن كررت يا" كقوله:

938- يا لَقُومِي ويا لَأَمْثَالِ قُومِي ... لَأَناسٍ عَثُوثُهُمْ فِي اَزْدِيَادِي
"وفي سوى ذلك" التكرار "بالكسر اثتيا" على الأصل لأمن اللبس نحو:

فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية.
دمايني. قوله: "فقيّل زائدة" بدليل صحة إسقاطها، وعورض بأن الزيادة خلاف
الأصل، وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبًا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة
حرف الجر الزائدة. قوله: "بالفعل المحذوف" أي: الذي نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى
فعل يتعدى بالحرف كالتجئ في نحو: يا لزيد وأتعجب في نحو: يا للماء فلا يرد أن أدعو
متعد بنفسه فكيف عدى باللام. قوله: "بحرف النداء" لنيابته مناب الفعل. قوله: "على
الموضع" أي: موضع الموصوف؛ لأنه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع
بالرفع. وجزم الرضي بامتناع ما عدا الجر كما مر. قوله: "مع المعطوف" إطلاقه شامل
للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر أو تراخي رتبة الثاني في
النجدة.

قوله: "وفي سوى ذلك التكرار" المفهوم من كررت أي: في سوى تكرار يا مع المعطوف
أنت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث؛ لأجله كما قد يدل له قوله بعد:
الثاني علم مما ذكر إلخ ولو أرجع الشارح اسم الإشارة إلى المعطوف، مع تكرار يا لشمّل
الكلام المستغاث من أجله في صورة تكرار يا أيضًا؛ لأن غير المعطوف المكرر معه يا
شامل لغير المعطوف في صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذي لم تكرر
معه يا، وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الإيهام. قوله: "على الأصل"
أي: في لام الجر الداخلة على المظهر. قوله: "لأمن اللبس" أي: أمن لبس المعطوف
بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث، وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب
تقدم ذكر المستغاث. ويفهم منه أن الإلباس قد يوجد إذا كررت يا، ووجهه أن
المستغاث له قد يلي حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم إنما يحسن تعليله المذكور على
تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار إليه سابقًا بقوله: وليحصل بذلك
أي: بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله، وأما على تعليل الفتح بما
أسلفه أيضًا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى، فإنما يحسن تعليل
كسر لام المعطوف

938- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 46؛ وشرح التصريح
12/ 181؛ وشرح قطر الندى ص218؛ والمقاصد النحوية 4/ 256.

(244/3)

939- يا للكهول وللشبان للعجب

تنبيهات: الأول يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها، وقد اجتمعا في قوله:

940- يا لعطافنا ويا لرياح ... وأبي الحشرج الفقى النفاح

الثاني: علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل، وهو
ظاهر في الأسماء الظاهرة، وأما المضممر فتفتح معه إلا مع الياء نحو: يا لزيد لك، وإذا
قلت: يا لك احتمل الأمرين. وقد قيل في قوله: فيا لك من ليل أن اللام فيه
للاستغاثه. الثالث: فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف: فقيل بحرف النداء.
وقيل بفعل

هنا بما علل به الفارضي حيث قال؛ لأنه بعد عن حرف النداء، فكأنه لم يقع موقع
الضمير فردت اللام إلى أصلها وهو الكسر، وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه
موقع المضممر.

قوله: "مع المعطوف المذكور" أي: مع المعطوف الذي هو مستغاث أعم من أن يكون
مستغاثاً لعطفه على المستغاث من غير تكرار يا، أو لكون يا تكررت معه بقرينة قوله:
وقد اجتمعا في قوله إلخ. قوله: "يا لعطافنا إلخ" عطاف ورياح براء مكسورة فتحية
مخففة وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر. والنفاح كثير النفع أي: الإعطاء كما في
القاموس. وفيه أيضاً نفع الطيب فاح فعلم تسمح من فسر النفع بالرائحة الذكية.
قوله: "احتمل الأمرين" أي: كون المخاطب مستغاثاً ومستغاثاً من أجله. قوله: "إن
اللام فيه للاستغاثه" أي: وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام
الاستغاثه، فهذا الذي قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يا لك للأمرين.
قوله: "فقيل بحرف النداء إلخ" قال البعض تبعاً لشيخنا: لم يذهب أحد هنا إلى التعلق
بفعل النداء؛ لئلا يلزم عمل الفعل في ضميري متكلم ا. هـ. أقول: هذا باطل؛ لأن

العمل المذكور إنما يلزم إذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم، وهو في هذه الصورة غير مضر لما مر من أن العمل

939- صدره:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرَبٌ

والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 47؛ وخزانة الأدب 2/ 154؛ والدرر 3/ 42؛ ورصف المباني ص 220؛ وشرح التصريح 2/ 181؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 203؛ وشرح قطر الندى ص 219؛ ولسان العرب 12/ 561، 12/ 563 "لوم"؛ والمقاصد النحوية 4/ 257؛ والمقتضب 4/ 256؛ والمقرب 1/ 184؛ وجمع الهوامع 1/ 180.

940- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 2/ 155؛ والدرر 3/ 43؛ وشرح المفصل 1/ 131؛ والكتاب 2/ 216، 217؛ وكتاب اللامات ص 89؛ والمقاصد النحوية 4/ 268؛ والمقتضب 2/ 257؛ وجمع الهوامع 1/ 180.

(245/3)

ولأَمْ ما اسْتُعِيْثَ عاقِبَتِ أَلْفٌ ... ومثله اسم ذو تَعَجُّبٍ أَلْفٌ

محذوف أي: أدعوك لزيد. وقيل بحال محذوفة أي: مدعو الزيد. الرابع: قد يمر المستغاث من أجله بمن كقوله:

941- يا لِلرِّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ ... لا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي هُمْ دِينَا "ولأَمْ ما استغيث عاقبت ألف" فكما تقول: يا لزيد، تقول أيضا: يا زيدا. ومنه قوله:

942- يا يَزِيدَا لَأَمَلٍ نَيْلٍ عَزَّ ... وَغَنَى بَعْدَ فاقَّةٍ وَهَوَانٍ ولا يجوز الجمع بينهما، فلا تقول: يا لزيدا. وقد يخلو منهما كقوله:

943- ألا يا قَوْمَ اللَّعَجَبِ الْعَجِيبِ

المذكور إنما يمتنع إذا كان على وجه كون الثاني مفعولاً به والمستغاث من أجله ليس مفعولاً به كما تقدم، وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك. ثم رأيت السيوطي حكاه مع بقية الأقوال في متن جمع الجوامع

وشرحه فله الحمد. قوله: "بفعل محذوف" أي: مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول والثالث. قوله: "قد يجز المستغاث من أجله بمن" أي: إذا كان مستنصرًا عليه فإن كان مستنصرًا له تعين جره باللام وإذا جر الأول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التلخيص أو الإنصاف أو نحوهما أفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض. وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية.

قوله: "عاقبت ألف" أي: ناوبتها من العقبة وهي النوبة، فالألف تحيى نوبة واللام نوبة أخرى، ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة. قوله: "يا زيدًا" صرح الرضي والجامي بأنه حينئذ مبني على الفتح وأن توابعه لا ترفع، ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء، وتقدم تزييف ما قالاه، وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه أنه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وأنه يجوز في تابعه الوجهان على ما مر، بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم وإن كان فيه بعد. قوله: "ولا يجوز الجمع بينهما" قال شيخنا وتبعه البعض: لأن اللام تقتضي الجر والألف الفتح فبين أثريها تناف؛ ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوض ا. هـ. وفي كل من العلتين نظر: أما الأولى فلأن مقتضى اللام الجر ولو تقديرًا فلا ينافي ما تقتضيه الألف من الفتح. وأما الثانية؛ فلأنه قد يمنع كون الألف عوضًا عن اللام ويدعي أن كلا أصل فتأمل. قوله: "وقد يخلو منهما" فيعطي ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث. تصريح. قوله: "ألا يا قوم" بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها. قوله: "في ذلك"

941- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر 3/ 44؛ والمقاصد النحوية 4/ 270؛ وهمع الهوامع 1/ 180.

942- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 49؛ والجنى الداني ص 177؛ والدرر 4/ 126؛ وشرح التصريح 2/ 181؛ وشرح شواهد المغني 2/ 791؛ وشرح قطر الندى ص 220؛ ومغني اللبيب 2/ 371؛ والمقاصد النحوية 4/ 262.

943- عجزه وللغفلات تَعْرِضُ للأريب

والبيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك؛ وشرح التصريح 2/ 181؛ وشرح قطر الندى ص 221؛ والمقاصد النحوية 4/ 263.

"ومثله" في ذلك "اسم ذو تعجب ألف" بلا فرق كقولهم: يا للماء ويا للدواهي إذا تعجبوا من كثرتهم. ويقال: يا للعجب، ويا عجباً لزيد، ويا عجب له.

تنبيه: جاء عن العرب في نحو: يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثه من أجله وكون المستغاث محذوفاً.

خاتمة في مسائل متفرقة: الأولى إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت. الثانية: قد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح؛ لأن يكون مستغاثاً كقوله:

944- يا لأناس أبوا إلا مُثابرةً ... على التَّوَعُّلِ في بغي وعُدوان

أي: يا لقومي لأناس. الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله نحو: يا لزيد لزيد. أي: أدعوك لتتصرف من نفسك. والله أعلم.

أي: المذكور في المتن من أحكام المستغاث، هذا هو الذي ينبغي، لا ما قاله البعض فانظره. وقوله: ذو تعجب أي: منه ذاتاً أو صفة، وظاهر كلامه أن الاستغاثه غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب، ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب، ويدل عليه ما في التنبيه الآتي.

قوله: "ويا عجباً لزيد" لا يخفى أن زيدا مستغاث من أجله ففي متعلق لاه الأفعال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله، والمعنى: أدعوك لزيد ليراك فعلم ما في كلام البعض. قوله: "باعتبار استغاثته" أي: الاستغاثه به مجازاً تشبيهاً له بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي: يا عجب احضر فهذا وقتك. قوله: "وكون المستغاث محذوفاً" والأصل يا لقومي للعجب، وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح لام يا للدواهي وكسرها. قوله: "كقوله يا لأناس إلخ" المثابرة المواظبة والتوغل التعمق والبغي الظلم والعدوان التعدي الفاحش. وإنما كان ما ولي يا غير صالح لكونه مستغاثاً مع صحة نداء الناس في الجملة لكونهم مهجّون بالوصف الذي وصفهم به فلم يقصدوا للاستنصار؛ لأن العاقل لا يهجو من يستنصر به. أفاده الدماميني.

النُّدْبَةُ:

ما للمنادى اجعل لَمُندوبٍ وما ... نُكِّرَ لم يُندَبْ ولا ما أُجَمَّا

النُّدْبَةُ:

"ما للمنادى" من الأحكام "اجعل لَمُندوب" وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله:

945- وَفُئْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجذب أصاب بعض العرب: واعمراه

واعمره. أو المتوجع له نحو:

946- فَوَاكِدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُجِبُّنِي

النُّدْبَةُ:

هي بضم النون مصدر ندب الميث إذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة ا. هـ. دمايني وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب، قاله الأخفش فارضي. قوله: "ما للمنادى اجعل لَمُندوب" فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك؛ لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك؛ لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر، ولا يجمع بين خطابين. وأجازوا في الندبة وا غلامك تصريح. وقال الطبرلاوي: المراد بالمنادى في قوله: ما للمنادى إلخ المنادى المخصوص ا. هـ. وفيه ميل إلى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضي نقلاً عن ابن يعيش. والظاهر أنه لا ينافي كلام التصريح؛ لأن كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر. ثم رأيت الرضي صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازاً. قال: فإذا قلت: يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له: تعال فإني مشتاق إليك، وإذا قلت: وا حزناه كأنك تناديه وتقول له: احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك، وإذا قلت: يا للماء كأنك تناديه وتقول له: احضر حتى يتعجب منك ا. هـ. ببعض تغيير.

قوله: "وهو المتفجع عليه" أي: بوا أو يا ليخرج نحو: تفجعت على زيد سم والتفجع

إظهار الحزن. قوله: "بجذب" بالبدال المهملة أي: قحط. قوله: "أو المتوجع له" أدرجه

صاحب التصريح

945- صدره:

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ

والبيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص736؛ والدرر 3/ 42؛ وشرح التصريح
2/ 164، 181؛ وشرح شواهد المغني 2/ 792، وشرح عمدة الحفاظ ص289؛
والمقاصد النحوية 4/ 229؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 9؛ وشرح قطر الندى
ص222؛ ومغني اللبيب 2/ 372؛ وجمع الهوامع 1/ 180.

946- عجزه:

ومن زفرات ما لهُنَّ فناءً والبيت من الطويل، وهو لجنون ليلي في ديوانه ص35؛
والأغاني 2/ 37؛ وتزيين الأسواق ص123؛ وشرح عمدة الحفاظ ص291؛ وبلا نسبة
في شرح التصريح 2/ 181.

(248/3)

وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالذِّي اشْتَهَرَ ... كَبِتَرَ زَمَرَمَ يَلِي وَ مِنْ حَفَرٍ

أو المتوجع منه نحو: وامصبيته فيضم في نحو: وازيد وينصب في نحو: وأمير المؤمنين
وواضرباً عمراً. وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه ونصب كقوله:

947- وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مَيِّ فَقَعَسُ

ولا يندب إلا العلم ونحو: كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم
مسماه "وما نكر لم يندب" فلا يقال: وارجله خلافاً للرياشي في إجازته ندبة اسم
الجنس المفرد. ونذر واجبله "ولا" يندب "ما أهما" وذلك

اسم الإشارة والموصول بما لا يعينه، فلا يقال: واهذه، ولا وا من ذهباه؛ لأن غرض
الندبة وهو الإعلام بعظمة المصاب مفقود في هذه الثلاثة "ويندب الموصول بالذي
اشتهر" اشتهاً يعينه ويرفع عنه الإبهام

وشارح الجامع في المتوجع منه؛ لأنهما قسماه إلى ما هو محل الألم كوا رأساه وإلى ما هو
سبب الألم كوامصبيته. قوله: "ووا ضارباً عمراً" نظر في التمثيل به بأنه مناف لما سيأتي
من أنه لا يندب المنكر، وكذا يقال في قوله الآتي: وفي المشبه به وا ثلاثة وثلاثين، إلا أن
يقال المراد المجمعول علماً كما صرح به الشارح في باب النداء. قوله: "ولا يندب إلا

العلم إلخ" حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل إنما يندب ما ليس نكرة ولا مبهمًا من علم ومضاف إلى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو: وا زيدا وا غلام زيدا وا من حفر بئر زمزماه. وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضي لا يندب إلا المعروف علمًا كان أو لا، فلو كان علمًا غير مشهور لم يندب. قوله: "كما يوضح الاسم العلم مسماه" مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحينئذٍ، فقوله: العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب. وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه: قوله كما يوضح الاسم العلم أي: بالصفة في نحو قولك: جاء زيد التاجر. قوله: "اسم الجنس المفرد" خرج المضاف نحو: وا غلام زيدا فتجوز ندبته اتفاقًا لكنه أي: المضاف يشمل نحو: وا غلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشي يجيزه وندبة كل نكرة، أو المنع إنما هو في المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنك تقول: وا مصيبتاه وإن كانت المصيبة غير معروفة ا. هـ دماميني. فلو قال الشارح في إجازته ندبة النكرة كما في عبارة الهمع لكان أولى، وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه فحرره. قوله: "اسم الإشارة" وكذا المضممر تصريح، وكذا أي: فلا يقال: وا أنتاه ولا وا أيها الرجلاه نقله شيخنا عن الشارح. قوله: "بعظمة المصاب" أي: المعين. قوله: "مفقود في هذه الثلاثة" فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من

947- الرجز لرجل من بني أسد في الدرر 3/ 17؛ والمقاصد النحوية 4/ 272؛ وبلا نسبة في الدرر 3/ 41؛ ورصف المباني ص 27؛ وشرح التصريح 2/ 182؛ ومجالس ثعلب 2/ 542؛ والمقرب 1/ 184؛ وجمع الهوامع 1/ 172، 179.

(249/3)

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلُهُ بِالْأَلْفِ ... مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

"كثير زمزم يلي وا من حفر" في قولهم: وا من حفر بئر زمزماه، فإنه بمنزلة وا عبد المطلباه "ومنتهى المندوب" مطلقاً "صله" جوازاً لا وجوباً "بالألف" المسماة ألف الندبة فتقول في المفرد: وا زيداً ومنه قوله: 948- وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

وفي المضاف يا غلام زيدًا وا عبد الملكا، وفي المشبه به وا ثلاثة وثلاثين، وفي الصلة وا من حفر بئر زمزما، وفي المركب وا معد يكربا، وفي المحكي وا قام زيدًا فيمن اسمه قام زيد، وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو: وا زيد الظريفا ويعضده قول

الإبهام وقد ينازع في دعوى الفقد بالنسبة إلى اسم الإشارة المصحوب بإشارة حسية تعين المشار إليه. قوله: "ويندب الموصول" الخالي من أل أي: عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ، واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وإن اشتهرت صلته فلا يقال: وا الذي حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل. تصريح. قوله: "بالذي اشتهر" متعلق بالموصول لا بيندب أي: بالذي اشتهر انتسابه إلى الموصول. قوله: "كبر زمزم" مثال لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله: يلي وا من حفر فكأنه قال كوا من حفر بئر زمزماه. قال في التصريح: وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايًا قاله في الفردوس. قوله: "ومنتهى المندوب" أي: منتهاه حقيقة أو حكمًا كما في الموصول، فإن الألف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكمًا. قوله: "مطلقًا" أي: مفردًا أو مضافًا أو شبيهًا به أو غيرها مما سيذكره. قوله: "صلة بالألف" ويكون المفرد مبنيًا على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه في المستغاث الملحق بالألف وعلى ما صرح به الشاطبي حيث قال: إذا قلت وا زيدا فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك وا غلاماه في غلام المضاف إلى الباء الإعراب مقدر في آخره ا. هـ. وأطلق الناظم كالتحويين وصل المندوب بالألف لكنه في التسهيل قيد ذلك بأن لا يكون في آخره ألف وهاء فلا يجوز وا عبد اللاهاه ولا واجهجاهاه في عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره. قوله: "في المفرد" لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق في النداء الذي هو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به بدليل مقابله بالأقسام الثلاثة الأخيرة، إلا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة نديتها. قوله: "وا قام زيدًا" اعلم أن وا قام زيد بلا ألف الندبة مبني على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالألف مبني على ضم مقدر، لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف كل محتمل والأقرب الأول؛ لأن اعتبار الملفوظ به مانعًا

كذلك تنوين الذي به كمل ... من صِلَةٍ أو غَيْرِهَا نِلَتْ الأَمَل

بعض العرب واجمعتي الشاميتين. وهذه الألف "متلوها" وهو منتهى المندوب "إن كان" ألفا "مثلها حذف" لأجلها نحو: وا موساه، وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياساً فقالوا: وا موسياه "كذلك" يحذف لأجل ألف الندبة "تنوين الذي به كمل" المندوب "من صلة أو غيرها" مما مر كما رأيت "نلت الأمل" لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت، والتنوين لاحظ له في الحركة. هذا مذهب سيبويه والبصريين. وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين: فتحته فتقول: وا غلام زيدناه وكسره مع قلب الألف ياء فتقول: وا غلام زيدنيه. قال المصنف: وما رأوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت. وقال ابن عصفور: أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون: وا غلام زيدناه وزعموا أنه سمع ا. هـ. وأجاز

أولى من اعتبار المحذوف وكذا في نحو: وا سيبويهاه مع إبدال ضمة الحكاية بكسر البناء الأصلي فتدبر. قوله: "وأجاز يونس إلخ" عزا جواز ذلك في الجمع إلى الكوفيين وابن مالك أيضاً. قوله: "بآخر الصفة إلخ" عبارة التصريح وأما لحاقها توابع المندوب، فقال ابن الخباز في النهاية: إنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابناً بين علمين نحو: وا زيد بن عمرا، وأما البديل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد، وعندي أنها تدخل آخر البديل؛ لأنه قائم مقام المبدل منه فتقول وا غلامنا زيداه، وتدخل العطف النسقي نحو: وا زيد وعمراه ا. هـ. وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم في قول عمر: وا عمراه وا عمراه ا. هـ. كلام التصريح، ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع فانظره. قوله: "وا جمعتي الشاميتين" بضم الجيم تشنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا، ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما. قوله: "متلوها" مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف، ولا فرق في حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كما في المقصور أو كلمة كما في المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفاً، وإذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كلمياء اسم امرأة، والكوفيون يحذفونها فتحذف الألف لالتقاء الساكنين.

قوله: "وا موساه" فموساه مبني على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والألف الموجودة للنندبة والهاء للسكت، وإنما ألحق هاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة؛ لأنه لا اختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف الندبة إلا بانضمام الهاء إليها، بخلاف الأمثلة المتقدمة فافهم. قوله: "تنوين الذي به كمل" وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض، وقد يرد عليه نحو: قام زيد مسمى به، ويدفع بأن التنوين فيه تنوين جزئه الأخير لا تنوين مجموعه، فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب. قوله: "كما رأيت" أي: في مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القلب، وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر إذا أريد بالتنوين في كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف، وفي بعض أمثلة الشارح السابقة هو يا غلام زيدًا ووا قام زيدًا فاقتصار البعض على قوله أي: في مثال

(251/3)

والشَّكْلَ حَتَّمَا أَوَّلَهُ مُجَانِسًا ... إِنْ يَكُنْ الْفَتْحُ بَوْهُمْ لَا بَسَا
وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ ... وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَرُدُّ

الفراء وجهًا ثالثًا وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول: وا غلام زديده "والشكل حتمًا أوله" حرفًا "مجانسًا" فأول الكسر ياء والضم واوًا "إن يكن الفتح بوهم لا بسا" دفعا للبس فتقول في ندبة غلام مضافًا إلى ضمير المخاطبة وا غلامكيه وفي نديته مضافًا إلى ضمير الغائب وا غلامهوه إذ لو قلت: واغلامكاه لالتبس بالمذكر، ولو قلت: وا غلامهاه، لالتبس بالغائبة. قال في شرح الكافية: وهذا الاتباع يعني والحالة هذه متفق على التزامه فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه وبقيت ألف الندبة بحالها. فتقول في رقاش وا رقاشه، وفي عبد الملك وا عبد الملكاه، وفيمن اسمه قام الرجل وا قام الرجلاه، هذا مذهب أكثر البصريين، وأجاز الكوفيون الاتباع نحو: وا رقاشيه وا عبد الملكيه وا قام الرجلوه.

تنبيه: أجاز الكوفيون أيضًا الاتباع في المثني نحو: وا زيدانيه واختاره في التسهيل "وواقفا زد" في آخر المندوب "هاء سكت" بعد المد "إن ترد وإن تشأ" عدم الزيادة

الناظم تقصير. قوله: "هذا مذهب سيبويه إلخ" حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب.

قوله: "وقال ابن عصفور إلخ" رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه سمع فالزعم في كلامه بمعنى القول إذ لا يليق نسبتهم إلى الكذب في حكايتهم السماع.

قوله: "والشكل حتمًا إلخ" معناه أن آخر المندوب إذا كان محرّكًا بالكسر أو الضم فإن ألف الندبة تقلب حرفًا مجانسًا للحركة، ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لألف الندبة إن كانت هذه الحركة وهي الفتحة موقعة في اللبس، ومن إيلاء الشكل حرفًا مجانسًا نحو: وا قوميه وا قوموه وا قاموه في ندبة قومي وقاموا مسمى بها. قال الفارسي لو سميت بقاموا قلت في الندبة: وا قاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واوًا؛ لأنها بعد ضمة ولو سميت بقومي قلت: وا قوميه فتحذف ياء قومي لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء؛ لأنها بعد كسرة ا. هـ. وما قيل في قاموا يقال في قوموا فعلم أن مسألة ندبة نحو: قومي وقوموا مسمى بهما داخلة تحت قوله: والشكل إلخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم. قوله:

"حتمًا أوله" يعني إذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتمًا من جنس الحركة قبلها، وإلا فلو قلت: وا غلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتي سم. قوله: "بوهم لابسًا" من لبست الأمر عليه إذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد، يقال وهمت في الشيء بالفتح أهم بالكسر وهما بالإسكان إذا ذهب ذهنك إليه وأنت تريد غيره، فالمعنى إن يكن الفتح خالصًا المقصود بغيره بسبب وهم، وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط، يقال وهم في الحساب يهيم وهما بالفتح إذا غلط.

قوله: "وهذا الاتباع" أي: اتباع حرف الندبة للحركة. قوله: "والحالة هذه" أي: كون الفتح ملبسًا لا مطلقًا. قوله: "عدل بغيره" أي: عن غيره. قوله: "في رقاش" هو اسم امرأة. قوله: "بعد

(252/3)

وَقَائِلٌ وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا ... من في التدا اليا ذا سكونٍ أَبْدَى

"فالمد والهاء لا تزد" بل اجعله كالمنادى الخالي عن الندبة، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة. وأفهم قوله: ووافقًا أن هذه الهاء لا تثبت وصلًا، وربما ثبتت في الضرورة مضمومة

ومكسورة، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين. ومنه قوله:

949- ألا يا عَمْرُ عَمْرَاهُ ... وعمرو بنُ الزُّبيرِ

"وقائل" في ندبة المضاف للياء "واعبد يا وا عبدا من في النداء يا ذا سكون أبدى" فقال
يا عبدي وأما من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالفتح أو يا عبد بالضم أو يا

المد" أي: أَلَفَّا كوا زياده أو ياء كوا غلامكيه أو واؤا كوا غلامهوه. قوله: "بل اجعله
كالمنادى إلخ" قال سم: يدل على أنه جعل المد والهاء معمولين للالتزاد وقد يلزم عليه
التكرار مع قوله أولاً ما للمننادى اجعل لمدوب ا. هـ. ويدفع بأن المراد بما للمننادى ما
ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب إذا نون
اضطراباً ونحو ذلك: لا عدم زيادة الألف والهاء وإلا ناقضه ما ذكره بعده من جواز
زيادة الألف والهاء في المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وفقاً لمعلوم من قوله: إن ترد
فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوماً. وأما عدم وجوب زيادة الألف فلم يعلم
مما مر بل قوله: ومنتهى المندوب صله بالألف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج إليه،
فتلخص أن قوله: وإن تشأ إلخ محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الألف غير محتاج إليه
بالنسبة إلى زيادة الهاء. قوله: "وقد مر بيان الأوجه الثلاثة" أي: زيادة الألف فقط
والجمع بين الألف والهاء والخلو عنهما معاً.

قوله: "وربما ثبتت في الضرورة" أي: وصلاً. قوله: "مضمومة" أي: تشبيهاً بهاء الضمير
ومكسورة أي: لالتقاء الساكنين. زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضي والفتح لحفته. قوله:
"وأجاز الفراء إثباتها في الوصل" أي: اختياراً. قوله: "ومنه" أي: من ثبوتها في الوصل
ضرورة. والشاهد في الأول؛ لأن محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا
شاهد فيه. وقد يقال العروض هنا مصرعة فهي في حكم الضرب فتكون أيضاً محل
وقف فلا شاهد في البيت أصلاً وقوله:

وعمر بن الزبير

هذا هو الصواب دون ما في بعض النسخ:

ويا عمرو بن الزبير

لأن زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وفقاً في البيت للروي. قوله: "وقائل" خبر مقدم
ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من والياء مفعول أبدى وذا سكون حال من اليا. قوله: "وا
عبد" بفتح الياء لأجل ألف الندبة. قوله: "وا عبداً" بحذف الياء لالتقاء الساكنين
وهذا ونحوه منصوب

949- البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الدرر 3/ 42؛ ورصف المباني ص 27؛
وشرح ابن عقيل ص 532؛ والمقاصد النحوية 4/ 273؛ والمقرب 1/ 184.

(253/3)

الترخيم:

تَرْخِيمًا احذفْ آخرَ المَنَادَى ... كِيا سُعَا فيمن دعا سُعَادَا

عبدا بالألف اقتصر على الثاني، ومن قال يا عبدي، بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول.

تنبيه: فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد.
خاتمة: إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمّت الياء؛ لأن المضاف إليها غير مندوب نحو: وا ولد عبديا والله أعلم.

الترخيم:

"ترخيما احذف آخر المَنَادَى" الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه. يقال صوت رخيم أي: سهل لين. ومنه قوله:

950- لها بَشَرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ ... رخيمُ الحواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

أي: رقيق الحواشي. وأما في الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.
وهو على نوعين: ترخيم التصغير كقولهم في أسود سويد وسيأتي في بابه،

بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف وليس بمبني؛ لأنه مضاف سم. قوله:
"اقتصر على الثاني" أي: وا عبداً بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة على لغة من
قلب الياء ألّفاً وحذفها وأبقى الفتحة التي قبل الألف المحذوفة وبقلب الكسرة والضمة
على لغتيهما فتحة لأجل أَلَفِ الندبة، وبحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم لأجل أَلَفِ
الندبة على لغة من قلب الياء ألّفاً وأبقاها. قوله: "اقتصر على الأول" أي: يا عبديا
بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة. قوله: "في ذي الوجهين" هو يا عبدي بسكون
الياء ووجهها وا عبديا وا عبداً كما مر. قوله: "لزمّت الياء" يمكن حذفها على تقدير
سكونها لالتقاء الساكنين وإن لم يكن المضاف إليها مندوباً سم.
الترخيم:

قوله: "ترقيق الصوت وتليينه" عبارة التصريح الترخيم لغة التسهيل والتلين فلم يقيد بالصوت. قوله: "أي: سهل لين" المناسب لعبارته قبل أن يقول أي: رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة، ولقول القاموس رخم الكلام ككرم فهو رخم لان وسهل كرخم كنصر. قوله: "رخيم الخواشي" لعل المراد بها الكلمات. وفي القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله: لا

950- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص577؛ وجمهرة اللغة ص1106؛ والخصائص 1/ 29؛ 3/ 302؛ وشرح شواهد الإيضاح ص333؛ وشرح شواهد الشافية ص491؛ وشرح المفصل 1/ 16؛ ولسان العرب 1/ 181 "هراً"، 5/ 203 "نزر"؛ والمختص 1/ 334؛ والمقاصد النحوية 4/ 285؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة ص482 "هراً"؛ وتذكرة النحاة ص45؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 255؛ وشرح ابن عقيل ص533؛ وشرح المفصل 2/ 19.

(254/3)

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا ... أَنْتَ بَالِهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى "كيا سعا فيمن دعا سعادا" وإنما توسع في ترخيم المنادى؛ لأنه قد تغير بالنداء، والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق.

تنبيه: أجاز الشارح في نصب ترخيماً ثلاثة أوجه: أن يكون مفعولاً له أو مصدرًا في موضع الحال أو ظرفاً على حذف مضاف. وأجاز المرادي وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وناصبه احذف؛ لأنه يلاقيه في المعنى. وأجاز المكودي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف أي: رخم ترخيماً "وجوزنه" أي: جوز الترخيم "مطلقاً"

هراء إلخ الهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون وسكون الزاي القليل، وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل محل. قوله: "ترخيم التصغير" أي: حذف بعض الحروف لأجل التصغير. قوله: "وهو حذف آخر المنادى" أي: للتخفيف

لا للإعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفاً فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب.
ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو: يا يد ويا دم إذ في كل حذف آخر
المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أي: من حيث هو آخر المنادى
فاعرف ذلك.

قوله: "في ترخيم" في معنى الباء السببية. قوله: "فهو ترقيق" بيان للمناسبة بين المعنى
اللغوي والاصطلاحي لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحي لظهور تفريره
عليه فتأمل. قوله: "أن يكون مفعولاً له" رد بأن الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل
الشيء بنفسه، وبأن المفعول له يشترط أن يكون قليلاً على الراجح ويمكن دفعهما
بتقدير مضاف أي: لإرادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لإرادة الترخيم مثل اضرب
لإرادة الضرب وفيه ركافة لا تخفى. قوله: "أو مصدرًا في موضع الحال" أي: من فاعل
احذف أي: مرخماً لا من المنادى؛ لأنه وإن كان المضاف بعض المضاف إليه فشرط
اتيان الحال من المضاف إليه موجود فحال المضاف إليه لا يتقدم عليه. ثم هذه الحال
مؤكدّة.

قوله: "أو ظرفاً على حذف مضاف" أي: وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط
الترخيم. قوله: "لأنه" أي: احذف بقيد تعلقه بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو
فأعم من الترخيم. قوله: "مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف" أي: ناب ذلك المفعول المطلق
منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله: احذف إلخ من التأكيد اللفظي بالمساوى؛
لأن الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساوٍ في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على
هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد، بل
من باب الآتي بدلاً من فعله. وجوز الشيخ خالد وجهًا سادسًا وهو أن يكون ترخيماً
مفعولاً به لفعل شرط حذف مع أدواته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة، والتقدير: إن
أردت ترخيماً فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف.

قوله: "مطلقاً" أي: عن التقييد الآتي في غير المؤنث بالهاء بقوله: إلا الرباعي إلخ لكن

(255/3)

في كل ما أنت بالها" أي: سواء كان علماً أو غير علم ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي كقوله:

951- أفاطُم مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ

وكقوله:

952- جاري لا تَسْتَنَكِرِي عَذِيرِي

ونحو: يا شا ادجني. أي: أقيمي بالمكان. يقال دجن بالمكان يدجن دجونًا أي: أقام به. تنبيهات: الأول قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الأعمى: يا جارية خذي بيدي لغير معينة. ولا في نحو: يا طلحة الخير. وأما قوله:

953- يا علقم الخير قد طالت إقامتنا

فنادر. الثاني شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة

المراد الإطلاق عن ذلك في الجملة وإلا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافًا أو مركبًا إسناديًا، وليس كذلك أفاده سم. وإلى كون الإطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافًا أو غيره صاحب إسناد أو غيره. قوله: "مهلاً" اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والأصل أمهلي مهلاً قال العيني: ومعناه كفى. قوله: "عذيري" العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الإنسان فيه ا. هـ. فارضي وهو صادق بما يعذر الإنسان في تركه فهو أعم من قول الشارح على ما في كثير من النسخ. العذير بكسر الذال المعجمة الأمر الذي يحاوله الإنسان ويعذر على فعله. قوله: "يا شا ادجني" أي: يا شاة وهو مثال للثلاثي. قوله: "بالمنادى المبني" يشمل المبني قبل النداء كحذام مع أنه لا يرخم على الأصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كما سيأتي. قوله:

951- عجزه:

وإن كُنتِ قد أَرَمَعْتَ صَرَمِي فَأَجْمَلِي

البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 12؛ والجنى الداني ص 35؛ وخزانة الأدب 11/ 222؛ والدرر 3/ 16؛ وشرح شواهد المغني 1/ 20؛ والمقاصد النحوية 4/ 289؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 67؛ ورصف المباني ص 52؛ ومغني اللبيب 1/ 13؛ وجمع الهوامع 1/ 172.

952- الرجز للعجاج في ديوانه 1/ 332؛ وخزانة الأدب 2/ 125؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 461؛ وشرح التصريح 2/ 185؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 355؛ وشرح المفصل 2/ 16، 20؛ والكتاب 2/ 231، 241؛ ولسان العرب 4/ 548 "عذر"؛

والمقاصد النحوية 4/ 277؛ والمقتضب 4/ 260؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 58؛ وشرح عمدة الحفاظ ص 296.
953- الشطر من البسيط.

(256/3)

.....

المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم. الثالث: منع ابن عصفور ترخيم صلعة بن قلعة؛ لأنه كتابة عن المجهول الذي لا يعرف وإطلاق النحاة بخلافه، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع؛ لأنه علم جنس. الرابع: إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة، فتقول في المرخم: يا طلحة فليل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيويه. وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة وإليه ذهب المصنف. قال في التسهيل: ولا يستغنى غالباً في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها. وأشار بالتعويض إلى قوله:

954- قفي قبل التفريق يا ضباعا

فجعل ألف الإطلاق عوضاً عن الهاء ونص سيويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة. وأشار بقوله: غالباً إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض. حكى سيويه يا حرمل بالوقف بغير هاء. قال أبو حيان: أطلقوا في لحاق هذه الهاء. ونقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق. هذا كلامه وهو واضح. الخامس: اختلف النحاة في قوله:

955- كليلني هُم يا أميمة ناصب

"لغير معينة" صلة قول. قوله: "كما تقدم" أي: في قوله أو غير علم مع تمثيله بجاري ويا شا.

قوله: "صلعة بن قلعة" الذي بخط الشارح صلعة بن قلعة بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس. قوله: "لأنه علم جنس" ولهذا منع الصرف ا. ه. دماميني. قوله: "بحذف الهاء" صلة المرخم. قوله: "لبيان الحركة" أي: حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الحاء المهملة. قوله: "لم تلحق" لأنه نقض لما عزموا عليه من جعله اسماً

تأماً حتى بنوه على الضم سم. قوله: "كليني" بكسر الكاف أي: دعيني من وكله وكلًا
وناصب بالجر صفة هم من النصب

954- عجزه:

ولا يكُ مَوْقفٌ منك الوداعا
والبيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص31؛ وخزانة الأدب 2/ 367؛ والدرر
3/ 57؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 444؛ وشرح شواهد المغني 2/ 849؛ والكتاب 2/
243؛ ولسان العرب 8/ 218 "ضبع"، 8/ 385 "ودع"؛ واللمع ص120؛
والمقاصد النحوية 4/ 295؛ والمقتضب 4/ 94؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 9/
285، 286، 288، 293؛ والدرر 2/ 73؛ وشرح المفصل 7/ 91؛ ومغني اللبيب
2/ 452.

955- عجزه:

وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكبِ
والبيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص40؛ والأزهية ص237؛ وخزانة
الأدب 2/ 321، 325، 3/ 272، 4/ 392، 5/ 74، 75، 11/ 22؛ والدرر
3/ 57؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 445؛ والكتاب 2/ 207، 3/ 382؛ وكتاب
اللامات ص102؛ ولسان العرب 1/ 721 "كوكب"، 1/ 758 "نصب"، 6/ 6
"أسس"، =

(257/3)

يَحْدُفُهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ وَاحْطُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ لَهَا قَدْ خَلَا

بفتحك أميمة من غير تنوين فقال قوم: ليس بمرخم، ثم اختلفوا فقليل هو معرب نصب
على أصل المنادى ولم ينون؛ لأنه غير منصرف، وقيل بني على الفتح؛ لأن منهم من
يبنى المنادى المفرد على الفتح؛ لأنها حركة تشاكل كل حركة إعرابه لو أعرب، فهو نظير
لا رجل في الدار. وأنشد هذا القائل:

956- يا رِيحَ من نحو الشمالِ هُبِّي

بالفتح. وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير: يا أميم ثم أقحم التاء غير معتد

بها، وفتحها؛ لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه. وقيل فتحت اتباعاً لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف "والذي قد رخما بحذفها" أي: بحذف الهاء "وفره بعد" أي: لا تحذف منه شيئاً بعد حذف الهاء ولو كان ليناً ساكناً زائداً مكماً أربعة فصاعداً، فتقول في عقنبة يا عقنبا بالألف، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانياً على لغة من لا يراعي المحذوف. ومنه قوله:

وهو التعب قاله العيني وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا تابع إلا أن يكون التقدير: تابع صاحبه، ثم رأيت في القاموس ما نصه وهم ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه، ثم قال: ونصبه المرض ينصبه أوجعه كأنصبه ا. هـ. فأفاد ثلاثة أوجه أخرى: وهي أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه.

قوله: "فقل هو معرب" تشبيهاً بالمضاف لكنه شاذ. قوله: "لأنها" أي: الفتح وأنه باعتبار الخبر وهو حركة. قوله: "يا ربح" قال ابن غازي: ولا يمكن دعوى إعراب ربح؛ لأنه لم ينون مع كونه منصرفاً بخلاف أميمة. قوله: "هي" بضم الهاء أمر من هب. قوله: "ثم أقحم التاء" أي: زادها بين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم. قوله: "غير معتد بها" أي: غير جاعلها تاء التأنيث التي كانت محذوفة للترخيم إذ لو اعتد بها لما كان مرحماً. قوله: "لأنها واقعة إلخ" لو قال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكان أوضح وأخصر.

قوله: "وقيل فتحت إلخ" أي: كفتحة دال يا زيد ابن عمرو اتباعاً لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى؛ لأنه في كلمة؛ ولأنه اتباع متأخر متقدم. قوله: "وهو اختيار المصنف" لعل وجهه أن فيما اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها. قوله: "وفره بعد" أي: بعد حذفها. قوله: "فتقول في عقنبة" أي: في ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب

= 8 / 172 "شبع"؛ والمقاصد النحوية 4 / 303؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص 121؛ وجمهرة اللغة ص 350، 982؛ ورصف المباني ص 161؛ وشرح المفصل 2 / 107.

956- الرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية 4 / 294.

إلا الرُّبَاعِي فما فوقُ العَلَم ... دونَ إضافةٍ وإِسنادٍ مُتَمِّ

957- أحرار بن بدر قد وليت ولاية

يريد أحارثة. وقوله:

958- يا أرطأ إنك فاعل ما قلته

أراد يا أرطاة "واحظلا" أي: امنع "ترخيم ما من هذه الها قد خلا. إلا الرباعي فما فوق" أي: فأكثر "العلم دون إضافة و" دون "إسناد متم" فهذه أربعة شروط: الأول أن

عقبة أي: حديدة المخالب. قوله: "أن يرخم ثانيًا" أي: إن بقي بعده ثلاثة أحرف سيوطي. قوله: "على لغة من لا يراعي المحذوف" أي: من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بأن كون الشاعر رخم أولًا بحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج إلى وحي يسفر عنه، ولو قيل إن المؤنث بالتاء يجوز في ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور لكان قولًا نقله شيخنا ثم قال: وانظر على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذي قبل الآخر هل تتعين لغة من لا ينوي أولًا ا. هـ. وكلام العيني صريح في عدم التعيين فإنه ضبط حار في البيت بكسر الراء حيث قال: والشاهد في أحرار بن بدر حيث أريد به حارثة فرخمه أولًا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف، ثم رخمه ثانيًا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف، ويؤخذ من كون المقيد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم الأول أن قوله:

على لغة إلخ متعلق بأحرار أو بمحذوف تقديره: إن رخم أولًا على لغة إلخ لا بقوله: أن يرخم ثانيًا. قوله: "ما قلته" بفتح التاء بقرينة قوله بعد:

والمرء يستحي إذا لم يصدق

قوله: "أراد يا أرطاة" علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قبيل همزته زائدة وألفه أصلية ويعضده قولهم: مرطى، وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للإلحاق بعرفجة ويؤيده قولهم: مأروط ا. هـ. ابن غازي. قوله: "العلم" بدل من الرباعي أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعي. قوله: "وإسناد" أي: في الغالب بدليل قوله الآتي: وقل ترخيم جملة. قوله: "متم" على زنة اسم المفعول نعت إسناد

957- عجزه:

فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ

والبيت من الطويل، وهو لأنس بن زينم في لسان العرب 157 / 10 "سرق"؛ والمقاصد النحوية 4 / 296؛ وله أو لأنس بن أبي أنيس في الدرر 3 / 54؛ ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص 177؛ والعقد الفريد 3 / 90؛ ولأنس بن أنيس، أو لابن أبي إياس الديلي، أو لأبي الأسود الدؤلي في أمالي المرتضى 1 / 384؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 9 / 44؛ وجمع الهوامع 1 / 183.

958- عجزه:

والمرة يستحي إذا لم يَصْدُقْ

والبيت من الكامل، وهو لزميل من الحارث الفزاري في الأغاني 13 / 37؛ والدرر 3 / 55؛ والمقاصد النحوية 4 / 298؛ وبلا نسبة في جمع الهوامع 1 / 184.

(259/3)

.....

يكون رابعيا فصاعداً، فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو: زيد أو تحرك نحو: حكم. هذا مذهب الجمهور. وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط. وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً. وقال في الكافية: ولم يرخم نحو: بكر أحد، والصحيح ثبوت الخلاف فيه، حكي عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام. الثاني: أن يكون علماً، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو: يا غضنف في غضنفر قياساً على قولهم: أطرق كراء، وبأصاح. الثالث: أن لا يكون ذا إضافة خلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله:

959- خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ واعلموا

وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره كقوله:

قال سم: كأنه احتراز عن النسبة الإضافية والتوصيفية. قوله: " أن يكون رابعيا

فصاعداً" أي: لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب. قوله: "ترخيم

الحرك الوسط " أي: تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف، وفرق الجمهور بأن حركة الوسط ثمت اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف أصلي، وأيضاً ليس الحذف هنا وارداً على حرف بعينه بل على أي: حرف كان آخرًا فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لا غير. قوله: "وابن هشام" عبارة الهمع وابن هشام الخضراوي. قوله: "أن يكون علمًا" أي: شخصياً أو جنسياً؛ لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم. قوله: "قياساً على قولهم إلخ" اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كرا ويا صاح شاذان؛ لأن كلا اسم جنس خال من الناء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فإن من يميز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا ويا صاح. قوله: "ويا صاح" قال في شرح الكافية: وكثر دعاء بعضهم بعضاً بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف يائه ا. هـ. وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه. قوله: "أن لا يكون ذا إضافة"؛ لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايقين كالمشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف، فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذي الإضافة المضاف حقيقة أو حكماً

959- عجزه:

أواصرنا والرحم بالغيب تُذكرُ

والبيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص214؛ وأسرار العربية ص239؛ والإنصاف 1/ 347؛ وخزانة الأدب 2/ 329، 330؛ والدرر 3/ 51 وشرح أبيات سيبويه 1/ 462؛ وشرح المفصل 2/ 20؛ والكتاب 2/ 271؛ ولسان العرب 3/ 333 "فرد"، 4/ 549 "عذر"؛ والمقاصد النحوية 4/ 290 وبلا نسبة في لسان العرب 12/ 233 "رحم"؛ 12/ 416 "عكرم"؛ وجمع الهوامع 1/ 181.

(260/3)

960- يا عَبْدَ هل تَذْكُرني ساعةً

يريد يا عبد هند يخاطب عبد هند اللخمي وذلك علم له. وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضاً كما في نحو: يا علقم الخير. الرابع: أن لا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم برق نخره وتأبط شرا وسيأتي الكلام عليه.

تنبيه: أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة: الأول: أن يكون مختصاً بالنداء فلا يرخم نحو: فل وفلة. الثاني: أن لا يكون مندوباً. الثالث: أن لا يكون مستغاثاً. وأما قوله:

961- كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ ... يَا لَيْتِمِ اللَّهُ قَلْنَا يَا لِمَالِ

فضرورة أو شاذ. وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله:

962- أَعَامَ لَكَ ابْنُ صَعَصَعَةَ بْنِ سَعْدٍ

فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما في الدنوشري. قوله: "وذلك علم له" أي: فهو داخل في العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال إن المضاف خارج بالعلم.

قوله: "أن لا يكون ذا إسناد" أي: إن لا يكون منقولاً عن الجملة؛ لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير. قوله: "وسياقي الكلام عليه" يشير إلى أن اشتراط عدم الإسناد أكثرى كما سياقي. قوله: "مطلقاً" أي: سواء كان بناء التأنيث أو لا. قوله: "ثلاثة" زاد السيوطي أن لا يكون مبنياً قبل النداء فلا يرخم يا حذام وقد مر ذلك. قوله: "أن لا يكون مندوباً" قال شيخنا: ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضي ا. هـ. وإنما لم يرخم المندوب؛ لأن الغالب زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم. قوله: "أن لا يكون مستغاثاً" أي: لا مجروراً باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحاً بزيادة الألف؛ لأن الزيادة تنافي الحذف ولا مجرداً من اللام والألف إلحاقاً له بذي اللام والألف. قوله: "يا لمال" أي: يا مالك. قوله: "أعام" أي: يا عامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة بيا وأن الاستغاثة بغيرها شاذة فقوله: أعام فيه شذوذ من وجهين نداء

960- عجزه:

في مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَنْيَصِ

والبيت من السريع، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص 69؛ والمقاصد النحوية 4 / 298؛

وبلا نسبة في شرح التصريح 2 / 184.

961- البيت من الرمل، وهو لمرة بن الوراغ في المقاصد النحوية 4 / 300؛ وبلا نسبة
في تذكرة النحاة ص 164؛ وشرح التصريح 2 / 184.

962- صدره:

تماني ليلقائي لقيطاً

والبيت من الوافر، وهو للأخوص "أو الأخوص" بن شريح في الكتاب 2 / 238؛
والمقاصد النحوية 4 / 300؛ وبلا نسبة في الدرر 3 / 50؛ وشرح التصريح 2 / 184؛
وهمع الهوامع 1 / 181.

(261/3)

ومَعَ الآخرِ احذفِ الذي تَلا ... إن ريدَ لَينًا ساكنًا مُكَمَّلًا

والصحيح ما مر "ومع" حذف الحرف "الآخر" في الترخيم "احذف" الحرف "الذي تلا"
أي: الذي تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشروط أربعة: الأول وإليه أشار بقوله:
"إن زيد" أي: إن كان ما قبل الآخر زائداً، فإن كان أصلياً لم يحذف نحو: مختار ومنقاد
علمين؛ لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة، فتقول يا مختار يا منقا. الثاني: أن
يكون "ليناً" أي: حرف لين وهو الألف والواو والياء، فإن كان صحيحاً لم يحذف سواء
كان

المستغاث بغيريا وترخيمه ولعل قوله: لك خبر لمحذوف أي: ندائي لك أو استغاثته ثانية
بعامر والتقدير: يا لك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت:

تماني ليقتلني لقيط

وهو اسم رجل. قوله: "والصحيح ما مر" أي: من أنه لا يرخم المستغاث مطلقاً. قوله:
"احذف" أي: وجوباً كما في ابن عقيل وعن الفراء لو سمي بنحو: حمراء جاز حذف
الهمزة فقط. قوله: "ولكن بشروط أربعة" تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير
سيبويه وهو أن لا يكون الآخر تاء التأنيث كما في أرطاة. قوله: "الأول" مبتدأ خبره
محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائداً إذ لا جائز أن يكون قول المصنف: إن زيد
خبراً؛ لأنه لا يصلح للخبرية؛ ولأن الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح وإليه إلح
لاقتزانه بالواو.

قوله: "إن زيد إلخ" يشمل نحو: هندات وحمدون وزيدون أعلامًا فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الألف في هندات علمًا؛ لأن تاءه ليست للتأنيث كذا في الفارضي وظاهر إطلاقه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيدون على لغة من لا ينتظر يلبس بنداء المفرد الذي لا ترخيم فيه، وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك، ودعوى أن هذا الإلباس لا يلتفتون إليه يردها التفاهم إليه في مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه، ثم رأيت الفارضي قال: في موضع آخر ما نصه لو سمي بزیدین أو بما فيه ياء النسب كزیدي لزم ترخيمه على اللغة الأولى نحو: يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه ا. هـ. فهذا يدل على أن نحو: هندات وزيدون إنما يرخم على لغة من ينتظر ونحو: حمدون لا يرخم مطلقًا للإلباس وهذا هو الظاهر فتدبر.

قوله: "فتقول يا محتا ويا منقا" أي: خلافًا للأخفش حيث جوز يا محت ويا منق بحذف الألف مع. قوله: "لينا" قال المكودي: حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين ولا ينافي هذا الإعراب قول الشارح أن يكون لينا؛ لأنه حل معنى ثم ما ذكر صريح في أن اللام مفتوحة وقول الشارح أي: حرف لين يقتضي أنه بكسرها إلا أن يجعل بيانًا لمعنى لينا بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس لينا نحو: شمأل فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الأولى للمصنف أن

(262/3)

أربعة فصاعدًا واخلف في ... واو ويا بهما فتح قفي

متحررًا نحو: سفرجل أو ساكنًا نحو: قمطر فتقول يا سفرج ويا قمط خلافًا للفراء في قمطر فإنه يجيز يا قم بحذف حرفين. والثالث: أن يكون "ساكنًا" فإن كان متحررًا لم يحذف نحو: هبيخ وقنور فتقول يا هبيخ وقنوى. والرابع: أن يكون "مكملًا أربعة فصاعدًا" فإن كان ثالثًا لم يحذف خلافًا للفراء كما في نحو: ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو ويا عما ويا سعي فالمستكمل الشروط نحو: أسماء ومروان ومنصور وشمال وقنديل علمًا، فتقول فيها يا أسم ويا مرو ويا منص ويا شمل ويا قند، ومنه قوله:

963- يا أسم صبرًا على ما كان من حدثٍ وقوله:

يقول بدل لينًا مدا ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظًا كما في منصور أو تقديرًا كما في مصطفون علمًا، إذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله: ساكنًا. قوله: "فإن كان" أي: ما قبل الآخر. قوله: "نحو: سفرجل" اعترض إخراج بهذا القيد بأنه خارج بقوله: قبل أن زيد؛ لأن الجيم أصلية. قوله: "نحو: قمطر" بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوي الضخم والرجل القصير ا. هـ. قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب. قال: ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فقل قمطرة. قوله: "بحذف حرفين" علل بأن الاقتصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظًا وتقديرًا على لغة التمام ولفظًا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم. قوله: "ساكنًا" قال يس: المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة، فقوله ساكنًا وصف كاشف ا. هـ. ونقل ابن غازي عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملاً للمحرك فلذلك أخرجه بقوله: ساكنًا بخلاف قوله: في باب التكثير ما لم يك لينًا.

قوله: "هبيخ" بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ أي: السمين. قوله: "وقنور" بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب اليبوس من كل شيء. قوله: "لم يحذف خلافاً للفراء" حيث جوز أن يقال يا عم ويا ثم ويا سع وقيل إنما قال بالحذف في ثمود فقط فراراً من بقاء آخر الاسم واوًا بعد ضمة همع. قوله: "علمًا" أي: في حالة كون كل

963- عجزه:

إن الحوادثَ ملقِيٌّ ومُنْتَظَرٌ

والبيت من البسيط، وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص364؛ والكتاب 2/ 258؛ ولأبي زيد الطائي في ملحق ديوانه ص151؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 435؛ وللبيد أو لأبي زيد في شرح التصريح 2/ 186؛ والمقاصد النحوية 4/ 288؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 63.

964- عجزه:

ترجو الحياءَ ورثُها لم يئأسِ

والبيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه 1/ 384؛ وخزانة الأدب 6/ 347؛

وشرح أبيات سيبويه 1/ 505؛ وشرح التصريح 2/ 186؛ والكتاب 2/ 257؛
واللمع ص 199؛ والمقاصد النحوية 4/ 292؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 62؛
وشرح قطر الندى ص 215؛ وشرح المفصل 2/ 22.

(263/3)

وَالْعَجَزُ احْذَفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلَّ ... تَرْخِيمٌ جُمْلَةً وَذَا عَمَرُو نَقَلْ

"والخلف في واو وياء" استكملا الشروط المتقدمة لكن "بهما فتح قفي" نحو: فرعون
وغرنيق علماً، فذهب الجرمي والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة،
فيقال يا فرع ويا غرن. قال في شرح الكافية: وغيرهما لا يميز ذلك، بل يقول يا غربي
ويا فرعوا.

تنبيه: يقال في ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف قولاً واحداً، كما نبه عليه
في شرح الكافية؛ لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة؛ لأن أصله مصطفون ومصطفين،
وإليه أشار في التسهيل بقوله: مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة "والعجز احذف
من مركب" تركيب مزج نحو: بعليك وسيبويه، فتقول يا بعل ويا سيب،

منهما علماً أو هو راجع لقنديل وأما علمية ما قبله فظاهرة وقد يضعف هذا بخفاء
علمية شمال أيضاً. قوله: "بهما فتح قفي" الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفي فالمعنى
أتبعنا الفتح أي: جعلنا بعين للفتح. قوله: "وغرنيق" بضم الغين المعجمة وسكون الراء
وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق تصريح. قوله: "علماً" لما مر أنه إنما يرخم
من الخالي من التاء العلم. قوله: "إلى أنه" أي: المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبلهما
وقوله كالذي قبله أي: كاللين الذي قبله إلخ.

قوله: "قولاً واحداً" أي: بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافي ما سيأتي من أنه
على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالألف في ترخيم مصطفون
ومصطفين ويا قاضي بالياء في ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الألف والياء
لفظاً وتقديراً وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظراً لانتفاء
السبب لفظاً وعدم الرد نظراً لوجوده تقديراً، فيقال على هذا الأخير يا مصطف بفتح
الفاء ويمتنع يا مصطف بضم الفاء على كل حال إذ لا وجه له كما علم مما تقرر،

والحاصل أنه لا بد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يا مصطفى ولا يا مصطفى بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما إنما هي برد الألف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره، وفيه أن الإلباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس ما مر عن الفارضي ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي ما يؤيده فاعرفه. قوله: "فيهما مقدرة" فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم. قوله: "لأن أصله مصطفىون" كذا في الفارضي أيضاً قال شيخنا: وإنما جعله بالياء مع أنه واوي؛ لأن آخر المقصور يقلب ياء في المثني والجمع على حده كما سيأتي
ا. هـ. فمراده بالأصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع
قول البعض كان الصواب مصطفىون ومصطفون؛ لأنه واوي لا يائي ا. هـ. وإنما كان واويا؛ لأنه من الصفوة.

(264/3)

وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علماً يا خمسة، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء، فتقول يا سبيوي. وقال ابن كيسان: لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم أر به بأساً. والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازته النحويون قياساً.
تنبيه: إذا رخت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله، فتقول يا اثن ويا اثنت كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سبيويه، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا "وقل ترخيم" علم مركب تركيب إسناد، وهو المنقول من "جملة" نحو: تأبط شرا وبرق نحره "وذا عمرو" وهو سبيويه "نقل" أي: نقل ذلك عن

قوله: "ويا سيب" مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي والدمامي وغيرهم جازمين به من أنه يشترط في المرخم أن لا يكون مبنياً قبل النداء إلا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط ا. هـ سم وهذا الإشكال يجري في نحو: خمسة عشر أيضاً. قوله: "وكذا

تفعل في المركب العددي" والمنصوص أنك إذا رخت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فإنك تقف بالهاء على اللغتين وإذا رخت بعلبك، ثم وقفت فعلى لغة من ينوي لك أن تقول يا بعله بهاء السكت وإن شئت لم تأت بالهاء ووقفت بإسكان الأخير وأما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالإسكان وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف ا. هـ. دماميني وقوله: فيتحتم إلخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالتاء إذا وقف عليه بعد الترقيم سم. قوله: "فتقول يا سيبوي" أي: على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول يا سيبوا؛ لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها قاله الشارح على الأوضح. قوله: "لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب" أي: إن حصل لبس كأن يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت قاله الشارح على الأوضح. قوله: "قياساً" أي: على ما فيه تاء التانيث؛ لأن الجزء الثاني يشبه تاء التانيث من وجوه فتح ما قبله غالباً وحذفه في النسب وتصغير صدره كما أن تاء التانيث كذلك واحترزنا بغالباً عن نحو: معد يكرب. قوله: "إذا رخت اثنا عشر واثنتا عشرة" بالألف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الألف. قوله: "بمنزلة النون" أي: المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر وأخواته ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف معهما كما تحذف مع النون كذا في الدماميني. قوله: "وقل ترخيم جملة إلخ" الحاصل أن المحذوف للترخيم إما حرف نحو: يا سعا في يا سعاد وإما حرفان نحو: يا مرو وفي يا مروان وإما كلمة برأسها نحو: يا معدي في يا معد يكرب

(265/3)

وإن نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ ... فَالْباقِي اسْتَغْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

العرب. قال المصنف: أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسناداً كتابط شراً، وهو جائز؛ لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال: تقول في النسب إلى تأبط شراً تأبطي؛ لأن من العرب من يقول يا تأبط. ومنع ترخيمه في باب الترقيم، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل. وقال الشارح: فعلم إن جواز ترخيمه

على لغة قليلة.

تنبيه: عمرو اسم سيبويه، وسيبويه لقبه، وكنيته أبو بشر "وإن نويت بعد حذف ما حذف" ما مفعول نويت: أي: إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم "فالباقى" من المرخم "استعمل بما فيه ألف" قبل الحذف، وتسمى هذه لغة من ينوي ولغة من ينتظر، فتقول يا حار بالكسر، ويا جعف بالفتح، ويا منص بالضم، ويا قمط بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر.

تنبيهان: الأول منع الكوفيون ترخيم نحو: قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظر، وقد تقدم مذهب الفراء فيه. الثاني: يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألتان: ذكرهما في غير هذا الكتاب: الأولى ما كان مدغمًا في

ويا تأبط في يا تأبط شرا وإما كلمة وحرف نحو: يا اثن ويا اثنت في اثنا عشر واثنتا عشرة علمين والذي استظهره سم في ترخيم المركب الإسنادي إذا لم ينو المحذوف أنه إن كان الباقي جملة كما في تأبط فإن فاعله مستتر فيه قدر الضم في آخره، وإلا كما في قام من قام زيد ضم آخره لفظًا؛ لأنه كالمستقل والفعل الخالي من الضمير إذا سمي به يعرب لفظًا فإذا نودي ضم لفظًا. قوله: "وذا عمرو نقل" ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الأول والرباط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ. قوله: "أي: نقل ذلك عن العرب" أي: في باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافي أنه منع ترخيمه في باب الترخيم. قوله: "لأن من العرب من يقول يا تأبط" هذا محل الاستشهاد.

قوله: "فعلم بذلك" أي: بمجموع كلامه في الموضوعين. قوله: "وسيبويه لقبه" سيب بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والإضافة في لغة العجم على قلبها في لغة العرب ولقب بذلك للطافته؛ لأن التفاح من لطيف الفواكه كذا في التصريح. قوله: "بعد حذف" بالتثوين. قوله: "بما فيه ألف" الباء للملازمة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة إلى جعل الباء بمعنى على. قوله: "من عدم النظر" وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر ١. هـ. سم وللبصريين أن يقولوا المنوي كالثابت فليس الساكن هو الآخر في الحقيقة وكونه آخرًا لفظًا لا محذور فيه فتأمل. قوله: "ما كان مدغمًا" أي: الباقي الذي كان آخره مدغمًا. وقوله فيما يأتي الثانية ما حذف أي: باقي الاسم ذي الحرف الذي حذف ويحتمل أن التقدير الأولى الحرف الذي كان آخره

واجعله إن لم تنو محذوفاً كما ... لو كان بالآخر وضعا تمما

المحذوف وهو بعد ألف فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بما نحو: مضار ومحاج، فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر إن كانا اسمي فاعل وبالفتح إن كانا اسمي مفعول، ونحو: تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم؛ لأن أصله تحاجج، وإن كان أصلي السكون حركته بالفتح نحو: أسحار اسم بقلّة، فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لا حظ له في الحركة، فإذا سمي به ورخم على هذه اللغة قيل يا أسحار بالفتح، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء. وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعيين الفتح فيه على هذه اللغة. واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافي: يحتم الفتح، وقال الشلوين: يختاره ويحيز الكسر. ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج. ونقل بعضهم أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك، فعلى هذا يقال يا أسح. الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمي بنحو: قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه يا قاضي ويا مصطفى برد الياء في الأول والألف في الثاني لزوال سبب الحذف. هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد "واجعله" أي: اجعل الباقي في المرخم "إن لم تنو محذوفاً كما لو كان بالآخر وضعا تمما" أي: كالاسم التام الموضوع

مدغماً الثانية الحرف الذي حذف والأول أنسب بالسياق. قوله: "وهو بعد ألف" ليس بقيد بل الياء كذلك كما في خويص تصغير خاص إذا سميت به كما في الدماميني؛ ولذا قال الشارح على الأوضح: بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقي على سكونه ١. هـ. أي: كبقاء قمطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظر إلا أن يقال ما مر وإنما خص الألف بالذكر هنا لكثرتها.

قوله: "نحو: مضار ومحاج" أي: علمين لما مر. قوله: "بالفتح" لأنه أقرب الحركات إليه أي: إلى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب إلى السكون في الخفة؛ لأن السكون أخف من الحركات ١. هـ. سم وعبرة الشارح على الأوضح فتحركه بحركة أقرب المتحركات إليه وهو الحاء وضمير إليه عليها يرجع إلى الحرف الأخير كالراء من أسحار وهذه العبارة هي الواقعة في كثير من نسخ الشارح لكن مع إبدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما في عبارته على التوضيح. قوله: "فعلى هذا يقال يا

أسح" أي: بالفتح؛ لأن الكلام في لغة من ينتظر. قوله: "الثانية ما حذف" تقدم الكلام عليه. قوله: "لأجل واو الجمع" التقييد بالواو غير جيد؛ لأن الحكم كذلك فيما لو سمي بالجمع ذي الياء نحو: قاضين ومصطفين دمايني. قوله: "لزوال سبب الحذف" وهو التقاء الساكنين.

قوله: "لكنه اختار في التسهيل عدم الرد" فتقول يا قاض بالضم ويا مصطف بالفتح؛ لأن الساكن الأخير كالثابت لفظاً فالتقاء الساكنين موجود تقديرًا ولا خلاف في رد الياء والألف على لغة من لم ينو كما تقدم. قوله: "إن لم ينو محذوف" هكذا في نسخ بافتتاح ينو بتحتية وبنائه

(267/3)

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ... ثَمُودَ وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

على تلك الصيغة فيعطي آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرًا في الوضع، فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم في الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء. تنبيهان: الأول لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالإسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضمومًا قدرت ضمًا غير ضمه الأول نحو: تحاج ومنص. الثاني يجوز في نحو: يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو: يا بكر بن زيد "فقل على" الوجه "الأول" وهو

للمجهول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفي نسخ إن لم تنو محذوفًا بافتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفًا على المفعولية وهو أوفق بقوله: قبل وإن نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر. قوله: "كما" قال المكودي في موضع المفعول الثاني لأجله: والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متممًا بالآخر في الوضع ا. هـ. خالد وإنما كان هذا هو الظاهر مع أن التحقيق يجعله مزيدًا الثاني دون الأول لوقوعه في مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو. قوله: "بالآخر" أي: آخره بعد الحذف سم. قوله: "من الصحة والإعلال" أي: إن كان آخره صحيحًا بقي على حاله وإلا أعل كما في ثمود فإنه يقال فيه ثمي بقلب الواو ياء والضمة

كسرة.

قوله: "على هذه اللغة" أي: لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم يا ناجية يا ناجي بالفتح كما في سم. قوله: "يا ناجي" مشكل مع قوله الآتي: والتزم الأول إلخ نعم إن خصصنا ما يأتي بالصفة وهذا بالعلم فلا إشكال ا. هـ. سم وأقره شيخنا والبعض. وفيه أن تخصيص ما يأتي بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتي؛ لأنه جعل كلام المصنف فيما يأتي عاما للصفة وغيرها، والذي ينبغي عندي حمل ما هنا على ما إذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتي على ما إذا لم توجد ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي ما يؤيده. قوله: "ولو كان" أي: ما قبل المحذوف مضمومًا قدرت إلخ أي: على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئًا وظاهر قول الشارح قدرت ضمًا أنه مبني على ضم مقدر والذي في التصريح أن نحو: تحاج ومنص على لغة التمام مبني على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها، والضمة التي كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأثبت بضم غير ضمة الأول لوافق ما في التصريح، والأقرب عندي ما مشى عليه الشارح وإن ضعفه البعض تبعًا للتصريح؛ لأن تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء. وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع التابع اتباعًا للضمة المقدرة كما في يا سبويه العالم برفع العالم لا للضمة الملفوظ بها فاحفظه.

قوله: "على هذه اللغة ضم الراء وفتحها" ومر أنها تكسر على لغة الانتظار ففي نحو: يا

(268/3)

مذهب من ينتظر "في" ترخيم "ثموديا ثمو" بإبقاء الواو؛ لأنها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير "و" قل "يا ثمي على" الوجه "الثاني بيا" أي: بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرو ودلو الأجرى والأدلي والألزم عدم النظير إذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو: يدعو المعرب المبني نحو: هو وذو الطائفة، ويذكر الضم نحو: دلو وغزو، وباللزم نحو: هذا أبوك. وقل في ترخيم نحو: صميان وكروان على الأول يا صمي ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق، وعلى الثاني يا صما ويا كرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع

الذي سيأتي بيانه كما فعل برمي ودعا. وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الأول يا

حار بن زيد تثليث الراء. قوله: "وقل يا ثمي على الثاني بيا" يفهم من تقدير الشارح قل أن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة الثانية وبإبقاء الواو في الجملة الأولى أن في كلام المصنف احتباكاً حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبتته في الأخرى. قوله: "بقلب الواو ياء" أي: والضمة كسرة. قوله: "الأجرى والأدلى" أصلهما الأجرى والأدلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء. قوله: "إذ ليس في العربية إلخ" وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجر في الأول وجاز في الثاني مع أنه أثقل وكذا يقال في المبني ا. هـ. دنوشري ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل النقل دون الاسم. قوله: "اسم معرب" فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبني وأجيب بأن له حكم المعرب لعروض بنائه. قوله: "نحو: يدعو" فإن جعل علماً فهو أمر عارض. قوله: "وبالمعرب المبني" أي: أصالة لما تقدم. قوله: "نحو: هو إلخ" وأما نحو: سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربي ومثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق في الواو والتي قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة. قوله: "نحو: هذا أبوك" فإن الواو فيه ليست لازمة فإنها تقلب ألفاً في النصب وياء في الجر ومما خرج بالضرورة نحو: هزو بإبدال الواو ومن الهمزة فإنه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الأصل فلا يلزمه الواو. قوله: "صميان وكروان" أي: علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بالتاء وكذا يقال في الأمثلة الآتية والصميان في الأصل. هو الثقل والتوثب ويقال رجل صميان أي: شجاع زكريا. قوله: "لما سبق" أي: من الحكم على كل بأنه حشو ولم يقلبا ألفاً كما قلبا على الثاني؛ لأن شرط قلبهما أن لا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرًا لا على الثاني. قوله: "مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه" أي: في قول الناظم:

من ياء أو واو بتحريك أصل

ألفاً ابدل بعد فتح متصل. إن حرك التالي إلخ فالمانع الآتي أن يكون بعدهما ساكن. قوله: "كما فعل برمي ودعا" فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع إلى يا صمى ودعا راجع إلى يا كرافان

والتزم الأول في كمسَلَمَه ... وجَوَز الوجهين في كمسَلَمَه

سقاى ويا علا وبفتح الياء والواو، وعلى الثاني يا سقاء ويا علاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء. وقل في ترخيم لات مسمى به على الأول يا لا وعلى الثاني يا لاء بتضعيف الألف؛ لأنه لا يعلم له ثالث يرد إليه. وقل في ترخيم ذات على الأول يا ذا وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف. وقل في ترخيم سفيرج تصغير سفرجل على الأول يا سفير وعلى الثاني يا سفير عند الأكثرين، وقال الأخفش: يا سفيرل برد اللام المحذوف لأجل التصغير. وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية "والتزم الأول

صمى ورمس يا ئيا اللام وكرا ودعا واو يا ها وكذا يقال فيما بعد. قوله: "وعلاوة" بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر ا. هـ. خالد. قوله: "برشاء وكساء" أصلهما رشاي وكساو. قوله: "بتضعيف الألف" أي: وقلب الثانية همزة كما سيأتي في بابه. قوله: "وعلى الثاني يا ذو ابرد المحذوف" هو اللام أي: وقلبه ألفا وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو إذ أصل ذات ذوي أو ذوو على الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل في بنت ثم قلبت الواو التي هي عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. فإن قيل لو كانت التاء عوضاً عن اللام ما جمع بينهما في التشبيه والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لا نسلم الجمع فيهما، بل التاء في التشبيه لخص التأنيث كالتاء في كل مثنى ومؤنث والتاء في الجمع هي التاء المزيدة مع الألف في جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع. هذا ما ظهر لي في هذا المحل وهو متين وإن أوهم بعض العبارات خلافه.

قوله: "برد اللام المحذوفة" أي: لأن حذفها كان بسبب عدم تأتي صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتي الصيغة معها حينئذٍ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد. وقوله: لأجل التصغير متعلق بالمحذوفة. قوله: "والتزم الأول إلخ" كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه بما قاله جماعة: إن هذا اللبس إنما يعتبر في الصفة لا في العلم وهو الذي دل عليه كلام سيبويه ووجهه أن اشتها المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب. قال الرضي: والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولاً، وإلا فلا كذا في الدماميني وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه إذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو: فتاة رأساً فإنه على

الوجهين يلتبس بيا فتى غير مرخم، قال يس: لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثني والجمع بحذف زيادته كما مر جواز ترخيم ما ذكر، وإن كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها ا. هـ. قال البعض: وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثني والجمع عن المفرد فلا فرق ا. هـ. وقد أفدناك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثني والجمع بحذف زيادته محمول على ما إذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذٍ فلا إشكال فاعرفه.

(270/3)

في "موضعين: الأول ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث "كمسلمة" وحارثة وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه. والثاني: ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم؛ لأنه ليس في الكلام فيعمل صحيح العين إلا ما ندر من نحو: صيقل اسم امرأة و"عَذَابٍ بَيِّنَس" في قراءة بعضهم، ولا فيعمل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضيغم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحلبات وحبلوي وحمراوي فتقول فيها يا حبلى ويا حبلو ويا حمراو ففتح الياء والواو على نية المحذوف، ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث. تنبيه: ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه فاعبره الأخفش والمازني والمبرد، وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام "وجوز الوجهين في" ما هو "كمسلمة" بفتح الأول اسم

قوله: "تذكير مؤنث" ليس بقيد بل مثل إيهام تذكير المؤنث إيهام مجرد نداء مذكر لا ترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال ما يوهم تقدير تمامه خلاف المراد لأجاد. قوله: "كمسلمة وحارثة" أي: لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر

لإيهامه تذكير المؤنث إن كانا لمؤنث ونداء مذكر لا ترخيم فيه إن كانا لمذكر وحفصة أي: لمؤنث فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكير المؤنث ولا فرق في الثلاثة بين أن تكون أعلامًا أو نكرات مقصودة. وكالثلاثة في التزام الأول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان. قوله: "وعذاب بيئس في قراءة بعضهم" عبارة الفارضي وبعذاب بيئس بياء ساكنة قبل همزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم. قوله: "ولا فيعل معتلها" أي: بفتح العين وذكره تميمًا للفائدة وإن لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ما قاله البعض. قوله: "وحبليات" عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعد العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله. قوله: "وحبلوي وحمراوي" أي: بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة إلى حبلوي وحمراء فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو إذ لا وجه لفتح الواو إلا أن تصحح عبارته بأن الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لي بعد التوقف، ثم رأيت في الفارضي ما يؤيده حيث قال والثاني كطيلسان وحبلوي علمين. فتقول يا طيلس ويا حبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الأولى. قوله: "ولا يجوز القلب" فلا تقول يا حبلو بقلب الياء والواو ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا يا حمراء بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة. قوله: "لا يكونان إلا للتأنيث" أي: وما للتأنيث لا يكون مبدلًا. هـ سم. أي: بل مزيدتين للتأنيث. قوله: "فيما تقدم" أي: في الأمثلة المتقدمة كطيلسان وحبليات

(271/3)

ولا ضطرارٍ رَحِّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

رجل لعدم الخذورين المذكورين، فتقول يا مسلم بفتح الميم وضمها. تنبيه: الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول وهو أن ينوي المحذوف كما نص عليه في التسهيل، وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه "ولا ضطرارٍ رَحِّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا" أي: يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة: الأول الاضطرار إليه فلا يجوز ذلك في السعة. الثاني: أن يصلح الاسم للنداء نحو: أحمد فلا يجوز في نحو: الغلام، ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله:

965- أوالفامكة من وُزقي الحمى

كما ذكره ابن جني في المحتسب والأصل الحمام فحذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترقيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية. الثالث: أن يكون إما

ونحوهما. قوله: "وجوز الوجهين في كمسلمه" قد يقال ترخيمه على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به ا. هـ سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم تعتبر. قوله: "كمسلمة" أي: وحمة وطلحة.

فائدة: أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر:

أحار بن عمرو البيت. ومنعه السيرافي والفراء وجعل ابن عمرو بدلاً واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر إذ لا ضم في اللفظ. قال يس: والذي يظهر الجواز؛ لأن الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضمومًا قدرت إلخ. قوله: "لترخيم" صلة المحذوف وقوله: أعرف أي: أشهر في لسان العرب وقوله: بدونه أي: المحذوف. قوله: "ومن ثم" أي: من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء. قوله: "فحذف الألف إلخ" هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى في غاية الشذوذ كما في ابن غازي وغيره. قوله: "لما ذكرناه" أي: من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله: لا على وجه الترقيم. قوله: "الثالث أن يكون إلخ" اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف

965- الرجز للعجاج في ديوانه 1/ 453؛ والدرر 3/ 49؛ وشرح ابن عقيل ص425؛ والكتاب 1/ 26، 110؛ ولسان العرب 15/ 293 "منى"؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص51؛ والمحتسب 1/ 78؛ والمقاصد النحوية 3/ 554، 4/ 285؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 294؛ والإنصاف 2/ 519؛ والخصائص 3/ 135؛ والدرر 6/ 244؛ ورصف الملباني ص178؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 721؛ وشرح التصريح 2/ 189؛ وشرح المفصل 6/ 75؛ وجمع الهوامع 8/ 181، 2/ 157.

(272/3)

.....

زائداً على الثلاثة أو بناء التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه
كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله:

966- لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ

أي: بخالد.

تنبيه: اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام إجماع
كقوله:

967- لَنِعَمَ الْفَقَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم له لم يحذف منه
شيء؛ ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيويوه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله:

968- أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رَمَامًا ... وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَا

أوقفه في حيز أي: التفسيرية وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثاني باطل
فراجع تعرف. قوله: "ولا التأنيث بالتاء عينا" المتبادر أن عينا راجع إلى التأنيث بالتاء
يعني أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط إما التأنيث بالتاء أو الزيادة على
ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض. قوله: "كما أفهمه كلامه" أي: حيث
أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء. قوله: "ومنه" أي: من الزائد على الثلاث
المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء. قوله: "تعشوا" بناء الخطاب أي: تسير في
العشاء أي: الظلام والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو
أ. هـ. زكريا وكذا ضبطه بإعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح، وقال: إنه من باب
طرب. وأشار بقوله: وضبطه بمهملتين سهو إلى العيني وصاحب التصريح فإنهما ضبطاه
بمهملتين وفسراه بشدة البرد.
قوله: "رماما" بكسر الراء جمع رمة بالضم وهي قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة
وأصل

966- عجزه:

فَلَوَى ذَرَوَةً فَجَنِّي ذِيَالٍ

والبيت من الخفيف، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص 109؛ والدرر 3 / 47؛

والمقاصد النحوية 4 / 461؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 1 / 181.

967- البيت من الطويل، وهو لامرئ المقيس في ديوانه ص142؛ وتذكرة النحا
ص420؛ والدرر 3/ 48؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 45؛ وشرح التصريح 2/ 190؛
والكتاب 2/ 254؛ والمقاصد النحوية 4/ 280؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/
69؛ ورصف المباني ص239؛ وشرح ابن عقيل ص537؛ وجمع الهوامع 1/ 181.
968- البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص221؛ وخزانة الأدب 2/ 365؛
وشرح أبيات سيبويه 1/ 594؛ وشرح التصريح 2/ 190؛ والكتاب 2/ 270؛
والمقاصد النحوية 4/ 282؛ ونوادير أبي زيد ص31؛ وبلا نسبة في أسرار العربية
ص240؛ والإنصاف 1/ 353؛ وأوضح المسالك 4/
70؛ وشرح عمدة الحفاظ ص313.

(273/3)

الاختصاص:

الاختصاصُ كنداء دونَ يا ... كأَيُّهَا الْفَقَى بِأَثَرِ اِرْجُونِيا

هكذا رواه سيبويه. ورواه المبرد:

وما عهدي كعهديك يا أَمَامَا

قال في شرح الكافية: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تدفع إحداهما بالأخرى
واستشهد سيبويه أيضاً بقوله:

969- إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ أَنْ اشْتَقَّ لِرُؤَيْتِهِ ... أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

خاتمة: قال في التسهيل ولا يرخم في غيرها يعني في غير الضرورة منادى عار من الشروط
إلا ما شذ من يا صاح وأطرق كرا على الأشهر، إذ الأصل صاحب وكروان فرخما مع
عدم العلمية شذوذاً. وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرد فإنه زعم أنه ليس مرخماً، وإن
ذكر الكروان يقال له كرا. والله أعلم.

الاختصاص:

"الاختصاص" قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر "كنداء" أي: جاء

أَمَامَا أَمَامَةَ اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقليل أمام بالرفع. قوله: "يا أَمَامَا" أي:
فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه.

قوله: "إن ابن حارث" أراد حارثة فرخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذاك مني كما في العيني. قوله: "على الأشهر" راجع لأطرق كرا فقط كما يعلم مما بعده. قوله: "إذ الأصل صاحب" زعم ابن خروف أن الأصل صاحبي وأنه أجري مجرى المركب المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية، ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعي إليه. قوله: "مع عدم العلمية" أي: وعدم التاء.

الاختصاص:

الباعث عليه إما فخر نحو: على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو: إني أيها العبد فقير إلى عفو الله أو بيان المقصود نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف. قوله: "قصر الحكم على بعض أفراد المذكور" أي: أولاً فإذا قيل لا عالم إلا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور أولاً وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحاً فهو تخصيص حكم

969- البيت من البسيط، وهو لأوس بن حنبل في الدرر 3/ 48؛ وشرح أبيات
سيبويه 1/ 527؛ وشرح التصريح 2/ 190؛ والكتاب 2/ 272؛ والمقاصد النحوية
4/ 283؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص 241؛ والإنصاف 1/ 354؛ والمقرب 1/
188؛ وجمع الهوامع 1/ 181.

(274/3)

على صورة النداء لفظاً توسعاً كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على صورة الخبر
والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء في ثمانية
أحكام: الأول أنه يكون "دون يا" وأخواتها لفظاً ونية. الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام
بل في أثنائه، وقد أشار إليه بقوله: "كأيها الفتى باثر ارجونيا" الثالث: أنه يشترط أن
يكون المقدم عليه اسماً بمعناه. الرابع والخامس أنه يقل كونه علماً وأنه ينصب مع كونه
مفرداً.

علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأخص واجب الحذف. قوله: "أي: جاء على صورة النداء" أشار به إلى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أي: غالبًا فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المنادى. ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبًا وهذا أوجه من قول شيخنا السيد محيية على صورة النداء إنما هو في أيها وأيتها لا غير.

قوله: "كما جاء الخبر على صورة الأمر" نحو: أحسن يزيد فإن صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو في تقدير ما أحسنه والأمر على صورة الخبر نحو: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ} أي: ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} أي: الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو:

عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام. قوله: "في ثمانية أحكام" زاد عليها في التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولًا ولا ضميرًا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم وأن أيا هنا اختلف في ضميتها هل هي إعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص، وفي النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شيء وعوض عنه في النداء حرفه، وجميع الأحكام المذكورة راجعة إلى جهة اللفظ وأما الأحكام المعنوية التي يفترقان فيها فثلاثة: أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء. والثاني أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه بخلاف النداء. والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود.

قوله: "بل في أثنائه" أراد بالثناء ما قابل الأول فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في نحن معاصر الأنبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغه كمثل الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجوني. قوله: "كأبيها الفتى باثر ارجونيا" وإعراب ذلك أن يقال: ارجوني فعل أمر للجماعة مبني على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأي: مبني على الضم في محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وجوبًا وها للتنبيه والفتى مرفوع بضممة مقدرة على الألف نعتًا لأي: تابع للفظها فقط. قوله: "اسمًا بمعناه" كالياء في ارجوني فإنها بمعنى أيها الفتى أي: أن المراد منهما شيء واحد وهذا أوضح مما قاله البعض.

قوله: "وأنه ينصب" أي: لفظًا لا محلاً فقط مع كونه مفردًا أي: معرفًا. قال في التوضيح: كما في هذا المثال يعني المثال المتقدم في عبارته وهو بك الله نرجو الفضل

كما في شرحه ويستثنى من ذلك أي: كما في مثال الناظم فإن نصبها محلي فقط. ومما ذكرنا يعلم ما في كلام

(275/3)

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تَلُوْ أَل ... كَمِثْلِ نَحْنُ الْعَرَبِ أَسْخَى مِنْ بَدَلْ

السادس: أنه يكون بأل قياساً كما سيأتي أمثلة ذلك. السابع: أن أيا توصف في النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به. الثامن: أن المازني أجاز نصب تابع أي: في النداء ولم يحكوا هنا خلافاً في وجوب رفعه. وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها أنه مرفوع. واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع: الأول أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما في النداء وهو الضم، ويلزمهما الوصف باسم محلي بأل لازم الرفع نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل: واللهم اغفر لنا أيتها العصابة. والثاني أن يكون معرفاً بأل وإليه الإشارة بقوله: "وقد يرى ذا دون أي تلو أَل كمثل نحن العرب

البعض من التخليط. قوله: "وهنا لا توصف به" الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم. قوله: "ولم يحكوا هنا خلافاً إلخ" لعل وجهه أنه يتوسع في النداء ما لا يتوسع في الاختصاص لأنه أكثر منه دوراً. وقوله في وجوب رفعه أي: مراعاة للفظ أي: وظاهر عبارته أن ضمته إعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر في النداء إذ لا مقتضى للرفع الإعرابي.

قوله: "بعد ضمير يخصه إلخ" شرحه على ظاهره البعض فقال: أي: يخص الاسم الظاهر كأننا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أي: يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بدل وبنا تميماً. هـ. وفيه أن الضمير دائماً يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له في الضمير إمكانها لصلاحيته نحن مثلاً في نفسها بقطع النظر عن المقام؛ لأن يراد بها ما يعم الأنبياء وغيرهم فتدبر. وقوله: يشارك فيه إما مبني للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وإن

كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع إلى الاسم الظاهر لأمن اللبس. ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله: فيه فيكون خاليًا من الضمير جاريًا على الموصوف. قوله: "أيها" أي: للمذكر مفردًا أو مثنى أو جمعًا وأيتها أي: للمؤنث مفردًا أو مثنى أو جمعًا كذا في الشاطبي.

قوله: "نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل إلخ" جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصًا من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضي. قوله: "العصابة" هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد. قوله: "معرفًا بأل" قال ابن الحاجب: المعرف بأل ليس منقولًا عن النداء؛ لأن المنادى لا يكون ذا لام ونحو: أيها الرجل منقول عنه قطعًا والمضاف يحتمل الأمرين: أن يكون منقولًا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما في أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو: أعني أو أخص أو أمدح كما في المعرف بأل والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب ا. هـ. وقوله: ونصبه بياء مقدرة أي: مجردة عن معنى النداء وإلا كان منادى حقيقة لا منقولًا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلًا

(276/3)

أسخى من بذل" بالذال المعجمة أي: أعطى. والثالث أن يكون معرفًا بالإضافة كقوله -صلى الله عليه وسلم: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث". وقوله: نحن بني ضبة أصحاب الجمل

قال سيبويه: وأكثر الأسماء دخولًا في هذا الباب بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت وآل فلان. والرابع أن يكون علمًا وهو قليل، ومنه قوله:

970- بنا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة.

تنبيه: لا يقع المختص مبنيا على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فمنصوب ونائبه فعل واجب الحذف تقديره: أخص. واختلف في موضع أيها وأيتها: فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضًا، وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر

أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر -رضي الله عنه: كل الناس أفتقه منك يا عمر، وذهب السيرافي إلى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتل وجهين: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أي: المخصوص به. وأن تكون مبتدأ

وليس هناك يا مقدرة. قوله: "وقد يرى ذا" أي: المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا، وتلو مفعول ثان ليرى والكاف في كمثال زائدة. قوله: "العرب" منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت. كذا في المغني.

قوله: "\$ نحن معاصر الأنبياء" قال في التصريح: هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى إنا معاصر الأنبياء ا. هـ. وقال شيخنا السيد: رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ إنا. قوله: "وأهل البيت" قيل منه إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحيح كما في المغني أنه منادى حقيقة؛ لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي. قوله: "يكشف الضباب" هو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء. عيني. قوله: "ولا اسم إشارة" ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف. تصريح.

قوله: "إلا بلفظ أيها وأيتها" وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره كذا في الحواشي. وقال في المغني: وجه بنائهما على الضم مشابھتهما في اللفظ أيها وأيتها في النداء وإن انتفى هنا موجب بنائهما في النداء. قوله: "هو أيها الرجل" لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلاً فتأمل. قوله: "أي"

970- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص 169؛ وخزانة الأدب 2/ 413؛ والدرر 3/ 15؛ والكتاب 2/ 234؛ والمقاصد النحوية 4/ 302؛ وجمع الهوامع 1/ 171؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 2/ 18.

(277/3)

التحذير والإغراء:

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَخَوْهُ نَصَبٌ ... مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِثَارُهُ وَجَبَ

والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

خاتمة: الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، ولا يكون بعد ضمير غائب.

التحذير والإغراء:

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والإغراء تنبيهه على أمر محمود

المخصوص به" تفسير للضمير أعني هو والضمير في به يرجع إلى الفعل المفهوم من إفعال كذا قوله: "أنا المذكور" خبر عن أيها ولا حاجة إلى زيادة قوله المذكور. قوله: "أن يلي ضمير متكلم" ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره. قوله: "ولا يكون بعد ضمير غائب" ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا يزيد العالم تقتدي الناس. تصريح.

التحذير والإغراء:

قال في النكت: جمعهما في باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغي تقديم الإغراء على التحذير؛ لأن الإغراء هو الأحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو: ذلك ولا ترى طباعهم العكس ا. هـ. ولك أن تقول إنما قدموا التحذير؛ لأنه من قبيل التخلية والإغراء من قبيل التحلية ثم هما وإن تساويا حكمًا مفترقان معنى فالإغراء التسليط على الشيء والتحذير الإبعاد عنه. ويشتمل التحذير على محذر بكسر الدال وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلاً كذا في الغزي ومثله يجري في الإغراء. وقوله: وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب؛ لأن تحذيرهما شاذ كما سيأتي. قال شيخ الإسلام: التحذير يكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواتها وبما ناب عنهما من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو: نفسك وبذكر المحذر منه نحو: الأسد وسيأتي بيانها في كلامه.

قوله: "تنبيه المخاطب" اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره؛ لأن تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط. قوله: "على أمر مكروه" ولو في زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط. أفاده سم. قوله: "ليجتنبه إلخ" بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبه، والظاهر عندي أن

الأول من الإغراء والثاني من التحذير، وإنما لم يذكرهما الشارح؛ لأنهما لا ينبغي صدورهما من العاقل. بقي أن تعريف التحذير يشمل نحو: لا تؤذ أخاك ولا تعص الله، وظاهر ما نقلناه قريباً عن شيخ الإسلام خلافة وتعريف الإغراء يشمل نحو: أحسن إلى أخيك وأطع الله واصبر، وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى إغراء

(278/3)

ودونَ عَطَفٍ ذا لِيّاً انسُبْ وما ... سواءُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

ليفعله، وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء؛ لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف ولا يجوز إظهاره كالمندى على تفصيل يأتي. واعلم أن التحذير على نوعين: الأول أن يكون بإياك ونحوه. والثاني بدونه: فالأول يجب ستر عامله مطلقاً كما أشار إليه بقوله: "إياك والشر ونحوه" أي: نحو: إياك، كإياك وإياكما وإياكم وإياكن "نصب محذر بما" أي: بعامل "استتاره وجب" لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والأصل احذر تلاقي نفسك والشر، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل

اصطلاحاً بعد. فتأمل. قوله: "محمود" فيه ما مر في نظيره وكان الأحسن في المقابلة أن يعبر بالمكروه والخبوب أو بالمذموم والحمود. قوله: "بعد باب النداء" أي: حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص. قوله: "على تفصيل يأتي" حاصله أن محل الوجوب إذا كان التحذير بإيا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار. قوله: "يجب ستر عامله" أي: حذفه. قال البعض: مقدراً بعد إياك إذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف، بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير، إنما هو في الفعل الملفوظ به فما علل به تقدير الفعل بعد إياك لا ينهض. والتعليل الصحيح ما في الدماميني ونصه: تقدير الفعل بعد إياك واجب إذ لو قدر مقدماً للزم أن يكون أصله باعدك أي: باعد أنت إياك فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل

وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ١. هـ. ثم يؤخذ من التعلييل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد إياك، إنما هو على جعل الأصل إياك باعد عن الأسد والأسد عنك. وأما على جعل الأصل احذر تلاقي نفسك والأسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد إياك لانتفاء المحذور المذكور نظرًا إلى أن المفعول في الحقيقة تلاقي لا الضمير. هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام. فإن قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وإياك محذر والأسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهي هنا كونه مفعولًا به أي: مباعدًا وكذا الأسد مباعد إذ المعنى إياك باعد وباعد الأسد كما مر.

قوله: "مطلقًا" أي: سواء كان مع عطف أو تكرار أولًا. قوله: "جعلوه" أي: هذا اللفظ بدلًا أو عوضًا من اللفظ أي: من التلطف بالفعل أي: ولا يجمع بين العوض والمعوض.

قوله: "وأنيب عنه الثالث" ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وإن أوهمته عبارته إذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف إليه فيجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث. قوله: "فانتصب وانفصل" أي: بعد أن كان مجرورًا متصلًا. قوله: "ودون عطف" دون ظرف لغو متعلق بانسب

(279/3)

"ودون عطف ذا" الحكم أي: النصب بعامل مستتر وجوبًا "إيا انسب" سواء وجد تكرار كقوله:

971- فَإِيَاكَ إِيَاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

أم لم يوجد نحو: إياك من الأسد، والأصل باعد نفسك من الأسد، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف، وقيل التقدير أحذر من الأسد، فنحو: غياك الأسد ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور، وجائز على الثاني وهو رأي الشارح وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت. ولا خلاف في جواز إياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير من. قال في التسهيل: ولا يحذف يعني العاطف بعد إيا إلا والمحذوف منصوب بإضمار ناصب

وكذا قوله: لا يا وذا مفعول مقدم لانسب.

قوله: "والأصل" أي: أصل إياك من الأسد باعد نفسك إلخ. حاصله أنه إذا ذكر الحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عندهم في إياك باعد؛ لأنه لا يتعدى إلى الثاني بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما في البيت بناء على أن العامل عنده في إياك احذر ونحوه مما يتعدى إلى اثنين بنفسه كجنب، وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل إما أن يجر بمن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز إظهاره، وأما نحو: إياك أن تفعل فجائز عند الجميع. قوله: "وقيل التقدير أحذر كمن الأسد" لأن احذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه. قال الحفيد: والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض إذ المقدر ليس أمرًا متعبدًا به لا يعدل عنه. قوله: "ممتنع على التقدير الأول" لأن باعد لا يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه كما مر وجعله منصوبًا بنزع الخافض والأصل من الأسد يردده أنه سماعي إلا مع إن وأن. ومحل الامتناع إذا لم يضمن معنى فعل يتعدى إلى مفعولين بنفسه كجنب وحذر وإلا جاز.

قوله: "وهو قول الجمهور" مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع.

قوله: "وجائز على الثاني" لأن احذر يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه كما يتعدى إليه بمن كما مر وينبغي أيضًا على التقديرين أن الكلام على الأول انشائي وعلى الثاني خبري. قوله: "وظاهر كلام التسهيل" اعترضه شيخنا والبعض بأن مفاد ما سينقله عن التسهيل أن نصب الثاني يعامل آخر لا بناصب الأول، ولك دفعه يجعل الضمير في قوله: وهو رأي الشارح وظاهر كلام التسهيل إلى مجرد جواز النصب وإن اختلف تخريجه. قوله: "لصلاحيته لتقدير من" تعليل لجوازه

971- البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة 4/ 76؛ وخزانة الأدب 3/ 63؛ ومعجم الشعراء ص 310؛ وله للعزمي في حماسة البحري ص 253؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص 686؛ وأوضح المسالك 3/ 336؛ والخصائص 3/ 102؛ ورصف المباني ص 137؛ وشرح التصريح 2/ 128؛ وشرح المفصل 2/ 25؛ والكتاب 1/ 279؛ وكتاب اللامات ص 70؛ ولسان العرب 15/ 441 "أيا"؛ ومغني اللبيب ص 679؛ والمقاصد النحوية 4/ 113، 308؛ والمقتضب 3/ 213.

آخر أو مجرور بمن وتقديرها مع أن تفعل كاف.

تنبيهان: الأول ما قدمته من التقدير في إياك والشر هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال: إنه أقل تكلفًا وقيل الأصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور. وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمير فهو عندهما من قبيل عطف الجمل. الثاني حكم الضمير في هذا الباب مؤكدًا

على التقدير الأول وترك تعليله على الثاني لظهوره. قوله: "ياضمار ناصب آخر" فالتقدير في إياك الشر باعد كودع الشر. ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور في تقديرهم عامل إياك باعد إذ لو قدره الناظم احذر لم يحتاج إلى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم.

قوله: "وقيل الأصل اتق نفسك إلخ" وقيل الأصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفًا من كون الأصل اتق نفسك إلخ، لا من كون الأصل احذر تلاقي نفسك والشر وبهذا القول صارت الأقوال في إياك والشر أربعة. قوله: "أن تدنو من الشر" بدل اشتمال. قوله: "والشر أن يدنو منك" وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل وهو الالتقاء فلا يقال كيف تعاطفا، وأحدهما محذر والآخر محذر منه. قوله: "فانفصل الضمير" ويقدر الفعل بعده لا قبله وإلا كان الأصل أي: الثاني اتقك فيلزم تعدي الفعل الرفع للضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ١. هـ. سم وقد يقال هلا نظر إلى كون الفعل إنما تعدي في الحقيقة إلى نفس المقدرة لا إلى الكاف كما مر نظيره إلا أن يفرق بأن المقدّر هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدّر في النظر المار وكل هذا يجري في قوله سابقًا نحو: إياك من الأسد والأصل باعد نفسك من الأسد إلخ فتنبه.

قوله: "بفعل آخر مضمير" تقديره ودع الشر مثلاً. قوله: "حكم الضمير في هذا الباب" أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل إلى إياك بعد حذف الفعل. وقوله: حكمه في غيره قال الدماميني: فإذا قلت إياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو إياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل إليه من الفاعل الناصب له، فإذا أكدت إياك قلت إياك

نفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس، وإن أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت إياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذٍ، وأما العطف فتقول في العطف على إياك إياك وزيدًا والشر وإن شئت قلت إياك أنت وزيدًا والشر، وتقول إن عطفت على المرفوع إياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم أ. هـ. قال شيخنا والبعض: وهذا مبني على انتقال الضمير من الفعل إلى إياك ونحوه، وهو خلاف ما تقدم في الشرح في قوله: ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا إلا ضمير واحد. وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولاً مع فعله لا ينافي عوده ثانيًا عند مجيء ما يستكن فيه وهو إياك إذ هو في وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على ما في كثير من النسخ من رفع زيد في قوله

(281/3)
